المدخل
إلى دراسة
علم الجرح والتعديل

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل
إلى دراسة
علم الجرح والتعديل

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع
التصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع
و الحاسوبي و غيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من

للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل

التأليف : سعيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٥٩٢

القياس : ١٧x٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ١,١٥ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أبيكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد

دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا ، من يَهْدِه الله فلا مُضِلَّ له ، ومن يُضْلِل فلا هاديَ له ، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وَحْدَه لا شريكَ له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠ ـ ٧١] .

أمَّا بعد ! فإنَّ أصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله ، وأحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثاتُها ، وكُلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ ، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكُلُّ ضلالةٍ في النَّار .

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلين والآخرين ، صاحبِ الآيات الباهرات في خَلْقِه الكامل وخُلُقِه العظيم ، وعلى آله الخِيَرَة ، وصحابتِه البَرَرَة ، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ ودَعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين .

وبعد : فكان مِن إحدى نُبوءاته ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ تحذيرُه من أُنَاسٍ يأتون بعده دَجَّالون يكذبون عليه ، ويعبثون بهذا الدِّين ، ويحرِّفون النُّصوصَ ، فكان ﷺ

يُحَذِّر أصحابَه منهم ، كما رُوي عنه أنه قال : « سَيَكُونُ في آخِرِ أُمَّتي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونكم بما لَمْ تَسْمَعُوا أنْتُم ولا آباؤُكُم ، فإيَّاكُم ، وإيَّاهُم »[1] . وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ : « يكُونُ في آخر الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ ، يأتُونَكُم مِنَ الأحادِيث بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أنْتُم ولا آباؤُكُم ، فإيَّاكُم ، وإيَّاهُم ، لا يُضِلُّونَكُم ؛ ولا يَفْتِنُونكُم »[2] .

وقد اسْتَمَرَّ الحديثُ النبويُّ في عهده ـ ﷺ ـ وفي عهد أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ يُنْقَلُ بأمانةٍ ودِقَّةٍ حتى هاجت الفِتَنُ ، وقامت على أثَرِها مذاهبُ ، وشَبَّتْ نارُ العَدَاوة بين العَلَوِيِّيْنَ والأُمَوِيِّيْنَ ، ثم بين الأُمَوِيِّيْنَ والعَبَّاسِيِّيْنَ ، ودَخَلتْ طوائفُ في الإسلام لم تكن مُخْلِصَةً ولم تكن قد هَضَمتِ الإسلامَ ، بل إنما تَسَتَّروا بالإسلام لينتقموا من المسلمين وهم في داخل صُفوفهم ، وكانوا يعلمون أنه لا يروج في المسلمين ولا يجد منهم آذاناً صاغيةً وهم في إبَّان حركتهم وعُنفوان دِيْنهم إلَّا آيةً من كتاب الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أو حديثاً من رسولِ الله ﷺ .

وكان وصولُهم إلى حِمى القرآن الكريم أمراً كالمستحيل بل أكثر مِن المستحيل ؛ لأن الصُّدور قد حفظتْه ، والألسنةُ قد ذَلَّتْ به ، فرأوا أحاديثَ رسولِ الله ﷺ مُفَرَّقةً عند الناس ، بعضُهم يروي حَدِيثَيْن ، وآخرُ يروي ثلاثةً أو أربعةً ، وهم متفرِّقون في الأمصار والبلدان ، فكانت نسبةُ روايةٍ إلى رجلٍ ـ وهو بعيدٌ عن البلد ـ سهلةً تنطلي على العامة وغير العامة . فكان هذا مَدْخَلاً واسعاً للطَّوائف الضَّالَّة المبتدعة ، وللأعداء المُنْدَسِّين في الصُّفوف ، ولمَرْضَى النُّفوس أن يدخلوا منها إلى الدِّين ، فيعبثوا بنُصوصه ومرويَّاته زيادةً ونُقصاناً ، واختلافاً وبُهْتاناً ، وبدؤوا يَرْتَعون فيه .

ولكن كان لحديث رسول الله ﷺ أثَرٌ بعيدٌ في الحياة الفكرية والاجتماعية

---

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، في المقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء . . . برقم : (٦) .

(٢) أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، في المقدمة ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء . . . ، برقم : (٧) .

الإسلامية ، مُنذ أن حَمَله الصَّحابةُ في صُدورهم ، وصاغوا منه ومن القرآن الكريم أعمالَهم وسُلوكَهم ، ثم كان من الواجب عليهم تسليمُ حصيلتهم من هذا الكنز إلى الأجيال القادمة لهم ، وقد فعلوا ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ ثم تولَّى المحدِّثون بعدَهم هذه المُهِمَّةَ الهامَّةَ الجليلةَ ، وخاضوا أثناءها في غمارِ حَرْبٍ فكريةٍ ونفسيّةٍ من تلك الطَّوائف الضَّالَّة المبتدعة ، ومن هؤلاء الأعداء المُنْدَسِّين في صُفوف المسلمين ، الذين أفسدوا في الحديث باختلاقِهم ووَضْعِهم فيه ما سَوَّلَتْ به نفوسُهم المريضة ، وأهواؤهم الخبيثة ، فوَقَف لهم علماءُ الحديث ونُقَّادُه بالمِرْصَاد ، وصمدوا أمام هذا السَّيل الجارف ، يَنْقِدون ما يَعْرِضُونَ ، ويَحْكُمونَ عليهم بما يَسْتحِقّونَ ، فأبلوا في ذلك أحسنَ البلاءِ ، وبَرَّزوا في هذا المِضْمار ، واستحدثوا فيه العُلومَ وقَعَّدُوها ، وضَبَطُوها وأصَّلُوها ، وجاؤوا بالعَجَب العُجَاب في حفظ السُّنَّة المُشرَّفة ، فكانت من تلكم العُلوم : الإسنادُ ، وتاريخُ الرُّواة ووفياتهم ، ونقدُ الرُّواة وبيان حالهم من تزكيةٍ أو جَرْحٍ ، وسَبْرُ متنِ الحديث ومعناه ، وعلمُ الجرح والتعديل ، وعلمُ عِلَلِ الحديثِ ، وعلمُ مُصْطَلح الحديث وغيرها من العلوم التي تتعرَّض لتعريفها معظمُ كتب علوم الحديث .

فكان « علمُ الجرح والتعديل » واحداً من تلك العلوم الجليلة ، الذي يتناول أحوالَ الرُّواة من حيثُ توثيقهم أو تضعيفهم بألفاظٍ مخصوصةٍ لها مدلولاتٌ ومراتبُ عند العلماء ، فاستطاعوا من خلالها تتبُّعَ الرُّواة ، والحُكْمَ عليهم بما هم أهلُه ، فميَّزوا بين من يُحْتَجُّ بخَبَره إذا انفرد ، ومن لا يُحْتَجّ به ولكن يُسْتَشْهَد ، ومن يُعْتَمَد في حالٍ دُون أخرى ، وغير ذلك من مُتساهلٍ أو مُغَفَّلٍ أو كَذَّابٍ ، وما إلى ذلك من أوصافٍ تُحَدِّد أهليةَ الرَّاوي للرِّواية . فوقف العلماءُ على أخبار الرواة بدقَّةٍ متناهيةٍ وحِيْطَةٍ شديدةٍ ، وكانوا ـ رحمهم الله تعالى ـ متجرِّدين للحقِّ ، ولم تأخذهم في ذلك لومةُ لائمٍ ، ولم تمنعه شَجِنَةُ رحمٍ ، ولا صِلةُ مالٍ ، فمَن وَجَدوه عَدْلاً عَدَّلوه ، ومن ثَبَت لهم أنه مجروحٌ جَرَحوه ، ولم يُراعوا في جميع ذلك أيَّ اعتباراتٍ شخصيةٍ ، فترى الوالدَ يَطْعَن في ولده ، والابنَ يتكلَّم في أبيه ، والأخَ في أخيه ؛

والقريبَ في قريبه ، والصَّديقَ في صديقه ، وأخبارُهم في ذلك كثيرةٌ في كتب الرِّجال[1] .

وقد أُلِّفَتْ في هذا العِلم كُتبٌ كثيرةٌ ـ خاصَّةً في الآونة الأخيرة ـ ، وكان رائدَ التأليفِ فيه : المحدِّثَ الفقيهَ الإمامَ أبا الحَسَنات محمد عبد الحي اللَّكْنوِي (المتوفى سنة ١٣٠٤هـ) رحمه الله تعالى ، والذي ألَّف فيه كتابَه الماتعَ والبديعَ ، الفَذَّ الفريدَ : « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » ، والذي ما زال مرجعاً ثرّاً في هذا العِلم ، لا يستغني عنه الطالبُ أو الباحثُ ، ثم ألَّف فيه بعضُ العلماء المعاصرين فأحسنوا وأجادوا[2] .

وقد أُتِيْحَت لي فرصةُ تدريسِ هذا العِلمِ مع علومٍ أخرى في الحديث للطَّلبة الَّذين لم تسبقهم القراءةُ فيه البَتَّة ، فكان من الصَّعْبِ أن أقرِّر لهم كتاباً من الكُتب المؤلَّفة في هذا العلم للعلماء المعاصرين ، بسبب التَّفاوت بين مستوى الكتاب ومستوى الطَّلَبة ، فلذلك قُمْتُ بإعداد أهمِّ مباحث هذا العلم ، مستعيناً في ذلك بكُتبٍ كثيرةٍ ، فوجدتُ تلك المباحث مفيدةً لهم ، وهي تقرِّبهم إلى فهم المادة وتشوِّقهم إلى التوسُّع فيها بعد ، فهذا ما دَفَعني إلى جمع جميعِ تلك البحوث في دَفَّةِ كتابٍ واحدٍ ، وإعادة النَّظر فيها ، فقَسَّمتُ مباحث هذا الكتابِ في أربعة فصولٍ كما يلي :

الفصل الأول : وهو يَشْمُل سِتَّةَ أقسام حسب ما يلي :

القسم الأول : في تعريف « علم الجرح والتعديل » من حيثُ اللغة ، والاصطلاح ، والمشروعية ، والنشأة ، والأهمية .

---

(١) وقد ذكرنا بعضاً منها في الفصل الأول من هذا الكتاب ، انظر صفحة (٨٦) .

(٢) ومنها الجدير بالذكر : « أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال » لأستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ، و« دراسات في الجرح والتعديل » للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، و«ضوابط الجرح والتعديل» للدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم عبد اللطيف ، وغيرها .

القسم الثاني : في تعريف طبقات المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً .

القسم الثالث : في تعريف آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما .

القسم الرابع : في توضيح المسألتين المهمتين في الجرح والتعديل (وهما : الجرح المُبْهَم ، وتعارض الجرح والتعديل) .

القسم الخامس : في بيان « صِفَة من تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدّ » .

والفصل الثاني : وهو يحتوي على قسمين تاليين :

القسم الأول : في تعريف ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .

القسم الثاني : في شرح العبارات المُوهِمة الخاصَّة للأئمة في الجرح والتعديل.

والفصل الثالث : هو مخصَّصٌ بتعريف أئمة الجرح والتعديل عبر القرون ، وهو يشتمل على أربعة أقسام تالية :

القسم الأول : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري

القسم الثاني : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري .

القسم الثالث : أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري .

القسم الرابع : أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع .

والفصل الرابع : هو يَخْتَصُّ بكتب الجرح والتعديل ، ويشمل سِتَّةَ أقسامٍ تاليةٍ :

القسم الأول : في تعريف كتب الثِّقات .

القسم الثاني : في تعريف كتب الضُّعفاء .

القسم الثالث : في تعريف كتبٍ جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء .

القسم الرابع : في تعريف الكُتب لرجال كتب الحديث المخصوصة (ومنها الكُتب السِّتَّة وغيرها) .

القسم الخامس : في تعريف كُتب السُّؤالات في الجرح والتعديل .

القسم السادس : في تعريف كُتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكانٍ مُعَيَّنٍ .

وقد تعمَّدتُ في التوسُّع في تعريف كتب الجرح والتعديل ؛ لِمَا شعرتُ بشدَّة حاجة طالب هذا العلم إلى معرفتها ، والتمكُّنِ من التمييز بين أصولها وفروعها ، ومطوَّلاتها ومختصراتها ، فكم رأيتُ الطلابَ ـ أثناء العمل في المكتبة ـ يتساءلون عن الفرق بين « تهذيب الكمال » و « تهذيب التهذيب » ، والفرق بين « الكاشف » و « تقريب التهذيب » ، وأعجبُ من ذلك ؛ كم وجدتُهم يبحثون عن ترجَمة الثقة في كتب الضعفاء ، وعن ترجَمة الضعيف في كتب الثقات ! ، وما ذلك إلاّ بسبب قِلَّة اطِّلاعهم على مصادر هذا العلم ، فهذا ما حداني بالتوسُّع في تعريفها في هذا الفصل .

أرجو أن يكون هذا الكتابُ بهذا الترتيب والتقسيم يُسَهِّل للطَّلَبة فَهْمَ هذا العِلْمِ ، ويفتح لهم الآفاقَ فيه .

أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفعنا بهذا العِلم ، ويُوَفِّقنا لخدمته بالإخلاص ، ويتقبَّلَ هذا العمل خالصاً لوجهه ، إنه سميعٌ مجيب ، وهو على كل شيءٍ قدير .

كَتبه

المُعْتَزُّ بالله تعالى

سيد عبد الماجد الغوري

دمشق/ ٢٨ ذي الحجَّة/ ١٤٢٦هـ

٢٨/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦م

الفصل التمهيدي

الإسناد

تعريفُه ، وأهميتُه ، وعنايةُ المحدِّثين به

تعريف الإسْنادُ

تعريفه اللُّغوي والاصطلاحي :

لغةً : هو مصدر : (أسْنَدَ ، يُسْنِدُ ، إسناداً) بمعنى : « اعتمدَ » ، قال ابنُ منظور : « وقد سَنَد إلى الشيء يَسْنُدُ سُنُوداً ، واسْتَنَدَ ، وتَسَانَدَ ، وأسْنَدَ » أي : اعتمَدَ عليه ، وقال أيضاً : وأسْنَدَ الحديثَ : أي : رَفَعه ، والإسنادُ في الحديث : رَفْعُهُ إلى قائِله »[1] .

واصطلاحاً : عرَّفوا (الإسناد) بقولهم : هو حكايةُ طريقِ مَتْنِ الحديث . وعرَّفوا (السَّنَد) بأنه طريقُ متنِ الحديث . وسُمِّي (سَنَداً) لاعتمادِ الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضَعْفِه ، أخذاً من معنى (السَّنَد) لغةً ، وهو ما استندتَ إليه من جدارٍ أو غيره .

والمُحَدِّثون يستعملون كُلاًّ من (السَّنَد) و(الإسناد) في موضع الآخَر ، ويُعْرَفُ المرادُ بالقرائن . قال الحافظ ابن حجر : « ولكون الإسنادِ يُعْلَمُ به الموضوعُ من غيره ، كانت معرفتُه من فُروضِ الكفاية »[2] .

و(الإسنادُ) لم يكن يُسْألُ عنه إلَّا بعد وقوع الفتنة ، وبُروزِ النزاعات ، وظهور الزَّنادقة ومن شابَهَهُم في الإغارة على السُّنَّة المطهَّرة .

قال التابعيُّ الجليلُ أبو العالية رُفَيْع بن مِهْرَان الرِّياحي البَصْري : « كنا نسمَعُ

---

(١) لسان العرب : (٣/ ٢٢١) .

(٢) مرقاة المصابيح : (١/ ٢١٨) .

الروايةَ عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبَصْرة ، فما نرضى حتى نركَب إلى المدينة ، فنسمعها من أفواههم »[1] .

وقال التابعيُّ الجليلُ هشام بن عُـرْوَة : « إذا حدَّثك رجلٌ بحديثٍ ، فقل : عمَّن هذا ؟ فإنَّ الرجل يُحدِّثُ عن آخَرَ دونَه في الإتقان والصِّدق »[2] .

وقال الحافظُ أبو سَعْد السَّمْعاني رحمه الله تعالى : « وألفاظُ رسول الله ﷺ لا بُدَّ لها من النَّقْل ، ولا تُعْرَفُ صِحَّتُها إلَّا بالإسناد الصحيح ، والصحةُ في الإسنادِ لا تُعْرَفُ إلَّا بروايةِ الثقةِ والعَدْلِ عن العدل .

ثم ساقَ بإسناده إلى « زُنَيْجٍ محمد بن عَمْرو ـ الرَّازي شيخ الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه ـ ، قال : سمعتُ بَهْزَ بنَ أسَدٍ ـ العَمِّي البَصْريَّ (المتوفى بُعَيْدَ سنة ٢٠٠هـ) رحمه الله تعالى ـ يقولُ : إذا ذُكِرَ له الإسنادُ الصحيحُ ، قال : هذه شَهاداتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بعضِهم على بعض ، وإذا ذُكِرَ له الإسنادُ فيه شيءٌ ، قالَ : هذا فيه عُهْدَة ، ويقولُ : لو أنَّ لرجلٍ على رجلٍ عَشْرةَ دراهم ، ثم جَحَدهُ ، لم يستطع أخْذَها منه إلَّا بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ، فدِيْنُ اللهِ أحَقُّ أن يُؤخَذَ فيه بالعُدُول »[3] .

وقال التابعيُّ الجليلُ محمد بن سِيْرين : « إنَّ هذا العِلم دِيْنٌ ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم » .

الإسنادُ خِصِّيْصَةٌ للمسلمين :

وقد أكرم الله عَزَّ وجَلَّ هذه الأمَّةَ ، وشَرَّفها بالإسناد إذ خَصَّ به المسلمين دون سائر المِلَل .

---

(١) الكفاية : ص : ٤٣ .

(٢) الجرح والتعديل : (١/ ١/ ١٥ ـ ٣٦) .

(٣) أدب الإملاء والاستملاء : ص : ٤ ـ ٥٥ .

يقول الإمام ابن حَزْم رحمه الله تعالى : « نقلُ الثِّقَةِ عن الثِّقة يبلغ به النبيَّ ﷺ مع الاتِّصال ، خَصَّ اللهُ به المسلمين دُون سائر المِلَلِ ، وأمَّا مع الإرسال والإعضال فيُوجَد في كثيرٍ من اليهود ، لكن لا يقربون فيه من موسى قُرْبَنا من مُحمّدٍ ﷺ ، بل يقفون بحيثُ يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً ، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه » .

وقال : « وأمَّا النَّصارى فليس عندهم من صفةِ هذا النَّقلِ إلَّا تحريم الطَّلاق فقط ، وأمَّا النقل بالطريق المشتملة على : كَذَّابٍ ، أو مجهولِ العين فكثيرٌ في نقل اليهود ، والنَّصارى » .

وقال : « وأمَّا أقوالُ الصحابة ، والتابعين فلا يُمكِن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبيٍّ أصلاً ، ولا إلى تابعٍ له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس »[1] .

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « الإسنادُ من خصائص هذهِ الأمَّةِ ، وهو من خصائص الإسلام ، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السُّنَّة ، والرَّافضةُ من أقلّ الناس عنايةً به ، إذ كانوا لا يصدقون إلَّا بما يوافق أهواءهم ، وعلامة كذبِه أن يُخالِف هَوَاهم . ولهذا قال عبدُ الرحمن بن مهدي : « أهلُ العلم يكتبون مالهم وماعليهم ، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلَّا ما لهم »[2] .

وقال أبو علي الجَيَّاني : خَصَّ الله تعالى هذه الأمَّةَ بثلاثة أشياء ، لم يُعْطِها من قبلها : الإسنادُ ، والأنسابُ ، والإعرابُ .

وروى الحاكم ، وغيره عن مطر الوَرَّاق في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾ [الأحقاف : ٤] . قال : إسنادُ الحديث[3] .

---

(١) انظر « الفصل في الملل والنحل » : (٢/ ٨٢ ـ ٨٥) .

(٢) انظر « منهاج السنة النبوية » : (٤/ ١١) .

(٣) راجع : « شرح علل الترمذي » (١/ ٧٠) ، و « تدريب الراوي » (٢/ ١٦٠) .

وقال ابن قُتَيْبة الدِّينَوَرِيّ : « وليس لأمَّةٍ من الأمَم إسنادٌ كإسنادهم ـ يعني هذه الأمَّةَ ـ رجلٌ عن رجلٍ ، وثقةٌ عن ثقةٍ حتى يبلغ بذلك رسولَ الله ﷺ وصحابتَه ، فيَبِيْنُ بذلك الصحيحُ ، والسقيمُ ، والمتصلُ ، والمنقطعُ ، والمدلَّسُ ، والسليمُ »[1] .

وقال الإمام أبو العبَّاس محمَّد بن عبد الرحمن الدَّغُوْلي السَّرَخْسِي ـ رحمه الله تعالى ـ : سمعتُ محمَّد بن حاتم بن المُظَفَّر يقول :

« إنَّ الله تعالى قد أكرم هذه الأمةَ وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد ، وليس لأحدٍ من الأمم كلِّها قديمِها وحديثِها إسنادٌ ، وإنما هي صُحُفٌ في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم ، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزَل من التوراة والإنجيل ، مما جاءهم به أنبياؤهم ، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات .

وهذه الأمَّةُ الشريفةُ ـ زادها الله شرفاً بنبيِّها ـ إنما تَنُصُّ الحديثَ ـ أي : ترويه ـ عن الثقة المعروف في زمانه ، المشهور بالصِّدق والأمانة ، عن مثلِه ، حتى تتناهَى أخبارُهم ، ثم يَبحثون أشدَّ البحث حتى يَعرفوا الأحفظَ فالأحفظ ، والأضبطَ فالأضبط ، والأطولَ مُجالسةَ لمَن فوقه ممن كان أقصرَ مُجَالَسَةً ، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً ـ أي : طريقاً ـ وأكثر ، حتى يُهذِّبوه من الغَلَط والزَّلل ، ويَضْبِطُوا حُروفَه ، ويَعُدُّوه عَدّاً .

فهذا من أفضل نِعَم الله تعالى على هذه الأمّة » .

عنايةُ المحدِّثين بالإسناد :

« والإسناد » من الدِّين بموقعٍ عظيمٍ ومكانٍ رفيعٍ ، تكاثَرَتْ في بيان شأنِه وأهميتِهِ وفضلِهِ وعنايةِ المحدِّثين به ، كلماتُ العلماء ، وتعدَّدَتْ وتنوَّعَتْ أقوالُهم

---

(١) تهذيب الكمال : (١/ ١٦٦) .

في تعظيم أمرِه ، ومن خيرِها وأدقِّها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمةُ الإمام عبد الله بن المُبَارَك رضي الله عنه ، روى الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » وغيرُه في غيره : عن عَبْدَان ـ تلميذِ عبد الله بن المبارك ـ ، قال : سمعتُ عبدَ الله بن المبارك يقول : الإسنادُ عندي من الدِّين ، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء ، ولكن إذا قيل له : مَنْ حَدَّثك ؟ بَقِيَ ؟[1] ، قال عَبْدانُ : ذكر ابنُ المبارك هذا عندَ ذكرِ الزَّنادقةِ وما يضعون من الأحاديث . وقال ابن المبارك أيضاً : بيننا وبين القومِ ـ أي : المبتدِعة والكَذَبةِ ـ القوائم . يعني الإسناد .

وقال سفيان الثَّوري : الإسناد سِلاحُ المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيِّ شيءٍ يقاتل ؟!

وقال الأوزاعيُّ : « ما ذَهابُ العلم إلَّا ذهاب الإسناد » .

وقال الإمام الجليل والمحدِّث الناقد النبيل : شُعْبَةُ بن الحَجَّاج أبو بِسْطام الواسِطيُّ البَصْريُّ : « كلُّ حديثٍ ليس فيه (حَدَّثَنَا) أو (أخبرَنَا) ، فهو خَلٌّ وبَقْلٌ »[2] . وفي رواية أخرى : « كلُّ حديثٍ ليس فيه (حدَّثنا) ، فهو مِثلُ الرجلِ في فلاةٍ معه بعيرٌ بغيرِ زمام ! » .

وكان التابعيُّ الجليل الإمام محمد بن شهاب الزُّهري : إذا حدَّث أتَى بالإسناد ويقول : « لا يَصلح أن يُرقى السطحُ إلَّا بدَرَجِهِ » . إلى غير هذا وذاك من الأقوال الكثيرة ، التي وردَتْ عن التابعين وتابعيهم في أهمية الإسناد ولزوم الاستناد إليه ، في سياقه كلُّ خيرٍ أو أثرٍ[3] .

---

(١) أي : بقي ساكتاً منقطعاً مُفْحَماً .

(٢) أي : رخيصٌ لا قيمةَ له ولا يُتعلَّقُ به ، لفقدِهِ الإسناد .

(٣) انظر « الإسناد من الدين » للشيخ أبو غُدَّة ، ص : ١١ ـ ٢٦ .

المستشرقون والإسناد :

بالرَّغم من اهتمام المسلمين الأوائل بإسناد الحديث ، نرى أن بعض المستشرقين يَدَّعون أنَّ القسم الأعظم من الأسانيد اختلقه المحدِّثون في فترةٍ متأخّرةٍ ، يحدِّدها المستشرقُ كايتاني بنهاية القرن الثاني ، ويحتمل أن تكون ـ في رأيه ـ في القرن الثالث[1] .

ويرى المستشرق شاخت أيضاً أنّ الأسانيد المتّصلة متأخّرةٌ وضعها أصحابُ المذاهب الفقهيّة رغبةً في إرجاع آرائهم إلى الصحابة »[2] .

وهذا الكلام فيه تحاملٌ واضحٌ ، وهو لا يستأهل الردَّ عليه ، بل لا يستأهل أن ينظر فيه . ومع ذلك فقد كلّف الدكتور أكرم ضياء العُمَري نفسه الردّ عليه وناقَشَه ، ثمّ تابعه على ذلك الدكتور محمّد مصطفى الأعظمي[3] وخلص إلى عدة أمور لخَّصها في نهاية بحثه من كتابه القيم « دراسات في الحديث النبوي ، وتاريخه وتدوينه » ، منها :

١ ـ « بدأ استعمال الإسناد في حياة النبيّ ﷺ » .

٢ ـ وُجد الوضع في الحديث ـ على الأغلب ـ في العقد الرابع من الهجرة . . ومنذ ذلك الوقت أصبح المحدِّثون أكثر حساسيةً في انتخاب الأساتذة ، وأكثر انتقاءً في سماع الحديث ، وأكثر احتياطاً في قَبول الرُّواة . وأصبح استعمالُ الأسانيد أكثر أهميةً من قبل .

---

(١) انظر : « بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة » ص : ٥٥ . و« دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه » ، (٢/ ٣٩٢) .

(٢) انظر المرجعين نفسيهما : الأوّل ص : ٥٥ ، والثاني : (٢/ ٤٢٢) .

(٣) انظر كتابيهما على التوالي : « بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة » : ص : ٤٦ ـ ٥٨ . و« دراسات في الحديث النبوي ، وتاريخ تدوينه » : (٢/ ٣٩٢ ـ ٤٣٧) .

٣ ـ حتّى الآن لم ينتخب المستشرقون لدراسة ظاهرة الإسناد المجال المناسب . . . إذ يجب أن تُدْرَس الأسانيدُ والأحاديثُ من كتب الأحاديث نفسِها لا من كتب السِّيرة ولا من كتب الفقه ـ كما فعل المستشرق شاخت ـ .

٤ ـ الأمثلة التي ذكرها شاخت تردّ على نظريّته بخصوص ظاهرة الإسناد ؛ لأنّ وجود الأعداد الكبيرة من الرواة مع انتمائهم لعشرات المُدُنِ المترامية الأطراف تجعل نظريةَ الاختراع الاصطناعي للأسانيد غيرَ قابلةٍ للالتفات ، وعمليّةً نادرةَ الوقوع .

٥ ـ لم يكن هناك تطورٌ وتحسينٌ في الأسانيد . . وما كان من رفعٍ للموقوف أو وصلٍ للمُرسَل لم يَخْفَ على المحدِّثين ، فلقد كانوا متيقِّظين جداً فنقدوه وبيّنوا ما فيه .

أمّا القولُ بأنّهم كانوا ينقدون الحديثَ إذا كان في مصلحة المدرسة الفقهية المعارضة فهو ادّعاءٌ كاذبٌ لا يَستند إلى دليلٍ ، بل يخالف الواقعَ »[١] .

ويحسن في هذا المقام أن نؤكّد أنّ استعمال الرواة للأسانيد بدأ منذ عهده ﷺ ، وأنّ من الصحابة مَن ألزم نفسَه وغيره بذكر الإسناد عند روايته للحديث ، وأنّ منهم من لم يلزم نفسَه بذلك . إلّا أنّه بعد بداية الفِتنة وظُهور الوضع شاعَ الالتزامُ بذكر الإسناد . وما يأتي الآن من الأمثلة يوضّح هذا الكلامَ[٢] .

قال الحافظُ الذهبي[٣] : « يزيدُ بن إبراهيم ، عن سليمان الأحول ، عن طاوس ، عن ابن عبّاس قال : إنْ كُنت لأسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من أصحاب النبيّ ﷺ . إسناده صحيحٌ » . انتهى كلام الذهبيْ .

فهذا ابنُ عبّاس لا يكتفي بسند واحدٍ للحديث ولكنّه يبحث حتّى يطمئنّ قلبُه .

---

(١) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه : ص : ٤٣٦ ـ ٤٣٧ .

(٢) الاجتهاد في علم الحديث : ص : ٦٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء : (٣/ ٣٤٤) .

وفي كتب السُّنن[1] : « جاءت الجدّةُ إلى أبي بكرٍ الصِّدّيق ـ رضي الله عنهـ تسأله ميراثَها ، فقال : ما لَكِ في كتاب الله تعالى شيءٌ ، وما علمتُ لكِ في سنّة نبيِّ الله ﷺ شيئاً ، فارجعي حتّى أسأل الناس . فسأل الناسَ ، فقال المغيرةُ بن شعْبة : حضرتُ رسولَ الله ﷺ أعطاها السُّدُسَ ، فقال أبو بكر : هل معكَ غيرُك ؟ فقام محمّدُ بن مَسْلَمة ، فقال مثل ما قال المغيرةُ بن شعبة ، فأنفذه لها أبو بكر . . . » .

وروى البخاريُّ[2] بألفاظٍ مختلفةٍ ، هذا أحدها : « أنّ عمر نشد الناسَ مَن سمع النبيَّ ﷺ قضى في السَّقط ؟ وقال المغيرة : أنا سمعتُه قضى فيه بغُرَّةٍ عبدٍ أو أمةٍ . قال : ائتِ مَن يشهد معك على هذا . فقال محمّدُ بن مَسْلَمة : أنا أشهد على النبيّ ﷺ بمثل هذا » .

وروى البخاري أيضاً عن أبي سعيد الخُدْريّ قال : كنتُ في مجلسٍ من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنّه مذعورٌ . فقال : استأذنتُ على عُمَر ثلاثاً فلم يُؤذَن لي ، فرجعتُ . فقال : ما منعكَ ؟ قلت : استأذنتُ ثلاثاً فلم يؤذَن لي فرجعتُ . وقال رسولُ الله ﷺ : « إذا استأذن أحدُكم ثلاثاً فلم يُؤذَن له فليرجع » . فقال : واللهِ لتقيمنَّ عليه بيّنةً . أمنكم أحدٌ سمعه من النبيّ ﷺ ؟. فقال أبَيُّ بن كعب : والله لا يقوم معك إلَّا أصغر القوم ، فكنت أصغرَ القوم ، فقمتُ معه فأخبرتُ عمر أنّ النبيّ ﷺ قال ذلك »[3] .

أمّا قولُ ابنِ سيرين ـ كما سبق في هذا الحديث ـ : « لم يكونوا يسألون عن

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن : كتاب الفرائض ، باب في الجدّة ، برقم (٢٨٩٤) ، والترمذي ، في كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدّة ، برقم (٢١٠١) ، وابن ماجه في كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدّة ، برقم (٢٧٢٤) . والنسائي ، في الكبرى : في كتاب الفرائض ، باب ذكر الجدّات والأجداد وتقادير نصيبهم ، (٤/ ٧٣ ـ ٧٤) .

(٢) أخرجه في كتاب الديات ، باب جنين المرأة ، برقم (٦٩٠٧) .

(٣) أخرجه في كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ، برقم : (١٨) .

الإسناد ، فلمّا وقعت الفتنةُ قالوا : سَمُّوا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنّة فيُؤخَذ حديثُهم ، وينظر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخَذ حديثُهم »[1] ، فليس معناه عَدَمُ وجودِ الإسناد قبل الفتنة بدليلِ ما تقدّم ، ولكن معناه أنهم كانوا يأخذون بظاهر العدالة .

وقولُه هذا يفيد أنّ الإلزام بذكر الإسناد شاعَ بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه ، حيث ظهر كذبُ بعضِ الرواة من التابعين ، في حينٍ لم يظهر مثلُ هذا الكذب أيّام الصحابة قبل ذلك ، بدليلِ قول أنس رضي الله عنه : « ليس كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه ، ولكن حدَّثنا أصحابنا ، ونحن قومٌ لا يكذب بعضهم بعضاً »[2] . وقولُ البَرَاء بن عازبٍ رضي الله عنه : « ليس كلُّنا سمع حديثَ رسولِ الله ﷺ ، كانت لنا ضيعةٌ وأشغالٌ ، وكان الناسُ لم يكونوا يكذبون يومئذٍ فيحدِّث الشاهدُ الغائبَ »[3] .

ثم إنّ كتاب « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب البغدادي لشاهدٌ على رحلات السَّلَف من الصحابة والتابعين وأتباعهم في سبيل تتبُّع سندِ الحديث[4] .

كما أن المُراسَلات بين الصحابة أنفسهم ، وبين الصحابة والتابعين لشاهدٌ آخر على الحفاظ على سند الحديث[5] .

ومع أنَّ الذاكرة ـ لا الكتابة ـ كانت الوعاءَ الأساسَ لحفظ المعرفة في القرن الأوّل فإنّ كتابة الأحاديث في صُحُفٍ عُرِفَتْ آنذاك أيضاً . وهذه الصُّحُفُ المكتوبةُ بأيدي الصحابة رضي الله عنهم لهي من أوثق الحفظ للإسناد[6] .

---

(١) مقدمة « صحيح مسلم » (١/ ١٥) .

(٢) الكفاية في علم الرواية ، ص : ٤٢٥ .

(٣) المصدر السابق : ص : ٤٢٤ ، والضَّيْعة : النخل والكرم والأرض .

(٤) انظر الكتاب بتحقيق وتعليق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعالى ونفع به .

(٥) انظر بعض هذه المراسلات في « دلائل التوثيق المبكر للسنّة والحديث » للدكتور امتياز أحمد ، ص : ٢٧٩ ـ ٣٠٢ .

(٦) انظر « دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث » من ص (٤١٥) إلى (٥٩٠) .

وفي هذا كفايةٌ ؛ لأن يُسكت كُلاً من شاخت وكايتاني ويدحض ادّعاءهما أنّ القسم الأعظم من الأسانيد اختلقه المحدِّثون في فترةٍ متأخّرةٍ . ولكن لا يمنع من وُجود بعض الأسانيد اختلقها يهودٌ ، إلَّا أنّها لم تخف على الجهابذة من محدِّثي المسلمين .

مِن ذلك ما حَصَل في عهد الخليفة العبَّاسي القائم بأمر الله ، وبالذات عام ٤٤٧ هـ حيث أظهر بعضُ اليهود كتاباً ادّعوا أنّه كتابُ رسول الله ﷺ إلى أهل خَيْبَر من اليهود بإسقاط الجزية عنهم ، وفيه شهادةُ بعض الصحابة رضي الله عنهم بذلك ، وذكروا أنَّ خطّ سيّدنا عليّ رضي الله عنه فيه ، وجاؤوا بالكتاب إلى وزير القائم بأمر الله . فعرضه على الخطيب البغدادي ، فتأمَّله ثمّ قال : هذا مزوَّرٌ . قيل : من أين قلتَ هذا ؟ قال : فيه شهادةُ معاوية وهو أسلم عامَ الفتح بعد خَيْبَر ، وفيه شهادةُ سعد بن مُعاذ ومات قبل خيبر بسنتين[1] ! .

نتائج البحث في الإسناد :

لم يقف أئمّةُ الحديث عند حدود رواية الحديث بالسند فحسب . بل عَرفوا أنّ رواية الحديث بسنده من غير بحثٍ في قيمة هذا السند لا تُفيد الاطمئنانَ الذي يستشرفون إليه للاعتماد على الحديث . فاجتهدوا في معرفة أحوال الرجال وصفاتهم ، ومَن يُحمَل عنه ومَن لا يُحمَل عنه ، ومتى يُحمَل عن هذا ومتى لا يُحمَل عنه . وهل حمل فلانٌ عن فلانٍ أو روى عنه بواسطةٍ ؟ إلى غير ذلك من الأحوال[2] ؛ وكان من نتيجة البحث في الأسانيد شيئان هما :

١ ـ وضعُ قواعد للجرح والتعديل ودراسة الأسانيد .

٢ ـ والتصنيفُ في تراجم الرجال .

* * *

---

(١) انظر القصّة في ترجَمة الخطيب البغدادي في « طبقات الشافعيّة الكبرى » للتاج السبكي ؛ (٣/ ١٤) ، وفي ترجَمته في « البداية والنهاية » لابن كثير ، (١٢/ ١٠١ ، ١٠٢) .

(٢) من « الاجتهاد في علم الحديث » ص : ٦٢ ـ ٦٦ ، بتصرُّفٍ واختصارٍ .

الفصل الأول

مباحث مهمَّة

في

علم الجرح والتعديل

القسم الأول : تعريف « علم الجرح والتعديل » من حيث اللُّغة والاصطلاح والمشروعية والنشأة .

القسم الثاني : طبقات المتكلِّمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً .

القسم الثالث : شروط الجارح والمعدِّل وآدابهما .

القسم الرابع : صفةُ مَن تُقْبَل روايتُه ومَن تُرَدُّ .

القسم الأول :

تعريف

علم الجرح والتعديل

من حيثُ اللغة والاصطلاح والمشروعية

والنشأة والأهمية

تعريف الجَرْح والتَّعْدِيل

● **تعريف « الجرح والتعديل » لغةً واصطلاحاً :**

« الجرح » في اللغة : بمعنى : (الطَّعْن) ، ويقال : جَرَح الحاكمُ الشاهدَ : إذا عَثَر منه على ما تسقط به عدالتُه من كَذِبٍ ، وغيره .

ويقال : جَرَح الرجلَ : غَضَّ شهادتَه ، والاستجراحُ : النقصانُ ، والعَيْبُ ، والفسادُ .

وفي خطبة عبد الملك بن مَرْوان : وَعَظْتُكم فلم تزدادوا على الموعظة إلَّا استجراحاً ، أي : فساداً .

قال الأزهريُّ : ويُرْوى عن بعض التابعين أنه قال : كثرت هذه الأحاديثُ واستجرحت ، أي : فسدت وقَلَّ صِحَاحُها . وهو مِن باب (استفعل) ، مِن : جرح الشاهد : إذا طعن فيه ، ورَدَّ قوله .

أراد أنَّ الأحاديث كَثُرَتْ حتى أحْوَجَتْ أهلَ العلم بها إلى جرح بعض رواتها وردِّ روايته .

ومن المجاز : جَرَحه بلسانه : أي : سَبَّه . وجَرَحه : إذا شَتَمه وعابه[1] .

« الجرح » في اصطلاح المحدِّثين : وَصْفٌ متى التحق بالراوي أو الشاهد سَقَط الاعتبارُ بقوله وبَطَل العملُ به .

وعُرِّف أيضاً بأنه : الطعن في الراوي بما يُخِلُّ بعدالته أو ضبطه[2] .

---

(١) انظر « لسان العرب » و« أساس البلاغة » .

(٢) أصول الجرح والتعديل : ص : ٧ .

ويقال في الفعل منه : جَرَح (بتخفيف الرَّاء) ، و : جَرَّح : (بتشديد الرَّاء) للكثرة والمبالغة .

و« **التعديل** » **في اللغة** : يقال : العَدل من الناس : أي : المرضيُّ قوله ، وحكمه . قال الباهِليُّ : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وعادلٌ : أي : جائزُ الشهادة ، ورَجُلٌ عَدْلٌ : أي : رِضاً ، ومقنعٌ في الشهادة .

وتعديل الشهود : أن تقول : إنهم عُدُوْلٌ ، وعَدَّل الحكم : أي : أقامه . وعَدَّل الرجل : أي : زَكَّاه[1] .

و« **التعديل** » **في اصطلاح المحدِّثين** : وَصْفٌ متى التحق بالراوي أو الشاهد أُعتبر قولُهما وأُخِذَ به .

وعُرِّفَ أيضاً بأنه : تزكيةُ الراوي بأنه عَدْلٌ أو ضابطٌ .

والتعريف الثاني للجَرْح والتعديل أولى ؛ لأنه بيانٌ للحقيقة ، ومُناسِبٌ لتفاوُتِ المراتب في الجرح وفي التعديل[2] .

التعريف العام لـ : « علم الجرح والتعديل » :

قال الحاكمُ في « معرفة علوم الحديث »[3] : « النَّوعُ الثامِن عَشَر من علوم الحديث : معرفةُ الجرح والتعديل ، وهما في الأصل نوعانِ ، كلُّ نوعٍ منهما عِلْمٌ برأسِه ، وهو ثمرةُ هذا العلمِ والمِرْقاةُ الكبيرةُ منه ، وهما غيرُ الصحيحِ والسَّقيم ، وغيرُ معرفةِ عِلَل الحديث » . انتهى .

قال صاحبُ « كشف الظُّنون » فيه[4] : « علمُ الجرح والتعديل هو عِلمٌ يُبحَثُ

---

(١) انظر : « لسان العرب » و« مقاييس اللغة » .
(٢) أصول الجرح والتعديل : ص : ٨ .
(٣) ص : ٥٢ ـ ١١٢ .
(٤) ١/ ٥٨٢ .

فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصةٍ ، وعن مراتب تلك الألفاظ » .

يعني : يتعلَّق هذا العِلمُ ببيان مرتبة الرُّواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابيرَ فنيةٍ متعارفٍ عليها عند العلماء ، وهي دقيقةُ الصياغة ومحدَّدةُ الدلالة مما له أهميةٌ في نقد إسناد الحديث ، وقد استجاز العلماءُ ذِكرَ عُيوب رواة الحديث عند جرحهم لهم ، ولم يعتبروا ذلك من الغيبة المحرَّمة ، واستدلّوا على ذلك بأحاديث وآثارٍ سوف نذكرها .

فائدة هذا العلم :

في بيان الجرح فائدةٌ كبيرةٌ لئلا يحتجَّ بأخبار غير العُدُول ، وليس القصد ثلبهم والوقيعة فيهم مما يدخل في باب الغيبة .

ثمّ الحاجةُ ماسَّةٌ جداً إلى « علم الجرح والتعديل » للحُكم على رجال الإسناد ، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث ؛ لأنه لا يُمكن أبداً البدءُ بدراسة الإسناد إلَّا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمةُ هذا الفنِّ ، ومعرفةِ شروط الراوي المقبول ، وكيفيةِ ثبوت عدالته وضَبْطِه وما إلى ذلك من الأمور المتعلِّقة بهذه المباحث ؛ لأنه لا يُتصوَّر أن يصل الباحثُ في الإسناد إلى نتيجةٍ ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد ، إذا لم يكن عارفاً من قبل قواعد الجرح والتعديل ، ومعنى ألفاظهما في اصطلاح أهل هذا الفنِّ ، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل ، إلى أدنى مراتب الجرح[1] .

مشروعية الجرح والتعديل :

جُوِّز الجَرْحُ والتعديلُ صيانةً للشريعة ، ونفياً للخطأ والكَذِب ، وذَبّاً عنها ، وكما جاز الجَرْحُ في الشهود ، جاز في الرواية .

---

(١) انظر : « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » : ص : ١٤٠ .

وقد دَلَّ على ذلك القرآنُ ، والسُّنَّةُ ، والإجماعُ ، والآثارُ عن أهل العلم .

١ ـ القـــرآن :

أمَّا (القرآنُ) فالآياتُ التي تأمُرُ بقَبول خَبَرِ العَدْل وشهادتِه ، وتحذر من خَبَرِ الفاسق ؛ فهي كثيرةٌ ، ومنها في التعديل ، كقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] .

ومنها في الجرح قوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات : ٦] .

٢ ـ السُّنَّـةُ :

ومن أهمِّها في الجرح قوله ﷺ : « بئس أخو العشيرةِ وبئس ابن العشيرة »[(١)] :

حديثُ ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ ماعِزَ بن مالِكٍ أتى النبيَّ ﷺ فقال : إنّه زَنَى ! فأعرضَ عنه ، فأعادَ عليه مِرَاراً ، فأعرض عنه ، فسأل قومَه : « أمَجْنُونٌ هُوَ ؟ » فقالوا : ليس به بأسٌ . قال : « أفَعَلْتَ بِهَا ؟ » . قال : نعم . فأمَر به أن يُرْجَم ، فانطلق به فَرُجِم ، ولم يُصَلِّ عليه[(٢)] .

فقد سأل ﷺ قومَه عن حاله ، وقَبِلَ قولَهم فيه « ليس به بأسٌ » .

ومنها في التَّعديل قولُه ﷺ في عبد الله بن عُمَر رضي الله عنهما : « إنَّ عبدَ الله رجلٌ صالح »[(٣)] .

وقولُهُ ﷺ في خالد بن الوليد رضي الله عنه : « نِعْمَ عبدُ الله وَأخو العَشِيرةِ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ، برقم : (٦٠٣٢) .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك ، برقم : (٤٤٢١) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، في باب مناقب عبد الله بن عمر ، برقم : (٣٧٤٠) و(٣٧٤١) .

خالدُ بنُ الوليد ، سَيْفٌ من سُيوفِ الله ، سلَّه الله على الكُفَّار والمُنافِقين »[1] . وقولُهُ ﷺ في فاتح القُسْطَنْطِينيَّة ـ إصطنبول ومايليها ، السُّلْطانِ محمدٍ الفاتح رحمه الله تعالى ـ قبلَ نحوِ ألفِ عامٍ من فَتْحها : « لَتُفْتَحَنَّ القُسْطَنْطِينيَّةُ ، فلنِعْمَ الأميرُ أميرُها ، ولَنِعْمَ الجيشُ ذلك الجيشُ »[2] .

وما رواه البخاري في « صحيحه »[3] ، « عن الحَسَن ـ البَصْري ـ قال : حدَّثنا عَمْرو بن تَغْلِب ، قال : أتى النبيَّ ﷺ مالٌ ، فأعطى قوماً ومَنَع آخرين ، فبَلَغه أنهم عَتَبُوا ، فقال : إني لأعطي الرجلَ وأدَعُ الرجلَ ، والذي أدَعُ أحَبُّ إليَّ من الذي أُعطِي ، أُعطِي أقواماً لِمَا في قلوبهم من الجَزَعِ والهَلَعِ ، وأَكِلُ أقواماً إلى ما جَعَل الله في قلوبهم من الغِنَى والخير ، منهم عَمْرُو بنُ تَغْلِب ، فقال عَمْرو : ما أحِبُّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حُمُرَ النَّعَم » .

وقولُه ﷺ في تزكية القُرون الثَّلاثة : « خَيْرُكم قَرْني ، ثُمّ الَّذين يَلُوْنَهم ، ثُمَّ الَّذين يَلُوْنَهم »[4] .

وقولُه : « إنَّ خيرَ التابعين رجلٌ يقال له : أوَيْسٌ . . . »[5] .

وإليك ثلاثةَ نماذج اجتمع فيها الجرحُ ثم التعديلُ ، أحدُهما مما نَزَل التعديلُ فيه من الله تعالى في القرآنِ الكريم ، واثنان منها من السُّنَّة المطهَّرة ، جاء التعديلُ فيهما من النبيِّ ﷺ ، وذلك خيرُ دليلٍ وتمثيلٍ ، على مشروعيةِ الجرح والتعديل :

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده : (١/ ١٧٣) .

(٢) أخرجه الحاكم في « المستدرك » : (٤/ ٤٢٢) .

(٣) في كتاب الجمعة ، باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد ، برقم : (٩٢٣) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، برقم : (٢٦٥١) .

(٥) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ، باب من فضائل أويس القرني ، برقم : (٢٥٤٢) .

١ـ عن الصَّحابي الجليل زيد بن أرْقَم ـ رضي الله عنه ـ قال : « كنتُ في غَزَاةٍ ـ هي غزوةُ بني المُصْطَلِق ـ ، فسمعتُ ـ أي : بعدَ قفولهم منها ـ عبدَ الله بنَ أُبَيّ ـ بنِ سَلُول ـ يقول : لا تُنفِقوا على من عندَ رسولِ الله حتى يَنْفَضّوا من حَوْلِه ، ولئن رجعنا من عندِهِ ليُخرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ .

فذكرتُ ذلك لعَمِّي ـ وذلك لِصغَر سِنِّه إذْ كان غلاماً ـ فذكره للنبيِّ ﷺ ، فدَعَاني فحَدَّثتُه ، فأرسل رسولُ الله ﷺ إلى عبد الله بن أُبَيّ وأصحابه ، فحلفوا ما قالوا ، فكَذَّبني رسولُ الله ﷺ وصَدَّقهم . فأصابني هَمٌّ لم يُصبني مثلُه قطُّ ! فجلستُ في البيت ، فقال لي عمِّي : ما أردتَ إلى أن كَذَّبك رسولُ الله ﷺ ومَقَتَك ! فأنزل الله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ . . . ﴾ إلى قوله : ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ ، فبَعَثَ إليَّ النبيُّ ﷺ ، فقرأها عليَّ فقال : إنَّ الله قد صَدَّقك يا زيد »[1] .

٢ـ وعن عُتْبان بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ في حديثه الطَّويل ، قال : « قام النبيُّ ﷺ يصلِّي ، فثَابَ رجالٌ من أهلِ الدَّار حَوْلَنا ، حتى اجتمع في البيتِ رجالٌ ذَوُو عَدَد ، فقال قائلٌ منهم : أين مالكُ بنُ الدُّخْشُنِ ؟ فقال بعضُهم : ذلك رجلٌ مُنافِقٌ لا يُحِبُّ اللهَ ورسولَه ، فقال له النبيُّ ﷺ : لا تَقُلْ ذلك ، ألا تَراه قد قال : لا إلَه إلَّا الله ، يُريد بذلك وَجْهَ الله ، وإنَّ الله قد حَرَّم على النَّار من قال : لا إلَه إلَّا الله ، يبتغي بذلك وَجْهَ الله تعالى[2] »[3] .

٣ـ وعن كَعْبِ بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ ، في حديثه الطَّويل ، في قِصّة توبةِ الله عليه ، قال : « قال النبيُّ ﷺ وهو جالسٌ في القوم بتَبُوْك : ما فَعَل كعبُ بن مالكٍ ؟

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، في تفسير سورة المنافقين ، برقم : (٤٩٠٠) .

(٢) كفاه تعديلاً شهادةُ النبي ﷺ له ، على إيمانه باطناً ، وعلى براءته من النِّفاق بقوله : « ألا تراه قال : لا إله إلا الله ، يبتغي بها وجهَ الله » . (انظر « شرح صحيح مسلم » للنووي : ١/ ٤٣ ») .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب المساجد في البيوت . . . برقم : (٤٢٥) .

فقال رجلٌ من بني سَلِمة : يا رسول الله ، حَبَسَهُ بُرْدَاهُ والنَّظَرُ في عِطْفَيه[1] فقال له معاذُ بن جبل : بِئْسَ ما قلتَ! واللهِ يا رسول الله ، ما عَلِمنا عليه إلَّا خيراً ، فسكتَ رسولُ الله ﷺ[2] .

وغير ذلك من أحاديث . لاسِيَّما ما يُفيد منها أنَّه « قد أخبر النبيُّ ﷺ بأنَّ في أمَّته ممَّن يجيء بعده كذَّابين ، فحَذَّر منهم ، ونهى عن قبول رواياتهم ، وأعلَمنا أنَّ الكذب عليه ليس كالكذب على غيره ، فوجب بذلك النظرُ في أحوال المحدِّثين ، والتفتيشُ عن أمور الناقلين ، احتياطاً للدين ، وحفظاً للشريعة من تلبيس المُلحِدين »[3] .

٣ ـ الإجماعُ :

قال فيه الحافظ الخطيبُ البغدادي : « أجمعَ أهلُ العلم على أنّه لا يُقْبَلُ إلَّا خبرُ العَدْلِ ، كما أنه لا تُقْبَلُ إلَّا شهادةُ العدلِ ، ولمَّا ثَبَت ذلك وَجَب متى لم تُعْرَفْ عدالةُ المُخْبِر والشاهد أن يُسْأل عنهما ، أو يُسْتَخْبَرَ عن أحوالهما أهلُ المعرفة بهما ، إذ لا سبيلَ إلى العلم بما هما عليه إلَّا بالرجوع إلى قول مَنْ كان بهما عارفاً في تزكيتهما ، فدَلَّ على أنه لا بُدَّ منه »[4] .

وقد ذكر الإمامُ النَّووي في « رياض الصالحين » أن غِيْبَةَ الرجل حَيّاً ومَيْتاً تُباح لغرضٍ شرعيٍّ ، لايُمكن الوصولُ إليه إلَّا بها ، وعددها ستة أسباب ، منها جرح رواة الحديث ، وإليك ما ذكره رحمه الله تعالى :

---

(١) بُرداه : تثنية (بُرْدٍ) وهو الثوب الموشَّى فيه خطوطٌ ، وعِطفاه : جانباه ، يُشير بهذا إلى إعجابه بنفسه والتهائه بفاخر ثيابه عن المشاركة في غزوة تبوك .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب حديث كعب بن مالك ، برقم : (٤٤١٨) .

(٣) انظر « لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث » ص : و« أصول الجرح والتعديل » ص : ٩ .

(٤) الكفاية : ص : ٣٥ .

الأول : التظلُّمُ ؛ فيجوز للمظلوم أن يتظلَّم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ، فيقول : ظَلَمني فلانٌ بكذا .

الثاني : الاستعانةُ على تغيير المنكر ، ورَدِّ العاصي إلى الصواب ؛ فيقول لمن يرجو قدرتَه على إزالة المُنْكَر : فلانٌ يعمل كذا فازْجُرْه عنه ، ونحو ذلك ، ويكون مقصدُه التوصُّل إلى إزالة المُنْكَر .

الثالث : الاستفتاءُ ؛ فيقول للمفتي : ظَلَمني أبي أو أخي أو فلانٌ بكذا ، فهل له ذلك ؟ فهذا جائزٌ للحاجة .

الرابع : تحذيرُ المسلمين من الشَّرِّ ونصيحتهم ، وذلك من وجوهٍ :

منها : جَرْحُ المجروحين من الرواة والشهود ، وذلك جائزٌ بإجماع المسلمين ، بل واجبٌ للحاجة .

ومنها : المشاورةُ في مصاهرَةِ إنسانٍ .

ومنها : إذا رأى متفقِّهاً يتردَّد إلى مبتدعٍ ، أو فاسقٍ يأخذ عنه العلمَ .

ومنها : أن يكون له ولايةٌ لا يقوم بها على وجهها .

الخامس : أن يكون مجاهراً بفِسْقِه أو بدعتِه ، كالمجاهر بشُرْب الخمر ، ومصادرة الناس ، وأخذ المَكْس ، وجباية الأموال ظلماً .

السادس : التعريف ؛ فإذا كان الإنسانُ معروفاً بلقب ـ كالأعْمَش ، والأعْرَج ، والأصَمّ ، والأحْوَل ، وغيرِهم ـ جاز تعريفُهم بذلك ، ويحرم إطلاقه على جهة التنقيص ، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى[1] .

٤ ـ الآثار عن أهل العلم :

أمّا (الآثارُ) فيه فهي كثيرةٌ ، ومنها : عن عمرو الناقد قال : « دينُ محمَّدٍ لا يَحْتَمل الدَّنَسَ » يعني : الكَذِبَ .

---

(١) من «رياض الصالحين» باب في بيان ما يباح من الغيبة ، رقم الباب : (٢٥٦) ، باختصار .

وعن إبراهيم بن الحُسَين قال : كنّا على باب عَفَّان أنا وأحمد ويحيى بن مَعِيْن وأبو خَيْثَمة ـ عَدَّ جماعةً ـ فجاءَ غلامٌ ، فقال ليحيى بن مَعِيْن : « انظرْ إلى هذا الحديث الموضوع ! » . فقال يحيى : « إنَّ لِلْعِلْم شباباً يَنتقِدون العلمَ »[1] .

فمِن أظهر الأدلة على ذلك أنّه لمَّا وَجَب جَرْحُ الرواة وتعديلُهم وَجَب على مَن عنده علمٌ من ذلك أن يُظهِرَه ؛ لأنّ ما لا يَتِمّ الواجبُ إلَّا به فهو واجبٌ .

عن أبي هريرة ـ رَضي الله عنه ـ قال : قال رسولُ الله ﷺ : « مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُه ثُمَّ كَتَمَه أُلْجِمَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نارٍ »[2] .

والحديثُ عامٌّ يشمل معرفةَ أحوال الرواة . لهذا قال الإمامُ أحمد بن حنبل لمَّا سُئل عن ذلك : « إذا سَكَتَّ أنتَ ، وسَكَتُّ أنا فمتى يَعرف الجاهلُ الصحيحَ من السَّقيم ؟! » .

وقال الإمام عبد الله بن المبارك : « إذا لم نبيِّن فكيف يُعْرَفُ الحَقُّ من الباطل ؟ »[3] .

وممَّا يَدُلُّ على وجوب التعريف بأحوال الرواة من غير سؤالٍ قولُه ﷺ : « الدِّين النصيحةُ »[4] ، وقولُه ﷺ في الحديث الآتي : « بِئْسَ رَجُلُ العَشِيْرَةِ »[5] . ويَدُلُّ على ذلك سائرُ أدلَّة الجرح والتعديل ؛ لأن مقصودهما لا يَتِمُّ إلَّا بهذا .

وقد ذكر الخطيب البغدادي في ذلك الآثارَ عن أئمة العلم . وتوسَّع في إيراد النقول من كلامهم ، وننقل منها مقتطفاتٍ من تلك الأقوال .

---

(١) الكفاية : ص : ٣٦ .
(٢) أخرجه الترمذي في أبواب العلم ، باب ما جاء في كتمان العلم ، برقم : (٢٦٤٩) .
(٣) شرح علل الترمذي : (١/ ٤١) .
(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة ، برقم : (٥٥) .
(٥) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة ، باب مداراة من يتقى فحشه ، برقم : (٢٥٩١) .

عن يحيى بن سعيد قال : « سألتُ شعبةَ ، وسفيانَ ، ومالكَ بن أنسٍ ، وسفيانَ بن عُيَيْنَةَ عن الرجل يُتَّهَمُ في الحديث أوْ لا يحفظه ؟ قالوا : بَيِّنْ أمرَه للناس »[1] .

ومن طريق مسلم بن الحَجَّاج : حدَّثنا عمرو بن علي ، حدَّثنا عفَّان قال : « كنَّا عند إسماعيلَ بن عُلَيَّة جلوساً ، قال : فحَدَّث رجلٌ عن رجلٍ . فقلتُ : إنَّ هذا ليس بثَبْتٍ . فقال الرجلُ : اغتبتَهُ . فقال إسماعيل : ما اغتابه ، ولكنه حَكَمَ أنه ليس بثبت »[2] .

وقال محمَّد بن أبي خَلَف : « كنّا عند ابن عُلَيَّةَ فجاءه رجلٌ فسأله عن حديث اللَّيْث بن أبي سُلَيْمٍ ؟ فقال بعضُ مَنْ حضَره : وما تصنع بلَيْث بن أبي سُلَيم وهو ضعيفُ الحديث ؟! ، لم لا تسأله عن حديث لأيوب . قال فقال : سبحان الله ! أتغتاب رجلاً من العلماء ؟! . قال فقال ابن عُلَيَّة : يا جاهل ، نصحك ، إنَّ هذا أمانة ليس بغيبة »[3] .

وعن أبي بَكْر بن أبي خَلاَّد قال : قلتُ ليحيى بن سعيد القَطَّان : « أمَا تخشى أن يكون هؤلاء الذين تَرَكْتَ حديثَهم خُصمَاءَكَ عند الله تعالى ؟! » .

قال : « لأنْ يكون هؤلاء خُصَمائي أحَبُّ إليَّ مِن أن يكونَ خَصْمي رسولُ الله ﷺ يقول : لم حَدَّثْتَ عني حديثاً ترى أنه كَذِبٌ »[4] .

وقال مَكِّيُ بن إبراهيم : « كان شُعْبَةُ يأتي عمرانَ بن حُدَيْرٍ يقول : يا عمران تعالَ حتى نغتابَ ساعةً في الله عزَّ وجلَّ ، يذكرون مساوئ أصحابِ الحديث »[5] .

---

(١) الكفاية : ص : ٤٢ .
(٢) الكفاية : ص : ٤٣ ، وانظر مقدمة « صحيح مسلم » ص : ٢٠ .
(٣) الكفاية : ص٤٣ ، وانظر « شرح علل الترمذي » (١/ ٤٦) .
(٤) الكفاية : ص : ٤٤ .
(٥) الكفاية : ص : ٤٤ .

وقد سَبَق الإمامُ الترمذيُّ الخطيبَ ، وقَعَّد ما فصَّله الخطيبُ : فقال في علل جامعه :

« وقد وَجدْنا غيرَ واحدٍ من الأئمة من التابعين قد تكلَّموا في الرجال ، منهم : الحسن البَصْري وطاوس قد تكلَّما في مَعْبَدٍ الجُهَنيّ ، وتكلَّم سعيدُ بن جُبَيْر في طَلْق بن حَبيب ، وتكلَّم إبراهيم النَّخَعي وعامر الشَّعبي في الحارث الأعْوَر .

وهكذا رُوِيَ عن أيوبَ السَّخْتِياني ، وعبدِ الله بن عَوْن ، وسليمان التَّيْمي ، وشعبة بن الحَجَّاج ، وسفيان الثَّوْري ، ومالك بن أنسٍ ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المُبارك ، ويحيى بن سعيد القَطَّان ، ووَكِيْع بن الجَرَّاح ، وعبد الرحمن بن مَهْدِي ، وغيرِهم من أهل العلم ، أنهم تكلَّموا في الرجال وضَعَّفوا .

فما حَمَلهم على ذلك عندنا ـ والله أعلم ـ إلَّا النصيحةُ للمسلمين ، لا نَظُنُّ أنهم أرادوا الطَّعْنَ على الناس أو الغِيبةَ ، إنما أرادوا عندنا أن يُبيِّنوا ضَعْفَ هؤلاء لكي يُعْرَفوا ؛ لأنَّ بعضاً من الذين ضُعِّفُوا كان صاحبَ بدعةٍ ، وبعضَهم كان مُتَّهَما في الحديث ، وبعضَهم كانوا أصحابَ غفلةٍ وكثرةَ خطأٍ . فأراد هؤلاء الأئمّةُ أن يُبيِّنوا أحوالَهم شفقةً على الدين وتبييناً ، ؛ لأنّ الشهادة في الدين أحَقُّ أن يُتَثَبَّتَ فيها من الشهادة في الحقوق والأموال » انتهى[1] .

وهكذا يتَّضح لنا من خلال ما سَبَق أنَّ الكلام في الجَرْح والتعديل ليس غيبةً ، ولا مُحَرَّماً ، بل هو واجبٌ يمليه الحِفاظُ على سنَّة النبي ﷺ من تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

---

(١) شرح علل الترمذي : لابن رجب : (١/ ٤٣ ـ ٤٤) .

خطورةُ الجرح والتعديل وآفاتهما

إنَّ «علم الجرح والتعديل» عِلمٌ صعبٌ عَسِرٌ ، ومَزْلَقٌ جِدُّ خَطِرٍ ! ولذا قال الإمامُ ابن دَقيق العِيد في كتابه « الاقتراح في بيان الاصطلاح »[1] : « وهذا البابُ ـ أي : بابُ الجَرْح ـ تَدخل فيه الآفةُ من وجوهٍ ـ خمسة ـ :

أحدُها وهو شَرُّها : الكلامُ بسببِ الهَوى والغَرَضِ والتَّحامُلِ . . .

وثانيها : المخالفةُ في العقائد ، فإنَّها أوجَبَتْ تكفيرَ النَّاس بعضِهم لبعضٍ أو تبديعَهم . . .

وثالثها : الاختلافُ الواقعُ بين المتصوِّفة ، وأصحابِ العلوم الظاهرة ، فقد وقع بينهم تنافرٌ أوجَبَ كلامَ بعضهم في بعضٍ . . .

ورابعها : الكلامُ بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها والحقِّ والباطِلِ منها . . .

وخامسها : الخَلَلُ الواقعُ بسبب عَدَمِ الوَرَعِ والأخذِ بالتوهُّم والقرائن التي قد تَتَخلَّفُ . . .

ولصُعوبةِ اجتماع هذه الشرائط ـ يعني : لصعوبة اجتماع أسباب السَّلامة من هذه الآفات التي تَدخُل في الجَرْح ـ عَظُمَ الخطرُ في الكلام في الرجال ، لِقلَّةِ اجتماع هذه الأمور في المزكِّين ـ يعني : الشروطَ الواجبَ توافُرُها واجتماعُها في المزكِّين ، من العدالة والاعتدال والإنصاف والعِلم والتَّقوى والوَرَعِ ، والسَّلامة من الهوى والمَيل والحسد والكَيْد والعَداوة . . . ـ، ولذا قُلتُ: أعراضُ المسلمين حُفْرَةٌ من حُفَر

---

(١) ص : ٣٣٠ ـ ٣٤٤ .

النَّار ! وَقَفَ على شَفِيرها طائفتانِ من الناس : المحدِّثون والحُكَّام » . انتهى .

قال الحافظ محمَّد بن يوسف الصَّالحي الشامي ، في كتابه « عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النُّعمان »[1] ، بعدَ نقلِه كلمةَ الإمام ابن دقيق العيد هذه : « وليس الحُكَّام والمحدِّثون سَواءً ، فإن الحُكَّام أعذَرُ ؛ لأنهم لا يَحكمون إلَّا بالبيِّنة المعتبرة ، وغيرُهم يَعتمد مجرَّد النقل » . انتهى . وهو استدراكٌ حسنٌ رفيعٌ ، يَزيد في بيان خطورة مَزَالِق الجرح والتعديل[2] .

ولذا قال الحافظ السَّخاوي في « فتح المغيث »[3] في صَدَدِ كلامِه على خطورة الجرح والتعديل :

« واحْذَرْ ـ أيها المتصدِّي لذلك ، المقتفِي فيه أثرَ من تقدَّم ـ من غَرَضٍ أو هَوَىً يَحمِلُك كلٌّ منهما على التحامل والانحراف ، وتركِ الإنصاف ، أو الإطراءِ والافتراء ، فذلك شَرُّ الأمور التي تَدْخُل ـ على القائم بذلك ـ الآفَةُ منها . والمتقدِّمون سالمون منه غالباً ، منزَّهون عنها ، لوفُور ديانتهم ، بخلاف المتأخِّرين ، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم ، وهو مجانبٌ لأهل الدين وطرائِقهم .

فالجَرحُ والتعديلُ خَطَرٌ ؛ لأنك إن عَدَّلتَ بغير تثبُّتٍ ، كنتَ كالمُثبِت حكماً ليس بثابتٍ ، فيُخشَى عليك أن تَدخل في زمرة من رَوَى حديثاً وهو يَظُنُّ أنه كَذِبٌ ، وإن جَرَّحْتَ بغير تحرُّزٍ ، أقدمتَ على الطَّعن في مسلمٍ بَريءٍ من ذلك ، ووَسَمْتَه بمِيْسَم سُوءٍ يَبقى عليه عارُه أبداً ! فالجَرحُ خَطَرٌ أيُّ خَطَرٍ ! فإنَّ فيه مع حق الله تعالى ورسوله ﷺ : حَقَّ آدميٍّ » انتهى .

وقال الحافظُ ابن الصلاح : « الكلام في الرِّجال جرحاً وتعديلاً ، جُوِّز صَوْناً

---

(١) ص : ٤٠٥ .

(٢) انظر : « لمحات من تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث » ص : ١٨٥ .

(٣) ١/ ٤٧٨ .

للشريعة، ونفياً للخطأ والكذب عنها ، وكما جـاز الجرحُ في الشهود جازَ في الرُّواة .

ثم إنَّ على الآخذ في ذلك أن يَتقّي الله تبارك وتعالى ، ويَتثبَّت ويَتوقَّى التساهُلَ ؛ كيلا يَجرح سليماً ، ويَسِمَ بَريئاً بسِمَةِ سُوءٍ ، يَبقَى عليه الدهرَ عارُها ، ـ ويلحقه من تساهله العقاب والمؤاخذة ـ .

وأحسب أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ الرَّازي ـ ، من مثلِ ما ذكرناه خافَ ! فيما رُوِيناه أو بُلِّغناه : أنَّ يوسف بن الحسين الرَّازي وهو الصُّوفي ، دَخَلَ عليه وهو يَقرأ كتابَه في « الجرح والتعديل » ، فقال له : كم من هؤلاء القوم قد حَطُّوا رواحلهم في الجَنَّة منذ مئةِ سنة ومئتي سنة ، وأنت تذكرهم وتغتابهم ؟! فبكَى عبدُ الرحمن[1] ! .

وبُلِّغْنا أنه حُدِّث ـ وهو يقرأ كتابَه ذلك على الناس ـ عن يحيى بن مَعِين أنه قالَ : « إنَّا لنطعنُ على أقوامٍ ، لعلَّهم حَطُّوا رِحالَهم في الجَنَّة منذ أكثر من مئتي سنة! فبكى عبدُ الرحمن ! وارتعدت يداه حتى سَقَط الكتابُ من يَدِه » . انتهى .

يقول الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعقيباً على هذه الأقوال :

« ومن أجلِ هذا وذاك ، وصُعوبةِ الشُّروط في المزكِّين والمجرِّحين : قَلَّ عدَدُ الجهابذةِ الناقدين جِدّاً جِدّاً عن عَدَدِ المحدِّثين والرُّواة ، فالرواةُ والمحدِّثون ألوفٌ مؤلَّفةٌ . وجَحَافلُ مَكَثَّفَةٌ ، أمَّا الناقدون فما يبلغون الألفَ قطعاً ، والجهابذةُ منهم ما يبلغون المئتين جزماً ، والنَقَّدَةُ المتفوِّقون الموهوبون ما يبلغون المئةَ بيقينٍ[2] ،

---

(١) قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٨) : « أصابه على طريقِ الوَجَل وخوف العاقبة ، وإلا فكلامُ الناقد الورع في الضعفاء من النُّصْح لِدِين الله ، والذَّبِّ عن السُّنَّة » .

(٢) قال الحافظ البِقَاعي تلميذُ الحافظ ابن حجر ، في « النُّكَت الوَفِيَّة بما في شرح الألفية » (١/ ٨٤) من المخطوطة : « النُّقَّاد الذين لهم اليَدُ الطُّولَى في معرفةِ العِلَل قليلون جداً ، وغالبُ المحدِّثين ـ وإن سُمُّوا حُفَّاظاً ـ لا يَبلغون هذه الدرجة ، فهم وإن كانت فيهم أهليةُ التصحيح والتضعيف ، لا يَصِلُون إلى رتبةِ أولئك » .

كما يتبيَّن بوضوحٍ من النظر في « جزء » الحافظ الذهبي : « ذِكرُ من يُعتمَدُ قولُه في الجَرح والتعديل » ، و« جزء » الحافظ السَّخاوي : « المتكلِّمون في الرجال »[1] .

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : ص : ١٨٦ ـ ١٨٧ .

نشأة علم الجرح والتعديل

إنَّ هذا العلم مما تَفرَّدتْ به الأمةُ الإسلاميةُ عن سائر الأمم ، وتَميَّزت بتأسيسه وإنشائه وتقعيده والتفنُّنِ فيه ، وقد أدَّاها إلى إبداعه الحِفاظُ على سُنَّة المصطفى ﷺ من التقوُّل والدَّخيلِ ، والمكافَحَةُ للدَّجَّالين والمُشَعْوِذين والخَرَّاصين .

نشَأ هذا العلمُ من عهد الصحابة الكرام بُرْعُماً لطيفاً ، ثم نَمَا وازدادَ ، وقَوِي واشتَدَّ في القرن الأول والثاني ، وامتدَّ واتَّسع وبَدَأ يتكامَلُ في القرن الثالث والرابع ، وهكذا حتى اكتمل في القرن التاسع من الهجرة الشريفة ، فكَثُرَتْ فيه الكُتُب ، وتنوَّعَتْ فيه المؤلَّفاتُ ، ثم دُرِسَتْ فيه في عصرنا بعضُ المسائل والجزئيات والشخصيات دراسةً خاصةً ، فقارَبَ النُّضجَ والاحتراق ، وإنْ كان العلمُ ليس له غايةٌ ولا نهايةٌ .

وبهذا العِلم العظيمِ ، والمِسْبَارِ الدقيق الحكيم تمكَّن السَّلَفُ والخَلَفُ من كشف العِلَل في كلِّ عِلمٍ منقول : حديثاً نبوياً ، أو كلاماً عادياً ، أو شعراً أو نثراً أدبياً ، أو تاريخاً شخصياً أو سياسياً . . . ، فكان هذا العِلمُ مِجْهَراً صادقاً ، ونَظَّارةً صافيةً ، تَعزِلُ للناظر بها : الصحيحَ عن القريح ، وتَميزُ له الزَّيْنَ من الشَّيْن ، والصِّدْقَ من المَيْنِ ، وتَزِنُ له المَحامِدَ والمَثالِبَ بالقِسْطاسِ المستقيم[1] .

سَبَق أن ذكرنا في مشروعية الجرح والتعديل أنَّ النبي ﷺ عدَّل وجَرَح ، كما تكلَّم في الرجال جماعةٌ من الصحابة والتابعين فمَن بعدهم ، ولكن في التابعين ـ أي : بالنسبة لمن بعدهم ـ بقِلَّةٍ ، لقِلَّة الضَّعْف في متبوعهم إذ أكثرهم صحابةٌ عُدُوْلٌ ، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرُهم ثقاتٌ .

---

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث : ص : ١٨٩ .

ولا يكاد يُوجَد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة ، وكبار التابعين ضعيفٌ إلَّا الواحدُ بعد الواحد ، فلما مضى القرن الأول ، ودَخَل الثاني كان في أوائله من أوساط التابعين جماعةٌ من الضعفاء الذين ضُعِّفوا غالباً من قِبَل تحمُّلِهم ، وضَبْطِهم للحديث ، فتراهم يرفعون (الموقوفَ) ، ويُرسِلون كثيراً ، ولهم غَلَطٌ[1] .

فلمَّا كان عند آخر عصر التابعين ـ وهو حدودُ الخمسين ومئة ـ تَكَلَّم في التوثيق والتضعيف طائفةٌ من الأئمَّة الذين هيَّأهم اللهُ لحفظ هذا الدين فذادوا عن حياضه ، ورفعوا الدخيلَ عن رياضه ، فتصدَّوا لدراسة أحوال الرجال ، وسَبْر أخبارهم ، وتمييز درجاتهم ، فكان كلامُهم وصمةَ عارٍ على من التوى ، وَسِمةَ خيرٍ على من استوى ، ومحفوفاً بالإنصاف والوَرَعِ ، مرتكزاً على العلم والمَخْبَرة ، لا يدخل في صِدق قائله وإخلاصه رَيْبٌ وظِنَّةٌ ، ولا يشوبه فسادٌ وخَطَلٌ ، فقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى : « نحن لا ندَّعي العِصْمةَ في أئمة الجَرْح والتعديل ، لكن هم أكثرُ الناس صواباً ، وأندرُهم خطأً ، وأشدُّهم إنصافاً ، وأبعدُهم عن التَّحامُل ، وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ فتمسَّكْ به ، واعْضُضْ عليه بناجذيك ، ولا تتجاوزه فتندم ، ومن شَذَّ منهم فلا عبرةَ به ، فخَلِّ عنك العناءَ ، وأعْطِ القَوْسَ باريها ، فوالله لولا الحفّاظُ الأكابرُ ، لخطبت الزنادقةُ على المنابر ، ولئن خطب خاطبٌ من أهل البِدَع فإنما هو بسيف الإسلام ، وبلسان الشريعة ، وبجاه السُّنَّة ، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ فنعوذ بالله من الخذلان »[2] .

وقد أشار الحافظُ الذهبيُّ أيضاً إلى نتائج تمكُّن تلك الفضائل في نفوسهم فقال : « هذا الدينُ مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله تعالى ، لم يجتمع علماؤه على ضلالةٍ

---

(١) تحفة المستفيد في الجرح والتعديل : ص : ١٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء : (١١/ ٨٢) .

لا عمداً ولا خطأً ، فلا يجتمع اثنان على توثيقِ ضعيفٍ ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ[1] ، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوَّة أو مراتب الضعف ، والحاكم منهم يتكلَّم بحسب اجتهاده ، وقوَّة معارفه »[2] .

والكلامُ في الجرح والتعديل قائمٌ على الاجتهاد ، وبذلِ الوسع في الحكم على الرواة ، قال المنذري : « واختلاف هؤلاء ـ أي : المتكلِّمين في الرجال ـ كاختلاف الفقهاء ، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد »[3] .

ولما كان الأمرُ اجتهاداً ، كان احتمالُ وقوع الخطأ مع كثرة الصواب وارداً ، قال الذهبي كما سبق آنفاً : « فإنَّا لا ندَّعي العِصْمَةَ من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء »[4] .

قال الحافظ السَّخاوي : « وأمَّا المتكلِّمون في الرجال فخَلْقٌ من نجوم الهُدَى ومَصَابيحَ الظَّلام ، المُسْتَضاءِ بهم في دَفْع الرَّدَى ، لا يَتَهيَّأ حَصْرُهم ، في زمن الصحابة رضي الله عنهم وهَلُمَّ جَرّاً »[5] .

وقد سَرَد ابنُ عَدِيٍّ في مقدِّمة « كامله »[6] منهم خَلْقاً إلى زمنه . فالصحابة الذين أوْرَدَهم :

١ ـ عمَر بن الخطَّاب ، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٢٣هـ) .

٢ ـ وعليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٠هـ) .

٣ ـ وعبد الله بن عبّاس ، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٦٨هـ) .

---

(١) انظر تفسير هذه الكلمة في صفحة (٥٠) حاشية (٣) .

(٢) الموقظة : ص : ٢ .

(٣) رسالة في الجرح والتعديل : ص : ٤٧ .

(٤) مقدمة ميزان الاعتدال : ص : ٣ .

(٥) المتكلمون في الرجال : ص : ٩٣ .

(٦) من صفحة (٨٣) إلى (٢٢٧) .

٤ ـ وعبد الله بن سَلام ، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٤٣هـ) .

٥ ـ وعُبَادة بن الصَّامت ، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٣٤هـ) .

٦ ـ وأنَس بن مالكٍ ، رضي الله عنه (المتوفى سنة ٩٠هـ) .

٧ ـ وعائشة أمّ المؤمنين ، رضي الله عنها (المتوفاة سنة ٥٧هـ) .

وسَرَد من التابعين عدداً ، كـ :

١ ـ عامر بن شَرَاحيل الشَّعْبِي (المتوفى سنة ١٠٣هـ) .

٢ ـ ومحمد بن سِيْرين (المتوفى سنة ١١٠هـ) ،

٣ ـ وسعيد بن المُسَيَّب (المتوفى بعد ٩٤هـ) .

٤ ـ وسعيد بن جُبَيْر (المتوفى سنة ٩٥هـ) .

فلمَّا كان عند آخر عصر التابعين ـ هو حدود الخمسين ومئة ـ تَكَلَّم في التوثيق والتجريح طائفةٌ من الأئمَّة .

١ ـ فقال الإمام أبو حنيفة (المتوفى سنة ١٥٠هـ) : « ما رأيتُ أكذبَ مِن جابر الجُعْفي » .

٢ ـ وضَعَّف الأعمشُ (المتوفى سنة ١٤٨هـ) جماعةً وَوَثَّق آخرين .

٣ ـ ونظر في الرجال شُعْبَةُ (المتوفى سنة ١٦٠هـ) وكان متثبِّتاً لا يَكاد يروي إلَّا عن ثقةٍ .

٤ ـ وكذا كان مالكٌ (المتوفى سنة ١٧٩هـ) .

وممَّن إذا قال في هذا العصرِ قُبِلَ قولُه :

١ ـ مَعْمَرُ بن راشد (المتوفى ١٥٣هـ) .

٢ ـ وهشام الدَّسْتُوائي (المتوفى ١٥٤هـ) .

٣ ـ والأوزاعي (المتوفى سنة ١٥٧هـ) .

٤ ـ وسفيان الثَّوْري (المتوفى سنة ١٦١هـ) .

٥ ـ وابن الماجِشُوْن (المتوفى سنة ١٦٤هـ) .

٦ ـ وحَمَّاد بن سَلَمة (المتوفى سنة ١٦٧هـ) .

٧ ـ واللَّيْث بن سَعْد (المتوفى سنة ١٧٥هـ) ، وغيرهم

ثُمَّ سَرَد طبقاتٍ متعدّدةٍ ممن تكلّم في الرجال حتى وصل إلى الحافِظَيْن الحُجَّتَيْن : يحيى بن سعيد القَطَّان (المتوفى سنة ١٩٨هـ) ، وعبد الرحمن بن مَهْدي (المتوفى سنة ١٩٨هـ). فقال : « فمن جَرَحاه لا يكادُ يَنْدَمِلُ جُرْحُه ، ومن وَثَّقاه فهو المقبولُ . ومن اختلَفَا فيه ـ وذلك قليلٌ ـ اجتُهِدَ في أمره . ثم ذكر بعدهم كثيراً مِن أهل العلم .

ثم صُنِّفت الكتبُ ودُوِّنتْ في الجَرْح والتعديل والعِلَل ، وبُيِّن مَنْ هو في الثِّقَة والتثبُّت كالسَّارِيةِ ، ومَنْ هو في الثقة كالشَّابِّ الصحيح الجسم ، ومَنْ هو ليِّنٌ كمن يَوْجَعُه رأسُه وهو مُتماسِكٌ يُعَدُّ من أهل العافِيَة ، ومَنْ صِفَتُه كمحموم يَرْجَحُ إلى السَّلامة[1] ، ومَنْ صِفَتُه كمريضٍ شَبْعانَ من المَرَض ، وآخَرُ كمَنْ سَقَطَتْ قُواه وأشرَفَ على التَّلَف ، وهو الذي يَسْقُطُ حديثُه »[2] .

ثم ذَكَر من وُلاة الجرح والتعديل :

١ ـ يحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣هـ) .

٢ ـ وأحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ) .

٣ ـ ومحمَّد بن سَعْد البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٠هـ) .

٤ ـ وعلي بن المَدِيْني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) .

وغيرَهم كثيرون مما يطول المقام بذكرهم ، نكتفي بما ذكرناه .

* * *

---

(١) أي : يميل إلى السَّلامة .

(٢) انظر « المتكلمون في الرجال » ص : ٩٣ـ١٠٣ .

القسم الثاني :

طبقات المتكلِّمين
في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً

١ ـ طبقة المتشدِّدين

٢ـ طبقة المتساهلين

٣ـ طبقة المعتدلين

التمهيد

لقد حَظِيَ هذا العلمُ برجالٍ موهوبين ألْمَعِيِّين ، صَنَعهم الله تعالى لحِفظِ دِينه وسُنَّة نبيِّه ، وأقامهم حَفَظةً سَدَنةً لخِدمةِ حديثِ رسوله ﷺ وضبطِه ونقلِه ، بأمانةٍ وتقوى وحُبٍّ وإخلاصٍ وتَفَانٍ منقطعِ النظيرِ ، وجعَلَهم بُدوراً دائمةَ البزوغ والاشراقِ على الناس إلى يوم الناس .

فتكلَّم هؤلاء في رواة الحديث ، فكان منهم المتشدِّدون ، والمتساهلون ، والمعتدلون في جرحهم وتعديلهم ، وقَسَّمهم إمامُ المعدِّلين والمجرِّحين الحافظُ شمس الدين الذهبي على ثلاثة أقسامٍ فقال رحمه الله تعالى :

١ ـ « قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة كابن مَعِين ، وأبي حاتم الرَّازي .

٢ ـ وقسمٌ تكلَّموا في كثيرٍ من الرواة ، كمالكٍ ، وشُعْبَة .

٣ ـ وقسمٌ تكلَّموا في الرجل بعد الرجل ، كابن عُيَيْنَةَ ، والشَّافعي .

والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسامٍ :

١ ـ قسمٌ منهم متعنِّتٌ في التوثيق[١] ، متثبِّتٌ في التعديل[٢] ، يَغْمِز الراويَ بالغَلْطَتَيْن ، والثلاث ، ويُلَيِّن بذلك حديثَه ، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعَضَّ على قوله بناجِذَيْك ، وتمسَّكْ بتوثيقه ، وإذا ضَعَّفَ رجلاً فانظرْ هل وافقه غيرُه على تضعيفه ، فإنْ وافقه ، ولم يوثِّق ذاك أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيفٌ ، وإنْ وَثَّقَه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه : لا يُقْبَل تجريحه إلَّا مفسَّراً ، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ مَعِين مثلاً : هو ضعيفٌ ، ولم يوضِّح سببَ ضَعْفِه ، وغيرُه قد وَثَّقه ، فمثلُ هذا يُتوقَّف في

---

(١) أي : متشدِّدٌ لا يُوثِّق الراويَ إلا إذا أحرز الدرجةَ العليا من العدالة والضبط .

(٢) أي : لا يعدِّل الراويَ إلا بعد انتفاء أيِّ قادحٍ للعدالة .

تصحيح حديثه[1] ، وهو إلى الحُسْن أقرب. وابنُ مَعين، وأبو حاتم، والجُوْزجاني: مُتعنِّتون[2] .

ومن ثم قال الذهبيُّ ـ وهو من أهل الاستقراء التامِّ في نقد الرجال ـ : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطُّ على توثيقِ ضعيفٍ ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ[3] [4] .

٢ ـ وقسمٌ في مقابلة هؤلاء ، كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر البَيْهقي : مُتساهِلون .

٣ ـ وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعَة، وابن عَدِيّ: مُعتدِلون مُنصِفون»[5] .

وقال في كتاب آخر : « فمنهم من نَفَسُه حادٌّ في الجرح ، ومنهم من هو معتدلٌ ، ومنهم من هو مُتساهِلٌ ، فالحادُّ فيهم : يحيى بن سعيد ، وابن مَعِين ، وأبو حاتم ، وابن خِرَاش ، وغيرُهم .

والمعتدلُ فيهم : أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو زُرْعة .

والمُتساهِلُ : كالترمذي ، والحاكم ، والدَّارَقُطْنيّ في بعض الأوقات .

وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان

---

(١) أي : يُختلَف في تصحيح حديثه وتضعيفه ، كما قال الشيخ أبو غُدَّه في حاشية « ذكر من يعتمد . . . » .

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٢ .

(٣) أي : لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق (ضعيفٍ) ، بل إذا وَثَّقه بعضُهم ضَعَّفه آخرون ، كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف (ثقةٍ) فإذا ضَعَّفه بعضُهم ، وَثَّقه آخرون ، فلم يتّفقوا على خلاف الواقع في جرح راوٍ أو في تعديله ، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ . ولفظُ « اثنان » هنا المراد به الجميع كقولهم : « هذا أمرٌ لا يختلف عليه اثنان » أي : يتفق عليه الجميعُ ولا ينازع فيه أحدٌ . (انظر حاشية « الرفع والتكميل » ص : ٢٨٦) .

(٤) ذكر من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل : ص : ١٧٢ .

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧١ ـ ١٧٢ .

بخلاف ذلك ، والعصمة للأنبياء ، والصِّدِّيقين ، وحُكَّام القِسط »[1] .

وإليك ذِكْرَ المتشدِّدين ، والمُتساهلين ، والمعتدلين في الصفحات القادمة كل طبقةٍ على حِدة .

---

(١) الموقظة : ص : ٨٣ ـ ٨٤ .

(أ) طبقة المتشدِّدين

١ ـ شعبة بن الحجَّاج :

أبو بِسْطام شعبة بن الحجَّاج بن الورد العَتكي الأزدي (المتوفى سنة ١٦٠هـ) .

قد اشتهر عن شعبة تشدُّدُه في الحكم على الرجال ، وفي الأخذ عن الشيوخ ، قال السَّخاوي فيه : « فإنه كان يتعنَّت في الرجال ، ولا يروي إلَّا عن ثَبْتٍ »[١] .

٢ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان :

يحيى بن سعيد بن فَرّوخ التَّميمي ، أبو سعيد القطَّان البَصْري (المتوفى سنة١٩٨هـ) .

كُتب الرجالِ طافحةٌ بذِكْرِ شِدَّته وقساوتِه في النقد ، قال ابنُ حجر في ترجَمة : (عثمان بن عمر بن فارس) : « نقل البخاري عن علي بن المَدِيني أنَّ يحيى بن سعيد احْتَجَّ به ، ويحيى بن سعيد شديدُ التعنُّت في الرجال ، لا سيّما من كان من أقرانه »[٢] .

وقال عليُّ بن المديني : « إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ لم أحدِّث عنه ، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدُّدٌ »[٣] .

والتعنُّت في كثيرٍ من أحواله إنما سببه الوَرَعُ التَّامُّ ، والاحتياطُ العامُّ ، ويشهد

---

(١) فتح المغيث : (١/ ٢٩٣) .
(٢) شرح العلل : (١/ ١٩٢) .
(٣) هدي الساري : ص : ٤٢٤ .

لهذا ما ذكره الحافظُ ابنُ رجب في ترجَمة القطَّان فقال : قال أبو بكر بن خَلاَّد : دخلتُ على يحيى بن سعيد في مرضه فقال لي : يا أبا بكر ، ما تركتَ أهل البصرة يتكلَّمون . قلتُ : يذكرون خيراً إلَّا أنهم يخافون عليك من كلامِك في الناس ، فقال : « احْفَظْ عني ، لأنْ يكون خَصْمي في الآخرة رجلٌ من عُرْض الناس أحَبَّ إليَّ من أن يكون خَصْمي في الآخرة النبيُّ ﷺ ، يقول : بَلَغك عني حديثٌ وقع في وَهْمِك أنه عني غيرُ صحيح ! » يعني فلم تنكر[1] .

٣ ـ مالك بن أنس :

أبو عبد الله بن أنس بن مالكِ بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي (المتوفى سنة ١٧٩هـ) .

قال ابن مِخْرِز : « سمعتُ ابن نُمَير يقول : ما أحدٌ قاسِ قوله في الرجال غير مالك بن أنس . . . »[2] .

وقال ابنُ أبي حاتم : « أخبرنا صالحُ بن أحمد بن حنبل ، أخبرنا عليٌّ ـ يعني : ابن المَدِيني ـ قال : سمعتُ سفيان بن عُيَيْنَة يقول : ما كان أشدّ انتقاد مالكٍ للرجال وأعلمه بشأنهم »[3] .

٤ ـ عفَّان بن مسلم :

ابن عبد الله الصَّفَّار أبو عثمان البَصْري (المتوفى سنة ٢٢٠هـ) .

قال الآجُرِّيُّ : « قلتُ لأبي داود : بَلَغك عن عفان أنه يكذِّب وهب بن جرير ؟ فقال : حَدَّثني عباس العَنْبَري سمعتُ علياً يقول : أبو نعيم وعفان صدوقان ، لا أقبل كلامَهما في الرجال ، هؤلاء لا يدعون أحداً إلَّا وقعوا فيه »[4] .

---

(١) شرح العلل : (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥) .

(٢) معرفة الرجال : ورقة : ٤٠ب .

(٣) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٢٣ .

(٤) تهذيب التهذيب : (٧/ ٢٣٢) .

وقال الذهبي في ترجَمة (عمرو بن مرزوق الباهلي) : « وقال أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قَدِم من البصرة : لِمَ لم تكتب عن عمرو بن مرزوق ؟ فقال : نُهِيْتُ ، فقال : إنَّ عفان كان يرضاه ، ومن الذي كان يرضي عفان ! »[1] .

٥ ـ يحيى بن مَعِين :

أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣) .

كان شديدَ التحرِّي في نقد الرجال ، مع أنه تكلَّم في أكثرهم جرحاً وتعديلاً ، وهذا ما حمل عبدَ الله بن الرومي على القول فيما نقله عنه وسمعه منه عبد الخالق بن منصور : « ما رأيتُ أحداً قطُّ يقول الحقَّ في المشايخ غير يحيى ، وغيره كان يتحامل بالقول »[2] .

وخيرُ من بيَّن حالَ ابن معين ، هو الحافظ ابن عدي ، حيث قال : « وبه يُستبرأ أحوال الضعفاء »[3] .

٦ ـ عليُّ بن المَدِيني :

علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجيح السَّعْدي ، أبو الحسن بن المديني (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ) .

قال ابنُ أبي حاتم في ترجمَة (فضيل بن سليمان النُّميري) : « سُئِلَ أبو زُرْعَة عن فضيل بن سليمان فقال : لَيِّنُ الحديث ، روى عنه عليُّ بن المديني ، كان من المتشدِّدين »[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٢٨٨) .
(٢) سير أعلام النبلاء : (١١/ ٨٢) .
(٣) مقدمة الكامل : (١/ ١٣٤) .
(٤) الجرح والتعديل : ٢/ ٣/ ٧٣ .

٧ ـ الجُوْزَجاني :

أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجوزجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ) .

هو من المتعنِّتين وخاصةً فيمن نُسِبَ إلى تشيُّعٍ أو رَفْضٍ . قال فيه الذهبي : « وهو ممَّن يُبالِغ في الجرح »[١] ، وقال ابن حجر : « وممن ينبغي أن يُتوقَّف في قبول قوله في الجرح مَن كان بينه وبين من جرحه عداوةٌ سببها الاختلافُ في الاعتقاد . . . »[٢] .

٨ ـ أبو حاتم الرازي :

محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظلي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ).

وَصَفه الحافظُ ابنُ حجر بالتعنُّت في النقد في أماكنَ كثيرةٍ من كتابه « هدي الساري »[٣] عند ذكره من ضُعِّف من رجال « صحيح البخاري » بأمرٍ مردودٍ كالتَّحامل والتعنُّت وغير ذلك .

كما أنَّ الذهبي أشار في مواطنَ كثيرةٍ من كُتبه إلى شدَّة أبي حاتم في الحُكم على الرجال ، فقال : « عباد بن عباد المُهَلَّبي : وَثَّقوه ، وحديثُه في الكتب ، وقال أبو حاتم : لا يُحْتَجُّ به ، قلتُ : أبو حاتم متعنِّتٌ في الرجل »[٤] .

وقال عنه في موضع آخر : « يُعجِبني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَةَ في الجرح والتعديل ، يبين عليه الوَرَعُ والمخبرةُ ، بخلاف رفيقه أبي حاتم ، فإنه جَرَّاحٌ » .

٩ ـ ابن خِرَاش :

أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن خراش (المتوفى سنة ٢٨٣هـ) .

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٩ .

(٢) هدي الساري : ص : ٤٦١ .

(٣) انظر صفحة : ٤٦٠ ـ ٤٦٤ .

(٤) الرواة الثقات : ص : ١٦ .

قال الذهبي : « قويُّ النَّفَسِ كأبي حاتم »[1] ، أي : متشدِّدٌ كأبي حاتم ، لذا عدَّه الذهبي من المتشدِّدين[2] .

١٠ ـ النَّسائي :

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن سِنَان بن بحر بن دينار الخُراساني (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) .

قال الحافظ الذهبي ـ مصرِّحاً بشدَّة النَّسائي في النقد ـ في ترجَمة (عبد الله بن وهب المصري) : « عبد الله حُجَّةٌ مُطلَقاً ، وحديثُه كثيرٌ في الصحاح ، وفي دواوين الإسلام ، وحسبك بالنَّسائي وتعنّته في النقد ، حيث يقول : وابن وهب ثقةٌ ، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً »[3] .

وقال في ترجَمة (مالك بن دينار) : « النَّسائي قد وَثَّقه ، وهو لا يوثِّق أحداً إلَّا بعد الجهد »[4] .

---

(١) ذكر الزركشي في النكت عند نقله لجزء الذهبي : « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » ، كما ذكره السخاوي في « فتح المغيث » نقلاً عن الذهبي أيضاً ، ولا يوجد هذا الكلام في النسخة الخطية لكتاب الذهبي المذكور !

(٢) انظر « الموقظة » ص : ٨٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء : (٩/ ٢٢٨) .

(٤) المغني في الضعفاء : (٢/ ٥٣٨) .

فائدة :

وقد نَسب بعضُهم النسائيَّ إلى شيءٍ من التسامح والتساهل ؛ لأنه أخرج في سننه عن كلِّ من لم يجمع على تركه ، قال السيوطي في مقدمة (زهر الرُّبى) : « قال ابن الصلاح : حكى أبو عبد الله بن مَنْدَه أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول : كان من مذهب النَّسائي أن يخرج عن كلِّ من لم يجمع على تركه ، قال الحافظ أبو الفضل العِراقي : هذا مذهبٌ متسعٌ » (١/ ١٠) ، ثم تعقَّب السيوطي ادعاءَ اتساع مذهب النسائي بنقل كلام ابن حجر التالي :

قال ابنُ حجر : « وما حكاه ابنُ الصلاح عن الباوردي أنَّ النسائي يُخرج أحاديثَ من لم يجمع=

١١ ـ ابن حِبَّان :

محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبَّان بن مُعَاذ بن معبد التَّميمي ، أبو حاتم البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) .

يُعَدُّ ابن حِبَّان من المتشدِّدين في الجرح ، وكتابُه في المجروحين يشهد على تعنُّتِه البالغ ، مما حمل الحافظَ الذهبيَّ على تعقُّبه في مواطن كثيرة من ميزانه ، منها :

(أ) قال في ترجَمة (محمد بن الفضل السَّدُوْسي عارم) : « قال الدَّارَقُطْني : تغيَّر بأَخَرَةٍ ، وماظهر له بعد اختلاطه حديثٌ مُنْكَرٌ وهو ثقةٌ .

قلتُ : فهذا قولُ حافظِ العصر الذي لم يأتِ بعد النَّسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حِبَّان الخسَّاف المتهوِّر في عارم فقال : اختلط في آخر عمره وتغيَّر ، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به ، فوقع في حديثه المناكيرُ الكثيرة ، فيجب التنكُّبُ عن حديثه فيما رواه المتأخِّرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكلَّ ، ولا يحتج بشيءٍ منها .

= على تركه ، فإنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً ، وذلك أنَّ كل طبقةٍ من نقاد الرجال لا تخلو من متشدِّدٍ ومتوسِّطٍ .
فمن الأولى : شعبة ، وسفيان الثوري ، وشعبة أشَدُّ منه .
ومن الثانية : يحيى القطَّان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى أشدُّ من عبد الرحمن .
ومن الثالثة : يحيى بن معين ، وأحمد ، ويحيى أشدُّ من أحمد .
ومن الرابعة : أبو حاتم ، والبخاري ، وأبو حاتم أشَدُّ من البخاري .
وقال النسائي : لا يُتْرَكُ الرجل عندي حتى يجتمع الجميعُ على تركه ، فأما إذا وَثَّقه ابنُ مهدي ، وضَعَّفه يحيى القطَّان مثلاً فإنه لا يُتْرَك ، لِمَا عُرِفَ من تشديد يحيى ، ومن هو مثله في النقاء ؛ وإذا تقرَّر ذلك ظهر أنَّ الذي يتبادر إلى الذِّهن من أنَّ مذهب النسائي في الرجال مذهبٌ مُتَّسِعٌ ليس كذلك ، بل تجنَّب النسائيُّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجال الصحيحين » .
(النكت على علوم الحديث : ص : ٤٨١) .

قلتُ : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم ؟ »[1] .

(ب) وقال في ترجَمة (أفلح بن سعيد المَدَني) : « ابن حِبَّان ربما قَصَد الثقةَ حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه »[2] .

وقد أشار ابنُ حِبَّان نفسُه إلى شِدَّتِه في مقدِّمة صحيحه فقال : « وقد تركنا مِن الأخبار المروية أخباراً كثيرةً من أجل ناقليها ، وإنْ كانت تلك الأخبارُ من مشاهير تداولها الناسُ ، فمن أحبَّ الوقوفَ على السبب الذي من أجله تركتُها ؛ يُنظر في (كتاب المجروحين من المحدِّثين) من كُتُبنا ؛ يجد فيه التفصيلَ لكل شيخٍ تركنا حديثَه ما يشفي صدره ، وينفي الرَّيْبَ عن خَلَده ـ ثم قال ـ : وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدولٌ ثقاتٌ لعِلَلٍ تبيَّن لنا منها الخفاء على عالمٍ من الناس جوامعها »[3] .

١٢ ـ الأزدي :

أبو الفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله الأزدي الموصلي (المتوفى سنة ٣٦٧هـ) .

قال الذهبي في ترجَمته : « وهو قويُّ النَّفَس في الجرح »[4] .

وقال في ترجَمة (أبَان بن إسحاق المدني) : « قال ابنُ مَعِين وغيره : ليس به بأسٌ ، وقال أبو الفتح الأزدي : متروكٌ ، قلتُ : لا يُتْرَك ، فقد وثَّقه أحمدُ والعِجْلي ، وأبو الفتح يُسرِف في الجرح ، وله مصنَّفٌ كبيرٌ إلى الغاية في

---

(١) ميزان الاعتدال : (٤/ ٨) .
(٢) المصدر السابق : (١/ ٢٧٤) .
(٣) صحيح ابن حبان بترتيب الفارسي : (١/ ٩٣ـ٩٤) .
(٤) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٩٦٧) .

المجروحين جَمَع فأوعى ، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلُّم فيهم ، وهو المتكلَّم فيه »[1] .

١٣ ـ ابن القطَّان :

علي بن محمد بن عبد الملك الكناني الحِمْيَري الفاسي أبو الحسن ابن القطَّان (المتوفى سنة ٦٢٨هـ) .

قال الذهبي في ترجَمة (هِشام بن عُرْوَة) : « حُجَّةٌ إمامٌ ، لكن في الكبر تناقص حفظه ولم يختلط أبداً ، ولا عبرةَ بما قاله أبو الحسن بن القطَّان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيَّرا ، نعم الرجلُ تغيَّر قليلاً ، ولم يَبْقَ حفظُه كهو في حال الشيبة ، فنسي بعضَ محفوظه ، أو وَهِمَ ، فكان ماذا ؟ ، أهو معصومٌ من النسيان ؟ ، ولمّا قَدِمَ العراقَ في آخر عمرِه حَدَّث بجملةٍ من العلم ، في غُضون ذلك يسير أحاديث لم يجوِّدها ، ومثل هذا يقع لمالكٍ ، ولشعبة ، ولوكيع ، ولكبار الثقات ، فَدَعْ عنك الخبطَ ، وذَرْ خلطَ الأثبات بالضعفاء والمخلطين ، فهشام شيخُ الإسلام ، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يابن القطان »[2] .

وقال أيضاً : « طالعتُ كتابه المُسَمَّى بـ(الوَهْم والإيهام) الذي وَضَعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق ، يَدُلُّ على حفظِه وقوةِ فهمِه ، لكنه تعنَّت في أحوال رجالٍ فما أنصف بحيث إنه أخذ يليِّن هشامَ بن عروة ، ونحوه »[3] .

١٤ ـ ابن حَزْم :

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظّاهري ، أبو محمد (المتوفى سنة ٤٥٦هـ) .

تبرز شدةُ ابن حزم في تجهيله لجماعةٍ من الأئمة المشهورين ، فقد قال الحافظُ

---

(١) ميزان الاعتدال : (١/ ٥) .

(٢) تذكرة الحفاظ : (٤/ ٣٠١ـ٣٠٢) .

(٣) ٤/ ١٤٠٧ .

السَّخاوي في آخر كتابه « الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التواريخ » عند نقله لكلام الذهبي في تقسيمه علماء الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام : متشدِّد ، ومتساهل ، ومعتدل ، قال عقب القسمِ الثاني : « قلتُ : وكابن حَزْم ، فإنه قال في كلٍّ من الترمذي صاحب الجامع ، وأبي القاسم البَغَوي ، وإسماعيل بن محمد الصَّفَّار ، وأبي العباس الأصَمّ ، وغيرهم من المشهورين إنه مجهولٌ »[1] . وهذا الصَّنيعُ من ابن حزم يُعَدُّ تشدُّداً وتعنُّتاً ، لا تساهُلاً وتسامُحاً .

---

(١) انظر للتفصيل عن تجهيل ابن حزم ، صفحة (٢٦٩) .

(ب) طبقة المتساهلين

١ ـ الترمذي :

أبو عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي البُوْغي التِّرمذي (المتوفى سنة ٢٧٩ هـ) .

عَدَّ الحافظُ الذهبي من المتساهلين كما في رسالتيه « ذِكْرُ من يُعْتَمد قوله في الجرح والتعديل » و« الموقظة » ، وقد وَضَّح ذلك في كتابيه : « سِيَر أعلام النبلاء » ، و« ميزان الاعتدال » ، فقال في السير في تَرجَمة الترمذي : « في الجامع عِلمٌ نافعٌ ، وفوائدُ غزيرةٌ ، ورؤوسُ المسائل ، وهو أحدُ أصولُ الإسلامِ ، لولا ما كدره بأحاديثَ واهيةٍ ، بعضها موضوعٌ ، وكثيرٌ منها في الفضائل . . . قلتُ : جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث ، ولا يُشدِّد ، ونفسه في التضعيف رَخْوٌ »[١] .

وقال فيه أيضاً في ترجَمة (الحجَّاج بن أرْطَاة) : « قد يترخَّص الترمذي ، ويصحِّح لابن أرطاة وليس بجيِّدٍ »[٢] .

وقال في ترجَمة (يحيى بن يَمَان العِجْلي) بعد أن ذكر حديثاً : « . . . وحَسَّنه الترمذيُّ مع ضَعْف ثلاثة فيه ، فلا يغترّ بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضِعافٌ »[٣] .

---

(١) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٢٧٤ و٢٧٦) .

(٢) المصدر السابق : (٧/ ٧٢) .

(٣) ميزان الاعتدال : (٤/ ٤١٦) .

وقال في ترجَمة (كَثير بن عبد الله المُزَني المدني) بعد أن نقل أقوالَ جماعةٍ من العلماء في توهينه : « وأمَّا الترمذيُّ فروى من حديثه : الصلح جائزٌ بين المسلمين ، وصحَّحه ، فلهذا لا يعتمد العلماءُ على تصحيح الترمذي »[1] .

وقال في ترجَمة (محمد بن الحسن الهَمْداني الكوفي) بعد أن ذكر له حديثاً ، ونقل آراءَ العلماء فيه : فمنهم من تركه ، ومنهم من كَذَّبه ، ومنهم من نفى الثقة عنه ، ومنهم من جعله كلا شيء ، ومنهم من ضَعَّفه ، ومنهم من نفى القوةَ عنه ، فقال : « وَحَسَّنه الترمذي فلم يُحسِن »[2] .

ولكن عَدُّ الحافظِ الذهبيِّ الترمذيَّ في المتساهلين غيرُ صحيحٍ ، لقد ناقش هذا الموضوعَ أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في أطروحته فقال : « إذا ما بحثنا عن الحقيقة نجد ضعف ادِّعاء الذهبي عدم التعويل على تصحيح أبي عيسى وتحسينه ، ونجد بطلانه ظاهراً » . ثم بيَّن ذلك من وجهين : الأوّل إجماليٌّ ، والثاني تفصيليٌّ ، وأنا أنقل هنا الردَّ الإجمالي مكتفياً به كي لا أطيل ، يقول حفظه الله :

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٤٠٧) .

تنبيهٌ :

وقد تعقَّب فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في كتابه القيِّم « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » هذا القولَ والذي قبله ، فرَدَّ على الأول بأنَّ الذهبي غفل عن اصطلاح الترمذي في جامعه ، حيث يسمِّي الضعيفَ حسناً لوُروده من غير وجهٍ . ورَدَّ على الثاني بأنَّ نُسَخ الجامع تختلف عن بعضها في حكم الترمذي على الحديث ، وأنَّ حديث الصلح قال الترمذي عقبه ـ كما في كثير من النسخ ـ حَسَنٌ فقط . كما ذكر أنَّ من عادة الترمذي في الحديث الحسن أن يرفعه إلى درجة الصحة إذا رُوي من غير وجهٍ.

ونقل في صفحة (٢٦٨) عن الحافظ العراقي قولَه في تعقُّب الذهبي : « وما نقله عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيدٍ، ومازال الناس يعتمدون تصحيحه » .

(٢) ميزان الاعتدال : (٣/ ٥١٥) ، وانظر أيضاً (٣/ ٦٦٨ ، ٢/ ٩٦) .

١ ـ « إنَّ أحداً لا يَشُكُّ في رسوخ الإمام البخاريّ وتقدُّمِه على علماء عصره ، والترمذي تلميذه وخرِّيجه في الحديث ، وقد صَرَّح في آخر الجامع باعتماده على شيخه البخاري فقال : وما كان فيه ـ يعني الجامع ـ من ذكر العِلَل في الأحاديث والرجال فهو ما استخرجتُه في كتب التاريخ ، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به محمّدَ بن إسماعيل ، ومنه ما ناظرتُ فيه عبدَ الله بن عبد الرحمن ـ الدَّارمي ـ ، وأبا زُرْعَة ، وأكثر ذلك عن محمّدٍ ، وأقلّ شيءٍ فيه عن عبد الله وأبي زرعة) .

وإذا كان ما أتى به في الجامع من عِلَل الأحاديث نتيجة مناظرته مع البخاريّ ، ثمّ بعضه مع صِنْوَيْه الدارمي ، وأبي زُرْعَة ، فكيف يَصِحُّ القولُ بأنّه لا يُعتمد عليه ! .

٢ ـ إنّ إمام الفَنّ غيرُ منازعٍ أبا عمرو بن الصلاح وغيره من علماء دراية الحديث قد جعلوا تصحيحَ الترمذيّ في الجامع من مصادر الصحّة المعتمدة للصحيح الزائد على ما في الصحيحين . . وهذا يردّ ادّعاء الذهبي : عدم تعويل العلماء على تصحيحه .

٣ ـ التطبيقُ العلميُّ في كتب أئمّة الحديث يبطل ادّعاءَ الذهبيِّ ، ويَدُلُّنا على اعتمادهم تصحيح الترمذي وتحسينه . فالكتب الحديثية ملأى بالنقل عن الترمذي والاحتجاج بتصحيحه وتحسينه . وهذا الإمامُ المنذريُّ في اختصاره لسنن أبي داود ينقل أحكامَ الترمذي فيما اتّفق عليه الكتابان ، ولو كان تصحيحُه غير معتمد لم يذكرها المنذريُّ . . [قال] العراقي : وما نقله [الذهبي] عن العلماء من أنّهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيّدٍ . وما زال الناسُ يعتمدون تصحيحه »[1] .

٢ ـ ابنُ حِبَّان :

محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبَّان بن مُعَاذ بن معبد التَّميمي ، أبو حاتم البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) .

سلك ابنُ حبان في نقده منهجاً فيه إفراطٌ وتفريطٌ ، فقد أفرط في الجرح

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين : ص : ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

وتشدَّد ، وفرَّط في التعديل والتصحيح حتى عُدَّ من المتساهلين ، وهذا الجانب الثاني حمل الحافظَ ابن حجر على قوله فيه : « وهو معروفٌ بالتساهل في باب النقد »[1] [2] .

٣ ـ الحاكم النَّيسابوري :

محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَهْ بن نعيم الضَّبِّيّ ، أبو عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) .

أسرف الحاكمُ ـ رحمه الله تعالى ـ في تصحيح الأحاديث الواهية فضلاً عن الضعيفة ، وقد استخرج الأئمةُ من مستدركه عدداً كبيراً من الأحاديث الموضوعة والتالفة ، التي نزلت بهذا الكتاب عن المرتبة التي يجب أن يكون عليها .

قال ابنُ الصلاح : « وهو ـ أي : الحاكم ـ واسعُ الخطو في شرط الصحيح ، متساهلٌ في القضاء به »[3] .

وقال الحافظ الذهبي : « ولا رَيْبَ أنَّ في المستدرك أحاديثُ كثيرةٌ ليست على شرط الصحة ، بل فيه أحاديثُ موضوعةٌ شأن المستدرك بإخراجها فيه »[4] .

وقال أيضاً : « في المستدرك شيءٌ كثيرٌ على شرطهما ، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما ، ولعلَّ مجموعَ ذلك ثُلُثُ الكتابِ بل أقَلُّ ، فإنَّ في كثيرٍ من ذلك أحاديثُ في الظاهر على شرط أحدهما أو كِلَيهما ، وفي الباطن لها عِلَلٌ خفيةٌ مؤثِّرةٌ ، وقطعةٌ من الكتاب إسنادُها صالحٌ ، وحسنٌ ، وجيّدٌ ، وذلك نحو رُبُعِه ، وباقي الكتاب

---

(١) النكت على علوم ابن الصلاح : (٢/ ٧٢٦) .

(٢) انظر ترجمته في الفصل الثالث في صفحة (٣٤٩) ، فيها تفصيل عن منهجه في الجرح والتعديل .

(٣) علوم الحديث : ص : ١٨ .

(٤) تذكرة الحفاظ : (٣/ ١٠٤٢) .

مناكيرُ وعجائبُ ، وفي غضون ذلك أحاديثُ نحو المئة يشهد القلب ببطلانها ، كنتُ قد أفردتُ منها جزءاً، وبكل حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً »[1] .

وقال الذهبي في ترجَمة الحاكم : « إمامٌ صدوقٌ ، لكنه يصحِّح في مستدركه أحاديثَ ساقطةً ، ويُكثر من ذلك ، فما أدري هل خَفِيَتْ عليه ، فما هو ممن يجهل ذلك ، وإنْ علم فهذه خيانةٌ عظيمةٌ ، ثم هو شيعيٌّ مشهورٌ[2] بذلك من غير تعرُّضٍ للشيخين »[3] .

وقد اعتذر الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ ، لصنيع الحاكم في مستدركه فقال : « الحاكمُ أجَلُّ قدراً ، وأعظمُ خطراً ، وأكبرُ ذكراً من أن يُذْكَر في الضعفاء ، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره ، وذكر بعضهم أنه حَصَل له تغيُّرٌ وغفلةٌ في آخر عمره ، ويَدُلُّ على ذلك أنه ذكر جماعةً في كتاب الضعفاء له ، وقطع بترك الرواية عنهم ، ومنع من الاحتجاج بهم ، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصحَّحها »[4] .

وكما اعتذر الحافظُ عن الحاكم في موضعٍ آخر فقال : « وإنّما وقع للحاكم التساهُلُ ؛ لأنه سَوَّد الكتابَ لينقِّحه فأعجلته المنيّةُ . . . وقد وجدتُ في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك : إلى هنا انتهى إملاء الحاكم . . . وما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخذ عنه إلَّا بطريق الإجازة ، فمِن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمةً البيهقيُّ ، وهو إذا ساقَ عنه في غير المُمْلى شيئاً لا يذكره إلَّا بالإجازة . . . والتساهل في القَدْر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده »[5] .

---

(١) سير أعلام النبلاء : (١٧/ ١٧٥ ـ ١٧٦) .

(٢) وقد رَدَّ الدكتور معظم حسين على تهمته بالتشَّيع في تقديمه لكتاب الحاكم « معرفة علوم الحديث » .

(٣) ميزان الاعتدال : (٣/ ٦٠٨) .

(٤) لسان الميزان : (٥/ ٢٣٣) .

(٥) تدريب الراوي : (١/ ٥٢) .

وتساهُلُ الحاكم في « المستدرك » أدَّى إلى عدم الاعتماد على تصحيحه إلَّا إذا وافقه الأئمة ، قال الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي : « وكم من حديثٍ حكم عليه الحاكمُ بالصحة وتعقَّبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً ، فلا يعتمد على المستدرك ما لم يطالع معه مختصرَه للذهبي إلَّا أن يكون في قول الذهبي خَدْشَةٌ ظاهرةٌ ، ونبَّه عليها من تأخَّر عنه من المحَدّثين فحينئذٍ يسلم قول الحاكم »[1] .

---

(١) الأجوبة الفاضلة : ص : ١٦١ ـ ١٦٢ .

(ج) طبقة المعتدلين

مَثَّل لهم الحافظُ الذهبيُّ بالإمام أحمد ، والبخاري ، وأبي زُرْعَة الرَّازي ، وابن عَدِي في رسالته « ذِكْر من يُعْتَمد قوله في الجرح والتعديل » ، لكنَّ الزركشي عندما نقل جزءَ الذهبي هذا في نُكَته على ابن الصلاح مَثَّل لهم بالإمام أحمد ، والدَّارقطني ، وابن عدي ، وكذا مَثَّل السخاويُّ نقلاً عن الذهبي .

ومَثَّل الذهبي في « الموقظة » للمعتدلين بالإمام أحمد ، والبخاري ، وأبي زُرْعَة ، وعدَّ الدَّارَقُطْنِيَّ فيها من المتساهلين في بعض الأوقات .

وأذكر هنا تراجمَ مُوجَزةً مِن هؤلاء الذين عَدَّهم الذهبيُّ في المعتدلين في كتابيه المذكورَيْن آنفاً :

١ ـ الإمام أحمد بن حَنْبَل :

أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيْباني ، المَرْوَزي الأصل ، البغدادي (المتوفى سنة ٢٤١هـ) .

قد ذكره الذهبيُّ في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل » في عداد النقاد المنصفين المتوسِّطين[١] ، وقال : « وكذا أحمد بن حنبل ، سأله جماعةٌ من تلامذته عن الرجال ، فأجابهم بإنصافٍ واعتدالٍ ، ووَرَعٍ في المقال »[٢] .

وذكره أيضاً الحافظُ ابن حجر في المتوسِّطين[٣] .

---

(١) ص : ١٥٩ .

(٢) المصدر السابق : ص : ١٧٢ .

(٣) النكت على ابن الصلاح : (١/ ٤٨٢) .

٢ ـ الإمام البخاري :

أبو عبد الله محمد بن الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغِيرة ، الجُعْفي مولاهم (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) .

كان يُعَدُّ من المنصفين والمعتدلين في الكلام على الرجال كما وَصَفه الحافظُ الذهبيُّ في « ذِكر من يُعْتمد قولُه في الجرح والتعديل »[١] .

ومن يُطالِع كلامَ البخاري على الرِّجال ، يقف على أنه كان لطيفَ العبارة ، يتحرَّى الحقَّ في نقد الرجال ، مع شِدَّة الاحتياط في الأخذ عن السابقين ، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبَه : « فيه نظرٌ » و« تركوه » و« سكتوا عنه » .

٣ ـ أبو زُرْعة :

عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ القُرَشي مولاهم ، الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) .

ذكره الذهبيُّ في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمد قولُه في الجرح والتعديل » في قسم المعتدلين من النقاد ، وأثنى على خبرته في معرفة الرجال ثناءً عاطراً بقوله : « يُعجبني كثيراً كلام أبي زُرْعَة في الجرح والتعديل ، يَبين عليه الوَرَعُ والمَخْبَرةُ ، بخلاف رفيقه أبي حاتم ، فإنه جَرَّاحٌ »[٢] .

٤ ـ ابن عَدِيٍّ :

عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجُرْجاني ، أبو أحمد (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) .

---

(١) ص : ١٨٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٨١) .

عَدَّه الحافظ الذهبي من المعتدلين المُنصِفين كالبخاري[1] .

وقد اختار ابنُ عدي طريقَ المُسابَرة والتتبُّع لأحاديث الرجل المتكلَّم فيه ؛ فهو يُصدِر حكمَه على الرجل بعد تتبُّع أحاديثه ، وهذا ما جعل حكمه على الرجال مُتَّصفاً بالاتِّزان والإنصاف ، وانتهج ابنُ عدي هذا النهج في « الكامل » للنقد والحكم على الرجال وأحاديثهم .

٥ ـ الدَّارَقُطْنِيّ :

أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مَهْدي الدَّارَقُطْني البغدادي (المتوفى سنة٣٨٥هـ) .

هو يتعنَّت في بعض الأحيان ، ويتساهَلُ في حينٍ آخر ، كما قال الذهبي : « إنه متساهِلٌ في بعض الأوقات . . . »[2] .

تنبيه :

ينبغي الانتباه هنا أنَّ الوصفَ يقتضي بالاعتدال أن يكون كلامُ الجارح والمعدِّل كلُّه منصفاً معتدلاً ، بل يقصد الغالب ؛ وذلك لأن كثيراً من المعتدلين قد يتشدَّدون أو يتساهلون أحياناً ، كما أنَّ بعض المتساهلين قد يتعنَّتون ، وبعض المتشدِّدين قد يتسمَّحون، فابنُ عدي والإمام أحمد وُصِفا بالاعتدال والإنصاف مع أنَّ الأول متعنِّتٌ مع الحنفية ، والثاني متشدِّدٌ مع الذين تكلَّموا باللفظ في القرآن . أمّا الدارقطنيُّ فقد وُصف بالاعتدال والتساهل ، ومع هذا فقد تعنَّت في جرح بعض الرجال[3] .

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٨٥ .

(٢) الموقظة : ص : ٨٣ .

(٣) كتعنُّتِه في (بدل بن المُحبر) ، ضعَّفه في روايته عن زائدة ، قاله الحاكمُ : وذلك بسبب حديثٍ واحدٍ خالف فيه (حسينَ بن عليّ الجُعْفيَّ) صاحب زائدة ، وهو في مُسْنَد ابن عمر من مسند البزَّار . (انظر « هدي الساري » ص : ٣٩٢) .

القسم الثالث :

آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما

١ ـ آداب الجارح والمعدِّل .

٢ ـ شروط الجارح والمعدِّل .

آداب الجارح والمعدِّل

آداب الجارح والمعدِّل كثيرةٌ جدّاً ، ولا يَسَعُ المقامُ هنا لذكرها ، لذا أكتفي بذكر بعض الأهمّ منها ما يلي :

١ ـ اختيار حُسن الألفاظ في الجرح والتعديل :

على الجارح والمعدِّل أن يُحسِنا اختيارَ الألفاظ التي يستعملانها ، فإن استطاع الجارحُ مثلاً أن يكني عن الكذب فليفعل ، فأيوب السَّخْتياني كنى عنه بقوله : « فلان يزيد في الرقم » ، والشافعي بقوله : « فلان ليس بشيء » ، وكان محمدُ بن سيرين يجرح بقوله : « فلانٌ كما يعلم الله »[1] .

٢ ـ الاحترازُ بالتجريح في حضور الكبار والشيوخ :

ومن الآداب التي ينبغي أن يَنْبُل بها الجارحُ والمعدِّلُ أن لا يجرح ويعدِّل في حضرة شيخه ، أو مَن هو أعلم منه وأتقن ، وممن نَبُلَ بهذه الفضيلة سيدُ المحدِّثين ورأس الجارحين والمعدِّلين : الإمام شعبة بن الحجَّاج العتكي (المتوفى سنة ١٦٠هـ) ، والذي قال فيه أبو زيد الأنصاري : « وهل العلماء إلَّا شعبةٌ من شعبة » .

قال ابن رجب الحنبلي : « قال وهب بن جرير : سأل رجلٌ شعبةَ عن حديثٍ من حديثِ أيوب ، فقال له : يا مجنون ، تسألني عن حديثٍ من حديث أيوب وحمَّاد

---

(١) انظر شرح وتفسير هذه الألفاظ في كتابنا : « معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة » ، طبع دار ابن كثير بدمشق .

إلى جنبك ! »[1] . وحماد المذكور هو ابن زيد ، وهو أثبت الناس في أيوب ، ذكر الحافظُ ابن حجر في ترجَمته : « قال يحيى بن معين : ليس أحدٌ أثبتَ في أيوب منه »[2] .

ونَبُلَ بها أيضاً إماما أهل البصرة ، وهما : (يونس بن عبيد) ، و(ابن عَوْن) ، قال ابن رجب الحنبلي : « قال عبد الوهاب الثقفي : سمعتُ ابن عون يقول : عليكم بأيوب فإنه أعلم مني ، قال : وسمعتُ يونس يقول : عليكم بأيوب فإنه أعلم مني »[3] .

وكذلك الإمام الجِهْبِذ عبد الرحمن بن مهدي ، قال الذهبيُّ في ترجَمة (محمد بن جعفر غُنْدُر) : « قال ابن مهدي : غُندر في شعبة أثبتُ مني »[4] .

٣ ـ الاعتدالُ :

أن يكون الجارحُ والمعدِّل مُلتزمَيْن بالاعتدال في التزكية ، فلا يرفعان الراويَ عن مرتبته ، ولا ينزلان عنها . كما يقع لكثيرٍ من الناس في عصرنا .

٤ ـ الاحترازُ بالإسراف في التجريح :

لا يجوز الجرحُ بما فوق الحاجة ؛ لأن الجرح شُرع للضرورة ، والضرورة تُقَدَّر بقدرها .

٥ ـ التجنّبُ من الاقتصار على نقل الجرح فقط :

لا يجوز الاقتصارُ على نقل الجرح فقط فيمن وُجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقّاد ؛ لأن في ذلك إجحافاً بحقِّ الراوي ، وقد عاب المحدِّثون من يفعل ذلك .

---

(١) شرح علل الترمذي : (١/ ١٩١) .
(٢) تهذيب التهذيب : (٣/ ١٠) .
(٣) شرح علل الترمذي : (١/ ١٦٩) .
(٤) ميزان الاعتدال : (٣/ ٥٠٢) .

٦ ـ الاحترازُ بالتجريح فيمن لا يحتاج إليه :

لا يجوز جرحُ من لا يُحتاج إلى جرحه ؛ لأن الجرح شُرع للضَّرورة ، فما لم توجد الضرورةُ إليه لا يجوز الخوض فيه ، وقد شدَّد العلماءُ النَّكِيرَ على من فعل ذلك ، ونبَّهوا على خطئه[١] .

وأختم هذا الموضوعَ بكلمةٍ سديدةٍ جامعةٍ للإمام ابن الصلاح الشَّهْرَزُوْري ، حيث ذكر أنَّ « الإخلاص » هو أوَّلُ آدابِ المتصدِّر للتحديث ، أو لشيءٍ من علومه كالجرح والتعديل فقال رحمه الله تعالى : « علمُ الحديث علمٌ شريفٌ ، يُناسب مكارمَ الأخلاق ومحاسنَ الشِّيَمِ ، ويُنافِر مساوىء الأخلاق ومَشَاينَ الشِّيَمِ ، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا ، فمن أراد التصدِّي لإسماع الحديث أو لإفادة شيءٍ من علومه فليقدِّم تصحيحَ النيَّة وإخلاصها ، وليطهِّر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها ، وليحذر بَلِيَّة حُبِّ الرياسة ورعوناتها »[٢] .

---

(١) انظر « منهج النقد في علوم الحديث » ص : ٩٥ .

(٢) علوم الحديث : ص : ٢١٣ .

شروط الجارح والمعدِّل

إنَّ موضوع شروط وآداب الجارح والمعدِّل ذو أهميةٍ بالغةٍ ، لأنه يُبَصِّر الناس بالمكانة العالية ، والمنزلة السامية التي بلغها حُمَاةُ الدين ، ويجعلهم لا يَغْتَرُّون بأدعياء هذا العلم عندما لا يجدون تلك الشروط والآداب متحقّقةً فيهم .

ولم يُفرِد علماءُ الحديث هذا الموضوعَ بالتصنيف ، بل يرى الباحثُ مسائله منثورةً في كتب المصطلح والرجال . قال الحافظ الذهبي : « والكلام في الرواة يحتاج إلى وَرَعٍ تامٍّ ، وبراءةٍ من الهَوَى والمَيل ، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث وعِلَلِه ورجالِه »[1] .

وقال أيضاً : « لا سبيلَ إلى أن يصير العارفُ الذي يُزكِّي نَقَلةَ الأخبار ويجرحهم جِهْبذاً إلَّا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقُّظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين والإنصاف ، والتردُّد إلى مجالس العلماء ، والتحرِّي والإتقان وإلَّا لا تفعل :

فَدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ولو سَوَّدْتَ وجهك بالمِدَادِ

قال الله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] .

فإن آنستَ يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً ودِيْناً ووَرَعاً ، وإلَّا فلا تَتَعَنَّ ، وإنْ غلب عليك الهوى والعصبيةُ لرأيٍ ولمذهبٍ فبالله لا تتعب ، وإن عرفتَ أنَّك مخلِّطٌ مُخَبِّطٌ مهملٌ لحدود الله فأرِحْنا منك ، فبعد قليلٍ ينكشف البَهْرجُ[2] ، وينكب

---

(١) الموقظة : ص : ٨٢ .

(٢) البَهْرَجُ : هو الباطل الرديء .

الزَّغْل[1] ، ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾ [فاطر : ٤٣] ، فقد نصحتُك ، فعلمُ الحديث صَلِفٌ[2] ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ، كِدْتُ أن لا أراهم إلَّا في كتابٍ ، أو تحت تُرابٍ[3] » .

يُمكننا إجمالُ تلك الشروط التي ذكرها الذهبي في الفقرتين التَّاليتين :

الأولى : القُوَّة في العلم .

الثانية : المتَانة في الدين .

وإليك تفصيلَ كلّ واحدٍ منهما فيما يلي :

أولًا ـ القوّة في العلم

تلزم الجارحَ والمعدِّلَ أمورٌ نذكر منها ما يلي :

١ ـ الحفظُ :

أن تكون حافظتُه واسعةً ، بحيث يتصوَّر عند تجريحه وتعديله أحاديثَ المجروح أو المعدِّل ، فيزنها بغيرها ، ويعتبرها بأحاديث الثقات ، مع مراعاته للنظر في رجال الإسناد الآخرين ، فلعلَّ الضعف يكون من غيره .

وعليه أن يكون عارفاً بأسماء الرجال ، ومعرفة المُؤتلِف والمُختلِف ، والمتفق والمفترق ونحو ذلك ، حتى لا يجرح أو يعدِّل من لم يرده .

٢ ـ التيقُّظُ :

وأن يكون متيقِّظاً ، والتيقُّظُ هو الانتباه والحذر الزائد على الحفظ ، خوفاً من

---

(١) الزَّغْلُ : هو البَهْرج .

(٢) أي : شديد صعب ، لا يحظى عند الناس ، ولا يُرزق منهم المحبة .

(٣) تذكرة الحفاظ : (١/ ٤) .

وقوع انقطاعٍ أو تدليسٍ ، وخاصة (تدليس التسوية)[1] الذي وصفه أبو حاتم الرازي بأنه « قَلَّ من يفهمه » ، وخشية اتفاق اسمين أحدهما ثقةٌ والآخر ضعيفٌ ونحو ذلك مما يُدركه الحفّاظُ الجهابذةُ بكثرة مذاكراتهم وسهرِهم وعظيم اطِّلاعهم .

٣ ـ الإتقانُ :

وأن يكون مُتقِناً لِما يحفظ ، والإتقانُ فيه زيادةٌ على الحفظ . قال ابن حجر : « قال أبو زُرْعَة : الإتقانُ أكثر من حفظ السَّرد »[2] .

٤ ـ تمييزُ أسباب الجرح والتعديل ومعرفة الخلاف فيها :

وأن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل المحقة ، مميِّزاً لما يجرح وما لا يجرح ، ولما يعدِّل به وما لا يعدِّل ، حتى لا يجرح الراويَ بمزحه أو ضحكه ونحو ذلك ، أو يعدِّل بطول لحيته ، وظهور صلاحه دون كشف حاله . قال ابن حجر : « تُقبل التزكية من عارفٍ بأسبابها ، لا من غيرعارفٍ ؛ لئلا يزكِّي بمجرَّد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسةٍ »[3] .

وقد تكلَّم بعضُ أهل الجرح والتعديل في قومٍ لدخولهم في أمر الدنيا ، مع أنَّ هذا ليس بجارحٍ إن كانوا أهلَ عدالةٍ وحفظٍ وإتقانٍ . قال ابن حجر : « عاب جماعةٌ من الوَرِعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا فضعَّفوهم لذلك ، ولا أثرَ لذلك التضعيف مع الصدق والضبط »[4] .

---

(١) هو روايةُ حديثٍ من طريقٍ فيه راوٍ ضعيفٌ بين ثقتين ، لقي أحدُهما الآخر ، فيُسقِط المدلِّسُ الراويَ الضعيفَ ، فيسوِّي السندَ ثقةً عن ثقةٍ ؛ ليُحكَم له بالصحة ، وهذا شرُّ أنواع التدليس لما فيه من تغريرٍ شديدٍ .

(٢) تهذيب التهذيب : (١١/ ٣٦٧) .

(٣) شرح النخبة : ص : ٧٢ و٧٤ .

(٤) هدي الساري : ص : ٣٨٥ .

وإليك أمثلةَ هذا الجرح المردود :

(أ) قال الحافظُ ابنُ حجر في ترجَمة (أحمد بن عبد الملك الحَرَّاني) : قال ابن نمير : تركتُ حديثَه لقول أهل بلده ، وقال المَيْموني : قلتُ لأحمد : إنَّ أهل حرَّان يسيئون الثناء عليه ، فقال : أهل حران قَلَّ أن يرضوا عن إنسانٍ ، هو يغشى السلطان بسبب ضيعةٍ له . قلت : فأفْصَح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله ، وهو غيرُ قادحٍ »[1] .

(ب) وقال الحافظُ الذهبي في ترجَمة (حُميد بن تَيْرُوْيَهْ الطويل) : « ثقةٌ جليلٌ يدلِّس ، وقال يحيى بن يعلى المُحاربي : طرح زائدةُ حديثَ حميدٍ الطويل ؛ قلت : إنما طرحه للُبْسِه سواد الخلفاء وزيَّ أعوانهم ، فعن مَكِّي بن إبراهيم قال : مررتُ بحميد وعليه ثيابٌ سودٌ ، فقال لي أخي : ألا تسمع منه ؟ فقلت : أأسمع من الشرطي ؟! قلت : وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال : سمعت »[2] ، فدَلَّ على أن الذي جرحه به زائدة وغيره ليس بجارحٍ .

(ج) وقال الذهبي في ترجَمة (عبد الله بن ذَكْوان أبي الزِّناد) : « الإمام الثَّبْتُ ، وقد أكثر عنه مالكٌ ، وقيل : كان لا يرضاه ، ولم يَصِحّ ذا . قال يحيى بن معين : قال مالكٌ : كان أبو الزِّناد كاتب هؤلاء ـ يعني بني أمية ـ وكان لا يرضاه ـ يعني لذلك ـ »[3] .

(د) وقال الذهبي : « تكلّم من لا يفهم في الزهري لكونه خضب بالسَّواد ، ولبس زيَّ الجُند ، وخدم هشامَ بن عبد الملك ، وهذا بابٌ واسعٌ ، والماءُ إذا بلغ قُلَّتين لم يحمل الخَبَثَ ، والمؤمنُ إذا رَجَحَتْ حسناتُه وقلَّتْ سيِّئاتُه فهو من المفلحين »[4] .

---

(١) هدي الساري : ص : ٣٨٦ ـ ٣٨٧ .

(٢) ميزان الاعتدال : (١/ ٦١٠) .

(٣) المصدر السابق : (٢/ ٤١٨ ـ ٤١٩) .

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم : ص : ٥ .

٥ ـ الإلمامُ باختلاف الفقهاء وما يُفَسَّق الإنسانُ بفعله أو تركه :

وأن يكون مُلِمّاً باختلاف الفقهاء ، وتبايُنِ اجتهاداتهم في بعض المسائل : كشُرْب النَّبيذ ، ونكاح المُتْعَة ، وإجازة الغِناء .

قال الحافظ الخطيب البغدادي في ترجَمة (ابن عُلَيَّة عن عليِّ بن خَشْرَم) : « قلتُ لوكيع : رأيتُ ابن عُلَيَّة يشرب النبيذَ ، حتى يُحْمَل على الحمار يحتاج من يردُّه إلى منزله . فقال وكيع : إذا رأيتَ البصريَّ يشرب فاتَّهِمْه ، وإذا رأيتَ الكوفيَّ يشرب فلا تتَّهِمْه . قلتُ : وكيف ؟! قال : الكوفي يشربه تديُّناً ، والبصري يتركه تديُّناً »[١] .

وقال الذهبي في ترجَمة (الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج) : « هو في نفسه مُجْمَعٌ على ثقته مع كونه قد تزوَّج نحواً من سبعين امرأةٍ نكاحَ المتعة ، كان يرى الرخصَةَ في ذلك ، وكان فقيهَ أهلِ مكة في زمانه »[٢] .

وقال في ترجَمة (إبراهيم بن سعد الزهري المدني) : « إبراهيم بن سعد ثقةٌ بلا ثُنْيا ، وكان إبراهيم يجيد الغناء »[٣] .

وشُرْبُ النَّبيذ ، ونكاحُ المُتْعَة ، وإجازةُ الغِناء كلُّ واحدةٍ منهن مذهبٌ لبعض البلاد ، فإذا التقط الرجلُ هذه الرُّخَصَ التقاطاً جاز الجرحُ في حقِّه ما دام قصده التحلُّلَ والتحيُّلَ ، قال الذهبي : « ومن يتبع رخص المذاهب ، وزلّات المجتهدين ، فقد رَقَّ دينه ، كما قال الأوزاعي أو غيره : من أخذ بقول المكِّيِّين في المتعة ، والكوفيِّين في النبيذ ، والمدنيِّين في الغناء ، والشاميِّين في عصمة الخلفاء ، فقد جمع الشَّرَّ . وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيَّل عليها ، وفي

---

(١) تاريخ بغداد : (١/٢١٨) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٢/٦٥٩ .

(٣) المصدر السابق : ١/ ٣٤ .

الطلاق ، ونكاح التحليل بمن توسَّع فيه ، وشِبْهَ ذلك ، فقد تعرَّض للانحلال ، فنسأل الله العافية والتوفيق »[1] .

٦ ـ الاطِّلاعُ على الاختلاف في العقائد ، وعلى البِدَع والخُرافات :

وأن يكون مُطَّلِعاً على الاختلاف في العقائد ، وما به يُبَدَّع ويُجَرَّح ، وما لا يجرَّح به . والبدعة إمَّا أن تكون مكفِّرةً أو غيرَ مكفِّرةٍ ، فالمكفِّرةُ تُردُّ روايةَ صاحبها إذا كان كفرُه متفقاً عليه ، كأن يُنكِر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، أو يعتقد عكسه ، فإن لم يكن الأمرُ كذلك تُقْبَل روايته إذا لم يستحلَّ الكذب في نصرة مذهبه ، ولو لم يكن داعيةً وقيل غير ذلك .

أمَّا البدعةُ غير المكفِّرة إذا لم يستحلَّ صاحبها الكذب لنصرة مذهبه فتُقْبَل روايته إن لم يكن داعيةً ، وقيل تقبل إذا لم تكن بدعتُه غليظةً ، وقيل تقبل مطلقاً[2] .

فينبغي مراعاة الاختلاف في التبديع والتكفير بالبدعة ، وعَدَمِ الأخذ بمجرَّد اتِّهام الراوي ببدعةٍ ما دون تحقُّق أو قبولِ قول المخالف فيمن عارض مذهبه .

٧ ـ الفهمُ السَّديدُ لقوالب الألفاظ ومعانيها عند أخذها وأدائها :

وأن يكون ذا خبرةٍ بمدلولات الألفاظ لغةً واصطلاحاً في حال سماعها وأدائها ، حتى لا يُطلِق لفظةَ جَرْحٍ ويريد بها التعديلَ ، أو عكس ذلك ، فقد ذكر ابنُ حجر في ترجَمة (عمر بن نافع مولى ابن عمر) بعد نقلِه توثيقَ وتعديلَ العلماء له : « قال ابن سعد : كان ثَبْتاً ، قليلَ الحديث ، ولا يحتجّون بحديثه . كذا قال ، وهو كلامٌ متهافتٌ ، كيف لا يحتجون به ، وهو ثَبْتٌ! »[3] .

كما أنَّ بعض الألفاظ تكون لها في لسان العرب عِدَّةُ معانٍ ، فيلزم الجارح

---

(١) سير أعلام النبلاء : (٨/ ٨١) .

(٢) وفي هاتين المسألتين اختلاف وتفصيل ذكرناهما عند تعريف « البدعة » في صفحة (١٣٤) .

(٣) هدي الساري : ص : ٤٣١ .

والمعدِّل أن تكون لهما معرفةٌ تامّةٌ بها كي لا يُسقط أهل الثقة عن ثقتهم ، ولا يرفع أهل الجرح من وهدتهم ، فمن ذلك قولهم : « كذب فلانٌ » ، والكذب في لغة الحجازيِّين يُطْلَق على الخطأ ، قال ابن حجر : « وقال ابن حبان : أهلُ الحجاز يُطلِقون (كذب) في موضع (أخطأ) ، ذكر هذا في ترجمة « بُرْدٍ » في كتاب الثقات ، ويؤيِّد ذلك إطلاق عبادة بن الصَّامت ـ رضي الله عنه ـ قوله : كذب أبو محمد ؛ لما أخبر أنه يقول : الوِتْرُ واجبٌ . فإن أبا محمد لم يقله روايةً وإنما قاله اجتهاداً ، والمجتهد لا يقال إنه كَذَب ، إنما يقال إنه أخطأ . وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلةً كثيرةً . . . وقال أبو جعفر بن جرير : ومن ثبتت عدالته لم يُقْبَل فيه الجرحُ ، وماتسقط العدالة بالظن ، وبقول فلانٍ لمولاه : لا تكذب عليَّ وما أشبهه من القول الذي له وجوهٌ وتصاريفٌ ومعانٍ غير الذي وجَّهه إليه أهل الغباوة ، ومن لا عِلم له بتصاريف كلام العرب »[1] .

٨ ـ معرفةُ حالِ أصحاب السُّلوك وأقوالهم :

وأن يكون عارفاً بطُرق أهل السُّلوك والتصوُّف عموماً بحيث يميِّز بين المعتدل والغالي .

٩ ـ معرفةُ أصحاب علوم الأوائل :

وأن يكون له اطِّلاعٌ على ما يَحْرُمُ وما لا يَحْرُمُ من علوم الأوائل ؛ لأن منها الحقُّ والباطل ، وقد مثَّل الإمامُ ابن دقيق العيد للحق منها : بعلم الحساب ، والهندسة ، والطِّب . وللباطل : بما يقولونه في الطبيعيات ، وكثيرٍ من الإلهيات ، وأحكام النجوم[2] .

١٠ ـ بُعْدُ النظر في تصوُّر المُمْكِنات :

وأنْ يكون بعيدَ النظر في تصوُّر المُمْكِنات ، ومثال فَقْدِ ذلك جرح هشام بن

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٢٧ و٤٢٩ .

(٢) انظر : « الاقتراح » : ص : ٤٠ .

عُرْوة لمحمد بن إسحاق بما ليس بجارح ، قال الذهبي في ترجَمة (محمد بن إسحاق بن يَسَار) : « قال وُهَيْبٌ : سمعت هشام بن عروة يقول : كذَّابٌ . . . وقال أحمد بن حنبل حدَّثنا يحيى قال : وقال هشام بن عروة : أهو كان يدخل على امرأتي ؟ ـ يعني محمدَ بن إسحاق ، وامرأته فاطمة بنت المنذر ـ ، قلت: وما يدري هشام بن عروة ؟ فلعلَّه سمع منها في المسجد ، أو سمع منها وهو صبيٌّ ، أو دخل عليها فحدَّثته من وراء حجابٍ ، فأيُّ شيءٍ في هذا ؟ وقد كانت امرأة قد كبرتْ وأسنتْ . . .

أبو قِلابة الرَّقَاشي ، حدَّثني أبو داود سليمان بن داود قال : قال يحيى القطان : أشهد أنَّ محمد بن إسحاق كذَّابٌ ، قلت : وما يُدريك ؟ قال : قال لي وُهيب ؛ فقلتُ لوهيب : وما يُدريك ؟ قال : قال لي مالكُ بن أنس ، فقلتُ لمالكٍ : وما يُدريك ؟ قال : قال لي هشامُ بن عروة ، قال : قلتُ لهشام بن عروة : وما يُدريك ؟ قال : حَدَّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر ، وأُدخلت عليّ وهي بنت تسع ، وما رآها رجلٌ حتى لَقِيَتْ اللهَ تعالى . قلت : قد أجبنا عن هذا ، والرجل فما قال : إنه رآها ، أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجلٍ من أهل العلم ، هذا مردودٌ . . . ثم ما قيل من أنها أُدخلت عليه وهي بنت تسع غَلَطٌ بيِّنٌ ، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية ، فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة ، ولعلها ما زُفَّتْ إليه إلَّا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنةً ، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر ، والحكاية فقد رواها عن أبي قلابة أبو بشر الدَّولابي ، ومحمد بن جعفر بن يزيد ، وعنهما ابن عدي ، وغيرُهُ »[1] .

١١ ـ الاحترازُ بالتجريح بالظَّنِّ :

وأن لا يجرح بالظَّنِّ ، فإن الظنَّ أكْذَب الحديث ، قال ابن حجر في ترجَمة

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٤٦٩ ـ ٤٧١) .

(الحسن بن موسى الأشيب) : « أحدُ الأثبات ، اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به ، روى عبد الله بن علي بن المَدِيني عن أبيه قال : كان ببغداد ، وكأنه ضَعَّفه . قلتُ : هذا ظَنٌّ لا تقوم به حُجَّةٌ ، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول : سمعتُ علي بن المديني يقول : الحسن بن موسى الأشيب ثقةٌ ، فهذا التصريحُ الموافقُ لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظنِّ »[1] .

١٢ ـ عَدَمُ الإسراف في الجرح :

أن لا يزيد في جرحه على القدر المحتاج إليه ، قال الزَّرْكَشي في نكته : « وقد قال الشيخ عِزّ الدين بن عبد السَّلام في القواعد : لا يجوز للشاهد أن يجرح بذَنْبَيْن مهما أمْكَن الاكتفاء بأحدهما ، فإنَّ القدح إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها ، ووافقه عليه القرافيُّ وغيره »[2] .

وقال أبو الوليد الباجي : « وإنما يجوز للمجرِّح أن يذكر المجرَّحَ بما فيه مما يَرُدُّ حديثه ، لما في ذلك من الذَّبِّ عن الحديث ، وكذلك ذو البدعة يُذكر ببدعته لئلا يَغْتَرّ به الناسُ حفظاً للشريعة وذبّاً عنها ، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه ؛ لأنه من باب الغيبة ، قال سفيان الثوري في صاحب البدعة : يذكر ببدعته ولا يغتاب بغير ذلك »[3] .

١٣ ـ الاستقصاءُ التامُّ في التجريح والتعديل :

وأن يقوم بالتعرُّفِ على حال الرجل الذي يضعِّفه أو يعدِّله بحيث يغلب على ظَنِّه بعد بذله الجهدَ ، واستفراغه الوُسْعَ أن الذي يضعِّفه ضعيفٌ في نفسه ، والذي يعدِّله عَدْلٌ في الواقع .

---

(١) هدي الساري : ص : ٣٩٧ـ٣٩٨ .

(٢) النكت على علوم ابن الصلاح : ورقة : ١٥٧ب .

(٣) انظر « مقدمة التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الصحيح » ورقة : ٢ ، ب .

وإنْ لم يقدر على ذلك في رجلٍ مُعَيَّنٍ مثلاً فليترك أمره إلى من يعرفه ، وخاصةً أهل بلده ، فالرجل أعلم ببلديِّه من غيره ، قال حمَّاد بن زيد فيما نقله عنه الخطيب البغدادي في الكفاية : « كان الرجل يقدم علينا من البلاد ، ونذكر الرجل ، ونحدِّث عنه ، ونُحسن الثناء عليه ، فإذا سألنا أهل بلده وجدناه على غير ما نقول ، قال ـ أي : راوي هذا الكلام ـ : وكان ـ أي : حماد بن زيد ـ يقول : بلديُّ الرجل أعرف بالرجل »[1] .

ثانياً ـ المتانة في الدين

ويجتمع تحتها أربعُ خِصَالٍ ، وهي : الصِّدْقُ ، والتَّقوى ، والنُّصْحُ ، والوَرَعُ .

١ ـ الصِّدْقُ :

يلزم المتكلِّمَ في الرجال أن يكون صادقاً في جرحه وتعديله ، مبتعداً عن التمويه والتضليل والمَيْل عن الحقِّ .

٢ ـ التَّقوى :

وعليه أيضاً أن يكون ذا خشيةٍ لله وتقوى ، يُراقبُ الله سبحانه في كلّ كلمةٍ تصدر عنه ، ويبتعد عما يؤدِّي إلى الفِسْق وخَوارم المروءة .

٣ ـ النُّصْحُ :

ويلزمه أيضاً أن يجعل النصحَ للمسلمين ، والذَّبَّ عن الدِّين غايتَه في جرحه وتعديله ، تاركاً للغِيبة والشهرة والرِّياء . قال أبو زُرْعَة الرَّازي : « كلُّ من لم يتكلَّم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه . . . كان الثوريُّ ومالكٌ يتكلَّمون في

---

(١) الكفاية : ص : ١٧٥ .

الشيوخ على الدين فنفذ قولهم ، ومن يتكلَّم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه »[1] .

٤ ـ الوَرَعُ :

وأن يلزم الوَرَعَ في نقده ، بحيث يجرح القريبَ والبعيدَ على حَدٍّ سواء إن استحقَّا ذلك . قال البَيْهَقي : « ومَن أنعم النظرَ في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة ، وما يُقْبَل من الأخبار ، وما يُرَدُّ ؛ علم أنهم لم يألوا جهداً في ذلك ، حتى إذا كان الابنُ يقدح في أبيه إذا عَثَر منه على ما يُوجب رَدَّ خبرِه ، والأبُ في ولده ، والأخُ في أخيه ، لا تأخذه في الله لومةُ لائمٍ ، ولا تمنعه في ذلك شَجِنةُ رحمٍ ، ولا صلةُ مالٍ ، والحكاياتُ عنهم في ذلك كثيرَةٌ »[2] .

وقد قام الأستاذ الفاضل الدكتور قاسم علي سَعْد بتتبُّعِ تلك الحكايات الواعظة في عددٍ من كتب الرجال والسِّيَر وغيرهما ، حتى جَمَع من ذلك جملةً مستحسنةً في كتابٍ له[3] ، وإليك عرضَها منه بالاختصار والتصرُّف .

المجرِّحون لآبائهم :

ـ عليُّ بن المَدِيني :

قال الحافظ الذهبي في ترجَمة (عبد الله بن جعفر بن نَجيح) والد عليِّ بن المديني : « قال ابن المديني : أبي ضعيفٌ »[4] . وقال ابنُ حِبَّان في ترجَمته : « سُئل عليُّ بن المَدِيني عن أبيه فقال : اسألوا غيري ، فقالوا : سألناك ، فأطرق ثم رفع رأسَه وقال : هذا هو الدِّينُ أبي ضعيفٌ »[5] .

---

(١) سؤالات البرذعي : لأبي زرعة (٢/ ٣٢٩) .

(٢) دلائل النبوة : (١/ ٤٧) .

(٣) هو « مباحث في علم الجرح والتعديل » ص : ١٤٩ ـ ١٥٥ .

(٤) ميزان الاعتدال : (٢/ ٤٠١) .

(٥) المجروحين : (٢/ ١٥) .

ـ وَكِيعُ بن الجَرَّاح :

قال السَّخاوي : « كان وكيعُ بن الجَرَّاح لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روى عنه »[1] . وقال الآجُرِّيُّ في سؤالاته لأبي داود : « قال أبو داود : كان أبوه ـ أي : والد وكيعٍ ـ على بيت المال . قال أبو داود : إذا روى عنه قال : حَدَّثنا أبي وسفيان ، أبي وإسرائيل ، وما أقَلَّ ما أفرده . قال أبو داود : كان جَرَّاحُ بن مليح على بيت المال ، وجَرَّاح : ثقةٌ »[2] .

المجرِّحون لأبنائهم :

ـ أبو داود السِّجِسْتاني ، صاحب « السُّنَن » :

قال الذهبي في ترجَمة (عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث) : « الحافظ الثقة ، ذكره ابنُ عدي وقال : لولا ما شرطنا وإلَّا لما ذكرته ـ إلَّا أن قال ـ : وهو معروفٌ بالطلب ، وعامة ما كتب مع أبيه وهو مقبولٌ عند أصحاب الحديث ، وأمَّا كلام أبيه فيه فما أدري أيْش تبين له منه ، حدَّثنا عليُّ بن عبد الله الدَّاهري ، سمعتُ أحمد بن محمد بن عمرو كَرْكَرَة ، سمعتُ علي بن الحسين بن الجنيد ، سمعتُ أبو داود يقول : ابني عبد الله كذَّابٌ »[3] .

وقال في ترجَمته أيضاً : « لعلَّ قولَ أبيه فيه ـ إنْ صَحَّ ـ أرادَ الكذبَ في لهجته لا في الحديث ، فإنه حجّةٌ فيما نقله ، أو كان يكذب ويوري في كلامه ، ومن زعم أنه لا يكذب أبداً فهو أرْعَن ، نسأل الله السَّلامة مِنْ عَثْرة الشباب ، ثم إنه شاخَ وارعوى ، ولزم الصِّدْقَ والتُّقَى »[4] .

---

(١) فتح المغيث : (٣/ ٣٢٢) ، و« الإعلان بالتوبيخ » ص : ٢٩٢ .

(٢) ص ١٣٤ ، وكان وكيع بن الجراح لا يرضى من يخالط السلطانَ أو يقوم بأعماله .

(٣) ميزان الاعتدال : (٢/ ٤٣٣) .

(٤) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٢٣١) .

ـ شعبة بن الحَجَّاح :

قال الذهبي في ترجَمة (سعد بن شعبة بن الحَجَّاج) : « هو صدوقٌ ، عن شعبة قال : سَمَّيْتُ ابني سعداً ، فما سَعِدَ ولا أفْلَح ، وكان يقول له : اذهب إلى هشام الدَّسْتُوائي فيقول : أريد أن أرسل الحمام ! ذكره النَّباتي والعُقَيلي »[1] .

المجرَّحون لإخوانهم :

زيدُ بن أبي أُنَيْسَة :

قال الذهبي في ترجَمة (يحيى بن أبي أنيسة) : « قال عبيد الله بن عمرو : قال لي زيدٌ بن أبي أنيسة : لا تَكْتُبْ عن أخي ، فإنه كذَّابٌ »[2] .

ـ جَرير بن عبد الحميد الضَّبِّيّ :

قال ابنُ أبي حاتم في ترجمة (أنس بن عبد الحميد) : « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ يحيى بن المُغِيرة قال : سألتُ جريراً عن أخيه أنس فقال : لا يُكتب عنه ، فإنه يكذب في كلام الناس »[3] .

المجرَّحون لأختانهم :

ـ شعبة بن الحجَّاج :

قال الذهبي في ترجَمة (هشامَ بن حسان القردوسي) : « ثقةٌ إمامٌ كبيرُ الشأن ، قال ابن عدي : حدَّثنا أحمدُ بن محمد بن شيب ، حدَّثنا أحمد بن أسد ، حدَّثنا شعيب بن حَرْبٍ ، سمعتُ شعبة يقول : لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هشام بن حسان ، كان خَتَني ، ولم يكن يحفظ »[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ١٢٢) .

(٢) المصدر السابق : (٤/ ٣٦٤) .

(٣) الجرح والتعديل : (١/ ١/ ٢٨٩) .

(٤) ميزان الاعتدال : (٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦) .

ـ حَمَّاد بن سَلَمة :

قال الذهبي في ترجَمة (يوسف بن عَبْدة) : « كان خَتَنَ حمَّادِ بن سلمة ، قال الأصمعي : رآني حَمَّادُ بن سلمة عند يوسف بن عبدة فقال : ما هذه الروضةُ التي وقعت عليها! وقال العُقَيْليّ : له مناكيرُ عن حميد وثابت .

موسى بن إسماعيل ، حدَّثنا يوسف بن عَبْدة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ أنه أوصى إذا مات أن يُوضَع في فمه شعرٌ من شعر النبي ﷺ ، فحدَّثتُ به حمادَ بن سلمة فأنكره وحرَّك رأسَه ، وقال : إذا أتى هؤلاء الشيوخ عن ثابتٍ بشيءٍ فاتَّهِمْهم »[1] .

المجرِّحون لأقاربهم :

ـ أبو عَرُوْبة الحَرَّاني :

قال الذهبي في ترجَمة (الحسين بن أبي السَّرِي العَسْقَلاني) : « قال أبو عروبة الحَرَّاني : هو خالُ أمّي ، وهو كذَّابٌ »[2] .

ـ محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة :

فقد نقل تضعيفَ عمِّه عن يحيى بن مَعِين ، قال الذهبي في ترجَمة (القاسم بن محمد بن أبي شيبة) : « وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : سألتُ يحيى عن عمِّي القاسم فقال لي : عمُّك ضعيفٌ يا بن أخي »[3] .

المجرِّحون لأصدقائهم ، وأهل موَدَّتِهم ، وذوي الفَضْلِ عليهم :

ـ أيّوب السَّخْتِياني :

قال الإمام مسلم في مقدِّمة صحيحه : « حدَّثني حجَّاجُ بن الشاعر ، حدَّثنا

---

(١) ميزان الاعتدال : (٤/٤٦٨) .
(٢) المصدر السابق : (١/٥٣٦) .
(٣) المصدر السابق : (٣/٣٧٩) .

سليمان بن حَرْب ، حدَّثنا حمَّاد بن زيد قال : قال أيوب : إنَّ لي جاراً ـ ثم ذكر من فضله ـ ولو شهد عندي على تمرتَيْن ما رأيتُ شهادته جائزةً »[1] .

ـ يحيى بن مَعِين :

قال الذهبي في ترجَمة (يحيى بن عبد الله بن الضَّحَّاك البَابْلُتّي الحَرَّاني) : « روى عن زوج أمِّه عن الأوزاعي . . . وعن عبد الله بن الدَّوْرَقي قال : قَدِم يحيى بن معين حَرَّان ، فطمع البابْلُتيّ أن يحيِّيه ، ووَجَّه إليه بمئة دينار وطعامٍ طيِّبٍ ، فرَدَّ الذهبَ وقبلَ الطعامَ ، فقيل ليحيى يوماً : ما تقول في البابْلُتّي ؟ فقال : والله إنَّ صِلته حسنةٌ ، وإنَّ طعامه طيِّبٌ إلَّا أنه ـ والله ـ لم يسمع من الأوزاعي شيئاً »[2] .

ـ مَسْلَمة بن قاسم :

قال الحافظ ابن حجر في ترجَمة (العباس بن محبوب ، المعروف بابن شاصونة) : « قال مسلمة بن قاسم : ضعيفُ الحديث ، لا يُكْتَب حديثُه ، وكان لي صديقاً »[3] .

عدمُ قبولهم شفاعةَ إخوانهم للسكوت عمن يرون جَرْحَه :

كان من نزاهة علماء الجرح والتعديل أيضاً أنهم ما كانوا يقبلون شفاعةَ إخوانهم للسكوت عمَّن يرون جرحَه ، وقد ضرب شعبةُ بن الحجَّاج في هذا أروع الأمثال ، قال ابن أبي حاتم : « أخبرنا صالحُ بن أحمد ، أخبرنا عليٌّ ـ يعني : ابن المَدِيني ـ قال : سمعتُ عبد الرحمن بن مهدي ، أخبرنا حمَّاد بن زيد قال : كَلَّمْنا شعبةَ أنا وعباد بن عباد وجَرير بن حازم في رجلٍ ، قلنا : لو كففتَ عنه ، قال : فكأنه لانَ وأجابنا . قال : فذهبتُ يوماً أريد الجمعة فإذا شعبة

---

(١) ص : ٢١ .

(٢) ميزان الاعتدال : (٤/ ٣٩٠) .

(٣) لسان الميزان : (٣/ ٢٤٤) .

يناديني مِن خلفي ، فقال : ذاك الذي قلتم لي فيه ، لا أراه يَسَعُني »[1] .

وقال عبدُ الله بن أحمد بن شَبُّوْيَهْ : « سمعتُ أبا رَجَاء يقول : قال حمَّاد بن زيد كَلَّمنا شعبةَ في أن يكفّ عن (أبَان بن أبي عيَّاش) لسِنِّه وأهل بيته فضمن أن يفعل ، ثم اجتمعنا في جنازةٍ فنادى من بعيد : يا أبا إسماعيل ، إني قد رجعتُ عن ذلك ، لا يَحِلُّ الكفُّ عنه ؛ لأنَّ الأمر دينٌ . . . » .

وقال الحسن بن الفَرَج ، عن سليمان بن سليمان ، عن حماد بن زيد قال : « جاءني أبَانُ بن أبي عيَّاش فقال : أُحِبُّ أن تُكلِّم شعبة أن يكفَّ عني . قال : فكلَّمتُه ، فكفَّ عنه أياماً فأتاني في الليل . فقال : إنه لا يحلّ الكفُّ عنه ، فإنه يكذب على رسول الله ﷺ »[2] .

عدمُ اكتراث الأئمةِ بالكبار والصغار في جرحهم :

ولم يكن علماءُ الجرح والتعديل يميِّزون في نقدهم بين كبيرٍ وصغيرٍ ، بل كانوا إذا رأوا ظِنةً أو ضعفاً في راوٍ غمزوه به ولو كان صاحبَ أمرٍ وسلطانٍ ، قال الذهبي في ترجَمة (داود بن علي الهاشمي) عمِّ المنصور : « ليس بحُجَّةٍ ، قال ابن معين : أرجو أنه لا يكذب ، إنما يحدِّث بحديثٍ واحدٍ ، هكذا روى عثمان بن سعيد عن ابن معين ، وإلَّا فداود قد ساق له ابنُ عدي جملةَ أحاديث »[3] . فكلام ابن معين هذا وإن كان فيه نفيٌ للكذب عن داود لا يخرج عن دائرة الجرح .

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٧١ .

(٢) ميزان الاعتدال : (١/ ١٠ ـ ١٢) .

(٣) المصدر السابق : (٢/ ١٣) .

شروطٌ غيرُ معتبرةٍ في الجارح والمعدِّل

ثَمَّة خصالٌ اخْتُلِف في اشتراطها في الجارح والمعدِّل ، رَجَّح جمهورُ المحدِّثين عدمَ اشتراطها باستدلالات محقّقة . وهي :

١ و٢ ـ لا يشترط كون الجارح أو المعدِّل ذَكَراً أو حُرّاً :

لا يُشْتَرَط ذلك ، بل المعتمدُ أنه تُقْبَل تزكيةُ كلِّ عدلٍ وجرحه ، ذَكراً كان أو أنثى ، حُرّاً كان أو عبداً .

وقد حقَّق المحدِّثون ذلك مطوّلاً بدلالة النقل والعقل ، كما ذكره أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه : « أصول الجرح والتعديل »[١] أنقُلُ هنا ما جاء فيه باختصارٍ ، يقول حفظه الله وأمتع به :

« أمَّا الاستدلال بالنقل ؛ فلأنّ الأصل في هذا البابِ سُؤالُ النبي ﷺ بَريرة في قصة الإفك عن حال عائشة أمّ المؤمنين ، وجوابها له[٢] .

وأما الاستدلالُ بالعقل[٣] : فالذي يَدُلُّ على ما قلناه أنَّ أقصى حالات العدل وتعديلِهِ أنْ يكونَ بمثابة المخبر والخبر، والشاهد والشهادة ، فإذا ثبت أنَّ خبر المرأة العدل مقبولٌ وأنه إجماعٌ من السَّلَف، وجب أيضاً قبولُ تعديلها للرِّجال ، حتى يكون تعديلُهُنَّ الذي هو إخبار عن حال المخبر والشاهد بمثابة خبرهنّ في وجوب العمل به .

وكذلك إذا كان للنّساء مدخلٌ في الشهادات في مواضعَ من الأحكام جازَ لذلك

---

(١) ص : ٧٧ ـ ٧٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، برقم : (٢٦٦١) .

(٣) الكفاية : ص : ٩٨ .

قبول تزكيتهن كما قُبلت شهادتهن ، ويجب على هذا الذي قلناه أن لا يُقْبَل تعديلهن للشهود في الحكم الذي لا يُقْبَل فيه شهادتهن ، حتى يجري ردّ التزكية في ذلك مجرى ردِّ الشهادة .

ويجب أيضاً قبول تزكية العبد للمخبر دون الشاهد ؛ لأنّ خبر العبد مقبولٌ ، وشهادته مردودةٌ .

والذي يُوجِبه القياسُ وجوبُ قبول تزكية كلّ عَدْلِ ذَكَرٍ وأنثى، حُرٍّ وعبدٍ، لشاهدٍ ومخبرٍ ، حتى تكون تزكيتُه مطابقةً للظاهر من حاله ، والرجوعُ إلى قوله ، وانتفاء التُّهَمَةِ والظِّنَّةِ عنه ، إلَّا أن يرد توقيفٌ أو إجماعٌ أو ما يقوم مقام ذلك على تحريم العمل بتزكية بعض العُدول المرضيين ، فيُصار إلى ذلك ، ويُترَكُ القياسُ لأجله . ومتى لم يثبتْ ذلك كان ما ذكرناه موجباً لتزكية كل عدل لكل شاهدٍ ومخبر .

إشكالٌ :

فإن قيل : ما تقولون : في تزكية الصَّبي المراهق ، والغلام الضابط لما يسمعه ، أتُقْبَلُ أم لا ؟.

والجواب :

قيل : لا ، لمنع الإجماع من ذلك ، ولأجل أنَّ الغلام وإن كانت حالُه حالَ ضبطِ ما سَمع والتعبيرِ عنه على وجهه ، فإنه غيرُ عارفٍ بأحكام أفعال المكلَّفين ، وما به منها يكون العدلُ عدلًا ، والفاسقُ فاسقاً ، وإنما يكمل لذلك المكلَّف ، فلم يجز لذلك قبولُ تزكيته .

ولأنه لا تعبُّدَ عليه في تزكية الفاسق وتفسيق العدل ، فإنه لم يكن لذلك خائفاً من مأثمٍ وعقابٍ ولم يُؤْمَن منه تفسيق العدل وتعديل الفاسق ، وليس هذه حال المرأة والعبد ، فافترقا .

وهذا استدلالٌ بيّنٌ قيِّمٌ في إثبات ما ذهب إليه الجمهورُ ، قد استوفى دلالةَ النقل

والعقل وأزاح الشبهة التي قد يُعتَرض بها بالصّبيّ المراهق ، ببرهان يزيل الإشكال والتوهُّمَ في المسألتين[1] .

٣ ـ تعدُّد الجارح أو المعدِّل :

بأن لا يُقبَل ولا يَثْبُتَ الجرحُ ولا التعديل إلَّا بقول عدلين اثنين .

هذا ليس شرطاً في الجارح أو المعدِّل ليُقْبَل الجرح والتعديل ، وأنَّ الحقّ أن يُقْبَل الجرحُ والتعديلُ من واحدٍ كما هو مذهبُ جمهورِ العلماء ؛ لأن الجارح والمعدِّل هو حاكمٌ ، وليس شاهداً ، فلا يُشترط تعدُّده كما لا يُشْتَرط تعدُّد الحاكم»[2] .

---

(١) انظر : « شرح الألفية » : (٢/ ٥) : و« وتدريب الراوي » (١/ ٣٢١) ، و« الرفع والتكميل » ص : ٩٢ .

(٢) من « أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال » للدكتور عِتْر ، ص : ٧٧ ـ ٧٨ بتصرُّفٍ يسير .

شروطٌ لناقلي الجرح والتعديل

قال الإمام تاج الدين السُّبْكِيُّ : « المؤَرِّخون : وهم على شفا جُرُفٍ هار ؛ لأنهم يتسلَّطون على أعراض الناس ، وربما نقلوا مجرَّدَ ما يبلغهم من صادقٍ أو كاذبٍ ، فلا بُدَّ أن يكون المؤرِّخُ عالماً عَدْلاً عارفاً بحال من يترجمه ، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصُّب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغَضّ منه »[1] . وناقلو الجرح والتعديل لهم حكمُ المؤرِّخين .

١ ـ الاحترازُ بنقل الجرح وحده والسكوت عن التوثيق :

وإن كان الناقلُ ضعيفاً في دينه فإنَّه إنْ لم يحرِّف ويبدِّل ويُوهِم ؛ فقد ينقل الجرحَ فيمن أراد جرحه ، ويسكت عن التوثيق ، أو العكس مع كون ما سكت عنه معتبراً ؛ وهذا منافٍ للوَرَع والأمانة ، وقد وقع بعضُ الأجِلَّة بهذا كابن الجوزي ، رحمه الله تعالى ، قال الذهبي في ترجَمة (أبان بن يزيد العطار) : « ثقةٌ حجةٌ ، ناهيك أنَّ أحمد بن حنبل ذكره فقال : كان ثَبْتاً في كل المشايخ ، وقال ابن معين والنسائي : ثقةٌ ، وقد أورده أيضاً العلامةُ أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ، ولم يذكر فيه أقوالَ من وثَّقه ، وهذا من عيوب كتابه[2] يسرد الجرحَ ويسكت عن التوثيق ! ، ولولا أنَّ ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبَانَ بن يزيد لما أوردتُه أصلاً »[3] .

وقال أيضاً في ترجَمة (عبد الملك بن عُمير اللَّخْمِيّ الكوفي) : « الثقةُ ،

---

(١) معيد النعم : ص : ٧٤ .

(٢) وهو كتاب « الضعفاء والمتروكين » انظر تعريفه في الفصل الرابع ، في صفحة (٤٠٥) .

(٣) ميزان الاعتدال : (١/١٦) .

ولكنه طالَ عمرُه وساءَ حفظُه ـ ثم ذكر أقوال موثِّقيه ومضعِّفيه ، وقال ـ : وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرحَ ، وما ذكر التوثيقَ ! »[1] .

٢ ـ الالتزامُ بذِكر السَّند في القول المنقول :

كما على ناقلِ الجرح والتعديل أن يذكر سندَه فيما ينقله ـ إلَّا إذا نقل من كتابٍ صحيحِ النسبة إلى مؤلِّفه ـ فلعلَّ فيه ضعيفاً ، أو متروكاً يسقط الخبر بذكره ، وقد رَدَّ الذهبيُّ وضَعَّف أقوالاً كثيرةً لانقطاعها وعدم اتصالها في « ميزان الاعتدال » ، ومثال ذلك :

١ ـ قال في ترجَمة (كَهْمَس بن الحسن التميمي البصري) : « العبد الصالح ، الثقة ، وقال الأزديُّ : قال ابن معين : ضعيفٌ ، كذا نقله أبو العباس النَّباتي ، ولم يسنده الأزديُّ عن يحيى ، فلا عبرةَ بالقول المنقطع لا سِيّما وأحمد يقول في كهمس : ثقةٌ زيادةٌ »[2] .

٢ ـ وقال في ترجَمة (ثعلبة بن سهيل الكوفي) : « قال أبو الفتح الأزدي : قال ابن معين : ثعلبة بن سهيل : ليس بشيء ، قلتُ : هذه روايةٌ منقطعةٌ ، والصحيحُ ما روى إسحاق الكَوْسَج عن ابن معين : ثقةٌ ، أو لعلَّ ليحيى فيه قولان[3] ، والله أعلم »[4] .

٢ ـ وقال في ترجَمة (صَدَقة بن سهل الهُنائي) : « روى الكوسج عن ابن معين : ثقةٌ ، وإنما ذكرتُه ؛ لأن النَّباتي استدركه ونقل بلا إسنادٍ عن ابن معين أنه قال : ليس بشيء ، والله أعلم »[5] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ٦٦٠) .

(٢) المصدر السابق : (٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦) .

(٣) لعلَّ الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى لم ينتبه لاصطلاح الإمام يحيى بن معين بقوله : « ليس بشيء » في بعض الروايات ، وإذا عُلم ذلك فليس لابن معين قولان مختلفان ، والله أعلم .

(٤) ميزان الاعتدال : (١/ ٣٧١) .

(٥) المصدر السابق : (٢/ ٣١٠) .

٣ ـ الالتزام بذكر سبب الجرح والتعديل :

وعلى ناقلِ الجرح والتعديل أيضاً أن يذكر السببَ في الجرح والتعديل ، فلعلَّ من جَرَّح وعدَّل إنما أراد في حديثٍ بعينه أو نحو ذلك ، وعليه أيضاً أن ينقل ذلك باللَّفظ لا بالمعنى ، قال السُّبكي فيما نقله عنه ابنُ تاج الدين السُّبكي : « يُشترط في المؤرِّخ :

١ ـ الصِّدْقُ (وهو المعبَّرُ عنه بالعدالة) .

٢ ـ وإذا نقل ؛ يعتمد اللَّفْظَ دون المعنى .

وهذا الشرطُ مُهِمٌّ جِدّاً؛ لأن الناقل إذا اعْتَمَدَ اللفظَ ، فقد بَرِىءَ من العُهدة ، وأدَّىٰ الأمانةَ كما تلقَّاها ورآها . أمَّا إذا اعتمد المعنىٰ ، وعَبَّر عنه بلفظٍ من قِبَله ، فقد يَبْعُد تعبيرُه عن الواقع الذي عَبَّر عنه القائلُ الأوّلُ قليلاً أو كثيراً ، فيختلف الحُكْمُ بين عبارة القائل وعبارة الناقل[1] .

٣ ـ وألا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة ، وكَتبه بعد ذلك .

٤ ـ وأن يُسَمِّي المنقولَ عنه »[2] .

---

(١) انظر تعليق الشيخ أبو غُدَّه في : « قاعدة في المؤرخين » ص : ٦٨ .

(٢) قاعدة في المؤرخين : ص : ٦٨ .

مَنْ لا يُقْبَل قولُه عند شُذوذه لضَعْفِه

قد سَبَق أنَّ على الجارح والمعدِّل أن يكونا قَوِيَّيْن في دينهما وفي علمهما ، أمَّا من كان ضعيفاً فيهما أو في أحدهما ضَعْفاً مُعِلاً فإنه لا يُعتمد على قوله في الجرح والتعديل ، وقد يُستأنس به إذا انفرد بالحكم على راوٍ ولم يوجد لغيره فيه كلامٌ ، أما إذا شذَّ فَيُرَدُّ قوله ، قال ابن حِبَّان : « ومن المحال أن يجرح العدلُ بكلام المجروح »[1] .

أمثلةُ المضعَّفين في عِلمهم :

وقد ذكر الحافظُ الذهبيُّ وغيرُه أمثلةً على مَن لا يُقبل قوله عند شذوذه لضعفه :

١ ـ قُطبة بن العلاء :

قطبة بن العلاء بن المنهال ، أبو سفيان الغنوي الكوفي .

قال الذهبي في ترجَمة (فُضيل بن عياض الزاهد العابد) : « شيخُ الحرم ، وأحدُ الأثبات ، مُجْمَعٌ على ثقته وجلالته ، ولا عبرةَ بما رواه أحمدُ بن أبي خَيْثَمة قال : سمعتُ قطبة بن العلاء يقول : تركتُ حديث فضيل بن عياض ؛ لأنه روى أحاديثَ أزرى فيها على عثمان رضي الله عنه . فمن قطبة ؟ وما قطبة حتى يجرح ؟ وهو هالكٌ[2] . روى الفضيل ـ رحمه الله ـ ما سمع ، فكان ماذا ؟ فالفضيلُ من مشايخ الإسلام ، والسلام »[3] .

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٢٧ .

(٢) وقد قال البخاري في قُطْبَة هذا: «فيه نظرٌ»، وضعَّفه النَّسائي. (الرواة الثقات: ص: ٥ ـ ٦).

(٣) ميزان الاعتدال : (٣/ ٣٦١) .

٢ ـ الكُدَيْمي :

محمد بن يونس بن موسى ، أبو العبّاس البَصْري (المتوفى سنة ٢٨٦هـ) .

قال الذهبي في ترجَمة (أبَان بن يزيد العطَّار) : « حافظٌ صدوقٌ إمامٌ ، روى الكُدَيْميُّ ـ وليس بمعتمدٍ ـ : سمعتُ علياً يقول : لا أروي عن أبَان العطَّار ـ ثم قال الذهبي في أبان ـ بل هو ثقةٌ حجةٌ »[١] .

وقال ابنُ حجر في ترجَمة (خليفة بن خيَّاط العُصْفُري) : « وقال العُقَيْلي : غَمَزه ابنُ المَدِيني ، وتعقَّب ذلك ابنُ عدي بأنه من رواية الكُدَيْمي عن ابن المديني ، والكُدَيْمي ضعيفٌ »[٢] .

٣ ـ الأزْدي :

محمد بن الحسين أبو الفتح الموصلي (المتوفى سنة ٣٦٧هـ) :

قال الحافظ ابن حجر في ترجَمة (خثيم بن عراك الغِفَاري) : « وثَّقه النسائي ، وابن حبان ، والعُقَيلي ، وشذَّ الأزديُّ فقال : مُنْكَر الحديث ، وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزديَّ وأفرط فقال : لا تجوز الرواية عنه ؛ وما درى أن الأزدي ضعيفٌ ، فكيف يُقْبَل منه تضعيف الثقات ! »[٣] . .

وقال في ترجَمة (علي بن أبي هاشم البغدادي) : « قال الأزدي : ضعيفٌ جداً ، قلت : قَدَّمْتُ غير مرة أن الأزدي لا يُعْتَبر تجريحه لضعفه هو »[٤] .

٤ ـ الواقِدي :

محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني (المتوفى سنة ٢٠٧هـ) :

---

(١) ميزان الاعتدال : (١/ ١٦) .
(٢) هدي الساري : ص : ٤٠١ .
(٣) المصدر السابق : ص : ٤٠٠ .
(٤) المصدر السابق : ص : ٤٣٠ .

قال الذهبيُّ في ترجَمته : « أحد أوعية العلم على ضَعْفِه ـ ثم قال ـ : واستقرَّ الإجماعُ على وَهْن الواقدي »[1] .

وكان ابنُ سَعْد ـ صاحب الطبقات ـ مختصاً به ، وقد رَدَّ العلماءُ بعضَ أقواله لاحتمال أنه أخذها عن شيخه الواقدي ، قال الحافظ ابنُ حجر في ترجَمة (عبد الرحمن بن شُرَيْح المُعَافِري) : « وثَّقه أحمد ، وابنُ مَعِين ، والنَّسائي ، وأبو حاتم ، والعِجْليّ ، ويعقوب بن سفيان ، وشَذَّ ابنُ سعد فقال : مُنْكَر الحديث ، قلتُ : ولم يلتفت أحدٌ إلى ابن سعد في هذا ، فإنَّ مادته من الواقديِّ في الغالب ، والواقدي ليس بمعتمدٍ »[2] .

وقال في ترجَمة (نافع بن عمر الجُمَحِي المَكِّي) : « أحدُ الأثبات ، قال ابنُ سعد : كان ثقةً قليلَ الحديث ، فيه شيءٌ ، قلت : احْتَجَّ به الأئمةُ ، وقد قدَّمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظرٌ لاعتماده على الواقدي »[3] .

٢ ـ أمثلة المضعَّفين في دينهم :

الأمثلة التي سبقت كانت في المضعَّفين في علمهم ، وأمَّا المضعَّفون في دينهم فنكتفي في تمثيل ذلك باثنين منهم :

أوَّلُهما : ابن عُقْدَة : أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (المتوفى سنة ٣٣٣هـ).

قال الذهبي في ترجَمة (أحمد بن الفُرَات الرَّازي) : « الحافظ الثقة ، ذكره ابنُ عدي فأساء ، فإنه ما أبدى شيئاً غير أنَّ ابن عقدة روى عن ابن خِرَاش ـ وفيهما رفضٌ وبدعةٌ ـ قال : إنَّ ابن الفرات يكذب عمداً ، وقال ابن عدي : لا أعرف له روايةً منكرةً ، قلتُ : فبطل قول ابن خراش »[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : ٣/ ٦٦٢ و٦٦٦ .

(٢) هدي الساري : ص : ٤١٧ .

(٣) المصدر السابق : ص : ٤٤٧ .

(٤) ميزان الاعتدال : (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨) .

والآخر : ابن خِرَاش : أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٨٣هـ) .

وقال الحافظُ ابنُ حجر في ترجَمة (عمرو بن سليم الأنصاري) : « من ثقات التابعين ، وثَّقه النَّسائيُّ والعِجْليُّ وابنُ سَعْد وابنُ حِبَّان وآخرون ، وقال ابن خِرَاش : ثقةٌ في حديثه اختلاطٌ ، قلتُ : ابن خراش مذكورٌ بالرفض والبدعة فلا يُلْتَفت إليه »[1] .

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٣١ .

أسبابٌ غير مقبولةٍ للجرح

أرى من اللِّزام بعد ذكر شروط الجارح والمعدِّل ، أن أذكر هنا بعضَ الأسباب التي لا تكفي للجرح ونزعِ الثقة عن الراوي ، وبعضَ العوامل الأخرى التي قد تُؤثِّر على الناقد فيجرح الراويَ بناءً عليها ، ولا يُقْبَلُ منه هذا الجَرْحُ لكونه مبنياً على أمورٍ ليست من الأسباب الصحيحة للجرح .

وأقسم هذه الأسبابَ والعواملَ إلى قسمين :

١ ـ أسبابٌ ناشئةٌ عن رواية الراوي .

٢ ـ أسبابٌ أو عواملٌ لا علاقةَ لها بالرِّواية ، بل هي ناشئةٌ عن شخص الناقد أو شخص الراوي .

الأوَّلُ : الأسباب الناشئة عن الرواية :

فأمَّا الأسبابُ الناشئةُ عن الرواية فمنها :

١ ـ وجودُ بعضِ الأخطاء أو الأوهام أو الأغلاط :

وذلك أنَّه لا يَخْلُو أيُّ إنسانٍ من الخطأ والنِّسْيان والغَلَطِ ، فلا يَتَسنَّى أن يُجْرَحَ الإنسانُ بغلطتين أو ثلاثٍ، وكلُّ من يراجع « تهذيب التهذيب » يجد أوهاماً جَمَّةً وقع فيها ابنُ حبَّان، ولكنه لم يُعَدَّ بسبب ذلك من المجروحين، بل عُدَّ من الأئمَّة الناقدين، مع التحفُّظِ في قبولِ قوله عند التوثيق أو التضعيف ، فكيف بمن جُرِحَ بالغلطتين أو الثلاث ! وجزى اللهُ الذهبيَّ وابنَ حجر خيراً ، فقد نَقَّحا كثيراً من ذلك ، وبيَّنا الصوابَ فيه .

٢ ـ وجودُ بعض المناكير :

وجودُ بعض الروايات المُنْكَرة عند الراوي ، أو رواية المَناكير عن الضعفاء ليس سبباً كافياً للجرح ، بل إذا كَثُرَتِ المناكِيرُ بحيث أصبح ذلك السِّمَةَ الغالبةَ عليه ،

يدخل في عِدَاد الضُّعفاء ، كما أنَّ وصف الراوي بأنه « مُنْكَرُ الحديث » ليس جرحاً يَنْزِعُ الثقَةَ عن الراوي دائماً[1] .

وأكتفي بذكر هذين السَّببين إذ يندرج تحتهما كثيرٌ من الأسباب الناشئة عن الرواية .

والثاني : الأسباب غير الناشئة عن الرواية :

أمَّا الأسباب غير الناشئة عن الرواية ، فمنها :

١ ـ المعاصرةُ :

للمعاصرة دورٌ كبيرٌ في حجب الفضائل عن أعْيُنِ المعاصرين ـ في بعض الأحيان ـ وإبراز النقائص وتهويلها بحيث يَطْغَى حجمها على جميع الفضائل ، وقد اعترف العلماءُ دائماً بهذا المرض الذي قد أُصيب به بعضُ العلماء قديماً وحديثاً ، وليس معنى ذلك أنَّ المعاصرة دائماً تُؤَثِّر على أحكام المحدِّثين ، بل لقد ثَبَتَتْ في التاريخ عن كثيرٍ من المحدِّثين نزاهةٌ لا تَسْمُو إليها نزاهةُ القرون المتأخِّرة ، ثم إنَّ ما صدر من المحدِّثين تجاه معاصريهم من آراء ليست ناشئةً دائماً بسبب المعاصرة المجرَّدة ، بل إنَّ المعاصرة قد تُوجِد أسباباً طريفةً لإساءة الظَّنِّ بعضهم ببعضٍ ، فيؤدِّي ذلك إلى الوقيعة وجَرْحِ من لا يستحق الجَرْحَ .

ومثالُ ذلك : كلامُ قتادة ويحيى بن كثير بعضهما لبعضٍ ، فقد قال يحيى بن كثير في قتادة : « لا يزالُ أهلُ البصرة بشر ما كان فيهم قتادة »[2] . وقول قتادة معرِّضاً به : «متى كان العِلْمُ في السَّمَّاكين؟!» لأنَّ أهل بيته كانوا يتاجرون بالسَّمك[3] .

٢ ـ الاختلافُ في الرأي أو المذهب :

هذا السَّبَبُ أشَدُّ تأثيراً على أحكام بعض المحدِّثين ، وكثيراً ما اختلفتْ

---

(١) انظر « الرفع والتكميل » ص : ١٤٩ ـ ١٥١ .

(٢) انظر « سير أعلام النبلاء » : (٥/ ٢٧٥) .

(٣) انظر المصدر السابق : (٥/ ٢٧٥) .

وتضاربت أقوالُهم في الرُّواة بسبب ذلك ، وغير خافٍ على الدارس لتاريخ المحدِّثين أنَّ الاختلاف في الرَّأي لا سيَّما الاختلاف بين (مدرسة الرأي)[1] و(مدرسة الأثر)[2] كان بعيدي المَدَى ، وهو الذي أبْعَدَ الشُّقَّةَ بين الطبقتين وأساء الظُّنون ، فكان قليلٌ من المحدِّثين الناقدين من كانوا يُنصِفون (أهلَ الرأي) ، وإلَّا فقد كان الأخذُ بالرَّأي نفسه سبباً من الأسباب الجارحة عند جملةٍ من المحدثين ، وجَرَّ هذا الاختلافُ إلى أحكامٍ غير سديدةٍ وآراء في الرُّواة غيرُ معتبرةٍ[3] .

---

(١) وقد أُطلق هذا اللقب « أصحاب الرأي » على علماء الكوفة وفقهائها من قِبَلِ أناس من رواة الحديث ، كان جُلُّ علمهم أن يخدموا ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يرومون فهم ما وراء ذلك من استجلاء دقائق المعاني وجليلِ الاستنباط ، وكان هؤلاء الرُّواة يضيقون صدراً من كلِّ من أعملَ عقله في فهم النَّصِّ وتحقيق العِلَّةِ والمناطِ ، وأخذَ يبحث في غير ما يبدو لأمثالهم من ظاهر الحديث ، ويرونه قد خرج عن الجادَّة ، وترك الحديثَ إلى الرأي فهو بهذا ـ في زعمهم ـ مذمومٌ منبوذُ الرواية .
وقد جَرَحُوا بهذا اللقب طوائفَ من الرواة الفقهاء الأثبات ، كما تراه في كثير من تراجم رجال الحديث (انظر « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » تعليق الشيخ عبد الفتاح) .
قال الإمامُ فخر الإسلام البَزْدَوي في مقدِّمة كتابه « أصول الفقه » : « وأصحابُنا هم السابقون في هذا الباب ـ أي : الفقه ـ وهم الرَّبانيون في علم الكتاب والسنَّة وملازمةِ القُدْوَة ، وهم أصحاب الحديث والمعاني .
أمَّا المعاني فقد سلَّم لهم العلماء ، حتى سَمّوهم « أصحابَ الرأي » والرأي اسمٌ للفقه . وتُسمَّى كتب الفقه : كتب الرأي ، قاله ابن تيمية في « مجموع الفتاوي » (١٨ : ٧٤) .
وهم أوْلَى بالحديث أيضاً ، ألا تَرَى أنهم جوَّزوا نسخَ الكتاب بالسنَّة ، لقوَّة منزلةِ السنَّة عندهم ، وعَمِلُوا بالمراسيل تمسُّكاً بالسنَّة والحديث ، ورأوا العمل بها مع الإرسال أولى من الرأي ، ومن رَدَّ المراسيلَ فقد رَدَّ كثيراً من السنَّة ، وعَمِلَ بالفرع بتعطيل الأصل ، وقدَّموا رواية المجهول على القياس ، وقدَّموا قولَ الصحابي على القياس . وقال محمد ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب « أدب القاضي » : « لا يستقيمُ الحديثُ إلا بالرأي ، ولا يستقيمُ الرأيُ إلا بالحديث » . انتهى كلام البزدوي .

(٢) وهي « مدرسة الحديث » نفسُها ، أُطلِق هذا اللَّقبُ على علماء الحجاز ومن سارَ على منهجهم من التمسُّك بالحديث ، وغلبة الطريقة النَّصِّيَّة في استنباط الأحكام .

(٣) انظر « فتح المغيث » للسخاوي : (٣/٣٢٨) .

وأمَّا الاختلافُ في العقيدة باسم الإرجاء[1] ، ومسألة خَلْق القرآن ، ومسألة اللَّفظ[2] ، والتوقُّفِ في القرآن[3] ، والتشيُّعِ[4] والنَّصْبِ[5] وغير ذلك ، فكان اختلافاً واسعَ النِّطاق ، عظيمَ الأثر ، وكانت له آثارٌ غيرُ حَسَنَةٍ ـ بعض الأحيان ـ في حقِّ كثيرٍ من النَّاس[6] .

٣ ـ التحامُلُ :

قد يقع بين إنسانَيْن طَيِّبَيْن عالِمَيْن عداوةٌ شخصيةٌ لسببٍ من الأسباب بما يَجْرَحه ، كما يتحامَلُ الإنسانُ على آخر لظَنٍّ عنده وهو لا يدري أنه يتحامَلُ ،

---

(١) « الإرجاء » قيل : تأخيرُ حُكم صاحب الكبيرة إلى القيامة ، فلا يُقضى عليه بحُكم ما في الدنيا من كَوْنه مِن أهل الجَنَّة أو من أهل النَّار .
وقيل : « الإرجاء » : تأخيرُ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . (انظر « الملل والنحل » ١٥/١٨٦ ، « الفَرْق بين الفِرَق » ص : ١٩ ، و« هدي الساري » ص : ٤٨٣ .

(٢) أي القولُ : إن القرآن كلام الله غير مخلوقٍ ، ولفظ العبد به مخلوقٌ ، أي : تلاوتُه للقرآن واللَّفظُ به مخلوقٌ . (انظر « مجموع فتاوى ابن تيمية » ١٢/ ٤٢١).
هي مسألةٌ دقيقةٌ خطيرةٌ، أثَّرَتْ على الفكر الإسلامي تأثيراً كبيراً ، وأثارتْ خلافاً اتَّسعت فيه الشُّقَّةُ جداً ، وقد سُمِّيَتْ هذه المسألة في التاريخ باسم (المِحْنَة) أيضاً، يكثر ذكرُها والتعليلُ بها والإحالةُ إليها في كُتب الجَرْح والتعديل ، وكُتب الرجال والرُّواة والضعفاء والتاريخ .

(٣) أي مَن تَوَقَّفَ في القرآن حين ظهرت المقالةُ فيه فقالوا : لا نقول هو مخلوقٌ ، ولا غيرُ مخلوقٍ .

(٤) التشيُّع : محبَّةُ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ وتقديمُه على الصحابة ، فمَن قدَّمه على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فهو غالٍ في تشيُّعِه ، ويُطلَق عليه : رافضِيٌّ ، وإلَّا فشيعيٌّ ، فإن انضاف إلى ذلك السَّبُّ أو التصريحُ بالبُغض فغالٍ في الرَّفض ، وإن اعتقد الرجعةَ في الدنيا فأشدّ في الغُلُوّ . (هدي الساري : ص : ٤٨٣) .

(٥) النَّصْبُ : هو بُغْضُ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ وتقديمُ غيره عليه . (هدي الساري : ص : ٤٨٣) .

(٦) انظر « الرفع والتكميل » : ص : ٦٧ ـ ٧١ و١٨٨ ـ ١٩٤ .

ولذلك رُدَّتْ أقوالُ عددٍ من الأئمّة الكبار في الأئمّة الكبار مثلهم ؛ لأنَّ المحدِّثين الناقدين استشفوا فيها التحامُلَ ، مثل جَرْحِ الإمام مالك بن أنسٍ إمام السِّيَر والمغازي (محمد بن إسحاق بن يَسَار ، المتوفى سنة ١٥١هـ) ، وتعنُّتِ الإمام النَّسائي في (أحمد بن صالح المصري ، المتوفى سنة ٢٤٨هـ) .

٤ ـ ما يُخالِف المروءةَ عند بعض الناس :

اختلف الناسُ في المروءة ، ورأى المحقِّقون من العلماء أنَّ المروءة يرجع فيها إلى العُرْفِ ، ولكنَّ الأعراف مختلفةٌ ومتنوعةٌ في بلدٍ دون بلدٍ وعصرٍ دون عصرٍ ، وقد يختلف الناسُ في الإقرار بعُرْفٍ دون عُرفٍ ، ولأجل هذا الاختلاف يصعب الحكمُ أحياناً على الرواة ، وقد يَجْرَحُ بعضُ النقاد المحدِّثين راوياً من الرواة بما يراه مخالفاً للمروءة كما يفهمها ، أو للآداب التي يرى أنَّها تلزم المحدِّثَ وينبغي أن يلتزم بها ، وليست هي بهذه المثابة عند غيره ، وعندئذ لا يكون جَرْحُه المُؤَسَّسُ على رأيه في المروءة مقبولاً لدى المحدِّثين .

هذا ، وهناك أسبابٌ أخرى كثيرةٌ غيرُ معتبرةٍ تندرج مُعْظَمُها في هذه الأصول[1] .

---

(١) من « لمحة عن علم الجرح والتعديل » : للشيخ سلمان النَّدْوي ، ص : ٧٦ ـ ٧٧ ، بتصرُّفٍ وزيادةٍ .

ذِكْرُ بعض الأمور النفسية المؤثِّرة في الجرح والتعديل

أذكر هنا بعضَ تلك الأمور النفسية التي قد تؤثِّر على الحكم جرحاً وتعديلاً بشكلٍ سلبيٍّ ، وهذا قد تنبّه له العلماء فلم يَخْفَ عليهم ، ومن تلك الأمور النفسية ما يلي :

١ ـ قدحُ السَّاخط ومدحُ المُحِبّ :

يقول العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي رحمه الله تعالى : « إذا كانت نفسُ الإنسان تهوى أمراً فاطّلع على ما يحتمل ما يوافقه وما يخالفه فإنّ نفسه تميل إلى ما يوافق هواها . . . فلا يؤمن أن يقوى عند العالم جرحُ مَن هو ساخطٌ عليه لأمرٍ لولا السَّخَطُ لعلم أنّه لا يُوجِب الجرح »[١] .

ليس معنى هذا أنَّ علماءنا حكموا بأهوائهم ـ حاشاهم ـ فلقد كانوا متثبِّتين ، يتحرَّزون من الخطأ جهدهم . وإنَّما المقصود أنَّهم تنبَّهوا لخطأ مَن وقع في شِراك مؤثِّرات النفس والهوى[٢] .

قال البيهقي : « ومَن أنعم النظرَ في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة ، وما يُقْبَل من الأخبار وما يُرَدُّ ؛ علم أنّهم لم يألوا جهداً في ذلك ، حتّى كان الابنُ يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردَّ خبره ، والأبُ في ولده ، والأخُ في أخيه ، لا تأخذه في الله لومةُ لائمٍ . . . والحكايات عنهم في ذلك كثيرة »[٣] .

---

(١) التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل : (١/ ٥٧ ـ ٥٨) .

(٢) الاجتهاد في علم الحديث : ص : ٧٨ .

(٣) دلائل النبوَّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة : (١/ ٤٧) .

ولكن بالرغم من كل التثبّت والتحرّز فقد وقع بعضُ الأئمّة في أخطاءٍ في الجرح والتعديل نبّه عليها العلماء . من ذلك أنّ الإمام النَّسائيّ ـ صاحب « السُّنَن » ـ كان سَيِّءَ الرأي في (أحمد بن صالح المصري) . قال الحافظ ابن حجر : « وأمَّا النَّسائي فكان سَيِّءَ الرأي فيه ، ذكره مرّةً فقال : ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ . . فاستند النَّسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين ، وهو وَهْمٌ منه حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح . . وأحمد بن صالح إمامٌ ثقةٌ »[1] .

٢ ـ التعصُّبُ لمذهبٍ مُعيَّنٍ أو بلدٍ مُعيَّنٍ :

يقول الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي رحمه الله تعالى : « إذا عُلِمَ بالقرائن المقاليّة أو الحاليّة أنَّ الجارح طعن على أحدٍ بسبب تعصُّبٍ منه عليه لا يُقْبَل منه ذلك الجرح ، وإن عُلِمَ أنّه ذو تعصُّبٍ على جمعٍ من الأكابر ارتفع الأمان عن جرحه ، وعُدَّ من أصحاب القَرْح »[2] .

ويقول في موضعٍ آخر : « واعْلَمْ أنّ من النقّاد من له تعنّتٌ في جرح أهل بعض البلاد، أو بعض المذاهب ، لا في جرح الكلّ ، فيحنئذٍ يُنَقّح الأمر في ذلك الجرح . فمن ذلك قولُ ابن حجر في (تهذيب التهذيب)[3] : الجُوْزَجاني لا عبرةَ بحطّه على الكُوفيِّين . . . ومن ذلك جرحُ الذهبي في كثيرٍ من الصوفيّة وأولياء الأمّة . فلا تعتبر به ما لم تجد غيره من متوسّطي الأجلّة ، ومنصفي الأئمّة موافقاً له »[4] .

وهنا سؤالٌ : ألا يؤدِّي هذا التعصّبُ إلى جرح الجارح ؟ فيقول ابن السُّبكي مجيباً على هذا السؤال : « فإن قلتَ : فهذا يعود بالجرح على الجارح حيث جرح

---

(١) هدي الساري : ص : ٣٨٦ .
(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : ص : ٧٨ .
(٣) ١/ ٩٣ .
(٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : ص : ٣٠٨ ـ ٣١٠ .

لا في موضعه ، قلتُ : أمّا من تكلَّم بالهوى ونحوه فلا شكَّ فيه . وأمّا من تكلَّم بمبلغ ظنِّه فهنا وقفةٌ محتومةٌ على طالب التحقيقات ، وزلّة تأخذ بأقدام من لا يبرأ عن حوله وقُوّته ، ويكل أمره إلى عالم الخفيّات . فنقول : لاشكّ أنّ من تكلَّم في إمامٍ استقرّ في الأذهان عظمته ، وتناقلت الرواةُ ممادحَه ، فقد جرّ الملام إلى نفسه . ولكنّا لا نقضي ـ أيضاً على مَنْ عُرفت عدالته إذا جرح من لم يُقْبَل منه جرحه إيّاه ـ بالفسق ، بل نجوّز أموراً :

أحدها : أن يكون واهماً ، ومن ذا الذي لا يَهِمُ ؟!

والثاني : أن يكون مؤوّلاً قد جرح بشيءٍ ظَنَّه جارحاً ، ولا يراه المجروحُ كذلك ، كاختلاف المجتهدين .

والثالث : أن يكون نَقَلَه إليه من يراه هو صادقاً ، ونراه نحن كاذباً . وهذا لاختلافنا في الجرح والتعديل . فرُبَّ مجروحٍ عند عالمٍ مُعدَّلٍ عند غيره ، فيقع الاختلاف في الاحتجاج حسب الاختلاف في تزكيته .

فلم يتعيَّن أن يكون الحامل للجارح على الجرح مجرَّد التعصُّب والهوى حتّى يجرحه بالجرح .

ومعنا أصلان نستصحبهما إلى أن نتيقَّن خلافهما : أصل عدالة الإمام المجروح الذي قد استقرَّت عظمته . وأصل عدالة الجارح الذي يثبت . فلا يلتفت إلى جرحه . ولا يجرحه بجرحِه . فاحفظ هذا المكان فإنّه من المُهمَّات »[1] .

٣ ـ جرحُ الأقران بسَبب الحَسَد أو الاختلاف أو الجَفَاء :

روى الحافظُ ابنُ عبد البرّ بسنده إلى ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنّه قال : « استمعوا عِلْمَ العلماء ، ولا تصدِّقوا بعضهم على بعضٍ ، فوالذي نفسي بيده لهم

---

(١) طبقات الشافعيّة الكبرى : (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦) .

أشدّ تغايراً من التيوس في زربها »[1] . وعن مالك بن دينار أنّه قال : « يُؤْخَذ بقول العلماء والقُرّاء في كل شيء إلَّا قولَ بعضهم في بعضٍ »[2] .

ويقول الأستاذ محمّد العُمَري تحت عنوان (جرح الأقران في نظر الإمام البخاري) : « إنّ من ينظر في كتب التراجم وأحوال الرجال يلحظ أنّ هناك طعناً في بعض الأقران ، والحاملُ على ذلك في أغلب الأحوال المنافسة . . ووَعْيُ البخاريِّ لهذا دعاه إلى إهمال مثل هذه الطعون . وكم من مطعون فيه وثّقه البخاريُّ ، وروى له في صحيحه . فلم يقبل قولَ مالكٍ في (ابن إسحاق) ، ولا قول النَّسائيّ في (أحمد بن صالح المصري) ، ولا قولَ ابن معين في (الشافعيّ) إن صحّ عنه ، ولا قدحَ أحمد في (الحارث المُحَاسِبي) .

وفي هذا المعنى يقول البخاريّ[3] : ولم يَنْجُ كثيرٌ من الناس من كلام بعض الناس فيهم . نحو ما يُذْكَر عن إبراهيم في كلامه في (الشعبيّ) ، وكلام الشعبيّ في (عِكْرِمة) ، وفيمن كان قبلهم ، وتناول بعضُهم في العِرْض والنفس ، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلَّا ببيانٍ وحجةٍ ، ولم تسقط عدالتهم إلَّا ببرهانٍ ثابتٍ وحجّةٍ ، والكلامُ في هذا كثيرٌ »[4] .

* * *

---

(١) جامع بيان العلم وفضله : (٢/ ١٥١) .

(٢) المصدر السابق : ص : ١٥١ .

(٣) جزء القراءة : ١٤ .

(٤) انظر بحث « البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل » ، في مجلة « أبحاث اليرموك » ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلّد (٥) ، العدد (٤) ، عام ١٩٨٩م ، ص (١٨ ـ ١٩) ، و« الاجتهاد في علم الحديث » ص : ٨٠ ـ ٨١ .

القسم الرابع :

مسألتان مُهِمَّتان في

الجرح والتعديل

المسألة الأولى : الجرح المُبْهَم .

المسألة الثانية : تعارض الجرح والتعديل .

المسألة الأولى

الجرح المُبْهَم

ويُسَمَّى أيضاً: (الجرحَ المُجْمَلَ): وهو الجرح من غير بيان سبب الجرح .

مثال الجرح المُبْهَم قولهم : « فلانٌ ضعيفٌ » أو « فلانٌ ليس عَدْلاً » أو « فلانٌ فاسقٌ » .

ومثال الجرح المبيَّن السَّبب قولهم : « فلانٌ سَيِّئُ الحفظ » أو « فلانٌ سارقٌ » أو « فلانٌ قاذفٌ » .

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي رحمه الله تعالى : « وراء ذلك درجاتٌ بحسب احتمال الخَلَل وعدمه .

فقوله : « فلانٌ قاذفٌ » قد يحتمل الخَلَلَ :

ـ من جهة أن يكون الجارح أخطأ في ظنّه أنّ الواقع قذف .

ـ ومن جهة احتمالٍ أن يكون المرميُّ مستحقّاً للقذف .

ـ ومن جهة احتمالٍ أن لا يكون الجارحُ سمع ذلك من المجروح، وإنّما بلغه عنه .

ـ ومن جهة أن يكون إنّما سمع رجلاً آخر يقذف فتوهَّم أنّه الذي سَمَّاه .

ـ ومن جهة احتمالٍ أن يكون المجروحُ إنَّما كان يحكي القذفَ عن غيره ، أو يفرض أنّ قائلاً قاله فلم يسمع الجارحُ أوّلَ الكلام . إلى غير ذلك من الاحتمالات .

نعم إنها خلاف الظاهر ، ولكن قد يقوى المعارض جدّاً فيغلب على الظنِّ أنَّ هناك خَلَلاً وإن لم يتبيَّن »[1] .

---

(١) التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل : (١/ ٦١) .

ومناهجُ المحدِّثين في قَبول (الجرح) أشَدُّ من قبولِ (التعديل) ؛ لأن الناس يختلفون في إسقاط العدالة والحكم بالفِسْق بأدنى سببٍ .

يقول الخطيب البغدادي : « مذاهبُ النُّقَّاد للرجال غامضةٌ دقيقةٌ ، وربّما سَمِع بعضُهم في الراوي أو في [أدنى] مَغْمَزٍ فتوقَّف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه مُوْجِباً لردِّ الحديث ، ولا مُسقِطاً للعدالة »[1] .

فكانوا يشدِّدون من قبولِ الرواية حتى من مُرتكِبي المُباحات ، كالجلوس في الطُّرقات ، والأكلِ في الأسواق ، والمشي كاشف الرَّاس ، والتبسُّط في المداعبة والمِزاح .

ونظراً لهذه الشِّدَّة المتناهيةِ والدِّقَّةِ البالغةِ في النقد على رواية الحديث اختلف العلماءُ في قبول الجرح على رأيَيْن :

الرأي الأوَّل :

أحدهما : لا يُقْبَل الجرحُ مُبْهَماً ؛ وذلك لسَبَبَيْن : أنَّ الجرح يحصل بأمرٍ واحدٍ فلا يَشُقُّ ذكرُه .

والثاني : أنَّ الناس يختلفون في أسباب الجرح . فيَجْرَح أحدهم بأمرٍ لا يراه غيرُه جرحاً في نفس الأمر ، لذا لَزِم بيانُ سبب الجرح ليكون واضحاً أمام العلماء ، قال الإمام الشافعي : « يجب ذِكرُ سبب الجرح دون التعديل ، إذْ قد يجرح بما لا يراه جارحاً لاختلاف المذاهب فيه »[2] .

وقد ذكر الحافظُ الذهبي مثالاً لذلك في ترجَمة (مُعَلّى بن منصور الرَّازي الفقيه) : قيل لأحمد : كيف لم تكتب عنه ؟ قال : كان يكتب الشروطَ ، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب » .

---

(١) الكفاية : ص : ١٠٩ .

(٢) المستصفى : (١/ ١٦٣) .

قال الذهبيُّ : فهذا الذي صَحَّ عن أحمد بن حنبل فيه وهكذا حكى أبو الوليد الباجي في كتابه .

وأمَّا ابنُ أبي حاتم فحكى عن أبيه أنه قال : قيل لأحمد : كيف لم تكتب عن مُعَلَّى فقال : كان يَكْذِبُ .

وقال أبو داود في سننه : كان أحمد لا يروي عن مُعَلَّى ؛ لأنه كان ينظر في الرأي .

وابن معين يوثِّقه ، وقال أبو زُرْعة : « رَحِمَ اللهُ أحمدَ بن حنبل ، بَلَغني أنه كان في قلبه غُصَصٌ من أحاديث ظهرتْ عن مُعَلَّى بن منصور . وقد أخرج له أصحابُ الكتب السِّتَّة »[1] .

ذُكِرَ (الحسنُ بن موسى الأشيْب) عند الإمام علي ابن المَدِيني فقال : « كان ببغداد » كأنه ضعَّفه .

عَقَّب عليه الخطيبُ بقوله : « لا أعلم عِلَّةَ تضعيفه إيَّاه » ، كأنه لم يقبل من ابن المديني هذا الجرحَ المُجْمَلَ ، لذا نرى وَثَّقه ابنُ معين وابنُ سَعْد ومسلمٌ وغيرُه ، وأخرج له أصحابُ الكتب الستة[2] .

يقول جرير الضَّبِّي : أتيتُ سِمَاكَ بن حَرْب فرأيتُه يَبول قائماً ، فرجعتُ ولم أسأله[3] ، وقد وَثَّقه جماعةٌ من العلماء وأخرج له مسلم وكان فيه ضعفٌ قليلٌ .

قال الشافعيُّ : حضرتُ بمصر رجلاً مُزكِّياً يَجرَح رجلاً ، فسُئل عن سببه وأُلِحَّ عليه فقال : رأيتُه يبول قائماً ، قيل : ومافي ذلك ؟ قال : يَرُدُّ الرِّيحُ من رَشاشه على يده وثيابه ، فيصلِّي فيه ، قيل : هل رأيتَه قد أصابه الرَّشاشُ وصلَّى قبل أن يغسل ما أصابه ؟ قال : لا ، ولكن أُراه سيفعل[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٤/ ١٥٠) .

(٢) تهذيب التهذيب : (١/ ٤٠٥) .

(٣) ميزان الاعتدال : (٢/ ٢٣٢/ ٢٣٣) .

(٤) قاعدة الجرح والتعديل : ص : ٥٢ .

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ في ذلك[1] . ولذلك أخرج الشيخان ـ البخاري ومسلم ـ أحاديثَ جماعةٍ سَبَق الجرحُ فيهم من غيرهم كعِكْرِمة مولى ابن عباس ، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مَرْزُوق عند البخاري ، وسُوَيْد بن سعيد عند مسلمٍ .

قال الإمام النَّوويّ : « قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي وغيره : ما احتجَّ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود به من جماعةٍ عُلم الطعن فيهم من غيرهم محمولٌ على أنه لم يثبت الطعنُ المؤثِّر مفسَّر السبب »[2] .

والرأي الثاني :

قَبولُ الجرح من غير بيان السبب إذا كان الجارحُ عالماً بأساس الجرح .

قال السُّيوطي « وهذا اختيارُ القاضي أبي بكر البَاقِلاَّني ، ونقله عن الجُمهور واختاره الغزاليُّ والرازيُّ والخطيبُ ، وصَحَّحه أبو الفضل العِراقي والبُلْقِيني »[3] .

الجارحُ لا يخلو من أحد الحالَيْن ، إمَّا أن يكون عالماً بأسباب الجرح ، فهذا لا يُكَلَّف أن يفسِّر ما أُجمل من الجرح في شخصٍ من الأشخاص ، وحكمُه من مثل العدل الذي لا يُسْتَفْسَر عمَّا به صار عنده المزكِّي عَدْلاً ؛ لأننا متى استفسرنا الجارحَ لغيره فإنما يجب علينا بسوء الظَّنِّ والاتهام بالجهل بما يصير به المجروحُ مجروحاً . أمَّا إذا كان الجارحُ عامياً وَجَب لا محالةَ استفساره[4] .

يتبيَّن مِن هذا : أنَّ الجرح إذا كان من عالمٍ لا يحتاج إلى الاستفسار ، ومن هذا الباب أقوالُ الجرح في الكتب الحديثية التي اكتفت بالإجمال .

---

(١) ذكرها الخطيب في « الكفاية » : ص : ١١٠ .

(٢) انظر مقدمة « شرح مسلم » : (١/ ٢٥) .

(٣) تدريب الراوي : (٢/ ٣٠٨) .

(٤) الكفاية : ص : ١٠٧ .

إشكالٌ :

قال ابنُ الصلاح : « ولقائلٍ أن يقول : إنما يعتمد الناسُ في جرح الرُّواة ورَدِّ حديثهم على الكتب التي صَنَّفها أئمةُ الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل ، وقلَّ ما يتعرَّضون فيها لبيان السبب ، بل يقتصرون على مجرَّد قولهم : « فلانٌ ضعيفٌ » « فلانٌ ليس بشيءٍ » ونحو ذلك ، أو : « هذا حديثٌ ضعيفٌ » ، و« هذا حديثٌ غيرُ ثابتٍ » ونحو ذلك . فاشتراطُ بيان السَّبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسَدِّ باب الجرح في الأغلب الأكثر .

الجواب :

وجوابُه : أنَّ ذلك وإنْ لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أنَّ توقُّفنا عن مثل حديثِ من قالوا فيه مثل ذلك بناءً على أنَّ ذلك أوقع عندنا فيهم ريبةً قويةً يُوجِب مثلُها التوقُّف »[1] .

وعلى هذا فالمحدِّثون لم يعتمدوا كثيراً على هذه الكتب لأخذ التُّهَم على الرُّواة ، بَلْ هذه الكتبُ أثارت ريبةً في نفوسهم فبدؤوا يدرسون قضيةً قضيةً حتى تذهب هذه الريبةُ وتَثْبُت عدالةُ الراوي فيُقْبَل حديثُه ، أو تتقوَّى هذه الريبةُ بالشواهد والقرائن الأخرى . فيُرَدُّ حديثُ هذا الرجل المُتَّهم في دينه وأخلاقه[2] .

يقول الحافظ ابن حجر : « . . . بل الصواب التفصيل ، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسَّراً قُبِلَ ، وإلَّا عُمِلَ بالتعديل ، وعليه يُحمَل قولُ من قدَّم التعديلَ كالقاضي أبي الطيب الطَّبَري وغيره .

فأمَّا من جُهِلَ حالُه ولم يُعْلَم فيه سِوى قول إمامٍ من أئمة الحديث إنه : ضعيفٌ ، أو متروكٌ ، أو ساقطٌ ، أو لا يُحْتَجُّ به ، أو نحوُ ذلك فإنَّ القول قولُه ، ولا نطالبه

---

(١) علوم الحديث : ص : ١٠٨ .

(٢) دراسات في الجرح والتعديل : ص : ٤٨-٥٢ .

بتفسير ذلك ، إذْ لو فسَّره وكان غيرَ قادحٍ لمَنَعَتْنا جهالةُ حالِ ذلك الرجل من الاحتجاج به ، كيف وقد ضُعِّف »[1] .

الخُلاصة :

والذي يميل إليه القلبُ في « الجرح المُبْهَم » ما قاله الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ :

« إنْ كان مَن جُرِحَ جرحاً مُجْمَلاً ، قد وَثَّقَه أحدٌ مِن أئمة هذا الشَّأنِ لم يُقْبَل الجرحُ فيه إلَّا مُفَسَّراً . وإنْ خَلاَ عن التعديل قُبِلَ الجرحُ فيه غيرَ مُفَسَّرٍ ؛ إنْ صَدَر من عارفٍ »[2] .

بل أَبْعَدُ مِن ذلك ؛ علينا أن نبحث عن حال الجارح ، والمعدِّل ، هل هو متشدِّدٌ ، أو متوسِّطٌ ، أو مُتساهِلٌ ؟ وهل هو متعصِّبٌ علىٰ المجروح ، أو لا ؟ إلىٰ غير ذلك من الأمور النفسية التي قد يُرشِدنا التَّنَبُّه لها إلىٰ حقيقة المجروح ، أو المعدَّل[3] .

---

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » (١/ ٢١١) .

(٢) الأشباه والنظائر : للسيوطي : ص : ١٨٥ .

(٣) الاجتهاد في علم الحديث : ص : ٩٠ .

المسألة الثانية

تعارُضُ الْجَرْحِ وَالتَّعْديلِ

(١) تعارُض الجرحِ والتعديل في راوٍ واحدٍ :

إذا تعارَضَ الجَرْحُ والتعديلُ في راوٍ واحدٍ بأن وَرَد فيه الجَرْحُ والتعديلُ ، ففيه أقوالٌ ذكرها العلماءُ .

الصحيحُ الذي نَقَله الخطيبُ البغدادي عن جمهور العلماء وصَحَّحه ابنُ الصلاح وغيرُهما من المحدِّثين وجماعةٌ من الأصوليين : أنَّ الجرح مقدَّمٌ على التعديل ولو كان المعدِّلون أكثر ؛ لأنَّ المعدِّل يُخبِر عما ظهر مِن حاله ، والجارحُ يُخبِر عن باطنٍ خفيٍّ على المعدِّل .

لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها في تقديم الجرح ، فقد وجدناهم يقدِّمون التعديل على الجرح في مواطنَ كثيرةٍ ، ويمكننا أن نقول : إنَّ القاعدة مقيَّدةٌ بالشروط الآتية :

١ ـ أن يكون الجَرْحُ مفسَّراً، مستوفياً لسائر الشروط التي وَضَعها علماءُ هذا الشأنِ .

٢ ـ أن لا يكون الجارحُ متعصّباً على المجروح ، أو متعنِّتاً في جَرْحه ، فلم يُقْبَل كلامُ النَّسائي في (أحمد بن صالح المصري) لِمَا بينهما من الجفاء[1] كما سَبَق .

٣ ـ أن لا يبيِّن المعدِّلُ أنَّ الجرح مدفوعٌ عن الراوي ، ويثبتَ ذلك بالدليل الصحيح، مثل : (ثابت بن عَجْلان الأنصاري) قال العُقَيْليُّ : « لا يُتابَع على حديثه » . وتعقَّب ذلك أبو الحسن بن القطَّان بأن ذلك لا يَضُرُّه إلَّا إذا كثرتْ منه

---

(١) علوم الحديث : ص : ٩٩ .

روايةُ المناكير ومخالفةُ الثقات ، وأقرَّ ذلك الحافظُ ابن حجر فقال : « وهو كما قال »[1] .

وهذا يَدُلُّ على أنَّ اختلاف ملحظِ النقاد يؤدِّي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل ، لذلك قال الحافظ الذهبيُّ ـ وهو من أهل الاستقرار التَّامّ في نقد الرجال ـ « لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قَطُّ على توثيقِ ضعيفٍ ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ » ، أي : لأن الثقة إذا ضُعِّف ؛ يكون ذلك بالنظر لسببٍ غير قادحٍ ، والضعيفُ إذا وُثِّق ؛ يكون توثيقُه من الأخذ بمجرَّد الظاهر .

فاعْرِفْ هذه القيودَ المذكورة لقاعدة تقديم الجرح ، فقد زَلَّ قَدَمُ كثيرٍ من الباحثين لغفلتهم عن التقييد والتفصيل ، توهُّماً منهم أن الجرح مُطلقاً ـ أيَّ جَرْحٍ كان ـ مقدَّمٌ على التعديل مُطْلَقاً ـ أيَّ تعديلٍ كان ، من أيِّ معدِّلٍ كان ، في شأن أيِّ راوٍ كان ـ فوقعوا بسبب ذلك في الخطأ[2] .

(٢) تعارُضُ الجرح والتعديل من ناقدٍ واحدٍ في الراوي نفسه :

قد يتعارَضُ الجرحُ والتعديلُ من ناقدٍ واحدٍ في راوٍ واحدٍ . ويكون السَّببُ في هذا التعارض تغيُّر حُكمِ الناقد تبعاً لتغيُّر حال الراوي ، أو لتغيُّر اجتهادِ الناقد ، أو يكون النقدُ قد ذكر مرّةً بالنسبة لراوٍ آخر ، ومرّةً ذكر مجرَّداً عن النسبة[3] .

قال أبو الوليد الباجي : « واعْلَمْ أنّه قد يقول المعدِّل : فلانٌ ثقةٌ ، ولا يريد به أنّه ممّن يُحْتَجّ بحديثه ، ويقول : فلانٌ لا بأسَ به ، ويريد أنّه يحتجّ بحديثه ، وإنّما ذلك على حسب ما هو فيه ، ووَجْهُ السؤال له . . . وقد ذُكِر لأبي عبد الرحمن الفَسَوي تفضيل ابنَ وهبٍ اللَّيْثَ على مالكٍ ، فقال : وأيُّ شيءٍ عند الليث ! لولا أنّ

---

(١) هدي الساري : ص : ١٠٠ ـ ١٠٤ .

(٢) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ١٠٠ ـ ١٠٤ بتصرُّفٍ يسيرٍ .

(٣) الاجتهاد في علوم الحديث : ص : ٩٣ .

الله تداركه لكان مثل ابن لَهِيْعَة . ولا خِلاف أنّ اللَّيث من أهل الثقة والتثبّت ، ولكنّه إنّما أنكر تفضيله على مالكٍ أو مساواته به . . . فعلى هذا يَحمل ألفاظَ الجرح والتعديل من فَهِمَ أقوالَهم وأغراضهم ، ولا يكون ذلك إلَّا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن ، وأمّا من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدِّثين إلَّا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل ، فإنّه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل »[1] .

ونسبةُ تعارُض الجرح والتعديل من الناقد الواحد في الراوي الواحد هي قليلةٌ جدّاً ، لقد قام الأستاذ الفاضل الدكتور علي نايف بُقاعي باستقراء كلام الأئمة في ثلاثة آلافِ راوٍ ذُكروا في كتاب « الجامع في الجرح والتعديل »[2] فَوَجد أنّ سبعةً وخمسين في الألف (٠,٠٥٧) قد تغيَّر كلامُ الناقد فيهم . من هؤلاء ستّة وأربعون في الألف (٠,٠٤٦) لم يكن تغيَّر كلامُ الناقد فيهم إلى ما يخالف كلامه الأوّل ، ولكن إلى كلام أقرب ما يكون شرحاً للكلام الأوّل ، أو تغيير للتعبير عن المعنى نفسه . ومنهم أحدَ عشر في الألف (٠,٠١١) قد تغيَّر كلامُ الناقدُ فيهم إلى ما يُخالف كلامَه الأوّل . ولكنّ هذه المخالفة حقيقيةٌ في ثلاثة في الألف منهم فقط . وفي ثمانية في الألف منهم كانت المخالفةُ إمّا ظاهريةً فقط بحيث يمكن الجمعُ أو الترجيح ، وإمّا نسبيةً ، بمعنى أنّ الكلام اختلف لصدور الحكم مطلقاً مرّةً ، ونسبيّاً مرّةً أخرى ، أو اصطلاحياً مرّةً ولُغويّاً مرّةً أخرى .

وهكذا نجد أنّ نسبة الاختلاف الحقيقي في الحُكم من النَّاقد الواحد على الراوي نفسه لا تتعدَّى (٠٠٣٪) ، يعود السببُ في بعضها إلى تغيُّر حال الراوي ، وفي بعضها الآخر إلى تغيُّر اجتهاد الناقد . وبإمكاننا أن نقول : إنّها نسبةٌ نادرةٌ[3] .

* * *

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح : (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٨) .

(٢) انظر تعريف هذا الكتاب في صفحة : (٤٤٧) .

(٣) الاجتهاد في علم الحديث : ص : ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

القسم الخامس :

صِفَةُ مَن تُقْبَل رِوايتُه ومَن تُرَدّ

تعريف « العدالة » و« الضَّبْط »
والأحكام المتعلِّقة بهما

هذا النّوعُ من علوم الحديث له أهميةٌ كبيرةٌ ، إذ أنه يبحث في شروط الراوي الذي يُقبَل حديثُه ويُحْتَجُّ به ، وقد اختلفت أقوالُ العلماء في تعداد صفات القَبول ، فمِن مُقِلٍّ ومن مُكْثِرٍ ، وجَمَع الإمامُ ابن الصَّلاح تلك الخِصالَ ، فقال :

« . . . أجمع جماهيرُ أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمَن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عَدْلاً ضابطاً لِمَا يروي .

وتفصيله :

أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفِسْقِ وخَوارِمِ المُروءة ، مُتيقِّظاً غيرَ مُغَفَّلٍ ، حافظاً إنْ حَدَّث من حِفظه ، ضابطاً لكتابه إن حَدَّث من كتابه . . . »[1] .

وترجع كُلُّ هذه الصِّفات التي ذكرها ابنُ الصَّلاح إلى أمْرَيْن ، وهما : « العَدَالةُ » ، و« الضَّبْطُ » ، ويدور « علم الجرح والتعديل » في كلِّ حيثياته حولهما ، بصفتهما الميدانُ الذي انبثق منه هذا العلمُ على تعدُّد قضاياه ، وهما المعيارُ الذي لا سبيلَ إلى الحُكم إلَّا من خلالهما ، فوُجودهما في الموصوف يعني القَبولَ وإثبات الأهليةِ على تفاوت الرُّواة في ذلك ، وانعدامُهما أو أحدهما يعني الحُكْمَ بفُقْدان تلك الأهلية[2] .

فـ : « العدالةُ » و« الضَّبْطُ » من أهمِّ شروط الرواية عندهم ، وأُقدِّم إليك في الصفحات القادمة تعريفَهما بالتفصيل :

---

(١) علوم الحديث : ص : ٩٤ .

(٢) دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين : ص : ٢٥٠ .

أولاً ـ تعريف « العدالة »

تعريف « العدالة » لغةً واصطلاحاً :

في « اللغة » : (العدالة) مصدر عَدَلَ ، يقال : عَدَل فلانٌ عدالةً وعدولةً ، فهو عادلٌ ، أي : هو رضا ، ومقنع في الشهادة .

وأمَّا (العَدْلُ) الذي هو ضِدّ (الجور) فيقال : عَدَلَ ، يَعْدِل ، عادلٌ .

عَدُل ، يَعْدُل عَدالةً ، وعُدولةً ، أي : كان عَدْلاً مقبول الشهادة .

العَدْل : الاستقامة وضدُّ الجور والظلم

وعَدَل في أمره ، يَعْدِل عَدْلاً ، وعدالةً . أي : استقام ،

وعَدَل في حكمه ؛ أي : حكم بالعدل ، وأنصف .

وفي الاصطلاح : « العدالة » في : أهليةُ قبول الشهادة والرِّواية عن النبي ﷺ[1] ، وضابطهما إجمالاً : ملكةٌ تحمل صاحبَها على التَّقوى ، واجتنابِ الأدناس وما يُخِلُّ بالمُروءة عند الناس .

شروط العدالة :

ويُشترط فيها الأمورُ الآتيةُ :

١ ـ **الإسلامُ** : لقوله تعالى : ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وغيرُ المسلم ليس من أهل الرِّضا قطعاً .

٢ ـ **البُلوغ** : لأنه مناطُ تَحَمُّلِ المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات .

٣ ـ **العَقْلُ** : لأنه لا بُدَّ منه لحصول الصِّدْقِ وضَبْطِ الكلام .

٤ ـ **التَّقوى** : وهي اجتنابُ الكبائر وتَرْكُ الإصرار على الصغائر .

---

(١) انظر : « المستصفى » (١/١٥٧) ، و« توجيه النظر » (ص : ٢٩٨) .

أمَّا الكبائر فرُكوبها فِسْقٌ قطعاً ، وكذا الإصْرَارُ على الصغائر ؛ لأن الإصرار يجعلها كبيرةً كما قالوا : « لا صغيرةَ مع الإصرار » .

ودليلُ اشتراط التَّقوى قولُه تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ ﴾ [الحجرات : ٦] وقولُه تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٖ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] ، وقوله عزَّ من قائل : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وهذه الآياتُ وإنْ كانَتْ في الأموالِ ونحوها ، فإنَّ الروايةَ للحديثِ دِيْنٌ ، كما قال الإمامُ ابنِ سِيْرين : « . . . إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ ، لِيَنْظُر الرَّجُلُ عمَّن يأخذ دِيْنَه »[1] فهي أجدَرُ من المالِ في أن يُشترَط لها هذه الشروط .

٥ ـ الاتِّصاف بالمُروءة : وتَرْكِ ما يُخِلُّ بها ، وهو كلُّ ما يحطُّ من قدرِ الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح ، مثل التَّبوُّل في الطريق ، وكثرةِ السُّخرية والاستخفاف ؛ لأن من فَعَل ذلك كان قليلَ المبالاة ، لا نأمنُ أن يَسْتَهْتِرَ في نقل الحديث النبوي .

هذه الخِصالُ إذا تَوفَّرتْ في الراوي ؛ عُرِفَتْ عدالتُه وكان صادقاً؛ لأنها إذا اجتمعتْ ؛ حَمَلَتْ صاحبَها على الصِّدْقِ وصَرَفَتْه عن الكَذِبِ لِمَا توفَّر عليه من الدوافع الدينية والاجتماعية والنفسية، مع الإدراك التَّامِّ لتصرُّفاته وتحمُّل المسؤولية[2] .

ثُبوت العدالة :

قال ابنُ الصَّلاح : « عدالةُ الراوي تَثْبُتُ تارةً بتنصيص المعدِّلين على عدالته ، وتارةً تَثْبُتُ بالاستفاضة ؛ فمن اشتهرت عدالتُه بين أهل النقل أو نحوِهم ، وشاعَ الثَّناءُ عليهِ بالثقة والأمانة ، اُسْتُغْنِيَ فيه بذلك عن بَيِّنَةٍ شاهدةٍ بعدالتِه تنصيصاً ، وهذا هو الصحيحُ من مذهب الشافعيِّ ، وعليه الاعتمادُ في فنِّ أصول الفقه »[3] .

---

(١) الجرح والتعديل : (٤/ ١٧٤) .

(٢) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ٧٩ ـ ٨٠ .

(٣) علوم الحديث : ص : ٥٠ .

وممَّن اشتهرت عدالتُهم : سفيان الثَّوري ، والأوزاعيُّ ، والشافعيُّ ، وأحمَدُ ، واللَّيْثُ ، وشُعْبَةُ ، وابنُ المُبارَك ، ووَكِيْعٌ ، وابنُ مَعِين ، وابنُ المَدِيني ، ومَنْ جَرى مَجْراهم في نباهة الذِّكر ، واستقامة الأمر ، فلا يُسْألُ عن عدالتهم وإنما يُسأل عن عدالة مَنْ خَفِيَ أمرُه .

وقد سُئِلَ أحمد بنُ حَنبَل عن إسحاق بن رَاهُوْيَهْ ، فقال : « مثلُ إسحاق يُسْألُ عنه ؟ » .

وسُئل ابنُ مَعين عن أبي عُبَيْد ، فقال : « مِثلي يُسْألُ عَنْ أبي عُبَيْد ؟ أبو عبيد يَسأل عن الناس » .

وكذلك تَثْبُتُ العدالةُ بتخريجِ من التزم الصحةَ في كتابه كالشَّيخين وغيرهما ؛ فإن كانوا من رجالِ الشيخين يحملون على العدالة حتى يتبيَّن في أحدهم جرحٌ فيُنْظَرُ في أمره ، ويكفي للباحث أن يقول : فلانٌ من رجال الشيخين أو أحدِهم ؛ لأن الأمَّة تلقَّتْ كتابيهما بالقبول ، وإن كانوا اختلفوا في إفادةِ القطع بالصحة لكلّ حديثٍ ، فإن الظّنَّ حاصلٌ[1] .

الأمور التي يُعدَّل بها الراوي أو يُجرَح

أوّلًا : الأمورُ التي يُعَدَّلُ بها الراوي :

يُعَدَّل الراوي ببيان اتِّصافه بالعدالة في دِينه والضَّبْطِ لحديثه ، أو بأحدهما ، وإذا وُصِفَ بالصِّفتين معاً فهو (ثقةٌ) ، كما هو معروفٌ في هذا العلم .

وقد عَقَدَ الخطيبُ البغدادي لذلك (باب ذكر لفظ المعدّل الذي تحصل به العدالةُ لمن عدَّله) قال فيه : « اختلف أهلُ العلم في لفظ المعدّل الذي تحصل به

---

(١) انظر : « التقيد والإيضاح » ص : ٤٨ ، و« توضيح الأفكار » : (١/٩٦) .

العدالةُ لمن عَدَّله ، فقال بعضُهم : المقبول في ذلك أن يقول : هو مقبولُ الشهادة لي وعليَّ . وقال آخرون : يكفي أن يقول : هو عَدْلٌ رضا .

وقال غيرهم : يجب أن يقول : هو عَدْلٌ مقبولٌ . ومنهم من قال : يكفيه أن يقول : هو مقبولُ الشهادة . وقال بعضُ أهل العراق : إذا قال : لا أعلم إلَّا خيراً ، كان ذلك تعديلاً .

ثم أخرج عن ابن عبَّاسٍ أنّ عمر بن الخطاب قال لعبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنهم ـ : أنت عندنا العَدْلُ الرِّضا فماذا سمعتَ ؟[1] .

قال الحافظ الخطيبُ : « وهذا القولُ كافٍ في التزكية ؛ لأنّ الوصف بالعدالة جامعٌ للخِلال التي قدمناها في باب صفة العدالة ، والقول بأنه رضاً تأكيدٌ ، وفيه بيانٌ أنه من العُدول الذين يُرْضَوْن للشهادة ؛ لأن الرجل قد يكون عَدْلاً سالماً من الفِسْقِ ولا يُرْتَضَى للشَّهادة ؛ لأجل غفلةٍ فيه وضَعْفٍ ، وكثرةِ سَهْوٍ ، وقِلَّةِ عِلْمٍ بما يشهد به ، وما يجب أن يتحمَّله ، وذلك أجمعُ مانِعٌ من قبول شهادته غير قادحٍ في أمانته » .

وهذا ظاهرٌ جداً في أنه ليس العِبرة بالألفاظ بل العِبْرَة بالمعاني ، فإذا أتى المعدِّل بلفظٍ يَدُلُّ على اتِّصاف الراوي بالعدالة والضَّبط كان الراوي ثقةً محتجاً به[2] .

ثانياً : الأمور التي يُجرَح بها الراوي :

يُجرَح الراوي إذا اتَّصَف بالسَّفَه ، أو الفِسق ، أو الكذب ، أو البدعة ، أو أخذِ الأجرة على التحديث ، أو التدليس ، أو الجهالة ، وإلى غير ذلك من الأمور ، فأذكر ما يلي التفصيلَ في كلٍّ ذلك :

---

(١) الكفاية : ص : ١١٤ ـ ١١٦ .

(٢) انظر « أصول الجرح والتعديل » ص : .

١ ـ روايةُ حديث أهل السَّفه والمجون والخلاعة :

لا تُقْبَل روايةُ حديث أهل السَّفَه[١] والمجون[٢] وأهل الخلاعة[٣] البتَّة .

وقد ذكر الإمامُ البخاريُّ النَّضْرَ بن مُطَرِّفٍ فقال : قال يحيى القَطَّان : « سمعتُه يقول : إنْ لم أحدِّثْكُمُ فأُمّي زانيةٌ . قال يحيى : تركتُ حديثَه لهذا » ؛ لأن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا من أهل المجون والخلاعة .

وقال زيد بن أسلم : « ما كنا نُجالِس السفهاءَ ولا نتحمَّلُ عنهم » .

وكان مالكُ بن أنس يقول : « لا تأخذ العلمَ من أربعة ، وخُذْ مِمّن سِوى ذلك : لا تأخذْ من سفيهٍ مُعْلِنٍ بالسَّفَه وإن كان أروى الناسِ . ولا تأخُذْ من كَذَّابٍ يكذب في أحاديث الناس إذا جُرِّبَ ذلك عليه وإن كان لا يُتَّهَم أن يكذب على رسول الله ﷺ ، ولا مِن صاحب هوى يدعو الناسَ إلى هَوَاهِ ، ولا من شيخٍ له فَضْلٌ وعبادةٌ إذا كان لا يَعْرِف ما يُحدِّث »[٤] .

قال إبراهيمُ بن عبد الله بن الجُنَيد : « سألتُ يحيى بن مَعِين عن محمد بن مُناذِر الشَّاعر فقال : لم يكن بثقةٍ ولا مأمونٍ ، رجلُ سوءٍ نفي من البصرة ، وذكر منه مجوناً وخلاعةً وغير ذلك . قلت : إنما يُكتَب عنه شعرٌ وحكاياتٌ عن الخليل بن أحمد ؟ فقال : هذا نعم . كأنه لم يَرَ بهذا بأساً ، ولم يره موضعاً للحديث »[٥] .

والسَّبَبُ في هذا أنَّ من كان شأنُه هكذا لا يُؤمَن أن يقع في الْمُحَرَّم وأن يستهتر في نقل الحديث النبوي ، فرَدُّوا حديثَه لذلك[٦] .

---

(١) السَّفه : الخِفّة والطَّيش .

(٢) المجون : قِلَّة الحياء ، وخلط الجدّ بالهزل ، أو عدم المبالاة .

(٣) الخلاعة : تركُ الحياء ، ورُكوب الهَوَى .

(٤) الكفاية : ص : ١١٥ ـ ١١٦ .

(٥) المصدر السابق : ص : ١٥٧ .

(٦) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ٨٠ .

٢ ـ روايةُ مَن عُرِفَ بالفِسْقِ :

لغةً : (الفِسْقُ) : العِصْيانُ ، والتَّركُ لأمر الله عزَّ وجلَّ ، والخروجُ عن طريق الحقِّ .

وقيل : الفُسوقُ : الخروجُ عن الدِّين ، وكذلك المَيْلُ إلى المعصية كما فسق إبليسُ عن أمر ربِّه[١] .

واصطلاحاً : (الفسقُ) في الشَّرع : ارتكابُ المسلمِ كبيرةً أو صغيرةً مع الإصرار عليها ، والمُسلِمُ المُرتكِبُ الكبيرةَ ، أو المُصِرُّ على الصغيرة يُسَمَّى فاسقاً[٢] .

والموصوف بالفِسق مسلوبُ العدالة ، قال ابنُ حبَّان : « ومنهم المُعْلِنُ بالفسق والسَّفه ، وإنْ كان صدوقاً في روايته ؛ لأنّ الفاسق لا يكون عَدْلاً ، والعَدْلُ لا يكون مجروحاً ، ومن خرج عن حَدِّ العدالة لا يُعْتَمَدُ على صِدْقه ، وإنْ صَدَق في شيءٍ بعينه في حالةٍ من الأحوال ، إلَّا أن يظهر عليه ضِدُّ الجرح ، حتى يكون أكثر أحواله طاعةً لله عزَّ وجلَّ ؛ فحينئذ يُحْتَجُّ بخبره ، فأمَّا قبل ظهور ذلك عنه فلا »[٣] .

وقال مَعْن : سمعتُ مالكاً يقول : « أربعة لا يُكْتَبُ عنهم : رجلٌ سفيهٌ معروفٌ بالسَّفَهِ ، وصاحبُ هَوَىً داعيةٌ إلى هَواه ، ورجلٌ صالحٌ لا يدري ما يُحَدِّث ، ورجلٌ يكذب في حديث رسول الله ﷺ ، وسائرهم يُكْتَبُ عنهم »[٤] .

قال الإمامُ مسلمٌ في مقدِّمة صحيحه : « إنَّ خبر الفاسق غيرُ مقبولٍ ، وإنَّ شهادة غير العَدْلِ مردودةٌ ، والخبرُ وإنْ فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوُجوه ، فقد

---

(١) لسان العرب .

(٢) انظر « كشّاف اصطلاحات الفنون » ص : ١٥ .

(٣) المجروحين : (١/ ٧٩) .

(٤) المصدر السابق : (١/ ٨٠) .

يجتمعان في أعظم معانيهما ؛ إذ كان خبرُ الفاسق غير مقبولٍ عند أهل العلم ، كما أنَّ شهادته مردودةٌ عند جميعهم » .

وقال : « ودَلَّت السُّنَّةُ على نفي رواية المُنْكَر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق ، وهو الأثرُ المشهورُ عن رسول الله ﷺ : « مَنْ حَدَّث عَنِّي بِحَديثٍ يُرَى أنَّه كَذِبٌ فَهُو أحَدُ الكَاذِبين »[1] .

وأمَّا الفاسقُ المتأوِّلُ غير المبيح للفِسْقِ ؛ فلا خِلافَ في قبول روايته ؛ لأن الناس يختلفون في بعض أمور الفِسْقِ ، فيرى بعضُهم أنها فِسْقٌ ، ولا يرى غيرُهم أنها فِسْقٌ ؛ مثل شُرْب النَّبيذ ؛ فقد رأى الحنفيةُ : أنَّ شربه جائزٌ ، ومنعه الشافعيةُ .

فلو فُتح بابُ التفسيق لمُجَرَّد مخالفة ما يراه الإنسانُ ؛ لمَا سَلِمَ أحدٌ .

فالفاسقُ الذي يُرَدُّ حديثُه هو : المُجاهِرُ بارتكاب المعاصي الكبيرة ، وعَدَمِ مواظبته على الواجبات والفرائض ؛ فمثلُ هذا لا يُؤمَن عليه أن يكذب في حديثه على رسول الله ﷺ ؛ أو يفتري على أحدٍ من الصحابة والتابعين[2] .

قال الحافظ الذهبيُّ في ترجَمة (زاهر بن طاهر أبي القاسم الشَّحامي) : « مُسْنِدُ نَيْسابور ، صحيحُ السَّماع ، لكنه يُخِلُّ بالصَّلاة ؛ فتَرك الروايةَ عنه غيرُ واحدٍ من الحفَّاظ تورُّعاً »[3] .

٣ ـ روايةُ مَنْ عُرِفَ بالكَذِبِ :

لغةً : (الكذبُ) هو الإخبارُ عن الشيء بخلافِ ما هو عليه ، سواء كان متعمِّداً عليه أم مخطئاً .

واصطلاحاً (عند المحدِّثين) : هو أن يفتري الرجلُ على رسول الله ﷺ ، سواء

---

(١) مقدمة « صحيح مسلم » (١/ ٩) .

(٢) انظر : « منهج النقد عند المحدِّثين نشأته وتاريخه » ص : ٣٠ ـ ٤٧ .

(٣) انظر : « ميزان الاعتدال » (٣/ ٩٥) .

بقصدٍ سيِّىء أو بقصدٍ حَسَنٍ ، كما نُقِلَ عن بعض الصُّوفِيَةِ أنهم قالوا : نحن ما نكذب عليه ، بل له .

والكَذِبُ على النبيِّ ﷺ من أكبر الكبائر ؛ لأن السُّنَّةَ من مصادر التشريع ، فإذا كَذَبَ أحدٌ على النبيِّ ﷺ فكأنه يُشرِّعُ في الدين ما ليس منه ؛ ولذا حَذَّر رسولُ الله ﷺ منه ، وتوعَّد صاحبَه العقابَ الشديدَ في الدنيا والآخرة فقال : « لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فإنَّه مَنْ كَذَبَ عليَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ »[1] ، وقال ﷺ : « مَنْ تَعَمَّدَ عليَّ كَذِباً ، فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار »[2] ، وقال ﷺ : « إنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيس كَكَذِبٍ على أحَدٍ ؛ فمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار »[3] وغيرها من الأحاديث ، وهي كثيرةٌ جداً .

وأمَّا في الدنيا فإنَّ الكاذب مردودُ الرواية ، قال الإمام عبد الله بنُ المُبارَك : « مِنْ عُقوبَة الكاذب أن يُرَدَّ عليه صِدْقُه »[4] .

حتى لو تاب الكاذبُ من كذِبهِ في الحديث النبوي ، فكبارُ المحدِّثين مثل الإمام أحمد ، والحُمَيْديِّ ، وغيرِهما ، على أنه لا تُقْبَلُ تَوبتُه ؛ لأن فِعْلَهُ الشنيعَ الذي ارتكبه في الماضي يَستدعي أن يُرْفَضَ كلامُه في المستقبل مهما أظهر من النَّدامة والتوبة ، حتى لا يجرؤ أحدٌ بعده أن يرتكب مثل هٰذا .

يقول ابنُ الصَّلاح : « التائبُ من الكَذِبِ في حديثِ الناس وغيرِهِ من أسبابِ الفِسْقِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ ، إلَّا التَّائِبُ مِنْ الكَذِبِ مُتَعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ ؛ فإنَّه لا تُقْبَلُ روايتُه أبداً ، وإنْ حَسُنَتْ تَوبتُه على ما ذَكَر غيرُ واحدٍ من أهل العِلمِ ، منهم أحمد بن حنبل ، وأبو بكر الحُمَيْدِي شيخُ البخاري »[5] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ، برقم : (١٠٦) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ، برقم : (١٠٨) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب ما يكره من النياحة على الميت ، برقم : (١٢٩١) .

(٤) انظر « الكفاية » : ص : ١١٧ ـ ١١٨ .

(٥) علوم الحديث : ص : ٥٥ .

وأمَّا إذا قال : كنتُ أخطأتُ فيما رَوَيْتُهُ ولم أتعمَّد الكَذِبَ ، فإنَّ ذلك يُقْبَلُ منه ، وتجوز روايتُه بعد توبته .

قال الخطيبُ البغدادي : « سمعتُ القاضي أبا الطيِّب طاهر بن عبد الله الطَّبَري يقول : إذا روى المحدِّثُ خَبَراً ، ثم رجع عنه ، وقال : كنتُ أخطأتُ فيه وَجَبَ قَبولُه ؛ لأن الظاهرَ مِنْ حال العَدْلِ الثقةِ الصِّدْقُ في خبره ، فَوجَب أن يُقْبَلَ رجوعُه كما تُقْبَلُ روايتهُ .

وأمَّا إذا تَعَمَّد الكذبَ ؛ فقد قال أبو بكر الصَّيْرَفي : إنه لا يُعْمَلُ بذلك الخبر ، ولا بغيره من روايته »[1] .

٤ ـ روايةُ المُبْتَدِع :

(المبتدعُ) هو مَنْ فُسِّقَ لمخالفته عقيدةَ السُّنَّة ، واختلف أهْلُ العلم في أهلِ البِدَع (كالقَدَرِيَّة والرافضة والخوارج) فقالت طائفةٌ : لا يُحْتَجُّ بحديثهم جملةً .

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول أخبار أهل الأهواء ، الذين لا يُعْرَفُ منهم استحلالُ الكَذِبِ ، ولا الشهادةُ لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادةٌ .

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبول غيرِ الدُّعاةِ من أهل الأهواء ، فأمَّا الدُّعَاةُ فلا يُحْتَجُّ بأخبارهم .

ومنهم من ذهب إلى أن يُقبَلُ حديثُهم إذا لم يكن فيه تقويةٌ لِبدعتهم[2] .

فهكذا موضوعُ قبولِ رواية المبتدعةِ أو ردِّها اختُلِف فيه علماءُ الحديث كثيراً ، وأخذ هذا الموضوعُ حيزاً كبيراً من كتب المصطلح وأصول الفقه .

---

(١) الكفاية : ص : ١١٨ .

(٢) انظر « جواب الحافظ المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل » : ص : ٦٧ .

أقسام البدعة :

تنقسم البدعةُ إلى قسمين : بدعةٌ مكفِّرةٌ ، وبدعةٌ غيرُ مكفِّرةٍ ، أمَّا المبتدعُ الذي يُرْمَى ببدعةٍ مكفِّرة فتُرَدُّ روايتُه قولاً واحداً .

وأمَّا المبتدعُ الذي لم يَبْلُغْ في بدعته حَدَّ الخروج عن المِلَّة وخَلْعِ رِبْقَة الإسلام فقد قال فيه ابنُ الصَّلاح .

« اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يُكَفَّر في بدعته ، فمنهم من رَدَّ روايتَه مطلقاً ؛ لأنه فاسقٌ ببدعته . . . ، ومنهم من قَبِل روايةَ المبتدع إذا لم يكن ممَّن يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ في نُصرة مذهبه أو لأهل مذهبه ، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يَكُنْ .

وقال قومٌ : تُقْبَلُ روايتُه إذا لم يكن داعيةً إلى بدعته ، وهذا مذهبُ الكثير أو الأكثر من العلماء ، وقال أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي من أئمة الحديث : الداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز الاحتجاجُ به عند أئمتنا قاطبةً ، لا أعلم بينهم فيه خلافاً .

وهذا المذهبُ الثالث أعدَلُها وأولاها ، والأوَّلُ بعيدٌ مباعِدٌ للشَّائع عن أئمَّة الحديث ، فإنَّ كُتبهم طافحةٌ بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفي الصحيحين كثيرٌ من أحاديثهم في الشواهد والأصول » .

واشترط الإمام الجُوْزَجاني شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية هو أن لا يكون الحديثُ الذي رواه مؤيِّداً لبدعته ، فقال : « ومنهم زائغٌ عن الحَقِّ ـ أي : عن السُّنَّة ـ صادقُ اللَّهْجة فليس فيه حيلةٌ إلَّا أن يُؤخَذ من حديثه ما لا يكون مُنْكَراً إذا لم يُقَوِّ به بدعته »[1] .

وأيَّد الحافظُ ابن حجر هذا الرأيَ فقال : « ما قاله ـ أي : الجُوْزَجاني ـ مُتَّجِهٌ ؛

---

(١) علوم الحديث : ١١٤ ـ ١١٥ .

لأن العِلَّة التي رُدَّ لها حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهر المروي يُوافِق مذهبَ المبتدع ولم يكن داعيةً »[1] .

وإجماعُ الأئمَّة على تلقِّي الصحيحين بالقبول ، وفيهما أحاديثُ المبتدعةِ غيرُ الدعاة خيرُ شاهدٍ لتقوية هذا المذهب .

وأمَّا ما وَقَع في الصحيحين من الرواية لبعض المبتدعة الدعاة ، فلا يخل بهذه القاعدة ، ولا يَطْعَن في الكتابين ؛ لأنه قليلٌ نادرٌ جداً[2] .

وقد رَوَى الإمامان الجليلانِ البخاريُّ ومسلمٌ، عن جماعةٍ من الخوارج والقَدَرِيَّة وغيرِهم في « الصحيحين » ، قال الإمام النووي في « التقريب »[3] في مبحث الرواية عن المبتدعة : « ومن لم يُكفِّر ببدعتِهِ قيل : لا يُحْتَجُّ به ، وقيل : يُحْتَجُّ به إنْ لم يكن داعيةً إلى بدعتِه ، وهذا هو الأظهَرُ الأعدَلُ وقَوْلُ الكثير أو الأكثر ، وضُعِّفَ الأولُ باحتجاجِ صاحبَي « الصحيحين » وغيرِهما بكثير من المبتدعةِ غير الدُّعَاة » .

موقفُ المحدِّثين من أهل البِدَع والأهواء :

وقد خلص المحدِّثون في هذا إلى نتيجةٍ جليلةٍ وهي : أنَّ مَنْ كان عَدْلاً في سيرته ، ضابطاً لعلمه وحديثه ، متمسِّكاً بحبل الصِّدْق في نقله وروايته يُرْوَى عنه ، ويُقْبَل حديثُه ، ولو كانت له بدعةُ رأيٍ ، ونزعةُ هوًى ، إذا كان ذلك عن تأويلٍ لنصٍّ أو شبهةٍ لأثرٍ .

وإن تشدَّد بعضُ المحدِّثين فلم يأخذ إلَّا عمَّن ابتعد عن البدع كلِّها وجانبَ الأهواء بأجمعها .

ولكن رُوَّاد المحدِّثين وأهل السُّنَّة والجماعة وعمدة المصنِّفين عبر العصور

---

(١) شرح النخبة : ص : ١٠٤ .

(٢) انظر « منهج النقد في علوم الحديث » ص : ٨٣ ـ ٨٤ .

(٣) ص : ٢١٦ ـ ٢١٧ .

وخاصة أصحاب (الصِّحاح) الذين سلَّمت لهم الأمة بالإمامة ، وتبوَّؤوا باستحقاق ذُرْوَة القيادة في هذا العلم والزعامة ـ أعني : البخاري ومسلماً ـ قد التزموا هذا المَهْيَعَ ، وأخرجوا في صحاحهم ومسانيدهم حديثَ أهل العدالة والإتقان ، ولو لُمِزوا بشيء من البِدَع مهما كانتْ ، طالما لا تدعوهم بِدَعُهم إلى الكذب والتزيُّد في الأخبار .

قيل للإمام مالك بن أنس : كيف رويتَ عن داود بن الحُصين ، وثور بن زيد الدَّيْلي وذُكر غيرُهما ، وكانوا يرون القَدَرَ ؟! فقال : كانوا لأن يَخِرُّوا من السَّماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا »[1] . قلتُ : وكان مالكٌ ينتقي ، ولايروي عن كل أهل البدع ، ولو وُثِّقوا .

قال ابن حِبّان في ترجَمة (جعفر بن سليمان الضَّبَعي) : « من الثقات ، وكان يبغض الشَّيخين ، غير أنه كان ينتحل الميلَ إلى أهل البيت، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه .

وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلافٌ أن الصَّدوقَ المُتقِنَ إذا كان فيه بدعةٌ ولم يكن يدعو إليها أنَّ الاحتجاج بأخباره جائزٌ ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاجُ بأخباره ، ولهذه العِلَّةِ تركوا حديثَ جماعةٍ ممَّن كانوا ينتحلون البِدَعَ ويدعون إليها وإن كانوا ثقاتٍ ، واحتججنا بأقوامٍ ثقاتٍ انتحالُهم كانتحالهم سواء ، غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون ، وانتحالُ العبدِ بينه وبين ربِّه إن شاء عَذَّبه ، وإن شاء عَفا عنه ، وعلينا قبولُ الروايات عنهم إذا كانوا ثقاتٍ »[2] .

ونَقل البَيْهقيُّ بإسناده عن عبد الرحمن بن مَهْدي قولَه : يُكْتَب العلمُ عن أهل الأهواء ، وتجوز شهادتُهم ما لم يدعو إليها »[3] .

---

(١) هدي الساري : ص : ٣٩٤ .

(٢) الثقات : (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١) .

(٣) السنن الكبرى : (١٠/ ٢٠٨) .

وقد سأل محمد بن عبد العزيز الأبيوردي أحمدَ بن حنبل : أيُكْتَب الحديثُ عن المُرْجِىء والقَدَري ؟ قال : نعم إذا لم يكن داعيةً[1] .

وهذا القيدُ كان عند التطبيق غيرَ ملتزمٍ به بدِقَّةٍ ، بل أخذوا حديثَ العُدول الضابطين الصَّادقين مهما كانت آراؤهم طالما لم يَخرجوا عن مِلَّة الإسلام .

وإن كانوا في خضم الحياة يُحاصِرونهم ويحذِّرون منهم ، ويقلِّلون من شأنهم حتى لا يُقبل الناسُ على بدعتهم ، وكان هذا التقليلُ والتحذيرُ يصدر من الأئمة الأجلَّة ، المُجْمَع على جلالتهم وقدرهم ، ومن ذلك أنَّ ذَرَّ بن عبد الله الهَمْداني شَكا سعيدَ بن جُبَيْر إلى أبي البَخْتَرِيِّ الطَّائي فقال : مررتُ فسلَّمتُ عليه فلم يَرُدَّها عليَّ ! فقال أبو البختري لسعيد بن جُبَير في ذلك ، فقال سعيدُ : إنَّ هذا يُحدِث كلَّ يومٍ ديناً ، والله لا كَلَّمْتُه أبداً[2] .

قلتُ : لأنه كان مرجئاً .

وسَلَّم ذَرٌّ على إبراهيم النَّخَعي ، فلم يَرُدَّ عليه[3] .

ولمَّا ماتَ عمرُ بن ذَرٍّ بن عبد الله المرهبي ، وكان رأساً في الإرجاء ، لم يحضر سفيان الثوري جِنازتَه ، قال محمد بن سَعْد : « توفي سنة ثلاث وخمسين ومئة ، وكان مُرْجِئاً ، ولم يشهده سفيانُ الثوري ، ولا الحسنُ بن صالح بن حيٍّ ، وكان ثقةً إن شاء الله ، كثيرَ الحديث »[4] .

وقال الحسينُ بن إدريس : سألتُ محمدَ بن عبد الله بن عمَّار المَوْصلي عن عليِّ بن غُرَاب . فقال : كان صاحبَ حديثٍ بصيراً به ، قلتُ : أليس هو ضعيفٌ ؟

---

(١) الكفاية : ص : ٢٠٥ .
(٢) تهذيب الكمال : (٨/ ٥١٢) .
(٣) ميزان الاعتدال : ٣/ ٣٢ .
(٤) الطبقات : (٦/ ٣٢٦) .

قال : كان يتشيَّع ، ولستُ بتاركِ الرواية عن رجلٍ صاحب حديثٍ يبصر الحديث بعد أن لا يكون كذوباً للتشيُّع أو للقَدَرِ ، ولستُ براوٍ عن رجلٍ لا يبصر الحديثَ ، ولا يَعْقِله ، ولو كان أفضل من فَتْحِ المَوْصلي[1] .

وقال الفضل بن مَرْوان : « كان المُعْتَصِمُ يختلف إلى عليِّ بن عاصم المحدِّث ، وكنتُ أمضي معه إليه ، فقال يوماً : حَدَّثنا عمرو بن عبيد ـ وكان قَدَرِياً ـ فقال له المعتصم : يا أبا الحسن ، أما تروي أنَّ القدرية مجوسُ هذه الأمة ؟

قال : بلى ، قال : فلِمَ تَرْوِ عنه ؟ قال : لأنه ثقةٌ في الحديث صَدُوقٌ»[2] .

وهذا هو الإنصافُ والعقلُ ، وسدادُ المنهجِ في البحث عن الحَقِّ وحماية السُّنَّة خالصة مِن شوائب العاطفة .

٥ ـ روايةُ مَن أخَذ على التحديث أجراً :

اشتهر في العُرْفِ روايةُ الحديث على عدم أخذ الأجرة ، مما أدخل الإشكالَ على المحدِّث الذي يأخذ على الرواية أجراً ، لِمَا في ذلك من خَرْمِ المُروءة من حيثُ العُرْفِ ، كما ذكر ابن الصَّلاح[3] .

وقد عَقَد الخطيبُ البغدادي لذلك باباً فقال : « باب كراهة أخذ الأجرة على التحديث ومَن قال : لا يُسمع من فاعل ذاك »[4] .

فأفاد الحُكْمُ الجازمُ بكراهة أخذ الأجرة ، وبالمنع من الأجرةِ على الرواية وتركِ حديثِ فاعلِ ذلك . قاله الإمامُ أحمد وأبو حاتم الرَّازي وإسحاق بن رَاهُوْيَه[5] .

---

(١) الكفاية : ص : ٢٠٧ .
(٢) المصدر السابق : ص : ٢٠٠ .
(٣) علوم الحديث : ص : ١٠٧ .
(٤) الكفاية : ص : ١٥٣ ـ ١٥٤ .
(٥) علوم الحديث : ص : ١٠٧ .

وقد أخرج الخطيبُ عن الإمام أحمد وأبي حاتم أنهما قالا : « لا يُكْتَبُ عنه » .
وهذا بيانٌ لقوله في ترجمة الباب : « ومن قال لا يُسْمَعُ من فاعلِ ذاك » .

ثم قال الخطيبُ : « قلتُ : إنما منعوا من ذلك تنزيهاً للراوي عن سُوء الظَّنِّ به ؛ لأن بعض من كان يأخذ الأجرَ على الرواية عُثِر على تَزَيُّدِه وادِّعائه ما لم يَسْمَعْ ، لأجل ما كان يُعْطَى » .

فأفاد أنَّ الأجرة على التحديث مكروهةٌ لدفع ظَنِّ السُّوء بالراوي ، وهذا ظاهرٌ واضحُ الدَّلالة على أنه إن لم يَقترِنْ أخذُ الأجرة بما يُخِلّ بالرواية فإنه لا يُتْرَك حديثُه .

وهذا أبْيَنُ وأكثرُ فائدةً من صنيع ابن الصَّلاح الذي اقتصر على بيان المحذور ، وهو أنَّ فيه خَرْماً للمُروءة ، وأنه أفتى بجواز أخذها لمن كانت به حاجةٌ لذلك[1] .

وقد قال الخطيبُ في هذا : « وقد تَرَخَّصَ في أخذ الأجر على الرواية مع ما ذكرناه غيرُ واحدٍ من السَّلَف .

كان طاوس ـ وهو ابن كيسان الإمام ـ يمنح عِكْرِمَةَ ـ مَوْلَى ابن عبّاس ـ تلك الهدية النفيسة لكي ينشطه في الرواية ونشر علمه[2] .

وعليُّ بن عبد العزيز المَكِّي من شيوخ النَّسَائي يأخذ الأجرةَ من الوفود ويعتذر عن ذلك بانقطاع عيشه بدُونها ، ولم يجرحه المحدِّثون ، بل أثنوا عليه بالحِفظ والإكثار وعُلُوِّ الإسناد[3] .

فدَلَّت الدلائلُ على ما ذكرنا أنَّ أخذ الأجرة لا يجرح الراوي إذا سلم مما يقدح في الرواية . والله أعلم[4] .

---

(١) أصول الجرح والتعديل : ص : ١١٩ .
(٢) انظر « تهذيب التهذيب » : (٥/ ٨ ـ ١٠) ، و(٧/ ٢٦٣ ـ ٢٧٣) .
(٣) انظر « المصدر السابق » : (٧/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣) .
(٤) انظر « أصول الجرح والتعديل » : ص : ١٢٠ .

٦ ـ روايةُ المدلِّسين :

لغةً : (المدلِّسُ) : اسمُ فاعلٍ من « التدليس » ، وهو مأخوذٌ من الدَّلَس ، والدَّلَس ـ بالتحريك ـ الظُّلْمةُ أو اختلاطُ النورِ بالظُّلمة ، والتدليسُ إخفاء العيب والتمويه ، يُقال : دَلَّس في البيع وفي كلِّ شيءٍ ؛ إذا لم يُبَيِّن عيبَه .

قال الأزهريُّ : « ومن هذا أُخِذَ التدليسُ في الإسناد ، وهو أن يحدِّث المحدِّثُ عن الشيخ الأكبر ، ولعلَّه ما رآه إلَّا أنه سَمِعَ ما أسنده إليه مِن غيره مِمَّن دونه أو مِمَّن سمعه منه ليوهم : أنه سمعه منه ، وقد فعل ذلك جماعةٌ من الثقات »[١] .

وسَمَّاه المحدِّثون تدليساً لاشتراكه مع المعنى اللُّغَوي في الخفاء ، وتغطية وجه الصَّواب فيه[٢] .

واصطلاحاً : هو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره[٣] .

أو : التمويهُ في إسناد الحديث أوْ رواتِه[٤] .

أنواع التدليس :

والتدليس له نوعان أساسيان : تدليس الإسناد ، وتدليس الشُّيوخ . وقد عَرَّفهما الخطيبُ فقال[٥] :

١ ـ التدليس في الإسناد :

« والمدلِّس : هو روايةُ المحدِّث عمَّن عاصَرَه ولم يَلْقَه فيُوهِم أنه سمع منه ، أو روايته عمَّن لَقِيَه ما لم يَسْمَعْه منه[٦] . هذا هو التدليسُ في الإسناد .

---

(١) انظر « لسان العرب » و« تاج العروس » .

(٢) مناهج المحدِّثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة : ص : ٢٥٩ .

(٣) تيسير مصطلح الحديث : ص : ٧٩ .

(٤) أصول الجرح والتعديل ص : ١٢٠ .

(٥) الكفاية : ص : ٢٢ .

(٦) أي : مُوهِما أنه سمعه منه .

٢ ـ **التدليس للشيوخ** : مثل أن يُغَيِّرَ اسْمَ شيخِه لعِلْمِه بأنَّ الناس يرغبون عن الرواية عنه ، أو يَكْنِيَهُ بغير كُنيته ، أو ينسبَه إلى غير نسبته المعروفة من أمرِه » .

وهذا موافقٌ لِمَا هو مقرَّرٌ في علوم الحديث من تقسيم التدليس وتعريف قسميه . خَلا توسُّعٍ في تدليس الإسناد تضمَّنه تعريفُ الخطيب وتابعه عليه ابنُ الصَّلاح[١] بأن عدَّ مِن تدليس الإسناد : مَن حَدَّث عمَّن عاصَرَه ولم يَلْقَه مُوهِماً أنه قد لَقِيَه وسَمعَه منه .

وقد صَرَّح الحافظُ ابن حجر باعتبار هذا من المُرْسَل الخَفِيّ ، فقال « فأمَّا مَنْ عاصَرَه ولم يُعْرَفْ أنه لقيه فهو المُرْسَلُ الخَفيُّ . ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقِيٍّ لزمه دخولُ المُرْسَل الخَفيّ في تعريفه ، والصَّواب التفرقة بينهما . . . »[٢] .

لكن الذي يبدو راجحاً هو ما قَرَّره الخطيبُ وابنُ الصَّلاح ، وقد وافَقَ عليه الجُمهورُ[٣] .

حُكْم رواية المدلِّس :

وفي المذاهب والترجيح بينها نذكرها فيما يأتي :

١ ـ « قال خَلْقٌ كثيرٌ من أهل العلم : خبرُ المدلِّس مقبولٌ ؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذَّاب ، ولم يروا التدليسَ ناقضاً لعدالته . وذهب إلى ذلك جمهورُ مَنْ قَبِلَ المراسيلَ من الأحاديث ، وزعموا أنَّ نهاية أمرِه أن يكون التدليسُ بمعنى الإرسال » .

٢ ـ « وقال بعضُ أهل العلم : إذا دَلَّس المحدِّثُ عمَّن لم يسمع منه ولم يَلْقَه وكان ذلك الغالبُ على حديثه لم تُقْبَل رواياتُه . وأما إذا كان تدليسُه عمَّن قد لَقِيَه

---

(١) علوم الحديث : ص : ٦٦ ، وانظر « شرح الألفية » : (١/ ٨٣ ـ ٨٤) .

(٢) شرح النخبة : ص : ٨٢ .

(٣) أصول الجرح والتعديل : ص : ١٢١ .

وسمع منه فيدلِّس عنه روايةَ ما لم يسمعه منه فذلك مقبولٌ بشرط أن يكون الذي يدلِّس عنه ثقةٌ » .

٣ ـ وقال آخرون : خبرُ المدلِّس لا يُقبَل إلَّا أن يُورِده على وجهٍ مبيَّنٍ غير محتملٍ للإبهام ، فإن أورده على ذلك قُبِل » .

قال الخطيبُ البغدادي في هذا الأخير : « وهذا هو الصحيحُ عندنا »[١] .

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على قول الخطيب :

« وما صَحَّحه الخطيبُ هو الذي اعتمده علماءُ الفَنِّ ، وله استدلالٌ قويٌّ ظاهرٌ ، وهو أنَّ ما رواه المدلِّسُ بلفظٍ محتَمِلٍ لم يبيِّنْ فيه السَّماعَ والاتصالَ حُكْمُه حُكْمُ المُرْسَل وأنواعه ، وما رواه بلفظٍ مبيِّن الاتصال نحو : (سمعتُ ، وحدَّثنا ، وأخبرنا) وأشباهها فهو مقبولٌ محتجٌّ به . وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضَّرْبِ كثيرٌ : كقتادة ، والأعمش ، والسُّفْيانَيْن ، وهُشَيم بن بشير ، وغيرهم .

وهذا لأن التدليس ليس كذباً ، وإنما هو ضَرْبٌ من الإيهام بلفظٍ مُحْتَملٍ . والحُكْم بأنه لا يُقبَل من المدلِّس حتى يبيِّن »[٢] .

٧ ـ روايةُ المجهول :

ينقسم رواةُ الحديث من حيث معرفة صفتِهم وعدمِ معرفتِها إلى قسمين :

القسم الأول : معروف الوصف ، وهؤلاء على قسمين : (مُعَدَّلٌ) أو (مجروحٌ) ، فيُعْمَل بما عُلِمَ فيهم من الجرح أو التعديل حسب مراتبها التي ذُكِرَت في كتب علم مصطلح الحديث .

---

(١) الكفاية : ص : ٣٦١ .

(٢) انظر : « أصول الجرح والتعديل » ص : ١٢٢ ـ ١٢٣ .

القسم الثاني : مَن لم يُعْرَف وصفُه ، وهو : (المجهول)[1] ، والمجهول على ثلاثة أنواع :

١ ـ مجهولُ العَيْن .

٢ ـ مجهولُ الحال ظاهراً وباطناً .

٣ ـ مجهولُ الحال باطناً ، وهو ما يُسَمَّى : « المَسْتُور » .

وإليك تعريفَ كلٍّ من هذه الأنواع :

النوع الأول : مجهول العين .

وهو : من لم يَرْوِ عنه إلَّا راوٍ واحدٌ . وفي الاحتجاج به أقوالٌ .

القول الأول : لا يُقْبَل . يقول الحافظ العراقي عن هذا الرأي : « إنه الصحيحُ الذي عليه أكثَرُ العلماء من أهل الحديث ، وغيرهم »[2] .

القول الثاني : يُقْبَل مطلقاً . وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام .

القول الثالث : إنْ كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلَّا عن عدلٍ ، كابن مهدي ، ويحيى بن سعيد ، ومن ذُكر معهما ، واكتفينا في التعديل بواحدٍ ؛ قُبِلَ ، وإلَّا فلا .

القول الرابع : إنْ كان مشهوراً في غير العلم بالزُّهْد أو النَّجْدة ؛ قُبِلَ ، وإلَّا فلا . وهو قولُ ابن عبد البَرّ .

القول الخامس : إنْ زَكَّاه أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل ، مع رواية واحدٍ عنه ؛ قُبِلَ ، وإلَّا فلا . وهو اختيار أبي الحسن بن القَطَّان في كتاب « بيان الوَهْم والإيهام » .

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ٨٨ ـ ٨٩ .

(٢) فتح المغيث : (١/١٩٨) .

قال الخطيبُ البغدادي : « (المجهولُ) عند أصحاب الحديث هو : كلُّ من لم يشتهر بطلب العِلم في نفسِه ، ولا عَرَفه العلماءُ به ، ومن لم يُعْرَف حديثُه إلَّا من جهة راوٍ واحدٍ »[1] .

---

(١) وقد مثَّل الخطيب لذلك بجماعةٍ من الرواة ، منهم :

١ ـ عمرو ذو مر الهَمَداني الكوفي : قال البخاريُّ : لا يُعْرَف ، وقال ابن عدي : هو في جملة مشايخ أبي إسحاق السَّبيعي المجهولين ، وقال ابن حِبّان : في حديثه مَناكير ، وقال العِجْلِيُّ : كوفيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ ، قال ابن حجر : مجهولٌ ، من الثالثة . (انظر ترجَمته في : « التهذيب » ٨/ ١٢٠ ، « التقريب » ٢/ ٨١ ، « الميزان » ٣/ ٢٩٤ ، و« المغني في الضعفاء » ٢/ ٤٨٤ و« التاريخ الكبير » (٦/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠) .

٢ ـ جَبَّار الطَّائي : عن أبي موسى ، روى عنه : أبو إسحاق الهَمَداني ، قال الأزدي : ضعيفٌ . (انظر ترجَمته في : « التاريخ الكبير » ٢/ ٢٥٢ ، و« الميزان » ١/ ٣٨٧ ، و« المغنى في الضعفاء » (١/ ١٢٧) .

٣ ـ عبد الله بن أغَرّ الهَمَداني : روى عن : عبد الله بن مسعود في « القصص » ، وعنه : أبو إسحاق الهَمَداني . (انظر ترجمته في : « التاريخ الكبير » ٥/ ٤٢ ، و« الجرح والتعديل » ٥/ ٨) .

٤ ـ الهَيْثَم بن حَنَش : روى عن ابن عمر ، وروى عنه : أبو إسحاق الهَمَداني . (انظر : « الجرح والتعديل » ٩/ ٧٩) .

٥ ـ مالك بن أغر : لم أقف له على ترجَمةٍ فيما بين يدي من مصادر .

٦ ـ سعيد بن ذي حُدَّان : سمع : سهلَ بن حُنَيف ، وعَلْقَمة ، روى عنه أبو إسحاق السَّبيعي ، ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : ربّما أخطأ ، وقال الحافظ ابن حجر : مجهولٌ . (انظر ترجَمته في : « التهذيب » ٤/ ٢٦ ، و« التقريب » ١/ ٢٩٥ ، و« الميزان » ٢/ ١٣٥ و« التاريخ الكبير » ٣/ ٤٧٠) .

٧ ـ قَيْس بن كَرْكَم : روى عن : ابن عباس . قال الخطيب : تفرَّد به : أبو إسحاق السَّبيعي . وقال الأزديُّ : ليس بذاك ، ولا أحفظ له حديثاً مسنداً . (انظر ترجَمته في : « الجرح والتعديل » ٧/ ١٠٣ ، و« التاريخ الكبير » (٧/ ١٤٩) ، و« لسان الميزان » ٤/ ٤٧٩) .

٨ ـ خمر بن مالك : ويقال : خُمَيْر بن مالكٍ ، كوفيٌّ ، روى عن : عبد الله بن مسعود ، روى عنه : أبو إسحاق الهمداني . (انظر ترجمته في : « الجرح والتعديل » ٣/ ٣٩١ ، و« التاريخ الكبير » ٣/ ٢٦٣ ، و« الإكمال » لابن ماكولا ٢/ ٥٢١ ـ ٣/ ١٩١) .

قال الخطيبُ : وهؤلاء كلُّهم لم يَرْوِ عنهم غيرُ أبي إسحاق السَّبيعي . (الكفاية : ص : ١١١ ـ=

ثم يقول : « وأقلّ ما ترتفع به الجهالةُ أن يروي عن الرَّجل : اثنان فصاعداً من المشهورين بالعِلم ، إلَّا أنه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه »[1] .

ثم روى بسنده عن محمَّد بن يحيى الذُّهْلي قوله : « إذا روى عن المحدِّث رَجُلان ارتفع عنه اسمُ الجهالة »[2] .

النوع الثاني : مجهولُ الحال في العَدالة في الظاهر والباطن .

وهذا يُسَمَّى : (معروفَ العَيْن) وهو أن يكون برواية عَدْلَين عنه . وفي حكم الاحتجاج به أقوالٌ :

أحدُهما : وهو قولُ الجماهير ـ كما حكاه ابنُ الصَّلاح ـ أنَّ مروياتِه غيرُ مقبولةٍ[3] .

الثاني : تُقْبَل مروياته مُطْلَقاً ، وإنْ لم تُقْبَل روايةُ النوع الأول . قال ابن الصَّلاح : « وقد يَقْبَل رواية مجهول العدالة من لا يقبل رواية مجهول العين » .

الثالث : إنْ كان الرَّاويان ، أو الرُّواة عنه فيهم من لا يروي إلَّا عن عَدْلٍ ؛ قُبِلَ ، وإلَّا فلا .

النوع الثالث : مجهولُ العدالة الباطنة وهو عَدْلٌ في الظاهر .

يقول ابن الصَّلاح : « وهو (المَسْتُورُ) ، فقد قال بعضُ أئمّتنا (المستور) : منْ يكون عَدْلاً في الظَّاهر ، ولا تُعْرَف عدالتُه باطناً »[4] .

= ١١٣) .

ثم ذكر ـ بعد ذكر هذه الأسماء ـ عدداً من الرواة ومن تفرَّد بالرواية عنهم .

(١) الكفاية : ص : ١١١ ـ ١١٢ .

(٢) انظر : « الكفاية » . ص : ١١١ ـ ١١٢ .

(٣) علوم الحديث : ص : ١٠٠ .

(٤) المصدر السابق : ص : ١٠١ .

يقول الحافظ العِراقي : « وهذا الذي نَقَل كلامَه آخراً ولم يُسَمِّه هو : البَغَويُّ ، فهذا لفظُه بحروفه في التهذيب[1] وتَبِعَه عليه الرافعيُّ »[2] .

حُكم الاحتجاج به :

يَحْتَجّ به بعضُ من رَدَّ القِسمَين الأوَّلَيْن .

وبه قطع الإمامُ سليم بن أيوب الرَّازي ، قال : « لأنَّ الإخبار مبنيٌّ على حُسن الظّنِّ بالراوي ؛ ولأنَّ رواية الأخبار تكون عند من تتعذَّر عليه معرفةُ العدالة في الباطن . فاقتصر فيها على معرفةِ ذلك في الظاهر .

وتفارق الشهادة ، فإنها تكون عندَ الحُكَّام ، ولا يتعذَّر عليهم ذلك . فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن » .

يقول ابن الصَّلاح : « ويشبه أن يكون العملُ على هذا الرأي في كثيرٍ من كُتب الحديث المشهورة في غير واحدٍ من الرُّواة الذين تقادم العهدُ بهم ، وقد تعذَّرت الخبرةُ الباطنةُ بهم ، والله أعلم[3] » .

قال الحافظ ابنُ حجر في حكم رواية « المستور » : « قد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قيدٍ »[4] ، أي : بغير اعتبارِ لعصرٍ دون عصرٍ ، وردّها الجمهورُ ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون غيرَ عَدْلٍ ، فلا تُقْبَل روايتُه حتى يتبيَّن حالُه[5] .

والتحقيقُ أنَّ رواية (المستور) ونحوه مما فيه الاحتمالُ ـ أي : احتمالُ العدالة وضِدّها ـ لا يُطلَق القولُ برَدِّها ولا بقَبولها ، بل هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله[6] .

---

(١) يعني « التهذيب في فقه الشافعية » .
(٢) فتح المغيث : ص : ١٦٠ .
(٣) علوم الحديث : ص : ١٠١ .
(٤) شرح النخبة : ص : ٧٨ .
(٥) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ٩٠ـ٩١ .
(٦) شرح شرح النخبة : ص : ٥١٨ .

وما اختاره الحافظُ ابن حجر من التوقُّفِ في خبر « المستور » حتى يتبيَّن حالُه ، لا يختلف كثيراً عمّا ذكرناه عن الجمهور من عَدَم قبولِ روايته ، غاية الأمر : أنَّه أراد ألا يُعْتَبر ذلك جرحاً له وطعناً فيه ، وذلك ما تقضي به العدالةُ في الحُكم والتحرِّي فيه[1] .

٨ ـ روايةُ الوُحْدَان :

هذا نوعٌ من علوم الحديث هو من التطبيق لقانون المجهول .

والوُحْدان هم الرُّواة الذين لم يَرْوِ عنهم إلَّا راوٍ واحدٌ فقط .

وفائدة هذا العلم معرفةُ المجهولِ ، وذلك إذا لم يكن صحابياً ، فالصحبةُ تنفي الجهالةَ .

ومن أمثلة الوُحْدَان من الصَّحابة :

١ ـ وَهْبُ بن خَنْبَش الطَّائي الكُوفي .

٢ ـ والمُسَيَّب بن حَزْن بن أبي وَهْب المخزومي القُرَشِي (والد سعيد بن المُسَيَّب) .

٣ ـ وعمرو بن تَغْلَب النَّمَري .

ومن أمثلته من التَّابعين :

٤ ـ محمد بن أبي سفيان بن العَلاَء بن جارية الثَّقَفي .

٥ ـ وعَمْرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثَّقفي، لم يرو عنهما غيرُ الزُّهري.

٦ ـ والمِسْوَر بن رفاعةَ بن أبي مالك القُرَظيّ ، تفرَّد عنه مالكٌ .

٧ ـ والفَضْلُ بن فَضَالة ، تفرَّد عنه شعبةُ بن الحَجَّاج ، وغيرُهم .

---

(١) انظر « منهج النقد في علم الحديث » ص : ٩١ .

منهم كثيرٌ في ثقات ابن حِبّان .

ولصُعوبة الحكم بالتفرُّد انتقد العلماءُ كثيراً مما قيل فيه : لم يَرْوِ عنه إلَّا واحدٌ .

وادَّعى الحاكمُ في كتابه (المدخل إلى كتاب الإكليل) أنَّ الشيخين لم يُخرِجا من رواية هذا النوع شيئاً ، لكن انتقده بعضُ العلماء بجماعةٍ من الرُّواة أخرج لهم الشيخان ليس لهم إلَّا راوٍ واحدٌ[1] . وذكر الذهبيُّ[2] عشرةَ من الصحابة أخرج لهم البخاريُّ ليس لهم سِوى راوٍ واحدٌ فقط .

والجوابُ عن هذا بالنِّسبة للصحابة أنه ليس بضائرٍ في حَقّهم ؛ لأنهم عُدُوْلٌ[3] .

وأمَّا بالنسبة لغير الصحابة فالجوابُ أنَّ « الشرط الذي ذكره الحاكمُ وإن كان منتقضاً في حقِّ بعضِ الصحابة الذين أخرج لهم ، فإنه معتبرٌ في حقِّ من بَعدهم ، فليس في الكتاب حديثٌ أصلٌ مِن رواية مَنْ ليس له إلَّا راوٍ واحدٌ قط »[4] .

وُحْدَان الحديث :

ومن هذا الباب (معرفة مَن لم يروِ إلَّا حديثاً واحداً) ذكره السُّيوطي[5] ، وذكر أنَّ للبخاري فيه تصنيفاً خاصّاً بالصحابة . رأينا أن نُسَمِّيَ هذا النوع (وُحْدان الحديث) ، والفَرْقُ بينه وبين الوحدان السابق أنه قد يكون روى عن الراوي أكثرُ من واحدٍ وليس له إلَّا حديثٌ واحدٌ ، وقد يكون روى عنه واحدٌ فقط وقد رُوِيَ عنه أكثرُ من حديثٍ .

---

(١) انظر « شروط الأئمة الخمسة » للخازمي : ص : ٣٣ . و« شروط الأئمة الستة » للمقدسي : ص : ١٥ .

(٢) في « سير أعلام النبلاء » : (٨/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) .

(٣) فتح المغيث : ص : ١٨ . وانظر صفحات : ٤١٨ـ٤١٩ .

(٤) هدي الساري : (١/ ٦) .

(٥) السيوطي في « التدريب » (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨) .

وقد أطلق الحنفيّةُ المجهولَ على مَنْ لم يَرْوِ إلَّا حديثاً واحداً أو حديثَيْن ، ويمكن أن نميِّزه بأنه وُحْدَانُ الرِّواية . ويغلب أن يكون وحدان الرُّواة ، أي : لم يرو عنه إلَّا واحدٌ فقط .

من أمثلته في الصحابة :

١ ـ آبي اللَّحم الغِفَاري[١] :

له عن النبيِّ ﷺ حديثٌ واحدٌ في الاستسقاء ، روى عنه عُمَيْرٌ مولاه ، وله صحبةٌ . والحديث في الترمذي والنسائي[٢] .

٢ ـ أحمدُ بن جَزْءٍ البصري :

قال المِزِّيُّ : له حديثٌ واحدٌ : أنَّ رسول الله ﷺ « كان إذا سجد جَافَى عَضُدَيه عن جَنْبَيْه » . رواه أبو داود وابن ماجه . تفرَّد به عنه الحسنُ البصري[٣] .

ومن غير الصحابة :

١ ـ بشيرُ بن ثابت الأنصاري :

روى عن حَبيب بن سالم ، روى عنه جعفرُ بن أبي وحشية وشعبةُ ، ووَثَّقه ابنُ مَعِين . ورَوَوْا له حديثاً واحداً في وقت العشاء[٤] .

٢ ـ إسحاق بن يزيد الهُذَلي المدني :

له حديثُ : « إذا ركع أو سجد فليسبِّح ثلاثاً وذلك أدناه » ، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . روى عنه ابن أبي ذِئْب وحده ، ذكره ابن حِبَّان في الثقات[٥] .

---

(١) قيل له : آبي اللحم ؛ لأنه كان لا يأكل ما ذُبح على الأصنام .
(٢) تهذيب التهذيب : (١/ ١٨٨) .
(٣) تهذيب الكمال : (٢/ ٣٩٧) .
(٤) تهذيب الكمال : (١/ ٤٦٣) .
(٥) المصدر السابق : (١/ ٢٥٦) .

٣ ـ إسماعيل بن بَشير المَدني :

روى عن جابر بن عبد الله وأبي طلحة قالا : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : « ما من امرىءٍ مسلمٍ يخذل امرءاً مسلماً في موضعٍ تنتهك فيه حُرْمَتُه . . . » أخرجه أبو داود ، وقال المزِّي : « ولا يُعْرَفُ له غيرُه »[1] .

---

(١) انظر « تهذيب التهذيب » (١/ ١٤٤) .

ثانياً : تعريف « الضَّبْط »

تعريف « الضبط » لغةً واصطلاحاً :

في اللغة : يقال : (ضَبَط فلانٌ الأمرَ ضَبْطاً وضِباطةً) ، أي : حَفِظه بالحَزْم ، أي : أنه حازمُ الفؤاد ، ورَجُلٌ ضابطٌ ، أي : قويٌّ شديدٌ ، وأضبط يعمل بيديه معاً ، وأضبط من ذَرّة ؛ لأنها تجر ما هو على أضعافها ، وربما سقطت وما تحمل من شاهقٍ فلا ترسله . وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلالة على قُوَّة الحفظ وشدَّةِ اللُّزوم بين الحافظ والمحفوظ[1] .

وفي الاصطلاح : وأمَّا مرادُ المحدِّثين بـ : « الضَّبْط » فهو أن يكون الراوي موصوفاً باليَقْظة وعَدَمِ الغفلة ، وبالحفظ إنْ حَدَّث من حفظِه ، والإتقانِ إنْ حدَّثَ من كتابه ، مع الدِّراية بالمعنى إنْ روى الحديثَ بغير لفظِه[2] .

قال ابنُ حِبَّان : « أن يَعْقِل من صناعةِ الحديث ما لا يرفع موقوفاً ، ولا يَصِل مُرسَلاً ، أو يصحِّف سماعاً »[3] .

والضَّبْطُ له طرفان : العلمُ عند السَّماع ، والحفظُ بعد العلم عند التكلُّم ، فلو سَمِع ولم يَعْلَم ، أو لم يَفْهَم لم يكن ضابطاً ، وكذا إذا شَكَّ في الحفظ بعد العِلم أو السَّماع[4] . وقد ذَهَبَ الآمِديُّ إلى القول : إنَّ الضبط أن يكون حفظُ الراوي لِمَا سَمِعه أرجح من عدم حفظه . وهذا يعني : أنَّ طروء النِّسْيان والسَّهْوِ والوَهْمِ أحياناً لا يَضُرُّه ، إذ لا يخلو من ذلك أحدٌ[5] .

---

(١) القاموس المحيط : (انظر مادة « ضبط ») .

(٢) انظر « تدريب الراوي » (١/ ٢٠) و« فتح المغيث » (١/ ٢٨٦) .

(٣) فتح المغيث : (١/ ٢٨٦) .

(٤) جامع الأصول : (١/ ٣٥١) .

(٥) الإحكام : (٣/ ١٠٦) .

أنواع الضبط :

ذَهَب نُقَّادُ الحديث ـ وهم أهل هذا الفَنِّ ـ إلى تقسيم الضبط إلى قسمين ، وهما : (ضَبْطُ الصَّدر) و(ضبطُ الكتاب) ، نعرِّف كُلاًّ منهما فيما يلي :

١ ـ ضَبْطُ الصَّدر :

وهو الحِفْظُ ، بحيث يُثبت الراوي ما سمعه مع القدرة على الاستحضار عند الحاجة إليه ، بحيث يبعد زوالُه عن القُوَّة الحافظة . وشرطُ هذا النوع من الضبط أن يكون الراوي حازمَ الفُؤادِ ، حاضرَ الذِّهْنِ ، سريعَ البديهةِ ، غيرَ مُغَفَّلٍ لا يميِّز الصوابَ من الخطأ كالنَّائم أو السَّاهي ، إذ الموصوفُ بذلك لا يحصل الركونُ إليه ، ولا الاعتمادُ عليه من باب أولى[1] .

٢ ـ ضَبْطُ الكتاب :

يقصد به صونُ الكتاب الذي يكتب فيه الراويُ مرويَّاتِه من أن يتطرَّق إليه خَلَلٌ من وقت السَّماع والكتابة إلى أن يؤدِّي ما سمع ويرويه ، ويحول دون تغييرِ ما فيه ، وبخاصةٍ إذا ما اقتصر عليه عند التحديث من جهة الزيادة أو النقص أو التبديل ، إضافةً إلى الرجوع عمَّا قد يُخالف فيه في مَتْنِ الحديث أو إسناده من لفظٍ أو اسمٍ ، ودون قبولٍ لأيٍّ من مظاهر التلقين ، فإنَّ هذا وأمثاله يُعْتَدّ بما رَوَوْه من صحيح كتبهم ولو لم يُرْزَقوا من الحفظ ومعرفة الحديث ما رُزِق غيرُهم[2] .

طُرق معرفة ضبط الراوي :

يُعْرَف كون الراوي ضابطاً بأن تُعْتَبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضَّبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياتِه موافقةً ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقةً لها

---

(١) فتح المغيث : (١/ ٢٨٦) .

(٢) الكفاية : ص : ٢٢٠ .

في الأغلب ، والمخالفةُ فيها نادرةٌ ؛ عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم ؛ عرفنا اختلاط ضبطِه ولم نحتجّ بحديثه[1] .

وقال ابنُ مهدي : إنما يُسْتَدَلُّ على حفظ المحدِّث إذا لم يختلف عليه الحفَّاظُ[2] .

ويُقْصَد بالضبط أن يُتقن الراوي الروايةَ من حين سماعها إلى وقت أدائها ، ويفهمها فهماً جيداً ، ولا يتردَّد في معانيها ، وكثرة المذاكرة والمداولة تُساعِده على قُوَّة ضبطِه ، ويقيِّد العلم في السطور إذا رأى ذلك ضرورياً حتى لا ينفلت منه وهو غافلٌ عنه .

ولذلك قال العلماء ـ كما سبق آنفاً ـ الضبط قِسْمان : (ضبطُ صدرٍ) بأن يُثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء ، و(ضبطُ كتابٍ) ، بأن يصونه منذ سمعه وصحبه إلى أن يؤدِّي منه[3] .

ويُعْرَفُ الضَّبطُ بكثرة الملازمة أيضاً : قال الإمام عبد الرَّزاق الصَّنْعاني : سمعتُ عبيد الله بن عمر يقول : لمَّا نشأتُ أردتُ أن أطلب العلم ، جعلتُ آتي أشياخ آل عمر ـ رضي الله عنه ـ رجلاً رجلاً وأقول : ما سمعتَ من سالمٍ ، فكلما أتيتُ رجلاً منهم قال : عليك بابن شهاب ، فإنَّ ابن شهاب كان يلزمه[4] ، ولذا عُدَّ من لازَمَ الزهريَّ في السفر والحضر ، وجمع بين الحفظ والإتقان في الطبقة الأولى .

و« الضبط » مثل « العدالة » يقبل الزيادة والنقصان ، فيقال : فلانٌ أكثر ضبطاً من فلانٍ ، والضابطُ الذي تُقْبَل روايته يكون محفوظاً من خطؤه في الرواية ، وغير الضابط هو الذي يَكْثُر غلطُه ووَهْمُه فيها سواء كان ذلك لضعفٍ في عقله ، أو تقصيرٍ

---

(١) علوم الحديث : ص : ١٠٦ .
(٢) الكفاية : ص : ٤٣٥ .
(٣) انظر « توضيح الأفكار » : (١/ ٨) .
(٤) الجرح والتعديل : (٨/ق١/ ٧٣) .

في اجتهاده ؛ إذا كان الأخيرُ فيمكن استدراكه بكثرة المذاكرة والمداولة ؛ فإنها تقوّي الذاكرةَ .

قال الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (قَبِيْصَة بنِ عُقْبَة) : قال عنه أحمد بن حنبل : « كان كثيرَ الغلط ، وكان ثقةً لا بأسَ به ، وهو أثبت من أبي حذيفة ، وأبو نعيم أثبت منه » .

علَّق عليه الحافظُ بقوله : « هذه الأمورُ نسبيةٌ وإلَّا فقد قال أبو حاتم : لم أرَ من المحدِّثين من يحفظ ، ويأتي بالحديث على لفظٍ واحدٍ لا يغيِّره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري »[1] .

الأمور التي يُجرَح بها الراوي باختلال الضبط فيه :

الأمور التي تتسبَّب باختلال ضبطِ الراوي ثم الجرح فيه كثيرةٌ ، أذكر فيما يلي بعضَ الأهمِّ منها بالتفصيل :

١ ـ رواية المُختلِطين :

في اللغة : (المُختلِط) اسم مفعولٍ من « الاختلاط » ، وهو مصدرُ : اخْتَلَط ، يقال : اخْتَلَط عقلُه ، أي : فَسَد ، واختلط الشَّيءُ بالشَّيءِ ، أي : خالطه ، ويقال : اختلطوا في الحديث ، أي : اشتبكوا .

وفي الاصطلاح : هو اختلالٌ طارىءٌ على الضَّبط : إمَّا لفسادِ العقل عند كِبَر السِّنّ ، أو لذَهابِ البَصَر ، أو احتراقِ الكتب ، أو نحوِ ذلك .

والاختلاطُ سببٌ من أسباب العِلَّة أيضاً ، فمعرفةُ المُختلِطين في الحديث فَنٌّ مُهِمٌّ جِدّاً ، لِمَا يحتاج إليه من دِقَّةٍ لتمييز أحاديث الراوي المختلطة من غيرها ، وقد عُني أئمَّةُ الحديث به ، وضبطوا أحوالَه ، وأعطوا كُلاًّ منها حُكْمَه ، حسب الميزان العلمي .

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٣٦ .

مثالُ ذلك : حديثُ يزيد بن هارون ، عن حَمَّاد بن سَلَمَة ، عن الأزرق بن قَيْس ، عن ذَكْوَان ، عن أمّ سَلَمَة قالت : « صَلَّى رَسولُ الله ﷺ العَصْرَ ، ثم دَخَل بيتي فصَلَّى رَكْعَتَيْن . فقلتُ : يا رسولَ الله ! صَلَّيْتَ صلاةً لم تكن تُصَلِّيها ! فقال : قَدِمَ عليَّ مالٌ فَشَغَلني عن الرَّكعَتَيْن كنتُ أركعهما بعد الظُّهر ، فصَلَّيْتُهما الآن . فقلت : يا رسولَ الله ! أفنقضيهما إذا فاتَتَا ؟ قال : لا »[1] .

قال الهيثميُّ : « رجالُ أحمد رجالُ الصَّحيح » .

لكن فيه عِلَّةٌ ، هي : أنَّ (حَمَّاد بن سَلَمة) ثقةٌ جليلٌ ، احتجَّ به مسلمٌ في روايته عن ثابت البُنَاني ، وروى له مقروناً مع غيره ، وقد اختلط ، (ويزيدُ بن هارون) مُتأخِّرُ السَّماع منه ، يُخْشَى أن يكون هذا سَمِعَه منه بعد الاختلاط[2] ! .

وتفصيل هذا كما بيَّنوه :

١ ـ ما سُمِعَ من المُختلط قبل اختلاطِه يُقْبَلُ ويُحْتَجُّ به .

٢ ـ ما سُمِعَ منه بعد اختلاطه يُرَدُّ ولا يُقْبَلُ .

٣ ـ ما أشكل أمرُه فلم يُدْرَ هل أُخِذَ عنه قبل الاختلاطِ أو بعده ، فإنه يُرَدُّ كذلك[3] .

وقد أوضح العلماءُ طريقةَ تمييز حديثِ المختلط . قالوا : ويتميَّز ذلك بالراوي عنه[4] .

فقالوا في (عَطَاء بن السَّائب الثَّقَفي ، المتوفى سنة ١٣٦هـ) : إنه اختلط في آخر عُمره ، فاحْتَجَّ أهلُ العلم برواية الأكابر عنه ، مثل : سفيان الثَّوري ، وشُعبة ؛

---

(١) مسند أحمد : (٦/ ٣١٥) .

(٢) انظر : « إعلام الأنام شرح بلوغ المرام » (١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨) و« لمحات موجزة في أصول العلل » للدكتور عتر : ص : ٥٧ .

(٣) علوم الحديث : ص : ٣٥٢ ، وانظر : « الاغتباط بمن رمي بالاختلاط » للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي ، ص : ٣ .

(٤) شرح الألفية (٤/ ١٥٣) و« تدريب الراوي » (٢/ ٣٧٢) .

لأن سماعهم منه كان في الصِّحَّة ، وتركوا الاحتجاجَ برواية من سمع منه أخيراً .

ومثل : (سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري ، المتوفى سنة ١٢٦) : قيل : إنه اختلط قبل وفاته بأربع سِنين . فأخرج له البخاريُّ من حديث مالكٍ وإسماعيل بن أبي أُمَيَّة وعُبيد الله بن عمر العمزي وغيرهم من الكبار .

وقد اقتصر الخطيبُ البغدادي والمصنِّفون في علوم الحديث على هذا التحديد للاختلاط بأنه من تغيَّر في آخر عُمره ، واحتجّوا برواية المتقدِّمين عنه ورواية من سمع منه قبل الاختلاط ، ورَدّوا روايةَ من سمع منه بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يُدْرَ متى سَمِع من الراوي المختلط[1] .

وتوسَّع فيه الحافظُ ابن رَجَب في « شرح علَل الترمذي » ، فجعله أقساماً بحسب ما يقع فيه الاختلاطُ من الزَّمان أو المكان أو الشيوخ ، فذكر ثلاثة أنواع :

النَّوْع الأول : مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأزمان دُون بعضٍ .

النوع الثاني : من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دُون بعضٍ .

النوع الثالث : من ضُعِّف حديثُه عن بعض الشيوخ دُون بعضٍ .

وقد أضافَ إليه أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ نوعاً لم يذكره الحافظُ ابن رجب ، وهو :

النوع الرابع : من ضُعِّفَ في بعض الموضوعات دُون بعضٍ .

أذكر فيما يلي التفصيل في هذه الأنواع ، مع الأمثلة الملائمة لكلٍّ منها :

النوع الأول : من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأزمان دُون بعضٍ :

وهذا هو المعروفُ في مصادر علوم الحديث بعنوان : « من اخْتَلَط في آخر عُمْرِه من الثّقات » . وهؤلاء هم الثِّقَاتُ الذين خلطوا آخر عُمْرِهم . ويتبع معرفة

---

(١) انظر : « أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال » ص : ١٣٢ .

هؤلاء معرفة من روى عنهم قبل الاختلاط ، ومعرفة من روى عنهم بعد الاختلاط . وذلك من أجْلِ الحُكم على الحديث بالاحتجاج أو عدمه .

ومن أمثلة هؤلاء :

١ ـ عطاء بن السَّائب الثقفي الكوفي (المتوفى سنة ١٣٦هـ) .

ذكر الترمذيُّ أنه يقال : «إنَّ عطاء بن السَّائب كان في آخر عُمره قد ساءَ حفظُه» . وذكر الترمذيُّ أيضاً عن عليِّ بن المَدِيني عن يحيى بن سعيد قال : من سَمِعَ من عطاء بن السَّائب قديماً فسماعُه صحيحٌ ، وسماعُ شُعبة وسفيان عن عطاء بن السَّائب صحيحٌ إلَّا حديثين عن عطاء بن السَّائب عن زاذان، قال شعبة : سمعتُهما منه بِأَخرة .

ومِمَّن سمع من عطاء قبل أن يتغيَّر : سفيانُ ، وشعبةُ ، وحَمَّاد بن زيد ، وحَمَّاد بن سَلَمة ، وسفيانُ بن عُيَيْنةَ ، وهشام الدَّسْتُوَائي .

وممَّن سمع منه بأَخَرَةٍ بعد اضطرابِه : جريرٌ ، وخالدُ بن عبد الله ، وابن عُلَيَّة ، وعليّ بن عاصم ، ومحمد بن فُضَيْل ، ووُهَيْب ، وعبد الوارث ، وهُشَيم[١] .

٢ ـ الإمام الحافظ عبد الرَّزاق بن هَمَّام الصَّنْعاني (المتوفى سنة ٢١١هـ) .

كان يحدِّث من كتابه ، ثم عمي فغلط فيما حدّث من حفظه[٢] .

ومن أمثلة ذلك : حديثُه عن مَعْمَرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سالمٍ ، عن أبيه : أنَّ النبي ﷺ رأى على عُمَر ثوباً جديداً فقال : « ثَوْبُكَ هذا غسيلٌ أم جديدٌ ؟ قال : لا ، بل غسيلٌ ، قال : الْبَسْ جديداً ، وعِشْ حميداً ، ومُتْ شهيداً »[٣] .

قال أحمد في رواية الأثرم : « هذا كان يُحَدِّث به من حفظِه ، ولم يكن في الكتب »[٤] .

---

(١) انظر التفصيل في « شرح علل الترمذي » : (٢/ ٥٥٨) .

(٢) انظر التفصيل في « شرح علل الترمذي » : (٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٨) .

(٣) أخرجه ابن ماجه في أول اللباس، باب ما يقول الرجل إذا لبس ثوباً جديداً، برقم: (٣٥٥٨) .

(٤) شرح علل الترمذي : (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥) .

النوع الثاني : من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دُون بعضٍ :

وهو من حَدَّث في بعض الأماكن فأصابَ ثم حَدَّث في بعض آخر فأخطأ .

وهذا كَمَن حَدَّث في مكانٍ لم يكن معه كتبهُ فخَلَط ، وحَدَّث في مكانٍ آخر من كُتبه فضَبَط ، أو كمَن سمع في مكانٍ من شيخٍ فلم يضبط عنه ، وسمع منه في موضعٍ آخر فضَبَط[1] .

ومن أمثلة هؤلاء :

١ ـ مَعْمَرُ بن راشد الأزدي (المتوفى سنة ١٥٣هـ) :

كان حديثُه بالبَصْرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ ، وحديثُه باليمن جَيِّدٌ . فمما اُختلف فيه على معمر باليمن والبصرة حديثُ : «أنَّ النبيّ ﷺ كَوَى أسْعَدَ بن زُرَارة من الشَّوْكَة»[2] .

فهذا الحديثُ رواه مَعْمَرٌ باليمن عن الزهريِّ عن أبي أُمَامة بن سَهْلٍ : مُرْسَلاً ، ورواه بالبصرة عن الزهريِّ عن أنسٍ ، والصَّوابُ : المُرْسَل .

٢ ـ وهشام بن عروة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام (المتوفى سنة ١٤٦هـ) :

تغيَّر حفظُه عندما كَبِرَ ، فتغيَّر حديثُه في قَدمَتِه الثالثة إلى العراق ، فقد كان يُسنِد الحديثَ أحياناً ويُرسِله أحياناً ، فتارةً يقول عن أبيه عن النبيِّ ﷺ ، وأخرى يقول عن أبيه عن عائشةَ عن النبي ﷺ ، فكان إذا أتقن الحديثَ أسنده ، وإذا هابَه أرسله ، هكذا قال فيه يعقوب بن شيبة[3] .

ويَدخُل في معرفة المُختلِطين أيضاً : معرفةُ من حَدَّث عن أهل مصرٍ أو إقليمٍ

---

(١) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦٠٢) .

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطب (الرخصة في ذلك) برقم : (٢٠٥٠) ، وأحمد في المسند : (٤/ ٥٦) والحاكم في « المستدرك » (٣/ ٢٠٧) . أمَّا حديثُه المُرْسَل فأخرجه عبدُ الرزّاق في « المصنّف » : (١٠/ ٤٠٧) ، والشوكة : هي حمرة تعلو الوجه والجسد .

(٣) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦٠٤) .

فحفظ حديثهم ، وحَدَّث عن غيرهم فلم يحفظ . وكذلك من حَدَّث عنه أهل مصرٍ فحفظوا حديثَه ، وحَدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثَه[1] .

مثال الأول : حديثُ : « إذا عَمِلَتْ أمّتي خمسَ عشرة خصلةً حَلَّ بها البلاءُ . . . »[2] .

هذا الحديثُ جاء من طريق فَرَج بن فَضَالة عن يحيى بن سعيد ، وقد أُنكر هذا الحديثُ على الفَرَج بن فَضَالة ؛ لأن أهل الحديث قد تَكَلَّموا فيه وضَعَّفوه من قِبَل حفظِه ، فقد قال فيه أحمدُ عندما سُئل عنه : « أمَّا ما روى عن الشَّاميين فصالحُ الحديث ، وأمَّا ما روى عن يحيى بن سعيد فمضطربٌ »[3] .

ومثال الثاني : وهو مَنْ حَدَّث عنه أهلُ مصرٍ أو أقليمٍ فحفظوا حديثَه ، وَحَدَّث عنه غيرُهم فلم يُقيموا حديثَه : زُهير بن محمد الخُراساني ، كان أهلُ العراق يَرْوُوْنَ عنه أحاديثَ مستقيمةً ، وأهلُ الشَّام يَرْوُوْنَ عنه رواياتٍ مُنْكَرةً .

فقد خَرَّج له الترمذيُّ من رواية الشَّامِيّين عنه غيرَ حديثٍ ، نذكر منها حديثاً : « أنَّ رسول الله ﷺ كان يُسَلِّم في الصَّلاة تسليمةً واحدةً تلقاء وجهه ، يميل إلى الشِّقّ الأيمن شيئاً »[4] .

وحديث : «قرأ النبيُّ ﷺ على أصحابه سورةَ الرَّحمن من أوَّلها إلى آخرها، فسكتوا، فقال : لقد قَرَأْتُها على الجِنّ ليلةَ الجِنّ ، فكانوا أحسن مردوداً منكم . . .»[5] .

قال ابن عدي في زُهير : « لعلَّ حديثَ الشَّامِيّين إذا رَوَوْا عنه ؛ أخطؤوا عليه ، فإنه

---

(١) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦٠٩ و٦١٤) .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن ، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف ، برقم : (٢٢١٠) .

(٣) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦١٢-٦١٣) .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التسليم في الصلاة ، برقم : (٢٩٦) .

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ومن سورة الرحمن ، برقم : (٣٢٩١) .

إذا حَدَّث عنه أهلُ العراق فروايتُهم عنه شبهُ المستقيم، وأرجو أنه لا بأسَ به»[1].

النوع الثالث : مَن ضُعِّفَ حديثُهُ عن بعض الشيوخ دُون بعضٍ .

وهذا يندرج أيضاً في معرفة من اختلط .

أي : معرفةُ قومٍ هم ثقاتٌ في أنفسهم ، لكنّ حديثَهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم .

ومن أمثلة هؤلاء :

١ ـ إسماعيل بن عيَّاش الحِمْصي (المتوفى سنة ١٨٢هـ) ، عن موسى بن عُقْبَة ، عن نافعٍ ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يقرأ الجنبُ والحائضُ شيئاً من القرآن »[2] .

قال أبو حاتم الرَّازي : « هذا خطأٌ ، إنما هو عن ابن عمر قوله »[3] . يعني : أنَّ إسماعيل بن عَيّاش وَهِمَ فيه .

وإسماعيل بن عَيّاش صدوقٌ في روايته عن أهل بلده ، مخلطٌ في غيرهم .

إسماعيل يروي هنا عن موسى بن عقبة (المتوفى سنة ١٤١هـ) ، وموسى مدنيٌّ ثقةٌ فقيهٌ ، إمامٌ في المغازي ، فضُعِّف الحديثُ بسبب ذلك .

٢ ـ وجرير بن حازم البصري (المتوفى سنة ١٧٠هـ) .

ثقةٌ تغيَّر قبل موته بسنةٍ ، لكن أولاده حَجَبُوهُ فلم يُسمَع منه في اختلاطه شيءٌ ، إلَّا أنه كان يُضعَّفُ في حديثه عن قتادة .

قال أحمد : « كان يُحَدِّث بالتَّوَهُّم أشياءَ عن قتادة يُسنِدها بواطيلَ » ، وقال

---

(١) شرح علل الترمذي : (٢/٦١٦ ـ ٦١٧) .

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء في الجنب والحائض ، برقم : (١٣١) .

(٣) علل الحديث للرازي : (١/٤٩) .

أيضاً : « كأنَّ حديثه عن قتادة غيرُ حديثِ الناس ، يُسنِد أشياءَ ، ويُوقِف أشياءَ » .

وقد أنكر عليه الإمامُ أحمدُ ويحيى بن مَعِين وغيرهما من الأئمة أحاديث متعدِّدةً يرويها عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ ، وذكروا أنَّ بعضها مراسيل أسندها[1] .

فمِن هذه الأحاديث : حديثُه عن قتادة عن أنسٍ : أنَّ رجلاً جاء إلى النبيِّ ﷺ وقد توضَّأ وترك على قدميه موضعَ الظَّفر ، فقال له رسول الله ﷺ : « ارْجِعْ فأحْسِنْ وضوءَك »[2] ، قال أبو داود : « هذا الحديثُ ليس بمعروفٍ عن جرير بن حازم ولم يروه ـ أي : عن جرير ـ إلَّا ابن وهب » .

النوع الرابع : مَن ضُعِّفَ حديثُه في بعض الموضوعات دُون بعضٍ :

ويقع ذلك في الرُّواة الذين تخصَّصوا وأفرغوا عنايتَهم لنوعٍ مُعَيَّنٍ من أبواب الحديث ، أو العُلوم الأخرى ، ثم تعرَّضوا لغير ما تخصَّصوا به .

وذلك كمَن يتخصَّص بالقراءة دون السُّنن : مثل : (عاصم بن أبي النَّجُود ، المتوفى سنة ١٢٨هـ) إمامُ القراءة المشهور ، قال الحافظ ابن حجر : « صدوقٌ ، له أوهامٌ ، حُجَّةٌ ، في القراءة »[3] .

أو كمَن تخصَّص في السِّيرة أو التاريخ : مثل (محمد بن إسحاق بن يَسَار المدني ، المتوفى سنة ١٥١هـ) صاحب المَغازي وهو إمامٌ فيها ، قال عنه ابن حجر : « إنه صدوقٌ ، يُدَلِّس ، ورُمي بالتشيُّع والقَدَر »[4] .

ومثل : (سَيْفِ بن عمر التَّميمي ، المتوفى سنة ٢٠٠هـ) ضعيفٌ في الحديث، عمدةٌ في التاريخ .

---

(١) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥) .
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب تفريق الوضوء ، برقم : (١٧٣) .
(٣) تقريب التهذيب : ص : ٢٨٥ .
(٤) المصدر السابق : ص : ٤٦٧ .

ومنهم : (نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي أبو مَعْشَر ، المتوفى سنة ١٧٠هـ) : قال يحيى بن مَعِين : « اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمّدِ بن كعب في التفسير ، وأمَّا أحاديثُ نافعٍ وغيرها فليس بشيءٍ ، التفسير حسنٌ »[١] .

ومثله : (سعيدُ بن بشير الأزدي ، المتوفى سنة ١٦٨هـ) قال فيه سعيدُ بن عبد العزيز الدِّمشقي : «كان غالبُ علمه التفسير ، خُذْ عنه التفسيرَ ، ودَعْ ما سِوى ذلك» .

ومنهم : (إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّي ، المتوفى سنة ١٢٨هـ) : قال الإمام أحمد : « هو حَسَنُ الحديث ، وحديثه مقاربٌ ، إلَّا أنَّ هذا التفسير الذي يجيء به أسباطٌ[٢] عنه » ، فجعل يستعظمه ويقول : « من أين قد جعل له أسانيد ؟ ما أدري ما ذاك » .

ومنهم : (عبد الجَبَّار بن عمر الأيلي ، المتوفى بعد ١٦٠هـ) : قال أبو زرعة : « واهي الحديث ، وأمَّا مسائله فلا بأسَ »[٣] .

أشهر المؤلَّفات في الرواة المختلطين :

١ ـ الاغتباطُ بمن رُمي بالاختلاط : للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العَجَمي الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) .

وهو الوحيد الذي أفرد هذا الموضوع بالتصنيف ، مع أن المصنّفين في علوم الحديث وفي جمع المختلطين اقتصروا على من خَلَط آخر عمره من الثقات ، ولم يعرضوا لغيره من الأقسام ، وقد وفَّى الحافظُ ابن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥هـ) البحثَ حقَّه في « شرح علل الترمذي » بما لا تجده في مراجع علوم الحديث المطوَّلة .

---

(١) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦٥٨) .

(٢) هو : أسباط بن نصر الهمْداني، صدوقٌ كثيرُ الخطأ يُغْرِبُ. (تقريب التهذيب : ص : ٩٨) .

(٣) شرح علل الترمذي : (٢/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠) .

٢ ـ روايةُ من عُرِفَ بالتلقين :

في اللغة : (التلقين) : هو « التفهيم » .

وفي اصطلاح المحدِّثين : وهو نوعٌ من الاختلاط ، ينشأ من الاختلال في الضَّبْط ، فمن اختَلَّ ضَبْطُه فهو مردودُ الرواية .

مثلاً أن يقول القائلُ : « حَدَّثك فلانٌ بكذا ، ويُسَمِّي له ما شاءَ من غيرِ أن يسمعه منه ، فيقول : « نَعَمْ » .

فهذا لا يخلو من أحد أمرين : إمّا أن يكون فاسقاً يحدِّث بما لم يسمع ، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهلَ العقل ، مدخولَ الذِّهْن ، ومثل هذا لا يُلْتَفت له ؛ لأنه ليس من ذَوِي الألباب »[١] .

قال الإمام ابن حَزْم : « من صَحَّ أنه قبل التلقينَ ولو مرّةً سقط حديثُه كلُّه ؛ لأنه لم يتفقَّه في دين الله عزَّ وجلَّ ، ولا حفظ ما سمع ، وقد قال عليه السَّلام : (نَضَّر اللهُ امْرَءاً سَمِع مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَه حَتَّى بَلَّغه غَيْرَهَ) ، فإنما أمر رسولُ الله ﷺ بقوله تبليغ الحافظ » .

ويُعْرَف (التلقينُ) بمقارنة روايته بما حَدَّث في السابق .

قال سفيان : حدَّثنا يزيدُ بن زياد بمكَّة ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البَرَاء بن عازِبٍ قال : « رأيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ افْتَتَح الصَّلاةَ فَرَفَعَ يَدَيْه » .

قال سفيان : « فلمَّا قَدِمْتُ الكوفةَ سمعتُه يحدِّث به فيقول فيه : ثمَّ لا يَعُود ؛ فظننتُ أنهم لَقَّنوه »[٢] .

ويُعْرَف (التلقينُ) بوَضْع حديثٍ له عن شيخِ فلانٍ .

---

(١) انظر « الإحكام في أصول الأحكام » : (١٥/١٥٩) .

(٢) الكفاية : ص : ١٤٩ .

قال الآجُرِّيُّ : سمعتُ أبا داود يقول : « عطاءُ بن عَجْلان بَصْريٌّ ، يقال له : عطاء العطَّار ، ليس بشيءٍ ، قال أبو معاوية : وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له : قُلْ : حدَّثنا محمّدُ بن خازم فقال : حدثنا محمد بن خازم ، فقلت : يا عَدُوَّ الله ! أنا محمد بن خازم ، ما حدَّثتُك بشيءٍ ! »[1] .

وقال يحيى بن سعيد : « إنَّ الشيخ إذا لقَّنْتَه قَبِلَ ، فذاك بلاءٌ ، وإذا ثَبَت على شيءٍ واحدٍ ، فذاك ليس به بأسٌ »[2] .

وقال الحُمَيْديُّ : « ومن قَبِلَ التلقينَ تُرِكَ حديثُه الذي لُقِّن فيه ، وأُخِذ عنه ما أتقن حفظَه ، إذا علم ذلك التلقينَ حادثاً في حفظه لا يُعرَف به قديماً ، وأمّا من عُرف به قديماً في جميع حديثه ؛ فلا يُؤمَن أن يكون ما حفظه مما لُقِّن »[3] .

وأمَّا إذا كان اعتمادُه على الأصل المحفوظ لديه ، فلا يَضُرُّه كثرةُ السَّهْوِ والتلقين ؛ لأنه حينئذ لا يُحدِّث من حفظه .

٣ ـ روايةُ مَن حَدَّث ونَسِيَ :

إذا نسي الشيخُ ، والراويُ عنه ثقةٌ وجازمٌ بما سَمِع ، وأظهر الشيخُ احتمالاً فقال : ما أذْكُرُ هٰذا ، أو لا أعرفه ، أو نحوَ ذلك ، فالذي عليه جُمهورُ المحدِّثين أنه يُقبَل هٰذا الحديثُ ؛ لأن ذلك يُحْمَلُ على نِسْيان الشيخ .

ومثالُ ما رواه عبدُ العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي ، عن رَبيعة ، عن سُهَيْلِ بن أبي صالحٍ ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين[4] .

---

(١) الكفاية : ص : ١٤٩ .

(٢) المصدر السابق : ص : ١٤٩ .

(٣) المصدر السابق : ص : ١٤٩ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب القضاء ، باب القضاء باليمين والشاهد ، برقم : (٣٦١٠) .

قال الدَّرَاوَرْديُّ : ثم لقيتُ سهيلاً فسألتُه عن هٰذا الحديثِ فلم يعرفه ؛ لأنَّ سهيلاً أصابته عِلَّةٌ أذهبتْ بعضَ عَقْلِه ، فنسي بعضَ حديثِه ، فكان بعد ذلك يقول : حَدَّثَني ربيعةُ عنّي ، أنِّي حَدَّثْتُه ، عن أبيه ، عن أبي هريرة فذكر الحديثَ ، ولم يُنكِر عليه أحدٌ من التابعين ؛ لأن الراوي عنه ثقةٌ جازمٌ فلا تُرَدُّ روايتُه بالاحتمال ، وقد روى كثيرٌ من الأكابر أحاديثَ ثم نسوها فَحدَّثوا بها عمَّن سَمِعَها منهم .

وخالَفَ في ذلك أصحابُ الإمام أبي حنيفة فقالوا : يسقط الحديثُ ، ويكون جرحاً في الراوي ؛ لأنَّ إنكار الشيخ على الراوي يجعله مجروحاً[1] .

وأمَّا إذا كان الشيخُ جازماً بأنه لم يحدِّث بهٰذا الحديث ويقول : إنَّ فلاناً كَذَبَ عليَّ ما رويتُ هٰذا أبداً ، أو نحو ذلك ؛ رُدَّ هٰذا الخَبرُ بالاتفاق .

وأمَّا الراوي فلا يكون مجروحاً بهٰذا الإنكار ، فلا يبطل جميع ما روى ؛ لأنه جَرْحٌ غيرُ ثابتٍ بالواحد ؛ لأن الراوي العَدْلَ أيضاً يجرح شيخَه ويقول : قد كَذَبَ في تكذيبه لي ، وهو يعلم أنه قد حَدَّثَني[2] .

قال الحافظُ ابن حجر : « ولا يكون ذلك الخبَرُ قادحاً في واحدٍ منهما للتعارض » .

وقال المُلا عليٌّ القاري : « أي : ليس أحدُهما أولى بقبول ما تضمَّن الجرحُ من الآخر ، فلا يكون رَدُّ الحديث المروي بخُصوصه قادحاً في عُموم الروايات الباقية عنهما »[3] .

وتَظْهَر فائدةُ ذلك في قبول رواية كلٍّ واحدٍ منهما في غير ذلك الخبرِ ، فمَن يرى أنَّ إنكار الشيخ على التلميذ جَرْحٌ له ـ كما هو مذهبُ أصحاب الإمام أبي حنيفة

---

(١) كشف الأسرار : (١/ ٦٠) .

(٢) الكفاية : ص : ١٣٨ـ١٣٩ .

(٣) انظر « شرح شرح النخبة » : ص : ٦٥٢ ـ ٦٥٣ .

رحمه الله تعالى ـ تكون جميعُ مروياته ضعيفةً ، ومن يرى أنَّ ذلك ليس بجرحٍ ـ كما هو رأيُ المحدِّثين وجمهور الفقهاء ـ لا تكون أحاديثُه الأخرى ضعيفةً .

من أشهر المصنَّفات في هٰذا :

١ ـ من حدَّث ونسي : للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) كما قال الحافظُ ابن حجر في « شرح النخبة » وعزاه غيرُ واحدٍ من العلماء للخطيب البغدادي كابن الصلاح في مقدِّمته .

وابنُ كثير أقرَّه في اختصاره ، والذهبي في ترجمة الخطيب ، واختصره الحافظُ السُّيوطي بعنوان : « تذكرة المؤتسي فيمَن حدَّث ونسي » .

٤ ـ روايةُ مَن كَثُرَتْ في حديثه الشَّواذُ والمَناكيرُ والغرائبُ :

والمراد من « الشَّواذ » مخالفةُ الثقات ، والمراد من (المناكير) الأحاديث التي انفرد بها الراوي ، ولا تُعرَف إلَّا منه .

وقد أشار إلى عِلَّة ضَعْفِ هذا الصِّنف قولُ شعبة : « لا يجيئك الحديثُ الشَّاذُّ إلَّا من الرجل الشَّاذّ » .

وقد نَصّوا على أنَّ عِلّة ضَعْفِ هذا أنه يَدُلُّ على سُوء حفظِه ، ويَخْرِم الثقة بضبطه[1] .

وينبِّه الخطيبُ البغدادي هنا تنبيهاً هاماً ، يقول : « قلت : وأكثر طالبي الحديث في هذا الزَّمان يغلب على إرادتهم كُتب الغريب دُون المشهور ، وسماع المُنكَر دُون المعروف ، والاشتغال بما وقع فيه السَّهْو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء ، حتى لقد صار الصحيحُ عند أكثرهم مجتنباً ، والثابتُ مصدوفاً عنه

---

(١) علوم الحديث : ص : ١٠٨ .

مُطَّرَحاً : وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرُّواة ومحلِّهم ، ونُقصان عِلمهم بالتمييز وزُهدهم في تعلُّمه ، وهذا خلافُ ما كان عليه الأئمةُ من المحدِّثين والأعلام من أسلافنا الماضين .

وقد حُدِّثتُ . . . عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل قال : شَرُّ الحديثِ الغرائبُ التي لا يعمل بها ولا يُعتمَد عليها » .

وعنه أيضاً : « تركوا الحديثَ وأقبلوا على الغرائب ، ما أقلّ الفقه فيهم »[1] .

٥ ـ روايةُ أهل الغفلةِ :

أخرج فيه الخطيبُ البغدادي عن عبد الله بن الزُّبير الحُمَيْديّ تعريفَ الغفلة التي يُردُّ بها حديثُ الراوي قال : « هو أن يكون في كتابه غَلَطٌ ، فيقال له في ذلك ، فيترك ما في كتابه ويحدِّث بما قالوا ويغيِّره في كتابه بقولهم ، لا يعقل فرق ما بين ذلك ، أو يصحِّف ذلك تصحيفاً فاحشاً بقلب المعنى ، لا يعقل ذلك ، فَيُكَفَّ عنه » .

ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الخطيبُ عن أبي عليٍّ صالح بن محمد ، قال : « محمد بن خالد بن عبد الله الطَّحّان صَدوقٌ ، غير أنه مُغَفَّلٌ ؛ سُئِلَ يحيى بن مَعِين عنه فقال : صَدوقٌ ، قال أبو علي : كان أبوه خالد كتب أحاديثَ يسمعها ـ يعني : ليسمعها ـ فلم يسمعها ، فجعل ابنُه هذا يحدِّث بتلك الأحاديث ، حتى قيل له : إن هذه أحاديث لم يسمعها أبوك »[2] .

فهذا لم يميِّز نسخةَ أحاديث غير مسموعة ، مع أنَّ للمحدِّثين أصولاً مشهورة في بيان السَّماع على النسخة ، تتميَّز به النسخةُ المسموعةُ ، وتُعْرَفُ من النسخة غير المسموعة ، فعَدَمُ تمييزِه دليلٌ على تغفيله ، لذلك رُدَّ حديثُه[3] .

---

(١) الكفاية : ص : ١٤١ .

(٢) المصدر السابق : ص : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٣) أصول الجرح والتعديل : ص : ١٣٦ .

٦ ـ روايةُ من كَثُرَ غلطُه والوَهْمُ غالبٌ عليها :

لا يُحْتَجّ بمن كَثُرَ غلطُه وكان الوهمُ غالباً على روايته ؛ وسببُ ذلك ظاهرٌ ؛ لأن كثرةَ الغلط والوهم تَدُلُّ على سُوء الحِفظ أو التغفيل ، فلا يكون الراوي ضابطاً ، فلا يُحْتَجّ بحديثه ، إذا لم يحدِّث من أصلٍ مكتوبٍ صحيحٍ[١] .

وقد أخرج الخطيبُ البغدادي عن الإمام الشَّافعي قال : « ومَن كَثُرَ غَلَطُه من المحدِّثين ، ولم يكن له أصلُ كتابٍ صحيحٍ ؛ لم يُقبَلْ حديثُه ، كما يكون مَنْ أكثر الغلطَ في الشهادة ؛ لم تُقبَلْ شهادتُه »[٢] .

يقول أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقيباً على ذلك : « وهاهنا مرتبتان يجب التمييزُ بينهما أشارت إليها عباراتُ الخطيب ، وذلك بالنظر في نسبة الغَلَطِ والوَهْمِ ، هل هو كثيرٌ ، أو أنه غالبٌ على الراوي :

فالمرتبة الأولى : من كَثُرَ الغلطُ والوَهْمُ في رواياته ولم يغلب على حديثه ؛ فهذا ضعيفٌ ، لكنه غيرُ متروكٍ . ويتقوَّى بوُروده من طريقٍ آخر .

المرتبة الثانية : من غَلَب عليه الغَلَطُ . فهذا ضعيفٌ جِدّاً ، وهو متروكُ الحديث لا يُحمَل عنه ، ولا تتقوَّى روايته »[٣] .

أمَّا من نَدُرَ خطؤُه وقَلَّ ؛ فهو ثقةٌ لا يَضُرُّه ذلك ، كما ترجم الخطيبُ (باب فيمن رجع عن حديثٍ غلط فيه وكان الغالبُ على حديثِه الصِّحَّةُ أنَّ ذلك لا يَضُرُّه)[٤] .

---

(١) الكفاية : ص : ١٤٣ ـ ١٤٤ .
(٢) وانظره في « الرسالة » : ص : ٣٨٢ .
(٣) أصول الجرح والتعديل : ص : ١٣٤ ـ ١٣٥ .
(٤) الكفاية : ص : ١٤٤ ـ ١٤٧ .

٧ ـ روايةُ مَن عُرِفَ بالتَّساهُل في سَماع الحديث :

لا يُحْتَجُّ بمن عُرِفَ بالتساهُل في سماع الحديث ، ومن الأمثلة لذلك : عبد الله بن وَهْب ، فإنه كان رديءَ الأخذِ ، ينام والقارىء يقرأ الحديثَ[١] .

ولكن هذا يَستوجِب وقفةً للتأمُّل والنَّظر ، فإنَّ ابن وهب ثقةٌ إمامٌ حُجَّةٌ ، وقد أُجيب عن هذا بالاعتذار عن ابن وهب ؛ لأن مذهب أهل بلده أنَّ الإجازة عندهم جائزةٌ . وقد أخرج حديثَه الجماعةُ[٢] .

٨ ـ روايةُ مَن عُرِفَ بالتَّساهُل في أداء الحديث :

ومن الأمثلة في ذلك : (عبد الله بن لَهِيْعَةَ) . قال الخطيبُ : « وكان عبدُ الله بن لهيعة سَيِّىءَ الحفظِ ، واحترقت كتبُه ، وكان يتساهَلُ في الأخذ (أي منه) ، وأيّ كتابٍ جاؤوا به حَدَّث منه ، فمِن هنا كثرت المناكيرُ في حديثه »[٣] .

وممّن وُصِفَ بالتّساهُل في تحمل الحديث وفي أدائه : (قُرّة بن عبد الرحمن)، قال يحيى بن مَعِين : كان يتساهَلُ في السَّماع وفي الحديث ، وليس بكذَّابٍ . لذا قال فيه يحيى بن معين : ضعيفُ الحديث[٤] .

٩ ـ روايةُ مَنْ لم يكن من أهل الضَّبط والدِّراية وإنْ عُرِفَ بالصَّلاح والعِبَادة :

لا يُحْتَجّ بحديث هذا الصِّنف ، وقد أكثر العلماءُ في هذا الباب من أقوال العلماء

---

(١) الكفاية : ص : ١٥١ .
(٢) تهذيب التهذيب : (٦/ ٧٤) .
(٣) الكفاية : ص : ١٥٢ ـ ١٥٣ .
(٤) تهذيب التهذيب : (٨/ ٣٧٣) .

ما يبيِّن الاهتمامَ بالتحرُّز من هذا الصِّنف من الرُّواة ، ومِن ذلك بعضُ ما ذكره الخطيب البغدادي :

عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعة الرَّأي) قال : « إنَّ من إخواننا مَن نرجو بركةَ دعائه ، ولو شهد عندنا بشهادةٍ ما قبلناها » .

وقال يحيى بن سعيد : « ما رأيتُ الصَّالحين في شيءٍ أشَدَّ فتنةً منهم في الحديثِ » .

وقال أيضاً : « أَأْتمن الرجل على مئة ألفٍ ، ولا أَأْتمنه على حديثٍ » .

وقال أبو الزِّناد : « أدْرَكْتُ بالمدينة مئةً ، كلُّهم مأمونٌ ، ما يُؤخَذ منهم شيءٌ من الحديث ، يقال : ليس مِن أهله » .

وقال مالكُ بن أنس : « إنَّ هذا العلم دِيْنٌ ، فانظروا عمَّن تأخذون دِيْنَكم ، لقد أدْرَكْتُ سبعين عند هذه الأساطين ـ وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ ـ يقولون : قال رسولُ الله ﷺ ، فما أخَذْتُ عنهم شيئاً ، وإنَّ أحدَهم لو ائْتُمِنَ على بيتِ مالٍ لكان به أميناً ، إلَّا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشَّأن . ويَقْدِمُ علينا محمدُ بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب وهو شابٌّ فنزدحم على بابه »[1] .

يقولُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ عن سبب تحذير العلماء من هذا الصِّنْفِ : « . . . فقد عُنِيَ العلماءُ النُّقّادُ بالتحذير من هؤلاء الضعفاء ؛ لأن اشتغالَهم بالعبادة يجذب إليهم العامةَ ، ويجعلهم يُحسِنون الظَّنَّ بهم فيَغْتَرّون بمروياتهم ، حتى قد وصل التحذير إلى تشديد العبارة في النقد[2] :

قال عبد الله بن المبارك : « ما يسوى حديثُ عَبَّاد بن كثير عندي كَفّاً من تراب »[3] .

---

(١) الكفاية : ص : ١٥٨ ـ ١٦١ .

(٢) أصول الجرح والتعديل : ص : ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٣) شرح علل الترمذي : ص : ٦٤ .

وأخرج الإمامُ مسلمٌ[1] عن عبد الله بن المبارك قال : « لو خُيِّرْتُ بين أن أدخل الجَنَّةَ وبين أنْ ألقى عبدَ الله بن مُحَرَّر لاخْتَرْتُ أنْ ألقاه ثم أدخلَ الجَنَّةَ ! فلمّا رأيتُه كانت بَعْرَةٌ أحبَّ إليَّ منه ! » .

وأخرج أيضاً[2] عن يحيى بن سعيد القطَّان قال : « لن ترى الصَّالحين في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديث » .

قال مسلمٌ يفسِّر هذا : « يقول : يجري الكذبُ على ألسنتهم ، ولا يتعمَّدون الكذب » .

وقد قَسَّم الحافظُ ابن رجب المتروكين من هذا الصِّنف من الضعفاء تقسيماً جيداً ، قال في « شرح عِلَل الترمذي »[3] : « وهؤلاء المشتغلون بالتعبُّد الذين يُترَك حديثُهم على قِسمين :

مِنهم مَنْ شغلته العبادةُ عن الحِفظ ؛ فكَثُرَ الوَهْمُ في حديثه ، فرفع الموقوفَ ، ووَصَل المُرْسَلَ . وهؤلاء مثل :

١ ـ أبَان بن أبي عَيَّاش فَيْروز (المتوفى سنة ١٣٨هـ) .

٢ ـ يزيد بن أَبَان الرَّقاشي البَصْري (المتوفى سنة ١٢٠هـ) .

وقد كان شعبةُ يقول في كلٍّ واحدٍ منهما : « لأنْ أزْنِيَ أحبُّ إليَّ من أنْ أُحدِّثَ عنه !! » .

٣ ـ جعفر بن الزُّبَيْر الحَنَفي (المتوفى سنة ١٤٠هـ) .

٤ ـ ورِشْدين بن سعد بن مُفْلَح المَهْرِيّ (المتوفى سنة ١٨٨هـ) .

---

(١) في مقدمة صحيحه (ص : ٢١) ، وانظر « شرح علل الترمذي » : ص : ٦٧ .

(٢) ص : ١٣ و١٤ .

(٣) ص : ٩٦ .

٥ ـ وعَبَّاد بن كَثِير الثَّقفي البَصْري (المتوفى بعد سنة ١٤٠ هـ) .

٦ ـ وعبد الله بن مُحَرَّر العامريّ الحَرَّاني (المتوفى سنة ١٥٠ هـ) .

٧ ـ والحسن بن أبي جعفر الجُفْري (المتوفى سنة ١٦١ هـ) ، وغيرهم[1] .

* * *

(١) من « أصول الجرح والتعديل » للدكتور عتر ، ص : ١٣١ ـ ١٤٠ ، بزياداتٍ وتصرُّفٍ .

الفصل الثاني

تعريف

ألفاظ الجرح والتعديل

وشرح العبارات الموهمة فيهما

القسم الأول : تعريفُ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .

القسم الثاني : شرحُ العبارات الموهمة والخاصَّة للأئمة في الجرح والتعديل .

القسم الثالث : الجرح والتعديل بالإشارة عند بعض الأئمة والنُّقَّاد .

القسم الأول :

تعريف

ألفاظ الجرح والتعديل

ومراتبها

١ ـ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم .

٢ ـ زيادات ابن الصَّلاح على ابن أبي حاتم في ألفاظ الجرح والتعديل .

٣ ـ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ الذَّهبي .

٤ ـ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ العِراقي .

٥ ـ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ السَّخاوي .

٦ ـ مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر .

٧ ـ التقسيم المختار لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل .

التمهيد

لقد وَضَع العلماءُ الجَهَابِذَةُ ألفاظاً خاصَّةً في الجَرْح والتعديل تُناسِب حالَ الرَّاوي من الصِّدقِ والكَذِبِ ، وذلك نظراً لِدِقَّة موضوع الجرح والتعديل ، وصعوبةِ الوُصول إلى المقصد المطلوب .

وألفاظُ الجرح والتعديل كثيرةٌ جِدّاً بحيث يتعذَّر حَصْرُها وجَمْعُها ، وهي أيضاً متعدِّدَةُ المراتبِ والدَّرجاتِ ، كما أنَّ منها ما يُفْهَم من اللُّغة ، ومنها ما يُدْرَكُ بالتتبُّعِ والاستقراء ، ومنها المصطلحاتُ الخاصَّةُ التي لا يتوصَّل إليها إلا بالنَّصِّ مِن قائلها على معناها أو مِن غيره ، ومنها غيرُ ذلك .

والمتتبِّعُ لكُتب الجَرْحِ والتعديل ، وخاصَّةً الموسَّعة منها ، يرى في طَيَّاتها تفسيراً لكثيرٍ من العبارات ، أو بياناً لمراتبها من القَبول والرَّدِّ ، أو ذِكْراً لبعض تقسيماتها .

وأئمَّتُنا السابقون ـ رضوان الله عليهم ـ لم يكونوا بحاجةٍ إلى تلك الضَّوابِط ، لسَيلان حفظِهم ، وجَودةِ فهمِهم ، وغَزارةِ علمِهم . وكانت تَصْدُر عنهم قواعدُ منظَّمةً لمراتب الرُّواةِ ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل عَفوياً مع أحكامها لا يُريدونها لنفسها ، ومن هنا أخذ المتأخِّرون ترتيبها وتنظيمها وإحكامها ، والمُتأمِّلُ في كتاب « الكفاية » للخطيب البغدادي يرى أمثلةً عِدَّةً على ذلك عن عددٍ من الأئمَّة ، وذلك في بابي « تَرْكِ الاحتجاج بمن كَثُرَ غلَطُه » و« فيمن رَجَع عن حديثٍ غلط فيه وكان الغالبُ على روايته الصِّحَّةُ أَنَّ ذلك لا يَضُرُّه » . وأذكُرُ هنا مثالاً واحداً منها ، وهو ما ساقه الخطيبُ بسنده إلى ابن مَهْدي قال : « النَّاس ثلاثةٌ : رَجُلٌ حافظٌ مُتْقِنٌ ، فهذا لا يُخْتَلَف فيه ، وآخَرُ يَهِمُ ، والغالب على حديثه الصِّحَّةُ ، فهذا لا يُتْرَكُ

حديثُه ، وآخَرُ يَهِمُ ، والغالبُ على حديثه الوَهْمُ ، فهذا يُتْرَكُ حديثُه »[1] .

كما أنَّ بعض أصحاب الكُتب المعتمدة لمَّا ذكروا مناهجَهم في تآليفهم تعرَّضوا لذِكْرِ ذلك ، وقد وَجَدْتُ تنظيماً حَسَناً لطَبَقات المجروحين وأحكامها في كتاب الجُوْزَجَاني[2] حيث قال : « وسأَصِفُهم على مراتبهم ومذاهبهم :

ـ منهم الزَّائغُ عن الحَقِّ ، كَذَّابٌ في حديثه .

ـ ومنهم الكَذَّابُ في حديثه لم أَسْمَع عنه ببدعةٍ ، وكفى بالكَذِب بدعةً .

ـ ومنهم زائغٌ عن الحقِّ صَدوقُ اللَّهجَة ، قد جرى في الناس حديثُه إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته ، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلةٌ إلَّا أن يُؤْخَذ من حديثهم ما يُعْرَف إذا لم يُقَوِّ به بدعته فيُتَّهَم عند ذلك .

ـ ومنهم الضعيفُ في حديثه غيرُ سائغٍ لذي دينٍ أن يَحْتَجَّ بحديثه وحدَه إلَّا أن يقوِّيه حديثُ مَن هو أقوى منه فحينئذٍ يُعْتَبَرُ به »[3] .

فائدة معرفة ألفاظ الجرح والتعديل :

معرفةُ ألفاظ الجرح والتعديل التي يَستعمِلها المحدِّثون والمراتب التي تَدُلُّ عليها أمرٌ على غاية الأهميَّة في علم الحديث عامَّةً والجَرْح والتعديل خاصَّةً ؛ لأنها كالصَّنْجات التي تُستَعمَل في الميزان ، لِمَا أنَّ هذه الألفاظ تَدُلُّ على حال الراوي وحُكْمِهِ في ميزان الجرح والتعديل قبولاً أو رَدّاً ، وهي بمثابة النتيجة لما سبق من

---

(١) الكفاية : ص : ٢٢٧ .

(٢) معرفة الرجال : ص : ٣٢ .

(٣) انظر : « مباحث في علم الجَرْح والتعديل » للدكتور قاسم علي سعد ، ص : ٢٣ ـ ٢٤ ، و« دراسات في الجرح والتعديل » للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، ص : ٢٠٥ .

الأبحاث والثمرة المستفادة منها ، كما أنَّ هذه الألفاظَ تُغْنِي عن إسهاب ترجَمة الراوي وبيان ما فيه من الفضائل والرذائل[1] .

كُنا بحاجةٍ إلى وَضْع قواعد لمراتب ألفاظِ الجرح والتعديل ، فجاء إمامُ هذه الصَّنْعَة الإمامُ عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٣٢٧هـ) فقَسَّم ألفاظَ الجرح والتعديل علىٰ مراتب ، فأجادَ وأحسنَ ، وجَعَلها أربعاً للتعديل ، وأربعاً للجرح .

ثم جاء بعده الحافظُ عَمْرو بن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِي (المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ) ، فجعلها أربعاً للجرح ، وأخرىٰ للتعديل ، كما فعل ابن أبي حاتم ، لٰكنَّه زادَ عليه بعضَ الألفاظِ ، ولم يصنِّفها في مراتبها ، باستثناء أربع ألفاظٍ ذكرها في المرتبة الأولىٰ عنده .

ثم جاء إمامُ المعدِّلين والمجرِّحين : الحافظ شمس الدين الذَّهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ) ، فجَعَل للتعديل أربعَ مراتب ، وللجرح خمساً .

ثم جاء بعده الحافظُ زَيْنُ الدِّين العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦هـ) ، فزادَ عِدَّةَ ألفاظٍ وَجَدها في كلام أهل الحديث ، كما قال في ألفيته :

والجرحُ والتعديلُ قد هَذَّبَه ... ابنُ أبي حاتم إذْ رَتَّبَه

والشيخُ[2] زادَ فيهما وزِدْتُ ... ما في كلام أهلِه وَجَدْتُ

ولٰكنه لم يميِّز زياداتِه في الألفية ، فميَّزها في شرحها « التبصرة والتذكرة »[3] .

ثم جاء تلميذُه النابغةُ أمير المؤمنين في الحديث : الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني

---

(١) انظر « أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال » ص : ١٤٤ .

(٢) أي : ابن الصَّلاح .

(٣) ٢/١٣٦ .

(المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ) ، ووَضَع لألفاظ الجرح والتعديل ترتيباً أَدَقُّ ممن سبقوه فيه ـ كما سيأتي ـ ، وكانت له فيه أصالةٌ وابتكارٌ .

ثم جاء تلميذُه الحافظ المؤرِّخ عبد الرحمـٰن السَّخَاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢هـ) ، في شرحه لألفية العِراقي ، فزاد عليه ، وعلىٰ غيره ألفاظاً وَقَف عليها من كلام أهل العِلم .

فسأذكر في الصفحات الآتية تقسيمَ هـٰؤلاء لألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها .

أولاً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم

رَتَّب ابنُ أبي حاتم رواةَ الآثار على درجاتٍ ، وقد تناول هٰذا في كتابيه « الجرح والتعديل » و« تَقْدِمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » .

ويرى ابنُ أبي حاتم أنَّ بيان هٰذا الترتيب من الواجب عليه ؛ لأن السَّبيل إلى معرفة شيءٍ من كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيِّه ﷺ هو النقلُ والروايةُ ، والرُّواة ليسوا بمتساوين في درجة التحمُّل والأداء ، بحيثُ نأخذ ديننا من كلِّ واحدٍ منهم دون تمييزٍ بينهم ومعرفة درجاتهم ، وبهٰذا البيان نعرف « مَن كان في منزلة الانتقاد والجهابذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم » ، و« مَن كان عَدْلاً في نفسه من أهل التثبُّت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه . . . » إلى آخر درجات الرُّواة[1] .

وقد وَضَع ابنُ أبي حاتم في المرتبة الأولى الصَّحابَةَ ـ رضوان الله عليهم ـ ؛ لأنهم شهدوا الوحيَ والتنزيل ، وعرفوا التفسيرَ والتأويلَ ، وهم الذين اختارهم الله عزَّ وجلَّ لصُحبة نبيِّه ﷺ ، ونُصرته ، وإقامة دينه ، وإظهار حقِّه ، فرضيهم له صحابةً ، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوةً[2] .

ويذكر ابنُ أبي حاتم أنهم قاموا بما أراده اللهُ من نُصرة الدين ، وإظهار حقِّه ، حيثُ حفظوا عنه ﷺ وأتقنوا ما بلغهم من الله عزَّ وجلَّ ، وما سَنَّ وشَرَع ، وحَكَم ، وقَضَى ، ونَدَب ، وأَمَر ، ونَهَى ، وحَظَر ، وأَدَّب ؛ وَعوا ذلك كُلَّه ،

---

(١) تقدمة المعرفة : ص : ٥ ـ ٦ .

(٢) المصدر السابق : ص : ٧ .

ففقهوا في الدين ، وعلموا أمرَ الله ونهيه ، ومراده بما بيَّنه رسول الله ﷺ ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله ، واستنباطهم عنه[1] .

وفي المرتبة الثانية التابعون : لأن الله عَزَّ وجَلَّ اختارهم لإقامة دِينه ، وخَصَّهم بحفظ فرائضه وحُدوده ، وأمرِه ونهيِه ، وأحكامِه ، وسُنَنِ رسول الله ﷺ وآثاره ؛ وذلك بحفظهم عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وَبثُّوه من الأحكام والسُّنَن والآثار ، وسائر ما قام به الصحابة به من جهدٍ في نشر دين الله عزَّ وجلَّ ، أتقنوا ذلك كلَّه وعملوه ، وفقهوا فيه ، فكانوا من الإسلام ، والدِّين ، ومراعاة أمر الله عزَّ وجلَّ ، ونهيه ؛ بحيث وَضَعهم الله عزَّ وجلَّ ونَصَبهم له ؛ إذ يقول : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾[2] [التوبة : ١٠٠] .

وقد ساقَ ابنُ أبي حاتم بسنده عن قَتَادة أنَّ المراد بقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ ﴾ : التابعون[3] .

وقد صاروا برضوان الله عزَّ وجلَّ لهم ، وجميل ما أثنىٰ عليهم بالمنزلة التي نَزَّههم الله بها عن أن يلحقهم مغمزٌ أو تُدرِكهم وصمةٌ ، لتيقُّظِهم ، وتحرُّزِهم ، وتثبُّتهم ؛ ولأنهم البَرَرَةُ الأتقياءُ الذين ندبهم الله عزَّ وجلَّ لإثبات دينه ، وإقامةِ سُنَّتِه وسُبُلِه[4] .

ولهـٰذا يرىٰ ابنُ أبي حاتم أنه لا معنًى للاشتغال بالتمييز بينهم مع هـٰذه المنزلة ، فلا تجد بينهم إلا إماماً مبرِّزاً مقدَّماً في الفضل والعلم ، ووعيِ السُّنن وإثباتها ، ولزومِ الطريقة واحتبائها ، رحمة الله ومغفرته عليهم أجميعن[5] .

---

(١) تقدمة المعرفة : ص : ٧ـ٨ .
(٢) المصدر السابق : ٨ـ٩ .
(٣) المصدر السابق : ص : ٩ .
(٤) المصدر السابق : ص : ٩ .
(٥) المصدر السابق : ص : ٩ .

ولكن قوماً عاشوا في عصر التابعين ليسوا من هذه المنزلة ؛ لأنهم في غير حال أكثر التابعين من الفقه ، والعلم ، والحفظ ، والإتقان ، والتثبُّت ، وهؤلاء ألحقوا أنفسهم بالتابعين ودَلَّسوا بينهم ، ولكنهم بعيدون كلَّ البُعدِ عنهم .

ويقول ابنُ أبي حاتم إنه قد ذكر حالَهم ، وأوصافَهم ، ومعانيهم في مواضع مختلفة من كتاب « الجرح والتعديل » ، واكتفىٰ بذلك ، فلم يذكر أوصافهم ، وهو يبيِّن مراتبَ رواة الآثار[1] .

ثم خلف التابعين أتباعُهم[2] وهم علىٰ مراتب أربع :

المرتبة الأولىٰ : وفيها الحُفَّاظُ الوَرِعون المُتقِنون الجَهَابِذَةُ النَّاقدون للحديث ، وسَمَّىٰ ابنُ أبي حاتم أهلَ هذه المرتبة بـ: أهل التزكية ، والتعديل ، والجرح ، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء يُحْتَجُّ بحديثه ، ويُعْتَمد علىٰ جرحه وتعديله ، وكلامُه في الرجال ، وقد خُصَّ هؤلاء الرجال بهذه الفضيلة ، ورزقهم المعرفة في كلِّ دهرٍ وزمانٍ .

وبعد مرتبةِ الجَهَابِذة تأتي مرتبةٌ تليها وهي :

مرتبةُ أهلِ العدالة : وأهلُ هذه المرتبةِ لهم صفاتٌ مُعَيَّنَةٌ ، وهي : أن يكونوا عُدُولًا في أنفسهم ، متثبِّتين في روايتهم ، صَدُوقين في نقلهم ، وَرِعين في دينهم ، حافظين لحديثهم مُتقِنين في هذا الحفظ .

وأهلُ هذه المرتبة يُحْتَجُّ بحديثهم ، ومحلُّ الثقة في أنفسِهم[3] .

ثم تأتي مرتبةٌ أخرىٰ تلي المرتبةَ السابقةَ ، وقد وَصَف ابنُ أبي حاتم الراويَ فيها بأن يكون صَدوقاً في روايته ، وَرِعاً في دِينه ، ثَبْتاً ، إلا أنه يَهِمُ أحياناً[4] .

---

(١) تقدمة المعرفة : ص : ٩ .

(٢) يبدو أنَّ ابن أبي حاتم يرى أنَّ أتباع التابعين هم كُلُّ مَن أتوا بعد التابعين .

(٣) تقدمة المعرفة : ص : ١٠ .

(٤) المصدر السابق : ص : ٦ ـ ١٠ .

وهٰذا الوَهْمُ في بعض الأحيان هو الذي أَخَّرَهم عن المرتبة السابقة ، إلَّا أنهم مثلُها من حيثُ الاحتجاج بحديثهم ؛ إذ الوَهْمُ القليلُ هنا لا يَضُرُّ[1] .

أمَّا إذا غَلَب الوَهْمُ ، والخطأُ ، والسَّهْوُ ، والغَلَطُ ، مع وُجود الصِّدق والوَرَعِ في الراوي ؛ فإنه يتأخَّر إلىٰ مرتبةٍ أدنىٰ مما سَبَق ، وهي المرتبة الرابعة .

وأهلُ هٰذه المرتبةِ لا يُحْتَجُّ بحديثهم في الحلال والحرام ؛ لوُجود الغفلةِ فيهم ، ولٰكن يُكْتَبُ حديثُهم في الترغيب والترهيب ، والزُّهد ، والآداب[2] .

ويتَّضح لنا أنَّ ابنَ أبي حاتم في المراتب الثلاث الأخيرة متأثِّرٌ بعبد الرحمٰن بن مهدي (المتوفى سنة ١٩٨هـ) الذي قال : « أَحْفَظُ عن الرجلِ الحافظِ المُتقِنِ ، فهٰذا لا يُخْتَلَفُ فيه ، وآخرُ يَهِمُ ، والغَالبُ علىٰ حديثه الصِّحَةُ ، فهٰذا لا يُتْرَكُ حديثُه ؛ لو تُرك حديثُ مثل هٰذا ؛ لذَهَب حديثُ الناس ، وآخرُ يَهِمُ ، والغالبُ علىٰ حديثه الوَهْمُ ؛ فهٰذا يُتْرَك حديثُه ـ يعني : لا يُحْتَجُّ بحديثه ـ »[3] .

أمَّا المرتبة الخامسة : فهم الذين ليسوا من أهل الصِّدق والأمانة ، ومَن قد ظهر للنقاد ـ العلماءُ بالرجال أولي المعرفة ـ منهم الكذب .

وليس هؤلاء من تابعي التابعين في رأي ابن أبي حاتم ؛ لِمَا فيهم من هٰذه الصِّفات المذمومة التي لا يليق بمُتَّصفها أن ينال هذا الشرفَ ، وإنما هم قد ألصقوا أنفسَهم بهم ، ودلَّسوا بينهم ، ومن أجل هٰذا يُترَك حديثُهم ، وتُطرَح رواياتُهم ، وتَسْقُط ، ولا يُشْتَغل بهم[4] .

وقد تناول ابنُ أبي حاتم درجاتٍ أو مراتبَ رواةِ الآثار علىٰ وجهٍ آخر ، وهو

---

(١) تقدمة المعرفة : ص : ٦ ـ ١٠ .
(٢) المصدر السابق : ص : ٦ ـ ١٠ .
(٣) الجرح والتعديل : (١/ق/١/٣٦) .
(٤) تقدمة المعرفة : ص : ٦ ـ ١٠ .

ما تَدُلُّ عليه الألفاظُ التي يُطلِقها الأئمةُ النقادُ عليهم ؛ لبيان حالتهم ؛ من حيثُ الجرح والتعديل .

فقد لاحَظَ ابنُ أبي حاتم أنَّ بعض الأئمة اختاروا ألفاظاً للحُكم على راوٍ ، ويرفضون أن تُطلَق على آخر ؛ لأنه أعلى أو أدنى منه منزلةً ؛ فقد سأل رجلٌ عبدَ الرحمٰن بن مهدي عن راوٍ يُكْنَى أبا خَلْدَة ، سأله : هل كان ثقةً ؟ فقال له ابنُ مهدي : « كان صدوقاً ، وكان مأموناً ؛ الثقةُ سفيان وشُعْبَة » .

ويُعقِّب ابنُ أبي حاتم على هٰذه الرواية مستنبطاً منهجَ النقاد في ذلك : « فقد أخبر أنَّ النَّقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وأنَّ أهل المنزلة الأعلى (كذا) الثقات ، وأنَّ أهل المنزلة الثانية أهل الصِّدق والأمانة »[1] .

لاحظَ ابنُ أبي حاتم ذلك ، فتتبَّع الألفاظَ التي يُطلقها النقادُ على الرُّواة ودلالاتها فتبيَّن له أنها ليست على درجةٍ واحدةٍ ، وإنما هي على درجاتٍ شتَّى ، وذكر منها ما تَوَصَّل إليه من تتبُّعِه وملاحظتِه .

تقسيمُ ألفاظ مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم :

١ ـ مراتب ألفاظ التعديل :

ومراتبُ التعديل عند ابن أبي حاتم هي :

المرتبة الأولى : قال ابنُ أبي حاتم : « إذا قيل للواحد إنه (ثقةٌ) ، أو (مُتقِنٌ) ، فهو ممَّن يُحْتَجُّ بحديثه » .

قال ابنُ الصَّلاح : « وكذا إذا قيل : (ثَبْتٌ) ، أو (حُجَّةٌ) ، وكذا إذا قيل في العَدْل : إنه (حافظٌ) ، أو (ضابِطٌ) ، والله أعلم » .

---

(١) الجرح والتعديل : (١/ ١٥/ ٣٧) .

المرتبة الثانية : قال ابنُ أبي حاتم : « إذا قيل إنه : (صَدوقٌ) ، أو (مَحَلُّه الصِّدْقُ) ، أو (لا بأسَ به) ، فهو ممَّن يُكْتَب حديثُه ويُنْظَر فيه » ، وهي المنزلةُ الثانيةُ .

يقول ابنُ الصَّلاح : « هذا كما قال ؛ لأنَّ هذه العبارات لا تُشْعِر بشريطة الضَّبْط ، فَيُنْظَر في حديثه ، ويُخْتبَرُ حتى يُعْرَف ضَبْطُه » .

المرتبة الثالثة : قال ابنُ أبي حاتم : « إذا قيل : (شَيْخٌ) ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكْتَبُ حديثُه ويُنْظَرُ فيه ، إلَّا أنه دون الثانية » .

المرتبة الرابعة : إذا قيل : صالحُ الحديث ، فإنه يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار .

٢ ـ مراتب ألفاظ الجرح :

أُولَاها : قولُهم : (لَيِّن الحديث) ، قال ابنُ أبي حاتم : « إذا أجابوا في الرجل بلِيْن الحديث فهو ممَّن يُكْتَب حديثه ، ويُنْظَر فيه اعتباراً » .

المرتبة الثانية : قال ابنُ أبي حاتم : « إذا قالوا : (ليس بقَوِيٍّ) فهو بمنزلة الأولى في كَتْب حديثه ، إلا أنه دُوْنه » .

المرتبة الثالثة : قال : « إذا قالوا : (ضَعِيفُ الحديث) ، فهو دُون الثاني ، لا يُطْرَحُ حديثُه بل يُعتَبَرُ به » .

المرتبة الرابعة : قال : « إذا قالوا : (مَتْرُوْكُ الحديث)، أو (ذَاهِبُ الحديثِ)، أو كَذَّابٌ) فهو ساقطُ الحديث ، لا يُكْتَبُ حديثُه ، وهي المنزلة الرابعة »[1] .

ومن المفيدِ أن نتناول هنا ترتيبَ الألفاظ عند بعض الأئمة الذين ألَّفوا في أصول علم الحديث ؛ لأنهم نقدوا ترتيبَ ابن أبي حاتم ، وعدَّلوا فيه ، فكانت المراتبُ عندهم أكثر عدداً من مراتبه ، وهٰذا جعلهم يضعون مراتبَ ابن أبي حاتم

---

(١) راجع : « الجرح والتعديل » (٢/ ٣٧) ، و« علوم الحديث » (ص : ١١٠) .

في غير ترتيبٍ بها ، فجعلوا المرتبةَ الأولىٰ عنده ثانيةً ، أو ثالثةً ، وهٰكذا .

وقبل أن نذكر الأئمة الذين أضافوا إلىٰ مراتب ابن أبي حاتم ، أو نَقَدوها ؛ نُشير إلىٰ أنه ربما كان الحافظ الخطيبُ البغداديُّ أول من تَكَلَّم في مراتب الرواة تبعاً لما يُطلَق عليهم من ألفاظٍ ، ولٰكنه اكتفىٰ ببيان أرفع المراتب وأدناها ، قال : « فأما أقسامُ العبارات بالإخبار عن أحوال الرُّواة فأرفعها أن يقال : (حُجَّةٌ) ، أو (ثقةٌ) ، وأدونها أن يقال : (كذَّابٌ) ، أو (ساقطٌ) »[1] .

ثم ساقَ من أقوال الأئمة ما يبيِّن أنهم يقصدون وَضْعَ الرواة علىٰ درجاتٍ وليسوا بمتساوين في المنزلة عندهم[2] ، كما أورد روايةً لابن معين تبيِّن أنَّ « لا بأس » عنده يعني بها أنَّ الراوي : « ثقةٌ » ، و« ضعيفٌ » يعني بها أنَّ الراوي ساقطُ الحديث[3] .

وإذا كان هٰذا يُخالِف ما ذكره ابنُ أبي حاتم في مراتبه فإن الإمام ابنَ الصلاح ذكر أنَّ ليس هناك تعارُضاً في الحقيقة ؛ لأن هٰذا الاصطلاحَ خاصٌّ بابن معين ، ولذلك نسبه إلىٰ نفسه خاصّةً ، أمَّا عملُ ابنِ أبي حاتم ؛ فهو مستخلصٌ من مقاصد جُمهور أئمةِ الجرح والتعديل في إطلاقهم هٰذه الألفاظ[4] .

كما أورد الخطيبُ روايةً أخرىٰ توُضِّحُ أنَّ أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ قد فَسَّر لفظَ : « لَيِّنٌ » ـ الذي مَثَّله به ابنُ حاتم لأولىٰ مراتب الجرح ـ فَسَّره بأنَّ الراوي الذي يُطلَق عليه ذلك : « لا يكون ساقطاً متروكَ الحديثِ ، ولٰكن مجروحاً بشيءٍ لا يسقطه عن العدالة »[5] .

---

(١) الكفاية : ص : ٢٢ .
(٢) المصدر السابق : ص : ٢٢ .
(٣) المصدر السابق : ص : ٢٢ .
(٤) علوم الحديث : ص : ١٢٣ .
(٥) الكفاية : ص : ٢٣ .

وبعد هـٰذا روىٰ بسنده ما ذكره ابنُ أبي حاتم في مراتب الجرح والتعديل ، دُون أن يعلِّق عليها بشيء[1] .

---

(١) الكفاية : ص : ٢٣ .

ثانياً : زيادات ابن الصَّلاح على ابن أبي حاتم في ألفاظ الجرح والتعديل

كان ابنُ الصَّلاح أوَّلَ من أشادَ بتقسيم ابن أبي حاتم وبإجادته فيه ، فقال في مقدمته عن الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل : « وقد رَتَّبها أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرَّازي في كتابه الجرح والتعديل فأجادَ وأحسنَ »[1] .

وذكر أنه يُوافِق ابنَ أبي حاتم على ترتيبه ، وإن كانت له إضافاتٌ في الألفاظ ، قال : « ونحن نرتِّبها كذلك ، ونُورِد ما ذكره ونُضيف إليه ما بَلَغَنا في ذلك عن غيره إن شاء الله »[2] .

وبعد ذلك ذَكَر ابنُ الصَّلاح ما قاله ابنُ أبي حاتم في المرتبة الأولى من ألفاظ التعديل ، ثم عَقَّبَ على هذه المرتبة بزيادة أربعة ألفاظٍ على ما ذكره ابنُ أبي حاتم ، وهي : « ثَبْتٌ » ، و« حُجَّةٌ » ، و« حافظٌ » ، و« ضابطٌ » .

ثم ذكر ابنُ الصَّلاح المرتبةَ الثانيةَ عند ابن أبي حاتم ولم يَزِدْ عليها ألفاظاً ، ولكنه شَرَح قولَ ابن أبي حاتم : « فهو ممن يُكْتَب حديثُه ويُنظَر فيه »، فقال : « هٰذا كما قال ؛ لأن هٰذه العبارات لا تُشعِر بشريطة الضَّبط ، فيُنظَر في حديثه ويُختَبر »[3] .

وقد عَرَّفَنا ابنُ الصَّلاح طريقةَ اختبارِ ضبطِ الراوي هٰذه فقال : « بأن تُعتبر رواياته بروايات الثِّقات المعروفين بالضَّبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياتِه موافقةً ،

---

(١) علوم الحديث : ص : ١٢٢ .

(٢) المصدر السابق : ص : ١٢٢ .

(٣) المصدر السابق : ص : ١٠٦ .

ولو من حيثُ المعنىٰ لرواياتهم ، أو موافقةً لها في الأغلب ، والمخالفة نادرةٌ ؛ عَرَفْنا حينئذٍ كَوْنَه ضابطاً ثبتاً ، وإنْ وجدناه كثيرَ المخالفة لهم ؛ عَرَفْنا اختلالَ ضَبْطه ، ولم نَحْتَجَّ بحديثه »[1] .

وبعد النظر إذا تبيَّن لنا أنَّ ضبط الراوي غيرُ كاملٍ ، واحتجنا إلىٰ حديثٍ من حديثه اعتبرنا ذلك الحديثَ ، ونظرنا هل له أصلٌ من رواية غيره ، أو لا ؛ فإن كان له أصلٌ أخذنا بذلك الحديث متابعةً أو شاهداً[2] .

وذكر ابنُ الصَّلاح المرتبةَ الثالثةَ ولم يُعقِّب عليها .

وذكر المرتبةَ الرابعةَ وعَقَّب عليها بما يشرح عبارةَ : « صالح الحديث » فروىٰ عن أحمد بن سِنَان قوله : « كان عبدُ الرحمٰن بن مهدي ربما جَرَىٰ ذكرُ حديث الرجل فيه ضَعْفٌ ، وهو رجلٌ صَدوقٌ ، فيقول : رَجُلٌ صالحُ الحديث »[3] .

ثم ذكر ابنُ الصَّلاح مراتبَ الجرح ، ولم يَزِدْ علىٰ ابن أبي حاتم شيئاً .

وقد ذكر شرحَ الدَّارَقُطْنيِّ لقولهم : « لَيِّنٌ » ، وقد سبق أن ذكرنا ذلك عندما بَيَّنَّا ما قاله الخطيبُ في مراتب الجرح والتعديل[4] ، كما أنه ذكر أيضاً أحمد بن صالح : إنه لا يتركُ حديثَ الرجل حتىٰ يجتمع الجميعُ علىٰ تركه ، وقولهم : « فلانٌ ضعيفٌ » لا يعني تَرْكَ حديثِه[5] .

وبعد ذلك أورد ابنُ الصَّلاح ألفاظاً استعملها أئمةُ الجرح والتعديل لم يذكرها ابنُ أبي حاتم ، ولٰكنه لم يحدِّد مرتبةَ كلِّ لفظٍ ، وهٰذه الألفاظ هي : « فلانٌ قد روىٰ عنه الناسُ » ، فلانٌ « وَسَطٌ » ، وفلانٌ « مُقارب الحديث »، فلانٌ « مُضْطرِبُ

---

(١) علوم الحديث : ص : ١٠٦ .
(٢) المصدر السابق : ص : ١٢٤ .
(٣) المصدر السابق : ص : ١٢٤ .
(٤) انظر صفحة : (١٨٩) .
(٥) علوم الحديث : ص : ١٢٥ ـ ١٢٧ .

الحديث » ، وفلانٌ « لا يُحْتَجُّ به » ، وفلانٌ « مجهولٌ » ، وفلانٌ « لا شيءَ » ، وفلانٌ « ليس بذاك » ، وربما قيل : « ليس بذاك القَوِيِّ » ، وفلانٌ « فيه ، أو في حديثه ضَعْفٌ » ، وفلانٌ « ما أعلم به بأساً »[1] .

ويبدوا أنه اعتمد على أنَّ العارفين بهـٰذا الفَنِّ قادرون علىٰ إلحاق كلِّ لفظةٍ بمرتبةٍ من المراتب التي ذكرها موافقاً ابنَ أبي حاتم في عمله ، ولهـٰذا قال عَقِبَ ذكرِها : « وما من لفظةٍ منها ومن أشباهها إلا وله نظيرٌ شرحناه ، أو أصلٌ أصَّلناه ، يتنبَّه إن شاء الله تعالىٰ به عليها »[2] .

وقد بيَّن الحافظُ العِراقيُّ مراتبَ هـٰذه الألفاظِ في كتابه « التقييد والإيضاح »[3] كما سيأتي .

ولم يكتفِ الحافظُ العِراقيُّ بهـٰذا بل رأىٰ أنَّ ابنَ الصَّلاح قد أهمل من ألفاظ التوثيق والجرح أكثرَ مما زاده علىٰ ابن أبي حاتم . ورأى أن يُضيف إليها ما يحضره من الألفاظ ؛ حتى تعرف وتضبط ، كما يقول .

ويُمكن الرجوعُ إلى هذه الزيادة في تقييده على مقدِّمة ابن الصَّلاح[4] غير أننا نريد أن نقول : إنه لَم يكتفِ بزيادةِ بعض الألفاظ في المراتب ، ولكنه أضاف مرتبةً خامسةً إلى مراتب الجرح الأربع عند ابن أبي حاتم . وفي هـٰذه المرتبة الخامسة عنده ذَكَر أنه يندرج تحتها من الألفاظ : « فلانٌ وَضَّاعٌ » ، و« فلانٌ دَجَّالٌ » .

وعلىٰ الرغم من زيادته بعضَ الألفاظ علىٰ ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح ؛ فإنه أشار كما أشار ابنُ أبي حاتم من قبل إلىٰ أنَّ هناك ألفاظاً أخرىٰ يستدلُّ بما ذكره عليها .

---

(١) علوم الحديث : ص : ١٢٧ .
(٢) المصدر السابق : ص : ١٢٧ .
(٣) ص : ١٦١ .
(٤) ص : ١٦٢ ـ ١٦٣ .

ثالثاً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ الذَّهَبِي

ذكر الحافظُ الذهبي هذه المراتب في مقدِّمة كتابه « ميزان الاعتدال »[1] نذكرها فيما يلي :

(أ) مراتب ألفاظ التعديل :

قال الذهبي رحمه الله تعالى : فأعلى العباراتِ في الرُّواة المقبولين :

١ ـ (ثَبْتٌ حُجَّةٌ) ، و (ثَبْتٌ حافِظٌ) ، و (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ) ، و (ثِقَةٌ ثِقَةٌ) .

٢ ـ ثُمَّ (ثقةٌ صَدُوْقٌ) ، و (لَا بَأْسَ بِهِ) ، و (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ) .

٣ ـ ثم (مَحِلُّهُ الصِّدْقُ) ، و (جَيِّدُ الْحَدِيْثِ) ، و (صَالِحُ الحدِيثِ) ، (وشَيْخٌ وَسَطٌ) ، و (شَيْخٌ حَسَنُ الحديثِ)، و(صَدُوْقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ)، و(صُوَيْلِحٌ)، ونحو ذلك » .

هذا هو ترتيبُ عبارات التعديل عند الذهبي ، وواضحٌ أنه لم يَنُصَّ على المراتب وإنما فَصَل بين كلِّ مرتبةٍ وأخرى بحرف العطف « ثم » الذي يُفيد الترتيبَ والتراخي كما هو معروفٌ عند النُّحاة .

وإذا صرفنا النظرَ عما زاده على ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح من عباراتٍ فإننا نلاحظ أمرَيْن هامَّين :

أولهما : أنَّ الذهبي أخَّر عبارةً جعلها ابنُ أبي حاتم في المرتبة الثانية وجعلها هو في المرتبة الثالثة ؛ وهذه العبارة هي « مَحِلُّه الصِّدْق » .

---

(١) (١/ ١١٤) .

ثانيهما : جعل ابنُ أبي حاتم مراتبَ التعديل أربعاً ـ كما سبق أن عرفنا ـ وجعلها الذهبيُّ ثلاثاً حيث أدمج الثالثةَ والرابعةَ عند ابن أبي حاتم فجعلهما في المرتبة الثالثة .

(ب) مراتب ألفاظ الجرح :

قال الذهبيُّ : « وأردى عباراتِ الجرح :

١ ـ (دَجَّالٌ) ، (كَذَّابٌ) ، أو (وَضَّاعٌ) ، (يَضَعُ الحديثَ) .

٢ ـ ثم (مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ) ، و (مُتَّفَقٌ على تَرْكِهِ) .

٣ ـ ثم (مَتْرُوكٌ) ، و(ليس بِثِقَةٍ) ، و (سَكَتُوا عنه) ، و (ذاهِبُ الحديث) ، و (فيه نَظَرٌ) ، و (هالِكٌ) ، و(ساقِطٌ) .

٤ ـ ثم (واهٍ بمَرَّةٍ) ، و (ليس بشَيْءٍ) ، و (ضَعِيفٌ جدّاً) ، و (ضَعَّفُوه) ، و (ضعيفٌ) ، و (واهٍ) ، و(مُنكَر الحديث) ونحو ذلك .

٥ ـ ثم (يُضَعَّف) ، و (فيه ضَعْفٌ) ، و (قد ضُعِّفَ) ، و (ليس بالقَوِيِّ) ، و (ليس بحُجَّةٍ) ، و (ليس بذَاكَ) ، و (يُعْرَفُ ويُنْكَرُ) ، و (فيه مَقَالٌ) ، و (تُكُلِّمَ فيه) ، و (لَيِّنٌ) ، و (سَيِّءُ الحِفْظِ) ، و (لا يُحْتَجُّ به) ، و (أُخْتُلِفَ فيه) ، و (صَدوقٌ لكنَّه مُبْتَدِعٌ) .

ونحو ذلك من العباراتِ التي تَدُلُّ بوصفها على اطِّراح الراوي بالأصالة ، أو على ضَعْفِه ، أو على التوقُّفِ فيه ، أو على جواز أن يُحْتَجَّ به مع لِيْنِ ما فيه .

ملاحظات على هذا الترتيب :

وبمقارنة ترتيب الذهبيِّ بترتيب ابن أبي حاتم يتَّضح لنا :

١ ـ أنَّ ابن أبي حاتم جعل المراتبَ أربعاً وجعلها الذهبيُّ خمساً .

٢ ـ هناك عباراتٌ ليست في مرتبةٍ واحدةٍ عند ابن أبي حاتم ، مثل : « لَيِّنٌ » ، و« ليس بالقويِّ » ، فالأولى من أول مراتب الجرح عنده وأخَفّها ، والثانية عنده من

المرتبة الثانية ، ولكنهما عند الذهبي من المرتبة الخامسة ، وهي أخَفُّ عنده ، وتوازي المرتبةَ الأولى عند ابن أبي حاتم .

ونُلاحِظ أنَّ الذهبي قد عَقَّب على الكلام على مراتب الجرح بعبارةٍ غير مفهومةٍ ، وهي : « ونحو ذلك من العبارات التي تَدُلُّ على . . . جواز أن يُحْتَجَّ به مع لينِ ما فيه » ، هل معنى هذه العبارةِ أنَّ من مراتب الجرح من يُحْتَجُّ بحديثه مع ما فيه من لينٍ ؟ هذا مع ملاحظة أنَّ ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح قد نَصَّا على أن من يُحْتَجُّ بهم هم أهل مرتبةٍ واحدةٍ من مراتب العدول ، وبقية المراتب لا يُحْتَجُّ بحديثها ، وإنما يُكتَب حديثها للنظر فيه والاعتبار[1] .

---

(١) انظر « ابن أبي حاتم الرازي » ص : ٢٣٩ .

رابعاً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ العِراقي

يختلف ترتيبُ الحافظ العراقي في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عن ترتيب ابن أبي حاتم والذهبي ، وهذا هو الترتيبُ عنده :

(أ) ـ مراتب ألفاظ التعديل :

قال الحافظ العراقي[1] :

« مراتب التعديل على أربع ، أو خمس طَبَقاتٍ :

فالمرتبة الأولى : العليا من ألفاظ التعديل ـ ولم يَذْكُرْها ابنُ أبي حاتم ، ولا ابنُ الصَّلاحَ ـ وهي إذا كُرِّر لفظُ التوثيق إمَّا مع تبايُنِ اللَّفظين كقولهم : (ثَبْتٌ حُجَّةٌ) ، أو (ثَبْتٌ حافِظٌ) ، أو (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ) ، أو نحو ذلك :

وإمَّا مع إعادة اللفظ الأول كقولهم : (ثِقَةٌ ثِقَةٌ) ونحوها .

المرتبة الثانية : هي التي جَعَلها ابنُ أبي حاتم وتَبِعَه ابنُ الصلاح ـ المرتبة الأولى ـ وذكر المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وهي ، ثقةٌ أو مُتْقِنٌ .

قال ابنُ الصَّلاح : « وكذا إذا قيل في العَدْل إنَّه (ضابِطٌ) ، أو (حافظٌ) » .

وقال الخطيبُ البغداديُّ[2] : « أرفع العبارات أن يقال : (حُجَّةٌ)، أو (ثِقَةٌ) » .

المرتبة الثالثة : قولُهم : (ليس به بَأْسٌ) ، أو (لا بَأْسَ به) ، أو (صَدُوْقٌ) ، أو (مَأْمُوْنٌ) ، أو (خِيَارٌ) .

---

(١) في « شرح الألفية » : (٢/ ٣).

(٢) في « الكفاية في علم الرواية » : ص: ٢٢ .

وجَعَلَ ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح هذه المرتَبة الثانيةَ ، واقتصر فيها على قولهم : (صَدوقٌ) ، أو (لا بَأْسَ به) ، وأَدْخَلا فيها قولَهم : (مَحِلُّه الصِّدْقُ) .

المرتبة الرابعة : قولُهم : (مَحِلُّه الصِّدْقُ) ، أو (رَوَوْا عنه) ، أو (إلى الصِّدْقِ ما هُوَ) ، أو (شَيْخٌ وَسَطٌ) ، أو (وَسَطٌ) ، أو (شَيْخٌ) ، أو (صالِحُ الحديثِ) ، أو (مُقارَب الحديث) ـ بفتح الراء وكسرها ـ ، أو (جَيِّدُ الحديثِ) ، أو (حَسَنُ الحديثِ) ، أو (صُوَيْلِحٌ) ، أو (صَدوقٌ إنْ شاءَ اللهُ) ، أو (أَرْجُو أَنَّه ليس به بَأْسٌ) .

واقْتَصَرَ ابنُ أبي حاتم في المرتبة الثالثة من كلامه على قولهم : (شَيْخٌ) ، وقال : « هِي بالمنزلة التي قَبْلَها ؛ يُكْتَبُ حديثُه ، ويُنْظَر فيه ؛ إلَّا أنه دونها » . واقتصر في المرتبة الرابعة على قولهم : (صالِحُ الحديثِ)[1] .

ويُلاحَظ على هذا التقسيم أنه :

١ ـ فيه إدماجُ الحافظ العِراقي للمرتَبتين الأخيرتَين عند ابن أبي حاتم وجعلهما واحدةً وهي الرابعةُ .

٢ ـ زاد الحافظُ العِراقيُّ مرتبةً أعلى على مراتب ابن أبي حاتم .

(ب) ـ مراتب ألفاظ الجرح :

ومَراتِبُ ألفاظ الجرح عند الحافظ العراقي على خَمْس مراتبِ ، وجَعَلها ابنُ أبي حاتم ، وتَبِعَه ابنُ الصَّلاح أربعَ مراتب .

المرتبة الأولى : وهي أَسْوَأُها ، أن يقال : (فلانٌ كَذَّابٌ) ، أو (يَكْذِبُ) ، أو (يَضَعُ الحديث) ، أو (وَضَّاعٌ) ، أو (وَضَعَ حديثاً) ، أو (دَجَّالٌ) .

وأَدخل ابنُ أبي حاتم ، والخطيب البغداديُّ[2] بعضَ ألفاظِ المرتبة الثانية في هذه .

---

(١) فتح المغيث : ص ١٧٦ ، وانظر « الرفع والتكميل » ص : ١٥١ .

(٢) في « الكفاية » ص : ٢٣ .

قال ابنُ أبي حاتم : « إذا قالوا : (مَتْرُوكُ الحديث) ، أو (ذاهِبُ الحديثِ) ، أو (كذَّابٌ) ، فهو ساقطٌ لَا يُكْتَبُ حديثُه » .

وقال الخطيبُ : « أَدْوَنُ العبارات أن يقال : كَذَّابٌ ساقِطٌ » .

المرتبة الثانية : (فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ ، أو الوَضْعِ) ، و (فلانٌ ساقِطٌ) ، و (فلانٌ هالِكٌ) ، و (فلانٌ ذاهِبٌ) ، أو (ذاهبُ الحديثِ) ، أو (مَتْرُوكٌ) ، أو (مَتْرُوكُ الحديثِ) ، أو (تَرَكُوْه) ، أو (فيه نَظَرٌ) ، أو (سَكَتُوا عنه)[1] ، (فلانٌ لا يُعْتَبَرُ به) ، أو (لا يُعْتَبَرُ بحديثِه) ، ولا مأمونٌ ، ونحوُ ذلك .

المرتبة الثالثة : (فلانٌ رُدَّ حديثُه) ، أو (رَدُّوْا حديثَه) ، أو (مَرْدُوْدُ الحديثِ) ، أو (فُلانٌ ضعيفٌ جدّاً) ، و (واهٍ بمرَّةٍ) ، و (طَرَحُوا حديثَه) ، أو (مَطْرُوْحٌ) ، أو (مُطَّرَحُ الحديث) ، و (فلانٌ ارْمِ به) ، و (ليس بشَيْءٍ) ، و (فلانٌ لا يُساوِي شيئاً) ، ونحوُ ذلك .

حُكم هذه المراتب :

قال الحافظ العراقي : وكلُّ مَن قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث ، لا يُحْتَجُّ بحديثِه ، ولا يُسْتَشْهَدُ به ولا يُعْتَبَرُ به .

المرتبة الرابعة : (فلانٌ ضعيفٌ) ، (مُنْكَرُ الحديث) ، أو (حديثُه مُنْكَرٌ) ، أو (مضطربُ الحديثِ) ، و (فلانٌ واهٍ) ، و (ضَعَّفُوْهُ) ، و (فلانٌ لا يُحْتَجُّ به) .

المرتبة الخامسة : (فلانٌ فيه مَقَالٌ) ، (فلانٌ ضُعِّفَ) ، أو (فيه ضَعْفٌ) ، أو (في حديثه ضَعْفٌ) ، و (فلانٌ تَعْرِف وتُنْكِرُ) ، و (ليس بذَاكَ) ، أو (ليس بِذَاكَ القَوِيِّ) ، و (ليس بالمتين) ، و (ليس بالْقَوِيِّ) ، و (ليس بحُجَّةٍ) ،

---

(١) وهاتان العبارتان : « فيه نظر » و« سكتوا عنه » يقولهما الإمام البخاري فيمن تركوا حديثَه ، انظر تفسير الأوَّل في صفحة (٢٤٢) والآخر في صفحة (٢٣٢) .

و (ليس بعُمْدَةٍ) ، و (ليس بالمَرْضِيِّ) ، و (فلانٌ للضَّعْف ما هو) ، و (فيه خُلْفٌ) ، و (طَعَنوا فيه) ، و (مَطْعُونٌ) ، و (سَيِّئُ الحِفْظِ) ، و (لَيِّنٌ) ، أو (لَيِّنُ الحديثِ) ، أو (فيه لِيْنٌ) ، و (تَكَلَّمُوا فيه) ، ونحو ذلك .

وذكر الحافظُ العراقي أنَّ أهل المرتبتين الأخيرتين ـ الرابعة والخامسة ـ يُخَرَّج حديثُهما للاعتبار[1] .

ملاحظاتٌ على هذا الترتيب :

نُلاحِظ هنا :

١ ـ أنَّ الحافظ العِراقي يرى أنَّ ما جعله ابنُ أبي حاتم في مرتبةٍ واحدةٍ من مراتب الجرح ليس كذلك ؛ فعبارة « كذَّابٌ » أَسْوَأُ من « ذاهبِ الحديث » و« متروكِ الحديث » ، وقد جعل ابنُ أبي حاتم هذه جميعها في مرتبةٍ واحدةٍ ، وجعلها العراقيُّ في مرتبتَين ، « كذَّابٌ » في أول المراتب وهي أشدّها ، « وذاهب الحديث » . « ومتروك الحديث » في المرتبة الثانية .

٢ ـ وعلى النقيض مِن ذلك جعل الحافظُ العِراقيُّ عبارتي : « لَيِّنٌ » و« ليس بالقوي » في مرتبةٍ واحدةٍ ، وهي أخَفُّ مراتب الجرح عنده ، مُخالِفاً بذلك ابنَ أبي حاتم ، الذي جعل العبارةَ الأولى والثانية في الثانية . وقد تبع الحافظُ العراقيُّ في ذلك الحافظَ الذهبيَّ[2] .

---

(١) انظر « فتح المغيث » : (١/ ١٧٧) .

(٢) انظر « ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث » : ص : ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

خامساً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ السَّخاوي

ذكر الحافظُ السَّخاوي[1] في هذا المقام تفصيلاً حَسَناً ، وجَعَل من كلِّ ألفاظ الجرح والتعديل سِتَّ مراتب ، وبيَّنها بياناً مُسْتَحْسناً ، محصَّله أنَّ التعديل على سِتّ مراتب، وإليك بيانَها :

(أ) ـ مراتب ألفاظ التعديل :

١ ـ أرفعها عند المحدِّثين ، الوصفُ بما دَلَّ على المبالغة ، أو عُبِّرَ عنه بصيغة « أفْعَلَ » ، مثل : (أَوْثَق النَّاسِ) ، وَ (أَضْبَط الناس) ، و (إليه المنتهى في التثبُّت) .

ويلحق به : (لا أعرف له نظيراً في الدنيا)[2] .

٢ ـ ثم يليه : كقولهم : (فلانٌ لا يُسْأَل عنه) .

٣ ـ ثم ما تأكَّد بصفةٍ من الصِّفات الدَّالَّة على التوثيق ، كـ : (ثِقَةٍ ثِقَةٍ) ، و (ثَبْتٍ ثَبْتٍ) .

وأكثرُ ما وُجِدَ فيه قولُ ابن عُيَيْنَةَ : « حَدَّثَنا عَمْرو بن دينارٍ وكان ثقةً ثقةً . . . » إلى أن قاله تسعَ مرَّاتٍ .

يقول السَّخاوي : وكأنه سَكَت لانقطاع نفسه[3] .

---

(١) في « فتح المغيث » : (٣/ ١١١) .

(٢) كما جاء في ترجمة الحافظ الكبير « عبد الرحمن بن مهدي » قول الإمام الشافعيُّ : « لا أعرف له نظيراً في الدنيا » . (انظر : « تهذيب التهذيب » : ٦/ ٢٨١ ، وحاشية « الرفع والتكميل » ص : ١٥٥) .

(٣) انظر « فتح المغيث » : (٢/ ١١١) .

ومن هذه المرتبة قولُ ابن سَعْدٍ في شُعْبَة : ثقةٌ ، مأمونٌ ، ثَبْتٌ ، حُجَّةٌ ، صاحبُ حديثٍ[1] .

٤ ـ ثم ما انفرد به بصِيغةٍ دالَّةٍ على التوثيق ، كـ : (ثِقَةٍ) ، أو (ثَبْتٍ) ، أو (كأنَّه مُصْحَفٌ)[2] ، أو (حُجَّةٍ) ، أو (إمامٍ) ، أو (ضابِطٍ) ، أو (حافِظٍ) .

و (الحُجَّةُ) أقوى من (الثقة) .

٥ ـ ثم قولُهم : (ليس به بَأْسٌ) ، أو (لَا بَأْسَ به) ـ عند غير ابن معين ـ أو (صَدوقٌ) ، أو (مأمونٌ) ، أو (خيار الخَلْقِ) .

٦ ـ ثم ما أشعر بالقُرْبِ من التجريح وهو أدنى المراتب ، كقولهم : (ليس ببعيدٍ عن الصَّوابِ) ، أو (شَيْخٌ) ، أو (يُرْوَى حديثُه) ، أو (يُعْتَبَرُ به) ، أو (شَيْخٌ وَسَطٌ) ، أو (رَوَى النَّاسُ عنه) ، أو (صالحُ الحديثِ) ، أو (يُكْتَبُ حديثُه) ، أو (مُقارَبٌ[3] الحديث) ، أو (صُوَيْلِحٌ) ، أو (صَدوقٌ إنْ شاء الله) ، و (أرجو أنه لا بَأْسَ به) ، ونحوُ ذلك .

حكم هذه المراتب :

قال السَّخاوي عن حُكم هذه المراتب : « ثم إنَّ الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاجُ بالأربعة الأولى منها ، وأمَّا التي بعدها ، فإنه لا يُحْتَجُّ بأحدٍ من أهلها ، لكون ألفاظها لا تُشْعِر بشريطة الضَّبْطِ ، بل يُكْتَب حديثُهم ويُختَبَرُ .

وأمَّا السادسة : فالحُكم في أهلها دُون أهل التي قَبْلَها ، وفي بعضهم مَنْ يُكْتَب حديثُه للاعتبار دون اختبار ضَبْطِهم لوُضوح أمرهم فيه »[4] .

---

(١) الطبقات الكبرى : (٧/ ٢٨٠) .

(٢) انظر تفسيره في صفحة (٢٤٩) .

(٣) انظر تفسيره في صحفة (٢٧٠) .

(٤) فتح المغيث : (٢/ ١١٦ ـ ١١٧) .

هذا : وقد سَبَق الحافظَ السَّخاويَّ ، ابنُ أبي حاتم ، وابنُ الصَّلاح في الحكم على درجة الصَّدوق بأنه ممن يُكْتَب حديثُه ويُنْظَر فيه ، قال ابنُ أبي حاتم : « إذا قيل : (إنه صَدوقٌ) ، أو (مَحِلُّه الصِّدْقُ) ، أو (لا بَأْسَ به) ، فهو ممَّن يُكْتَبُ حديثُه ، ويُنْظَر فيه »[1] ، وقال ابنُ الصَّلاح : « هذا كما قال ؛ لأن هذه العبارات لا تُشعِر بشريطةِ الضَّبْط ، فيُنْظَر في حديثه ويُخْتَبَر حتى يُعْرَف ضَبْطُه »[2] .

قلت : والذي اسْتَقَرَّ عليه العملُ أنَّ مَن قيل فيه : (صَدُوقٌ) ، أو (ليس به بَأْسٌ) ، أو (لَا بَأْسَ به) ـ عند غير ابن مَعِيْن ـ فإنَّ حديثَه حَسَنٌ ، والقول بأنَّ هذا الوصف لا يُشعِر بشريطة الضَّبْطِ ليس على إطلاقه ، إذ من اتَّصف بذلك يكون ضابطاً لكنَّ ضَبْطَه ليس كاملاً وإنما يكون خفيفاً .

وإلَّا فما الفَرْقُ بينه وبين من يُطْلَق عليه لفظُ « ضعيفٌ » ؟

وإلى هذا أو قريبٌ منه أشار الحافظُ الذهبيُّ بقوله : « إنَّ قولهم : (ثَبْتٌ) ، أو (حُجَّةٌ)، و(إمامٌ)، و(ثِقَةٌ)، و(مُتْقِنٌ)، من عبارات التعديل التي لا نِزاعَ فيها .

وأمَّا (صَدُوْقٌ) وما بعده ـ يعني من أهل هاتين المرتبتين اللَّتين جعلهما ثلاثاً ـ مختلَفٌ فيها بين الحفَّاظ ، هل هي توثيقٌ ، أو تليينٌ ؟ وبكلِّ حالٍ فهي منخفضةٌ ، ـ وفي رواية « مُنْحَطَّةٌ » ـ عن رتبة التوثيق ومرتفعة عن رتبة التجريح »[3] .

(ب) ـ مراتب ألفاظ الجرح :

ومراتب الجرح سِتّ .

١ ـ ما يَدُلُّ على المبالغة ، كـ : (أَكْذَبِ النَّاس) ، أو (إليه المنتهى في

---

(١) الجرح والتعديل : (٢/ ٣٧) .

(٢) علوم الحديث : ص : ١١٠ .

(٣) انظر « ميزان الاعتدال » (١/ ٤) ، وراجع تعليقَ الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ على جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في « الجرح والتعديل » صفحة : (٤٩) .

الكَذِبِ) ، أو (هو رُكْنُ الكَذِبِ) ، أو (مَنْبَعُ الكذب) ، أو (مَعْدِنُ الكذب) ، ونحو ذلك[1] .

٢ ـ ما هو دُون ذلك ، كـ : (الدَّجَّال) ، و (الكذَّاب) ، و (الوضَّاع) . فإنَّها وإنْ اشتملت على المبالغة ، لكنَّها دون الأولى .

وكذا : (يَضَعُ) ، أو (يَكْذِبُ)[2] .

٣ ـ ما يليها كقولهم : (فلانٌ يَسْرِقُ الحديثَ)[3] و (فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكَذِب ، أو الوَضْع) ، أو (ساقِطٌ) ، أو (مَتْرُوكٌ)[4] ، أو (هالِكٌ) ، أو (ذاهبُ الحديث) ، أو (تركوه) ، أو (لا يُعْتَبَر به ، أو بحديثه) ، أو (ليس بالثقة) ، أو (غير ثقة) .

٤ ـ ما يليها ، كقولهم : (فلانٌ رُدَّ حديثُه) ، أو (مردودُ الحديث) ، أو

---

(١) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ : « كقولهم في بعض الكذَّابين (جَبَلٌ في الكذب) ، أو (كَذَّابٌ جَبَلٌ) ، في « الميزان » للذهبي (٣/ ٣٢٤) : « عيسى بن مِهْران ، رافِضِيٌّ كَذَّابٌ جَبَلٌ » : انتهى ، وعلى هذا : فلفظ (جبل) يقال في أعلى التعديل ، ويقال في أسوأ التجريح ، ويُفرَّق بينهما بالإضافة أو الوصف » . (انظر حاشية « الرفع والتكميل » ص : ١٦٧) .

(٢) ومن هذه المرتبة الثانية قولُهم : (وَضَع حديثاً) ، قال السَّخاوي في « شرح الألفية » (ص : ١٦) : « وهو أسْهَلُ الصِّيَغ في هذه المرتبة » .

(٣) قال الحافظ السَّخاوي في « شرح الألفية » (ص : ١٦٠) : « سَرِقَةُ الحديث : أن يكون محدِّثٌ ينفرد بحديثٍ ، فيجيء السارقُ ويدَّعي أنه سمعه أيضاً من شيخِ ذاك المحدِّثِ ، أو يكون الحديثُ عُرِفَ براوٍ فيُضيفه لراوٍ غيره ممَّن شاركه في طبقته » .

(٤) قال ابنُ مهدي : « سُئل شعبةُ : من الذي يُتْرَكُ حديثُه ؟ قال : من يُتَّهَمُ بالكَذِب ، ومن يُكْثِر الغلط ، ومن يُخطىء في حديثٍ يُجْمَع عليه فلا يَتَّهِم نفسَه ويُقيم على غلطه ، ورجلٌ روى عن المعروفين بما لا يعرفه المعروفون ، وقال أحمد بن صالح : لا يُتْرَكُ حديثُ الرجل حتى يجتمع الجميعُ على ترك حديثه ، يعني خلاف قولهم : (ضعيفٌ) » ، انتهى من « شرح الألفية » للسَّخاوي ، ص : ١٦٠ ـ ١٦١ .

(ضَعيفٌ جدّاً) ، أو (واهٍ بمَرَّةٍ)[1] أو (طَرَحُوه) ، أو (مَطْرُوحُ الحديثِ) ، أو (مَطْرُوحٌ) ، أو (لا يُكْتَبُ حديثُه) ، أو (لا تَحِلُّ كتابةُ حديثِه) ، أو (لا تَحِلُّ الروايةُ عنه) ، أو (ليس بشيءٍ) ، أو (لا شيءَ) خلافاً لابن مَعِين[2] .

٥ ـ ما دُونَها ، وهي : (فلانٌ لا يُحْتَجُّ به) ، أو (ضَعَّفُوه) ، أو (مُضْطَرِبُ الحديثِ) ، أو (له ما يُنْكَر) ، أو (له مَناكِيْرُ) ، أو (مُنْكَرُ الحديث)[3] أو (ضعيفٌ) .

٦ ـ وهي أَسْهَلُها ، قولُهم : (فيه مقالٌ) ، أو (أدنَى مَقَالٍ) ، أو (ضَعْفٌ) ، أو (يُنْكَر مَرَّةً ويُعْرَفُ أخرى) ، أو (ليس بذاك) ، أو (ليس بالقَوِيِّ) ، أو (ليس بالمَتِين) ، أو (ليس بحُجَّةٍ) ، أو (ليس بعُمْدَةٍ) ، أو (ليس بمأمونٍ) ، أو (ليس بثقةٍ) ، أو (ليس بالمرضيّ) ، أو (ليس يَحْمَدونه) ، أو (ليس بالحافظ) ، أو (غيرُه أَوْثَقُ منه) ، أو (فيه شيْءٌ) ، أو (فيه جَهَالَةٌ) ، أو (لا أدري ما هُوَ) ، أو (ضَعَّفُوهُ) ، أو (فيه ضَعْفٌ) ، أو (سَيِّءُ الحِفْظِ) ، أو (لَيِّنُ الحديثِ) ، أو (فيه لِيْنٌ) ، عند غير الدَّارَقُطْنِي[4] .

ومنه قولُهم : (تَكَلَّمُوا فيه) ، أو (سَكَتُوا عنه) ، أو (فيه نَظَرٌ) ، عند غير الإمام البخاري[5] .

حكم هذه المراتب :

قال السَّخاوي عن حكم هذه المراتب : « والحُكم في المراتب الأربع الأول أنَّه لا يُحْتَجُّ بواحدٍ مِن أهلها ، ولا يُسْتَشْهَدُ به ولا يُعْتَبَر به .

---

(١) أي : قولاً واحداً لا تردُّدَ فيه . قاله القَسْطَلاني في مقدمة « إرشاد الساري » (١/١٦) .

(٢) انظر تفسيره في صفحة (٢٥٧) .

(٣) هذا على غير اصطلاح الإمام البخاري ، انظر تفسيره في صفحة (٢٧١) .

(٤) انظر تفسيره في صفحة (٢٦٥) .

(٥) انظر تفسيره في صفحة (٢٤٢) .

وما سِوى ذلك يُعْتَبَرُ بحديثه ، لإشعار هذه الصِّيَغِ بصلاحية المُتَّصِف بها لذلك ، وعَدَمِ منافاتها لها »[1] .

ملاحظاتٌ على تقسيم السخاوي :

الملاحظة الأولى : أنه زادَ في مراتب الجرح مرتبةً سادسةً : وهي أسوؤها عنده ، وهي الوصفُ بما دَلَّ على المبالغة فيه ، وأصرح ذلك : التعبير بـ : « أفعل » كـ : (أكذب الناسِ) ، وكذا قوله : « إليه المنتهى في الوَضْع » ، وهو « رُكْنُ الكذبِ » ونحو ذلك ، أمَّا زيادته سِوى ذلك على ابن أبي حاتم فقد سَبَقه فيها الذهبيُّ . والعِراقيُّ . وشيخُه ابن حجر .

الملاحظة الثانية : أنه اجتهد بقدر الإمكان في أن يستقصي ما قاله الأئمّةُ من ألفاظٍ في الرُّواة معدِّلين لهم أو مجرِّحين ، وقد كان يَضَعُ في ذِهنه أنَّ شيخه ابن حجر كان يريد تتبُّعَ ما قاله الأئمةُ ووَضْعَ كلِّ لفظةٍ بالمرتبة المشابهة لها مع شرحِ معانيها لغةً واصطلاحاً[2] ، وإذا كان شيخُه لم يتيسَّر له ذلك ـ فإنَّ السخاوي سارَ في ذلك خطوةً لا بأسَ بها ، وها نحن أولاء نجده يستقصي ألفاظاً كثيرةً لم يستقصها من قبله ، ويشرح ، وبذلك قَدَّم لنا تعريفاتٍ لبعض المصطلحات التي أطلقها علماءُ الجرح والتعديل ، وكان هذا في كتابه « فتح المغيث »[2] .

---

(١) انظر « فتح المغيث » (٣/ ١٢٥) .

(٢) ص : ٣٣٦ .

سادساً: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر

كان للحافظ ابن حجر ترتيبٌ أدَقُّ من ترتيب الذهبي ، ويبدو أنَّ الحافظ متأثّرٌ بابن أبي حاتم في هذا الترتيب ، وإن كانت له أصالةٌ واضحةٌ . وقد قَسَّم الحافظ ابن حجر مراتبَ الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبةٍ ، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمته لـ « تقريب التهذيب » . . في بيان منهجه في الكتاب :

« . . . أَحْكُمُ على كلِّ شخصٍ منهم بحُكمٍ يشمل أصحَّ ما قيل فيه ، وأَعْدَلَ ما وُصِفَ به بألخَصِ عبارةٍ ، وأخْلَصِ إشارةٍ ، بحيث لا تزيد كلُّ ترجَمةٍ على سطرٍ واحدٍ غالباً ، تجمع اسمَ الرجل ، واسمَ أبيه ، وجَدِّه ، ومنتهى أشهرِ نسبَتِه ، ونسبِهِ ، وكُنْيَتِه ، ولَقَبِه ، مع ضَبْطِ ما يُشْكِل من ذلك بالحروف ، ثم صِفَتَه التي يختص بها من جرحٍ أو تعديلٍ ، ثم التعريفَ بعصر كلِّ راوٍ منهم ، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفتُه من ذِكْر شيوخه والرواة عنه ، إلا مَن لا يُؤمن لَبسه .

وباعتبار ما ذكرتُ انحصر لي الكلامُ على أحوالهم في اثنتي عَشْرَةَ مرتبةً ، وحصرُ طَبقاتهم في اثنتي عَشْرَةَ طبقةً » ، ثم ذَكَر المراتب .

وإليك هذه المراتبَ .

فأوَّلها : الصَّحابة ، فأصرِّح بذلك لشرفهم[1] .

الثانية : مَن أُكِّدَ مَدْحُه : إمَّا بأفعل كـ : (أوْثَق النَّاس) ، أو بتكرير الصفة لفظاً ، كـ : (ثقةٍ ثقةٍ) ، أو معنى كـ : (ثقةٍ حافظٍ) .

---

(١) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ : « وبَدَهِيٌّ أنَّ هذا التقديم ، إنما هو بالنظر إلى العدالة ، أمَّا بالنظر إلى الضَّبْطِ الذي هو الحفظُ ، فلا مَدْخَلَ لذات الصحبة فيه ، فقد استفاض أنَّ بعض الصحابة أحفَظُ من بعضٍ ، وأنَّ بعضَهم نَسِيَ ، وقد يكون غيرُ الصحابيِّ أحفَظَ من الصحابيِّ . (انظر حاشية « الرفع والتكميل » ص : ١٨٥) .

الثالثة : مَن أُفْرِدَ بصفةٍ ، كـ : (ثِقَةٍ) ، أو (مُتْقِنٍ) ، أو (ثَبْتٍ) ، أو (عَدْلٍ) .

الرابعة : من قَصَر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارةُ بـ : (صَدوقٍ) ، أو (لا بَأْسَ به) ، أو (ليس به بَأْسٌ) .

الخامسة : من قَصَر عن الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارةُ بـ : (صَدوقٍ سَيِّئُ الحفظ)، أو (صَدوقٍ يَهِمُ) ، أو لَهُ أَوْهَامٌ) ، أو (يُخْطِىء) ، أو (تَغَيَّر بِأَخَرَةٍ) .

ويَلتحقُ بذلك : من رُمِيَ بنوعٍ من البدعة كالتشيُّع ، والقَدَر ، والنَّصْبِ ، والإرْجاء ، والتجهُّم ، مع بيان الداعية من غيره .

السادسة : مَنْ ليس له من الحديث إلا القليلُ ، ولم يَثبت فيه ما يُتْرَكُ حديثُه من أجله ؛ وإليه الإشارةُ بلفظ : (مقبول)[1] ، حيث يُتابَع ، وإلا فَلَيِّنُ الحديثِ .

السابعة : مَنْ رَوَى عنه أكثرُ من واحدٍ ، ولم يُوَثَّقْ ، وإليه الإشارةُ بلفظ : (مَسْتُوْرٍ) أو (مجهول الحال) .

الثامنة : مَنْ لم يُوجَد فيه توثيقٌ لمُعْتَبَرٍ ، ووُجِدَ فيه إطلاقُ الضَّعْفِ ، ولو لم يُفَسَّرْ ، وإليه الإشارةُ بلفظ : (ضعيف) .

التاسعة : مَنْ لم يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ ، ولم يُوَثَّقْ ، وإليه الإشارةُ بلفظ : (مجهول) .

---

(١) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ : « والوصفُ بلفظ (مقبول) اصطلاحٌ له [أي للحافظ ابن حجر] فيه قطعاً ، لم يُذْكَرْ في كُتب سابقيه . . فدَلَّ هذا على أنَّ هذا التقسيم للمراتب من الحافظ ابن حجر : خاصٌّ بكتابه (تقريب التهذيب) فحسب ، فاعْرِفْه ولا تَغْفَلْ ، فإنَّه مُهِمٌّ جداً » . (انظر حاشية « الرفع والتكميل » ص : ١١٤) .
لعلَّ الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ يستعمل هذا اللَّفْظَ (أي : مقبول) فيمن وثَّقهم ابنُ حِبَّان فقطْ ، ولم يَذْكُرْ فيهم توثيق لغيره ، قارِن « تهذيبَ التهذيب » و « تقريب التهذيب » يَتَّضِح لك هذا .

العاشرة : مَنْ لم يُوَثَّق البتَّةَ ، وضُعِّفَ مع ذلك بقادحٍ ، وإليه الإشارةُ ، بـ : (مَتْرُوكٌ) ، أو(متروكُ الحديث) ، أو (واهي الحديثِ) ، أو (ساقِطٌ) .

الحادية عشرة : مَنْ اتُّهِمَ بالكَذِب، ويقال فيه: (مُتَّهَمٌ)، و(مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ).

الثانية عشرة : مَنْ أُطْلِقَ عليه اسمُ : الكَذِب والوَضْعِ ، كـ : (كَذَّابٍ) ، أو (وَضَّاعٍ) ، أو (يَضَعُ) ، أو (مَا أَكْذَبَه) .

ملاحظات على هذا التقسيم :

وواضحٌ من تقسيم ابن حجر :

١ ـ أنه ابتدأ بمرتبةٍ لم يذكرها ابنُ أبي حاتم في ترتيبه الثاني ، ولم يذكرها أيضاً كلٌّ من ابن الصَّلاح ، والحافظ العراقي ، وهي مرتبةُ الصحابة .

والواقعُ أنَّ لابن أبي حاتم مندوحةً في عدم ذكرها لأمرين :

أولهما : أنه صَرَّح في مقدمة كتاب « الجرح والتعديل » أنهم عُدولٌ بتعديل الله لهم ، وعلى ذلك فليسوا محلَّ بحثٍ عند علماء الجرح والتعديل ليُطلِقوا عليهم شيئاً من ألفاظهم .

ثانيهما : أنه يرتِّب الرواةَ من خلال ترتيب الألفاظ التي أُطلِقت عليهم ، ولم يرتِّب الرواة عامةً كما فعل في الترتيب الأول ، وغير خافٍ أنَّ العلماء لم يُطلِقوا عليهم شيئاً من الألفاظ ، وكلُّ ما يقولونه عند الصحابيِّ هو بيانٌ أنه من الصحابة حتى يفهم أنه فوق التعديل والجرح .

٢ ـ أنه حاوَلَ في بعض المراتب أن يبيِّن الأساسَ الذي من أجله يُطلَق على الراوي اللَّفظُ وهذا ـ وإن كان خطوة جديدة ـ فإنه لا ينطبق على أقوال كلِّ الأئمة، فكثيرٌ ممن حَكَم عليهم أبو حاتم الرازي أنهم مجهولون روى عنهم أكثرُ من واحدٍ[1] .

---

(١) الرفع والتكميل : ص : ١٠٦ ـ ١٠٧ .

حُكم هذه المراتب :

يقول العلاَّمةُ المحدِّثُ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ في حكم هذه المراتب من حيثُ القبول والرَّدِّ :

« والدَّرجات من بعد الصحابة : فما كان من الثانية ، والثالثة ، فحديثُه صحيحٌ من الدرجات الأولى ، وغالبه في الصحيحين .

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثُه صحيحٌ من الدرجة الثانية ، وهو الذي يُحَسِّنه الترمذيُّ ، ويَسْكُت عليه أبو داود .

وما بعدها فمِن المردود ، إلَّا إذا تَعدَّدَتْ طُرُقُه ممَّا كان من الدرجةِ الخامسةِ والسادسةِ ، فيتقوَّى بذلك ويصير حَسَناً لغيره .

وما كان من السَّابعةِ إلى آخرها فضعيفٌ على اختلاف درجات الضَّعْفِ ، من المُنْكَر إلى الموضوع »[1] .

* * *

وإذا كان هؤلاء الأئمةُ قد اختلفوا بعضَ الاختلاف مع ابن أبي حاتم من حيثُ العددِ في الترتيب ، أو وَضْعِ ألفاظ في غير مواضعها عنده ، فإننا نُلاحِظ أمراً هامّاً وهو الاتفاقُ علىٰ من يُحْتَجُّ به ، ومن يُكتَب حديثُه اعتباراً ، ومن يُطَّرَحُ حديثُه ، فعندهم جميعاً مستوياتٌ ثلاثة :

١ ـ مستوىٰ مَن يُحْتَجُّ بحديثهم :

وهم أهلُ المرتبة الأولىٰ عند ابن أبي حاتم ، وأهلُ هـٰذه المرتبة عند غيره ، وما فوقها من المراتب مما أضافه هؤلاء الأئمة .

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : ص : ٣١٩ .

٢ ـ مستوىٰ من يُرَدُّ حديثُهم ولا يُكْتَب :

وهم أهلُ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، وهي أسوأ المراتب عنده، وأهلُ هـٰذه المرتبة وما نزل عنها من المراتب عند غيره مما زادوه عليه.

٣ ـ مستوىٰ من يُكْتَب حديثُهم اعتباراً أو يُنظَر فيه :

وهم ما بين هاتين المرتبتين عند ابن أبي حاتم ، وبين ما يُوازيهما عند غيره .

والسؤال الآن : لماذا يختلف هؤلاء الأئمةُ هـٰذا الاختلافَ في عدد المراتب ؟

والواقعُ : أنَّ أئمة الجرح والتعديل قد أطلقوا كثيراً من الألفاظ في هـٰذا المجال ، ولم يضعوا غالباً أمام كلِّ لفظةٍ ما يبيِّن الأساسَ الذي جَعَلهم يُطلِقونها علىٰ الرَّاوي ؛ إذ إنهم لو فعلوا ذلك لسهلت مهمةُ إلحاق ألفاظِهم في مراتب لا يُختَلَفُ عليها ؛ ولهـٰذا جاء الاختلافُ بين هؤلاء الأئمة وإنْ لم يكن كبيراً كما تبيَّن لنا .

والحَقُّ : أنَّ موضوعَ ترتيبِ ألفاظ الجرح والتعديل يحتاج إلىٰ كثيرٍ من البحث والتقصِّي والتِّطواف في كلِّ كُتب الجرح والتعديل ، حتىٰ يمكن أن تعرف مذاهبهم وأُسُسهم في إطلاق الألفاظ علىٰ الرواة ؛ لأنه يبدو أنَّ كلَّ إمامٍ له منهجُه الخاصُّ في ذلك [١].

ويبدو أنَّ ابن أبي حاتم كان يُدرِك ذلك ، ومن هنا وَضَع نماذج فقط ، ولم يحاول أن يستكثر من المراتب والألفاظ علىٰ الرغم من أنَّ كتابه حافلٌ بها ؛ لأن هـٰذا محيطٌ لا ساحلَ له ، فقد أتىٰ الحافظُ ابن حجر بعده بمئات السِّنين ، وحاول فلم يتيسَّر له ذلك[٢]، علىٰ الرُّغم من انه ازدادَ خبرةً بما قدَّمه العلماء الذين أتوا بعد ابن أبي حاتم.

---

(١) انظر « ابن أبي حاتم وأثرهُ في علوم الحديث » ص : ٢٤٣ .

(٢) فتح المغيث : (١/ ٣٣٦) .

التقسيم المختار
لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل المذكورة

بعد ذِكر ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند هؤلاء الأئمة والنُّقاد، أرى من المفيد أن أذكر هنا التقسيمَ السُّدَاسيَّ لتلك الألفاظ والمراتب حسب ما اختاره فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به[1] ، وأسوق مع كلّ رتبةٍ ما ينطبق عليها من ألفاظ الجرح والتعديل ، بَدْءاً من أعلى مراتب التعديل إلى أسوأ مراتب الجرح .

● **مراتبُ ألفاظ التعديل :**

المرتبة الأولى: وهي أعلاها شرفاً، مرتبة الصحابة، رضي الله عنهم وأرضاهم.

المرتبة الثانية : وهي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التزكية ، وهي ما جاء التعديلُ فيها بما يَدُلُّ على المبالغة ، أو عُبِّرَ بأفعل التفضيل ، كقولهم : (أَوْثق النَّاسِ) ، و(أثبت النَّاسِ) ، و(أضْبَط النَّاسِ) ، و(إليه المُنْتَهَى في التَّثَبُّت) . ويلحق به : (لا أعْرِفُ له نَظِيراً في الدُّنيا) ، وقولُهم : (لا أحدَ أثْبَت منه) ، أو (مَنْ مِثْل فُلانٍ) ، أو (فُلان لا يُسْأل عنه) .

المرتبة الثالثة : إذا كُرِّر لفظُ التوثيق ، إمَّا مع تبايُن اللَّفْظين كقولهم: (ثَبْتٌ حُجَّةٌ) ، أو (ثَبْتٌ حافظٌ) ، أو (ثِقَةٌ ثَبْتٌ) ، أو (ثِقَةٌ مُتْقِنٌ) ، أو مع إعادة اللَّفظ الأوّل كقولهم : (ثِقَةٌ ثِقَةٌ) ، ونحوها. وأكثر ما وجدوا قولَ ابن عُيَيْنَةَ : « حَدَّثنا

---

(١) في كتابه القيِّم المفيد « أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال » ص: ١٤٨ـ١٥٠ .

عمرو بن دينار وكان ثقةً ثقةً ثقةً . . . » إلى أن قال تسع مرَّات ، ومن هذه المرتبةِ قولُ ابن سَعْد في شعبة : « ثقةٌ مأمونٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ، صاحبُ حديثٍ » .

المرتبة الرابعة : ما انفردَ فيه بِصِيْغَةٍ دالَّةٍ على التوثيق، كـ : (ثِقَةٍ)، أو (ثَبْتٍ)، أو (مُتْقِنٍ)، أو (كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ)، أو (حُجَّة)، أو (إمَام)، أو (عَدْل ضابط)، والحُجَّةُ أقوى من الثقة .

المرتبة الخامسة : (ليس به بَأْسٌ)، أو (لا بأسَ به)، أو (صَدُوْقٌ)، أو (مأمونٌ)، أو (خِيَارُ الخَلْق)، أو (ما أعْلَمُ به بَأْساً)، أو (مَحِلُّه الصِّدْق) .

المرتبة السادسة : ما أشعر بالقُرْب من التجريح ، وهي أدنى المراتب ، كقولهم : (ليس بِبَعِيدٍ من الصَّواب) ، أو (شَيْخ) ، أو (يُرْوَى حديثُه) ، أو (يُعْتَبَرُ به) ، أو (شَيْخ وَسَط) ، أو (رُوِيَ عنه)، أو (صالح الحديث)، أو (يُكْتَبُ حديثُه) ، أو (مقارَبَ الحديث) ، أو (ما أقْرَبَ حديثُه) ، أو (صُوَيْلحٌ)، أو (صَدُوقٌ إنْ شاء الله)، أو (أرجو أنْ لا بأسَ به)، أو (جَيِّد الحديث) ، أو (حَسَنُ الحديثِ) ، أو (وَسَطٌ) ، أو (مقبولٌ) ، أو (صدوقٌ تغيَّر بأخَرَة)، أو (صدوقٌ سَيِّىءُ الحِفظ)، أو (صدوقٌ له أوهامٌ)، أو (صدوقٌ مبتدعٌ) ، أو (صدوقٌ يَهِمُ) .

حُكم هذه المراتب :

قال الحافظ السَّخاوي : « ثُمّ إنَّ الحكم في أهل هذه المراتب : الاحتجاجُ بالأربعة الأولى منها . وأمَّا التي بعدها فإنه لا يُحْتَجّ بأحدٍ من أهلها ؛ لكون ألفاظها لا تُشْعِرُ بشريطة الضبط ، بل يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَر ، وأمَّا السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها ، وفي بعضهم مَن يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم »[1] . كذا قال السَّخاوي ، وهو ينطبق على تقسيم

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٣٤٠).

الشيخ عِتْر أيضاً ، كما عرفت أثناء الشرح . وهو مُوافِقٌ لما قاله ابنُ أبي حاتم وأقرَّه ابنُ الصَّلاح في أحكام التقسيم لمراتب التعديل .

وهذا اتّفاقٌ منهم على أنَّ كلمة (صدوق) لا يُحْتَجُّ بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنظر ، لِيُعْلَمَ هل يضبطُ الحديث أو لا[1] .

• مراتبُ ألفاظ الجرح :

المرتبة الأولى : وهي أسهَلُ مراتب الجرح ، قولُهم : (فيه مَقَالٌ) ، أو أدنى (مَقَالٍ) ، أو (يُنْكَر مَرّةً ويُعْرَف أخرى) ، أو (ليس بذاك) ، أو (ليس بالقَويّ)، أو (ليس بالمَتِين)، أو (ليس بحُجَّةٍ)، أو (ليس بعُمْدَة)، أو (ليس بمأمون)[2]، أو (ليس بالمَرْضيّ) ، أو (فيه جهالةٌ) ، أو (لا أدري ما هُوَ) ، أو (فيه ضَعْفٌ)، أو (لَيِّنُ الحديث) ، أو (سَيِّيء الحفظ)، أو (ضُعِّفَ) ، أو (للضَّعْفِ ما هُوَ)، أو (فيه لِيْنٌ)[3] .

ومنه قولهم : (تكلَّموا فيه) ، أو (سَكتوا عنه) ، أو (مطعونٌ فيه)، أو (فيه نَظَرٌ)[4] .

المرتبة الثانية : وهي أسْوَأُ من سابقتِها، وهي: (فلانٌ لا يُحْتَجَ به)، أو

---

(١) قال ابنُ الصَّلاح وقرَّره الأئمةُ بعده: « هذا كما قال ـ يعني كما قال الرّازيُ في الصدوق: يُكْتَبُ حديثُه ويُنظر فيه ـ لأن هذه العبارات لا تُشعِر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه ».

(٢) كذا في « فتح المغيث » (١/ ٣٤٦) ، لكنه مشكلٌ: لأن ظاهر العبارة فيه طعنٌ بعدالة الراوي.

(٣) عند غير الدَّارقطني، فإنه قال: إذا قلتُ: (ليِّنٌ) لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيءٍ لا يسقطُ به عن العدالة. (انظر صفحة: ٢٦٥).

(٤) قيل : هذا عند غير البخاريِّ، أمَّا البخاريُّ فيقول: (فيه نظرٌ) فيمن تركوا حديثَه. لكن الاستقراء لمن قال فيهم البخاريُّ ذلك يَدُلُّ على غير هذا القول، ففيهم مَن وثَّقوه، وفيهم من ضَعَّفوه ولم يترك، وقلَّما وُجد فيهم المتروك، مما يوجب النظر كما قال البخاريُّ نفسه. انظر صفحة: (٢٤٢).

(ضَعَّفُوه)، أو (مُضْطَرب الحديث)، أو (له ما يُنْكَر)، أو (حديثُه مُنْكَرٌ)، أو (له مَناكيرُ)، أو (ضعيفٌ)، أو (مُنْكَر)[1] .

وحُكْمُ مَن ذُكِرَ في هاتين المرتبتين ـ كما بيَّن السَّخاوي[2] ـ : يُعتبر بحديثه ، أي : يُخْرَج حديثُه للاعتبار ـ هو البحثُ عن روايات تقوِّيه ليصير بها حُجّة ـ لإشعار هذه الصِّيَغِ بصلاحية المُتَّصف بها لذلك، وعدم منافاتِها لها .

المرتبة الثالثة : أسْوَأ من سابقتيها ، كقولهم : (فُلانٌ رُدَّ حديثُه)، أو (مردودُ الحديث)، أو (ضعيفٌ جِدّاً)، أو (ليس بثِقَةٍ)، أو (واهٍ بمَرَّةٍ)، أو (طرحوه)، أو (مطروحُ الحديث)، أو (مطروحٌ)، أو (ارْمِ به)، أو (لا يُكْتَبُ حديثُه)، أو (لا تَحِلُّ كتابةُ حديثِه) ، أو (لا تِحِلُّ الروايةُ عنه)، أو (ليس بشيء)، أو (لا يُساوي شيئاً)، أو (لا يُسْتَشْهَدُ بحديثه)، أو (لا شَيءَ)[3] .

المرتبة الرابعة : كقولهم : (فلانٌ يَسْرِق الحديثَ)، و(فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكذب أو الوَضْع)، أو (ساقِطٌ)، أو (متروكٌ)، أو (ذاهبُ الحديث)، أو (تركوه)، أو (لا يُعْتَبَرُ به أو بحديثه)، أو (ليس بالثِّقة)، أو (غيرُ ثقةٍ)، وكذا قولهم: (مُجْمَعٌ على تركه)، و(مُؤْدٍ، أي : هالك)[4] ، وهو (على يَدَيْ عَدْل)[5] .

المرتبة الخامسة : كـ : (الدَّجَّال) ، و(الكذَّاب) ، و(الوضَّاع) ، وكذا : (يَضَعُ) ، و(يَكْذِب) ، و(وَضَعَ حديثاً) .

المرتبة السادسة: ما يَدُلُّ على المبالغة : كـ: (أكذب النَّاسِ)، أو (إليه المُنْتَهَى

---

(١) عند غير البخاريِّ ، أمَّا البخاريُّ فقد قال : كلُّ من قلتُ فيه (مُنكَر الحديث) فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه ، انظر صفحة (٢٧١) فيها تفصيل.

(٢) فتح المغيث : (١/ ٣٤٠).

(٣) خلافاً ليحيى بن معين ، انظر صفحة (٢٥٧) فيها تفصيل.

(٤) انظر تفسير هذه اللفظ في صفحة (٢٧٩).

(٥) انظر تفسير هذا اللفظ في صفحة (٢٣٩).

في الكذب)، أو (هو رُكْنُ الكذب)، أو (مَنْبَعُ الكذبِ)، أو (مَعْدِن الكذبِ)، ونحو ذلك .

حُكم هذه المراتب :

قال السَّخاوي في حُكم هذه المراتب الأربع الأخيرة : « إنه لا يُحْتَجّ بواحد من أهلها ولا يُسْتَشْهَد به، ولا يُعْتَبَرُ به »[1] .

وهكذا نتبيَّن بعد هذا العرض لتقسيمات مراتب الجرح والتعديل عند العلماء أنها تلتقي كلُّها في الأصل الجوهري وهو أحكام تلك المراتب، وإنما وقع اختلافٌ في بعض الجُزئيات اليسيرة، وفي فصل بعض المراتب عن بعضٍ لزيادة تمييزٍ بين درجات الرُّواة، وكلُّ ذلك لا يقدح بما بدأ به السُّلَّمُ عند أبي حاتم الرَّازي ثم الخطيب البغدادي. وإن كان نموذجاً من الجهود التي لا تتوقَّف في السُّمُوّ إلى الأكمل .

وتقوم هذه التقسيماتُ كلُّها على أصلٍ واحدٍ ، هو الاعتمادُ على ثبوت ركني العدالة والضبط في مرتبة (الثِّقة)، وهي الرتبة الأولى عند أبي حاتم الرَّازي وهي أساسُ التقسيم وفوقها مراتبُ التأكيد عند غيره. وبعدها ما ثبت فيه التعديلُ بوصف العدالة وسُكِتَ عن الضبط في (صدوق) و(لا بأسَ به)، ثم ما قَرُبَ من التجريح .

ثم التجريحُ الصريحُ غير الشديد الذي (يُعْتَبَر به)، ثم التجريحُ الشديدُ في الضَّبْط أو العدالة وهو (لا يُعْتَبر به) ، ثم التجريحُ الأشدُّ في الوصف الصريح بالكذب[2] .

* * *

---

(١) فتح المغيث : (١/ ٣٤١) .

(٢) انظر « أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال » للدكتور عتر ، ص : ١٤٨ ـ ١٥٠ .

القسم الثاني :

شرح العبارات المُوهِمة والخاصَّة للأئمة والنُّقّاد في الجرح والتعديل

شرح العبارات المُوهِمة
والخاصَّة للأئمة
في الجرح والتعديل

إنَّ الألفاظ والعبارات ـ وهي غير التي ذكرناها في القسم الأوّل ـ التي جرَّح وعدَّل بها أئمةُ الحديث ونقَّادُه لكثيرةٌ ، ولا يتَّسع المقامُ هنا للإحاطة بجميعها واستيعاب كلِّها ، وقد جمعتُها في كتابٍ مستقلٍّ[1] فأختار هنا منه بعضَ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل الموهمة ، ومصطلحات بعض الأئمة والنقَّاد الخاصَّة فيهما ، والتي تتشابه مع غيرها لفظاً وتختلف في المعنى ، فلا يتَّضح معناها لكثيرٍ من الطَّلبة والباحثين ، لذا أرى من اللِّزام توضيح تلك الألفاظ ومصطلحات الخاصَّة لأهل الفنِّ حتى لا يختلط الأمر ، فمنها :

١ ـ إلى الصِّدْقِ مَا هُوَ :

من ألفاظ التعديل ، وهي من المرتبة الثالثة ، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها ، ويُنْظَر فيه ، وهي من زيادات الحافظ العراقي[2] .

وتعني هذه العبارةُ : أنَّه قريبٌ من الصِّدْق ما هو ببعيدٍ[3] .

وهذا لا يَلْزَم منه التأكُّدُ من ثبوت الصِّدْقَ ؛ بل يُظَنُّ فيه الصِّدْقُ .

---

(١) وهو « معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة » طبع دار ابن كثير بدمشق.

(٢) تدريب الراوي : (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

(٣) منهج النقد في علوم الحديث : ص ١١٣ .

وقال السيوطي : « وقولُهم : (إلى الصِّدْق ما هو) و (للضَّعف ما هو) معناه : قريبٌ من الصِّدْق والضَّعْفِ ، فحرف الجَرِّ يتعلَّق بـ : (قريب) مقدَّرٌ ، و (ما) زائدةٌ في الكلام[1] » .

شاهده :

قال الحافظ الذهبي في ترجمة (علي بن أحمد بن محمد بن داود الرَّزَّاز) : « صدوقٌ ، سَمِع ابنَ السّماك وطَبْقَتَه ، قال الخطيب : مُكْثِرٌ ، إلى الصِّدْقَ ما هو . . . »[2] .

٢ ـ وذَكَر الحافظُ ابن حجر في ترجمة (سعيد بن سالم القَدَّاح ، أبي عثمان المَكِّي) أنَّ أبا زُرْعَةَ قال فيه « هو عندي إلى الصِّدْق ما هو » ، وقال أبو حاتم : « مَحِلُّه الصِّدْقُ »[3] .

٢ ـ إلى الضَّعْفِ ما هُوَ :

هذه عبارةُ تَليينٍ شائعةٌ عند المحدِّثين، لكنَّها قليلةُ الاستعمالِ في كلامِهم، والتَّليينُ فيها لَم أجِدْه إلا من جهةِ سُوءِ الحفظِ .

شاهدها :

كقول الإمام أحمدَ بن حنبل في (عاصمِ بن عُبيد الله بن عاصِمٍ العُمَري): « حديثُهُ وحديثُ ابنِ عَقِيلٍ إلى الضَّعْفِ ما هو »[4] .

وقالها يحيى بنُ مَعين في (بِشْر بن حَرْبٍ النَّدَبيِّ)[5] .

---

(١) تدريب الراوي : (١/ ٢٩٧) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٥/ ١٣٩) .

(٣) انظر : « تهذيب التهذيب » (٢/ ٢٠) .

(٤) تاريخ مدينة دمشق : (٢٥/ ٢٦٦) .

(٥) الكامل : (٢/ ١٥٨) .

ويُبَيِّنُها قولُ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ في (الصَّلتِ بنِ دينارٍ الأزْديِّ) : « ليِّنُ الحديثِ، إلى الضَّعْفِ ما هو، مُضْطَربُ الحديثِ، يُكْتَبُ حديثُه »[1] .

وهؤلاء الرُّواةُ جميعاً عُرِفوا بسوءِ الحِفْظ ، وحديثُهم يُعتَبَرُ به ، ولا يُحْتَجُّ به ، وبَعْضُهم أرْفَعُ من بَعْضٍ ، وعَبْدُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بنِ عَقِيل من أحْسَنِهم حالاً ، وقد يُحَسَّنُ حديثُه مع لينِه .

وشَذَّت عِبارَة يعقوبَ بنِ شَيْبَةَ في (عبد الكريم بن مالكٍ الجَزَريِّ)، حيثُ قال : « إلى الضَّعْفِ ما هو، وهو صَدوقٌ ثِقَةٌ »[2] .

قلتُ : وابنُ شَيْبَةَ يَجمعُ بين ألفاظٍ لا تأتي على استقامة مُصْطَلحاتهم ، فتنبَّه ، كأنَّه يعني هنا أنَّ الجَزَريَّ يُتردَّدُ فيه بين أن يكون صدوقاً أو ثقةً ، إذ في حفظِه ما يَميلُ به إلى الضَّعْف عن دَرَجة الثِّقات ، وليس المرادُ الضَّعفَ الَّذي يَنْزِلُ بالرَّاوي عن درجة الاحتجاج ، بل إنَّ الجزريَّ مِمَّن يُحتَجُّ بحديثِهِ[3] .

٣ ـ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ ، أو « يُعْرَفُ ويُنْكَرُ » :

يعني : أنه يأتي مَرَّةً بالأحاديث المعروفة ومَرَّةً بالأحاديثِ المُنْكَرة ، يتفرَّد بروايتها ما لا يُعْرَف عن غيره . فأحاديثُه في مثل هذه الحالةِ تحتاج إلى عرضٍ وموازنةٍ بأحاديث الثقات المعروفين .

تُعَدّ هذه العبارةُ من ألفاظ الجرح ، وهي عند الحافظ الذهبي والعراقي

---

(١) الجرح والتعديل : (٢/ ١/ ٤٣٨) .
(٢) تاريخ مدينة دمشق : (٣٦/ ٤٦٣).
(٣) انظر « تحرير علوم الحديث » (١/ ٦٠٠) .

من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح ، وعند السَّخاوي والسُّيوطي من السادسة .

نكتةٌ :

لقد كان عند المحدِّثين استعمالُ هذه العبارة ـ أي « تَعْرف وتُنْكِر » ـ أكثر من عبارة « يُعْرَفُ ويُنْكَر » ، ولعلَّ السبب في ذلك : أنَّها وردتْ في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ : « قومٌ يَسْتَنُّوْنَ بغير سُنَّتِي ، ويَهْدُونَ بغير هَدْيي ، تَعْرِفُ منهم وتُنْكِرُ »[1] .

٤ ـ تَغَيَّرَ بِآخِرِهِ ، أو بآخِرَةٍ ، أو بأَخَرَةٍ :

بمَدِّ الهمزة ، وكسر الخاء والرَّاء : وقد قُرِىءَ بوَجْهَيْن آخرين أيضاً ، وهما : تغيَّر بآخِرَة : بمَدّ الهمزة ، وكسر الخاء وفتح الرَّاء ، وبعدها تاءٌ مربوطةٌ . وتغيَّر بأخَرَة : بفتح الهمزة والخاء والرَّاء ، وبعدها تاءٌ مربوطةٌ .

ومعنى جميع هذه الأوجهِ واحدٌ ، أي : اختلط بأخَرَة ، وهي و « سَيِّىءُ الحفظ » في مرتبةٍ واحدةٍ ؛ وذلك لأنَّ سوء الحفظ إمَّا أن يكون لازماً للراوي في جميع حالاته ، فهو الشَّاذُّ على رأي بعض أهل الحديث ، وإمَّا أن يكون طارئاً على الراوي ، إمَّا لكِبَره ، أو لذَهَاب بَصَرِه ، أو لاحتراق كُتبه ، أو عَدَمِها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساءَ ، فهو المختلط[2] .

وعليه فتكون هذه العبارةُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم ، وابن الصلاح ، ومن الخامسة عند الذهبيِّ والعراقي

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب المغازي ، برقم : (١٨٤٧) .

(٢) نزهة النظر : ص : ١٠٤ .

وابن حجر ، ومن السادسة عند السَّخاوي والسُّيوطي ، والله أعلم .

تنبيه :

وربَّما يَجْرَحون الراوي الثقة بقولهم : « تَغَيَّر بأَخَرَةٍ » ، أو « اخْتَلَطَ » وهذا ليس بجرحٍ ما لم يَكْثُر منه ذلك ، قال الحافظُ الذهبيُّ[1] في ترجمة (هِشَام بن عُرْوَة) ، بعد توثيقه : « لا عبرةَ بما قاله أبو الحسن ابن القَطَّان من أنَّه اختلط وتغيَّر . نعم : الرجلُ تغيَّر قليلاً ولم يَبْقَ حفظُه كهو في حال شبابه ، فنسي بعضَ محفوظه أو وَهِم ، فكان ماذا ؟ أهو معصومٌ من النِّسْيان ؟ ومثلُ هذا يقع لمالكٍ ولشُعْبَة ولوَكِيْعٍ ولكبار الثقات » . وإذا كَثُر منه الاختلاطُ فما رواه أصحابُه القدماء عنه فهو حُجَّةٌ ، وما رواه المتأخِّرون من أصحابه لا يُحْتَجّ به إلَّا إذا عُلِمَ بالتاريخ أنَّ سماعه منه كان قبل الاختلاط[2] .

٥ ـ ثِقَةٌ مُتَّهَمٌ :

أي : ثقةٌ يُفْرِط في التشيُّع . فظاهرُ العبارة غيرُ مرادٍ ، والاعتراضُ على المحدِّثين بأنهم جمعوا في الراوي الواحد بين التُّهْمَةِ والإتقانِ ساقط ، فقِفْ على كلامهم بدِقَّةٍ وتتبُّعٍ ، والعبارة لا ضَرَرَ منها وليستْ بجَرْحٍ قادِحٍ .

مثال من وُصِفَ بذلك :

خالد بن عبد الرحمن بن بُكَيْر السُّلَمي أبو أُمَيَّة البَصْرِي ، هو ممَّن أَخرج له الجماعةُ سِوى أبي داود . قال صالحُ جَزَرَة : « ثقةٌ إلا أنَّه كان متهماً » . قال ابنُ سَعْد : يعني كان متشيِّعاً مُفرِطاً .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٢٥٥) .

(٢) قواعد في علوم الحديث : ص : ٤٣١ .

قال الحافظُ ابن حجر : « أمَّا التشيُّعُ فقد قدمنا ، أنه إذا كان ثَبْتَ الأخذ والأداء لا يَضُرُّه ، لا سيّما ، ولم يكن داعيةً إلى رأيه »[1] .

٦ ـ حَدِيْثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ :

إذا قال الإمام الشافعي أو تلميذُه المُزَني في الراوي : « حديثه ليس بشيء » فيعني به أنَّه كذَّابٌ ، قال السخاوي :[2] « روينا عن المُزَني قال : سمعني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول : فلانٌ كذَّابٌ ، فقال لي : يا إبراهيم أكْسُ ألفاظَك ، صُنْها ، لا تَقُلْ : كذَّابٌ ، ولكن قُلْ : « حديثه لَيْسَ بشيءٍ » .

وهذا يقتضي أنَّ هذه العبارةَ حيث وُجِدت في كلام الشافعي، أو المُزَني؛ تكون من المرتبة الأولى ، فهي عندهما مِنْ ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التجريح ، ولكنها كنايةٌ وليست بالصريح »[3] .

٧ ـ خَشَبِيٌّ :

أي : شِيعيٌّ ، ولا يَضُرُّه ذلك ، وهذا ليس من ألفاظ الجَرْح إلَّا فيما يروي عن بدعته ، أو يدعو إليه .

مثال مَنْ وُصف بذلك :

١ ـ (مالك بن إسماعيل أبو غَسَّان الفَهْدي) من كبار شيوخ الإمام البخاري ، مُجْمَعٌ على ثقته ، روى له الجماعةُ .

ذكره ابنُ عدي في « الكامل » من أجل قول الجُوْزَجاني : «إنَّه كان خَشَبِياً» .

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٠٠ .

(٢) فتح المغيث : (١/ ١٦١) و « الإعلان بالتوبيخ » ص : ٦٨ ـ ٦٩ .

(٣) انظر « قواعد في علوم الحديث » ، تعليق صفحة : ٢٥٢ .

قال الحافظ ابن حجر : « يعني شِيْعِيّاً »[1] .

٢ ـ ذكر الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (هشام بن حَسَّان الأزْديّ القُرْدوسيّ أبو عبد الله البَصْري) قولَ شُعَيْب بن حَرب عن شُعْبَة في هشام : « لو حابيتُ أحداً لحابيتُ هشامَ بن حَسَّان ، وكان خَشَبِيّاً ، ولم يكن يحفظ »[2] .

٨ ـ دَجَّالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ :

هذا التعبير استعمله اثنان من الأئمة النقاد ، وهما :

١ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي إمام دار الهجرة (المتوفى سنة ١٧٩هـ).

٢ ـ وأبو حاتم محمَّد بن حِبّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) .

والإمام مالك هو أوَّلُ من استعمله ، وأراد به التضعيفَ والتجريحَ والكذبَ في رواية الحديث ، أمَّا ابن حِبّان فقد أراد به هذا المعنى ومعنى ثانٍ وهو التنبيهُ على بعض المبتدعة المفارقين لأهل السنة والجماعة . ولقد رضي نقادُ الحديث قولَ ابن حِبّان واحتاطوا وتوقَّفوا في قبول قول الإمام مالك .

المعنى اللُّغَوي :

قال الأزهري : كُلّ كذَّابٍ فهو دَجَّالٌ ، وجَمْعه : دَجَّالون ، قيل للكذَّاب دَجَّال ؛ لأنه يستر الحقَّ بكذبه[3] .

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٤٢ .
(٢) تهذيب التهذيب : (٤/ ٢٦٩) .
(٣) تهذيب اللغة .

وقال الزَّمَخْشَري : « ومن المجاز : رجلٌ دَجَّالٌ : كذَّابٌ . شُبِّه بالدجَّال .

ودجَّل فلانٌ : إذا لبَّس وموَّه ، وفعل فِعْلَ الدَّجَّال ، كما يقال طَفَّل : إذا فعل فِعْلَ طفلٍ[1] .

وقال ابن منظور : « والدَّجَّال : هو المسيح الكَذَّاب ، وإنما دَجَّله سحره ، وكذبه »[2] .

وقال ابن سيده : « المسيح الدجَّال رجلٌ من يهود يخرج في آخر هذه الأمة ، سُمِّي بذلك ؛ لأنه يدجِّل الحقَّ بالباطل ، وقيل : بل لأنه يغطي الأرض بكثرة جموعه ، وقيل : لأنه يغطي على الناس بكفره ، وقيل : لأنه يدّعي الربوبية ، سُمِّي بذلك لكذبه ، وكل هذه المعاني متقاربةٌ[3] .

معناها عند المحدِّثين :

وأمَّا في اصطلاح المحدِّثين : فإنهم يُطلِقون كلمةَ (دجَّال) ويريدون بها الضعيفَ الكذَّابَ . ولقد عَدَّها الحافظ السَّخاوي في المرتبة الثانية من مراتب التجريح[4] .

ويُطلِقونها أيضاً على الضَّالّ المبتدع الذي لا يستحق أن يذكر ضِمن رواة الحديث ، كما قال ابن حِبّان في (صالح بن محمد التِّرْمِذي) .

قولُ الإمام مالك « دَجَّالٌ من الدَّجَاجِلة » :

استعمل الإمامُ مالك كلمة (دَجَّالٌ من الدَّجاجلة) حيث أطلقها في

---

(١) أساس اللغة .
(٢) لسان العرب .
(٣) المصدر السابق .
(٤) فتح المغيث : (١/ ٣٤٣) .

نعت إمام السِّيَر والمغازي : محمد بن إسحاق بن يسار ، أبي بكر المطلبي مولاهم (المتوفى سنة ١٥١هـ) .

روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن إدريس الأَوْدي (المتوفى سنة ١٩٢هـ) أنه قال : « كنتُ عند مالك بن أنس فقال له رجلٌ : يا أبا عبد الله إني كنتُ بالرَّيّ عند أبي عبيد الله وزير المهدي وعنده محمدُ بن إسحاق فسمعتُه يقول : اعرضوا عليَّ علم مالكٍ فإني أنا بيطارُه . فغضب مالكٌ وقال : انظروا إلى دَجَّالٍ من الدَّجَاجلة يقول : اعرضوا عليّ علم مالك ! . قال ابن إدريس : وما سمعتُ أحداً جمع (الدَّجَّال) قبل ذلك »[1] .

وفي روايةٍ : «دَجَّالٌ من الدجاجلة يقولُ هكذا ؟! نحن نفيناه من المدينة»[2] .

واحتاط الأئمةُ والحفَّاظُ من المحدِّثين في قبول هذا التجريح في إمام المغازي محمد بن إسحاق ، إذ هما من الأقران ، ووقع بينهما ـ من تجريح أحدِهما للآخر ـ ما يقع بين الأقران ، وغاية كلام الإمام مالك : أنَّ محمد بن إسحاق ضعيفٌ كذَّابٌ .

ونختم الكلامَ عن محمد بن إسحاق بقول الحافظ الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التَّامّ بالرجال ـ قال : « لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النَّادر ، ولا من الكلام بنفسٍ حادٍّ فيمن بينهم وبينه شحناءٌ وإحْنَةٌ ، وقد عُلم أنَّ كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدرٌ لا عبرةَ به ، ولا سيما إذا وَثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصافُ . . . .

أثَّر كلامُ مالك في محمد بعض اللِّين ، ولم يؤثِّر كلامُ محمد فيه

---

(١) انظر « تقدمة الجرح والتعديل » : ص : ١٩ ـ ٢٠ .

(٢) الجرح والتعديل : (٣/ قد/ ١٩٢) .

ولا ذرة ، وارتفع مالك وصار كالنجم ، والآخر فله ارتفاعٌ بحبسه ، ولا سِيّما في السِّيرِ ، وأمَّا في أحاديث الأحكام فينحطُّ حديثُه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحَسَن، إلا فيما شَذَّ فيه ، فإنه يُعَدّ مُنْكَراً »[1] .

استعمالُ ابن حِبّان « دجال من الدجاجلة » :

استعمل الإمامُ ابن حبان عبارةَ (دجال من الدجاجلة) في نعت بعض الرواة ، وأراد بها أنَّ صاحبها الموصوف بها كذَّابٌ وَضَّاعٌ ، وكذلك استعملها وهو يريد بها أنَّ صاحبها الموصوف بها مبتدعٌ ضالٌّ . فمن الاستعمال الأول قولُ ابن حبان في :

١ ـ « محمد بن أبي الزعيزعة ، الذي روى عنه أهلُ العراق ، دَجَّالٌ من الدَّجَاجلة كان يروي الموضوعات[2] .

وهو الذي روى عن أبي المليح ، عن ميمون بن مِهْران ، عن ابن عبَّاس ، قال : « جاع النبيُّ ﷺ جوعاً شديداً ، فنزل عليه جبريل وفي يده لوزةٌ فناوله إيَّاها ، ففكَّها فإذا هي فريدةٌ خضراء عليها مكتوبٌ بالنُّور : لا إله إلا الله محمَّد رسولُ الله أيَّدتُه بعليٍّ ، ونصرته به ، ما آمن بي من اتهمني في قضائي واستبطأني في رزقه » .

فواضحٌ من كلام ابن حِبّان : كان يروي الموضوعات، وذكر له حديثاً موضوعاً على أنَّ مراده من قوله : « دجَّال من الدجاجلة » : أنه كذَّابٌ وضَّاعٌ .

٢ ـ واستعمل هذا التعبيرَ في : (أحمد بن عبد الله بن خالد بن موسى بن فارس بن مِرْداس بن نهيك التَّيمي العَبْسي ، أو علي الجُوَيباري) :

---

(١) انظر « ميزان الاعتدال » (٣/ ٥٤٩) .

(٢) المجروحين : (٢/ ٢٨٩) .

« . . . دَجَّالٌ من الدَّجاجلة ، كذَّابٌ . يروي عن ابن عُيَيْنَة ووكيع وأبي ضَمْرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ، ويضع عليهم ما لم يحدِّثوا ، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوفَ الأحاديث ، ما حدَّثوا بشيءٍ منها ، كان يضعها عليهم ، ولا يَحِلُّ ذِكْرُه في الكتب إلا على سبيل الجرح فيه ، ولولا أنَّ أحداث أصحاب الرأي بهذه الناحية خفي عليهم شأنُه ، لم أذكره في هذا الكتاب لشهرته عند أصحاب الحديث قاطبةً بالوضع على الثقات ما لم يحدِّثوا ، روى عن سفيان بن عُيَيْنَة ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : (الإيمان قولٌ ، والعمل شرائعُه ، لا يزيد ولا ينقص)»[1] .

ومن استعماله للمراد الثاني قوله في : (صالح بن محمد الترمذي)، الذي يروي عن محمد بن مَرْوان السُّدّي ، قال عنه : « مرجىءٌ دجَّالٌ من الدجاجلة . وَيدُلُّ على مراده هذا ، ما قاله في ترجَمته من أنه كان رجلَ سوءٍ مرجئاً جَهْمياً داعيةً إلى البدع، يبيع الخمرَ ويُبيح شُرْبَه، وقد رَشا لهم حتى ولَّوه قضاء التِّرْمِذ، فكان سيفاً على أهل الحديث ويؤدِّب من يقول : الإيمان قولٌ وعملٌ ، حتى أنه أخذ رجلاً من الصالحين من أهل الحديث . فجعل الحبلَ في عنقه وأمر أن يطاف به في الناس فينادى عليه ، وكان الحُمَيْدِيُّ يقنت عليه بمكة ، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي إذا ذكره بكى من تجرُّئه على الله عزَّ وجلَّ ، لا تَحِلّ كتابةُ حديثه ولا الرواية عنه ، لم يكتب عنه أصحابُ الحديث ، وإنما وقعتْ روايته عند أهل الرأي ، ولكني ذكرتُه ليعرف فتجتنب روايته[2] .

---

(١) انظر « المجروحين » (١/ ١٤٢) .

(٢) المجروحين : (١/ ٣٧٠) .

قال عنه البخاريُّ : منكر الحديث جداً لا يُكْتَب حديثُه[1] .

وواضحٌ من كلام ابن حبان أنَّ صالح بن محمد الترمذي من الضَّالِّين المبتدعين ، أنه ليس يجيز الكذب ، ويكذب في الحديث ، ويروي الأحاديث الموضوعة فقط ، بل هو من الدُّعاة للبدع المنعوت بها ، ويبيع ويتكسَّب في الحرام ـ الخمر ـ مما جعل الأئمة يقنتون عليه[2] .

٩ ـ رَوَى مَناكِيْرَ ، أو : رَوَى أحاديثَ مُنْكَرةً :

هذه عبارةُ جرحٍ، لكن لا يَلْزَمُ منها جَرحُ ذاتِ الرَّاوي الذي وُصِفَ بها ، حتَّى لا يكون في الإسنادِ مَن يُحمَلُ عليه سِواه ، أو كان ذلك الرَّاوي لم يُعَدَّل أصلاً .

والـرَّاوي يأتي بالمُنْـكَراتِ من الرِّوايات ، والمأخذُ فيها عليه دون سِواه من رجال الإسنادِ ، سببٌ شائعٌ من أسبابِ الطَّعنِ عليه ، وينالُهُ من قَدرِ الضَّعفِ بحسبِ ما روى من المُنْكَراتِ بالنَّظَرِ إلى سائر مروِيَّاتِه .

قال حَرْبُ بن إسماعيل الكِرْمانيُّ : قلتُ لأحمدَ بن حنبلٍ : قيسُ بن الرَّبيعِ ، أيُّ شيءٍ ضَعَّفَه ؟ قال : « روى أحاديثَ منكرَةً »[3] .

تُعَدّ هذه العباراتُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي والسُّيوطي ، ومن الخامسة عند السَّخاوي[4] .

يَصْلُح حديثُ من اتَّصف بها للاعتبار فقط .

---

(١) العلل المتناهية : (١/ ٢٣٦) .

(٢) انظر « شرح ألفاظ التجريح النادرة » للهاشمي : ص : ٥٩ ـ ٦٦ .

(٣) الجرح والتعديل : (٣/ ٢ ق/ ٩٨) .

(٤) انظر « مُنْكَر الحديث » في صفحة (٢٧١) ، وفيه تفسيرٌ مفصَّلٌ لهذه العبارة .

١٠ ـ الرِّيَاحِيُّ رِيَاحٌ :

هذه عبارةُ الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ، يقصد بها حديثاً واحداً مَدَارُه على أبي العالية ، وهو حديثُ القَهْقَهَة مُبْطِلَةٌ للصَّلاة والوضوء .

والرِّيَاحيُّ هو : « رفيع بن مِهْران ، أبو العالية الرِّيَاحي (المتوفى سنة ٩٣هـ) » من كبار التابعين ، روى له الجماعةُ حتى البخاري .

قال الحافظ ابن حجر[١] : « قولُ الشافعي : (حديثُ أبي العالية الرياحيِّ رياحٌ) ، قال ابنُ عدي : وعَنَى بذلك حديثَه في الضَّحِك في الصَّلاة » .

وقال أيضاً : « قال ابنُ عدي له أحاديثُ صالحةٌ ، وأكثر ما نُقِم عليه حديثُ الضَّحِك في الصلاة ، وكل من رواه غيرُه ، فإنما مَدَارُهم ورجوعُهم إلى أبي العالية ، والحديث له وبه يُعْرَف ، ومن أجله تكلَّموا فيه ، وسائر أحاديثه مستقيمةٌ صالحةٌ »[٢] .

١١ ـ سِدَادٌ مِنْ عَيْشٍ :

« السِّدادُ » في اللغة : ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ .

وقد جاء هذا الوصفُ على لسان الحافظ أبي بكر الأَعْيُن في حَقِّ (سُوَيْد بن سعيد بن سهل الهَرَوي الحَدَثَاني) حيث قال فيه : هو سِدَادٌ من عَيْشٍ ، هو شيخٌ .

ومعناه : إذا لم يُوجَد الحديثُ إلا من طريقِه فإنه يَسُدُّ عن غيره ، كما يَدُلُّ عليه جوابُ الإمام مسلمٍ لإبراهيم بن أبي طالب حين سأله : كيف استجزتَ الروايةَ عن سُوَيْدٍ في الصحيح ؟ فقال :

---

(١) هدي الساري : ص : ١٤٠ .

(٢) تهذيب التهذيب : (١/ ٦١٠) .

« ومِن أين كنتُ آتي بنسخة حَفْص بن مَيْسَرَة ؟! »[1] .

١٢ ـ سَكَتُوْا عَنْهُ :

هذه عبارةٌ مُحالةٌ ، خَبَرٌ مِن قائلها عن غَيرِه ، لا يُنشِىءُ بها شيئاً من جِهَتِه . فهي بمنزلةِ قولِ النَّاقدِ وقد اطَّلَعَ على كلامِ غيرِه من أهلِ الحديثِ : « تكلَّموا فيهِ » ، أو « طَعَنوا عليهِ » ، ودَلَّ الاستقراءُ لحالِ مَن قيلَت فيه أنَّها مُساوِيةٌ لإخبارِ النَّاقِدِ عن غيرِه بقوله : « تَرَكُوهُ » .

لذا فهي من عباراتِ الجَرْح المُجْمَلَةِ ، ولولا دلالةُ الاستقراءِ لكانت في جُمْلَةِ ما لا يصِحُّ الاعتمادُ عليه في جَرْحِ الرُّواة حتَّى يُوقَفَ على تفسيرِه .

وعدَّها كثيرٌ من العلماء من مراتب الجرح الذي لا ينجبر . فعند العراقي هي في المرتبة الرابعة من ست مراتب للجرح بمنزلة : (الهالك) . وهي عند الذهبي في المرتبة الثالثة من خمس مراتب للجرح بمنزلة : (المتروك) ، وعدَّها السُّيوطي بمنزلة : (المتروك) أيضاً ، لكنَّه جعلها في المرتبة الخامسة من ستّ مراتب للجرح .

إلَّا أنَّ الحافظ السَّخاوي قد عَدَّها من مراتب الجرح الذي ينجبر ، بل عَدَّها من أسهل مراتب الجرح مع الذين قيل فيهم : « فلانٌ فيه مقالٌ » أو « أدنى مقالٍ » . . أو « فلانٌ لَيِّنٌ » . . أو « تَكَلَّموا فيه » . قال السخاوي : « وكذا (سكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري »[2] .

وكذا عَدَّها أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ مِن أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر ، فذكرها في المرتبة الأولى من مراتب

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ٢٥٠) .

(٢) انظر « فتح المغيث » (١/ ٣٧٢) .

الجرح السِّتّ[1] .

فهذا موضعُ اجتهادٍ ، ينبغي فيه التأمُّلُ والتحقيقُ قبل إصدار الحكم ، لمراعاة مصطلح القائل كما عرفتَ[2] .

مُراد الإمام البخاري بهذه العبارة :

لم أجد هذه العبارةَ ـ « سكتوا عنه » ـ عند الإمام البخاري بمعنى أنها مِن أسوأ مراتب الجَرْح عنده ، وفي الحقيقة هو يقولها فيمَن تركوا حديثَه[3] .

لقد استقرأ الأستاذ الفاضل الدكتور علي نايف بُقاعي حُكمَ الإمام البخاري هذا في « الضعفاء الصغير » ، فوجد : أنه قد قال : « سكتوا عنه » في ثلاثة عشر رجلاً ، وهم :

١ ـ إبراهيم بن عثمان أبو شَيْبَة العَبْسِي .

٢ ـ وإبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخُوزي .

٣ ـ وحجَّاج بن نُصير .

٤ ـ وعبد الله بن زياد بن سَمْعان .

٥ ـ وعمران بن زيد العَمّي .

٦ ـ والقاسم بن عبد الله العُمَرِيّ .

٧ ـ ومحمّد بن الفضل بن عطية المَرْوَزِي .

٨ ـ ومحمَّد بن مَرْوان الكوفي .

٩ ـ ومُسَيَّب بن شَريك .

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث : ص : ١١٢ .

(٢) الاجتهاد في علم الحديث : ص : ١٠٠ .

(٣) انظر « التقييد والإيضاح » للعراقي ، ص : ١٦٣ و« فتح المغيث » للسخاوي ، (١/ ٣٧١)، و« تدريب الراوي » للسيوطي ، (١/ ٣٤٩) .

١٠ ـ ووهب بن وهب أبو البَخْتري .

١١ ـ وهَيْثم بن عديّ الطَّائي .

١٢ ـ ويحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن .

١٣ ـ ويوسف بن خالد السَّمْتِي .

وهناك بعضُ مَن قال فيهم البخاريُّ « سكتوا عنه » وهم :

١ ـ إسحاق بن إدريس الأَسْوَاري .

٢ ـ وحَفْص بن سليمان الأَسَدي أبو عمر البَزَّار الكوفي .

٣ ـ وزيد بن عَوْف أبو ربيعة .

٤ ـ وعَبَّاد بن صُهَيْب البَصْري المَدَري .

٥ ـ وعبد الله بن واقد أبو قتادة الحَرَّاني .

فهؤلاء ثمانية عشر راوياً تَتَبَّعْتُ كلامَ بعض الأئمَّة فيهم في كتاب « الجامع في الجرح والتعديل » و « تقريب التهذيب » و « الكاشف » فلم أجد « سكتوا عنه » إلَّا بمعنى : « متروكٌ » .

وأذكُرُ قليلاً من ذلك خشيةَ الإطالة ، فـ :

إبراهيم بن عثمان : قال فيه النَّسائي : « متروكُ الحديث » .

وإبراهيم بن يزيد الخُوزي : قال فيه ابن حَجر : « متروكُ الحديث » .

وحَجَّاج بن نُصَير : قال فيه مسلمٌ : « متروكُ الحديث » .

وعبد الله بن زياد بن سَمْعان : قال فيه الدَّارَقُطْنِيُّ : « متروكٌ » .

والقاسم بن عبد الله العُمري : قال فيه أبو حاتم الرَّازي : «متروكُ الحديث» .

وهكذا دواليك .

بل إنَّ البخاري قد فَسَّر قولَه « سكتوا عنه » في بعض هؤلاء بنفسِه فقال في إسحاق بن إدريس الأَسْواري : « تركه الناسُ » .

وقال في عبد الله بن واقد : « تركوه » .

وقال في زيد بن عوف : « تركه عليٌّ وغيرُه »[1] .

تنبيهٌ :

ولا يُعابُ استِعمالُ هذه العبارة منهُم فيمَن قالوها فيهِ ، وأمَّا قولُ البُخاريِّ في (الإمام الفقيهِ أبي حَنيفَةَ النُّعمانِ بن ثابتٍ) : « سَكَتوا عنهُ ، وعن رأيِهِ ، وعن حديثِهِ »[2] . فهذه حِكايةٌ من البُخاريّ عن أهلِ الحديثِ ، ومَن تأمَّلَ فاحصاً مُنْصِفاً مُتبرِّئاً من العَصبيَّةِ وَجَدَ هذا القولَ خطأً ، وذلك ـ بإيجازٍ ـ من جِهَتينِ :

الأولى : دلالةُ الاستقراءِ على أنَّ أهلَ الحديثِ قد اختَلَفت عباراتُهم في أبي حَنيفَةَ ، بين مُعدِّلٍ وجارحٍ ، علماً أنَّ الجَرْحَ عند مَن جَرَحَ لم يُفسَّر بسَبَبِ حديثه ، فكيف سَكَتوا عنه ، وفيهم من أثنى عليه وأطراهُ ورَفَع من شأنِه .

والثَّانية : أنَّ عباراتِ الجارحين وَقَع فيها من المبالَغَةِ والتَّهويلِ ، وذلك بسَبَبِ الشِّقاقِ الَّذي كان بين (أهل الرَّأي) و (أهلِ الحديثِ) في تلك الفترة ، علماً بأنَّ كثيراً من تلك الأقاويلِ لا تَصِحُّ نِسْبتُها إلى من عُزِيَت إليه[3] .

وأبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ شغلَه الفقهُ عن الحديثِ ، ولعلَّه لو اشتَغلَ به اشتغالَ كثيرٍ من أهلِ زَمانِه ، لم يُمَكِّنْ مِمَّا مُكِّنَ فيه من الفِقْهِ ، ومع ذلك فإنَّه قد رَوَى وحدَّثَ .

١٣ ـ صَدُوْقٌ :

يقال لمَن وُصِفَ بالصِّدْق في الحديث ، وهو من ألفاظ التّعديل ،

---

(١) انظر « الاجتهاد في علم الحديث » ص : ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٢) التاريخ الكبير : (٤/ ٢/ ٩١) .

(٣) تحرير علوم الحديث : (١/ ٦٣٢) .

جعله ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح في المرتبة الثانية التي يُكْتَب حديثُ أهلها ويُنْظَر فيه .

وذكره الحافظُ الذهبيُّ والعراقيُّ في المرتبة الثالثة لألفاظ التعديل ، ولم يذكرا بم يُحكم على حديث من وُصِفَ به ، وذكر الحافظُ ابن حجر بعد ذكر المرتبة الثالثة التي فسَّرها بقوله : « من أُفرد بصفةٍ مثل : ثقةٍ ، أو مُتقِنٍ ، أو ثَبْتٍ ، أو عَدْلٍ » ، المرتبة الرابعة التي فسَّرها بقوله : « من قَصُر عن الثالثة قليلاً » وذكر فيها « صدوق » وغيرَه .

والحاصل كما ذكره أستاذُنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به :

« إنَّ مرتبة الرواة الذين قيل فيهم « صدوق » ، و« لا بأس به » ، « خيَارٌ » ، « مأمونٌ » ونحوها ؛ تَدُلُّ على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتاً مؤكّداً ، وبالتالي صدقه وأمانته .

إنَّ هذه المرتبةَ ساكتةٌ عن صفة الضبط ، والضبطُ شرطٌ أساسيٌّ ، لا بُدَّ منه لكي يُحْتَجّ بحديث الراوي . لكن ألفاظ هذه المرتبة لا تُشعِر بإثباتها للراوي ولا تُشعِر بنفيها عنه كذلك . ودلالة الصِّيَغ اللُّغَوية على ذلك واضحةٌ . ونَصَّ على ذلك أئمةُ علم هذه المصطلحات ، والعُمْدَةُ في فهم المصطلحات على فهم أهلها وتداولها ، لا خِلافَ في ذلك في أيِّ علمٍ من العلوم .

طريق الاستدلال بحديث راوٍ من هذه المرتبة :

وطريقُ الاستدلال بحديث راوٍ من هذه المرتبة، أن نبحث عن دلائل تُثبِت ضَبْطَه ، إمّا بصفةٍ عامةٍ ، كعبارة توثيقٍ مُطْلَقةٍ ، أو غير ذلك ، فنحتج بحديثه كلِّه، أو أن يَثبُت دليلُ ضبطه في الحديث المروي بوروده من طريقٍ أخرى ، أو ثبوت فكرة الحديث في ضِمْن نصوصٍ

أخرى ثابتة ، ولو على سبيل العموم . ويغلب على من وجد دليل على ضبطه من هذه المرتبة أن يكون حديثه حسناً، وقد يكون صحيحاً »[1] .

فائدة :

جَديرٌ بأن تعلمَ أنَّ عبارةَ «صدوق» قد تُجامِعُ وصفَ الرَّاوي بكونِه (ثقةً) في قولِ النَّاقِدِ ، يُوصَفُ الرَّاوي بهما جميعاً ، فإذا وجدتَ ذلك في راوٍ ، فالأصل أنَّه بمنزلةِ التَّوكيدِ لنَعتِه بالثِّقَةِ من قِبَلِ ذلك الناقد .

كقولِ الإمام أحمد بن حنبل في (أبي بكر بن أبي شَيْبَة) : « صَدوقٌ ثقةٌ »[2] . فأبو بكر مُتَّفقٌ على حفظه وثقتِه ، فلم يَقَع هذا النَّعتُ له على سبيلِ التَّردُّدِ بين الوَصفينِ .

وأكثَرُ ما يأتي ذلك على هذا المعنى .

نَعم ، قد يُطْلَقُ الوصفانِ مجموعين تارَةً ، ويُشْعِرُ استعمالُها مقارنةً بأوصاف سائِرِ النُّقَّادِ لذلك الرَّاوي بأنَّ المرادَ (هو صَدوقٌ أو ثقةٌ) على سبيل التَّردُّدِ ، كقول أبي حاتمٍ الرَّازيِّ في (سِمَاك بن حَرب) : « صَدوقٌ ثقةٌ »[3] .

ورُبَّما جَمَعَ النَّاقدُ الأوْصافَ المتعدِّدةَ من أوصافِ التَّعديلِ في الرَّاوي ، والَّتي لو جاءت مُفرَّقةً لكان لكُلٍّ منها دلالتُها ومعناها ، لكنَّها حيثُ اجتمَعَت فإنها تُحْمَل على تأكيد التعديل ، كقول أبي حاتم الرَّازي في (السَّريِّ بن يحيى الشَّيْباني) : « صَدوقٌ ، ثقةٌ ، لا بأس به ، صالحُ الحديث »[4] .

---

(١) انظر « ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها . . . » للدكتور عتر : ص : ٤٧ .

(٢) العلل ومعرفة الرجال : النص : ١٦٥٨ .

(٣) الجرح والتعديل : (٢/ ١/ ٢٨٤) .

(٤) المصدر السابق : (٢/ ١/ ٢٨٤) .

ورُبَّما جُمِعَتْ إلى وَصْفٍ أدنى ، فتَنْزِلُ بالرَّاوي عند النَّاقد له إلى تلك المرتبةِ الدُّنيا ، مع بقاء الوَصفِ بالصِّدْقِ في الجملةِ ، مثلُ (عَبَّاد بن عَبَّاد المُهَلَّبي) ، قال فيه أبو حاتم : « صَدوقٌ ، لا بأسَ به » ، قيل له : يُحْتَجُّ بحديثه ؟ ، قال : « لا »[1] .

أمَّا إذا جاءَ الوَصْفان من أكثرَ من قائلٍ ، فالأصلُ اعتبارُ دلالاتِ ألفاظِ كلٍّ على سبيل الاستقلال ، فإنَّ الرَّجُلَ يُخْتَلَفُ فيه بين أن يكون ثقةً أو صدوقاً ، فيُصار إلى تحرير أمرِه تارةً بالجَمْع بين أقوالهم ، وتارةً بالترجيح بدَليله[2] .

١٤ ـ ضَعِيْفٌ ضَعِيْفٌ :

هذه عبارةٌ تَدُلُّ على أردأ المنازل ، وقلَّما نجد من النُّقَّاد من يستعملها ، ومن الذين استعملوها : الإمام عليُّ بن المَدِيْني ، الذي وَصف (سليمانَ بن أبي سليمان القافِلاني) قائلاً : « ضعيفاً ضعيفاً ليس بشيءٍ »[3] .

وقال أيضاً عن (الحارث بن نَبْهان) : « كان ضعيفاً ضعيفاً »[4] .

١٥ ـ طَيْرٌ طَرَأَ عَلَيْنا :

هذه عبارةُ تضعيفٍ للرَّاوي ، وقد أُثرت عن الحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري يُضعِّف بها (أحمدَ بن علي الأنصاري) ، قال الحاكم :

---

(١) الجرح والتعديل : (٢/ ٢/ ١٦٢) .
(٢) انظر « تحرير علوم الحديث » (١/ ٥٧١ ـ ٥٧٣) .
(٣) ميزان الاعتدال : (١/ ٢١٠) .
(٤) المصدر السابق : (٢/ ٤٤٤) .

« طَيْرٌ طَرَأَ علينا » فتعقَّب عليه الحافظُ الذَّهبيُّ قائلاً : « يُوهِنه الحاكِمُ بهذا القول »[1] .

وقد اسْتُعْمِلَتْ هذه العبارةُ تضعيفاً عند الآخرين أيضاً ، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في ترجَمة (أبي ماجِد ، ويقال : أبو ماجِدَة الحَنَفِي العِجْلي الكوفي) قال : « قال البخاريُّ ، قال الحُمَيْدِيُّ عن ابن عُيَيْنَةَ : قلتُ ليحيى الجابر : مَن أبو ماجِدَ ؟ قال : طَيْرٌ طَرَأَ علينا ، وهو مُنكَرُ الحديثِ »[2] .

١٦ ـ على يَدَيْ عَدْل :

هذه عبارةُ جرحٍ شديدٍ ، وهي في الحقيقة مَثَلٌ له استعمالٌ في كلام العرب ، والمَثَلُ يُقْرَأ بالإضافة ، أي بإضافة اليَدَيْن إلى عَدْلٍ ، وعَدْلٌ هذا هو ابن سعد العشيرة ، وكان على شُرْطَة تُبَّع ، وكان تُبَّعٌ إذا أراد هلاكَ رجلٍ دَفَع به إلى عَدْلٍ ، فيقولون : على يَدَيْ عَدْلٍ ، كنايةً عن هلاكِه ، فصار يُذْكَر مثلاً في الميؤوس منه .

وعلى هذا فاستخدامُ نُقَّادِ الحديث لهذا المَثَلِ إنما هو من قبيل الجَرْح ، بل هو مِن أبلغه ، فهو بمرتبة من يقال فيه : هالكٌ ، وساقطٌ ، وهذا شأنُ من لا تُقْبَل روايتُه بحالٍ .

على أنَّ من المُمكِن : أن يفهم من العبارة معنى التعديل إذا قُرئت من غير اعتبارٍ للمثل الوارد ، ووُجِّهَتْ القراءةُ على نحوٍ آخَرَ ، كأن يكون عَدْلٌ مرفوعاً على الخبرية ، مع كسر دال (يدي) وإفرادِها ، لكن هذا

---

(١) ميزان الاعتدال : (١/ ١٢٠) .

(٢) تهذيب التهذيب : (٤/ ٥٧٩) .

غيرُ صحيحٍ ، وإنْ فَهِمَ البعضُ ذلك . فالعبارةُ بتثنية (يدي) وإضافتها مع جَرٍّ (عدل) ، إذ لولا المثلُ واعتبار معناه ما استخدمت العبارةُ أصلاً ، وقد قال الثَّعالبيُّ : وعهدي بأبي بَكْر الخُوَارِزْمِيِّ يقول عند ذَمِّ العدول : « ما وقع في يدي عدل ، فهو على يدي عدل »[1] .

وممَّن استشكل أمرَ هذه العبارةِ الحافظُ ابن حجر ، فظَنَّها من ألفاظ التعديل ابتداءً ، حتى تبيَّن له وجهُ الصَّوابِ في استعمال أبي حاتم الرَّازي لها ، كما جاء في ترجَمة (جُبَارَة ابن المُغَلِّس) في كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، وجُبَارَةُ هذا لم يُنْقَلْ عن أحدٍ فيه توثيقٌ . . قال الحافظُ : « ومع ذلك فما فهمتُ معناها ، ولا اتَّجه لي ضَبْطُها ، ثم بانَ لي أنها كنايةٌ عن الهالك ، وهو تضعيفٌ شديدٌ »[2] . كما استَشْكَلَ أمرَها ابنُ دَقِيْق العِيْد ، فأثبت فيها الوجهين ، وكذا الحافظُ العِرَاقي شيخُ الحافظ ابن حجر[3] .

١٧ ـ فُلَانٌ أَحَبُّ إليَّ منه :

أو « هذا الراوي ليس مثلَ فلانٍ » . أو « فلانٌ أَوْثَقُ من هذا الراوي » . هذه ليست عباراتُ جرحٍ مُطْلَقاً ، ولكنَّها من باب المفاضلة بين راويَيْن[4] . قال الإمام أحمد : « ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر » . قال ابن حجر : « ليس هذا بجرحٍ يُوجب إدخالَه في الضعفاء »[5] .

أمَّا قولُهم : « غيرُه أَوْثَقُ منه » فهي كنايةٌ عن جرح الراوي ؛ لأنَّها

---

(١) انظر « ثمار القلوب » للثعالبي ، ص : ١٣٧ .

(٢) انظر « تهذيب التهذيب » (٩/ ١٤٢) .

(٣) انظر « فتح المغيث » (٩/ ١٤٢) .

(٤) انظر : « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » : ص : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(٥) تهذيب التهذيب : (١/ ٢٠٣) .

مفاضلةٌ بينه وبين راوٍ مُبْهَمٍ غير معيَّنٍ ، مع تفضيل ذاك المُبْهَم عليه ، فتصدق في صورتها على تفضيل كلّ راوٍ عليه ، ولهذا كانت جرحاً . وهذه العبارةُ تأتي صِيغتُها مشتقّةً من ألفاظٍ متعدِّدة ، فيقولون : « غيره أَوْثَقُ منه » ، و « غيره أَحْفَظُ منه » ، و « غيره أَقْوَى منه » ، و « غيره أَمْتَنُ منه » ، و « غيره أَرْضى منه » ، و « غيره أَثْبَتُ منه » .

ويُراد من هذه العبارات كلِّها : الإخبارُ عمّن قِيلت فيه بأنَّه في أدنى درجات ذلك الوصف ـ أي : الثقة والحفظ والقوّة والمتانة والرِّضا والتثبّت ـ . . . وقد يستعملون هذه الصيغةَ بلفظ العُموم والإيهام في باب المفاضلة بين الراوي الثقة والأوثق منه ، لكن مع القرينة الدّالة على ذلك . . . مثل قول الذَّهبي : « هو من مشاهير المحدِّثين ، وغيره أَثْبَتُ منه »[1] .

١٨ ـ فِيْهِ خُلْفٌ (الرَّاوي) :

من ألفاظ الجرح ، ومعناها : اخْتَلَف فيه الجارحون والمعدِّلون ، فوثَّقه بعضُهم ، وجرحه آخرون .

وهي من أقرب ألفاظ الجرح إلى مراتب التعديل ، وقد عَدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة ، وعَدَّها الحافظُ السَّخاويُّ والسُّيوطيُّ في السادسة . وأمَّا ابنُ أبي حاتم وابنُ الصَّلاح فلم يَذْكُراها ، ولكن لكَوْنها هي و « لَيِّنُ الحديثِ » في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمَّة فتكون عندهما أيضاً من المرتبة الأولى ، وحديثُ أهل هذه المرتبةِ يُكْتَب للاعتبار فقطْ .

---

(١) انظر : تعليق الشيخ أبو غدَّة في حاشية « الرفع والتكميل » : ص : ١٨٠ ـ ١٨٢ .

١٩ ـ فِيْهِ نَظَرٌ :

قَرَن هذه اللَّفظةَ كلٌّ من الحافظِ الذَّهبي والعراقي والسَّخاوي والسُّيوطي بمنزلة : « سكتوا عنه » وجعلوا اللَّفْظَتيْن في مرتبةٍ واحدةٍ .

فهي مِن الجَرْح الذي لا يَنْجَبِرُ عند الذَّهبي والعراقي والسُّيوطي . لكنَّها مِن أسهل مراتب الجرح الذي ينجبر عند السَّخاوي . حيث قَرَنَها بمن قيل فيهم : « فيه مقالٌ » أو « أدنى مقالٍ » . . . أو « فلانٌ لَيِّنٌ » . . أو « تَكَلَّمُوا فيه » . قال السَّخاوي : « وكذا (وسكتوا عنه) أو (فيه نَظَرٌ) من غير البخاري »[١] .

وكذا عَدَّها أستاذُنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ مِن أسهل مراتب الجرح ، فهذا مَوضِعُ اجتهادٍ ، ينبغي فيه التأمُّلُ والتحقيقُ قبل إصدار الحكم .

أمَّا « فيه نَظَرٌ » عند الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ فليست هي بمنزلة : « سَكَتُوا عنه » عنده ، وإنْ كان الحافظُ العراقي قد قال : « (فيه نَظَرٌ) و (سكتوا عنه) ، وهاتان العبارتان يقولهما البخاريُّ فيمن تركوا حديثه »[٢] . وكذا قال السُّيوطي : « البخاري يُطلِق : (فيه نَظَرٌ) و (سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثَه »[٣] .

يقول الدكتور علي بُقاعي : « إذ قُمْتُ باستقراء قول البُخاري : « فيه نَظَرٌ » في كتابه « الضعفاء الصغير » فوجدتُه قد ذكرها ثلاثَ مرَّاتٍ في كتابه هذا عند تراجم : عبد الرحمن بن سلمان الحَجْري ، وعمرو بن دينار البَصْري ، وقطبة بن العَلاَءِ بن المِنْهَال الكوفي فقطْ . وقال في

---

(١) فتح المغيث : (١/ ٣٢٧) .

(٢) التقييد والإيضاح : ص : ١٦٣ .

(٣) تدريب الراوي : (١/ ٣٤٩) .

محمّد بن عبد الله بن إنسان الثقفي : « في حديثه نَظَرٌ » .

أمَّا (عبدُ الرحمن بن سلمان الحَجْرِي) فقد روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ . وقال فيه الحافظُ ابنُ حجر في : « لا بأسَ به »[1] .

وأمَّا (عمرو بن دينار البَصْري) فقد روى له الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ ، قال الترمذيُّ : « هو عمرو بن دينار قَهْرُمان آل الزُّبَيْر شيخٌ بَصْرِيٌّ ، وليس هو بالقويِّ في الحديث ، وقد تفرَّد بأحاديثَ عن سالم بن عبد الله بن عمر »[2] . وقال البَزَّارُ : « هو لَيِّنٌ ، وأحاديثُه لا يُشارِكه فيها أحدٌ ، قد روى عنه جماعةٌ »[3] .

وأمَّا (قطبة بن العلاء بن المنهال الكوفي) فقد قال فيه العِجْلِيُّ : « كان يحدِّث عن أبيه حديثاً طويلاً في قِصَّة الجَمَلِ ، لم تَطِبْ نفسي أنْ أكتب عنه ؛ لأنَّه كان على شُرْطة الكوفة »[4] .

فهؤلاء كما ترى ليس فيهم من اتَّصف بـ : « متروكٍ » .

كما عثرتُ على بعض الرُّواة ممَّن قال فيهم البخاريُّ « فيه نظرٌ » في كتاب « الجامع في الجرح والتعديل » ، أذكر منهم :

١ ـ **إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس** . قال البخاريُّ : فيه نَظَرٌ . وقال : في حديثه نَظَرٌ . وقال أيضاً : مُنْكَرُ الحديث .

٢ ـ **إسحاق بن الحارث الكوفي** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ . وقال : يتكلَّمون فيه .

---

(١) انظر « تقريب التهذيب » ص : ٣٤١.

(٢) انظر « جامع الترمذي » الحديث الموجود على الرقم (٣٤٣١) .

(٣) كشف الأستار : (٢/ ٥٢) .

(٤) تاريخ الثقات : ص : ٣٩٢ .

٣ ـ **الحسين بن الحسن الأشْقَر الفَزَاري الكوفي** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ . وقال : عنده مناكير . وقال أيضاً : مقارب الحديث .

٤ ـ **حيٌّ بن عبد الله بن شُرَيْح المَعَافِري** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ . وقال : في حديثه نَظَرٌ .

٥ ـ **رِشْدين بن كُرَيْب بن أبي مسلم** . قال البخاري : محمَّد بن كريب أخو رِشدين . فيهما نَظَرٌ . وقال : عنده مناكير . وقال : قد كتبتُ عنهما في الكتب وأنا ناظرٌ في أمرهما .

٦ ـ **زَرْبِيّ بن عبد الله الأَزْدِي** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ . وقال : مقارب الحديث .

٧ ـ **سلمة بن الفضل الأبْرَش الأنصاري** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ . وقال : عنده مناكير ، وَهَّنه عليٌّ . وقال أيضاً : لا أدري ما سلمة هذا ، كان إسحاق يتكلَّم فيه ، ما أروي عنه .

٨ ـ **سعيد بن مَسْلَمَة بن هشام بن عبد الملك** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ ، يروي عن جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن النبيّ ﷺ ، وعن عبد الله بن حسن ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن النبيّ ﷺ مناكيرَ . وقال أيضاً : مُنْكَرٌ .

٩ ـ **سُوَيْدُ بن سعيد بن سهل بن شَهْرَيار** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ ، كان عمي فلُقِّن ما ليس من حديثه . وقال الترمذي : ذكر محمد [البخاري] سويد بن سعيد فضعَّفه جداً .

١٠ ـ **الطُّفَيْل بن عمرو التَّمِيْمِي ، عن صَعْصَعَةَ بن ناجية** . قال البخاريُّ بعد أن ذكر حديثَه عن صعصعة : فيه نَظَرٌ . وقال أيضاً : لم يَصِحَّ حديثُه .

١١ ـ **عبد الله بن الحسين بن عطاء بن يَسَار الهِلالي** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ ، وقال : مُنكَر الحديث .

١٢ ـ **عبد الله بن سليمان بن جُنَادة** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ ، وقال : لا يُتَابَع في حديثه .

١٣ ـ **عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث** . قال البخاري : قال أحمد : مُنْكَر الحديث ، فيه نَظَرٌ . وقال : ضعيفٌ . وقال أيضاً : يُضَعَّف ، ونظرتُ في حديثه فإذا حديثه مقارَبٌ .

١٤ ـ **عِسْل بن سفيان** . قال البخاري : فيه نَظَرٌ . وقال : عنده مناكيرُ .

وهؤلاء كما ترى من أحكام البخاري عليهم ، بعضُهم مقارَب الحديث يُعْتَبر به ، وبعضهم ضعيفٌ جداً لا يتقوَّى حديثُه . وبهذا يثبت عَدَمُ الدِّقَّة في قولَي العراقي والسيوطي : إنّ « فيه نَظَرٌ » يقولها البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه .

قال الحافظُ الذهبي في ترجَمة (عبد الله بن داود الواسِطي التَّمَّار) . . . قال البخاري : (فيه نَظَرٌ) . ولا يقول هذا إلَّا فيمن يتَّهمه غالباً »[1] .

قلتُ : قول الذهبيِّ : « غالباً » يَدُلُّ على عدم الاطِّراد . وهذا موضعُ اجتهادٍ »[2] انتهى من كلام البقاعي .

وقد انتقد العلاَّمة المحدِّث المحقِّق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي : كلامَ الحافظ الذهبي المذكور . . . وكلامَ الحافظ العراقي المذكور في

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ٤١٦) .

(٢) انظر « الاجتهاد في علم الحديث » : ص : ١٠٤ ـ ١٠٦ .

آخره : « فلانٌ فيه نَظَرٌ ، يقوله البخاريُّ فيمن تركوا حديثَه » ، فقال رحمه الله تعالى :

« لا ينقضي عَجَبي حين أقرأُ كلامَ العراقي هذا ، وكلامَ الذَّهبي : أنَّ البخاري لا يقول : (فيه نَظَرٌ) ، إلا فيمن يَتَّهِمُه غالباً . ثم أرى أئمَّةَ هذا الشأنِ لا يَعبؤون بهذا ، فيوثِّقون مَن قال فيه البخاري : (فيه نَظَرٌ) ، أو يدخلونه في الصحيح ، وإليك أمثلتَه :

١ ـ **تمَّام بن نَجيح** ، قال فيه البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) . ووَثَّقه ابنُ مَعِين . وقال البزَّارُ في موضعٍ : هو صالحُ الحديث ، ورَوَى له البخاريُّ نفسُه أثراً موقوفاً معلَّقاً ، في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع . أعني فلم يتركه البخاريُّ نفسه ، ولم يتركه أبو داود ولا الترمذي .

٢ ـ **ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني** ، قال فيه البخاريُّ : (في حديثه نَظَرٌ ، لا يُتابَعُ في حديثه) . وقال النَّسائي : ثقةٌ . وقال ابن عَدِي : لم أرَ له حديثاً مُنْكَراً في مقدار ما يرويه . وقال الحافظُ ابن حجر : صَدوقٌ شِيعيٌّ .

٣ ـ **جَعْدَة المخزومي** ، قال البخاريُّ : (لا أعرف له إلا هذا الحديثَ ، وفيه نَظَرٌ) . ورَوَى له الترمذي . وقال فيه الحافظ ابن حجر : مقبولٌ . ومعلومٌ أنَّ الحافظ ابن حجر يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليلُ ، ولم يَثبت فيه ما يُترك به حديثُه .

٤ ـ **جُمَيع بن عُمير التَّيْمِي** ، قال البخاريُّ : (في أحاديثه نَظَرٌ) ، وقال أبو حاتم : محلُّه الصِّدْقُ ، صالحُ الحديث ، وقال السَّاجي : صدوقٌ ، وقال العِجْلِيُّ : تابعيٌّ ثقةٌ . وقال ابن حجر : صدوقٌ يُخطىء ، ويتشيَّع ورَوَى له الأربعةُ ، وحَسَّن الترمذيُّ حديثَه في

« سننه » في (مناقب أبي بكر الصديق) في الباب الرابع .

٥ ـ **حبيبُ بن سالم** ، قال البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) . وقال ابن عَدِي : ليس في متون أحاديثه حديثٌ مُنْكَرٌ ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يُروى عنه ، وقال الآجُرِّيُّ عن أبي داود : ثقةٌ . وذكره ابنُ حِبَّان في « الثقات » ، ورَوَى له مسلمٌ والأربعةُ ، وقال ابن حجر : لا بأسَ به .

٦ ـ **حَرِيْش بن خِرِّيْت** ، قال البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) ، وقال أيضاً : (أرجو) ، قال [الشيخ عبد الرحمن] اليَمَانِيُّ المُعلِّمي في تعليقه عليه في « التاريخ الكبير » : كأنه : (يريد أرجو أنه لا بأسَ به) . وفي « تهذيب التهذيب » : « قال البخاريُّ في « تاريخه » : أرجو أن يكون صالحاً . وقال أبو حاتم : لا بأسَ به .

٧ ـ **راشد بن داود الصَّنْعاني** ، قال فيه البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) لكن وَثَّقه إمامُ هذا الشأن يحيى بن مَعِين ، وقال : ليس به بأسٌ ثقةٌ . وقال دُحَيْمٌ : هو ثقةٌ عندي . وذكره ابنُ حِبَّان في « الثقات » . ورَوَى له النَّسائيُّ . وقال فيه الحافظُ ابن حجر : صَدوقٌ له أوهامٌ .

٨ ـ **سليمان بن داود الخَوْلاني** ، قال البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) وقد أثنى عليه أبو زُرْعَة ، وأبو حاتم ، وعثمان بن سعيد ، وجماعةٌ من الحفَّاظ . قال ابنُ حجر : لا رَيْبَ في أنه صَدوقٌ .

٩ ـ **صَعْصَعَةُ بن ناجية** ، قال البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) . وهو صحابيٌّ[1] ، ذكره ابنُ حجر في « تهذيب التهذيب » و « الإصابة » .

---

(١) أخطأ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر (صَعْصَعَة) ، وهو صحابيٌّ رضي الله عنه ، والصَّوابُ : الطُّفَيل بن عمرو التَّميمي عن صعصعة بن ناجية . قال البخاري بعد أن ذكر حديثَه عن صعصعة : « فيه نظرٌ » . (انظر « الجامع في الجرح والتعديل » ١/ ٤١١) . =

١٠ ـ **طالبُ بن حبيب المَدَنِي الأنصاري** ، قال البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) . ورَوى له أبو داود . وقال ابنُ عَدِي : أرجو أنه لا بأسَ به . وذكره ابنُ حبَّان في « الثقات » . ووَثَّقه الهَيْثَمِيُّ في « مجمع الزوائد » (٥/١٠٦) .

١١ ـ **عبد الرحمن بن سَلْمان الرُّعَيني** ، قال البخاريُّ : (فيه نَظَرٌ) وقد وثَّقه ابنُ يونس . وقال أبو حاتم : ما رأيتُ من حديثه مُنْكَراً ، وهو صالحُ الحديث . وله عند مسلمٍ في مَبِيت ابن عباس عند ميمونة . وقال النَّسائي : ليس به بأسٌ ، كما في « تهذيب التهذيب » (٦/١٨٨) وقال ابنُ حجر : لا بأسَ به ، وأدخله البخاريُّ في « الضعفاء » فقال أبو حاتم : يُحوَّل من هناك .

والصَّوابُ عندي : أنَّ ما قاله العراقي ليس بمطَّردٍ ولا صحيحٍ على إطلاقه ، بل كثيراً ما يقوله البخاريُّ ولا يُوافِقه عليه الجِهَابِذَةُ . وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً ، كما قال في « التاريخ الكبير » (٣/١ : ١٨٣) في ترجَمة (عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد) رائي الأذان : « فيه نَظَرٌ ؛ لأنه لم يذكر سماعَ بعضهم من بعض » ، وكما في ترجَمته في « تهذيب التهذيب » (٦/ ١٠) .

وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراويَ ، بل حديثَ الراوي ، فعليك بالتثبُّت والتأني » . انتهى كلامُ الشيخ حبيب الرحمن .

وقد أَيْقَظَ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى موضوعٍ من العلم هامٍّ جداً ، كان مأخوذاً بالتسليم والمتابعة من العلماء .

= استدرك هذا الخطَأَ الأستاذُ الفاضلُ الدكتور على نايف بُقَاعي في حاشية كتابه القيِّم « الاجتهاد في علم الحديث » . (انظر صفحة : ١٠٦) .

وهذه الأمثلةُ التي ذكرها الشيخُ ـ على كثرتها ـ ، هي غَيْضٌ من فَيْضٍ مما في كلام البخاري رحمه الله تعالى ، في كتبه مثل : « التاريخ الكبير » و « الضعفاء الكبير » وغيرهما »[1] .

وبهذا يتبيَّن أنَّ قول البخاري في الراوي « فيه نَظَرٌ » ليس معناه أنَّه متروكٌ كما ادَّعى العِراقيُّ والسُّيوطيُّ ، وإنَّما ينبغي الاجتهادُ في كشف المراد من هذه الكلمة عند ذِكْرِها في راوٍ معيَّنٍ بمقارنة أقوال جميع الأئمَّة في هذا الراوي ، خاصّةً أنَّ البخاري نفسَه قال في (حبيب بن سالم) : « فيه نَظَرٌ »[2] ، ثمَّ صَحَّح حديثَه .

قال الترمذيُّ : حَدَّثَنا قتيبةُ ، نا أبو عَوَانة ، عن إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر ، عن أبيه ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير : « أن النبيّ ﷺ كان يقرأ في العيدين والجُمُعَة بـ : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، و﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴾ ، وربّما اجتمعا في يوم فيقرأ بهما » ، سألتُ محمّداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث ، فقال : هو حديثٌ صحيحٌ[3] .

٢٠ ـ كَأَنَّهُ مُصْحَفٌ :

أي : الراوي الذي اشتهر بالحفظ والضَّبْطِ ، والصِّدْقِ والإتقان ، هذه عبارة توثيقٍ وتعديلٍ ، أدرجها الحافظُ السَّخاويُّ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل ، وهي ما انفرد فيه بصيغةٍ دالَّةٍ على التوثيق .

---

(١) انظر حاشية « الرفع والتكميل » ص : ٣٨٩ .

(٢) التاريخ الكبير : (٢/ ٣١٨) .

(٣) علل الترمذي الكبير : (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦) .

ومن يتَّصِف بذلك ـ أعني المُصْحَفَ ـ فهو دلالةٌ على صِدْقِه وإتقانِه وحفظِه.

قال عبد الله بن داود : كان مِسْعَرٌ ـ ابن كِدَام الكُوْفي ـ يُسَمَّى المصحفَ لِقِلَّة خطئه وحفظه .

وقال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عن مِسْعَرٍ إذا خالَفَه الثوريُّ ؟ فقال : الحكمُ لمِسْعَرٍ فإنه المصحف[1] . وقال عمرو بن علي الفَلاَّس : كان الأعمشُ ـ سليمان بن مِهْران ـ يُسَمَّى المصحفَ لصِدْقِه .

وقال شعبة : كان الأعمشُ يُسَمَّى المصحفَ لإتقانه[2] .

٢١ ـ كَانَ مِمَّنْ أَخْرَجَتْ لَهُ الأَرْضُ أَفْلاذَ أَكْبَادِهَا :

هذه عبارةُ تضعيفٍ وتجريحٍ ، قالها الحافظُ ابن حِبَّان البُسْتِي في بعض الرُّواة المتروكين، منهم: (محمَّد بن عبد الرحمن البَيْلَمَاني الكوفي) حيث قال : « كان ممَّن أخرجتْ له الأرضُ أفلاذَ أكبادِها ، حَدَّث عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ كلُّها موضوعةٌ ، لا يجوز الاحتجاجُ به ، ولا ذِكْرُه في الكتب إلا على جهة التعجُّب »[3] .

ومعنى العبارة : أنَّ البَيْلَمَاني لم يأخذ أحاديثَه بالرواية عن الشيوخ ، وهي الأحاديثُ المتداولةُ المعروفةُ ، بل جاء بأحاديثَ موضوعةٍ لا تُعْرَف أصولُها ، فكأنَّ الأرض انْشَقَّتْ عنها وأَلْقَتْها إليه كما تُلقي كنوزَها[4].

---

(١) تهذيب التهذيب : (١٠/ ١١٢ ـ ١١٥) .

(٢) المصدر السابق : (٤/ ٢٢٣) .

(٣) كتاب المجروحين : (٣/ ٣٦٤) .

(٤) شرح ألفاظ التجريح النادرة : ص : ٥٠ ـ ٥١ .

٢٢ ـ كَانَ مُجالِدٌ يَجْلِدُ :

أي : يُتَّهَم ويُرْمَى بالكَذِب[١] .

وُصِفَ بذلك (مجالدُ بن سعيد بن عُمَيْر الهَمْدَاني الكوفي ، المتوفى سنة ١٤٤هـ).

فقد روى ابنُ حِبّان بسنده عن الحسن بن سفيان أنه قال: سمعتُ حَرْمَلة بن يحيى قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول : « الحديثُ عن مجالد يجلد الحديث » .

وفي النهاية: « كان يجلد الحديث ـ أي يكذب ـ أي كان يُتَّهم ويُرمى بالكذب » .

ومما يؤكِّد هذا التفسيرَ ما ذهب إليه يحيى بن سعيد حيث جرح مجالدَ بن سعيد ، ورماه بالكذب .

عن الفَلاَّس قال : سمعتُ يحيى بن سعيد يقول لبعض أصحابه : « أين تذهب ؟ قال : إلى وَهْب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه عن مجالدٍ .

قال يحيى : تكتب كذباً كثيراً، لو شئتَ أن يجعلها مجالد كلها من الشعبي عن مسروقٍ عن عبد الله »[٢] .

٢٣ ـ كَذَا وكَذَا :

كان الإمامُ أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ إذا سُئل أحياناً عن ضعيفٍ يحرِّك يدَه ويقول : « هو كذا وكذا » .

---

(١) النهاية في غريب الحديث : (١/ ٢٨٥) .

(٢) تهذيب التهذيب : (١٠/ ١٠) .

ذكر الحافظُ الذهبيُّ ذلك عنه ، وعَقَّب عليه بقوله : « هذه العبارةُ ـ يعني كذا وكذا ـ يَستعملها عبدُ اللهِ كثيراً فيما يُجيبه به والدُه ، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمَّن فيه لِيْنٌ »[1] .

والظاهرُ أنَّ الإمام أحمد قد أكثرَ من ذلك ، وشواهده في كتاب « العِلَل ومعرفة الرجال » له كثيرةٌ واضحةٌ .

٢٤ ـ لَا بَأْسَ بِهِ :

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم ، وابن الصَّلاح ، ومن الثالثة عند الحافظ الذهبي ، والعراقي ، ومن الرابعة عند السُّيوطي ، ومن الخامسة عند الحافظ السَّخاوي .

وهو عند الإمام يحيى بن مَعِين وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْمٍ بمعنى : ثقة .

قال أبو بَكْر بن أبي خَيْثَمَةَ : قلتُ ليحيى بن مَعِينٍ : إنَّك تقول : (فُلانٌ ليس به بأسٌ) ، و (فلانٌ ضعيفٌ) ؟ قال : « إذا قلتُ : (ليس به بأسٌ) فهو ثقةٌ ، وإذا قلتُ لك : (هو ضعيفٌ) فليس هو بثقةٍ ولا يُكتَبُ حديثُه »[2] .

وقال أبو زُرْعَةَ الدِّمشقي : قلتُ لعبدِ الرَّحمن بن إبراهيمَ : ما تقول في عليِّ بن حَوْشَبٍ الفَزاريِّ ؟ قال : « لا بأسَ به » ، قلتُ : ولِمَ لا تقول (ثقةٌ) ولا تعلَمُ إلا خيراً ؟ قال : « قد قلتُ لك : إنَّه ثقةٌ »[3] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٥٥٣ ، و٤/ ٤٨٣) .

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة : ص : ٣١٥ .

(٣) تاريخ أبي زرعة : (١/ ٣٩٥) .

ولك أن تقول : إنَّما جَعَل ابنُ مَعينٍ ودُحَيمٌ هذا اللَّفْظَ يساوي الوَصْفَ بقولهم : (ثقةٌ) ، على اعتبار أنَّها مَرْتَبَةٌ من مراتبِ الثِّقاتِ ، لا أنَّها تُعادِلُها من كُلِّ وجهٍ عند الإطلاقِ .

وقد يكونُ بمنزلةِ قولِهم في الرَّاوي : (صَدوقٌ) ، فيُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه ، ويُحتجُّ به بعد اندِفاعِ شُبْهَةِ الوَهْمِ والخطأ ، لكون الوَصْفِ به حينئذ قاصراً عن وَصْفِ أَهْلِ الضَّبْطِ والإتْقانِ .

مثلُ قولِ ابنِ عديٍّ في (المغيرةِ بن زيادٍ الموصليّ) : « عامَّةُ ما يرويه مُسْتَقيمٌ ، إلَّا أنَّه يَقَعُ في حديثه كما يَقَعُ في حديثِ مَن ليس به بأسٌ من الغَلَطِ ، وهو لا بَأْسَ به عندي »[1] .

وقد يكون موضع تردُّدٍ عند النَّاقدِ :

كقول أبي حاتمٍ في (إبراهيمَ بن عُقبَة بن أبي عيَّاش الأسَديِّ) وقد وثَّقوهُ : « صالحٌ ، لا بأسَ به » ، قال ابنُهُ : قلتُ : يُحْتَجُّ بحَدِيثِهِ ؟ قال : « يُكْتَبُ حَدِيثُه »[2] .

وقوله في (زُهْرَة بن مَعبَدٍ أبي عَقيلٍ) : « ليس به بأسٌ ، مُستَقيمُ الحديثِ » فقال ابنُه : يُحتَجُّ بحَديثِه ؟ قال : « لا بأسَ به »[3] .

وقد يُعتَبرُ به ، ولا يبلُغُ حديثُهُ الاحتجاجَ :

كقولِ أبي حاتمٍ في (عُبيد الله بن عليِّ بن أبي رافع المدنيِّ) : « لا بأسَ بحديثِه ، ليس مُنْكَرَ الحديثِ » ، فقال ابنُه : يُحْتَجُّ بحَدِيثِهِ ؟

---

(١) الكامل : (٨/ ٧٦) .

(٢) الجرح والتعديل : (١/ ١/ ١١٧) .

(٣) المصدر السابق : (١/ ١/ ٦١٥) .

قال : « لا ، هو يُحدِّثُ بشيءٍ يَسيرٍ ، وهُوَ شَيخٌ »[1] .

وقولِه في (عَنْبَسَةَ بنِ الأَزْهَرِ الشَّيْبانيِّ) و (مُحمَّد بن سَعيد ابن الأَصبَهانيِّ) في كُلٍّ منهما : « لا بأسَ به ، يُكتَبُ حديثُه ، ولا يُحتجُّ به »[2] .

وقولِ ابنِ عَديٍّ في (جَعْفَرِ بنِ مَيمونٍ أبي العوَّام البَصْريِّ) : « ليس بكثيرِ الرِّوايةِ ، وقد حدَّثَ عنه الثِّقاتُ ، مثلُ : سعيدِ بن أبي عَرُوْبَةَ ، وجماعَةٌ من الثِّقاتِ ، ولم أرَ بحديثِهِ نَكَرَةً ، وأرجو أنَّه لا بأسَ به ، ويُكْتَبُ حديثُه في الضُّعفاءِ »[3] .

وعند الدَّارَقُطنيِّ رُبَّما قارَنَ هذا اللَّفْظُ قِلَّةَ حديثِ الرَّاوي :

كما قال في (أيُّوبَ بنِ وائلٍ) الَّذي يحدِّث عن نافعٍ ، وعنه حمَّادُ بنُ زيدٍ : « مُقِلٌّ ، صاحبُ حديثٍ ، لا بأسَ به »[4] .

وقال في (ثُمامَةَ بن شَراحيل) الرَّاوي عن ابنِ عُمَرَ : « لا بَأْسَ به ، شَيْخٌ مُقِلٌّ »[5] .

وقال في (الخَصيبِ بن زَيْدٍ) الرَّاوي عن الحسَنِ البصريِّ : « شَيْخٌ لا بَأْسَ به ، ليسَ له كَبيرُ مُسْنَدٍ »[6] .

تنبيه :

أمَّا عِبارَةُ : (لا أَعْلَمُ بِهِ بأساً) ، فهذه وقَعَت في كلام الإمام أحمد بن

---

(١) الجرح والتعديل : (٢/ ٢/ ٣٢٨) .
(٢) المصدر السابق : (٣/ ١/ ٤٠١ ، و ٣/ ٢/ ٢٦٨) .
(٣) الكامل : (٢/ ٣٧٠) .
(٤) سؤالات البرقانيِّ : (النص : ١٨) .
(٥) المصدر السابق : (النص : ٦٥) .
(٦) المصدر السابق : (النص : ١٣٥) .

حنبلٍ في جماعةٍ من الرُّوَاةِ ، منهم :

١ ـ صالحُ بنُ نَبْهانَ مولى التَّوأمةِ قَبْلَ أن يختَلِطَ[١] .

٢ ـ وعَبْدُ الله بن شَرِيكٍ[٢] .

٣ ـ والمُختارُ بنُ فُلْفُلٍ[٣] .

٤ ـ وداوُدُ بن صالحٍ التَّمَّارُ[٤] .

٥ ـ ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادِ[٥] .

٦ ـ وعُمَيْرُ بنُ سَعيدٍ النَّخعيُّ[٦] .

٧ ـ وقيسُ بن طَلْقٍ[٧] .

ولم يَقُلْها في راوٍ من هؤلاءِ إلَّا وهو إمَّا ثِقَةٌ وإمَّا صَدوقٌ ، ليس فيهم من يَنْزِلُ عن ذلك .

وشبيهٌ به استعمالُ مَن جرت في قوله مِن سِواهُ من النُّقَّادِ ، كالذَّهبي من المتأخِّرين ، فإنَّه يقولها في رُواةٍ من المستورِين أو مَن فوقَهُم .

ولو جارَيْتَ مُجَرَّدَ دلالةَ اللَّفظِ اللُّغويَّةِ ، لوَجَدْتَ بين (لا أعلَمُ به بأساً) وبين (لا بأس به) فرقاً، وذلك شبيهٌ بما حدَّثَ به عَبْدُ اللهِ بنُ عَوْنٍ، قال: قال ابنُ سيرين لرجلٍ في شيءٍ سأله عنه : « لا أعلَمُ به بأساً » ، ثُمَّ قال له : « إنِّي لم أقُلْ لك : لا بأسَ به ، إنَّما قلتُ : لا أَعْلَمُ بهِ بأساً »[٨] .

---

(١) العلل ومعرفة الرِّجال : (النص : ٢٣٨٢ ، ٤٤٧٩) .

(٢) المصدر السابق : (النص : ٣١٩٣) .

(٣) المصدر السابق : (النّص : ٣٣٢١) .

(٤) الجرح والتعديل : (١/ ٢/ ٤١٦) .

(٥) المصدر السابق : (٤/ ٢/ ٢٧٥) .

(٦) سؤالات أبي داود : (النص : ٣٤٢) .

(٧) المصدر السابق : (النص : ٥٥١) .

(٨) انظر : « الطبقات » : (٧/ ١٩٦) .

قلتُ : لكن حين تبيَّن لنا المرادُ بالتَّعديلِ بها في حَقِّ النَّقَلَةِ ، وعلمنا أنَّ الناقد قد عنى التَّعديلَ ، لم يؤثر ما للفظ اللُّغوي من دلالةٍ .

وأرى مثلَها قولَ أحمد بن حنبل في جماعةٍ من الرواة : (لا أعلم إلا خيراً) ، فقد تتبَّعتُها فوجدتُه لا يكاد يقولها إلا في ثقةٍ أو صدوقٍ ، وندر منه قولُها في مجروحٍ يَنزِلُ عن درجة الاعتبار .

وذلك كالذي نقل الميموني عن أحمد في (الحَكَم بن عَطِيّة) قال : « لا أعلم إلا خيراً » ، فقال له رجلٌ : حدَّثني فلانٌ عنه عن ثابت عن أنس ، قال كان مهرُ أمِّ سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم ، فأقبل أبو عبد الله يتعجَّب وقال : « هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون ، إنما كانوا يحفظون ، ونُسِبوا إلى الوهم ، أحدُهم يسمعُ الشيءَ فيتوهَّم فيه »[1] .

وكان أحمد بعد ذلك إذا سُئل عنه ليَّنه ، كما قال له المَرُّوْذي : الحَكَمُ بن عطية ، كيف هو ؟ قال : البصري ؟ قلتُ : نعم ، الذي روى عن ثابتٍ ، قال : « كان عندي ليس به بأسٌ ، ثم بلغني أنه حدَّث بأحاديث مناكير » وكأنه ضعَّفه[2] .

قلت : وفي هذا من الفائدة دلالةٌ على أنَّ قوله في الرَّاوي : (لا أعلمُ إلَّا خيراً) تعديلٌ يساوي قوله : (ليس به بأسٌ) .

أمَّا عن غير أحمد من سائر النقَّاد، فندر استعمالُ هذه اللفظةِ في كلامهم[3] .

٢٥ ـ لا يَنْطَحُكُمْ بقَرْنَيْهِ :

أي : من أصحاب البِدع . قيلت هذه العبارةُ في (ثور بن يزيد بن زياد

---

(١) تهذيب التهذيب : (١/ ٤٦٨) .

(٢) العلل : رواية المروزي : النصّ : ١٦٥ .

(٣) انظر « تحرير علوم الحديث » : (١/ ٥٧٧ ـ ٥٨٨) .

الكَلاَعي الرَّحَبي ، أبي خالد الحِمْصِي ، المتوفى سنة ١٥٣هـ) . وقد اتفق نقَّاد الحديث على تثبُّته في الحديث مع قوله بالقَدَر . قال يحيى القطَّان : كان الثوريُّ يقول : خذوا عنه واتَّقوا ، ولا ينطحكم بقرنيه ، يحذِّرهم من رأيه . . . وكان يُرمى بالنَّصب . قال الحافظ ابن حجر : احْتَجَّ به الجماعةُ[1] .

٢٦ ـ لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُه :

هذا الاصطلاحُ خاصٌّ بالإمام أبي الحسن بن القطَّان الفاسي ، ولا يريد به تجهيلَ الراوي ، ولا أنه غيرَ ثقةٍ .

قال الحافظُ الذهبيُّ في ترجَمة (مالك المصري) : « قال ابنُ القطَّان : هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه . يريد أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقةٌ ، وفي رواة (الصحيحين) عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنَّ أحداً وَثَّقهم ، والجُمهورُ على أنَّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعةٌ ولم يأتِ بما يُنكر عليه أنَّ حديثه صحيحٌ »[2] .

٢٧ ـ لَيْسَ بشيءٍ :

هذا اللَّفظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند الحافظ العراقي والسُّيوطي ، ومن الرابعة : عند الذهبي والسَّخاوي .

قال السَّخاوي : « وما أُدرِجَ في هذه المرتبة مِن (لا شيء) هو المُعْتَمَدُ ، وإن قال ابنُ القَطَّان : إنَّ ابن مَعِين إذا قال في الراوي : (ليس بشيءٍ) إنما يريد أنه لم يَرْوِ حديثاً كثيراً ، هذا مع أنَّ ابن أبي

---

(١) انظر « هدي الساري » ص : ٣٩٤ .

(٢) ميزان الاعتدال : (٣/ ٣) .

حاتم قد حكى أنَّ عثمان الدَّارِمِيَّ سأله عن أبي دَرَّاس ، فقال : إنما يروي حديثاً واحداً ليس به بأسٌ .

وقد أورد الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على « الرفع والتكميل »[1] واحداً وثلاثين شاهداً على أنَّ مراد ابن مَعِين من قوله في الراوي « ليس بشيءٍ » تضعيف الراوي ، لا بيان قِلّة أحادِيثِه ، وأنْقُلُ هنا عشرة من تلكم الشواهد التي أوردها الشيخُ لتكون المسألةُ على بَيِّنَةٍ .

١ ـ قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » في ترجَمة (خالد بن أيوب البصري) : « عن يحيى بن مَعين أنه قال : خالد بن أيوب : لا شيءَ . يعني : ليس بثقة . وسمعتُ أبي يقول : هو مجهولٌ مُنكَرُ الحديث » . انتهى .

وقال الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان »[2] في ترجَمته : « وقال ابن أبي حاتم : معنى قول ابن معين : (لا شيء) ليس بثقةٍ » .

٢ ـ قال الحافظُ ابن حجر في « هدي الساري »[3] في ترجمة (عبد المتعال بن طالب) : « شيخٌ بغدادي ثقةٌ ، وثَّقه ، أبو زُرْعَة ويعقوب بن شَيْبَةَ وغيرُهما .

وأورده ابنُ عَدِي في « الكامل » ونَقَلَ عن عثمان الدَّارمي أنه سأل يحيى بن مَعين عن حديث هذا عن ابن وَهْب ؟ فقال : ليس بشيءٍ .

قلتُ ـ أي ابنُ حجر ـ : وليس هذا بصريحٍ في تضعيفه ، لاحتمالِ أن

---

(١) انظر صفحات : ٢١٣ ـ ٢٢١ .

(٢) ٢/ ٢٧٤ .

(٣) ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥ .

يكون أراد الحديثَ نفسَه ، ويقوِّي هذا الاحتمال . . . » ثم ذكر الحافظ ما يقوِّي هذا الاحتمال .

وأفاد كلامُ الحافظ ابن حجر هنا أنَّ قول ابن معين : (ليس بشيء) يُمكِن أن يُراد به تضعيفُ الراوي هنا ، لولا مانعٌ منَعَ من ذلك ، وصَرَف هذا التضعيف عن الراوي ، إلى الحديث نفسه .

٣ ـ وقال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري »[1] في كتاب العقيقة في (باب إماطة الأذى عن الصَّبِيّ في العقيقة) في الحديث الذي وَرَد أنَّ النبي ﷺ عقَّ عن نفسه بعد النبوَّة : « أخرجه أبو الشيخ من وَجْهَيْن » ، فذكَرَ الأوَّل ثم قال : « ثانيهما من رواية أبي بَكْر المستملي ، عن الهَيْثَم بن جميل وداود بن المُحَبَّر ، قالا : حَدَّثنا عبد الله بن المُثَنَّى ، عن ثُمَامَةَ عن أنسٍ .

وداود ضعيفٌ ، لكنَّ الهَيْثَمَ ثقةٌ . وعبد الله من رجال البخاري ، فالحديث قويُّ الإسناد . ولولا ما في عبد الله بن المُثَنَّى من المقال لكان هذا الحديثُ صحيحاً . لكن قد قال ابن مَعِين : ليس بشيء . وقال النَّسائي : ليس بقويٍّ . وقال أبو داود : لا أُخرِجُ حديثَه . وقال السَّاجي : فيه ضَعْفٌ ، لم يكن من أهل الحديث ، رَوَى مناكِيرَ . وقال العُقَيْلِيُّ : لا يُتابَع على أكثر حديثه . وقال ابن حِبَّان في « الثقات » : ربما أخطأ . ووثَّقه العِجْلِيُّ والترمذيُّ وغيرُهما . فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدُهم بالحديث لم يكن حُجَّةً » . انتهى .

والظاهرُ من سياق قول ابن مَعِين هنا : (ليس بشيء) أنه يعني به تضعيفَ الراوي . والله أعلم .

---

(١) ٩/ ٥١٤ .

٤ ـ قال الحافظ جمال الدين الزَّيْلَعِي في « نصب الراية »[1] خلال الكلام على الراوي (عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطي) : « قال عبد الحق في « أحكامه » : عبد الرحمن بن إسحاق هو ابن الحارس ، أبو شَيْبَة الواسِطي . قال فيه ابنُ حنبل وأبو حاتم : مُنْكَرُ الحديث . وقال ابن مَعِين : ليس بشيء . وقال البخاري : فيه نَظَرٌ . انتهى .

ورواه ـ أي : حديثَ أبي داود عن عليٍّ في وَضْع اليَدَيْن تحت السُّرَّة ـ أحمدُ في « مسنده » والدَّارقُطْنِيُّ ثم البَيْهَقِيُّ من جهته في « سُنَنِهما » ، قال البَيْهَقِيُّ في « المعرفة » : لا يَثبت إسنادُه ، تفرَّد به عبدُ الرحمن بن إسحاق الواسِطي ، وهو متروكٌ . انتهى . وقال النَّووي في « الخلاصة » وفي « شرح مسلم » : هو حديثٌ متفقٌ على تضعيفه ، فإنَّ عبد الرحمن بن إسحاق ضعيفٌ بالاتفاق » . انتهى كلام الزَّيْلَعِيِّ في « نصب الراية » .

والشاهدُ من هذا الكلام قولُ ابن مَعِين في (عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطي) : « ليس بشيء » ، فالظاهرُ ـ على ما يبدو ـ أنه يريد به ضَعْفَه ، والله أعلم .

وعلى هذا : ينبغي أن يقال : الغالبُ من حال ابن مَعِين أنه يقصد بقوله : (ليس بشيء) أنَّ أحاديثه قليلةٌ ، ومن غير الغالب يريد به تضعيفَ الراوي ، هكذا كنتُ رجَّحتُ أوَّلَ الأمرِ ، في بيان المراد من قول ابن مَعِين في الراوي : (ليس بشيء)، أنه ينبغي أن يقال : الغالبُ أنه يريد به أنَّ أحاديثه قليلةٌ، ومن غير الغالب يُريدُ به تضعيفَ الراوي .

---

(١) ١/٣١٤ .

ثم ترجَّحَ عندي الآن ـ بما وقفتُ عليه من شواهد كثيرة سأسوقها ـ الجزمُ بأنَّ قول ابن معين في الراوي : « ليس بشيءٍ » يعني به ضعفَ الراوي وقد يَعني به قِلَّةَ أحاديثه (في بعض الروايات) على حَدِّ تعبير ابن القَطَّان .

وقد سُقتُ فيما سَبَق تعليقَه أربعةَ شواهد على ذلك ، ويُضاف إليها هذه الشواهد الكثيرة الناطقة بذلك .

٥ ـ وجاء في « ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب مالك » للقاضي عياض رحمه الله تعالى[١] ، في ترجَمة (زكرياء بن منظور بن ثَعْلَبَة القُرَظِيّ الأنصاري) ما يلي : « قال يحيى بن مَعِين : ليس بشيءٍ ، وليس بثقةٍ وهو ضعيفٌ ـ وقال الدُّوْرِيُّ : فراجعتُ يحيى مِراراً فزَعَم أنه ليس بشيءٍ ، كان طُفيلياً ـ وقال أبو حاتم : ليس بالقويِّ ، ضعيفُ الحديث منكَرُه ، يُكتَبُ حديثُه . وقال أبو زُرْعَة : ليس بالقويِّ واهي الحديث مُنكَرُه . وذكر يحيى بن مَعِين : أنه سكن بغدادَ ، وقال : لا بأسَ به . قال الخطيبُ : اختَلَف قولُ يحيى فيه » . انتهى بزيادةٍ ما بين الشرطتين (ـ ـ) من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم[٢] .

٦ ـ وجاء في « ترتيب المدارك » أيضاً[٣] في ترجَمة (حبيب بن أبي حبيب المدني المصري) : « قال ابن مَعِين : حَبيبٌ الذي بمصر ، كان يقرأ على مالك ويُخَطْرِفُ ـ أي : يُسرعُ ويَخْطَفُ ـ للناس ،

---

(١) (٣/ ١٦ ـ ١٧) من طبعة المغرب .
(٢) ١/ ٢/ ٥٩٧ .
(٣) ٣/ ١٦٧ .

ويُصَفِّحُ وَرَقَتَين ، سألوني عنه بمصر فقلتُ : ليس بشيءٍ ، وبقراءته سَمِعَ ابنُ بُكَيْر ، وهو شَرُّ العَرْضِ » .

وجاء في ترجَمته في « تهذيب التهذيب »[1] « قال عبد الله بن أحمد عن أبيه فيه : ليس بثقةٍ ، وقال أبي : كان يكذب ، ولم يكن أبي يوثِّقه ولا يرضاه ، وأثنى عليه شَرّاً وسوءاً . وقال أبو داود : مِن أكذب الناس . وقال أبو حاتم : متروكُ الحديث ، رَوى عن ابن أخي الزهري أحاديثَ موضوعةً . وقال النَّسائيُّ والأَزْدِيُّ : متروكُ الحديث . وقال ابن حِبَّان : كان يُدخِلُ على الشيوخ الثقات ما ليس من حديثهم ، وقال : أحاديثُه كلُّها موضوعةٌ ، ولا يحتشم في وَضْع الحديث على الثقات ، وأمرُه بيِّنُ الكذب » .

٧ ـ وجاء في « تهذيب التهذيب »[2] في ترجَمة (محمد بن عُمر الوَاقِدي صاحب المغازي) : قال معاويةُ بن صالح : قال لي أحمد بن حنبل : الواقِديُّ كذَّابٌ . وقال لي يحيى بن مَعين : ضعيفٌ ، وقال مرَّةً : ليس بشيءٍ ، وقال مرَّةً : كان يقلب حديثَ يونس ، يُغيِّرُهُ عن مَعْمَر ، ليس بثقةٍ ، وقال مرَّةً : ليس بشيءٍ » .

٨ ـ وجاء في «ميزان الاعتدال»[3] و « تهذيب التهذيب »[4] في ترجَمة (صالح بن موسى الطَّلْحِي الكوفي) : « قال يحيى بن مَعِين فيه : ليس بشيءٍ ولا يُكْتَبُ حديثُه . وقال البخاري : مُنْكَرُ الحديث . وقال النَّسائي : متروكٌ . وقال هاشم بن مَرْثَد عن ابن مَعِين : ليس بثقةٍ » .

---

(١) ١٨١/٢ .
(٢) ٣٦٤/٩ .
(٣) ٤٦٠/١ .
(٤) ٤٠٤/٤ .

٩ ـ وجاء في « تهذيب التهذيب »[١] في ترجَمة (محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني) : « قال البخاري وأبو حاتم والنَّسائي والسَّاجي فيه : مُنْكَرُ الحديث . وقال ابن حِبَّان : حَدَّث عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ ، كلُّها موضوعةٌ ، لا يجوز الاحتجاجُ به ، ولا ذِكرُه إلا على وجه التعجُّبِ . وقال عثمان الدَّارِميّ عن ابن مَعِين : ليس بشيءٍ » .

١٠ ـ وجاء في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم[٢] في ترجَمة (محمد بن عُثَيْم أبي ذَرٍّ) : « رَوَى عن محمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني ، قُرِىء على العباسِ بن محمد الدُّوْرِي عن يحيى بن مَعِين أنه قال : محمد بن عُثَيْم الذي رَوى عن ابن البَيْلَماني ليس بشيءٍ . قال عبد الرحمن ـ أي : ابن أبي حاتم ـ : سألتُ أبي عنه فقال : مُنْكَرُ الحديث » . انتهى . وجاء في ترجَمته في « ميزان الاعتدال »[٣] « قال أبو حاتم : لا يُكتَبُ حديثُه . وقال ابن مَعِين مرَّةً : هو كذَّابٌ . وقال الدَّارَقُطْنِيُّ : ضعيفٌ » .

٢٨ ـ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ :

قال الحافظ الذهبيُّ رحمه الله تعالى[٤] : « وقد قيل في جماعاتٍ : ليس بالقويِّ ، واحْتُجَّ به ، وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ : ليس بالقويِّ ؛ ويُخرج لهم في كتابه ، فإنَّ قولنا : (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ » .

---

(١) ٩/ ٢٩٣ .
(٢) ٤/ ١/ ١٥ .
(٣) ٣/ ١٠٢ .
(٤) في « الموقظة في علم مصطلح الحديث » : ص : ٨٢ .

قال الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هذا اللَّفظ[1] : « لكن يَعترِض هذا التعميمَ قولُ الحافظ ابن تيمية في « إقامة الدليل »[2] ضمن « الفتاوى الكبرى » عند ذكر (عُتْبَة بن حُمَيْد الضَّبِّي البَصْري) : « قال الإمامُ أحمد : ضعيفٌ ليس بالقويِّ ، لكن أحمد يقصد بهذه العبارةِ (ليس بالقوي) أنه ليس ممَّن يُصَحَّح حديثُه ، بل هو ممَّن يُحَسَّن حديثُه ، وقد كانوا يُسَمُّون حديثَ مثل هذا ضعيفاً ويَحْتَجّون به ؛ لأنه حَسَنٌ ، إذ لم يكن الحديثُ إذ ذاك مقسوماً إلَّا إلى صحيحٍ وضعيفٍ » انتهى فتأمَّلْ .

٢٩ ـ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ :

قال الحافظ ابن حجر في ترجَمة (عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مَرْوان الأموي) : « حكى الخطَّابي عن أحمد أنه قال : ليس هو من أهل الحفظ ، يعني بذلك سَعَةَ المحفوظ ، وإلا فقد قال يحيى بن مَعِين : هو ثَبْتٌ روى شيئاً يسيراً »[3] .

٣٠ ـ لَيْسَ مِنْ إبلِ الْقِبَابِ :

أي : ليس من الجِمال التي يُحْمَل عليها الهَوَادِجُ .

و(القِبَاب) جمع القُبَّة، وهي: بناءٌ مستديرٌ مُقَوَّسٌ مُجَوَّفٌ، والمراد بها هنا : الهَوَادِج .

---

(١) في حاشية « الرفع والتكميل » : ص : ١٥٤ .
(٢) ١/ ٢٤٣ .
(٣) انظر « هدي الساري » : ص : ٤٢٠ .

ويُراد من هذا التشبيهِ تضعيفَ الراوي الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقويٍّ في الحديث .

واستعمل هذه العبارةَ الإمامُ مالكٌ ـ رحمه الله تعالى ـ في تضعيف حديث (عَطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني) حين بَلَغه أنَّ عطَّاف هذا قد حَدَّث، فقال: « ليس هو من إبل القِبَابِ ».

قال مُطَرِّفٌ : قال لي مالكٌ : « عطَّاف يُحدِّث ؟ » قلتُ: نعم. فأعْظَمَ ذلك، وقال : « لقد أدركتُ أناساً ثقاتٍ يُحدِّثون ما يُؤخذ عنهم »، قلتُ: كيف ؟ قال: « مخافةَ الزّلل » .

وقال مالكٌ في موضع آخر : « عطَّاف يُحدِّث ؟ » قيل : نعم . قال : « إنا لله وإنا إليه راجعون »[1] .

٣١ ـ لَيْسَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِلِ :

(المَحامِل) جمع : (المَحْمَلِ) ، وهو شقانٌ على البعير ، يحمل فيها العِدْلان .

وهذه عبارةُ تضعيف الراوي ، والمرادُ بها أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قال الحافظ السَّخاوي نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر ـ : « . . . وهذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ منها أنه يُرْوَى حديثه ، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به »[2] .

٣٢ ـ لَيِّنٌ :

قال الحافظُ الخطيب البغداديُّ : حَدَّثني عليُّ بن محمد بن نصر

---

(١) تهذيب التهذيب : (٣/ ١١٢ ـ ١١٣) .

(٢) فتح المغيث : (١/ ٣٤٦) .

الدَّيْنَوَري ، قال : سمعتُ حمزة بن يوسف السَّهْمي يقول : سألتُ أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ فقلتُ له : إذا قلتَ « فلانٌ لَيِّنٌ » ، أيْش تريد به ؟ .

قال : « لا يكون ساقطاً متروك الحديث ، ولكنَّه مجروحٌ بشيءٍ لا يُسقِط عن العدالة »[1] .

٣٣ ـ مَائِلٌ عَنِ الْحَقِّ :

قال الجُوْزَجاني في (إسماعيل بن أَبانَ الوَرَّاق الكوفي) : « كان مائلاً عن الحقِّ ، ولم يكن يكذب في الحديث » .

قال ابنُ عدي : « يعني ما عليه الكوفيون من التَّشَيُّع » .

قال الحافظ ابن حجر تعقيباً عليه : « الجُوْزَجانيُّ كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ ، فهو ضِدَّ الشِّيْعِيِّ المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتهما جميعاً ، ولا ينبغي أن يُسْمَع قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ »[2] .

٣٤ ـ مَجْهُوْلٌ

أولاً : المراد به عند الإمام أبي حاتم الرَّازي :

إذا قال أبو حاتم في رجلٍ : « إنَّه مجهولٌ » يريد به جهالةَ الوصف غالباً دون جهالةِ العَيْن ، والحافظُ الذهبي نَقَل عنه ذلك في « الميزان » كثيراً ، كما قال في ترجَمة (أبَان بن حاتم) : « اعلمْ أنَّ كلَّ مَن أقول فيه : مجهولٌ ، ولا أُسنِده إلى قائله فإنَّ ذلك هو قولُ أبي حاتم » .

وقال السَّخاوي في « فتح المغيث »[3] : « على أنَّ قول أبي حاتم في

---

(١) انظر « الكفاية » ص : ٢٣ ، و« ميزان الاعتدال » (١/ ١٣) .

(٢) انظر « هدي الساري » ص : ٣٩٠ .

(٣) ص : ١٣٦ .

الرجل : « إنه مجهولٌ » ، لا يريد به أنه لم يرو عنه سِوى واحدٍ ، بدليلِ أنه قال في (داود بن يزيد الثَّقَفي) : « إنَّه مجهولٌ » ، مع أنه قد رَوى عنه جماعةٌ ، ولذا قال الذهبيُّ عقِيبَه : هذا القولُ يُوَضِّح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو رَوى عنه جماعةٌ ثقاتٌ » . يعني أنه مجهولُ لحال[1] .

قال العلاَّمة ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي رحمه الله تعالى : «وكذا جَهَّلَ أبو حاتم قوماً من الرُّواة قد عَرَفهم غيرُه ووثَّقوهم ، فالأمانُ مرتفعٌ مِنْ جَرْحِه أحداً بالجهل ، ما لم يوافقه على ذلك غيرُه من النقاد[2] . وقد عرفتَ[3] أنَّ الذهبي في « الميزان » تابعٌ لأبي حاتم في الحكم بالجهل غالباً ، فليتنبه من يُطالِع « الميزانَ » لذلك » .

قال السيوطي في « تدريب الراوي »[4] : « جهَّلَ جماعةٌ من الحُفَّاظ قوماً من الرُّواة لعَدَمِ علمهم بهم ، وهم قومٌ معروفون بالعدالة عند غيرهم ، وأنا أسرُدُ ما في « الصحيحين » من ذلك :

١ ـ **أحمدُ بن عاصم البَلْخِي** . جَهَّلَه أبو حاتم ، ووثَّقَه ابنُ حِبَّان وقال : رَوى عنه أهلُ بلده .

---

(١) « الرفع والتكميل » ص : ١٦٤ ـ ١٦٥ . « لم أجد قولَ الذهبي هذا في « الميزان » في ترجمة (داود بن يزيد الثقفي) ، والله أعلم . قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة : « وكلامُ أبي حاتم هو في « الجرح والتعديل » (١/٢/٤٢٨) لابنه ، وقد ذكرَ فيه أربعةً رَووا عن (داود) ، وهم الجماعةُ المشار إليهم هنا .

(٢) قال الشيخُ ابن دَقيق العِيْد : لا يكون تجهيل أبي حاتم حُجَّةً ما لم يُوافِقه غيرُه . نقله الزَّيْلَعي ، كما في « التذنيب » لأمير علي الهندي الملحق بآخر « تقريب التهذيب » لابن حجر ، ص : ٢٢ . (المطبوع في لكنو ، سنة ١٣٥٦هـ) .

(٣) مما سبق نقله من كلام الذهبي في أول هذا التعريف .

(٤) ١/٢١٣ .

٢ ـ **وإبراهيم بن عبد الرحمن المَخْزومي** . جهَّله ابنُ القَطَّان ، وعرَفه غيره ، فوثَّقه ابنُ حِبَّان .

٣ ـ **وأُسامة بن حفص المَدَني** . جَهَّلَه أبو القاسم اللاَّلْكائي ، قال الذهبيُّ : ليس بمجهولٍ ، رَوى عنه أربعةٌ .

٤ ـ **وأسباطٌ أبو اليَسَع** . جَهَّلَه أبو حاتم ، وعرَفه البخاريُّ .

٥ ـ **وبَيَانُ بن عَمْرو** . جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه ابنُ المَدِيْني ، وابن حِبَّان ، وابنُ عَدِي ، ورَوى عنه البخاريُّ وأبو زُرْعَة .

٦ ـ **والحسَيْنُ بن الحسن بن يَسَار** . جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه أحمدُ وغيره .

٧ ـ **والحَكَمُ بن عبد الله البَصْري** . جَهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه الذُّهْليُّ ، ورَوى عنه أربعُ ثقات .

٨ ـ **وعباسٌ القَنْطِرِي** . جَهَّله أبو حاتم ووثَّقه أحمدُ وابنه .

٩ ـ **ومحمدُ بن الحكم المَرْوَزِي** . جهَّله أبو حاتم ، ووثَّقه ابن حِبَّان . اهـ[1] .

تنبيه :

وقد يُجَهِّل أبو حاتم الرَّاويَ لبُعْد بلدِه عنه وعَدَمِ معرفته به أيضاً ، فقد جاء في « ترتيب المدارك » للقاضي عياض[2] في ترجمة (عبد الله بن غانم الإفريقي القاضي) : قال أبو سعيد بن يونس : كان أحَدَ الثِّقات

---

(١) انظر : « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي ، ص : (٢٦٥ ـ ٢٦٦) ، و « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » ص : (٢٥٣ ـ ٢٥٦)

(٢) (٦٦/٣) .

الأثبات ، ولم يَعْرِفه أبو حاتم لبُعْد قُطْرِه ، وقال مجهولٌ »[1] .

وثانياً : المراد بـ : « مَجْهُوْل » عند الإمام ابن حَزْم :

يُعَبِّر به الإمامُ ابنُ حَزْم ـ رحمه الله تعالى ـ في « المُحَلَّى » عمَّن لا يَعْرِفه من الرُّواة ، مثالُ ذلك :

قال ابنُ حَزْم في (إسماعيل بن محمَّد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصَّفَّار) : « إنَّه مجهولٌ ! » .

وقال فيه ـ أي: إسماعيل بن محمد ـ الحافظُ ابن حجر : « الثقةُ الإمام ، النحوي المشهور ؛ حَدَّث عن الحسن بن عَرَفَة وأحمد بن منصور الزَّيَّادي والكبارِ ، وانتهى إليه عُلُوُّ الإسناد ، رَوى عنه الدَّارَقُطْنِيُّ وابنُ مَنْدَه والحاكمُ ووَثَّقُوْه . . . »[2] .

ولم يعرفه ابنُ حَزْم فقال : « إنَّه مجهولٌ » ! ، وهذا هو رَمْزُه ، يَلْزَم منه أن لا يُقْبَل قولُه في تجهيل من لم يطَّلع على حقيقة أمره .

ومن عادة الأئمَّة أن يعبِّروا في مثل هذا بقولهم : « لا نَعْرِفه » ، أو « لا نَعْرِف حالَه » ، وأمَّا الحُكْمُ عليه بالجهالة بغير زائدٍ : لا يقع إلَّا من مُطَّلعٍ عليه أو مجازفٍ[3] .

وقال أيضاً في ترجَمة (أحمد بن علي بن حَسَنُوَيْهْ) : « أمَّا ابن حزم فقال : أحمد بن علي حسنويه مجهولٌ ، وهذه عادته فيمن لا يَعْرِف »[4] .

---

(١) انظر « الرفع والتكميل . . . » حاشية صفحة (٢٥٨) .

(٢) لسان الميزان : (١/ ٤٣٢) .

(٣) المصدر السابق : (١/ ٤٠١٢) .

(٤) المصدر السابق : (١/ ٣٤١) .

٣٥ ـ مُقَارَبُ الْحَدِيْث :

بكَسْر الرَّاء وفَتْحِها : من (القُرْب) ضِدّ (البُعْد) . ومعناه على الكسر : أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات ، وعلى الفتح : أنَّ حديثه يُقارِبه حديثُ غيره ، أي : هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة .

وقال ابنُ رشيد : معناها : يُقارِب الناسَ في حديثه ويُقارِبونه ، أي : ليس حديثُه بشاذٍّ ولا مُنْكَرٍ[1] .

وقال ابن سَيِّدُ الناس : « إذا قُرِىء بالكسر فهو من ألفاظ التعديل ، وإذا قُرِىء بالفتح فهو من ألفاظ الجرح » ، وجَزَم بذلك أيضاً البُلْقِينيُّ .

إلَّا أنَّ الصحيح هو القولُ الأوّلُ بأنه من ألفاظ التعديل على كل حالٍ ؛ فهذا هو رأيُ الحافظ العِراقي والذَّهبي والسُّيوطي وغيرِهم[2] .

مثاله :

قال الإمامُ الترمذيُّ في جامعه ، في كتاب السِّير ، باب ما جاء في أمان العبد والمرأة ، قال : حَدَّثَنا يحيى بن أَكْثَم ، حَدَّثَنا عبدُ العزيز بن أبي حازم ، عن كَثير بن زيد ، عن الوليد بن رَبَاحٍ ، عن أبي هريرة ، عن النبيِّ ﷺ قال : «إنَّ المَرْأة لَتَأْخُذ لِلْقَوْم» يعني تجير على المسلمين.

وقال الترمذيُّ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ ، وسألتُ محمداً [يعني البخاريَّ] فقال : هذا حديثٌ صحيحٌ ، كثيرُ بن زيد قد سمع من

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٣٣٩).

(٢) انظر « فتح المغيث » : (١/ ٣٣٩).

الوليد بن رَبَاحٍ ، والوليدُ بن رَبَاحٍ سمع من أبي هريرة ، وهو مقارب الحديث » .

ومثالٌ آخر ما رواه الإمامُ أحمد وأصحابُ السنن ما عدا النَّسائي، عن عبد الله ابن محمد بن عقيل ، عن ابن الحنفية ، عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً : « مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطَّهُورُ ، وتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ ، وتَحْلِيْلُها التَّسْلِيْمُ » .

قال الترمذيُّ : « سألت محمّداً [البخاريَّ] عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقال : رأيتُ أحمدَ بن حنبل وإسحاقَ بن إبراهيم والحُمَيْدِيَّ يَحتجّون بحديثه ، وهو مقاربُ الحديث »[1] .

٣٦ ـ مُنكَرُ الْحَدِيْثِ :

هذا الوَصْفُ صريحٌ في حقِّ الرَّاوي باعتبارِ حديثِه ، لا أمرٌ آخرُ ، وهذه اللفظة من ألفاظِ الجَرْحِ المُوجِبةِ ضَعْفَه عند النَّاقِد .

وقَدْرُ الجَرْحِ بهذه اللَّفْظَةِ في التَّحقيقِ مُتَفاوِتٌ ، بين الضَّعْفِ الَّذي يُبقي للرَّاوي شيئاً من الاعتبارِ ، والشَّدِيدِ الَّذي يَبْلُغُ به إلى حَدِّ التُّهْمَةِ ، فهي لفظةٌ مُفَسَّرةٌ باعتبارٍ ، مُجْمَلَةٌ باعتبارٍ .

ويُفَسَّرُ ذلك في حقِّ الرَّاوي المُعَيَّنِ بالقرائِنِ المُصاحِبةِ لِلْوَصْفِ ، أو بدلالةِ أقاويلِ سائرِ النُّقَّادِ فيهِ .

ومِمَّا يُبيِّنُ تلك الدَّرَجاتِ الأمثلةُ التَّالِيَةُ :

١ ـ قولُ أبي حاتمٍ في (سعيدِ بن الفَضْلِ بن ثابتٍ البَصْرِيِّ) : « ليس بالقويِّ ، مُنْكَرُ الْحديثِ »[2] ، وقولَه في (سليمان بن عَطَاءٍ

---

(١) انظر « شرح علل الترمذي » : (١/ ٣٤٤).

(٢) الجرح والتعديل : (٢/ ١/ ٥٥) .

الحَرَّانِيِّ) : « مُنْكَرُ الحديثِ ، يُكْتَبُ حَديثُه »[1] ، وقولُه في (عبد الله بن جَعْفَرِ بن نَجيحٍ المدينيِّ) : « مُنْكَرُ الحديثِ جِدّاً ، ضعيفُ الحديثِ ، يُحَدِّثُ عن الثِّقاتِ بالمَناكيرِ ، يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به »[2] .

وقولُ أبي زُرْعَةَ في (سَلاَمَةَ بن رَوْح الأيْليِّ) : « ضعيفٌ مُنْكَرُ الحديث » ، فقال له ابنُ أبي حاتمٍ : يُكْتَبُ حديثُهُ ؟ قال : « نَعَم ، يُكْتَبُ على الاعتبارِ »[3] .

فاقترانُ وَصْفِ (مُنْكَر الحَديث) بتليينِ الرَّاوي ، أو بكتابةِ حديثِه ، دليلٌ على أنَّه ليس بمَطْروحِ الحديثِ ، بل يُعْتَبَرُ به .

وشَبيهٌ به في المَعنى ما يَقَعُ في عِباراتِ ابنِ حِبَّان ، كقوله في (عبدِ الله بنِ نافعٍ ، المَدَنيِّ مولى ابنِ عُمَرَ) : « مُنْكَرُ الحديثِ ، كان مِمَّن يُخْطِىءُ ولا يَعْلَمُ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بأخبارِه الَّتي لم يُوافِق فيها الثِّقات ، ولا الاعتبارُ منها بما خالفَ الأثْباتَ »[4] .

فهذا يَجْعَلُه في مرتبةِ مَن يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ والشَّواهِدِ .

وجديرٌ أن تُلاحِظَ هنا أنَّ مَن يُعْتَبَرُ به مِمَّن هذا نَعْتُه ، فإنَّما هو الاعتبارُ بغيرِ المُنْكَر من رِوايتِه ؛ لأنَّ المُنْكَرَ لا يُعْتَبَرُ بِهِ .

٢ ـ وسُئل أحمدُ بن حَنْبَلٍ عن (عبدِ الرَّحمن بن زيادِ بن أنْعُمٍ الإفريقيِّ) ، قيل له : يُرْوَى عن الإفريقي ؟ قال : « لا ، هو مُنْكَرُ

---

(١) الجرح والتعديل : (٢/ ١/ ١٣٣) .
(٢) المصدر السابق : (٢/ ٢/ ٢٣) .
(٣) المصدر السابق : (٢/ ١/ ٣٠٢) .
(٤) المجروحين : (٢/ ٢٠) .

الحديثِ »[1] ، وقال أبو زُرْعَةَ في (مُحمَّدِ بن عَبْد الله بن نِمْرَان) : « مُنْكَرُ الحديث، لا يُكْتَبُ حديثُه »[2]، وقال أبو حاتم في (مَسْلَمَةَ بنِ عُلَيٍّ الخُشَنيِّ) : « ضعيفُ الحديثِ ، لا يُشْتَغَلُ به » ، فقال له ابنُه : هو مَتْرُوكُ الحديثِ؟ قال : « هو في حَدِّ التَّرْكِ ، مُنْكَرُ الحديثِ »[3] .

فهذه الأمثِلَةُ دَلَّتْ على أنَّ (مُنْكَرَ الحديثِ) يكون في منزلةِ المتروكِ الَّذي لا يُعْتَبَرُ به .

٣ ـ وقال يحيى بنُ مَعِينٍ في (مُحمَّدِ بن سعيدٍ الشَّاميْ المَصْلوبِ) : « مُنْكَرُ الحديثِ »[4] . فهذا رجلٌ معروفٌ بالكَذبِ ووَضْعِ الحديثِ ، ووَصَفهُ يحيى بكونه (مُنْكَرَ الحديثِ) .

وعَلِمْنا كَوْنَ هذا الاستعمالِ هُنا أريدَ به المتروكُ الكذَّابُ بدلالةِ المعروفِ عن النُّقَّادِ في شأنِهِ .

إذاً استِعمالُهم لهذه اللَّفْظَةِ يَجِبُ أن يُرَاعَى فيه درَجةُ الجَرْحِ بها ، ولا يَصِحُّ أن تُحْمَل على الشَّديد المُسْقِطِ لذاتِها ، إلَّا أن يُعْدَمَ في الرَّاوي من الأوصافِ سِواها .

وهذا الَّذي ذَكَرْتُ في بيانِ مَعنى هذه العبارةِ هو الَّذي يجري عليه الاصطلاحُ لعامَّةِ النُّقَّادِ ، ومنهم الإمامُ البخارِيُّ في التَّحقيق .

تفسيرُ قولِ الإمام البُخاريِّ في الرَّاوي : « مُنْكَر الحديث » :

حكى أبو الحسن القَطَّانُ عن البخاري أنَّه قال في كتابه « الأوسط » :

---

(١) العلل ومعرفة الرِّجال ، رواية المرُّوذي (النّص : ٢٠٤) .

(٢) سؤالات البرذعيّ : (٢/ ٣٣٦) .

(٣) الجرح والتعديل : (٤/ ١/ ٢٦٨) .

(٤) تاريخه (النَّص : ٥١١٠) ، واعلم أنَّ يحيى بنَ مَعينٍ على كَثْرَةِ كلامهِ في النقلَةِ فإنَّه من أقَلّهم استِعمالاً لعبارَةِ : (مُنْكَر الحديث) .

« كُلُّ مَن قلتُ فيه : مُنْكَرُ الحديثِ ؛ فلا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه »[1] .

هذا النَّصُّ عن البخاريِّ وَجَدْتُ من يَذْكُرُه يَعْزُوه لابنِ القطَّانِ ، ولم أجِدْ له ذِكْراً فيما في أيدينا من مُصنَّفاتِ البُخاريِّ ، ولما فيه من الشِّدَّة أُلحِقَ في رأي بعضِ متأخّري المحدِّثين بأسوأ مراتبِ التَّجْرِيحِ .

والَّذي وَجَدْتُه بالتتبُّعِ أنَّ استعمال البخاريِّ لهذه اللَّفظة لا يختلفُ عن استعمال مَن سَبَقه أو لَحِقَه من عُلماءِ الحديثِ ، فهو إنَّما يقولُ ذلك في حقِّ مَن غلَبَت النَّكارةُ على حديثِه ، أو استحكَمَت من جميعِه ، وربَّما حكمَ عليه غيرُه بمثل حُكمِه ، وربَّما وُصِفَ بكونه (متروكَ الحديثِ) ، ورُبَّما اتُّهِمَ بالكَذِبِ ، وربَّما وُصِفَ بمُجرَّدِ الضَّعفِ ، وربَّما قال ذلك البخاريُّ في الرَّاوي المجهولِ الَّذي لم يَرْوِ إلَّا الحديثَ الواحدَ المُنْكَرَ .

وهذه أمثلةٌ متفاوتةٌ مِن الرُّوَاةِ لذلك :

قال البخاريُّ في (إسحاقَ بن نَجِيحٍ المَلَطيِّ) : « مُنْكَرُ الحديثِ » ، وهذا رجلٌ معروفٌ بالكَذِبِ ووَضْعِ الحديثِ عندهم ، ومثلُه ممَّن لا تَحِلُّ الرِّوايَةُ عنه إلَّا للبَيانِ .

وقالها في (ثابت بن زُهَير أبي زُهَيرٍ) ، وهكذا جاءت عباراتُ غيرِه على الموافقة لِمَا قال لفظاً أو معنىً ، وقال ابنُ عديٍّ : « كُلُّ أَحاديثِه تُخالِفُ الثِّقاتِ في أسانيدها ومُتونها »[2] ، ومنهم مَن قال : « متروك الحديثِ » .

وقالها في (جُميعِ بنُ ثُوَبٍ الرَّحَبيِّ) ، وقال ابنُ عديٍّ : « عامَّةُ

---

(١) بيان الوهم والإيهام : (٢/ ٢٦٤ و ٣/ ٣٧٧) .

(٢) الكامل : (٢/ ٢٩٨) .

أحاديثه مَناكيرُ ، كما ذَكَرَهُ البخاريُّ »[1] .

قلتُ : وهذا من ابنِ عَديٍّ تفسيرٌ ظاهرٌ لمرادِ البخاريِّ بهذه اللَّفْظَة ، والَّتي تؤكِّدُ ما ذكرتُه آنفاً أنَّه مُرادُ أئمَّة الشَّأنِ .

وقالها البخاريُّ في (إبراهيمَ بن إسماعيلَ بن أبي حَبِيْبَة) ، ولم يَقُلْهُ غيرُه ممَّن سَبَقه ، بل قال أحمدُ بن حنبلٍ : « ثقةٌ » ، وقال ابنُ مَعينٍ : « صالحٌ » ، لكن وافقَه عليه مِن أقرانِه أبو حاتم الرَّازِيُّ ، وفسَّرَه ، فقال : « شَيْخٌ ليس بقويٍّ ، يُكْتَبُ حديثُه ، ولا يُحْتَجُّ به ، مُنْكَرُ الحديثِ »[2] ، فكأنَّه يقولُ : له أحاديثُ مَناكيرُ ، ولم يَغلِب ذلك على حديثِه إلى درجةٍ أنَّه صارَ لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه .

وهذا ابنُ عديٍّ يقولُ بعدما حَرَّرَ مروِيَّاتِه : « له غيرُ ما ذكرتُه من الأحاديثِ ، ولم أجد له أوحشَ من هذه الأحاديثِ ، وهو صالحٌ في بابِ الرِّوايةِ ، كما حُكِيَ عن يحيى بن مَعِينٍ ، ويُكْتَبُ حديثُه مع ضَعفِه »[3] .

قلتُ : وكان البخاريُّ قال مرَّةً : « عنده مَناكير »[4] ، وهذه أظْهَرُ في أمرِه من الإطلاق المتقدّم ، لكن دَلَّ هذا على أنَّ تلك العبارةَ من البخاريِّ لا تَعني دائماً أن يكون الرَّاوي الموصوفُ بذلك يُنَزَّلُ منزلةَ المتروكِ السَّاقِطِ ، والَّذي هو مقتضى عبارةِ : « لا تَحِلُّ الرِّوايَةُ عنه » .

---

(١) الكامل : (٢/ ٤١٧) .
(٢) الجرح والتعديل : (١/ ١/ ٨٣ ـ ٨٤) .
(٣) الكامل : (١/ ٣٨٣) .
(٤) التاريخ الأوسط : (٢/ ١٣٥) .

وقالها البخاريُّ في (عبد الله بن خالد بن سَلَمَة المَخْزُوميِّ) ، وكذلك قال أبو حاتم الرَّازيُّ[1] ، وفَسَّرَ أمرَه ابنُ عديٍّ ، فقال : « ليس له من الحديثِ إلَّا اليَسِيرُ ، ولعلَّه لا يروي عنه غيرُ محمَّد بن عُقبةَ »[2] .

ومِن بابهِ (عبد الله بن المُؤَمَّل المَخْزوميُّ) ، قال أبو داوُدَ : « مُنْكَرُ الحديثِ »[3] ، وكان قليلَ الحديثِ ، كما بَيَّنَ ذلك ابنُ حِبَّان فقال : « قليلُ الحديثِ ، مُنكَرُ الرِّوايةِ ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه إذا انفرَدَ ؛ لأنَّه لم يتبيَّنْ عندنا عدالتُه فيُقْبَل ما انفرَد به ، وذلك أنَّه قليلُ الحديثِ ، لم يتهيَّأ اعتبارُ حديثِهِ بحديثِ غيرِهِ لقِلَّتِهِ ، فيُحْكَمَ له بالعدالةِ أو الجَرْحِ ، ولا يتهيَّأ إطلاقُ العدالةِ على مَن ليس نَعْرِفُه بها يقيناً فيُقْبَلَ ما انفرَد به ، فعسى نُحِلُّ الحرامَ ونحرِّمُ الحلالَ برواية مَن ليس بعَدْلٍ ، أو نقولُ على رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ اعتماداً منَّا على رواية مَن ليسَ بعَدْلٍ عندنا ، كما لا يتهيَّأ إطلاقُ الجرح على من ليس يَسْتَحِقُّه »[4] .

قلتُ : وفي هذا بقاءٌ على أصل استعمالِ هذه اللَّفظة فيمن لم يَرْوِ إلَّا المُنْكَرَ أو غَلَبَ ذلك على حديثِهِ ، فهذا وإن لم يَرْوِ إلَّا اليسيرَ ، لكن جميع ذلك مُنْكَرٌ ، فصَحَّ أن يكون (مُنْكَرَ الحديثِ) ، وهذا جَرْحٌ له بالنَّظَرِ إلى مَروِيَّاتِه دون حاله .

تنبيهٌ :

ويُسْتَثْنَى من دلالةِ الاصطلاح في استعمالِ (مُنْكَر الحديثِ) صورةٌ

---

(١) الجرح والتعديل : (٢/ ٢/ ٤٥) .
(٢) الكامل : (٥/ ٣٦٧) .
(٣) تهذيب الكمال : (١٦/ ١٩٠) .
(٤) المجروحين : (٢/ ٢٨) .

تحتاجُ إلى تيقُّظٍ ، وهي : ما وَقَعَ من استعمالِ بعضِ المتقدِّمين هذا الوَصْفَ يُريدُ بهِ أنَّ الرَّاويَ يتفرَّدُ ويُغْرِبُ .

وعلى هذا حَمَلَ بعضُ الأئمَّةِ قولَ يحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ في (قَيْسِ بن أبي حازِمٍ) : « مُنْكَرُ الحديثِ » وذكَرَ له أحاديثَ مَناكيرَ[1] .

كما قال يعقُوبُ بنُ شَيْبَةَ : « الَّذينَ أطْرَوْهُ يَحمِلون هذه الأحاديثَ عنه على أنها عندهم غيرُ مَناكيرَ ، وقالوا : « هي غرائبُ »[2] .

ولذا قال الحافظُ ابنُ حجرٍ : « ومُرادُ القطَّانِ بالمُنكَرِ : الفَرْدُ المُطْلَقُ »[3] .

وهو استعمالُ أحمدَ بن حنبلٍ أيضاً في طائفةٍ من الثِّقاتِ ، لم يكن مُرادُهُ يَعْدُو التَّفرُّدَ ، مثلُ : مُحمَّدِ بن إبراهيمَ التَّيميِّ ، وزَيْدِ بن أبي أُنَيْسَةَ ، وعَمْرو بن الحارث ، والحُسَيْنِ بن واقدٍ ، وخالدِ بن مَخْلَدٍ .

ومِمَّا يُؤيِّدُ هذا قولُ أحمَدَ بن حنبلٍ في (الحُسَين بن الحسَنِ الأشْقَر) : « مُنكَرُ الحديثِ ، وكانَ صَدوقاً »[4] .

لذا ترى الإمامَ عبد الحي اللَّكْنَوي يؤكِّد قولَه في الاحتراز في فهم هذه اللَّفظةِ ، وعدم الاغترار بها ، يقول رحمه الله تعالى : « . . . فعليك يا مَنْ ينتفعُ مِن « ميزان الاعتدال » وغيرِهِ من كُتب أسماء الرجال ألا تَغْتَرَّ بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار ، بل يجب عليك :

---

(١) تاريخ دمشق : (٤٩/ ٤٦٤).

(٢) المصدر السابق: (٤٩/ ٤٦٢).

(٣) تهذيب التهذيب: (٣/ ٤١٥).

(٤) مسائل ابن هانىء النيسابوري : (٤/ ٢٤٣).

١ ـ أن تَثَبَّتَ وتفهم أنَّ المُنْكَرَ إذا أطلقه أحمدُ ومن يحذو حَذْوَه ؛ لا يَلزمُ أن يكون الراويُ ممَّن لا يُحْتَجُّ به .

٢ ـ وأن تُفرِّقَ بينَ (رَوَى المَناكيرَ ، أو يروي المناكيرَ ، أو في حديثه نَكارةٌ) ونحوِ ذلك ، وبينَ قولهم : (مُنْكَرُ الحديث) ونحوِ ذلك ، بأنَّ العباراتِ الأولى لا تَقْدَح الراويَ قدحاً يُعتدُّ به ، والأخرى تجرحه جرحاً مُعتداً به .

٣ ـ وألا تُبادِرَ بحُكم ضَعْفِ الراوي بوُجود (أنكَرُ ما رَوَى) ، في حقِّ روايته في « الكامل » و « الميزان » ونحوِهما ، فإنهم يُطْلِقون هذا اللَّفظَ على الحديث الحسَن والصحيح أيضاً بمُجرَّد تفرُّدِ راويهما .

٤ ـ وأن تُفرِّقَ بين قول القدماء : هذا حديثٌ مُنْكَرٌ ، وبين قولِ المتأخِّرين : هذا حديثٌ مُنْكَرٌ ، فإنَّ القدماء كثيراً ما يُطلِقونه على مجرَّد ما تفرَّدَ به راويه وإن كان من الأثبات ؛ والمتأخِّرون يُطلِقونه على رواية راوٍ ضعيفٍ خَالَف الثقاتِ .

وقد زَلَّ قدمُ من احْتَجَّ على ضَعْفِ حديث « مَنْ زارَ قبري وَجَبَتْ له شفاعتي » بِقول الذَّهبي في « ميزانه »[1] ، في ترجَمة (موسى بن هلال) أحدِ رواته : وأنكَرُ ما عنده حديثُهُ عن عبد الله بن عُمَرَ ، عن نافع ، عن ابن عمر : « من زار قبري وجَبَتْ له شفاعتي » . رواه ابنُ خُزَيْمَة عن محمد بن إسماعيل الأَحْمَسِيِّ عنه» . انتهى من كلام اللَّكْنوي[2] .

---

(١) ٣/ ٢٢٠ .

(٢) الرفع والتكميل : ص : ١٠ ـ ٢١١ .

٣٧ ـ مُوْدٍ أو مُؤْدٌّ :

قال الحافظ السَّخاوي : « اُخْتُلِفَ في ضَبْطِها ، فمنهم من يخفِّفها ـ أي : مُوْدٍ ـ أي : هالكٌ ، قال في الصِّحاح . أوْدَى فلانٌ ، أي : هَلَك فهو مُوْدٍ . ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة ـ مُؤْدٌّ ـ أي : حَسَنُ الأداء ، أفاده شيخي في ترجَمته (سعد بن سعيد الأنصاري) من مختصر التهذيب ، نقلاً عن أبي الحسن ابن القطَّان الفاسي ، وكذا أثبت الوَجْهَيْن كذلك في ضَبْطِها ابنُ دقيق العيد »[١] .

٣٨ ـ نَزَكُوْهُ :

لغةً : بالنُّون والزَّاي المفتوحتين مِن (نَزَكَ) فلاناً ، أي : طَعَنه بالنَّيْزَك (وهو : الرُّمْحُ القصير) .

واصطلاحاً : وهو من ألفاظ الجَرْح . استعمله عبدُ الله بن عَوْن بن أَرْطَبان البَصْري .

قال الإمامُ مسلمٌ : « ثنا عبيدُ الله بن سعيد ، قال سمعتُ النَّضْرَ يقول : سُئل ابنُ عَوْنٍ عن حديثٍ لشهرٍ وهو قائمٌ على أُسْكُفَّةِ الباب ، فقال : إنَّ شهراً نزكوه ، إنَّ شهراً نزكوه »[٢] .

قال مسلم ـ : « يقول : أَخذتْه ألسنةُ الناس ، تكلَّموا فيه » .

قال النَّووي[٣] : « الروايةُ المشهورةُ هي : بالنُّون والزَّاي ، كذا ذكرها أهلُ اللغة والأدب والغريب (الهَرَوِيُّ في غريبه) وحكى القاضي

---

(١) انظر « فتح المغيث » : (١/ ٣٤٨).

(٢) مقدمة صحيح مسلم: (١/ ١٧).

(٣) ١/ ٩٢ ـ ٩٣ .

عِيَاض عن كثيرٍ من رواة مسلمٍ أنهم رَوَوْه : (تركوه) بالتَّاء والرَّاء . وضَعَّفه القاضي وقال : الصحيحُ بالنون والزاي ، وهو الأشبه بسِياق الكلام ، وقال غير القاضي : رواية التاء ـ تصحيفٌ ، وتفسيرُ مسلمٍ يَرُدُّها ، ويَدُلُّ عليه أيضاً أنَّ شهراً ليس متروكاً ، بل وَثَّقه كثيرون من كبار أئمَّة السَّلف »[1] .

وقد ذكر الحافظُ السَّخاويُّ هذه اللَّفْظَةَ في المرتبة السادسة من مراتب الجرح ، التي يُكْتَبُ حديثُ أهلها للاعتبارِ فقط .

٣٩ ـ هُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ :

قال الطِّيْبِيُّ : « أي شيخٌ كبيرٌ غلب عليه النِّسْيانُ ليس بذاك المقام الذي يُوْثَق به ، أي روايته ليست بقويةٍ »[2] .

إلَّا أنَّ ظاهر قولهم : « هو شيخٌ » مِن أدنى ألفاظ التعديل ، فإذا قرن به : « لَيْسَ بذاك » فيكون من ألفاظ الجرح . والترمذيُّ كثيراً ما يقرن بين قوله : « هو شيخٌ » و « وليس بذاك » ويقصد به : الضعيفَ .

وأمَّا إذا أُفْرِدَ بأنه : شيخٌ فهو إلى التعديل أقرَبُ من التجريح ، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به .

٤٠ ـ وَاهٍ بِمَرَّةٍ :

أي : قولاً واحداً ، لا تردُّدَ فيه ، وكأنَّ : « بمرةٍ » زِيْدَتْ تأكيداً[3] .

وهذا اللفظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي

---

(١) شرح صحيح مسلم : (١/ ٩٢ـ٩٣) .
(٢) انظر « تحفة الأحوذي » : (١/ ٣٠٣) .
(٣) فتح المغيث : (١/ ٣٤٥) .

والسُّيوطي ، ومن الرابعة عند الحافظ الذَّهبي والسَّخاوي . ولا يُكْتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتَيْن ولا يُعْتَبَرُ به .

٤١ ـ يُثَبِّجُ في الحَدِيثِ :

أي : يَضَع الحديثَ . قال الإمامُ عبد الرَّزَّاق الصَّنْعاني : قلتُ لمَعْمَر : ما لَكَ لم تكتب عن إسماعيل بن شَرْوَس [الصَّنْعاني] ؟ قال : كان يثبِّج الحديثَ .

قال البخاري : قال معمر : كان يَضَع الحديثَ[1] .

٤٢ ـ يُحَوِّلُ :

يعني ينسخ من أصله ، فإن وَقَع منه غَلَطٌ فمن النقل لا من ضَبْطِه وهو ثقةٌ . قال هذه العبارةَ الحافظُ ابن حجر في (سليمان بن عبد الرحمٰن الدِّمَشْقِي)[2] .

٤٣ ـ يَزْرِفُ فِي الْحَدِيْثِ :

أي : يَكْذِبُ فيه ، قال ذلك قُرَّةُ بن خالد السَّدُوْسِي في (محمَّد بن السَّائب الكَلْبي) ، فقد روى ابنُ أبي حاتم بسنده إليه أنه قال : « كانوا يرون أنَّ الكَلْبِيَّ ، يزرف » قال ابنُ أبي حاتم : « يعني : يَكْذِبُ »[3] .

قال الزَّمَخْشَرِيّ : « زَرَفْتَ على السِّتِّين : زِدْتَ ، وفلانٌ يَزْرِفُ الحديثَ »[4] .

---

(١) انظر « ميزان الاعتدال » (١/ ٢٣٤) .

(٢) هدي الساري : ص: ٤٠٧ .

(٣) الجرح والتعديل : (٧/ ٢٧١).

(٤) الفائق في غريب الحديث : (٢/ ١١٠).

وقال ابنُ الأثير : « وفي حديث قُرَّة بن خالد : كان الكَلْبِيُّ يَزْرِفُ في الحديث ، أي يزيد فيه ، مثل : يَزْلِفُ »[1] .

٤٤ ـ يَسْرِقُ الْحَدِيْثَ :

معناه كما قال الحافظُ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ : « أن يسرق حديثاً ما سَمِعَه ، فيَدَّعي سماعَه من رجلٍ »[2] .

وأضاف إليه السَّخاوي : « أو يكون الحديثُ عُرِفَ براوٍ فيُضيفه لراوٍ غيره ممَّن شارَكَه في طبقته »[3] .

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي ، وحديثُ أهل هذه المرتبةِ لا يُحْتَجُّ به ولا يَصْلُحُ للاستشهاد والاعتبار .

تنبيه :

أمَّا قولهم « اتُّهِمَ بسرقة الحديثِ » فهو من الجرح المُبْهَم ، فليتنبَّه لهذا المعنى ، فقد يَعُدُّه بعضُ القاصرين من الجرح المفسَّر[4] .

٤٥ ـ يَفْتَعِلُ الْحَدِيْثَ :

قالوا في اللغة : ومن المجاز (افْتَعَل عليه كَذِباً وزُوْراً) أي : اخْتَلَقَه .

ومعناه عند المحدِّثين : يَضَعُ الحديثَ ، قال ابنُ أبي حاتم في ترجَمة (محمد بن أبَان بن عائشة القَصْراني) : « سمعتُ أبي وأبا زُرْعَةَ

---

(١) النهاية في غريب الحديث : (٢/ ٣٠١).
(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث : ص : ٦٠ .
(٣) فتح المغيث : (١/ ٣٧٠) .
(٤) انظر « قواعد في علوم الحديث » : للتَّهانَوي : ص : ٤١٨ .

يقولان : هو كَذَّابٌ ، كان يفتعل الحديثَ ، وكان لا يُحسِن أن يفتعل ، كان يحدِّث بعد هشام في مسجد الحرام ، ويجتمع عليه الناسُ ، قال أبو زُرْعَة : أول ما قَدِمَ الرَّيَّ ، قال للناس : أيُّ شيءٍ يشتهي أهلُ الرَّيِّ من الحديث ؟ فقيل له : أحاديثُ في الإرجاء ، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء »[1] .

وقال أيضاً في ترجَمة (سهل بن عامر البَجَلِي) : « روى أحاديثَ بواطيل ، أدركتُه بالكوفة ، وكان يفتعل الحديثَ »[2] .

٤٦ ـ يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ :

تأتي هذه العبارةُ على ثلاثةِ أحوالٍ :

الأولى : مُفْرَدَةً .

فهي عندئذٍ مُشْعِرَةٌ بضَعْفِ الرَّاوي لذاتِه ، وصلاحيَّةِ حديثِهِ للاعتبارِ ، على أدنى الدَّرَجَاتِ .

مثاله :

قال أبو حاتم في (الوَلِيدِ بن كثير بنِ سِنانٍ المُزَنيِّ) : « شيخٌ يُكْتَبُ حديثُه »[3] ، فقال الذَّهبيُّ : « قولُ أبي حاتمٍ هذا ليس بِصِيغَةِ توثيقٍ ، ولا هو بصيغةِ إهدارٍ »[4] .

والثَّانيةُ : مُضافَةً إلى لَفْظِ تعديلٍ .

كإضافتِها إلى (حَسَنِ الحديثِ) أو (صَدوقٍ)، فيكون المرادُ وُجوبَ

---

(١) الجرح والتعديل : (٧/ ٢٠٠) .
(٢) المصدر السابق : (٤/ ٢٠٢) .
(٣) المصدر السابق : ٤/ ٢/ ١٤ .
(٤) ميزان الاعتدال : ٤/ ٣٤٥ .

التَّحرِّي لإثباتِ سلامةِ ما رَواهُ من الخطأ والوَهْمِ وإثباتِ كونِه محفوظاً .

مثاله :

قولُ أبي حاتم الرَّازيِّ في (إبراهيمَ بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعيِّ) : « يُكْتَبُ حديثُه ، وهو حَسَنُ الحديثِ »[1] .

وأورَدَ ابنُ عَديٍّ عن يحيى بن مَعينٍ قولَه في (إبراهيمَ بن هارون الصَّنْعَانيِّ » : « ليس به بأسٌ ، يُكْتَبُ حديثُه » ، فقال : « معناهُ : أنَّه في جملةِ الضُّعفاءِ الَّذين يُكْتَبُ حديثُهم ، ولم أرَ لإبراهيمَ هذا عندي إلَّا الشَّيءَ اليَسيرَ ، فلم أذْكُرْهُ ههنا »[2] .

قلتُ : وهذا منه مؤكِّدٌ أنَّه لم يأتِ بمُنْكَرٍ ، وإلَّا سارَعَ لذِكْره ، لكنَّه ليس في مَحَلٍّ من يُحْتَجُّ به ، لعَدَمِ ظُهورِ ذلك لقِلَّةِ حديثِه .

والثَّالثة : أن تُضافَ إلى عبارةِ تجريحٍ .

فمُقْتَضى العبارةِ أنَّ ذلك التَّجْريحَ لا يَبْلغُ بالرَّاوي درجةَ من لا يُعتَبَرُ به ، فهو في عِدادِ من يَصْلُحُ حديثُهُ في المتابعاتِ والشَّواهدِ .

مثاله :

كقولِ أبي حاتم في (إسماعيلَ بن مُسْلِمٍ المَكِّيِّ) : « ضعيفُ الحديث ، ليس بمتروكٍ ، يُكْتَبُ حديثُه »[3] .

ويُشْبِهُ هذه العِبارَةَ قولُهم : (يُخَرَّجُ حَديثُهُ) ، كما قالَ الدَّارَقُطْنيُّ في

---

(١) الجرح والتعديل : (١/ ١/ ١٤٨) .
(٢) الكامل : (١/ ٣٩٤) .
(٣) الجرح والتعديل : (١/ ١/ ١٩٩١) .

(عبد الملكِ بن أبي زُهَيْرٍ الطَّائِفيِّ) : « شيخٌ مُقِلٌّ ، ليس بالمشهورِ ، يُخَرَّجُ حديثُه »[1] .

لا ينبغي أن تتجاوز هذه العبارةُ الدَّلالةَ على أنَّ الراوي يُكْتَب حديثُه للاعتبار ، حتى يرتفع أمرُه بوصفِ تعديلٍ يصير معه إلى الاحتجاج[2] .

وهذا اللفظُ ذكره السَّخاويُّ في المرتبة السادسة من مراتب التعديل ، وذكره زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه .

* * *

(١) سؤالات البرقانيِّ : (النص : ٣٠٣) .

(٢) انظر « تحرير علوم الحديث » : (١/ ٥٩٣) .

القسم الثالث :

الجرح والتعديل

بالإشارة عند بعض الأئمة والنُّقّاد

(أ) تعريف الجرح والتعديل بالإشارة .

(ب) نماذج من استخدام بعض الأئمة للإشارة في الجرح والتعديل .

الجرح والتعديل بالإشارة

(أ) تعريف الجرح والتعديل بالإشارة :

أعني به استخدامَ الإشارة كدليلٍ على ذلك ، حيث يلحظ المتتبِّعُ لصنيع النُّقّاد في مجال نقد الرواة أنَّ بعضاً منهم قد عَبَّر عن أهلية هذا الرّاوي في نظر ذلك الناقد، كتقليب الأيدي، وتقطيب الحاجبين، وانفراد الوجه، وتغيُّر حركة الشّفاه، وما إلى ذلك من إشاراتٍ أخرى . . . وكأني بالكبار دون غيرهم كانوا أكثر استخداماً لهذا الأسلوب بالنظر إلى كبير تَجْرِبتهم، وسَعَةِ اطِّلاعهم على أحوال الرُّواة على ما يشهد عليه الواقعُ .

وقد تقترنُ الإشارةُ بكلامٍ يفيد معناها، وقد تكون مجرَّدةً من غير شيءٍ، وأكثر ما استخدم النُّقّادُ ذلك في إجاباتهم على الأسئلة التي كانت تُطْرَح عليهم من قِبَل التلامذة[1] .

إنَّ من المُهِمّات في هذا المقامِ تحديدَ مراد الناقد من هذه الإشارة أو تلك بصفتها تمثِّل حكماً لا بُدَّ من أخذه بعين الاعتبار عند التعامل مع مرويات الرواة. وللكشف عن هذا المراد نحتاج معه إلى خبيرٍ يتمتَّع بالدِّراية والمعرفة بحال هذا الناقد ومنهجه، ولذا فإنَّ تلامذة الناقد أدرى بمراده، وكُلَّما كان التلميذُ أكثر ملازمةً كلما كان أكثر إدراكاً لما قصد شيخُه من تلك الحركات. فيُستعان به على تحديد مراده، وقد لا يتيسَّر ذلك، فيُضْطَرّ بعض المعنيِّين لجمع هذه الإشارات وتتبُّعِها ومحاولةِ

---

(١) بمعنى أنَّ هذا الأسلوب أكثر شيوعاً في كُتب السُّؤالات منه في غيرها من كتب النقد، كالسُّؤالات لابن معين من قبل تلاميذه (ابن الجُنيد، والدَّارِمي)، وسؤالات ابن أبي شَيْبَة ، لعليِّ بن المَدِيني ، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد، وسؤالات الآجُرِّيّ لأبي داود السِّجِسْتاني وهلمّ جرّاً . انظر تعريفَ كُتب السُّؤالات في القسم الخامس من الفصل الرابع .

الكشف عن مراد صاحبها، وهذا أمرٌ يحتاج إلى من يمتلك الفِطْنَةَ والتَّجْرِبَةَ من ذوي الاختصاص .

على أنَّ من الملاحظ أنَّ استخدام هذا الأسلوب إنما كان في الغالب العام في مجال الجرح ، والظّاهرُ أنَّ استخدامه في التعديل نادرٌ ، ولم أقف عليه . وممن استخدم هذا الأسلوبَ من النقاد : أبو حاتم الرَّازي ، وأبو زُرْعَة ـ وقد أكثر منه ـ ، وعليُّ بن المَدِيني ، ويحيى بن سعيد القَطَّان ، وأحمد وأبو داود السِّجِستاني في آخرين .

(ب) نماذج من استخدام بعضهم للإشارة :

١ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان (المتوفى سنة ١٩٨هـ) .

قد استخدم ابنُ القطان غيرَ إشارة كتحريك اليد والرأس وتحميض الوجه ـ تغيره ـ ، فلمَّا سُئل عن (عمر بن الوليد الشني)، حَرَّك يده . قال تلميذُه ابن المديني : فلما رأيتُ ذلك منه استرجعتُ، فقال : ما لَكَ ؟ قلت : إذا حرّكتَ يدك فقد أهلكتَه عندي، فقال : هو عندي ليس ممن أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به. ولمّا ذكر الحافظُ الذهبي ذلك، بيَّن مرادَ القطّان، وأكَّد أنّه من باب التليين والتضعيف[١] .

ولما ذكر علي ابن المديني ليحيى القاسمَ بن عوف الشَّيْباني قال: قال شعبة: دخلتُ عليه ـ وحرَّك يحيى رأسَه ـ قلتُ ليحيى: ما شأنُه ؟ فجعل يحيد، أي: مالَ عنه وعَدَل[٢] .

ولمَّا سأله عن (سيف بن وهب التَّميمي) حمَّض يحيى وجهَه وقال: كان من الهالكين[٣] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٢٣١).

(٢) المصدر السابق : (٣/ ٣٧٦).

(٣) الجرح والتعديل : (٣/ ٢٧٥).

وكذلك فعل وتغيَّر وجهه حين سُئل عن (ميمون أبي عبد الله البصري) قال ابن المديني : كان يحيى لا يحدِّث عنه[1] .

٢ ـ عليُّ بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) .

كأنه قد تأثَّر بمنهج شيخه (يحيى بن سعيد القَطَّان)، حيث استخدم إشاراتِه كتحريك اليد وغيرها . سأله ابنُه عبدُ الله عن (إسحاق بن نَجِيح الملطي) فقال بيده ـ هكذا ـ أي : حرَّكها على نحو ما ذكر ابنُه، قال عبد الله : أي ليس بثقةٍ، وضعَّفه[2] . ولعليٍّ كلامٌ صريحٌ في تضعيف المذكور، حتى قال عنه : روى عجائبَ. وهذا من أبلغ الجرح[3] .

٣ ـ أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ) :

حيث كان إذا سُئل أحياناً عن ضعيفٍ يحرِّك يده ويقول: هو كذا وكذا . ولما ذكر الحافظُ الذهبي ذلك عنه، عقَّب عليه بقوله : هذه العبارةُ ـ يعني كذا وكذا ـ يستعملها عبدُ الله كثيراً فيما يُجيبه به والدُه، وهي بالاستقراء كنايةٌ عمّن فيه لِيْنٌ[4] . والظّاهرُ أنَّ الإمام أحمد قد أكثر مِن ذلك، وشواهده في « كتاب العِلَل » و« معرفة الرجال » له واضحةٌ .

٤ ـ أبو زُرْعَة الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) .

وكان ممن استخدم الإشارةَ أكثرَ من غيره ، قال ابن أبي حاتم ـ هو من أعرف الناس به ـ سألتُ أبا زُرْعَة عن (سعيد بن سِنَان الحنفي)، فأومأ بيده أنه ضعيفٌ[5] ، كما استخدم الإشارَة باليد إلى الفم، كنايةً عن كذبِ من سُئل عنه أحياناً، وهو على

---

(١) تهذيب التهذيب : (١٠/ ٣٩٣).

(٢) ميزان الاعتدال : (١/ ٢٠١).

(٣) تهذيب التهذيب : (١/ ٢٥٣).

(٤) ميزان الاعتدال : (٣/ ٥٥٣ و٤/ ٤٨٣).

(٥) الجرح والتعديل : (٣/ ٢٨ ـ ٢٩).

ما يظهر لونٌ خاصٌّ به من الإشارة ، ومن ذلك ما ذكره سعيدُ بن عمرو البَرْذَعي قال : قلتُ لأبي زُرْعَة : رباح بن عبيد الله العُمَري ؟، قال: كان أحمدُ بن حنبل يقول : وأشار أبو زُرْعَة إلى لسانه ، أي : أنه كذَّابٌ[1] ، ولمَّا ذُكر له (عبدُ الله بن أُبو بكر المُقَدَّمي) أومأ بيده إلى فيه، كنايةً عن الكذب[2] .

وله غير ما ذُكِرَتْ من شواهد لهذه الإشارة . كما كان يعبِّر عن جرحه لبعض الرّواة بتكليح الوجه (وهو التكشُّر والعبوس) ، حين لا يكون المذكورُ أهلاً للرِّواية ، ومن ذلك أنه لمَّا سُئل عن (عمرو بن عثمان الكِلابي) كلَّح وجهَه ، وأساء الثّناءَ عليه . وتكرَّر مثلُ ذلك عند ذِكره لـ (عبد الله بن نافع المخزومي)[3] .

كما لُوحِظ أنّه كان يستخدم تحريكَ الرّأسِ كدلالةٍ على التضعيف لبعضهم ، كما في فعله لمثل هذا في كلٍّ من (سيف بن محمّد الثَّوري) ، و(عبد الرَّزّاق بن عمر الثَّقَفي) ، و(سلام بن مسلم المدائني) في آخرين[4] .

٥ ـ أبو حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ) .

كان قد استخدم تحريكَ اليد وتقليبها دلالةً على الجرح ، على ما ذكره عنه ابنُه، قال: قلتُ لأبي : ما تقول في (حسين بن زيد الهاشمي) فحرَّك يدَه وقَلَّبها. قال ابنُه : يعني تَعْرف وتُنكِر[5] . وهذا بالطبع تضعيفٌ ظاهرٌ، وإن لم يبلغ بصاحبه حدّ الترك[6] .

هذه بعضُ نماذجٌ من استعمالات المحدِّثين للإشارة في الجرح، أمَّا في التعديل فلم أعثر عليه .

ooo

---

(١) أجوبة البرذعي . . : ص: ٢٦٠ .

(٢) المصدر السابق: ص: ٤٦٧ .

(٣) المصدر السابق: ص: ٧٥٩ ـ ٧٣٢ .

(٤) المصدر السابق: ص ٤٥٠ :ـ ٤٨٤ ـ ٥٦٧ .

(٥) الجرح والتعديل: (٣/ ٥٣).

(٦) انظر « دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين » : ص: ٢٦٩ ـ ٢٧١ .

الفصل الثالث

أئمة

الجرح والتعديل

عبر القرون

القسم الأول : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري

القسم الثاني : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري

القسم الثالث : أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري

القسم الرابع : أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع الهجري

التمهيد

إنَّ علم الجرح والتعديل من أهمّ علوم الحديث ، فلا يقدم على الخوض فيه إلّا من اتّصفَ بسعة الاطِّلاع في الأخبار المروية ورواتها ، عارفاً بأحوال أولئك الرُّواة ومقاصدهم ، وطُرُقِ مروياتهم ، وبالأسباب الداعية إلى التَّساهُلِ أو الانحرافِ عند بعضهم ، إضافةً إلى معلوماتٍ حديثيةٍ أخرى ، كمعرفة سنة ولادة الراوي ووفاته ، وممن سمع ومن أخذ عنه ، وكيف كانت كُتبه هل هي صحيحةٌ أو لا ، إلى غير ذلك مما لا بُدَّ منه في هذا الميدان .

والنَّاقدُ لا بُدَّ أن يكون أيضاً ذا فهمٍ حادٍّ ويقظةٍ ، واعياً لكلِّ ما ينطق به في هذا المجال ، لا يستفزه غضبٌ ولا يستميله هوىً ، ولا يتجاوز في حكمه على أحدٍ فيصدر حكمه بأمانةٍ علميةٍ .

وهذه المرتبة من العِلم صعبةُ المرتقى وشائكُ سبيلها ، لا ينالها إلّا من سَهَّل الله له سبيلَ الوصول إليها ، فلم يبلغها إلّا الأفذاذُ ممن بَزّوا أقرانَهم ، فكم من عالمٍ لا يُعوَّل على ما يقوله في هذا الفن . قال الإمامُ عليُّ بن المديني رحمه الله تعالى: « أبو نُعيم وعَفَّان ـ يعني الفضل بن دُكَين ، وعفان بن مسلم ـ لا أقبل كلامَهما في الرجال ، هؤلاء لا يدعون أحداً إلّا وقعوا فيه »[1] . وأبو نعيم وعفان من كبار المحدِّثين ، وممن نالوا شهرةً بالغةً ، ولكنهم مع ذلك لا يلتفت أحدٌ إلى تجريحهم أو تعديلهم في الرواة ، على أنَّ عبارة ابن المديني تُفيد أنهما ممن أكثر في النقد ، لكنا لا نجد مما قالوه في كتب هذا الفَنّ إلّا القليلَ النادرَ مع كثرتها ، إذ أغفلت ما صدر عنهم[2] .

---

(١) تهذيب التهذيب : (٧/ ٢٣٢) .

(٢) انظر مقدّمة المحقّق لـ« سؤالات الآجُرّي لأبي داود » ص : ٢٦ ـ ٢٧ .

وقد نَبَغ في هذا الفنِّ أناسٌ يدين لهم به كلُّ منصفٍ أمينٍ لِمَا قدَّموه من خدمةٍ بالغةِ الأهمية لا يستطيع غيرُهم أن يُسْديها ، فاستسهلُوا من أجل ذلك الصَّعبَ بدافعٍ دينيٍّ نبيلٍ وفطريٍّ سليمٍ ، ونذكر في هذا الفصل بعضاً من بين هؤلاء الذين يُشار إليهم بالبنان في هذا الفنِّ .

القسم الأول :

أئمة الجرح والتعديل
في القرن الثاني الهجري

١ ـ الأوزاعي .

٢ ـ شعبة بن الحجَّاج .

٣ ـ سفيان الثَّوري .

٤ ـ مالك بن أنس .

٥ ـ عبد الله بن المبارك .

٦ ـ سفيان بن عُيَيْنَة .

٧ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان .

٨ ـ عبد الرحمن بن مهدي .

أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري

١ ـ الأوزاعي (٨٨ ـ ١٥٧هـ)

هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد[١] أبو عمرو الأوزاعي .

وُلِد ببَعْلَبَك، ونشأ بالبُقَاع يتيماً في حجر أمِّه، وكانت تنتقل به من بلدٍ إلى بلدٍ[٢] .

لم يتوجَّه الأوزاعيُّ إلى الحديث في مبدإ حياته ، وإنما توجَّه إلى دراسة الأدب ، وبعد أن أخذ قسطاً من هذه الفنون توجَّه إلى دراسة الحديث ، وقد استطاع في مُدَّةٍ وجيزةٍ أن يجلس للإفتاء وعمره لم يتجاوز خمساً وعشرين[٣] .

ويرى جُلَّةٌ من المحدِّثين أنَّ الأوزاعي صنَّف كتبه بعد ما جاء إلى يحيى بن أبي كثير[٤] ، وهذا يَدُلُّ على أنه نبغ في علم الحديث في مُدَّةٍ قصيرةٍ .

والأوزاعي كان من الأئمة المتبوعين ، وكان أهل الشام على مذهبه ، كما كانت الفتيا تدور عليه في الأندلس إلى زمن الحكم بن هشام[٥] .

وكان الأوزاعي من أئمة الجرح والتعديل ، قال ابن أبي حاتم : « وكان من العلماء الجَهَابِذَة النُّقَّاد من أهل الشام »[٦] . كما عَدَّه ابن عدي وابن حبان والذهبي ضمن النقاد .

---

(١) تذكرة الحفاظ : (١/١٧٨) .

(٢) البداية والنهاية : (١٠/١١٠) .

(٣) المعرفة والتاريخ : (٢/٤٠٩) ، وانظر « التقدمة للجرح والتعديل » : ص ١٨٦ .

(٤) تهذيب التهذيب : (٦/٢٤١) ، و « الجرح والتعديل » (٥/٢٦٦) .

(٥) تهذيب التهذيب : (٦/٢٤٦) .

(٦) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٨٤ .

ويذكر يحيى بن سعيد القطَّان أنه سأل الأوزاعي عن الرجل يهم في الحديث ؟ فقال : « بَيْنَ بين »[1] .

وكان الأوزاعي شديدَ التحرِّي في النقل والرواية ؛ يقول : « كنا نسمع الحديث ، فنعرضه على أصحابنا كما تُعرض الدراهم الزّيف على الصيارفة ؛ فما عرفوا أخذنا ، وما تركوا تركناه »[2] .

وقال مرَّةً لابنه : « يا بنيّ ! لو نقبل من الناس كلَّ ما يعرضونه علينا ، لأوشك بنا أن نهون عليهم[3] » .

كان يتشدَّد في التحديث ، ولا يحدِّث إلّا لمن يرضاه ؛ ويَدُلُّ على ذلك استشفاع الطلاب من الأئمة إليه ليحدِّث لهم . جاء رجلٌ إلى سفيان فقال له : اكتبْ إلى الأوزاعي يحدِّثني ، فقال : « إني أكتب لك ، ولا أُراك تجده إلَّا ميتاً » .

وكما يؤخذ ذلك من قوله : « إنَّ هذا العلم كان كريماً بملاقاة الرجل ، فلما صار إلى الكتب صِرْتَ تجده عند العبد والأعرابي »[4] .

٢ ـ شعبة بن الحَجَّاج (٨٢ ـ ١٦٠هـ) :

هو أبو بِسْطام شعبة بن الحَجَّاج بن الورد العَتَكي الأزدي مولاهم .

وُلد بواسط ، وسكن البصرة من الصِّغر[5] حتى قيل : مولده ومنشؤه بواسط وعِلمه كوفيٌّ[6] .

---

(١) مقدمة الكامل : ص : ١١٣ .
(٢) الجرح والتعديل : (٢/ ٢١) .
(٣) المعرفة والتاريخ : (٢/ ٤٠٨) .
(٤) مقدمة « الكامل » : ص : ١٤٥ .
(٥) سير أعلام النبلاء : (٨/ ٢٠٣) .
(٦) المصدر السابق : (٨/ ٢٠٨) .

وقد تحمَّل شعبة عناءً كثيراً في طلب الحديث ، سُئل حجَّاج بن أرطاة : من أتعب الناس في الحديث ؟ قال : « ذاك البائس شعبة »[١] .

وكان له رحلاتٌ شائعةٌ في تحقيق رجال الحديث تُثير العجبَ[٢] .

وقد نال إعجابَ المحدِّثين في الحكم على الرجال ، وحاز ثقتهم ؛ يقول الإمام أحمد : « كان شعبة أُمَّةً وحده في هذا الشأن » ، يعني في الرجال ، وبصره بالحديث وتثبُّته وتنقيته للرجال[٣] .

قال يحيى بن سعيد : « كان شعبة أعلم الناس بالرجال »[٤] .

قال الإمام الشافعي : « لولا شعبة لما عُرِف الحديث بالعراق »[٥] .

ولا شَكَّ أن شعبة كان من المحدِّثين الذين لهم نصيبٌ وافرٌ في رفع هذا الفنِّ ؛ حتى قال فيه صالح بن جَزَرة : « أَوَّلُ من تكلَّم في الرجال شعبة ، ثم تبعه القطَّانُ ، ثم أحمدُ ويحيى »[٦] .

قال ابن حبان : « أمَّا شعبة بن الحجَّاج فهو أكثر رحلة من مالكٍ في الحديث ، وأكثر جوَلاناً في طلب العلم ، وأكثر تفتيشاً في الأقطار عن شمائل الأخبار »[٧] .

---

(١) مقدمة « الكامل : ص : ١٢٥ .

(٢) انظر رحلته إلى الكوفة ومكة والمدينة والبصرة في « الرحلة في طلب الحديث » للخطيب البغدادي : ص : ١٥١ ـ ١٥٣ .

(٣) شرح على علل الترمذي : ص : ١٥٩ .

(٤) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٢٧ .

(٥) تهذيب التهذيب : (٤/ ٢٤٤) .

(٦) تهذيب التهذيب : (٤/ ٢٤٤) ، و « تذكرة الحفاظ » : (١/ ١٩٣) ، وقد قيَّده ابن حبان بأنه أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين ، وجانَبَ الضعفاء والمتروكين . (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٥) .

(٧) المجروحين : (١/ ٤٦) .

قال ابن رجب حنبلي : « وهو أول من وسَّع الكلام في الجرح والتعديل ، واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقَّب عن دقائق علم العلل ؛ وأئمة هذا الشأن بعده تبعٌ له في هذا العلم »[١] .

وشعبة كان يحتسب الأجر في الكلام على الرجال والرواة ، وكأنه يرى أنَّ ذلك واجبٌ عليه ، ويسمِّيه : الغيبة في الله .

وكان يحرص أن لا يروي أحدٌ عن الضعفاء والمتروكين. روى عبد الله بن المبارك أن شعبة قال : « هذا عباد بن كثير فاحذروه »[٢] . وكتب إلى معاذ العَنْبري : « لا تكتب عن أبي شيبة قاضي واسط »[٣] . وأرسل إلى جرير بن حازم : « لا يحلُّ لك أن تروي عن الحسَن بن عُمَارة ؛ فإنه يكذب »[٤] .

ذكر الحافظ الذهبي : « أنَّ شعبة من الأئمة النقاد الذين تكلَّموا في كثير من الرواة[٥] ، وكل من تتبَّع كلامه في الرجال لا يشكّ أنه كان شديداً في الجرح » .

وقد نقلوا عنه أنه ترك رواية رجلٍ رآه يركض دابته[٦] . وترك رجلاً رآه إذا وزن يرجِّح في الميزان[٧] . وترك أبا الزبير حين رآه لم يكن يُحسِن الصلاة[٨] . وترك المِنْهَال بن عمرو من أجل صوتٍ سمع في بيته[٩] .

---

(١) شرح علل الترمذي : (١/ ١٧٢) .
(٢) مقدمة « مسلم » : (١/ ٩٤) .
(٣) مقدمة « مسلم » : (١/ ١١٠) ، وتقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٣٣ .
(٤) المصدر السابق : (١/ ١١١) ، وتقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٣٧ .
(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٥ .
(٦) المجروحين : (١/ ٣٠) .
(٧) المجروحين : (١/ ٣٠) ، وشرح علل الترمذي (ص : ٢٥٤) .
(٨) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٥١ .
(٩) المصدر السابق : ص : ١٥٣ ، ١٧٢ .

ولا شكَّ أن بعض هذه الأسباب ليست بجارحةٍ ؛ ولذا انتقد ابن الصلاح بعضها[١] ، وأشار الذهبي ـ في ترجمة المنهال ـ أن ما غمزَ به شعبة لا يوجب غمز الشيخ[٢] .

٣ ـ سفيان الثَّوري (٩٧ ـ ١٦١هـ) :

هو أبو عبد الله سفيان بن سعد بن سعيد بن مسروق الثَّوري .

وُلد بالكوفة ، وطلب العلم وهو حَدَثٌ ؛ فإنَّ أباه كان من علماء الكوفة[٣] ، حتى برع في علوم الحديث .

وقد وصفه غيرُ واحدٍ بأنه أمير المؤمنين في الحديث[٤] . قال الإمام أحمد : « سفيان أحفَظُ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة »[٥] . وقال أيضاً : « الثوريُّ أعلَمُ بحديث الكوفيين ومشايخهم من الأعمش »[٦] .

وقد خضع لكلامه في الرجال الأئمةُ الكبارُ الذين عاصروه ؛ فهذا شعبةٌ حَدَّث عن أبي إسحاق ، فقال رجل : إنَّ سفيان خالفك فيه ، فقال : « دعوه ؛ سفيان أحفَظُ مني » .

وقد شهد أئمةُ النقد بحذاقته في الفنِّ ، وعَدُّوه من أساطينه ، وقد صار قوله المشهور : « لما استعمل الرواةُ الكذبَ استعملنا لهم التاريخَ » قاعدةً هامةً في أصل الجرح والتعديل[٧] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح : (ص : ١٤٠) .
(٢) ميزان الاعتدال : (٤/ ١٩٢) .
(٣) تذكرة الحفاظ : (١/ ٢٠٦) .
(٤) مقدمة « الكامل » : (ص : ١٣٤) ، و « شرح علل الترمذي(١/ ١٦٢) .
(٥) شرح علل الترمذي : (١/ ١٧٨) .
(٦) المصدر السابق : (١/ ١٧٨) .
(٧) مقدمة « الكامل » : ص : ١٣٩ .

ويقول الثوري : « إني لأحمل الحديثَ من ثلاثة أوجه : أسمع من الرجل الحديثَ أتَّخذه دِيْناً ، وأسمع من الرجل الحديثَ لا أستطيع جَرْحَهُ ؛ أُوقِف أمرَه ، وأسمع الحديثَ من رجلٍ لا أعبأ بحديثه أُحِبُّ معرفته »[1] .

يعني أنه كان يحدِّث عن الضعفاء ويأخذ عنهم لمجرَّد العلم ، ولم يكن ليعمل به ؛ ويَدُلُّ على ذلك ما حكيناه عنه ، ويؤيِّده ما نقل عنه ابن عدي : يقول أبو نعيم « كان سفيان إذا ذكر الحديثَ عن الرجل الضعيف ؛ غَضِبَ »[2] .

وصفه الذهبيُّ بقوله : « الحُجَّةُ الثَّبْتُ المتفقُ عليه ، إلَّا أنه كان يدلِّس عن الضعفاء ، ولكن له نقدٌ وذوقٌ »[3] .

وتدليسُه محتملٌ لقول الحافظ ابن حجر : « الثانية : من احتمل الأئمة تدليسه ، وأخرجوا له في الصحيح ؛ لإمامته وقِلَّة تدليسه في جنب ما روى ، كالثوري »[4] .
وقال البخاري : « ما أقلَّ تدليسه »[5] .

٤ ـ الإمام مالك بن أنس (٩٣ ـ ١٧٩هـ) :

هو أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني .

عُرِفَ مالكٌ بشِدَّة التحرِّي في الرجال ؛ فكان يقول : « لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ ممن سِوى ذلك : لا يؤخذ من سفيهٍ مُعْلِنٍ بالسَّفَه وإن كان أَرْوَى الناس ، ولا من صاحب هوىً يدعو الناس إلى هواه ، ولا من كذَّابٍ في أحاديث

---

(١) مقدمة « الكامل » : ص : ١٣٦ .
(٢) المصدر السابق : ص : ١٤١ .
(٣) ميزان الاعتدال : (٢/ ١٦٩) .
(٤) طبقات المدلِّسين : ص : ٧ .
(٥) المصدر السابق : ص : ٢١ .

الناس وإن كنتَ لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، ولا من شيخٍ له عبادةٌ وفضلٌ إذا كان لا يعرف ما يحدِّث »[1] .

وقال : « أدركتُ في مسجدنا هذا ستين أو سبعين من التابعين لم أكتب إلَّا عمّن يعرف حلالَ الحديث وحرامَه ، وزيادتَه ونقصانَه »[2] .

يقول سفيان بن عيينة : « ما كان أشدَّ انتقاد مالكٍ للرجال ، وأعلمه بشأنهم »[3] ، وقال الإمام الشافعي : « إذا جاء الحديثُ عن مالك فشدّ به يدك »[4] . وقال الإمام أحمد : « كلُّ من روى عنه مالكٌ فهو ثقةٌ »[5] . وقال عليُّ بن المَدِيني : « مالكٌ أمانٌ فيمن حدَّث من الرجال »[6] . وقال ابن حبان : « كان مالكٌ أول من انتقى الرجالَ من الفقهاء بالمدينة ، وأعرض عمّن ليس بثقةٍ في الحديث ، ولم يكن يروي إلَّا ما صَحَّ ، ولا يحدِّث إلَّا عن ثقة »[7] .

ويرى ابنُ المديني : « كلُّ مدنيٍّ لم يحدِّث عنه مالكٌ ففي حديثه شيءٌ ، لا أعلم مالكاً ترك إنساناً ، إلَّا إنساناً في حديثه شيء »[8] . ويُسْتَدَلُّ لذلك أنَّ مالكاً سأله (بشر بن عمر الزهراني) عن رجلٍ : فقال : « هل رأيتَه في كتبي »؟ قلت : لا ، قال : « لو كان ثقةً لرأيتَه »[9] .

يُعَدُّ الإمام مالك من كبار علماء الجرح والتعديل ، يقول الحافظ الذهبي : « هو

---

(١) مقدمة « الكامل » (١/ ١٤٩) .
(٢) مقدمة « الكامل » : ص : ١٥١ .
(٣) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٢٣ .
(٤) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٤ .
(٥) شرح علل الترمذي : (٣/ ٧٧٩) .
(٦) حلية الأولياء : (٦/ ٣٢٢) .
(٧) شرح علل الترمذي : (٢/ ٧٨١) .
(٨) مقدمة « الكامل » : ص : ١٤٨ .
(٩) مقدمة « الكامل » : ص : ١٤٨ ، و« سير أعلام النبلاء » : (٨/ ٧٢) .

أُمَّةٌ في نقد الرجال »[1] ، وذكره في « ذِكْرُ من يُعْتَمد قوله في الجرح والتعديل » وعَدَّه من العلماء الذين تكلَّموا في كثير من الرواة[2] .

وقد ذكر ابن حبان ثلاثة من الأئمة ـ مالك والثوري وشعبة ـ الذين جعلوا الحديثَ صناعةً لهم لا يشوبونها بشيء آخر[3] .

وذكره ابن أبي حاتم في تقدمته على رأس القائمة من النقاد ، وقال : « فمن العلماء الجهابذة النقَّاد الذين جعلهم الله علَماً للإسلام وقدوةً في الدين ، ونُقّاداً لناقلة الآثار من الطبقة الأولى بالحجاز ـ مالكُ بن أنس »[4] وقد بَشَّر به رسولُ الهدى ﷺ في حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يُوشك أن تَضْرِبُوا ـ وقال سفيان مرة : أن يَضْرِب النَّاس ـ أكباد الإبل يطلبون العلم ، لا يجدون عالماً أَعْلَم مِنْ عالِم أهل المدينة »[5] .

٥ ـ عبد الله بن المبارك (١١٨ ـ ١٨١هـ) :

هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن المبارك بن واضح الحَنْظَلي مولاهم ، التركي المَرْوَزي .

طلب العلم وهو ابن عشرين سنة[6] .

كان من أساطين علماء الجرح والتعديل ، وكان أكثر الناس بحثاً عنه ؛ وقد

---

(١) سير أعلام النبلاء : (٨/ ٧٢) .

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٥ .

(٣) المجروحين : (١/ ٤٠) .

(٤) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ١٠ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٢٩) ، والترمذي في العلم ، باب ما جاء في عالم المدينة ، برقم (٢٦٨٠) : وقال : « حسن » . والحاكم في المستدرك (١/ ٩٠ ـ ٩١) .
وعالم المدينة هو مالك بن أنس ، وعليه اتفاق جميع نقلة الحديث .

(٦) سير أعلام النبلاء : (٨/ ٣٨٥) .

نُقلت عنه أقوالٌ تَدُلُّ على مدى حرصه على الإسناد ومعرفة الصحيح والضعيف ، منها قوله : « بيننا وبين القوم القوائم »[1] ، وقوله : « الإسنادُ من الدين ، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاءَ »[2] ، وقوله : « ليس جودة الحديث في قرب الإسناد ، ولكن جودة الحديث في صحة الرجال »[3] .

وقد بلغ ابنُ المبارك القِمَّةَ في النقد والكشف عن الضعفاء والكذَّابين ، قال إسحاق بن إبراهيم : « إنَّ الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله ، فقال : أين أنت من ألف حديثٍ وضعتُها ؟ قال : فأين أنت يا عدوَّ الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها ؛ فيخرجانها حرفاً حرفاً »[4] .

وَيَدُلُّ على تحرِّيه في الرجال أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ ، فلم يَرْوِ إلَّا عن ألف منهم[5] .

قال ابن معين : « كان كيّساً مستثبتاً ثقةً ، وكان عالماً صحيح الحديث ، وكانت كتبه التي حدَّث بها عشرين ألفاً أو واحداً وعشرين ألفاً »[6] .

وكان ابن المبارك معتدلاً في الرجال ، لطيفَ العبارة في الجرح والتعديل ؛ فعُدَّ من النقاد المنصفين المتوسِّطين . كان يقول : « من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه ، فهو عدلٌ جائز الشهادة »[7] .

وكان لا يترك الرجل إلا بعد السَّبْر ، ودراسة أحواله . قال نعيم بن حمَّاد :

---

(١) تهذيب التهذيب : (٥/ ٣٨٦) .
(٢) المصدر السابق : (١/ ٨٧) .
(٣) شرح علل الترمذي : (١/ ٦٢) .
(٤) تهذيب التهذيب : (١/ ١٥٢) .
(٥) تذكرة الحفاظ : (١/ ٢٧٦) .
(٦) سؤالات ابن الجنيد لابن معين : ص : ٣٩٣ .
(٧) المصدر السابق : ص : ١٦٨ .

« كان ابنُ المبارك لا يترك حديثَ الرجل حتى يبلغه الشيء الذي لا يستطيع أن يدفعه »[1] .

وكان يقول أيضاً : « يُكتب الحديث إلّا من أربعة : غلاَّط لا يرجع ، وكذَّاب ، وصاحب هَوىً يدعو إلى بدعته ، رجل لا يحفظ فيحدِّث من حفظه »[2] .

وقد عُدَّ ـ رحمه الله تعالى ـ من أمراء المؤمنين في الحديث .

٦ ـ سفيان بن عُيَيْنَة (١٠٧ ـ ١٩٨هـ) :

هو سفيان بن أبي عِمْران ، أبو محمد ، مولى بني عبد الله بن رُوَيْبة من بني هلال بن عامر ابن صَعْصَعَة[3] .

وُلد بالكوفة ، وطلب العلمَ وهو صغيرٌ ، ثم سافر إلى مكة في صحبة أبيه[4] .

ثم وصل الرحلات العلمية حتى حصل على مكانة رفيعة[5] .

قال الحافظ الذهبي : « لقد كان خلقٌ من طلبة الحديث يتكلَّفون الحجَّ ، وما المحرِّك لهم سوى لقاء سفيان بن عيينة ؛ لإمامته وعلوّ إسناده »[6] .

وقال الخطيب : « كان له في العلم قدرٌ كبيرٌ ومحلٌّ خطيرٌ ؛ أدرك نيفاً وثمانين نفساً من التابعين »[7] .

وقال ابن سعد : « ثقةٌ ، ثَبْتٌ ، كثيرُ الحديث ، حُجَّةٌ »[8] .

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٢٧٠ ، « الجرح والتعديل » : (١/ ٣٣) .
(٢) مقدمة الكامل : ص : ٢٤٢ .
(٣) تاريخ بغداد : (٩/ ١٧٤) ، و « طبقات ابن سعد » : (٥/ ٤٩٧) .
(٤) تاريخ بغداد : (٩/ ١٨٣) .
(٥) سير أعلام النبلاء : (٨/ ٤٥٥) ، و « الطبقات » لابن سعد : (٥/ ٤٩٧) .
(٦) المصدر السابق : (٨/ ٤٥٦) .
(٧) تاريخ بغداد : (٩/ ١٧٤) .
(٨) الطبقات : (٥/ ٤٩٨) .

وقال يحيى بن آدم : « ما رأيتُ أحداً يختبر الحديث إلّا ويخطىء ، إلّا سفيان بن عيينة »[1] .

وكان ابن عيينة من كبار النقاد ؛ ذكره كلٌّ مِن ابن أبي حاتم ، وابن عدي ، وابن حِبَّان ، والذهبي ، وغيرهم .

وكان من المتثبِّتين في الرجال ؛ فلا يروي إلّا عن الثقات ، إلّا أنه ابتلي بالتدليس كغيره[2] .

حكى ابنُ عبد البَرّ عن أئمة الحديث أنهم قالوا : يُقْبَل تدليسُ ، ابن عيينة ؛ لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما[3] .

وهذا ما رجَّحه ابن حبان ، وقال : « أما المدلِّسون الذي هم ثقاتٌ وعدولٌ ، فإنا لا نحتج بأخبارهم إلّا ما بيَّنوا السماع فيما رَوَوْا . . إلّا أن يكون المدلِّس لا يُعلم أنه دلَّس قط إلّا عن ثقة ؛ فإذا كان كذلك قُبلت روايته وإن لم يثبت السماع ، وهذا ليس في الدنيا إلّا لسفيان ابن عيينة وحده ؛ فإنه كان يدلِّس ، ولا يدلِّس إلّا عن ثقةٍ متقنٍ »[4] .

٧ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان (١٢٠ ـ ١٩٨هـ) :

هو يحيى بن سعيد بن فَرّوخ التَّميمي ولاءً ، البصري ، الأحول ، القَطَّان .

تحمَّل الكثيرَ في سبيل العلم ؛ يقول : « كنتُ أخرج من البيت وأنا أطلب الحديث ، فلا أرجع إلّا بعد العَتَمة »[5] ، وقد شهد بحسن طلبه ابنُ مهدي فقال :

---

(١) سير أعلام النبلاء : (٨/ ٤٦٤) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٢/ ١٧٠) .

(٣) التبيين لأسماء المدلسين : (ص : ٣٤٧) مع مجموعة الرسائل الكمالية .

(٤) صحيح ابن حبان : (١/ ٨١ ـ ٨٢) .

(٥) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

« ما رأيتُ أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يحيى القطان »[1] .

وكانَ يحيى من أساطين الجرح والتعديل ، قال ابن المَدِيني : « ما رأيتُ أعلم بالرجال من يحيى القطَّان »[2] . وقال الإمام أحمد : « ما رأيتُ مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن » .

وانتهى إليه الحفظُ والحكمُ في العلل والرجال ، وتخرَّج به الحفاظ .

وقال ابن حبان : « كان من سادات أهل زمانه حفظاً ، ووَرَعاً ، وفهماً ، وفضلاً ، وديناً ، وعلماً ؛ وهو الذي مَهَّد لأهل العراق رسمَ الحديث ، وأمعن في البحث عن الثقات ، وترك الضعفاء ؛ ومنه تعلَّم أحمدُ ويحيى وعليٌّ وسائر علمائنا »[3] .

ويرى الحافظ الذهبي أنه أوَّل من جمع كلامَه في الجرح والتعديل[4] ، وقال في كتابه : « ذِكْرُ من يُعْتَمَد قوله في الجرح والتعديل » : « عبد الرحمن بن مهدي : وكان هو ويحيى القطان المذكور ، قد انتدبا لنقد الرجال ؛ وناهيك بهما جلالةً ونُبْلاً ، وعلماً وفضلاً ؛ فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جرحُه ، ومن وثَّقاه فهو الحُجَّةُ المقبولُ ، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره ، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثَّقا خلقاً كثيراً ، وضعَّفا آخرين »[5] .

أمَّا من ناحية قيمة الجرح والتعديل الصادر من يحيى القطان ، فالمعروفُ أنه من المتشدِّدين ، يقول علي بن المَدِيني : « إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن

---

(١) تهذيب التهذيب : (١١/ ٢١٧) .
(٢) سير أعلام النبلاء : (٩/ ١٧٧) .
(٣) تهذيب التهذيب : (١١/ ٢١٧) .
(٤) انظر « ميزان الاعتدال » : (١/ ١٠) .
(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٩ .

مهدي على تَرْكِ رجلٍ لم أحدِّث عنه ، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدُّدٌ »[1] .

يقول الذهبي : « كان يحيى بن أبي سعيد متعنِّتاً في نقد الرجال ؛ فإذا رأيتَه قد وثَّق شيخاً فاعْتَمِدْ عليه ، أما إذا لَيَّن أحداً فَتَأَنَّ في أمره حتى ترى قولَ غيره فيه ؛ فقد لَيَّن مثل إسرائيل وهَمَّام وجماعةً احتجَّ بهم الشيخان »[2] .

وقال الحافظ ابن حجر : « إذا وثَّق ابنُ مهدي شخصاً وضعَّفه القطَّان ، فإنه لا يُترك ؛ لما عرف من تشديد يحيى ، ومن هو مثله في النقد »[3] .

٨ ـ عبد الرحمن بن مهدي (١٣٥ ـ ١٩٨هـ) :

هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسَّان بن عبد الرحمن ، أبو سعيد العَنْبَري[4] .

يقول الذهبي : « طلب هذا الشأنَ وهو ابنُ بضع عشرة سنة »[5] .

وكان عبد الرحمن بن مهدي من عظماء المحدِّثين ، ذا نظرٍ ثاقبٍ ، وخبرةٍ تامةٍ في الرجال ، ومع حفظه الكامل كان يعتمد على الكتاب . يقول الإمام أحمد : « إذا اختلف عبد الرحمن ووكيع فعبد الرحمن أثبَتُ ؛ لأنه أقرب عهد بالكتاب ، وقد اختلفنا في نحو خمسين حديثاً للثوري . . . فنظرنا فإذا عامة الصواب في يد عبد الرحمن »[6] .

---

(١) تهذيب التهذيب : (٦/ ٢٨٠) .
(٢) سير أعلام النبلاء : (٩/ ١٨٣) .
(٣) الإعلان بالتوبيخ : ص : ١٦٨ .
(٤) سير أعلام النبلاء : (٩/ ١٩٢) .
(٥) المصدر السابق : (٩/ ١٩٣) .
(٦) المصدر السابق : (١/ ١٩٤) .

وكان يحدِّث من حفظه أيضاً . يقول القَوَارِيري : « أملى عليّ عبد الرحمن بن مهدي عشرين ألف حديث حفظاً »[1] .

وكان يحب أن يحدِّث بالألفاظ ، قال أحمد : « كان يتوقَّى كثيراً ، كان يحبّ أن يحدِّث باللفظ »[2] .

وقد شهد بنُبوغ ابن مهدي في معرفة الرجال أئمة النقد ؛ فذكره الذهبي في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمَد قوله في الجرح والتعديل » فقال : « عبد الرحمن بن مهدي : وكان هو ويحيى القطَّان المذكور ، قد انتدبا لنقد الرجال ، وناهيك بهما جلالةً ونُبْلاً ، وعلماً وفضلاً ؛ فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جرحُه ، ومن وثَّقاه فهو الحُجَّةُ المقبولُ ، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره ، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن ، وقد وثَّقا خلقاً كثيراً ، وضعَّفا آخرين »[3] .

وكان ابن مهدي يعتقد أنَّ النقد والتفتيش في الرجال من أوجبِ الواجبات على المحدِّث ، يقول : « وليس بإمامٍ من حَدَّث بكلِّ ما سمع ، وحَدَّث عن كلِّ من لقي ، ويجيب بكل ما يسأل عنه ، وحَدَّث كل من سأله ، ويكتب حديث النبي ﷺ ما وجده عن ثقةٍ ، ثم تتبَّع عن أصحاب رسول الله ﷺ من الثقات ، ثم يكتب حديث التابعين ، ثم لا كتابَ بعد ذلك »[4] .

ويقول أيضاً : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظنِّ : الحكم ، والحديث »، يعني لا يستعمل حسن الظن في قبول الرواية عمن ليس بمرضيٍّ[5] .

---

(١) شرح علل الترمذي : (١/ ١٩٨) .
(٢) تاريخ بغداد : (١٠/ ٢٤١) .
(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٨٠ .
(٤) مقدمة الكامل : ص : ١٧٥ .
(٥) الجرح والتعديل : (٢/ ٣٥) .

ويقول : « لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يَصِحّ ممّا لا يَصِحّ ، وحتى لا يحتج بكل شيء ، وحتى يعلم مخارج الحديث »[1] .

وابن مهدي من النقاد الذين وُصِفوا بالإنصاف في الجرح والتعديل ؛ فقد عدَّه الحافظ ابن حجر من النقاد المتوسِّطين المنصفين[2] .

يقول علي بن المديني : « إذا اجتمع يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ ، لم أحدِّث عنه ، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدُّدٌ »[3] .

وقد رُوي عنه ما يَدُلّ على مذهبه في القبول والردّ ، يقول : « احْفَظْ عن الرجل الحافظ المتقن ؛ فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يَهِمُ والغالب على حديثه الصحة ؛ فهذا لا يُترك حديثه ، لو تُرك حديثُ مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يَهِمُ والغالب على حديثه الوهم ؛ فهذا يُترك حديثه » ، يعني لا يُحتج بحديثه[4] .

* * *

(١) شرح علل الترمذي : (١/ ١٩٩) .
(٢) الإعلان بالتوبيخ : ص : ١٦٨ .
(٣) تاريخ بغداد : (١٠/ ٢٤٣) ، و « تهذيب التهذيب » : (٦/ ٢٨٠) .
(٤) الجرح والتعديل : (٢/ ٣٨) ، ومقدمة « الكامل » : ص : ٢٥١ .

القسم الثاني :

أئمة الجرح والتّعديل
في القرن الثالث الهجري

١ ـ يحيى بن معين .

٢ ـ عليُّ بن المَدِيني .

٣ ـ أحمد بن حنبل .

٤ ـ عبد الرحمن بن إبراهيم ، المعروف بـ : « دُحَيْم » .

٥ ـ عمرو بن علي الفَلاس .

٦ ـ محمد بن إسماعيل البخاري .

٧ ـ أبو إسحاق الجُوْزَجاني .

٨ ـ أبو الحسن أحمد بن عبد الله العِجْلي .

٩ ـ مسلم بن الحجَّاج القُشَيْري .

١٠ ـ أبو زُرْعَة الرَّازي .

١١ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني .

١٢ ـ أبو حاتم الرَّازي .

١٣ ـ يعقوب بن سفيان الفَسَوي .

١٤ ـ أبو عيسى بن سَوْرة الترمذي .

١٥ ـ أبو محمد عبد الرحمن ، المعروف بـ : « ابن خِراش » .

أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري

١ ـ يحيى بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣ هـ)

هو أبو زكريا يحيى بن مَعِين بن عَوْن بن زياد بن بِسْطام بن عبد الرحمن[١] ، المري مولاهم ، الغطفاني ، البغدادي .

وُلِدَ في بيئةٍ غنيةٍ ؛ كان أبوه من نُبلاء الكتَّاب ، ذكر ابن عدي أنه ترك ألفَ ألف درهم وخمسين ألف درهم ؛ فأنفقه كلَّه على الحديث حتى لم يَبْقَ له نعلٌ يلبسه[٢] .

وبدأ كتابةَ الحديث وهو ابن عشرين سنة[٣] ، فطاف البلاد ، ولقي المشايخ ، وكتب كثيراً .

وكان ابنُ معين من كبار أئمة الجرح والتعديل ، بل وقد عُرِف به ، وامتاز بين أقرانه ، يقول الإمام أحمد : « كان ابن معين أعلمَنا بالرجال »[٤] . وقال ابن رجب : « كان يحيى يوسِّع القول في الجرح والتعديل ، ولا يُحابي أحداً ، بل يصدع به في وجه صاحبه »[٥] . وقال محمد بن هارون : « إذا رأيتَ الرجل يقع في يحيى بن معين ، فاعلم أنه كذَّابٌ يضع الحديثَ ، إنما يبغضه لما يبيِّن أمر الكذابين »[٦] . وقد بالغ الدَّوْرَقِي فقال : « كلُّ من سَكَت عنه يحيى فهو ثقةٌ » .

---

(١) تهذيب التهذيب : (١١/ ٢٨٠) .
(٢) مقدمة « الكامل » : (ص : ٢٠٠) ، و « تذكرة الحفاظ » : (٢/ ٤٣٠) .
(٣) سير أعلام النبلاء : (١١/ ٧١) .
(٤) ميزان الاعتدال : (٢/ ٢٠٥) .
(٥) شرح علل الترمذي : (١/ ٢١٩) .
(٦) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣١٦ .

وقال ابن رجب : « الإمامُ المُطْلَق في الجرح والتعديل ، وإلى قوله في ذلك يرجع الناسُ ، وعلى كلامه فيه يعولون »[1] . وقد عَدَّه الذهبيُّ من الأئمة الذين تكلَّموا في أكثر الرواة[2] .

وكان ابن معين يكره أن يُدوَّن كلامه في الجرح والتعديل ، ولم يدوِّن هو شيئاً ، وإنما سأله أصحابُه ودوَّنوا كلامه ، منهم : عباس الدُّوْري ، وإبراهيم بن الجنيد ، ومضر بن محمد ، والمفضَّل الغَلاَّبي ، وعثمان بن سعيد الدَّارِمي ، ويزيد بن الهيثم[3] .

وكان ابن معين من المتشدِّدين في الجرح ؛ فكم من ثقاتٍ جرحهم ابنُ معين وأخرج عنهم الشيخان وغيرهما ، وهو الذي يقال عنه : لا يقبل جرحه مُجْمَلاً .

كما أشار إليه الذهبيُّ في « ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل » ، وعَدَّه من المتعنِّتين ، قال : « قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجرح متثبِّتٌ في التعديل ؛ يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويُليِّن بذلك حديثه ؛ فهذا إذا وثَّق شخصاً فعُضَّ على قوله بنَواجِذك وتمسَّكْ بتوثيقه ، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه . فإن وافقه ولم يوثّق ذلك الرجل أحدٌ من الحُذَّاق فهو ضعيفٌ ، وإن وثَّقه أحدٌ فهذا هو الذي قالوا : لا يُقبل فيه الجرح إلاّ مفسَّراً ، يعني لا يكفي فيه قول ابن معين ـ مثلاً ـ »[4] .

وقد يُواجِه الباحثُ أثناء تتبُّعه أقوالَ ابن معين في الرجال أن له عِدَّة أقوالٍ ؛ وقد سُئل المنذري عن هذه المشكلة فقال : « أمَّا ما نُقِل عن يحيى بن معين من توثيق شجاع ـ أي : شجاع بن الوليد السَّكوني ـ مرّةً وتوهينه مرّةً أخرى ، فهذان القولان

---

(١) شرح علل الترمذي : (١/ ٢١٨) .

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٥٨ .

(٣) شرح علل الترمذي : (١/ ٤٩١) .

(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٥٨ ـ ١٥٩ .

في زمانين بلا شكٍّ ، وقد نُقل عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة ، ونقل مثله أيضاً عن غير يحيى بن معين من الحفاظ في حقِّ بعض الرواة ، وكلُّ هذا محمولٌ على اختلاف الأحوال »[1] .

يقول الذهبي : « فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا : يحيى بن معين ، قد سأله عن الرجال عباس الدُّوري ، وعثمان بن سعيد الدارمي ، وأبو حاتم ، وطائفة ، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده ، ومن ثمَّ اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال »[2] .

ولا شكَّ أنَّ الأسئلة التي وُجِّهتْ إلى ابن معين في أزمانٍ مختلفةٍ من قِبَل عِدَّةِ أشخاصٍ ، قد أَثرت على إجابته ؛ لأن علمه كان يتجدَّد حسب وقوفه على أحوال الرجال ، وخاصةً وقد عُرِف ابن معين بكثرة الرحلات ، ونحن كثيراً ما نجهل من جوابه الأخير في الشخص المعيَّن ، وقولُه الأخير هو المعتبر ؛ كما أنَّ قول الشافعي الجديد في المسائل الفقهية هو العُمْدَة[3] .

٢ ـ عليُّ بن المَدِيني (١٦١ ـ ٢٣٤ هـ) :

هو عليُّ بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيح السَّعْدي ، أبو الحسن بن المَدِيني ، مولى عُرْوَة بن عطية السعدي .

وُلِد بالبصرة ، وحُمل إلى حماد وهو صغيرٌ[4] . ثم رَحَل في طلب الحديث ، وأخذ عن الأئمة ؛ وكان عليٌّ يقول : « يحملني حبُّ الحديث أن أحُجَّ حجةً فأسمع من محمد »[5] .

---

(١) فتوى في مصطلح الحديث ، مجموع رقم (٣٥) الظاهرية : (ق/ ١٣٥/ أ) .
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : (ص : ١٧٢) ، و « فتح المغيث » (٣/ ٣١٩) .
(٣) دراسات في الجرح والتعديل : للأعظمي : ص : ٢٨٥ .
(٤) ميزان الاعتدال : (٣/ ٨٢) .
(٥) مقدمة « الكامل » : ص : ١٩٤ .

يُعَدُّ ابنُ المَدِيني من كبار أئمة الجرح والتعديل ، قال السُّبكي : « أحدُ أئمة الحديث ورفعائهم ، وممن انعقد الإجماعُ على جلالته وإمامته ، وله التصانيف الحِسَان »[١] .

وقد شهد واعترف ببراعته في هذا الشأن كبار أئمة الحديث .

قال أبو حاتم : « عليٌّ عَلَمٌ في الناس في معرفة الحديث والعِلَل »[٢] .

وقال هارون بن إسحاق : « الكلامُ في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلي بن المديني »[٣] .

وقال الخطيب البغدادي : « كان عليُّ بن المديني فيلسوفَ هذه الصَّنْعَةِ وطبيبَها »[٤] .

وقال الحافظ الذهبي : « إليه المنتهى في معرفة عِلَل الحديث النبوي ، مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحُّر في هذا الشأن ، بل لعله فرد زمانه في معناه »[٥] .

وقال البخاري : « ما استصغرتُ نفسي بين يدي أحدٍ ، إلَّا بين يدي عليّ بن المديني » .

قد ذكره ابن أبي حاتم ضِمن العلماء الجهابذة النقاد من البصرة[٦] .

وذكره الذهبي في عداد من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل[٧] .

---

(١) طبقات الشافعية : (٢/ ١٥٤) .
(٢) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣١٩ .
(٣) المصدر السابق : ص : ٣١٩ .
(٤) تاريخ بغداد : (١١/ ٦٤٣) .
(٥) ميزان الاعتدال : (٣/ ١٤١) .
(٦) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣١٩ ـ ٣٢٠ .
(٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٨٦ .

وابنُ المديني كان يرى هذا العلمَ من الدين ، وكان لا يهاب إفصاح الجرح ؛ ويَدُلُّ على عدم مسامحته في هذا الباب تضعيفُه لأبيه[1] .

وكان شديدَ التحَرّي والتوقّي في الرجال ، وقال : « إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجلٍ لم أحدِّث عنه ، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدُّدٌ »[2] ، وفيه إشارة إلى أن عليّ بن المديني لم يكن من المتشدِّدين .

وشَذَّ العُقَيْلِيُّ فذكره في « الضعفاء » ؛ وذلك لقوله في المِحْنَة ؛ فبالغ الذهبيُّ في الردِّ عليه ، فقال : « ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، فبئس ما صَنَع . . . أمَا لَكَ عقلٌ يا عقيلي ! أتدري فيمن تتكلَّم »[3] .

ويُعْتَبر ابن المديني من أشهر الكتَّاب في الموضوعات الحديثية المختلفة ؛ حتى بلغ عدد تصانيفه مئتي كتابٍ . وقد بحث الدكتور فؤاد سِزْكين مصنَّفاتِ ابن المديني في مكتبات العالم ، فلم يعثر على أكثر من ثلاثة كتب ، وهي :

١ ـ علل الحديث ومعرفة الرجال ، وقد طُبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي .

٢ ـ تسمية أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ .

٣ ـ آراؤه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيى بن معين بالقَدَرية[4] .

توفي عليُّ بن المديني بسَامَرَّاء .

---

(١) تهذيب التهذيب : (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٦) .
(٢) المصدر السابق : (١٠/ ٢٤٣) .
(٣) ميزان الاعتدال : (٣/ ١٣٨ ـ ١٤٠) .
(٤) تاريخ التراث العربي : (١/ ١٦٠) .

٣ ـ أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١ هـ) :

هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيْبَاني ، المَرْوَزي الأصل ، البغدادي[١] .

وُلد بمَرْو ، ثم حُمِل إلى بغداد بعد وفاة والده[٢] . وطلب العلمَ ، وهو ابن خمس عشرة سنة[٣] .

وقد أثنى على حفظه كثيرٌ من الأئمة .

يقول أبو زُرْعَة : « كان أحمدُ بن حنبل يحفظ ألفَ ألفَ حديثٍ » ؛ فقيل : ما يُدريك ؟ قال : « ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبوابَ »[٤] .

وقال عليُّ بن المَدِيني : « ليس في أصحابنا أحفَظُ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل »[٥] .

ومع هذا الحفظِ المُدْهِش قد نَقَل عنه عليُّ بن المَديني : « أنه لا يحدِّث إلَّا عن كتابٍ ، ولنا فيه أسوةٌ حسنةٌ »[٦] .

كان الإمام أحمد من الجهابذة في نقد الرجال وبيان عِلَل الحديث ؛ وقد شهد له بذلك الأقرانُ والأماثلُ[٧] .

قال أبو يَعْلَى : « هو إمامٌ في الجرح والتعديل ، والمعرفة والتعليل ، والبيان والتأويل »[٨] .

---

(١) سير أعلام النبلاء : (١١/ ١٧٧) .
(٢) الإرشاد : (٢/ ٥٩٧) .
(٣) تاريخ بغداد : (٤/ ٤١٦) .
(٤) المصدر السابق : (٤/ ٤١٩) .
(٥) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٢٩٥ .
(٦) المصدر السابق : ص : ٢٩٥ .
(٧) الإرشاد : (٢/ ٥٩٧) .
(٨) طبقات الحنابلة : (١/ ٥) .

وقد ذكره الحافظُ الذهبيُّ في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل » في عداد النقاد المنصفين المتوسِّطين[1] ، وقال أيضاً : « وكذا أحمد بن حنبل سأله جماعةٌ من تلامذته عن الرجال ، وجوابه بإنصافٍ واعتدالٍ ووَرَعٍ في المقال »[2] .

وذكره أيضاً الحافظُ ابن حجر في المتوسِّطين[3] .

وكتابه « العلل » يشهد له ببراعته في هذا الميدان[4] .

٤ ـ دُحَيْم (١٧٠ ـ ٢٤٥ هـ) :

هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القُرَشي ، أبو سعيد الدِّمَشْقِي ، المعروف بدُحَيْم[5] .

كان من المحدِّثين الكبار ، وقد حاز على ثقة الأئمة .

يقول حسن بن علي بن بحر : « قَدِمَ دحيم سنة اثنتي عشرة ، فرأيتُ أبي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، قعوداً بين يديه كالصِّبيان »[6] .

وقد أثنى عليه كثيرٌ من الأئمة .

يقول أبو داود : « حُجَّةٌ ، لم يكن بدمشق في زمانه مثلُه »[7] .

ويقول أحمد وهو يثني على دحيم : « عاقلٌ ركينٌ »[8] .

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٨٥ .
(٢) المصدر السابق : ص : ٤٨٢ .
(٣) النكت على ابن الصلاح : (١/ ٤٨٢) .
(٤) انظر تعريفه في صفحة (٤٣٣) .
(٥) تاريخ بغداد : (١٠/ ٢٦٦) ، « تهذيب التهذيب » : (٦/ ١٣٠) .
(٦) مقدمة « الكامل » : (ص : ٢٠١) ، « تاريخ بغداد » : (١٠/ ٢٦٦) .
(٧) تاريخ بغداد : (١٠/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧) .
(٨) تهذيب التهذيب : (٦/ ١٣١ ـ ١٣٢) .

ويُعَدُّ دحيم من أئمة الجرح والتعديل ؛ فقد ذكره الحافظُ الذهبي في « ذكر من يُعْتَمَد قوله في الجرح والتعديل »[1] ، وقال : « الإمام الحافظ محدِّث الشام . . . عُنِي بهذا الشأن ، وفاق الأقرانَ ، وجمع وصنَّف ، وجَرح وعَدَّل ، وصَحَّح وعَلَّل »[2] .

وقال الخليلي : « كان أحدَ حفاظ الأمة ، متفق عليه ، ويُعْتَمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم »[3] .

ماتَ بفلسطين بمدينة الرَّمْلَة ، وقد جاوز خمساً وسبعين سنة .

٥ ـ عَمْرو بن علي الفَلَّاس (١٦٠ ـ ٢٤٩ هـ) :

هو عمرو بن علي بن بحر بن كثير ، أبو حفص ، الصَّيْرَفي البَصْري الفَلَّاس .

كان يُعَدُّ من المحدِّثين الكبار .

قال الدارقطني : « كان من الحفَّاظ ، وبعض أصحاب الحديث يفضِّلونه على ابن المَدِيني ، ويتعصَّبون له ؛ صَنَّف المسندَ والعِلَلَ والتاريخَ »[4] .

ويَدُلُّ على نبوغه في الحديث أنَّ يحيى بن سعيد القطَّان حدَّث بحديثٍ فأخطأ فيه ، فلمَّا كان من الغد اجتمع أصحابُه حولَه فيهم عليُّ بن المَدِيني وأشباهه ؛ فقال لعمرو بن علي من بينهم : « أخطىء في حديثٍ وأنت حاضرٌ فلا تنكر ! »[5] .

وكان بين علي بن المديني وبين الفلَّاس سوءُ تفاهُمٍ ؛ فتكلَّم كلٌّ منهما على صاحبه ، وهما من الأقران ، وإلى هذا يشير الحافظُ ابن حجر بقوله : « إنَّ كلام

---

(١) ص : ١٨١ .
(٢) سير أعلام النبلاء : (١١/ ٥١٥) .
(٣) تهذيب التهذيب : (٦/ ١٣٢) .
(٤) المصدر السابق : (٨/ ٨١) .
(٥) تهذيب التهذيب : (٨/ ٨٢) ، و « تاريخ بغداد » : (١٢/ ٢١٠) .

الأقران غيرُ معتبرٍ في حقِّ بعضهم بعضاً ، إذا كان غيرَ مفسَّرٍ لا يقدح »[1] .

وقد كان الفَلاَّسُ من أئمة النقاد؛ فذكره ابن عدي في مقدمة كاملِه بين النقاد[2] .

ووَصَفه الحافظ الذهبي بقوله : « الإمام المجوِّد الناقد »[3] ، وذكره في كتابه « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل »[4] .

وله جزءٌ صغيرٌ في الضعفاء[5] .

٦ ـ البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ) :

هو أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيلَ بن إبراهيم بن المُغِيرة ، الجُعْفي مولاهم[6] .

طلب العلمَ في باكورة حياته ؛ فكان أول سماعه للحديث سنة خمس ومئتين[7] ، ثم بدأ رحلته العلمية في الآفاق ، وتمكَّن في هذه الرحلات من أن يلتقي بآلاف من شيوخ الحديث ؛ فسمع الحديثَ من أفواههم ، وأخرج في صحيحه عن تسعة وثمانين ومئتي شيخٍ[8] .

وأغرب حادثةٍ وقعت في تاريخ علم الحديث هي اختبارُ حفظ البخاري في بغداد ، من قبل محدِّثيها[9] . ويعلِّق الحافظ ابن حجر على هذه القصة بقوله : « وهنا يُخْضَع للبخاري » .

---

(١) تهذيب التهذيب : (٨/ ٨١) .
(٢) مقدمة « الكامل » : ص : ٢٠٩ .
(٣) سير أعلام النبلاء : (١١/ ٤٧٠) .
(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٤ .
(٥) انظر « فهرست ابن خير » : ص : ٢١٢ .
(٦) سير أعلام النبلاء : (١٢/ ٣٩١) .
(٧) المصدر السابق : (١٢/ ٣٩١) .
(٨) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٥٥٥) .
(٩) انظر هذه القصة بالتفصيل في « تاريخ بغداد » .

كُتب تراجم الرجال غاصَّةٌ بالثناء عليه من جميع النواحي ؛ ولا أرى حاجةً إلى نقلها .

ومن يُطالِع كلام البخاري عن الرجال ، يقف على أنه كان لطيفَ العبارة ، يتحرَّى الحقَّ في نقد الرجال ، مع شِدَّة الاحتياط في الأخذ عن السابقين ؛ وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذِبه : « فيه نظرٌ » و « تركوه » و « سكتوا عنه » . وأصرح ما قاله في رجل : « منكر الحديث » . وقلما يقول : « كذَّابٌ » أو « وضَّاعٌ » .

ومع عِفَّته في القول كان يترك حديثَ الرجل لمجرَّد الشَّكِّ فيه . ورُوي عنه أنه قال : « تركتُ عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظرٌ ، وتركتُ مثلها أو أكثر منها لغيره ، لي فيه نظرٌ »[1] .

وكان الإمام البخاري يُعَدُّ من المنصفين والمعتدلين في كلام الرجال ، كما وَصَفَه بذلك الحافظ الذهبي في « ذِكْر من يُعْتَمد قولُه في الجرح والتعديل »[2] .

ذكر الحافظُ ابن حجر قائمةً لكتبه ؛ فبلغت أكثر من عشرين مؤلَّفاً . وأكثرها شهرةً في ذلك هو « الجامع الصحيح » فإنه أوّلُ محاولةٍ ناجحةٍ لتجريد الأحاديث الصحيحة من الجوامع والمصنَّفات والمسانيد والموطآت ؛ فإنَّ الكتب الحديثية التي أُلِّفت قبل البخاري كانت مختلطةً بأقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم وفتياهم ، فانتقى الإمام البخاري من هذه الكتب الأحاديثَ الصحيحةَ المسندةَ ، يقال : إنه انتقى جامعه من ستمئة ألف حديثٍ[3] سمعها عن شيوخه بأسانيدهم إلى المؤلِّفين . ثم استخرج من تلك الأحاديث الأحكامَ الفقهيةَ من متون الأحاديث ، وأَكَّد حُكْمَها بآيات من الذكر الحكيم ، وجعل تراجمَ أبواب الكتاب عنواناً لفقهه .

---

(١) أعلام المحدثين : للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة ، ص : ١٥٥ .

(٢) ص : ١٩٢ .

(٣) انظر : « تاريخ بغداد » : (٢/٨) .

٧ ـ الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ) :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجُوْزَجاني .

كان من المحدِّثين الكبار ؛ له منزلةٌ رفيعةٌ في نظر المحدِّثين .

يقول الدارقطني : « من الحفاظ المصنِّفين ، والمخرجين الثقات »[١] .

ويقول ابن حِبَّان : « كان صلباً في السنة ، حافظاً للحديث »[٢] .

وقد اتُّهِمَ الجوزجاني بالنَّصب ، قال ابن عدي : « كان شديدَ المَيْل إلى مذهب أهل دمشق في التَّحامُل على عليٍّ »[٣] .

واتَّهمه الحافظُ ابن حجر بشدَّة الانحراف في النَّصْب، وقال عنه : « الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن عليّ ؛ فهو ضدّ الشيعة المنحرفة عن عثمان ، والصواب موالاتهما جميعاً ، ولا ينبغي أن يسمع قولَ مبتدعٍ في مبتدعٍ »[٤] .

وقال الحافظُ ابن حجر أيضاً في مقدِّمة « لسان الميزان » : « ومما ينبغي أن يتوقَّف في قبول قول الجرح : مَن كان بينه وبين من جرحه عداوةٌ سَبَبُها الاختلافُ في الاعتقاد ؛ فإنَّ الحاذق إذا تأمّل ثَلْبَ (أبي إسحاق الجوزجاني) لأهل الكوفة رأى العجبَ ؛ وذلك لشدَّة انحرافه في النصب ، وشهرة أهلها بالتشيُّع ؛ فتراه لا يتوقَّف في جرح من ذكره منهم بلسانٍ ذَلِقَةٍ ، وعبارةٍ طَلِقَةٍ ، حتى إنه أخذ يليِّن مثل الأعمش ، وأبي نعيم ، وعبيد الله بن موسى ، وأساطين الحديث ، وأركان الرواية »[٥] .

---

(١) معجم البلدان : (٢/ ١٨٣) .
(٢) تهذيب التهذيب : (١/ ١٨٢) .
(٣) ميزان الاعتدال : (١/ ٧٦) ، « تهذيب التهذيب » (١/ ١٨٢) .
(٤) هدي الساري : ص : ٣٩٠ .
(٥) لسان الميزان : (١/ ١٦) .

ومع هذا يُعَدُّ الجوزجانيُّ من كبار أئمة الحديث ، وكانت له علاقةٌ وثيقةٌ بالإمام أحمد ، وقال عنه ابن حبان : « هو من أئمة السنة » ، وقال الحافظ الذهبي : « أحدُ أئمة الجرح والتعديل »[1] .

وله كتابٌ في الضعفاء[2] .

٨ ـ العِجْلِيّ (١٨٢ ـ ٢٦١ هـ) :

هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العِجْلي الكوفي[3] .

يقول الخطيب البغدادي : « كوفيُّ الأصل ، نشأ ببغداد ، وسمع بها وبالكوفة والبصرة »[4] .

وكان العجليُّ من كبار أئمة الحديث ، وعلماء الجرح والتعديل .

يقول عباس الدُّوْري : « كنا نعدّه مثل أحمد ويحيى بن مَعِين »[5] .

وقد سئل عنه يحيى بن معين فقال : « هو ثقةٌ ابن ثقةٍ ابن ثقةٍ »[6] .

قال الخطيب : « أحمدُ بن عبد الله هذا أقدَمُ في طلب الحديث وأعلى إسناداً ، وأجَلُّ عند أهل المغرب في القديم والحديث وَرَعاً وزهداً من محمد بن إسماعيل البخاري ؛ وهو كثيرُ الحديث ، خرج من الكوفة والعراق بعد أن تفقَّه في الحديث ، ثم نزل طرابلس المغرب »[7] . ومن أجل انتقاله إلى المغرب لم ينتشر حديثُه في المشرق ؛ حتى إنَّ الذهبي

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ٧٥) ، وذكره أيضاً في « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » ص : ١٩٣ .

(٢) انظر تعريفه في الفصل الرابع ، في صفحة (٣٩٨) .

(٣) سير أعلام النبلاء : (١٢/ ٥٠٥) .

(٤) تاريخ بغداد : (٤/ ٢١٤) .

(٥) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٥٩١) .

(٦) تاريخ بغداد : (٤/ ٢١٥) .

(٧) المصدر السابق : (٤/ ٢١٥) .

يقول : « ما علمتُ وقع لنا من حديثه شيءٌ ، وما أظنه روى شيئاً سِوى الحكايات »[1] .

يقول الذهبي : « حَدَّث عنه ولدُه صالحٌ مصنَّفَه في الجرح والتعديل ، وهو كتابٌ مفيدٌ ، يَدُلُّ على سَعَة حفظِه »[2] . وذكره أيضاً في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل »[3] .

وقد وصل إلينا من تأليفه « الثقات » بترتيب الهيثمي[4] ، والأصلُ مفقودٌ .

٩ ـ مسلم بن الحجَّاج (٢٠٤ ـ ٢٦١ هـ) :

هو مسلم بن الحَجَّاج بن وَرْد بن كوشاذ القُشَيْري النَّيسابوري[5] .

وُلد في بيتٍ عُرِف بالعلم[6] ، وسافر في طلب الحديث إلى العراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر[7] . ولزم البخاريَّ لمَّا قَدِمَ نيسابور ، وأخذ عنه[8] .

وقد حَظِيَ مسلمٌ بذكاءٍ وحفظٍ ومعرفةٍ ؛ يقول أحمد بن مَسْلَمة : «رأيتُ أبا زُرْعَة وأبا حاتم يقدِّمان مسلمَ بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما»[9] .

ويقول ابن أبي حاتم : « كتبتُ عنه بالرَّيِّ ، وكان ثقةً من الحفّاظ ، له معرفةٌ بالحديث »[10] .

---

(١) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٥٦١) .
(٢) المصدر السابق : (٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١) .
(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٩٣ .
(٤) انظر « تعريفه في صفحة (٣٧٨) .
(٥) وفيات الأعيان : (٤/ ١٩٤) .
(٦) قال محمد بن عبد الوهاب الفراء : « كان أبوه الحجَّاج من المشيخة » .
(٧) تاريخ بغداد : (١٣/ ١٠٠) .
(٨) وفيات الأعيان : (٥/ ١٩٤) .
(٩) البداية والنهاية : (١١/ ٣٣) .
(١٠) الجرح والتعديل : (٤/ ١/ ١٨٢) .

لقد عُرِف الإمامُ مسلمٌ بكثرة التأليف ، وله عِدّةُ كتبٍ ؛ ذكر الحافظُ الذهبيُّ نقلاً عن الحاكم أنَّ له عشرين كتاباً[1] .

وكتابه « الجامع الصحيح » قد امتازَ بينها ، وقد أجمع العلماء ـ ما سِوى بعض المغاربة ـ أنَّ كتاب مسلم تلو « صحيح البخاري »[2] .

١٠ ـ أبو زُرْعَة الرَّازي (٢٠٠ ـ ٢٦٤ هـ) :

هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرّوخ القُرَشي مولاهم ، الرَّازي[3] .

بدأ بالرحلة وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، وخَرَج في رحلته الثانية وغاب عن وطنه أربع عشرة سنة[4] .

وكان آيةً في الحفظ والمعرفة ، يقول الحافظُ الذهبي : « كان مِن أفراد الدهر حفظاً ، وذكاءً ، وديناً ، وإخلاصاً ، وعلماً ، وعملاً »[5] .

وقد حَظِي أبو زُرْعَة بحظٍّ وافرٍ من العلم والمعرفة في الرجال وعِلَل الأحاديث . وقد خضع لنقده في الرجال ، ومعرفته بحديثهم كلٌّ من أبي بكر بن أبي شَيْبَة ، ومحمد بن مسلم ، وأبي عمر الحوضي ، وأحمد[6] . وحفظ آراءه في الرجال ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح والتعديل » .

ويثني الحافظ الذهبي على خبرته في معرفة الرجال ثناءً عاطراً بقوله : « يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَة في الجرح والتعديل ، يَبين عليه الوَرَعُ والمَخْبَرَةُ ، بخلاف رفيقه

---

(١) علوم الحديث : ص : ٢٥ ـ ٢٦ .
(٢) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٥٩٠) .
(٣) المصدر السابق : (٢/ ٥٥٧) .
(٤) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٧٧ ـ ٧٨) .
(٥) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٥٥٧) .
(٦) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣٣٨ .

أبي حاتم ؛ فإنه جَرَّاحٌ »[1] . ويذكره في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمد قولُه في الجرح والتعديل » في قسم المعتدلين من النقاد[2] .

وله « كتاب الضعفاء والمتروكين » من رواية عمرو بن سعيد بن البَرْذَعي[3] .

١١ ـ أبو داود (٢٠٢ ـ ٢٧٥ هـ) :

هو سليمان بن الأَشْعَث بن إسحاق بن بشير بن شَدَّاد بن عمرو بن عمران ، أبو داود السِّجِسْتاني[4] .

أخذ في طلب العلم في مبكِّر حياته ؛ فلقي المشايخَ ، وطاف البلادَ . يقول ابن الجوزي : « هو أحد من رحل وطوَّف ، وجمع وصنَّف عن العراقيين ، والخُراسانيين ، والشاميين ، والبصريين »[5] . وقال ابن كثير : « أحد أئمة الحديث الرحَّالين إلى الآفاق في طلبه »[6] .

وقد حَصَل لأبي داود مكانةٌ علميةٌ مرموقةٌ حتى قيل : « أُلِينَ لأبي داود الحديثُ كما أُلين لداود عليه السلام الحديدُ »[7] .

وكان أبو داود يُعَدُّ من كبار النقاد الذين شاركوا في إنشاء هذا الفنِّ .

وكتاب « سؤالات الآجُرِيّ عن أبي داود »[8] يشهد ببراعته وحذاقته في هذا

---

(١) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٨١) .
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٩٣ .
(٣) انظر تعريفه في الفصل الرابع ، صفحة (٣٩٩) .
(٤) تاريخ بغداد : (٩/ ٥٥) ، « سير أعلام النبلاء » : (١٣/ ٢٠٣) .
(٥) المنتظم : (٥/ ٩٧) .
(٦) البداية والنهاية : (١١/ ٥٥) .
(٧) طبقات الشافعية : (٢/ ٢٩٣) .
(٨) انظر تعريفه في الفصل الرابع ، صفحة : (٥١٥) .

الفنّ ، وكان موضعَ اهتمام العلماء في جرح الرواة وتعديلهم ، وقد تكلَّم فيه أبو داود عن الرجال جرحاً وتعديلاً ، سواء كان من اجتهاده ، أو آثراً عن شيوخه ، إنَّ البراعة النقدية التي تمتَّع بها أبو داود يعجز الكثير من النُّقّاد عن بلوغها ، وهو ينقد نقداً علمياً سليماً ، تجد نماذج ذلك في الكتاب المذكور آنفاً .

١٢ ـ أبو حاتم الرَّازي (١٩٥ ـ ٢٧٧ هـ) :

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الغَطْفاني الحَنْظَلي ، أبو حاتم الرازي[١] .

بدأ رحلتَه في طلبَ الحديث وهو في سنّ العشرين[٢] ، وبقي في الرحلة سبع سنين ، يقول : « أول سنة خرجتُ في طلب الحديث أقمتُ سبع سنين ، أحصيتُ ما مشيتُ على قدميّ زيادة على ألف فرسخ ، لم أزل أحصي حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته »[٣] . وذكر ابنه أسماء الأماكن التي طافَ بها أبو حاتم في ترجَمته .

يقول الحافظُ الذهبي : « كان من بُحور العلم ، طوّاف البلاد ، وبَرَع في المتن والإسناد ، وجمع وصنَّف ، وجرح وعدَّل ، وصحَّح وعلَّل »[٤] .

وكان أبو حاتم إليه المنتهى في الحفظ ، وأحوال الرجال ، ومعرفة عِلَل الحديث ، وكان بمجرّد النظر إلى الأحاديث يحكم عليها ، وقد ساقَ ابنه عدة أمثلة لذلك[٥] .

وكان يقول : « نحن رزقنا علماً ، لا يتهيّأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنَّ هذ

---

(١) « سير أعلام النبلاء » : (١٣/ ٢٤٧) .
(٢) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣٦٠ .
(٣) المصدر السابق : ص : ٣٥٩ .
(٤) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٢٤٧) .
(٥) انظر « تقدمة الجرح والتعديل » : ص : ٣٤٩ ـ ٣٥٠ ـ ٣٥١ ـ ٣٥٢ .

الحديث كذبٌ ، وهذا حديث منكرٌ ، إلّا بما نعرفه »[1] .

وقد دوَّن ابنه آراءه في الرجال في كتابه « الجرح والتعديل » .

يُعتبر أبو حاتم من النقاد في الطبقة الأولى ، ذكر الذهبي أنه من النقاد الذين تكلَّموا في أكثر الرواة[2] . إلا أنه كان من المتشدِّدين[3] ، ويصفه في ترجَمة أبي زُرْعَة فيقول : « يُعجبني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَة في الجرح والتعديل . . . بخلاف رفيقه أبي حاتم ؛ فإنه جَرَّاحٌ »[4] .

ويقول في ترجَمته : « إذا وَثَّق أبو حاتم رجلاً فتمسَّكْ بقوله ؛ فإنه لا يوثِّق إلّا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليَّن رجلاً أو قال فيه : (لا يُحْتَجّ به) فتوقَّف حتى ترى ما قاله غيره ، فإن وثَّقه أحد فلا تَبْقَ على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنِّتٌ في الرجال ، وقد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح : (ليس بحجة) ، (ليس بقويٍّ) ، أو نحو ذلك »[5] .

ومع هذا التعنُّتِ والتشديدِ فآراؤه في الرجال موضعُ عناية العلماء . رحمه الله تعالى .

١٣ ـ الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧ هـ) :

هو يعقوب بن سفيان بن جوان أبو يوسف بن أبي معاوية الفارسي الفَسَوي .

وُلد بفَسا ، وطلب العلم في صباه ، وواصل رحلاته العلمية . ويقول ابن كثير : « قد رَحَل في طلب الحديث إلى البلدان النائية ، وتغرَّب عن وطنه ثلاثين

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣٥١ .
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٢ .
(٣) المصدر السابق : ص : ١٥٩ .
(٤) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٨١) .
(٥) المصدر السابق : (١٣/ ٢٦٠) .

سنة »[1] . وقال الحاكم : « أما سماعه ورحلته وأفراد حديثه ، فأكثر من أن يمكن ذكرها »[2] .

وقد حصل على حظٍّ وافرٍ من العلم والمعرفة في الحديث والرجال ، يقول أبو زُرْعَة : « قَدِمَ علينا من بلاد العراق يعقوب بن سفيان ، يعجز أهل العراق أن يرَوا مثله »[3] .

وسفيان الفَسَوي أيضاً من الأئمة الذين رُموا بالتشيُّع ، يقول ابن الأثير : « كان يتشيَّع » .

ويقول ابن كثير ، قال الحاكم أبو عبد الله : « هو إمام أهل الحديث بفارس . . . قد نسبه بعضهم إلى التشيع »[4] .

وعلى كلٍّ ، يمكن ميلُه إلى التشيُّع ككثيرٍ من الأعلام .

وكان الفَسَوي من أئمة الجرح والتعديل ، وقد اشتهر عنه أنه كتب عن ألف شيخ ، وكلهم ثقات[5]، وذكره الحافظ الذهبي في « ذكر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل»[6] .

ووَصَفه الحافظ ابن حجر بالتعنُّت في زيد بن وهب ، فقال : « تكلَّمْ فيه يعقوب بن سفيان بعنتٍ »[7] .

وقال الذهبي في ترجَمة (زيد بن وهب) : « من أجِلَّة التابعين وثقاتهم ، متفق

---

(١) البداية والنهاية : (١١/ ٥٩) .
(٢) تهذيب التهذيب : (١١/ ٣٨٦) .
(٣) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٥٨٣) .
(٤) البداية والنهاية : (١١/ ٦٠) .
(٥) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ١٨١) .
(٦) ص : ١٩٣ .
(٧) هدي الساري : ص : ٤٦٢ .

على الاحتجاج به ، إلّا ما كان من يعقوب الفَسَوي ؛ فإنه قال في تاريخه : في حديثه خَلَلٌ كثيرٌ ، ولم يُصِبْ الفَسَوي » .

وهذا يَدُلُّ على نوع من الشِّدَّة والتعنُّت عند الفَسَوي .

وله كتابٌ باسم « المعرفة والتاريخ »[1] ، وقد أكثر يحيى بن مَعين النقلَ منه في تاريخه .

١٤ ـ الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩ هـ) :

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك ، السُّلَمي البُوْغي الترمذي .

بدأ طلب الحديثَ ، وطاف البلاد ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين[2] . ولازم محمدَ بن إسماعيل البخاري ، وتخرَّج عليه .

وكان الترمذي يُضرب به المثل في الحفظ ؛ حتى إنه استطاع أن يعيد على شيخه أربعين حديثاً من غرائب أحاديثه في المجلس الذي سمع منه ، من غير أن يخطىء في حرف[3] .

قد شهد ببراعته أستاذُه البخاري ، فقال : « ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي »[4] .

ويقول الإدريسي : « أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث ، صنَّف « الجامع » و « العلل » تصنيفَ رجلٍ متقنٍ ، كان يُضْرَب به المثل في الحفظ »[5] .

---

(١) انظر تعريفه في صفحة (٤٣٠) .
(٢) تهذيب التهذيب : (٩/ ٣٨٧) .
(٣) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٦٣٥) .
(٤) تهذيب التهذيب : (٩/ ٣٨٩) .
(٥) المصدر السابق : (٩/ ٣٨٨) .

ومن كتبه المعروفة : « الجامع » و « العلل » .

وذكر الإدريسي أنَّ له كتاباً في الجرح والتعديل[1] .

وذكر السُّلَميُّ كتابَ التاريخ له[2] ، وسبقه ابن النديم[3] ، ويرى العلاَّمة أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ « العِلل » الذي ذكره ابن النديم غير العلل الذي في آخر الجامع[4] .

وكان الترمذي من أولئك الحُفاظ ، الذين كان لهم كلامٌ في جرح رواة الأحاديث وتعديلهم . وكان له منهجٌ متميِّزٌ في ذلك ، ولاسيَّما عندما تختلف أقوال العلماء في الراوي . فيأخذ بالجرح في موضع ، وبالتعديل في موضعٍ آخر ، حسبما يراه صواباً في نظره، وحقّاً في جدّه وبحثه ؛ فليس هذا تساهُلاً منه ، بل هو اعتدالٌ وإنصافٌ ، وكذلك الاختلافُ في رُتبة الحديث ، فإنَّ الترمذي يرى باجتهاده أنَّ الحديثَ صحيحٌ أو حَسَنٌ ، ويخالفه غيرُه لعلَّةٍ تظهر له ، في حينٍ يراها الترمذيُّ غيرَ قادحةٍ في صحته أو حسنه، فالترمذيُّ إمامٌ مجتهدٌ وله حقٌّ أن يختار ما يراه صواباً[5] .

١٥ ـ ابن خِرَاش (. . . ـ ٢٨٣هـ) :

هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خِرَاش المَرْوَزي البغدادي[6] .

كان من المحدِّثين المعروفين بالحفظ والرحلة الواسعة .

قال بكر بن محمد بن حَمْدان المَرْوَزي ، سمعتُ ابن خراش يقول : « شربتُ

---

(١) البداية والنهاية : (١١/ ٦٧) .
(٢) المصدر السابق : (١١/ ٦٧) .
(٣) الفهرست : ص : ٣٢٥ .
(٤) انظر مقدمته على « جامع الترمذي » : ص : ٩٠ .
(٥) انظر « الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين » : للدكتور عتر ، (ص : ٢٢٩) .
(٦) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٦٨٤) .

بولي في هذا الشأن [يعني في طلب الحديث] خمس مرات[1] .

وقد أثنى على ابن خراش غيرُ واحدٍ من المحدِّثين .

يقول أبو نعيم بن عدي : « ما رأيت أحداً أحفظ من ابن خراش »[2] .

ويقول الحافظ الذهبي : « الحافظ البارع الناقد »[3] .

قد نُقم عليه التشيع والرفض .

وقال أبو زرعة : « خَرَّج ابن خراش مثالب الشيخين ، وكان رافضياً »[4] .

وقال ابن عدي : « قد ذُكر بشيء من التشيع ، وأرجو أنه لا يتعمَّد الكذبَ »[5] .

قال الذهبي : « هذا معثَّرٌ مخذولٌ ؛ كان علمه وبالاً ، وسعيه ضلالاً ، نعوذ بالله من الشقاء »[6] .

وقال في موضعٍ آخر : « جهلة الرافضة لم يدروا الحديثَ ولا السيرةَ ، ولا كيف تمَّ ، فأنتَ أيها الحافظ البارع الذي شربتَ بولك ـ إن صدقتَ ـ في الترحال ، فما عُذرك عند الله مع خبرتك بالأمور ؟ فأنت زنديقٌ معاندٌ للحقِّ ، فلا رضي الله عنك »[7] .

---

(١) تاريخ بغداد : (١٠/ ٢٨٠) . وقد اعتذر عنه الخطيبُ قائلاً : « أحسبه فعل ذلك في السفر اضطراراً عند عدم الماء ، والله أعلم » . (تاريخ بغداد : ١٠/ ٢٨٠) .

(٢) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٦٨٤) .

(٣) المصدر السابق : (٢/ ٦٨٤) .

(٤) تاريخ بغداد : (١٠/ ٢٨١) .

(٥) المنتظم : (٥/ ١٦٤) .

(٦) سير أعلام النبلاء : (١٣/ ٥١٠) .

(٧) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٦٨٥) .

ومع هذه البدعة المنكرة كان ابنُ خراش من النقاد المتكلِّمين في الرجال ، وقد شهد بمعرفته هذا الفنَّ غيرُ واحِدٍ من المحدِّثين ؛ فالذهبي نفسه أثنى عليه بقوله : « الحافظ البارع الناقد » ، وذكره في « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل »[1].

* * *

(١) ص : ١٩٩ .

القسم الثالث :

أئمة الجرح والتعديل
في القرن الرابع الهجري

١ ـ النَّسائي .

٢ ـ زكريا بن يحيى السَّاجي .

٣ ـ ابن خُزَيْمَة .

٤ ـ أبو جعفر محمد بن عَمْرو العُقَيلي .

٥ ـ ابن أبي حاتم الرَّازي .

٦ ـ أبو العبَّاس أحمد بن محمد ، المعروف بـ : « ابن عُقْدَة » .

٧ ـ محمد بن حِبَّان البُسْتي ، المعروف بـ : « ابن حِبَّان » .

٨ ـ عبد الله بن عدي الجُرْجاني .

٩ ـ أبو أحمد الحاكم النَّيْسابوري ، المعروف بـ: « الحاكم الكبير » .

١٠ ـ عمر بن أحمد بن عثمان ، المعروف بـ : « ابن شاهين » .

١١ ـ أبو الحسن عليّ بن عمر الدَّارَقُطْني .

١٢ ـ أبو الفتح محمد بن حسين الأزْدي .

أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري

١ ـ النَّسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ) :

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب بن سِنَان بن بحر بن دينار الخُرَاساني القاضي ، المعروف بـ : « النَّسائي » .

طلب العلمَ في صباه ، وبدأ رحلتَه العلمية وهو ابن خمس عشرة سنة[١] ، وواصل في رحلاته حتى طافَ خراسان ، والحجازَ ، ومصرَ ، والعراقَ ، والجزيرةَ ، والشامَ ، والثغورَ[٢] ، واستوطن مصرَ بزقاق القناديل[٣] .

وكان للنَّسائي علمٌ غزيرٌ ومعرفةٌ واسعةٌ في الحديث والرجال، يقول الدَّارقطني: « كان أفقَهَ مشايخ مصر في عصره ، وأعلمَهم بالحديث والرجال »[٤] ، قال الحافظ الذهبي : « ولم يكن أحد في رأس الثلاثمئة أحفظ من النسائي ، وهو أحذق بالحديث وعِلَله ورجاله من مسلم ، ومن أبي داود ، ومن أبي عيسى ، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زُرْعَة . . . [٥] » .

والنَّسائي كان من كبار أئمة الجرح والتعديل ، ذكره الذهبي في « ذِكْر من يُعْتَمد قوله في الجرح والتعديل »[٦] .

---

(١) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٦٩٨) ، وطبقات الشافعية : (٣/ ١٥) .

(٢) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ١٢٧) .

(٣) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٦٩٨) .

(٤) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ١٣٣) ، و « البداية والنهاية » : (١١/ ١٢٤) .

(٥) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ١٣٣) ، و « تهذيب التهذيب » : (١/ ٣٩) .

(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٩٩ .

وله عِدَّةُ كتبٍ في هذا الميدان ، منها : « كتاب الضعفاء والمتروكين »[1] .

ويُعَدُّ النَّسائي من المتشدِّدين في الجرح ، قال ابن طاهر : « سألتُ سعد بن علي الزَّنْجاني عن رجلٍ ، فوَثَّقه ، فقلت : قد ضَعَّفه النسائي ، فقال : يا بني ! إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشَدَّ من شرط البخاري ومسلم »[2] .

يقول الذهبي : « صَدَق ؛ فإنه ليَّن جماعةً من صحيحي البخاري ومسلم »[3] .

وقد وَصَفه ابن حجر بالتعنُّت ، في عدة تراجم في مقدمة « فتح الباري »[4] .

ويقول الذهبي في ترجَمة الحارث الأعور : « والنَّسائيُّ مع تعنُّته في الرجال فقد احتج به وقوَّى أمره »[5] .

وقيل أيضاً : إنه اشترط أن يخرج عن كلِّ من لم يجمع على تركه[6] .

وبالجملة فكتاب « السنن » للنسائي أصَحُّ من كتب السنن الأخرى .

قال ابن رشيد : « إنه أبدع الكتب المصنَّفة في السنن تصنيفاً ، وأحسنها توصيفاً ، وهو جامعٌ بين طريقي البخاري ومسلم ، مع حظ كثير من بيان العلل »[7] .

٢ ـ السَّاجي (المتوفى سنة ٣٠٧هـ) :

هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر بن عدي الضبي البصري الساجي .

طلب العلمَ ، ورحل إلى الكوفة ومصر والحجاز[8] .

---

(١) انظر تعريفه في صفحة (٣٩٩) .
(٢) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ١٣١) .
(٣) المصدر السابق : (١٤/ ١٣١) .
(٤) هدي الساري : ص : ٣٨٧ .
(٥) ميزان الاعتدال : (١/ ٤٣٧) .
(٦) فتح المغيث : (١/ ٨٣) .
(٧) المصدر السابق : (١/ ٨٢) .
(٨) طبقات الشافعية : (٣/ ٢٩٩) .

كان من كبار أئمة الحديث والنقد .

يقول الحافظ الذهبي : « الإمام الحافظ ، محدِّث البصرة »[١] .

وقال ابن السُّبكي : « كان من الأئمة الثقات »[٢] .

وذكره الذهبي في كتابه « ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل »[٣] .

يقول ابن أبي حاتم : « ثقةٌ ، يعرف الحديثَ والفقهَ ، وله مؤلَّفاتٌ حِسانٌ في الرجال واختلاف العلماء وأحكام القرآن »[٤] .

والساجي كان متعنّتاً في تضعيف الرجال ؛ فقد كان يتكلّم عليهم بأشياء بسيطةٍ جداً . قال في إبراهيم بن المنذر : « بلغني أنَّ أحمد كان يتكلَّم فيه ، ويذُمُّه ، وكان قدم إلى ابن أبي داود قاصداً المدينة ، عنده مناكير » . وقد صرح الحافظُ ابن حجر في عدة مواضع من « هدي الساري » أنَّ الساجي تكلَّم في جماعةٍ بلا مستندٍ[٥] ، ومنهم رجال البخاري وغيره .

وله « كتاب الضعفاء » ، كما ذكره ابن خير في فهرسته[٦] ، وهو لا يزال في حيز المفقود ، وكان هذا الكتابُ موضعَ عنايةٍ عند كل من ألَّف في الضعفاء ، مثل الأزدي وغيره . يقول الحافظ ابن حجر في ترجَمة كلٍّ من إسماعيل بن إبراهيم ، والجعد بن

---

(١) تذكرة الحفاظ : (٢/٧٠٩) .

(٢) الطبقات : (٣/٢٩٩) .

(٣) ص : ١٨٩ .

(٤) الجرح والتعديل : (٣/٦٠١) .

(٥) انظر : « هدي الساري » : ترجمة الجَعْد بن عبد الرحمن ، ضعفه لأنه لم يرو عنه مالك (ص : ٣٩٥) ، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة (ص : ٤٦١) ، وجعفر بن إياس : (ص : ٤٦١)، وحميد بن الأسود بن أبي الأسود(ص : ٤٦١) ، وسعيد بن أبي هلال (ص : ٤٦٢) ، والقاسم بن مالك (ص : ٤٦٣) ، وغير هؤلاء كثيرون .

(٦) الفهرست : لابن خير : (ص : ٢١١) ، وذكر الحافظ في « هدي الساري » : (ص : ٣٩٥) .

إبراهيم : « إن الأزدي تبع الساجي في تضعيفهما »[1] .

وله كتابٌ آخر في عِلَل الحديث[2] .

٣ ـ ابن خُزَيْمَة (٢٢٣ ـ ٣١١هـ) :

هو محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة بن المغيرة بن صالح بن بكر[3] .

وُلد بنيسابور ، وطلب الحديثَ في حداثة سِنِّه[4] ، وعزم على الرحلة ، وواصل رحلاته العلمية ، وطاف بالبلاد ، ورحل إلى الآفاق[5] .

حَظِيَ ابن خزيمة بحفظٍ وافرٍ ، يقول : « ما كتبتُ سواداً في بياض إلّا وأنا أعرفه »[6] .

واستطاع ابن خزيمة أن يحوز إعجابَ العلماء ، وثقتَهم .

يقول الربيع بن سليمان : « استفدنا من ابن خزيمة أكثر مما استفاد منا » .

سئل عنه ابن أبي حاتم ، فقال : « وَيْحَكم ! هو يُسأل عنا ولا نُسأل عنه ؛ هو إمامٌ يقتدى به »[7] .

ويقول ابن كثير : « يُلقَّب بإمام الأئمة ، كان بحراً من بحور العلم ؛ فكتب الكثيرَ ، وصنَّف وجمع ، وكتابه (الصحيح) من أنفع الكتب وأجلّها ، وهو من المجتهدين في دين الإسلام »[8] .

---

(١) هدي الساري : ص : ٣٩٠ ، ٣٩٥ .

(٢) تاريخ بغداد : (١/ ٣٤٠) ، « طبقات الشافعية » : (٣/ ٣٠٠) ، « لسان الميزان » : (٢/ ٤٨٨) .

(٣) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ٣٦٥) .

(٤) طبقات الشافعية : (٣/ ١١٠) .

(٥) البداية والنهاية : (١١/ ١٤٩) .

(٦) تذكرة الحفاظ : (٢/ ٧٢٣) .

(٧) المصدر السابق : (٢/ ٧٢٩) .

(٨) اختصار علوم الحديث : ص : ٢٧ .

يقول الحافظ الذهبي : « وعُني في حداثته بالحديث والفقه ؛ حتى صار يُضْرَب به المثلُ في سعة العلم والإتقان »[1] .

وابن خزيمة من أئمة الجرح والتعديل ، ذكره الذهبي في « ذِكْر من يُعْتَمَد قوله في الجرح والتعديل »[2] ، وذكره السخاوي ضِمن الأئمة النقاد[3] .

يقول الذهبي : « وقد كان هذا الإمامُ جِهْبِذاً بصيراً بالرجال[4] .

٤ ـ العُقَيْلي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ) :

هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد ، العُقَيْلي المَكِّي .

كان من المحدِّثين الكبار الذين اشتهروا بجودة الحفظ وسَعة المعرفة ، وكان مقيماً بالحرمين[5] .

وَصفه الحافظُ الذهبي فقال : « الإمام الحافظ » .

وقال أبو الحسن القطَّان : « ثقةٌ جليلٌ ، عالمٌ بالحديث ، مقدَّمٌ بالحفظ »[6] .

والعقيلي كان من أئمة الجرح والتعديل ، وذكره الذهبي في رسالته « ذِكْر من يُعْتَمَد قوله في الجرح والتعديل »[7] .

وله كتاب «الضعفاء»[8]، يقول الذهبي: «له مصنَّفٌ مفيدٌ في معرفة الضعفاء»[9] .

---

(١) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ٣٦٥) .
(٢) ص : ٢٠٢ .
(٣) الإعلان والتوبيخ : ص : ١٦٥ .
(٤) سير أعلام النبلاء : (١٤/ ٣٧٣) .
(٥) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٨٣٣) .
(٦) شذرات الذهب : (٢/ ٣٩٦) .
(٧) ص : ٢٠٥ .
(٨) انظر تعريفه في صفحة : (٤٠٠) .
(٩) ميزان الاعتدال : (١/ ٢) .

وقد عُرِفَ العُقَيلي بالتشديد في الجرح ؛ فيذكر في كتابه كلَّ من تُكلِّم فيه ، من غير فرقٍ في الكلام من جهة ضبطه أو عدالته ، وجرح جماعةً من الحفاظ فذكرهم في الضعفاء ؛ وذلك بسبب إجابتهم في محنة خَلْق القرآن أو اتهامهم بالبدع . ولذا لم يَرْضَ العلماءُ كلامَ العقيلي في الأئمة .

وانتقده الذهبي في عدة مواضع ؛ فقال في ترجَمة علي بن المديني : « ذكره العقيلي في الضعفاء ، فبئس ما صنع » ؛ ويقول : « أمَا لَكَ عقلٌ يا عقيلي ؟ أتدري فيمن تتكلَّم ؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبّ عنهم ، ولنزيّف ما قيل فيهم ، كأنك لا تدري أنَّ كلَّ واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل أوثق من ثقات كثيرين لم تُوردهم في كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدِّثٌ ، وأنا أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَبْتُ الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفعَ له ، وأكملَ لرتبته ، وأدَلَّ على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلّا أن تبيّن غلطه ووهمه »[1] .

لذا يجب التثبُّتُ فيما شدَّده العقيليُّ على الثقات ، بموازنة أقوال الآخرين فيهم قبل الحكم عليهم .

٥ ـ ابن أبي حاتم الرَّازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) :

هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران التَّمِيمي الحَنْظَلي الرازي .

طلب العلمَ في صباه ، وقرأ القرآن على فضل بن شاذان الرَّازي[2] . ثم توجَّه إلى طلب الحديث في رفقة أبيه ، وحجَّ معه[3] ، ورحل إلى الحجاز ومصر والعراق والجبال والجزيرة[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ١٣٨ ، ١٤٠ ـ ١٤١) .
(٢) طبقات الشافعية : (٣/ ٣٢٥) .
(٣) تقدمة الجرح والتعديل : ص : ٣٦١ .
(٤) طبقات الشافعية : (٣/ ٣٢٤) .

يقول الخليلي : « أخذ علم أبيه وأبي زُرْعَة ، وكان بحراً في العلم ، ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم ، صَنَّف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ، وكان زاهداً يُعَدُّ من الأبدال »[1] .

وقال يحيى بن مَنْدَه : « صَنَّف ابن أبي حاتم « المسند » في ألف جزء ، و « كتاب الزهد »، و « كتاب الكُنَى »، و « الفوائد الكبير »، و « فوائد الرَّازيِّين »، و « كتاب تقدمة الجرح والتعديل » ، وأشياء »[2] .

ولا شكَّ أنَّ ابن أبي حاتم كان من كبار علماء النقد في رجال الحديث ، وشمل كتابه « الجرح والتعديل »[3] آراء كبار النقاد .

يقول الذهبي : « كتابه في الجرح والتعديل يقضي له بالرتبة المنيفة في الحفظ »[4] .

ويقول ابن كثير : « هو صاحبُ كتاب « الجرح والتعديل » ، وهو من أجلِّ الكتب المصنَّفة في هذا الشأن »[5] .

٦ ـ ابن عُقْدَة (٢٤٩ ـ ٣٣٣هـ) :

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عَجْلان الكوفي ، المعروف بـ « ابن عُقْدَة » .

وهو وإن كان أحدَ الحفَّاظ المتقنين إلّا أنه اختلَّ في أمره لعِدَّة أمورٍ ، قال ابن

---

(١) الإرشاد : (١٣٣/ب ـ ٣٤/أ) .
(٢) طبقات الشافعية : (٣/ ٣٢٥) .
(٣) انظر تعريفه في صفحة : (٤٤٠) .
(٤) تذكرة الحفاظ : (٣/ ١٢٥) .
(٥) البداية والنهاية : (١١/ ١٦١) .

عدي بعدما أثنى عليه : « صاحب معرفةٍ وحفظٍ وتقدُّمٍ في الصَّنعة ، رأيتُ مشايخ بغداد يسيئون الثناء عليه »[1] .

وقال الحافظُ الذهبي : « ضَعَّفه غيرُ واحدٍ ، وقَوَّاه آخرون »[2] .

والكلام الذي وُجِّه إلى هذا الإمام أنه كان شيعياً ورافضياً ، ويضع الحديثَ ؛ وقد دافع الذهبيُّ عنه تهمة الوضع ، فقال : « ما علمتُ ابن عقدة اتّهم بوضع متنِ حديثٍ ، أما الأسانيد فلا أدري »[3] .

واستبعد الحافظُ ابن حجر وَضْعَ الإسناد ، وقال : « ولا أظنُّه كان يضع الإسنادَ، إلّا الذي حكاه ابن عدي ، وهي الوِجَادات التي أشار إليها الدَّارَقُطْنِي »[4] .

فالحَقُّ أنه ـ مع ميله الشديد إلى التشيُّع ، وإيجاد الحِيَل في رواية الوجادات ـ لم يكن كذّاباً . أمَّا قيمةُ جرحِه : فيرى الخطيبُ أنَّ حكايته الجرح عن الأئمة لا يُقْبَل ؛ فقال في ترجَمة (محمد بن الحسين أبي الطيب اللَّخْمي) ـ بعدما حكى عن ابن عقدة قولَ الحضرمي في ابن حسين بن حميد : هذا كذَّابٌ ابن كذَّابٍ ـ : « في الجرح بما يحكيه أبو العباس بن سعيد نظرٌ ؛ حدَّثني عليُّ بن محمد بن نصر قال : سمعتُ حمزة السَّهْمي يقول : سألتُ أبا بكر بن عبدان ، عن ابن عقدة إذا حكى حكايةَ غيره من الشيوخ في الجرح هل يُقْبَل قوله أم لا ؟ قال : لا يُقْبَل »[5] .

هذا ، ويلاحظ أيضاً أنَّ ابن عقدة كان شيعياً ، فلا يؤخذ بحطِّه على أهل السنة .

يقول السَّخاوي ـ بعد ما ذكر الجُوزجاني وابن خِراش ـ : « وكذا كان ابن عقدة شيعياً ، فلا يستغرب منه أن يتعصَّب لأهل الرفض[6] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (١/ ١٣٦) .
(٢) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٨٤١) .
(٣) المصدر السابق : (٣/ ٨٤١) .
(٤) لسان الميزان : (١/ ٢٦٥) .
(٥) تاريخ بغداد : (٢/ ٢٣٧) .
(٦) فتح المغيث : (٣/ ٢٣٩) .

٧ ـ ابن حِبَّان (٢٧٠ ـ ٣٥٤هـ) :

هو محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان بن مُعَاذ بن مَعْبَد التَّميمي ، أبو حاتم البُسْتي .

وُلِد في بُسْت (من بلاد سِجستان) ، وتنقَّل في الأقطار ، فرحل إلى خُراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة . وتولَّى قضاء سَمَرْقَنْد فترةً ، عاد في آخر عمره إلى بلده وتوفّي فيها . كان من المكثرين في التصنيف ، قال ياقوت الحَمَوي : « أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيرُه »[١] .

يُعَدّ ابنُ حِبّان من المتشدِّدين في الجرح ، وكتابه في المجروحين يشهد على تعنُّته البالغ ، ممّا حمل الحافظَ الذهبيَّ على تعقُّبه في مواطن كثيرة من « ميزان الاعتدال » منها :

(أ) قال في ترجَمة : (محمَّد بن الفضل السَّدُوْسي عارم) : « قال الدَّارَقُطْني : تغيَّر بأَخَرَةٍ ، وماظهر له بعد اختلاطه حديثٌ مُنْكَرٌ وهو ثقةٌ . قلتُ : فهذا قولُ حافظِ العصر الذي لم ياتِ بعد النَّسائي مثله ، فأين هذا القولُ من قول ابن حِبَّان الخسَّاف المتهوِّر في عارمٍ فقال : اختلط في آخر عمره وتغيَّر ، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به ، فوقع في حديثه المناكيرُ الكثيرة ، فيجب التنكُّبُ عن حديثه فيما رواه المتأخِّرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكلّ ، ولا يحتجّ بشيءٍ منها . قلتُ : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم ؟ »[٢] .

(ب) وقال في تَرجَمة : (أفلح بن سعيد المَدَني) : « ابن حِبَّان ربما قَصَبَ الثقةَ حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه »[٣] .

---

(١) معجم البلدان : (٢/ ١٧١) .

(٢) ميزان الاعتدال : (٤/ ٨) .

(٣) المصدر السابق : (١/ ٢٧٤) .

(ج) وقال في ترجَمة : (سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي) : « وثَّقه ابنُ مَعين وغيره ، وقال ابن عدي : له غرائبُ حِسَان ، وأرجو أنها مستقيمةٌ ، وإنما يَهِمُ فيرفع موقوفاً ، ويُوصل مُرْسَلاً لا عن تعمُّدٍ ، وأمَّا ابنُ حِبَّان فإنه خَسَّافٌ قَصَّابٌ ، روى عن الثقات أشياءَ موضوعةً »[1] .

فلهذه الشِّدّة توقَّف العلماء عن قبول جرحِ ابن حِبَّان في المعدَّلين ما لم يُفَسَّر جرحُه بما يقدح حقيقةً ، قال الذهبي في ترجَمة (العلاء بن زُهَير الأزدي) : « وَثَّقه يحيى بن معين ، وقال ابن حِبَّان : كان ممَّن يروي عن الثقات ما لا يُشبه حديثَ الأثبات ، فبطل الاحتجاجُ به فيما لم يوافق الثقات ، قلتُ : العبرةُ بتوثيق يحيى »[2] .

وقد أشارَ ابنُ حِبَّان نفسُه إلى شِدَّته في مقدِّمة صحيحه فقال : « وقد تركنا من الأخبار المروية أخباراً كثيرةً من أجل ناقليها ، وإنْ كانت تلك الأخبارُ من مشاهير تداولها الناسُ ، فمن أحَبَّ الوقوفَ على السَّبب الذي من أجله تركتُها ؛ ينظر في كتاب المجروحين من المحدِّثين من كُتُبنا ، يجد فيه التفصيلَ لكل شيخٍ تركنا حديثَه ما يشفي صدورَه ، وينفي الرَّيْبَ عن خَلَده ـ ثم قال ـ : وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدولٌ ثقاتٌ لعِلَلٍ تبين لنا منها الخفاء على عالمٍ من الناس جوامعها »[3] .

كما سَلَكَ ابنُ حِبان في نقده منهجاً فيه إفراطٌ وتفريطٌ ، فقد أفرط في الجرح وتشدَّد ، وفرَّط في التعديل والتصحيح حتى عُدَّ من المُتساهلين، وهذا الجانب الثاني حمل الحافظَ ابن حجر على قوله فيه : « وهو معروفٌ بالتساهل في باب النقد »[4] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (٢/ ١٤٨) .

(٢) المصدر السابق : (٣/ ١٠١) .

(٣) صحيح ابن حبّان بترتيب الفارسي : (١/ ٩٢ ـ ٩٤) .

(٤) النكت على علوم الحديث : (٢/ ٧٢٦) .

فمن انتفت جهالةُ عينهِ ولم يجرح كان مقبولاً عند ابن حبان ، وترتفع تلك الجهالةُ عنده برواية ثقةٍ خلافاً للجمهور ، حيث لا ترتفع جهالة العين عندهم إلا برواية اثنين ، ولا يَثْبت له حكمُ العدالة بمجرَّد روايتهما .

قال ابن حجر : « الذي ذَهَبَ إليه ابنُ حِبَّان مِن أنَّ الرجل إذا انتفت جهالةُ عينه ؛ كان على العدالة إلى أن يتبيَّن جَرْحُه مذهبٌ عجيبٌ ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلكُ ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألَّفه ، فإنه يذكر خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون ، وكأنَّ عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحدٍ مشهورٍ ، وهو مذهبُ شيخه ابن خُزَيمة ، ولكنَّ جهالة حاله باقيةٌ عنده غيره »[1] .

وقال فيه أيضاً في ترجَمة (أيوب) : « ذكره ابنُ حبان في الثقات وقال : روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري مَن هو ولا ابنُ مَن هو. وهذا القولُ من ابن حبان يؤيِّد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثِّقات كلَّ مجهولٍ يروي عنه ثقةٌ ، ولم يجرح ، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه منكراً »[2] .

وقد أخرج ابنُ حِبَّان في صحيحه لمن لا جَرْحَ له ولا تعديلَ، إذا لم يأت بحديثٍ مُنْكَرٍ ، وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقةٌ ، كما أنه أدرج الحسنَ في الصحيح . قال السَّخاوي : « بل ربما يُخرِج ـ أي : ابن حبان ـ للمجهولين ، لا سيّما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح ، مع أنَّ شيخنا ـ أي : ابن حجر ـ قد نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية ، وعبارته : إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح ؛ لأنه يسمِّيه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خِفَّة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غير مدلِّسٍ ، سمع ممّن فوقه ، وسمع منه الأخذَ عنه ، ولا يكون هناك إرسالٌ ولا انقطاعٌ ، وإذا لم يكن في

---

(١) لسان الميزان : (١/ ١٤) .
(٢) المصدر السابق : (١/ ٤٩٢) .

الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ ، وكان كلٌّ مِن شيخه والراوي عنه ثقةً ، ولم يأت بحديثٍ مُنْكَرٍ فهو عنده ثقةٌ ، وفي كتاب الثقات له كثيرٌ ممن هذه حالُه ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعله من الثقات من لم يعرف اصطلاحَه ، ولا اعتراضَ عليه فإنه لا يشاحح في ذلك »[1] .

٨ ـ ابن عَدِيٍّ (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ) :

هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجُرْجاني ، أبو أحمد .

قال الحافظ الذهبي : « سمع بالحرمين ، ومصر ، والشام ، والعراق ، وخراسان ، والجبال ، وطال عمره ، وعلا إسناده »[2] .

يُعَدُّ ابن عدي من كبار أئمة الجرح والتعديل ، وعدَّه الذهبي من المعتدلين المنصفين كالبخاري[3] .

وقد اختار ابنُ عدي طريقَ المسابرة والتتبُّع لأحاديث الرجل المتكلَّم فيه ؛ فهو يُصدِر حكمه على الرجل بعد تتبُّع أحاديثه ، وهذا ما جعل حكمه على الرجال مُتَّصِفاً بالاتِّزان والإنصاف .

وانتهج ابن عدي هذا النهجَ في كتابه « الكامل »[4] للنقد والحكم على الرجال وأحاديثهم ، وقد أثنى أئمة الحديث على كتابه ثناءً عاطراً ، وظَلَّ كتابه موضع عناية علماء الجرح والتعديل .

ومما عِيْبَ على ابن عدي أنه ذكر الكثيرَ من الثقات في كتابه ؛ لأنه التزم أن يذكر في « الكامل » كلَّ من تُكلِّم فيه ، فقال في المقدمة : « وأذكر في كتابي هذا كلَّ من ذكر بضرب من الضعف ، ومن اختلف فيهم فَجَرحه البعضُ وعدَّله البعضُ

---

(١) فتح المغيث : (١/ ٣٧) .

(٢) سير أعلام النبلاء : (١٦/ ١٤٥) .

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٢ .

(٤) انظر تعريفه في صفحة (٤٠٢) .

الآخر »[1] ، ثم لا يقف موقف الغافل ، بل يردَّ على من حاول النَّيلَ من الثقات .

يقول الذهبي : « يذكر في « الكامل » كلَّ من تُكُلِّم فيه بأدنى شيء ، ولو كان من رجال الصحيحين ، ولكنه ينتصر له إذا أمكن »[2] .

ويقول السخاوي : « هو أكمل الكتب المصنَّفة قبله وأجَلُّها ، ولكن توسَّع لذكر كل من تُكُلِّم فيه وإن كان ثقةً ، مع أنه لا يحسن أن يقال الكامل للناقصين »[3] .

٩ ـ أبو أحمد الحاكم (٢٨٥ ـ ٣٧٨هـ) :

هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النَّيسابوري ، الكَرَابِيسي ، المعروف بالحاكم الكبير .

طلب العلمَ وهو كبيرٌ له نيف وعشرون سنة[4] ، وعُرِفَ بالتِّجْوال ؛ وقد شهد بنبوغ أبي أحمد الحاكم غيرُ واحدٍ من الأئمة .

قال الحافظ الذهبي : « الإمامُ الحافظُ العلاَّمةُ الثَّبْتُ ، محدِّثُ خراسان »[5] ، وقال أيضاً : « محدّث خراسان ، الإمام الحافظ الجهبذ ، محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي ، صاحب التصانيف »[6] .

وكان متأثّراً غايةَ التأثر بالبخاري والترمذي ، وقد صَنَّف المستخرج على كتابيهما ، وكان يقول : سمعت عمر بن علك يقول : مات محمد بن إسماعيل ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والزهد والوَرَع ؛ بكى حتى عمي »[7] .

---

(١) انظر مقدمة « الكامل » : ص : ١٨ .
(٢) سير أعلام النبلاء : (١٦/ ١٥٥) .
(٣) الإعلان بالتوبيخ : ص : ١٠٩ .
(٤) المصدر السابق : (١٦/ ٣٧٠) .
(٥) سير أعلام النبلاء : (١٦/ ٣٧٠) .
(٦) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٩٧٦) .
(٧) المصدر السابق : (٣/ ٩٧٧) .

ألّف أبو أحمد الحاكم عدة كتب ، منها : « الأسماء والكُنى » .

١٠ ـ ابن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ) :

هو عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد بن سراج بن عبد الرحمن[١] ، أبو حفص الواعظ ، المعروف بابن شاهين .

أصلُه من مَرْو ، من كور خراسان[٢] .

بدأ السماعَ سنة ثمان وثلاثمئة[٣] ، ورحل إلى الشام وفارس والبصرة[٤] .

وقد جمع ابنُ شاهين الكثيرَ ، واشتغل بالجمع والتأليف ، وصنَّف ثلاثمئة وثلاثين مصنَّفاً ، منها : « التفسير الكبير » ألف جزء ، و « المسند » ألف وثلاثمئة جزء ، و « التاريخ » مئة وخمسون جزءاً ، و « الزهد » مئة جزء[٥] .

وأثنى عليه كثيرٌ من الأئمة في الجمع والتصانيف ، يقول الحافظ الذهبي : « الحافظُ الإمامُ المفيد المُكثِر محدِّث العراق »[٦] .

ولم يكن يُقابِل ابنُ شاهين مؤلَّفاتِه على الأصول ، كما يقول : « جميع ما صَنَّفتُه من حديثي لم أعارضه بالأصول » ، يعني بنفسه فيما ينقله[٧] . ومن هنا تَسرَّبتْ إليها أوهامٌ ، ونُقِمَ عليه من أجله .

---

(١) تاريخ بغداد : (١١/ ٢٦٥) .
(٢) المصدر السابق : (١١/ ٢٦٥) .
(٣) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٩٨٧) .
(٤) المصدر السابق : (٣/ ٩٨٧) .
(٥) البداية والنهاية : (١١/ ٣١٦) ، « تذكرة الحفاظ » (٣/ ٩٨٨) .
(٦) المصدر السابق : (٣/ ٩٨٨) .
(٧) تاريخ بغداد : (١١/ ٢٦٨) ، « تذكرة الحفاظ » : (٣/ ٩٨٩) .

ولابن شاهين كتابٌ في الجرح والتعديل في الثقات المُسَمَّى : « تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم »[1] .

١١ ـ الدَّارَقُطْنِيّ (٣٠٥ ـ ٣٨٥هـ) :

هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مَهْدي البغدادي الدَّارَقُطْنِي .

طلب العلمَ وهو صبيٌّ ، يقول القواس : « كنا نمرّ إلى البَغَوي ، والدَّارقطني صبيٌّ يمشي خلفنا بيده رغيفٌ عليه كامِخٌ »[2] .

حصل الدارقطني على علمٍ جمٍّ ، وصارَ يُشار إليه بالبَنان .

قال الخطيب البغدادي : « كان فريدَ عصرِه ، وقريعَ دهرِه ، ونسيجَ وحدِه ، وإمامَ وقتِه ، انتهى إليه علمُ الأثر ، والمعرفةُ بعِلَل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرواة »[3] .

وقال الحافظُ الذهبي : « . . . هنا يُخْضَع للدارقطني ، ولسَعَةِ حفظه الجامعِ لقُوَّة الحافظة ولقُوَّة الفهم والمعرفة ، وإذا شئتَ أن تبين براعة هذا الإمام الفرد ، فطالِعْ « العِلَل » له ؛ فإنَّك تندهش ويطول تعجُّبك »[4] .

والدارقطني كان يمثِّل مدرسةَ المتعنِّتين في الجرح ، وقد نَبَّه الحافظُ ابن حجر في بعض التراجم إلى هذا فقال في ترجَمة (بدل بن المُحَبَّر) : « ضَعَّفه الدارقطنيُّ في روايته عن زائدة ، قاله الحاكمُ ؛ وذلك بسبب حديثٍ واحدٍ خالَفَ فيه (حسينَ بن علي الجُعْفِي) صاحب زائدة ، وهو في مسند ابن عمر من مسند البزَّار . قلتُ ـ أي : الحافظ ـ : هو تعنت »[5] .

---

(١) انظر تعريفه في صفحة (٣٨٣) .

(٢) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٩٩٤) .

(٣) تاريخ بغداد : (١٢/ ٣٤) .

(٤) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٩٩٤) .

(٥) هدي الساري : (ص : ٣٩٢) ، وهو كما قال ؛ فإن أحداً لم يضعّف (بدل بن المحبر) ، =

ووقع تسامحٌ في « فتح المغيث » للسَّخاوي ؛ فقد نقل عن الذهبي أنه جعل الدارقطنيَّ في قسم المعتدلين[1] .

والذي في رسالة الذهبي « ذِكْر من يُعْتَمَد قولُه في الجرح والتعديل » هو أبو زُرْعَة بدلاً من الدارقطني . ونَصُّه هكذا : « قِسم ـ كالبخاري ، وأحمد بن حنبل ، وأبي زُرْعَة ، وابن عدي ـ معتدلون منصفون »[2] .

والصحيحُ أنَّ الدارقطني يتعنَّت في بعض الأحيان ، ويتساهل في حينٍ آخر . وقال الذهبي نفسه في « الموقظة » : إنه متساهِلٌ في بعض الأوقات »[3] .

وبه ختمت معرفةُ العِلَل في الحديث .

وله « كتاب الضعفاء والمتروكين »[4] .

١٢ ـ الأَزْدي (المتوفى سنة ٣٦٧هـ) :

هو أبو الفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين بن عبد الله بن يزيد بن النعمان الأزدي الموصلي[5] .

من أئمة الجرح والتعديل ، مع ضَعْفٍ في نفسه ، وكان متشدِّداً في الجرح ، قال الذهبيُّ : « أبو الفتح يُسرِف في الجرح ، وله مصنَّفٌ كبيرٌ إلى الغاية في

= انظر أقوال الأئمة في « تهذيب التهذيب » : (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤) .

(١) فتح المغيث : (٣/ ٤٨٢) .

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٧٢ .

(٣) الموقظة : ص : ٨٣ .

(٤) انظر تعريفه في صفحة (٤٠٣) .

(٥) تاريخ بغداد : (٢/ ٢٤٣) ، وقال الذهبي : « محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي » ، (تذكرة الحفاظ : ٣/ ٩٦٧) .

المجروحين ؛ جَمَع فأوعى ، وجَرَح خلقاً بنفسه ، لم يسبقه أحدٌ إلى التكلُّم فيهم ، وهو المتكلَّم فيه »[1] .

وقال مرّةً ـ بعد نقل حكايةٍ عنه ـ « كذا قال الأزدي ، والعهدة عليه »[2] .

وذكره الذهبيُّ في « ميزان الاعتدال » ، ولم يُدافِع عنه ، بل قال : « له كتابٌ كبيرٌ في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مُؤاخَذاتٌ »[3] .

وقد ضعَّف الأزديُّ غيرَ واحدٍ من الأئمة .

وقد اتَّهمه بعضُ المحدِّثين بوضع الحديث[4] .

قال ابن عَرَّاق : « الحافظُ مُتَّهَمٌ بالوضع »[5] .

وقد صرَّح الحافظُ ابن حجر في عدة مواضع بتضعيفه ، يقول : « ولا عبرةَ بقول الأزدي ؛ لأنه هو الضعيفُ ، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات ؟ »[6] . وقال : « لم يلتفت أحدٌ إلى قول الأزدي ، بل الأزدي غيرُ مرضيٍّ »[7] . وقال أيضاً : « والأزدي لا يعرج على قوله »[8] .

قال الذهبي : « هو قويُّ النفس في الجرح »[9] .

---

(١) ميزان الاعتدال : (١/ ٥) .
(٢) المصدر السابق : (١/ ٣٥٣) .
(٣) المصدر السابق : (٣/ ٥٢٣) .
(٤) انظر ما ذكره الخطيب من الحكاية (٢/ ٢٤٤)، وقد انتقدها ابن كثير في « البداية والنهاية » : (١١/ ٣٠٣) .
(٥) تنزيه الشريعة : (١/ ١٠٣) .
(٦) هدي الساري : ص : ٢٨٦ .
(٧) تهذيب التهذيب : (١/ ٣٦) .
(٨) هدي الساري : ص : ٣٩٢ .
(٩) تذكرة الحفاظ : (٣/ ٩٦٨) .

وقال : « صاحب كتاب « الضعفاء » ، وهو مجلَّدٌ كبيرٌ ، وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذاتٌ ؛ فإنه ضعَّف جماعةً بلا دليلٍ ، بل قد يكون غيره قد وثَّقهم » . .

وقال : « لا يلتفت إلى قول الأزدي ؛ فإنَّ في لسانه في الجرح رَهَقاً »[1] .

* * *

(١) ميزان الاعتدال : (٣/ ٦١) .

القسم الرابع

أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع الهجري

لقد انتهى دور الابتكار والانتهاج في الحديث بعد القرن الرابع الهجري ، ولم يَبْقَ فيه غيرُ الجمع والترتيب ، والتدوين والتهذيب ، والاستدراك والاستخراج ، وشرح الغرائب وحلِّ المُعْضَلات ، كما انتهى الكلام في نقد الرجال بالاجتهاد والاستقلال ؛ لأن جُلَّ اعتماد علماء القرن الخامس أصبح على ما دوَّنه أئمةُ الحديث ونُقَّاده في القرون السابقة ، ورغم ذلك فبعضُ رجال هذا القرن (أي : الخامس) لا يُسْتهان بجهودهم في نقد الرجال ، وخاصّةً من أمثال :

١ ـ الحاكم محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَهْ بن نعيم الضَّبِّيّ ، أبو عبد الله النَّيسابوري (٣٢٠ ـ ٤٠٥هـ) ، صاحب « المستدرك » .

٢ ـ والحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (٣٢٣ ـ ٤١٠هـ).

٣ ـ والحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق المهراني ، المعروف بـ : « أبي نُعَيم الأصبهاني » (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) .

٤ ـ والحافظ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غُفَير ، أبي ذرٍّ الهَرَوي (٣٥٥ ـ ٤٣٥هـ) .

٥ ـ والحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي (المتوفى سنة ٤٤٦هـ) .

٦ ـ والحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد حَزْم الأنْدلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ).

٧ ـ والحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي البَيْهَقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) .

٨ ـ وحافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النُّميري (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ) .

٩ ـ وحافظ الشرق أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ : « الخطيب البغدادي » (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ) .

١٠ ـ والحافظ محمد بن فَتّوح أبي عبد الله الحُمَيدي (. . . ـ ٤٨٨هـ) صاحب « الجمع بين الصحيحين » وغيرهم ، رحمهم الله .

إلى أن وَصَل هذا العلمُ إلى علماء القرن الثامن والتاسع ، واللَّذان حَظِيا بأئمةٍ مَهَرةٍ في الحفظ والمعرفة والإتقان ونقد الرجال؛ كـ : الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ) ، والحافظِ أبي الحسن زين الدين العراقي (المتوفى ٨٠٦هـ)، وتلميذِه الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، وتلميذه الحافظ عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، فألَّفوا في الرجال كتباً عظيمةً ضخاماً محرَّرةً ، جعلت مَن بعدهم عالةً على كُتبهم في هذا العلم الخطير ، خاصةً الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر ، اللَّذان لهما فضلٌ في تذليل الصِّعاب ، وحلِّ المُعْضلات ، وتحرير القول الفصل في الرجال ، والحقُّ أن يقال : لولا جهودهما في نقد الرجال ومعرفة العِلَل ، لما استطاع كثيرٌ منا أن يتخرَّج في علم الحديث . فجزاهما الله عن جهودهما في خدمة هذا العلم خير الجزاء .

أذكر هنا تراجمَ موجزةً لهؤلاء الأئمة والحفَّاظ :

١ ـ الحافظ الذهبي : (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ) :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن الشيخ عبد الله التُّرْكماني ، الدِّمشقي الشافعي ، شمس الدين الذَّهبي .

وُلِد في قرية كَفَرْ بَطْنَا (في الشَّام) .

بَدَأ في طلب العِلم حين بلغ الثامنةَ عشرة من عمره ، وتوجَّهت عنايتُه إلىٰ علم

القِراءات ، والحديث الشريف ، مال إلىٰ سماع الحديث ، واعتنىٰ به عنايةً فائقةً ، وانطلق في هـٰذا العلم حتىٰ طَغَىٰ علىٰ كلِّ تفكيره ، واستغرق كلَّ حياته بعد ذلك ، فسمع ما لا يُحصىٰ كثرةً من الكتب والأجزاء ، ولقي كثيراً من الشيوخ والشَّيخات .

لقد حرص الذهبيُّ علىٰ الرحلة إلىٰ البلاد العامرة بالعلماء ، لـٰكن والده لم يشجِّعه عليها ، وربما منعه في بعض الأحايين ، ولعلَّ ذلك يعود إلىٰ أنَّ الذهبي كان وحيد أبويه ، فضَنَّ الأبُ بابنه حُبّاً له ، ومخافةً عليه ، وقد تحسَّر الحافظُ علىٰ تأخُّره في الرحلة ، بيد أنه أطاعَ أباه ، والتزم بما اشترطه عليه ، وأوصاه به . ثم سَمَحَ له أبوه بالسَّفر والرِّحلة عندما اشتدَّ عودُه ، وبلغ نحواً من عشرين سنة ، واشترط عليه ألَّا يغيب أكثر من أربعة أشهر . فرحَل إلىٰ الأشياخ المشهورين في دمشق وَقُرَاها ، ثم طَوَّفَ كثيراً في مُدُن وبلدان سورية ، ولبنان ، والأردن ، وفلسطين . ورحل إلىٰ مصر ، وإلىٰ الدِّيار المقدَّسة للحَجِّ والسَّماع .

لقد اتَّصل الذهبيُّ اتصالاً وثيقاً بثلاثة من شيوخ عصره ، وهم : الحافظ جمال الدين أبو الحجَّاج المِزِّي (المتوفىٰ سنة ٧٥٢هـ) ، وشيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ، المعروف بـ : « ابن تيمية الحَرَّاني » (المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ) ، وعلم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البِرْزالي (المتوفى سنة ٧٣٩هـ) ، وترافق معهم طيلةَ حياتهم ، وكان الذهبيُّ أصغر رفاقه سِنّاً ، وكان المِزِّيُّ أكبرهم ، وكان بعضُهم يقرأ علىٰ بعض فهم شيوخٌ وأقرانٌ في الوقت نفسه .

وللذهبي مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ متنوِّعةٌ في القراءات ، والحديث ، والعقائد ، وأصول الفقه ، والرقاق ، والتاريخ ، والتراجم ، والسير .

وقد علم الذهبيُّ أنَّ العُمدة في علم الحديث هي معرفةُ صحيح الحديث وسقيمه ، وعِلَلِه ، واختلافِ طُرقه ، ورجالِه جرحاً وتعديلاً ، وأمَّا العالي والنازل ، ونحو ذلك فليس من الأصول المُهِمَّة . وهـٰذا ما تميَّز به الذهبيُّ ، فتمكَّن من هـٰذا العلمِ العزيزِ غايةَ التمكُّن ، فنَبَغ في معرفة الرجال ، وأحوال الرواة ، والجرح

والتعديل ، ونقد الأسانيد ، ومعرفة المُتَّفِق والمُفْتَرِق ، والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف ، فجَرَّح وعَدَّل ، وصَحَّح وعَلَّل ، وفَرَّع وأصَّل ، واستدركَ على الكبار ، وخالف الأئمةَ بالحُجَّة والبرهان ؛ حتى دَخَل في كلِّ بابٍ من أبواب علم الحديث .

ومِن أبرز صفاته أنه لم يكن عنده جمودُ المحدِّثين ، ولا تقليدُ النَّقَلَة ، بل كان فقيهَ النظرِ ، عميقَ الفكرِ ، مُتَوَقِّدَ الذكاءِ ، صافيَ القريحةِ ، متفرِّد الشخصيةِ ، مستقلَّ المنهجِ ، حريصاً على صحة ما ينقله ، ونقدِ ما خالف الصوابَ ، فلا يكاد يتعدَّى حديثاً يُورِده حتى يبيِّن ما فيه من ضعفِ مَتْنٍ أو ظَلامِ إسنادٍ ، وقَلَّ أن يغادر سنداً في بعض رواته كلامٌ إلَّا بيَّنه بما يشفي الصدرَ ؛ حتى أصبح ذلك المنهجُ عَلماً عليه ، وعُرف هو بتفوُّقه وتميُّزه فيه ، فكان ـ بحَقٍّ ـ ذهبياً ينفي عن الحديث شوائبه ، وما يكدِّر رواءه .

وكان من أبرز جوانب شخصيته العلمية معرفته الواسعة الراسخة بالرجال ؛ وسببُ ذلك عائدٌ إلى أنه خَلَّف آثاراً ضخمةً في هٰذا المجال ؛ حيث اختصر كتباً كبيرةً متخصِّصةً بتاريخ الرجال وأنسابهم ، كما أَلَّف كتباً كثيرةً أخرى ، وهٰذه المعرفةُ الرجاليةُ الواسعةُ جعلتْه يقف بالتفصيل على كلِّ ما يتعلَّق برجال الحديث ؛ حتى أضحى شيخَ الجرحِ والتَّعديل ، ورجلَ الرجالِ في كلِّ سبيلٍ ، كأنما جُمعت الأمةُ في صعيدٍ واحدٍ ، فنظرها ، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها[1] .

٢ ـ الحافظ العِراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ) :

هو **أبو الفَضْل ، عبدُ الرحيم بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن إبراهيم ، الكُرْدي ، الرَّازاني الأصل ، المهراني المصري ، الشافعي ، زين الدين العراقي** .

ولد بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة ، على شاطىء النِّيل .

---

(١) انظر « الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام » : للأستاذ عبد الستار الشيخ ، ص : ١١٩ ـ ١٢٠ .

حفظ القرآنَ الكريمَ وله من العُمر ثماني سنين ، وأقدَم ما وُجد له من السَّمَاع سنة ٧٣٧هـ ، واشتغل في العلوم ، وكان أول اشتغالِه في القراءات والعربية .

كان مُفرِطَ الذَّكاء ، سريعَ الحفظِ جِدّاً ، فقد حفظ من « الإلمام » في يوم واحد أربعمئة سطر ، وحفظ نصفَ « الحاوي » في الفقه في خمسة عشر يوماً . فأشار عليه القاضي عَزّ الدين بن جَمَاعة بطلب الحديث ، وعَرَّفه الطريقَ في ذلك ، فطلبه على وجهه من سنة ٧٤٢هـ .

أخذ العراقيُّ علمَ الحديث عن كبار علماء عصره ومصره ، وحُبِّب إليه هذا الفَنُّ فتوغَّل فيه . ورَحَل في طلبه إلى دمشق ، وحمص ، وحماة ، وحلب ، وطرابلس ، وصَفَد ، وبَعْلَبَكَّ ، وبيت المَقْدِس ، والخليل ، ومَكَّة المشرَّفة ، والمدينة المنوَّرة ، وسمع في كلٍّ منها من خلائق ، منهم : تقي الدين السُّبْكي ، والحافظ العَلائي ، والعفيف المطري ، وهَمَّ بالرحلة إلىٰ تونس ؛ لسماع « الموطأ » رواية يحيىٰ بن يحيىٰ ؛ فلم يَتَّفق له ذلك .

اشتهر العِراقيُّ بهذا الفَنّ فتقدَّم فيه ، وانتهت إليه رياستُه في البلاد الإسلامية ، مع المعرفة والإتقان والحفظ ، بحيثُ إنه لم يكن له فيه نظيرٌ في عصره ، وشهد له بالتفرُّد فيه عِدَّةٌ من حُفَّاظ عصره ، منهم : السُّبْكي ، والعَلائي ، وابن جَمَاعة ، وابن كثير ، والإسنائي ؛ فكانوا يبالغون في الثَّناء عليه ، حتىٰ قال ابنُ جَمَاعة : « كلُّ من يَدَّعي الحديثَ بالدِّيار المصرية سِواه فهو مُدَّعٍ »[1] .

وقال تلميذُه النابغة الحافظُ ابنُ حجر : « صار المنظورُ إليه في هذا الفَنِّ من زمن الشيخ جمال الدين الإسنائي وهَلُمّ جَرّاً ، ولم نَرَ في هذا الفَنِّ أتقن منه ، وعليه تخرَّج غالبُ أهل عصره »[2] .

---

(١) انظر : « طبقات الشافعية » (٤/ ٢٩) و« شذرات الذهب » (٧/ ٥٥) .

(٢) البدر الطالع : (١/ ٣٥٤) .

قَصَدهُ طُلاَّبُ العلم من مشارق الأرض ومغاربها ، فرَحَل إليه للأخذ عنه والسَّماع عليه الجَمُّ الغفيرُ ، الكبيرُ منهم والصغيرُ ، فلازموه وانتفعوا به ، منهم : ابنهُ الإمام الحافظ الفقيه وليُّ الدين أبو زُرْعَة ، والحافظ نور الدين الهَيْثَمي ، وبرهان الدين الأبناسي ، وكمال الدين الدَّميري ، وجمال الدين ابن ظهيرة ، وبرهان الدين الحلبي ، والحافظُ ابن حجر العَسْقَلاني ، والذي كان مِن أنبغ وأجلِّ تلاميذه .

وله مصنَّفاتٌ كثيرةٌ جليلة ، في الحديث وعلومه .

٣ ـ الحافظ ابن حجر (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) :

هو أبو الفضل ، شِهابُ الدين ، أحمدَ بن عليّ بن محمدِ بن حَجَر العسقلانيُّ ، المصريُّ الشافعيُّ ، الشهيرُ بابن حجر .

وُلِدَ بمصر (القاهرة المُعِزِّيَّة) ، ولم يَلْبَث أن ذاقَ قسوةَ الدُّنيا ، فتُوفِّي والدهُ وهو طفلٌ في الرابعة من العُمر ، ولكنَّه نشأ في بيئةٍ تَعرِفُ العلمَ وتقدِّره ، وأفادَ في كثيرٍ من العُلُوم .

حفظ القرآنَ وهو ابنُ تسع ، و« ألفيةَ العِراقيِّ في علوم الحديث » ، و« مختصرَ ابن الحاجب في أصول الفقه » . حَبَّب اللهُ إليه الحديثَ فانشغف به ، وأقبل عليه ، ووقف حياتَه علىٰ دراسته ، وأكثر الرِّحلةَ في طلبه ، وإن كان قد سمع كثيراً من الحديث من قبل ، فإنه لم يُعْنَ بطلبه ، ولم يقبل عليه بكليته إلَّا بعد سنة ٧٩٦هـ ، فطافَ من أجله علىٰ الشُّيوخ وطوَّف في المُدُن وأكثر من السماع ، ونقل من الكتب الكبار شيئاً كثيراً ، اجتمع بأستاذين كبيرين هما : الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِراقي ، والشيخ نور الدين الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧هـ) ، ولازَم العِراقيَّ عشرة أعوام تخلل في أثنائها رحلاتُ ابن حجر إلى الشَّام وغيرها ، وعلىٰ هذا الشيخِ تخرَّج ابنُ حجر ، وهو أوَّلُ من أذن له في التدريس في علوم الحديث ، ولَقَّبه بالحافظ ، وعَظَّمه جداً ، ونوَّه بذكره .

كان ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إليه المنتهىٰ في علم الرجال وما فيه من بيان أسمائهم ، وضبطِ ما يُشكِل منها ، أو تمييزِ ما قد يختلط ، ومعرفةِ بلدانهم وتواريخِ وفياتهم ، وأشياخِهم ومن روىٰ عنهم ، مع الجرح والتعديل ، وغير ذلك .

فقد انفرد فيه بين أعيان عصره ، وصار كلامُه عمدةَ أهلِ الفنِّ الجليل الخطير ، ومصنَّفاته فيه أضحتْ موئلَ من جاء بعده حتىٰ عصرنا الحاضر .

والذي يقلب النظرَ في « تقريب التهذيب » تأخذه الدهشةُ من براعتِه واقتداره ، حيثُ إنه يلخِّص كُلَّ ما قيل في الراوي بعبارةٍ قصيرةٍ ، جامعةٍ محرَّرةٍ ، مثل : « ثقة ثبت » ، « ثقة » ، « صَدوق » ، « صدوق له أوهامٌ » ، « ضعيف » ، « مقبول » ، « مجهول » ، « متروك » . ويضبط بالحروف ما يُشكِل من الأسماء ، ويبيِّن طبقةَ الراوي ، وسنةَ وفاتِه ؛ كلُّ ذلك بما لا يتجاوز السطرَ أو السطرين علىٰ الأغلب[1] .

وأما مذهبُه في الجرح والتعديل فيتَّضح من خلال مقدمته لكتابه العظيم « لسان الميزان » يقول فيه :

« فالجرحُ وإن كان مفسَّراً قُبِلَ ، وإلَّا عُمِلَ بالتعديل . ومن جُهِلَ حالُه ولم يُعلَم فيه سِوىٰ قولِ إمامٍ من أئمة الحديث ؛ فالقولُ قولُ هذا الإمام .

وممن يُتوقَّف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جَرَحه عداوةٌ سببها الاختلافُ في الاعتقاد ، ويلتحق به ما يكون سببُه المنافسة في المراتب .

وأمَّا التعديل فينبغي أن يتأمَّل أيضاً أقوالَ المزكِّين ومخارجها ، فقد يقول العدلُ : فلانٌ ثقةٌ ، ولا يريد به أنه ممن يُحْتَجّ بحديثه ، وإنما ذلك علىٰ حسب ما هو فيه ، ووجه السؤال عنه . فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسّط في حديثه فيقرن بالضعفاء ، فيقال : ما تقول في فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ ؟ فيقول : فلانٌ ثقةٌ ، يريد أنه ليس من نمط من قرن به . . . » .

---

(١) انظر « الحافظ ابن حجر العسقلاني . . . » : للأستاذ عبد الستار الشيخ ، ص : ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

وله مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ جدّاً ، في الحديث وعلومه .

٤ ـ الحافظ السَّخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ) :

هو أبو الخير ، وأبو عبد الله ، محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد ، شمس الدين السَّخاوي .

وُلِدَ في القاهرة ، ولكن أصله من « سَخَا » من قُرى مصر .

حفظ كثيراً من المختصرات ، وقرأ على كبار علماء وشيوخ عصره ومصره أمثال : الجمال ابن هشام ، وصالح البُلقيني ، والشرف المُنَاوي ، والشُّمَّني ، وابن الهُمَام ، وابن حجر ، ولازم ابنَ حجرٍ وانتفع به ، وتخرَّج به في الحديث ، وأقبل على هذا الشأن بكليته ، وتدرَّب فيه ، وسمع العالي والنازل ، وأخذ عن مشايخ مكَّة والمدينة ، ثم عاد إلى وطنه ، وارتحل إلى الإسكندرية ، والقُدس ، والخليل ، ودِمْياط ، ودمشق وسائر جهات الشَّام ومصر ، وبرع في هذا الشأن ، وفاق الأقران ، وحفظ من الحديث ما صار به متفرِّداً عن أهل عصره . ثم حَجَّ في سنة ٨٧٠هـ ، وجاور وانتفع به أهل الحرمين ، ثم عاد إلى القاهرة ، وأملى الحديثَ على ما كان عليه أكابر مشايخه ومشايخهم ، وانتفع الناسُ به . ثم حَجَّ مرات ، وجاور مجاوراتٍ ، وخرَّج لجماعةٍ من شيوخه أحاديث ، وجَمَع كتاباً في تراجم شيوخه في ثلاثة مجلدات .

وكان يروي « صحيح البخاري » عن أزيد من مئة وعشرين نفساً ! واجتمع له من المرويات بالسَّماع والقراءة ما يفوق الوصفُ، وكان بينه وبين النبيِّ ﷺ عشرة أنفسٍ.

وسمع الكثيرَ على شيخه الحافظ ابن حجر ، ولازمه أشدَّ الملازمة ، وحمل عنه ما لم يُشارِكه فيه غيرُه ، وأخذ عنه أكثرَ تصانيفه ، وقد غلبت عليه محبةُ شيخِه هذا ـ الحافظ ابن حجر ـ فصارَ لا يخرج عن غالب أقواله ، وقال عنه ابن حجر : « هو أَمْثَلُ جماعتي » .

له اليدُ الطولىٰ في المعرفة بأسماء الرجال ، وأحوال الرُّواة ، والجرح والتعديل ، وإليه يُشار في ذلك ، ولقد قال بعض العلماء : لم يأتِ بعد الحافظِ الذهبيِّ مثله سَلَكَ هذا المسلكَ ، وبعده ماتَ فَنُّ الحديث ، وأسف الناسُ علىٰ فَقْده ، ولم يخلُف بعده مثله .

وقال تلميذُه جار الله ابن فهد المكِّي : « ولقد والله العظيم ! لم أَرَ في الحُفَّاظ المتأخِّرين مثلَه ، ويعلم ذلك كلُّ من اطَّلع علىٰ مؤلَّفاته ، أو شاهده » .

كان ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من كبار نُقّاد رجال الحديث الذين بذلوا فيه جهداً كبيراً ، قد تكلَّم في الرجال جرحاً وتعديلاً بعد جمعه أقوالَ النُّقّادِ في الرجل ، ثم ذكر خلاصةَ أقوالهم بلفظٍ واحدٍ ، وهو في فعله ذلك مشابهٌ فعل الحافظ الذهبي ـ كثيراً ـ في كتابه « الكاشف » ، وفعل الحافظ ابن حجر في كتابه « التقريب » ، مع أنَّ لهـٰذين الإمامين كلاماً منثوراً في الرجال خلال كتبهم ، إلَّا أنهم برزا في جانب تخصيص كتابٍ فيه خلاصةُ الأحكام على الرجال ، وهذا لم يفعله الحافظُ السَّخاوي .

* * *

الفصل الرّابع

تعريف كُتب

الجرح والتعديل

القسم الأول : كتب الثقات .

القسم الثاني : كتب الضعفاء .

القسم الثالث : كتبٌ جمعت بين الثقات والضعفاء .

القسم الرابع : مصنَّفات في رجال كتب الحديث المخصوصة .

القسم الخامس : كُتب السُّؤالات في الجرح والتعديل .

القسم السادس : كتب الجرح والتعديل المختصَّة بمكانٍ معيَّنٍ .

كلمةٌ في نشأة التصنيف في الجرح والتعديل

إنَّ خدمة كتب الحديث الشريف وعلومه من أفضل الأعمال وأشرفها ، وقد قام العلماء السابقون بتدوينها واستيفاء شتَّى الجوانب فيها ؛ حتى اشتهرت الكلمة الصادرة عن بعضهم : « عِلْمُ الحديث عِلْمٌ نَضِجَ واحترق » ، إيذاناً باستكمال مباحثها واستيفاء فنونها .

وكان من أجَلِّ ما اهتموا به هو (علمُ رجال الحديث) ، فدَوَّنوا فيه واستقصَوا استقصاءً عَجباً ، حتى يكاد يقال : لم يَفُتْهم من الرواة راوٍ ثقةً كان أو ضعيفاً إلَّا ذكروه بما وَصَل إليه عِلمُهم ، فأحسنوا وأجادوا ، وتَعِبوا وأفادوا ، فجاء مَنْ بعدَهم فرأى كلَّ من يَمُرُّ به من الرواة مذكوراً مترجَماً بما يكشِفُ عن حاله جرحاً أو تعديلاً ، واستوعبوا في ذكر كلِّ من غُمِزَ أو لُمِزَ ولو غير صحيحٍ ، فذكروا ذلك في ترجَمته ، وأدخلوها ـ على الاحتمال الضعيف ـ في صفّ المُتكلَّم فيهم بحقٍّ ويقينٍ ، وذلك بُغْيَة الاستقصاء في كشف حال النَّقَلة للسنة النبوية ، والعلوم الإسلامية ؛ ليكون الأخلاف على بصيرةٍ من حال رجال الأسلاف ، أداءً للأمانة وصوناً للشريعة المطهَّرة ، وحِرصاً على الكلمة أن ينالها الزَّللُ أو يبلغها الخَلَلُ ، فكانوا بذلك أمناء لدينهم جِدَّ أمناء ، ومخلصين للعلم أيَّ مخلصين ، وهذه مزيةٌ وخَصِيصةٌ لم تكن لغيرهم من الأمم ، فمن هذا وأمثاله كانوا خير أمة أخرجت للناس[1] .

وقد شهد بذلك أحدُ المستشرقين الكبار وهو العالم الألماني المعروف

---

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » ص : ٧٥ ـ ٧٧ .

بـ « اسبرنجر » في مقدمته بالإنجليزية على كتاب « الإصابة » للحافظ ابن حجر[1] ، قال : « لم يعرف التاريخُ في ماضيه ولا حاضره أمةً أتت في علم الرجال بمثل ما أتى به المسلمون خدمةً لحديث نبيِّهم صلَّى الله عليه وسلم في هذا العلم العظيم الشأن الذي تناول سيرةَ وأحوالَ خمسمئة ألف إنسان »[2] .

وقد نما التصنيفُ في « الجرح والتعديل » خلال القرن الثالث والرابع ، واختصَّ بعض هذه المصنَّفاتِ بالضعفاء وبعضها بالثقات ، في حين جمع البعضُ الآخرُ بين الضعفاء والثقات . وقد ظهرت هذه الأنواعُ الثلاثةُ من المصنَّفات في وقتٍ واحدٍ ، وذلك في النصف الأول من القرن الثالث الهجري ، وشَكلت أقوالُ المتكلِّمين الأوائل في الرجال قبل تصنيف الكتب مادةً رئيسيةً في هذه المصنَّفات حيث دُوِّنَتْ أقوالُهم التي كان أهلُ الحديث يتناقلونها شِفاهاً كما يتناقلون الحديثَ ، وكذلك فإنَّ المصنَّفات المتأخِّرة اعتمدت على المصنَّفات الأولى ، ونقلت أقوالَ مؤلِّفيها في الرجال ، فلا يخلو مصنَّفٌ في الجرح والتعديل من كلام يحيى بن معين وعلي بن المَدِيني وأحمد بن حنبل . وقد استخدمت مصنَّفاتُ الجرح والتعديل الألفاظَ التي أطلقها المحدِّثون القدماء للدلالة على جرح الرواة أو تعديلهم ، ولكن هذه الألفاظ اكتسبت تحديداتٍ أدَقّ في المصنَّفات المتأخِّرة ممَّا أدَّى إلى تَبَلْوُرِها وحصرِ عددها وتعيينِ مدلولها ، وفي بداية ظهور المصنَّفات نقل المصنِّفون عباراتِ السابقين في الجرح والتعديل ، ولم يكن ثَمَّة اتفاق على هذه الألفاظ والعبارات فأصبحت لكل مصنِّفٍ مصطلحاتٌ ذات مدلولٍ خاصٍّ ، وهذا كان يتطلَّب من المتتبِّع ليس فقط معرفة مدلولات هذه المصطلحات على وجه العموم ، بل معرفة مدلولاتها النسبية وكيفية استعمالها عند كل واحدٍ ، فيحيى بن معين مثلاً يستعمل عبارة « ليس

---

(١) المطبوع في كَلْكَتَّة (الهند) ، عام ١٨٥٣ ـ ١٨٦٤م .

(٢) أورد ذلك الإمام أبو الحسن الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمته لكتاب « الأبواب والتراجم للبخاري » للشيخ محمد زكريا الكانْدَهْلوي .

بشيء »[1] أحياناً للدلالة على أنَّ أحاديث الراوي قليلةٌ ، بينما يستعملها غالباً للدلالة على ضعف الراوي . أمَّا الآخرون فيستعملون ذلك دائماً في جرح الراوي كقولهم : « لا تَحِلُّ الروايةُ عنه » ، ويستعمل ابنُ معين لفظةَ « لا بأسَ به »[2] مقابل لفظ « ثِقَةٍ » وهي عند غيره تُطْلَق على من هو أدون من ثقةٍ » .

وترتبط بعضُ هذه الألفاظ من حيث منشؤها بأمثالٍ قديمةٍ اشتقَّت منها ، وقد وقع الحافظُ العراقيُّ في وهمٍ نتيجةَ غموض أحد هذه الألفاظ وعدم تفطُّنِه إلى أصل اشتقاقه وهو استعمالُ أبي حاتم عبارة « هو على يَدي عَدْلٌ »[3] ويريد بها التوثيقَ ، وقد فَطِنَ الحافظُ ابن حجر إلى ذلك ونبَّه على أنها من ألفاظ الجرح حين قرأ ترجمةَ جُبَارة بن المُغَلِّس فوجد أنَّ أبا حاتم ضَعَّفه وقال : « هو على يدي عدل » . ولكن هذا مثالٌ نادرٌ بالطبع فهناك عددٌ من ألفاظ الجرح والتعديل ذات مدلولٍ واضحٍ ومتعارفٍ عليه كقولهم « ثقة » أو « حُجَّةٌ » أو « ثَبْتٌ » أو « ضعيفٌ » أو « كذَّابٌ » أو « مطرَّحٌ » ، وعموم هذه الألفاظ واضحةُ المدلول .

أقسام كتب الجرح والتعديل :

يُمكِن تصنيف المؤلَّفات في الجرح والتعديل إلى سِتَّة أقسامٍ تاليةٍ :

القسم الأول : الكتب التي تناولت الضعفاءَ من الرواة فقط .

والقسم الثاني : الكتب التي تناولت الثقاتِ .

والقسم الثالث : الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء .

والقسم الرابع : الكتب التي تَخْتَصُّ برجال الكتب المخصوصة .

والقسم الخامس : الكتب التي تتكوَّن بالسُّؤالات (في الجرح والتعديل) .

---

(١) انظر تفسيرها في صفحة : (٢٥٧) .

(٢) انظر تفسيرها في صفحة : (٢٥٢) .

(٣) انظر تفسيرها في صفحة : (٢٣٩) .

والقسم السادس : الكتب التي تَخْتَصُّ برجال مكانٍ معيَّنٍ والتي تُسَمَّى بـ : « تواريخ الرجال المحلِّيّة » .

وسأتناول في الصفحات القادمة التعريفَ بالكتب الواردة في الأقسام المذكورة .

القسم الأول :

كتب الثِّقات

١ ـ تاريخ الثقات : للعِجْلي .

٢ ـ كتاب الثقات : لابن حِبّان .

٣ ـ مشاهير علماء الأمصار : لابن حِبّان .

٤ ـ تاريخ أسماء الثقات ممّن نُقِل عنهم العِلمُ : لابن شاهين .

٥ ـ المدخل إلى الصحيحين : للحاكم النَّيسابوري .

٦ ـ كتاب الثقات : لابن قُطْلُوبغَا .

٧ ـ الرواة الثقات : للحافظ الذهبي .

٨ ـ مَن تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ : للذهبي .

٩ ـ تذكرة الحفّاظ : للذهبي .

كتب الثقات

أوَّل من صنَّف في الثِّقات :

١ ـ الإمامُ عليُّ بن عبد الله المَدِيني (المتوفى ٢٣٤هـ) في كتابه « الثقات والمتثبتون »[١] في عشرة أجزاء .

٢ ـ وأبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْليّ (المتوفى ٢٦١هـ) .

٣ ـ ثم أبو العرب محمد بن أحمد التَّميمي (المتوفى سنة ٣٣٣هـ) .

٤ ـ ثم محمد بن أحمد بن حِبّان البُسْتي (المتوفى ٣٥٤هـ) في كتابيه « الثقات » و« مشاهير علماء الأمصار » .

٥ ـ ثم أبو حفص عمر بن بشران السّكري (المتوفى سنة (٣٦٧هـ)[٢] .

٦ ـ ثم عُمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

٧ ـ ثم أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) في « المدخل إلى الصحيحين » .

ثم انقطع التأليفُ في هذا النَّوع من كتب الرجال حتى القرن الثامن الهجري حيث ظهرت بعضُ المصنَّفات فيه ، وقد بقي من هذه المصنَّفات الأولى : كتابُ « الثقات » للعِجْلِي ، وكتابا : « الثقات » و« مشاهير علماء الأمصار » لابن حِبّان ، وكتاب « الثقات » لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ ، وبعضُ الكتب التي سنذكرها فيما يلي :

---

(١) معرفة علوم الحديث : ص : ٧١ ، وانظر : « شرح علل الترمذي » (١/ ٢١٦) .

(٢) انظر « تذكرة الحفاظ » (٣/ ٩٦٦) و« لسان الميزان » (٢/ ٢٧٥) .

تعريف كتب « الثقات » المطبوعة :

١ ـ **تاريخ الثقات** : للحافظ أبي الحسن ، أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ) .

وَصل إلينا من هذا الكتاب الجزءُ الثاني من أصله ، كما وَصل إلينا بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧هـ) حيث رتَّبه على حروف المعجم ، وبدأه بمن اسمه أحمد[١] ، ومن ذلك نعلم أنَّ « كتاب الثقات » للعِجْلِي لم يكن مرتَّباً على حروف المعجم بل كان مرتَّباً على الطبقات ، حيث اقتصر في الجزء الثاني على طبقة التابعين ولم يرتِّب على الحروف داخل الطبقة ، وهو مما أملاه المؤلِّفُ على ابنه صالح ، ورواه أبو الحسن بن أبي زكريا النَّيْسابوري عن صالح .

وطريقة العِجْلي في التراجم ـ التي يتراوح طولها بين السطر إلى العشرين سطراً ـ أنْ يذكر الاسمَ واسم الأب والكنية والنسبة إلى المصر، ويُطلِق لفظاً من ألفاظ التعديل كالقول : إنه : « ثقةٌ ثقةٌ » أو « ثقةٌ » أو « لا بأسَ به » . ويبيِّن طبقتَه إن كان من الصحابة أو التابعين ، وربما يُشير إلى المزايا العلمية لصاحب الترجَمة كقوله عن (إبراهيم بن الزَّبَرْقان التميمي) أنه صاحب سنّةٍ وصاحب تفسيرٍ ، كما يذكر عقائد المترجَمين ، وقد أورد في الثقات شيوخاً يرون القَدَرَ أو التشيُّعَ ، كما يذكر بعضَ الضعفاء كـ : (بشر المِرِّيسي) مع لعنه إيَّاه ورَمْيه بالفِسْق ، وربما ذكر تولّي بعضهم القضاءَ ، وقلَّما يذكر شيوخَ صاحب الترجَمة أو تلاميذه ، وقد ذكر في بعض التراجم أحداثاً وقعت لأصحابها كذكره بعض المناقشات مع الإمام أحمد في المحنة . والعجلي متساهلٌ في توثيق المجهولين[٢] .

تنبيه :

ظَنَّ بعضُ الأفاضل أنَّ من ذُكِر في ترتيب ثقات العِجْلي يحكم بتوثيقه ، ما لم

---

(١) انظر مقدمة ترتيب « الثقات » .

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : (١/ ٤٩٢) .

ينصّ في الكتاب على خِلاف ذلك ، ورأى فيه ترجَمةً لراوٍ سكت العجليُّ عن ذكر مرتبته فقال : إنَّ العجلي قد وثَّقه .

وقد كان مجانباً للصَّواب : ذلك أنَّ العِجْليَّ لم يصنِّف كتاباً في الثقات ، بل له مصنَّفٌ في تاريخ الرواة ، أو في الجرح والتعديل ، أو هما كتابان ، ووقع كتابُه للهيثمي فرتَّبه على حروف المعجم ، وسمَّاه « ترتيب ثقات العجلي » ، ولعلَّه وجد على غلاف النسخة أنها : « كتابَ الثقات » ، فوثَّق بذلك ، ولم يُمعِن النظرَ في محتوى الكتاب .

وممّا يَدُلُّ على أنَّ تاريخ العجلي ليس مختصّاً بالثقات أنَّ فيه كثيراً من الرّواة لم يعطهم درجةَ الثقة ، فالذين قال فيهم « لا بأس به » أو « صدوقٌ » نحو ستة وخمسين ، والذين قال فيهم « جائز الحديث » خمسة عشر ، والذين قال فيهم « صالح » خمسة ، وقال في واحد « هو في عداد الشيوخ » ، وقال في واحد « مجهول » ، والذين ضعَّفهم ثلاث وثلاثون ، والذين قال فيهم « متروك » أو « زنديق » أربعة ، وأمَّا الذين سكت عن تعديلهم وتجريحهم فبلغوا نحواً من سبعين ، أفبعد هذا نقول عمَّن سكت عنه : « وثَّقه العجلي » ؟!

أمَّا تقي الدين السُّبكي ـ رحمه الله تعالى ـ فقد قام كذلك بترتيب مادة الكتاب على حروف المعجم ، لكنَّه كان دقيقاً في التعريف بأصل الكتاب وتسميته ، إذ يصرِّح في مقدِّمة ترتيبه بأنه ترتيب سؤالات أبي مسلم العجلي أباه أحمد بن عبد الله ، وأنه رتَّبه على حروف المعجم تسهيلاً للوقوف عليه ، وسمَّاه : « معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء » وذكر مذاهَبهم وأخبارهم .

فأفاد أنَّ الكتاب في أصله سؤالاتٌ من صالح بن أحمد العجلي لأبيه الإمام أحمد بن عبد الله بن صالح ، وإجابات الإمام العجلي عليها ، وهذا لا يعني أنها تختص بالثقات ، بل تشمل أحوالَ بعض الضعفاء ومن دونهم .

لذا فكلُّ من ذكر في سؤالات العجلي، وذكر بعض أخباره دون التصريح

بمرتبته؛ فلا يَصِحّ لنا أن نقول : « وثَّقه العِجْليُّ » ولا ضعَّفه ، وقد يكون ثقةً ، كما أنه قد يكون ضعيفاً ، والله أعلم[1] .

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، في دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٤٠٥هـ ، وبتحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة ، عام ١٤٠٥هـ ، بعنوان : « معرفة الثقات » .

٢ ـ **كتاب الثقات** : للحافظ أبي حاتم ، محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) .

قد ذكر الحافظُ السَّخاوي أنه أحفل كتبِ الطبقات[2] ، وقد رتَّبه ابن حِبّان على الطبقات ، فالطبقة الأولى هم الصحابة وتناولهم في المجلَّد الأول ، والطبقة الثانية هم التابعون وتناولهم في المجلَّد الثاني ، أما الطبقة الثالثة والرابعة فهم أتباع التابعين وتبع الأتباع وقد خَصَّص لهم المجلَّد الثالثَ .

ذكر ابن حبان في المجلد الأول مولدَ النبيِّ ﷺ ومبعثه وهجرته ومغازيه إلى حين وفاته ، ثم تناول الخلفاءَ الراشدين وأيَّامَهم إلى مقتل عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ بحذف الأسانيد ولزوم سلوك الاختصار ليسهل حفظها ولا يصعب وعيها[3] ، ويحتوي المجلَّد الأولُ أيضاً ـ إضافةً للسيرة ـ على تراجم الصحابة ، وذكر في بدايته أسماءَ الخلفاء الراشدين ولم يُترجِم لهم باعتبارِ أنه ترجم لهم بتفصيل في القسم الأول عقب السيرة مباشرةً ، ثم ذكر بقية العَشَرة المبشَّرة فترجم لهم ، ثم بدأ ترتيب الصحابة على حروف المعجم . وكذلك فعل في بقية المجلَّدات حيث رَتَّب التابعين والأتباع وتبع الأتباع على حروف المعجم ضمن الطبقة ، وحافَظَ على ذكر أسماء النساء بعد

---

(١) انظر « معجم الجرح والتعديل من كلام الحافظ الطبراني في المعجم الصغير » : لصلاح الدين الإدلبي . ص : ٨ ـ ٩ .

(٢) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٥ .

(٣) الثقات : (١/ ٢ ـ أ) .

الرجال في كل حرفٍ ، وفي نهاية كل طبقةٍ من الطبقات الأربع خصَّص قسماً لذكر من يُعْرَف بالكُنى من الرجال ثم من اشتهرت بكنيتها من النساء .

واقتصر ابن حبان في التابعين والأتباع على الثقات ، وهو يرى أنَّ من صحَّت عدالته لم يستحق القدحَ ولا الجرحَ إلَّا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح[1] . ويرى أنَّ الأصل في مشاهير الرواة العدالة حتى يتبيَّن منهم ما يوجب القدحَ ، فأما المجاهيل الذين لم يَرْوِ عنهم إلَّا الضعفاء فهم متروكون . وقد رَدَّ الحافظُ ابنُ حجر هذا الرأي فقال : « وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنَّ الرجل إذا انتفت جهالةُ عينه كان على العدالة حتى يتبيَّن جرحه مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) فإنه يذكر خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون »[2] . وقال أيضاً : « إنَّ ابن حبان يذكر في كتابه (الثقات) كلَّ مجهولٍ روى عنه ثقةٌ ولم يجرح ، ولم يكن الحديثُ الذي يرويه مُنْكراً ، هذه قاعدة »[3] ، وقال أيضاً : « وابن خُزَيْمَة وتلميذه ابن حِبّان عندهما تساهلٌ في التوثيق ، وإن كان ابن خُزَيمة أحسن حالاً من تلميذه »[4] .

وقد سَبَقه إلى هذا الرأي ابنُ عبد الهادي فقال : « إنَّ ابن حبان قد يذكر الراويَ في كتابه ـ يعني الثقات ـ من لم يعرفه بجرحٍ ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، ولهذا كان توثيقه من أدنى درجات التوثيق ، وقد جمع ابنُ حبان في كتابه عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يَعْرِف هو ولا غيره أحوالَهم ، وقد صَرَّح بذلك في غير موضع من هذا الكتاب »[5] .

---

(١) الثقات : (٣/ ٣٢٤) .
(٢) لسان الميزان : (١/ ١٤) ، وانظر ابن حبان « الثقات » : (١/ ١٣) .
(٣) لسان الميزان : (١/ ٤٩٢) .
(٤) تعجيل المنفعة : ص : ٢٨٤ .
(٥) الصارم المنكي : ص : ١٣٩ .

وعلى هذا فمِن الخطأ جدّاً أن يقال عن راوٍ ذكره ابنُ حِبَّان في ثقاته أنَّه وثَّقه ، ما لم يَنُصَّ على توثيقه صريحاً .

ومن المُهِمّ أن أذكر هنا أنَّ توثيق ابن حِبَّان الصريح مثل توثيق غيره من الأئمة سواءٌ بسواءٍ ، وقد بيَّن ذلك العلامة عبدُ الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ فقال : « والتحقيقُ أنَّ توثيقه على درجاتٍ :

الأولى : أن يصرح به ، كأن يقول : كان مُتْقِناً ، أو مستقيمَ الحديث ، أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجلُ من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث ، بحيث يعلم أنَّ ابن حِبَّان وقف له على أحاديث كثيرةٍ .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجلَ معرفةً جيِّدةً .

الخامسة : دون ذلك .

فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلَّها أثْبَتُ من توثيق كثيرٍ منهم ، والثانية قريبٌ منها ، والثالثة مقبولٌ ، والرابعة صالحةٌ ، والخامسة لا يُؤْمَن فيها الخَلَلُ »[1] .

أمَّا طبيعة تراجمه في هذا الكتاب فهو يذكر في ترجَمة الراوي اسمَه واسمَ أبيه وكنيتَه ونسبَه وربما ذكر أسماءَ الأمَّهات ، وفي تراجم الصحابة ذكر عدادهم في البلدان وأماكن شيوع رواياتهم بقوله : « روى عنه البصريون أو الكوفيون » . وأحياناً يذكر عنوانَ واحدٍ من أحاديثهم عن النبيِّ ﷺ ، ويُشير إلى مشاركتهم في الغَزَوات أو الفتوح ، وفي بعض التراجم ذكر سني الوفيات ومواضعها[2] .

---

(١) التنكيل : (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨) .

(٢) انظر : « بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة » . ص : ١٩ ـ ١٢١ .

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد الخالق الأفغاني ، في المجمع العلمي ، بحيدر آبار (الدَّكَنْ) ، عام ١٣٨٨هـ ، وله طبعاتٌ أخرى .

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار** : لابن حبان أيضاً .

يقتصر فيه على المشهورين من الثقات فقط ، وقد رتَّبهم على الطبقات ثم على الأقاليم فذكر الحجازَ أولاً ثم العراقَ فالشامَ فمصرَ فاليمنَ فخُراسانَ ، ووصف هذه الأقاليمَ بأنها معروفةٌ بعلماء الأيام . وهو يبدأ بالصحابة من أهل المدينة ثم بالصحابة من أهل مكَّة وهكذا حتى تنتهي طبقةُ الصحابة ، ثم يذكر التابعين وتبع الأتباع مرتّباً إيّاهم على المُدُن أيضاً بنفس التسلسل في كتابه السابق ـ أي « كتاب الثقات » ـ الذي أتبعه في ترتيب الصحابة ، وهكذا اعتبر الزمنَ أولاً ثم المكانَ . ومعظم التراجم لا تزيد على الثلاثة أسطر ، ويعطي نسب الرجل وكنيته ، وأحياناً سنة وفاته ، ويُشير إلى شهوده المغازي أو الفتوح ، وربما ذكر باقتضاب أحداثاً وقعت لصاحب الترجمة ، وفي بعض التراجم ذكر شيوخَ وتلاميذ المترجَم والخصائص الخُلُقِيَّة والعقلية والجسمية للمترجَم .

طُبع بتحقيق المستشرق مانغريد فلايشهامر ، في لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م ، وله طبعاتٌ أخرى .

٤ ـ **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم** : لأبي حفص ، عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

يتميز هذا الكتابُ عن ثقات العجلي وثقات ابن حبان بأنه مرتَّبٌ على حروف المعجم ، في حين عَمَدَ الحافظُ نور الدين الهيثمي إلى ترتيب ثقات العجلي ، ثم إلى ترتيب ثقات ابن حبان فرتَّبهما كلاهما على حروف المعجم كما ذكرنا آنفاً .

وقد اعتمد ابن شاهين في كتابه على كتاب « يحيى بن معين » وعلى روايات عُرفت ونُقِلت عن يحيى بن سعيد القطَّان ،و عبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن

حنبل ، وعلي بن المديني ، وعثمان بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبّاد الموصلي ، وأحمد بن صالح العِجْلي ، ومن قاربهم .

ولكن كتابه ـ بما نقله ـ لم يستوعب إلَّا ما وَصَل إليه بالرواية الصحيحة عن هؤلاء الجهابذة الأعلام .

هل كل الأسماء التي ذكرها المصنِّفُ أصحابها ثقات ؟

لا يوجد خلاف في أن المصنف قد وثَّق بعض المُجمَع على ضعفهم وتركهم ، مثل ما ورد بالترجمة (١٢٣٤) في ترجمة محمد بن القاسم السُّدِّي ، فقد ذكر أنه ثقة ، رغم أن الإجماع على أنه كذَّابٌ .

وكذا فقد وثَّق (محمد بن أبي حميد) ، وقال : « ثقةٌ ، لا شكَّ فيه ، حسنُ الحديث ، روى عنه أهل المدينة » ، ودافع عنه رغم أنهم ضعَّفوه .

على أن المصنف لم يسرد أسماء الثقات في كتابه فقط ، فقد تخلَّل كتابه أسماء بعض الضعفاء أيضاً ، وقد نبَّه إلى ذلك كما في ذكره لمحمد بن ثابت العبدي ، ومحمد بن ثابت البُناني ، وقوله فيهما : « ليسا بشيء » .

صنَّف ابن شاهين هذا الكتاب على حروف المعجم وعلى الأبواب ، فمثلاً يقول : باب حرف الألف فيسرد من اسمه : إسماعيل ، وإبراهيم ، ومن اسمه : إسحاق ، ومن اسمه : أشعث ، ومن اسمه : إسرائيل ، ومن اسمه : أبان ، وهذه كلها بحرف أكبر من الحرف المنسوخ به الكتاب للتمييز ، إلَّا أن الترتيب الأبجدي داخل كل باب مفقود ، فإسماعيل يأتي قبل إبراهيم ، وأنس قبل أسد ، وهكذا في كل الكتاب[1] .

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ صُبحي البدري السَّامَرَّائي ، في الدَّار السَّلفية بالكويت ، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، وله طبعاتٌ أخرى .

---

(١) انظر مقدِّمة المحقِّق لكتاب .

٥ ـ **المَدْخَل إلى الصحيحين** : للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة٤٠٥هـ) .

حيث ترجَم لرجال الصحيحين في القسم الثاني منه[١] .

٦ ـ **الثقات ممَّن لم يقع في الكتب السِّتّة** : للحافظ زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ) .

اعتمد المصنِّفُ في هذا الكتاب على مصدرين مُهِمّين من كتب علم الرجال ، وهما : « الثقات » لابن حبان ، و« الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، فاستلَّ منهما تراجم الثقات ـ الذين لم يذكرهم المِزّيُّ في « تهذيب الكمال » . ورتَّبهما على حروف المعجم ، فإن اتفقا على ترجَمةٍ بدأ بعبارةِ ابن حبان ، ثم بما عند ابن أبي حاتم ملخصاً ، وجعل رمزه لما ينفرد به ابنُ حبان ذكر رقم الطبقة أول الترجمة كما هي عند ابن حِبّان ، وما ينفرد به ابن أبي حاتم صرَّح بنقل التعديل عنه ، وأضاف إليهما من المصادر الأخرى أقوالاً في الجرح والتعديل نسبها إلى قائلها ، كما أضاف إلى تراجمهما تراجمَ الثقات المتأخِّرين عن كتابيهما الذين عدَّلهم غيرهما من أئمة النقاد وإن كانوا مختلفاً فيهم ، وذكر أنَّه زاد المتأخِّرين للفائدة .

ويلاحظ أنه اعتمد في تراجم المتأخِّرين على الخطيب البغدادي كثيراً وذلك من كتابه « تاريخ بغداد » كما اعتمد على ابن عدي صاحب « الكامل في الضعفاء » والعُقَيْليِّ صاحب « الضعفاء » والخليليِّ صاحب « الإرشاد » ، واعتمد على ابن بَشْكَوال في تراجم الأندلسيين ، وأكثر من الإحالة على مصادر متنوّعةٍ بعضها مفقودٌ كـ « الصلة » لمسلمة بن القاسم ، و« الغرباء » لابن يونس ، وربما اعتذر عن إيراد الرجل في الثقات مع أنه ضعيفٌ مبيِّناً أنَّ شرطه ذكر من ذكر فيه نوع تعديل[٢] . وصرَّح بأنه اعتمد على روايتين لثقات ابن حبان ، الأولى بخطِّ الحافظ الحسن بن

---

(١) انظر تعريفه في القسم الثاني من هذا الفصل ، صفحة : (٤٠٤) .

(٢) الثقات لابن قطلوبغا : (١ : ق٤٣ب) .

محمد بن محمد التميمي ، والأخرى بترتيب الحافظ أبي الحسن الهيثمي . وقد صرَّح ابن قطلوبغا بأنه لا يذكر في كتابه إلَّا الثقات الذين يجوز الاحتجاجُ بأخبارهم[1] .

٧ ـ الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردّهم : أو « معرفة الرواة المُتكلّم فيهم بما لا يوجب الردّ » : للحافظ أبي عبد الله ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ) .

ذكره السَّخاوي فقال : « وللذَّهبي معرفة الرُّواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب الرَدّ »[2] ، والكتَّاني[3] ، والزِّرْكلي وسمَّاه « الرواة الثقات »[4] .

وللذهبي كتابٌ آخر باسم « من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ » . وقد اعتبرهما الدكتور بشَّار عوَّاد معروف في كتابه « الذهبي ومنهجه » كتاباً واحداً[5] ، وهو خطأٌ ، لكنَّه تنبَّه لذلك فيما بعد ، واعتبرهما كتابين في مقدمته لـ : « سير أعلام النبلاء »[6] ، وهذا هو الصواب ، فكتاب « الرواة المتكلَّم فيهم » غير « من تُكُلِّم فيه وهو موثقٌ » وموضوعهما متباينٌ غير متشابهٍ .

وقد نَشَر كتابَ « معرفة الرواة » الأستاذ عبدُ المجيد زكريا بالقاهرة باسم « رسالة في الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب ردُّهم » ، وأبو عبد الله إبراهيم سعيداي إدريس بعنوان « معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يُوجب الردّ » . لكن هذا الأخير

---

(١) انظر مقدمة « كتاب الثقات » لابن قطلو بغا ، نسخة كوبريلي .
(٢) الإعلان بالتوبيخ : ص : ١١٠ .
(٣) الرسالة المستطرفة : ص : ٢١٠ .
(٤) الأعلام : (٥/ ٣٢٦) .
(٥) انظر : صفحة : ١٩٢ ـ ١٩٣ .
(٦) سير أعلام النبلاء : ١/ ٨١ ، رقم ٩٠ و٩١ . وقد استدرك عليه الأستاذ قاسم سعد في رسالته « صفحات في ترجمة الذهبي » (ص : ٢٢) .

تخبط في تحقيقه ضَبْطَ عشواء ، وتابع الدكتورَ بشار عواد ـ على رأيه الأول الذي تراجع عنه ـ باعتباره الكتابين كتاباً واحداً . والغريبُ العجيبُ أنه ضَمَّن كتابه صورةُ غلاف مخطوطة بعنوان « ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثقٌ »[1] ، بينما عَنْوَن للكتاب على الغلاف باسم « معرفة الرواة . . . » !! وزاد الأمرَ خطأً فَلَفَّقَ بين مخطوطة ومطبوعة ، فنقل المقدمةَ من « المطبوعة » ، وباقي متن الكتاب من المخطوطة[2] ! .

والذي أوقعه في هذا الخطأ الشَّنيع هو تلفيقه ـ دون علمٍ ـ بين الكتابين ، هذا من جهة ، ومن جهةٍ ثانيةٍ ، اغترارُه بما في كتاب الدكتور بشَّار عوَّاد ، وعدم تنبُّهه إلى ما أكَّد عليه هو نفسُه في مقدِّمته لـ : « سير أعلام النبلاء » من أنهما كتابان وليسا كتاباً واحداً .

هذا وللمحقِّق في ترجَمته للذهبي ، وتعليقاته على الكتاب الذي حَشَّاه ـ وهو « من تكلّم فيه وهو موثَّقٌ » على التحقيق ـ أوهامٌ وتحريفاتٌ وتصحيفاتٌ قبيحةٌ ، ولا حولَ ولا قوة إلَّا بالله !![3] .

يشتمل « معرفة الرواة » على (٩٢) ترجمةٍ ، آخرها ترجمة (أبي إسحاق السبيعي) .

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد إبراهيم الموصلي ، في دار البشائر الإسلامية ببيروت ، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

٨ ـ من تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّقٌ : أو« ذكرُ أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ » : للذهبي أيضاً :

---

(١) معرفة الرواة : ٢٧ .

(٢) المصدر السابق : ٢٥ .

(٣) انظر « الحافظ الذهبي » للأستاذ عبد الستار الشيخ ، ص : ٤٠٨ ـ ٤١١ .

هذا كتابٌ قيِّمٌ، وهو غيرُ « معرفة الرُّواة الثِّقات المتكلَّم فيهم بما لا يُوجِب الرَّدّ » .

يتألَّف هذا الكتابُ من مقدِّمةٍ قصيرةٍ في نحو عشرة أسطر ، تليها التراجمُ .

ومنهجُ الذهبيِّ في تراجمه أنه : يذكر اسمَ الرجل ونسبه وكنيته ، ويذكر أقوالَ الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً ، ويُصدِر رأيَه ـ غالباً ـ في ذلك ، وينبِّه على مَن كان صاحبَ بدعةٍ ، وقد يذكر درجةَ حديثه صِحّةً وضَعْفاً .

ويرمز دوماً لمَن أخرج للمترجَم من أصحاب الكتب السِّتَّة بالرُّموز المعروفة .

ساق الذهبيُّ التراجمَ على حروف المعجم ، قَدَّم الأسماءَ وأخَّر الكُنَى ، كما هي العادة .

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني ، في مكتبة المنار بالأردن .

٩ ـ تذكرة الحفاظ : للحافظ الذهبي أيضاً

هذا الكتابُ خصَّصه مؤلِّفه لطبقات حفَّاظ الحديث فقط ، فترجم للحفَّاظ ومن يُرجَع إليهم في التوثيق والتضعيف ، فقال ـ رحمه الله ـ في مقدمته : « هذه تذكرةٌ بأسماء مُعَدَّلي حَمَلة العلم النبوي ، ومن يُرجَع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف ، والتصحيح والتزييف » .

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حَمَلة السُّنَّة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل ، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه ، وقسَّمهم إلى إحدى وعشرين طبقةً ، وبلغ عددُ التراجم في هذا الكتاب (١١٧٦) ترجمةً ، وهو يذكر في كل ترجمة اسمَ المحدِّث ولقبَه ونسبَه وتاريخَ وفاته ورأيَ العلماء فيه ، وأعمالَه التي قام بها ، ومؤلَّفاته إنْ كانت له مؤلفات .

وهذا الكتابُ مفيدٌ جدّاً في معرفة مشاهير حَمَلة السُّنة في كلّ طبقةٍ من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي ، أي : إلى منتصف القرن الثامن .

وتراجم الكتاب كلُّها خاضعةٌ لنوعٍ من الترقيم ، يحتفظ المصنِّفُ فيه لكل مترجمٍ برقمٍ متسلسلٍ عامٍّ ، ولرقمٍ متسلسلٍ ضمن الطبقة مع ترقيم الطبقات ، ومع إيراد رمزٍ يَدُلُّ على الكتب التي خرَّجت لهم ، وعلى سبيل المثال : نجد في مَطْلَع ترجَمة (أبي بكر الصديق) رضي الله عنه أنَّ الترقيم يَرِدُ على الشكل التالي :

(١/١ع) أي : الترجمة الأولى من تسلسل الكتاب ، والترجمةُ الأولى من تسلسلِ الطبقة الأولى ، أمّا (ع) فترمز إلى أنَّ الكتب السِّتّة خرَّجت له .

وقد طُبع الكتاب أول مرةٍ في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَر آباد (الدَّكَنْ) ، عام ١٣٣٢هـ ، ثم صُوِّرت طبعته في البلاد العربية .

* * *

القسم الثاني :

كتب الضعفاء

١ ـ الضعفاء الكبير : للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .

٢ ـ الضعفاء الصغير : للإمام البخاري أيضاً .

٣ ـ الضعفاء : لأبي إسحاق الجُوْزجاني .

٤ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين : للحافظ أبي زُرْعة الرَّازي .

٥ ـ الضعفاء والمتروكين : للإمام النَّسائي .

٦ ـ الضعفاء : لأبي جعفر العُقَيْلي .

٧ ـ كتاب المجروحين من المحدِّثين : لابن حِبّان البُسْتي .

٨ ـ الكامل في ضعفاء الرجال : للحافظ عبد الله بن عدي الجُرْجاني .

٩ ـ الضعفاء والمتروكين : للحافظ علي بن عمر الدَّارَقُطْني .

١٠ ـ المدخل إلى الصحيحين : للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري .

١١ ـ كتاب الضعفاء : لأبي نُعَيم .

١٢ ـ الضعفاء والمتروكين : للحافظ ابن الجوزي .

١٣ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين : للحافظ شمس الدين الذهبي .

١٤ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين** : للحافظ الذهبي .

١٥ ـ **ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين** : للحافظ الذهبي .

١٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** : للحافظ الذهبي .

١٧ ـ **لسان الميزان** : للحافظ ابن حجر العسقلاني .

١٨ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث** : لسبط ابن العجمي .

١٩ ـ **المجموع في الضعفاء والمتروكين** : للسيروان .

كتب الضعفاء

أول من صنَّف في الضعفاء :

١ ـ يحيى بن سعيد القَطَّان البصري (المتوفى سنة ١٩٨هـ)[١] .

٢ ـ ويحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣هـ)[٢] .

٣ ـ وعلي بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ)[٣] .

٤ ـ ومحمد بن عبد الله البَرقي الزُّهري (المتوفى سنة ٢٤٩هـ)[٤] .

٥ ـ وأبو حفص عمرو بن علي الفَلاَّس (المتوفى سنة ٢٤٩هـ) ، صَنَّف فيه جزءاً صغيراً فيما ذكر ابنُ خير[٥] ، وتَدُلُّ المقتطفاتُ عنه على أنه يتناول رجالَ الحديث فيذكر عباراتٍ في جرحهم ، أو بيان عدالتهم ، مع بيان ما ذُكر فيهم من ضعفٍ[٦] .

٦ ـ ومحمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) في كتابيه « الضعفاء الكبير » و« الضعفاء الصغير » .

٧ ـ وإبراهيم بن يعقوب السَّعدي الجُوْزجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ) .

---

(١) انظر : « سير اعلام النبلاء » : (٩/ ١٨٣) و« ميزان الاعتدال » : (١/ ١) .

(٢) انظر « تاريخ التراث العربي » ص : ٢٩٦ .

(٣) انظر « موارد الخطيب البغدادي » ص : ٣١٧ .

(٤) اقتبس منه مغلطاي في « إكمال تهذيب الكمال » ص : ١٣٨ب .

(٥) انظر : « الإعلان بالتوبيخ » ص : ٥٨٦ .

(٦) انظر : « الإعلان بالتوبيخ » ص : ٥٨٦ .

٨ ـ وأبو زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) .

٩ ـ وأبو حاتم محمد بن إدريس الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ)[١] في كتابه « الضعفاء »[٢] .

١٠ ـ وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي (المتوفى سنة ٢٨٥هـ) في « الضعفاء »[٣] .

١١ ـ وأبو عثمان سعيد بن عمرو البَرْذعي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) في كتابه « الضعفاء والكذَّابون والمتروكون من أصحاب الحديث » .

١٢ ـ وأحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) في كتابه « الضعفاء والمتروكين» .

١٣ ـ وأبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود (المتوفى سنة ٣٠٧هـ)[٤] في كتابه « الضعفاء » .

١٤ ـ وأبو يحيى زكريا بن يحيى السَّاجي (المتوفى سنة ٣٠٧هـ)[٥] ، تَدُلُّ المقتطفاتُ التي أوردتها المصادرُ اللاَّحقة عنه على أنه يتناول رجالَ الحديث ، وكُنَاهم ، ونسبتَهم ، ومكانتَهم ، وجَرْحَهم ، وعقائدَهم ، ونماذجَ من مرويّات بعضهم ، ومن عمل منهم في القضاء ، وأحياناً يذكر وفياتهم[٦] .

---

(١) موارد الخطيب : ص : ٣١٩ .

(٢) مقدمة الضعفاء : (١/ ٤) .

(٣) اقتبس منه الذهبي في « المغني في الضعفاء » وصرح باعتماده عليه في المقدمة .

(٤) شرح سنن ابن ماجه : لمغلطاي : (١/ ٢أ) .

(٥) اعتنى به ابنُ حزم فاختصره ورَتَّبه على الحروف ، وشاعَ اختصارُه المذكور لنبله ، وكان في كتاب الساجي تخليطٌ لم يأبه له ابنُ حزم حين الاختصار ، فجرَّ لغيره الخطأ . وقد اقتبس منه ابنُ حجر في « تهذيب التهذيب » (٢/ ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٩) ومواضع أخرى كثيرة . واقتبس منه مُغُلْطاي في شرح « سنن ابن ماجه » (١ : ١ب ١٧٩أ) و« الزهر الباسم » (٢٥٨أ) .

(٦) موارد الخطيب : ص : ٣٢٥ .

١٥ ـ وأبو خُزَيْمة محمد بن إسحاق (المتوفى سنة ٣١١هـ)[١] في « الضعفاء » .

١٦ ـ ومحمد بن أحمد بن حَمَّاد الدُّوْلابي (المتوفى سنة ٣٢٠هـ) .

١٧ ـ وأبو جعفر محمد بن عمرو العُقَيْليّ (المتوفى سنة ٣٢٢هـ) في كتابه « الضعفاء » .

١٨ ـ وأبو نُعَيْم عبد الملك بن محمد بن عديّ الجُرجاني (المتوفى سنة ٣٢٣هـ) .

١٩ ـ وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القَيْرواني[٢] (المتوفى سنة ٣٣٣هـ) .

٢٠ ـ وأبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن[٣] (المتوفى سنة ٣٥٣هـ) .

٢١ ـ ومحمد بن أحمد بن حِبّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) في كتابه « معرفة المجروحين من المحدِّثين » .

٢٢ ـ وأبو أحمد عبد الله بن عَدِيّ الجُرجاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) في كتابه « الكامل في ضعفاء الرجال » .

٢٣ ـ وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزْدي (المتوفى سنة ٣٧٤هـ) ، صَنَّفَ فيهم كتاباً كبيراً إلى الغاية على ما يذكر ابنُ حجر[٤] ، والذهبيُّ ، قال الذهبي :

---

(١) مقدمة الضعفاء : (١/ ٤) .

(٢) اقتبس منه الحافظُ ابنُ حجر في « تهذيب التهذيب » (٢/ ١٥٢ ، ١٥٩ ، و٣/ ٥٩) ، و« لسان الميزان » (١ :١٨٧) ، ومغلطاي في « إكمال تهذيب الكمال » في مواضع كثيرة منها (١/ ١٦ ، ١٢أ) .

(٣) ذكر ذلك أيضاً ابنُ خير في « الفهرست » : ص : ٢١١ .

(٤) أكثر الاقتباسَ منه الحافظُ ابنُ حجر في « تهذيب التهذيب » (٢/ ٢٤٠ ، ٣١١ ، ٣ :٣ ، ٤٦١) ومواضع أخرى ، والذهبيُّ : في « ميزان الاعتدال » (١/ ٤) ، وبيَّن ابنُ حجر في « لسان الميزان » (٥/ ١٣٩) أنه رافضيٌّ من الغلاة . واقتبس منه ابنُ عبد البر في « جامع بيان=

« جمع فأوعى ، وجَرَح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التكلُّم فيهم وهو متكلَّمٌ فيه ، وقال : إنه يُسرف في الجرح »[1] . وقال ابنُ حجر : « إنَّ الأزدي نفسه ضعيفٌ فلا يُعتمد قولُه في تضعيف الثقات »[2] . وهو لا يُعتمد إذا انفرد بالتضعيف فكيف إذا خالف غيره[3] فوثَّقَ من ضعف ؟![4] .

٢٤ ـ وأبو أحمد الحاكم الكبير (المتوفى سنة ٣٧٨هـ) في كتابه : «الضعفاء»[5] .

٢٥ ـ وأبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطنيّ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في كتابه « الضعفاء والمتروكين »[6] .

٢٦ ـ وأبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في كتابه « الضعفاء »[7] .

٢٧ ـ وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) ضِمن كتابه « المدخل إلى الصحيح »[8] .

٢٨ ـ وأبو نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) في كتابه « الضعفاء »[9] .

= العلم وفضله » (٢/ ١٤٩) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) هدي الساري : (٢/ ١٤٥) .

(٣) المصدر السابق : (٢/ ١٥٠) .

(٤) انظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ص : ١٠٠ ـ ١٠٣ .

(٥) انظر «تهذيب تاريخ ابن عساكر» لابن بدران : (٢/ ٤٣٦)، و«المعنى» للذهبي : (١/ ٧٠).

(٦) اعتمد عليه الحافظُ الذهبي في كتابه « المغني في الضعفاء » وصَرَّح بذلك في المقدمة (ص : ٥) .

(٧) انظر « لسان الميزان » (١/ ٣٤ ، ٣٤٨ ، و٤/ ٧٢ ، ٥٨ ، ٨١) وانظر « المغني في الضعفاء » (١/ ٥) .

(٨) للحاكم كتابان بهذا الاسم « المدخل » هما : « المدخل إلى معرفة الاكليل » طُبع في حلب (١٣٥٢هـ) ولندن (١٩٥٣م) ، و« المدخل إلى معرفة الصحيحين » .

(٩) سيأتي تعريفه في صفحة (٤٠٥) .

٢٩ ـ والخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) في كتابه « الضعفاء »[١] .

٣٠ ـ وأبو الفضل بن طاهر المَقْدسي (المتوفى سنة ٥٠٧هـ) في كتابه : « الذَّيل على الكامل» ويُسمَّى أيضاً «تكملة الكامل» وهو ذيلٌ على كتاب «الكامل» لابن عدي[٢] .

وقد فُقِدَت معظمُ هذه الكتب ، وأمّا الكتبُ التي وصلت إلينا منها ، فَنُعَرِّف كلَّ واحدٍ منه بما يلي :

تعريف كتب « الضعفاء » المطبوعة :

١ ـ « **الضعفاء الكبير** » **وكتاب** « **الضعفاء الصغير** » : للإمام أبي عبد الله ، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) .

يقع « الضعفاء الصغير » في (٣٣) صفحة ، وقد رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط ، ويقدِّم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره ، ولا تزيد الترجمةُ على السطر الواحد إلَّا نادراً ، ويذكر فيها اسمَ الراوي واسمَ أبيه ونسبتَه وبعضَ من روى عنهم ورووا عنه ، وغالباً ما يكتفي بواحدٍ منهم فقط ، ثم يُطلِق عليه إحدى عبارات الجرح ، وتتكرَّر عبارةُ: « مُنْكَر الحديث » ، « فيه نظرٌ » ، « متروك الحديث »، و« سكتوا عنه » ، أو يبيِّن رأي النقاد السابقين فيه كمالكٍ ، وعبد الله بن المبارك ، وسفيان بن عُيَيْنة ، وشعبة بن الحجَّاج ، وعلي بن المَدِيني ، وأحياناً يذكر عقيدةَ الراوي أو إحدى مروياته أو سنةَ وفاته أو توليه القضاءَ، ولكن ذلك نادرٌ .

طُبع « الضعفاء الكبير » بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد ، في دار المعرفة ببيروت ، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م . وطُبع « الضعفاء الصغير » في دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد (الدَّكْن) ، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م .

---

(١) انظر مقدمة « المغني في الضعفاء » للذهبي : (١/ ٥) .

(٢) انظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ص : ١٠١ ـ ١٠٨ .

٢ ـ **الضعفاء : أو « الشجرة في أحوال الرجال »** : لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ) .

تناول فيه المصنِّفُ أسماءَ الرواة وعباراتٍ في جرحهم فقط ، وهو يتشدَّد في جرح الكُوفيِّين من أصحاب عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ لأجل المذهب ، لذلك قال الحافظ ابن حجر : « لا عبرةَ بحطِّه على الكوفيين »[١] ، وقال عنه أيضاً : « كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ فهو ضِدُّ الشيعي المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتهما جميعاً ، ولا ينبغي أن يُسْمَعَ قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ[٢] . ووصفه الحافظُ الذهبي بأنه متعنِّتٌ[٣] .

أورد المؤلِّفُ الرُّواةَ الذين تكلَّم فيهم بالنسبة لمُدُن الرُّواة التي وُجدوا فيها ، فابتدأ بمدينة الكوفة التي ابتُلِيَتْ بالخوارج والرَّافضة والمُرجِئة . ثم البَصْرة التي ابْتُلِيَتْ بالقَدَريَّة ، ثم المدينة المنوَّرة والشَّام والجزيرة وأهل مكَّة . وفي خلال الكتاب ذكر الفِرَقَ الضَّالَّة ، والنِّحَلَ الفاسدة من خوارج وسبئية وغيرها .

اعتمد على هذا الكتاب العلماءُ النُّقَّادُ الذين صنّفوا في كُتب الرجال ممّن جاء بعده كابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وابن عدي في « الكامل » والخطيب البغدادي » في « تاريخ بغداد » ، والمِزّيُّ في « تهذيب الكمال » ، والذهبيُّ في « ميزان الاعتدال » ، والحافظُ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ووافقوا عليها ، وأكثر آرائه المدوَّنة في كتابه هذا ، جاءت موافقةً لآراء العلماء المتقدّمين عليه في الحُكم على الرواة .

---

(١) تهذيب التهذيب : (١/ ٩٣ و٥/ ٤٦ و١٠/ ١٥٨) .

(٢) هدي الساري : (٢/ ١٥١) .

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل : ص : ١٥٩ .

طُبع هذا الكتاب بتحقيق السيد صُبحي البَدري السَّامِرَّائي ، في مؤسسَّة الرسالة ببيروت ، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين** : لأبي زُرْعَة ، عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ) .

يقتصر المصنِّفُ في هذا الكتاب على أسماء الرواة وبيان جرحهم . وقد رواه سعيد بن عمرو البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) عنه ، وضمَّنه كتاب الأسئلة الذي صنَّفه ، وهو أقوالُ أبي زُرْعة وأبي حاتم الرازيَّين في إجابة أسئلةٍ سألها البرذعيُّ فجمعها وألَّف بينهما .

طُبع هذا الكتابُ ضمن كتاب « أبو زُرْعَة الرازي : جهوده في السُّنة النبوية » بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ، في المجلس العلمي ، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة ، عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٤ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين** : لأبي عبد الرحمن ، أحمد بن شُعَيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) .

يقع هذا الكتاب في (٢٥) صفحة ، وقد رتَّبه على حروف المعجم معتبراً الحرف الأول من الاسم فقط ، ويذكر في الترجَمة اسمَ الرجل واسمَ أبيه وأحياناً اسمَ جدِّه ونسبتَه ، ثم يُطلق عليه إحدى عبارات الجرح ، ويتكرَّر منها قوله : « ضعيفٌ » و« متروكُ الحديث » و« مُنْكَر الحديث » و« كذَّابٌ » و« ليس بثقةٍ » و« ليس بذاك » ، ثم ينسبه إلى المصر بقوله : كوفيٌّ أو مَدنيٌّ أو بصريٌّ ، ولا تتجاوز الترجمةُ السطرَ الواحدَ إلَّا نادراً ، وعندما انتهى من ذكر الأسماء ذكر الكُنَى ولم تستغرق سِوى صفحةٍ واحدةٍ . ويُعتبر النَّسائيُّ من المتشدِّدين في جرح الرجال .

طُبع الكتابُ في الهند ، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م ، وله طبعاتٌ أخرى .

٥ ـ **الضعفاء** : لأبي جعفر ، محمد بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العُقَيْلي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ) .

يُترجِم العُقَيليُّ في هذا الكتاب للضعفاء سواء كان الضَّعْفُ في عدالتهم أو في ضبطهم ، فقد ذكر من نُسِبَ إلى الكذب ووَضْع الحديث ، ومن غلب على حديثه الوهمُ ، ومن يُتَّهَم في بعض حديثه ، ومجهول روى ما لا يتابع عليه ، وصاحب بدعةٍ يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حالُه في الحديث مستقيمةً ، كما ذكر باباً في تليين أحوال من نُقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحةٍ .

والكتاب مرتَّبٌ على الحروف الأبجدية ، وقد انتقد الحافظُ الذهبيُّ العُقَيْليَّ لتعنُّتِه في الجرح حتى تناول الثقاتِ المتقنين مثل عليِّ بن المَدِيني والإمام البخاري وعبد الرزاق الصَّنعاني ، كما انتقده لجرحه بلفظ « لا يتابع على حديثه » مبيِّناً أن تفرُّدَ الراوي ليس دليلاً على جرحه إلَّا أن يُكثِر رواية الأحاديث التي لا يُوافق عليها فيصير متروك الحديث ، كما انتقد توسُّعَه في جرح كلِّ من فيه بدعةٌ أو له هفوةٌ أو ذنوبٌ مبيِّناً أنَّ ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ[1] .

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي ، في دار الكتب العلمية ، بيروت ، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٦ ـ **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين** : للإمام أبي حاتم ، محمد بن حِبَّان البُسْتي (المتوفى ٣٥٤هـ) .

كتب ابنُ حِبَّان مقدِّمةً طويلةً نفيسةً في بداية هذا الكتاب ، تناول فيها أهميةَ معرفة الضعفاء ، وجوازَ الجرح ، وبيَّن ضرورةَ التدقيق في أخذ الأحاديث واجتهاد الصحابة في حِفْظ السُّنن وسؤالهم عن الرجال ، وذكر بعد ذلك من سلك مسلكَ الصحابة من التابعين والأتباع ومن تلاهم من أئمة المحدِّثين ، وذكر أثرَ ومكانة كلٍّ

---

(١) انظر : « ميزان الاعتدال » (٣/ ١٤٠) ، و« الرفع والتكميل » (ص : ٤٠٧) .

من الزهري ، ومالكٍ ، وشعبة بن الحجَّاج ، وسفيان الثَّوري ، ويحيى بن سعيد القطَّان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن مَعِين ، وعلي بن المَديني والبخاري وطبقته .

ثم ذكر أنواعَ المجروحين من الضعفاء فجعلهم عشرين نوعاً ، وهم : الزنادقة ، الصالحون الوضَّاعون ، الوضَّاعون الكذَّابون ، الوضَّاعون المسترضون للملوك والأكابر والأغراض الخاصة ، أهل الغفلة ، المختلطون ، من حدَّث بحديثٍ ليس من حديثه ، من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب ، من يحدِّث عن شيوخٍ لم يسمعهم بكتبٍ صحيحةٍ ، من يقلِّب الأخبار ويسوِّي الأسانيد ، من رأى شيخاً وسمعه لكنه حدَّث بعد موته بحديثٍ لم يحفظه عنه من غير تدليسٍ ، من ذهبت كتبُه ولم يكن تامَّ الحفظ ، من كَثُرَ خطؤه ، من امْتُحِنَ بورَّاقٍ أو ابن سوءٍ يضع عليه الحديث ، من لم يرجع عما أُدخل عليه من الحديث مع علمه بذلك ، من أخطأ ثم علم فلم يرجع عن خطئه ، المعلن بالفسق والسَّفه ، المدلِّسون ، المبتدعة .

والنوع العشرون هم القصَّاصون . ثم عقد موضوعاً تحت عنوان « ذكر أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها » وذكر ستةَ أجناس .

وقد بيَّن ابن حِبَّانُ طريقته في تصنيف كتابه بقوله : « وإنما نملي أسامي من ضُعِّفَ من المحدِّثين وتكلَّم فيهم الأئمةُ المرضيون ، ونذكر ما يعرف من أنسابهم وأسمائهم ، ونذكر عند كل شيخٍ منهم من حديثه ما يستدل به في روايته تلك ، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم إذ هو أدعى للمتعلِّم إلى حفظه ، وأنشط للمبتدىء في وعيه ، وأسهل عند البغية لمن أراده »[1] .

يقدِّم ابن حِبّان في الترجَمة الأنسابَ ، ويذكر بعض شيوخ صاحب الترجمة ومن روى عنه من تلاميذه ، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان عِلَّةِ جرحه ، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد ، كما يُبدي رأيَه في معظم

---

(١) المجروحين من المحدثين : (٢/ ٣٢ب) .

التراجم ، ويذكر عداده في الأمصار ، وربما ذكر عقيدةَ صاحب الترجمة[1] .

ومِن هذا العرض يتبيَّن أنَّ كتاب ابن حبان من الكتب الجليلة في هذا الموضوع ، لكنه يتشدَّد في الجرح حتى أنه ربما جَرَّح بعضَ الثقات[2] .

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ عزيز القادري النَّقْشَبندي ، في المطبعة العزيزية بحيدر آباد (الدَّكن) في الهند ، عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .

٧ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال** : لأبي أحمد ، عبدالله بن عَدِي بن عبد الله الجُرْجاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) .

قَدَّم ابن عدي لكتابه هذا بمقدَّمةٍ نفيسة، تكلَّم فيها عن تحفُّظ الصحابة في رواية الحديث ، فذكر من اختار قِلَّةَ الرواية ولم يُكثِر الحديث ، ومن كان لا يرى كتابة الحديث من الأئمة ، ومن كان يكتب منهم ، ثم ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقةً طبقةً إلى زمانه ، وذكر فضائلَهم والمعنى الذي به يستحقّون الكلام في الرجال ، وتسليم الأئمة لهم بذلك ، قال ابنُ عدي في مقدمته أيضاً : « وأنا ذاكرٌ في كتابي هذا أسامي قوم نُسبوا إلى الضعف مِمَّنْ عساهم غفلوا عنهم ومن نشؤوا بعد موتهم »[3] .

أمَّا منهجه في التراجم فهو لا يُطيل في الأنساب ، بل يقتصر على ذكر أسماء الشيوخ وأسماء آبائهم ونسبتهم إلى المصر أو القبيلة ، ويذكر بعضَ شيوخه وتلاميذه ونماذجَ من رواياته الضعيفة وفي الغالب حديثاً أو حديثين ، وينقل أقوالَ أئمّة الجرح والتعديل في صاحب الترجَمة بالأسانيد التي لا يخلّ بذكرها ، ولا يذكر سني الوفيات . وليس سائر من أوردهم في كتابه مقطوعٌ بضعفهم بل فيهم ثقاتٌ ولكنه

---

(١) المجروحين من المحدثين : (٨/ ١١٣أ ، ٣/ ٧٦أ) .

(٢) ميزان الاعتدال : (١/ ٢٧٤) .

(٣) الكامل : (١/ ٤٤ب) .

أوردهم ؛ لأنه التزم إخراج كلِّ من تُكلِّم فيه بجرحٍ . فقد ترجَم مثلاً لـ (خليفة بن خيَّاط) أحد شيوخ البخاري ، وذكر ما قيل في جرحه ثم ردَّ الجرح ووثَّقه . وقد رتَّب ابنُ عدي كتابه على حروف المعجم .

طُبع بتحقيق الأستاذ سليم يوسف ، ويوسف البقاعي ، والدكتور سهيل الزَّكَّار ، في دار الفكر ببيروت ، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٨ ـ **الضعفاء والمتروكين** : للحافظ أبي الحسن ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

يَتَّسم هذا الكتابُ بالاختصار في التراجم بحيث لا نجد الدَّارقطني يُطيل النَّفس في تراجمه للرُّواة اللّهم إلَّا في تراجم معدودة ، ولكنه مع ذلك يذكرُ كثيراً من العناصر الأساسية في ترجمة الرّاوي ، فيذكر اسمَه ونسبَه ونسبتَه ولقبَه وكنيتَه وبعضاً من شيوخه وتلاميذه ، ومروياته وبيان حاله جرحاً وتعديلاً ، بل إنّه قد يذكر بعض من له صلةُ قرابةٍ بالراوي ويُبيِّن حالَه ، وإنْ كان لم يلتزم الوفاءَ بتلك العناصر في كلّ ترجمةٍ ، ويظهر أنّ سبب هذا الإيجاز أنّ الدارقطني قصد ذلك ، أو أنه كان المقصود الأول والأساسي هو بيانُ حال الراوي توثيقاً وتجريحاً .

أمّا ترتيب الكتاب فهو مرتَّبٌ وفق حروف المعجم ، بالنسبة لاسم الراوي ، أمّا اسم الأب أو الجدِّ فإنّه لم يلتزم بمراعاته في الترتيب[1] .

---

(١) ومراعاةُ اسم الراوي فقط في ترتيب التراجم طريقةُ المتقدِّمين على الدارقطني عموماً ، كالبخاري في « التاريخ الكبير » ، والنّسائي في « الضعفاء » ، والعُقيلي في « الضعفاء » ، وابن عدي في « الكامل » وغيرهم .
ولكن ما درج عليه المتأخِّرون عن الدَّارقطني والبَرْقاني ، كالذهبي في « الميزان » و« المغني » ، وابن حجر في « اللسان » ؛ هو مراعاة الترتيب المعجمي في اسم الراوي واسم أبيه ، وهذه طريقةٌ أدقُّ من طريقة المتقدِّمين ؛ لأنها تساعد الباحثَ على الوقوف على الراوي المطلوب له من طريق أيسر من الأولى . (انظر مقدمة المحقّق لـ« الضعفاء والمتروكين) .

مع أن موضوع الكتاب هو « الضعفاء والمتروكون » إلَّا أنّ الدارقطني أورد فيه عدداً من الثقات تمييزاً لهم عمَّن لهم بهم علاقةٌ من المُنْتَقَدِين الذين هم موضوع الكتاب ، كأنْ يشترك أحدُهم مع أحد الضعفاء في الاسم ، أو النسبةِ ، أو اللقب ، أو الكنية ، أو غير ذلك ، أو يكون له به صلةُ قرابةٍ أو تلمذةٍ أو مشيخةٍ ، فيذكر الدارقطنيُّ المُنْتَقَدُ ثم يُتبعه في نفس التَرجَمة أو بعدها بذكر الثقة صاحب الصلة بالراوي ، مثال ذلك قوله : « أحمد بن داود بن الغَفَّار : متروكٌ كذّابٌ ، وجَدُّه عبد الغفار من الثقات » ، ولا يقدح ذكر بعض الثقات في كون موضوع الكتاب هو المُنْتَقدين ؛ لأنّ ذكر هؤلاء الموثَّقين فيه ، إنّما هو على سبيل التَبَع والفائدة .

يُعْتَبر بيانُ حال الراوي جرحاً وتعديلاً عنصراً أساسياً من عناصر تراجم هذا الكتاب، باعتباره مناط قبول روايته أو ردِّها ، كما أنّ هذا عنصراً أساسياً في مادة هذا الكتاب، كما يظهر من تسميته بـ (الضعفاء والمتروكون) ، وقد اشتمل على بيان حال غالب الرواة المذكورين فيه أصلاً، وحال كثير ممن لهم بهم صلةُ قرابةٍ أو مشيخةٍ، كما انفرد ببيان أحوال رواةٍ لم ينقل المتأخّرون فيهم غير حكم الدَّارقطني[1] .

طُبع بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، في مكتبة المعارف بالرياض ، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٩ ـ المدخل إلى الصحيحين : للحاكم أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) .

ترجم فيه في الغالب القسم الأول منه للمجروحين جرحاً شديداً ، اقتصر على ذكر أسمائهم وأسماء آبائهم ونسبتهم وبعض شيوخهم وتلاميذهم مبيِّناً روايةَ معظمِهم للروايات الموضوعة والمُنْكَرة والمُعْضَلات . وعددهم (٢٣٣) رجلٍ . ثم انتقل إلى قسم آخر تناول فيه أسامي رجال الصحيح .

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب .

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكُلَيْب .

١٠ ـ **كتاب الضعفاء** : لأبي نُعَيم ، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) .

استخرجه أبو نُعيم من كتابه « المستخرج على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري » ، واعتمد في هذا الكتاب على أئمة الفنِّ الذين سبقوه ، كالبخاري ، وابن المَديني ، وابن مَعِين ، ويحيى بن سعيد القطَّان ، كما يوجد له آراؤه الشخصية كإمامٍ من أئمة الحديث والجرح والتعديل ، وقد حرص في هذا الكتاب على بيان روايات الضعفاء عمَّن كانت ، ومن اختصَّ بها من تلامذتهم ورواها عنهم ، وذلك بكلامٍ مُوجَزٍ دقيقٍ مقتفياً أثرَ السّابقين كالبخاري والنَّسائي وغيرهما ، فكثيراً ما تتشابَهُ الأسماء وتتوافقُ ، ويتَّحد العصر أحياناً فلا يميِّز بين الرواة إلَّا شيوخهم وتلامذتهم .

وفي هذا الكتاب إبرازٌ لحلقةٍ من حلقات علم الجرح والتعديل في نهاية القرن الرابع الهجري ومطلع القرن الخامس ، من جهة المصطلحات والألفاظ المستعملة في التضعيف والتوثيق ، وكذلك بيانٌ لمأخذ كتب الجرح والتعديل المتأخّرة ، التي تسرد الأقوال في المترجَم دون ذِكر مستندها في ذلك ، فأبو نعيم قد بيَّن أسانيده إلى الأئمة المتقدِّمين ، وأقوالُه في كتابه الموثَّق هذا تضع يدَنا على المصدر الأصيل لهذا الإمام دون الرجوع إلى مصادر فرعية .

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة ، في دار الثقافة بالدَّار البيضاء (في المغرب) عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١١ ـ **الضعفاء والوضَّاعون** : للإمام أبي الفَرَج ، عبد الرحمن بن الجَوْزي (المتوفى سنة ٥٩٧هـ) .

ذكر المؤلِّفُ في هذا الكتاب عدداً كبيراً من الضعفاء المجروحين من قبل الأئمة الذين يُعْتَدّ بأقوالهم كأحمد وابن مَعِين والبخاري وغيرهم متمشّياً في ذلك على

قاعدة تقديم الجرح على التعديل ، ومرتِّباً أسماءهم على حروف المعجم ، يقول في مقدمته :

« وقد اختصرتُ هذا الكتابَ ورتَّبتُ المذكورين فيه على حروف المعجم ثم رتَّبتهم في أنفسهم على الحروف أيضاً وبيانه أني أقدِّم (إبراهيم) على (أحمد) ؛ لأن الباء قبل الحاء ، ثم رتَّبت أسماء آبائهم على الحروف أيضاً » إلخ .

إلَّا أنه لم يلتزم بما قال في جميع كتابه ، ولكنه بذل في كتابه هذا جهداً عظيماً عاشَ عليه من بعده من العلماء الذين كتبوا في هذا المضمار كالذهبي وابن حجر وغيرهم إلَّا أنهما أفرغاه في كتابيهما « الميزان » ، و« لسان الميزان » إلَّا النَّزْرَ القليل ، وقد التزم المؤلِّفُ في كتابه هذا على أن لا يذكر إلَّا الضعفاء والوضَّاعين ، إلَّا أننا نجد أنه يذكر أناساً وثَّقهم ودافَعَ عنهم ، وذكر أناساً ثقاتٍ لا يَصِحُّ ذكرُهم في هذا الكتاب ، وهذه من عجائب ابن الجوزي ، فقد ذكر فيه : (أحمد بن الحسن بن خَيْرون) و(أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق أبا نُعَيم الأصبهاني) و(الحارث بن أبي أسامة) و(شريك بن عبد الله بن أبي نمر) و(شريك بن عبد الله القاضي) و(صالح بن نَبْهان مولى التوأمة) و(عبد الرزاق الصَّنْعاني) .

وغيرَ هؤلاء كثيرون ، مع العلم أنه لم ينبِّه على ذلك في المقدِّمة كما نبَّه االذهبي في كتابه « الميزان » .

ولا شَكَّ أنَّ ابن الجوزي يُعتبَر من الحفَّاظ الكبار المحيطين بعلم الرجال ، وكتابه هذا خيرُ شاهدٍ لذلك ، وبيانه أنه يقول في ترجَمة : (أسامة بن زيد) :

« اعلم أنَّ أسامة بن زيد في الحديث سِتَّةٌ ، ليس فيهم مطعونٌ سِوى هذين » والثاني هو (أسامة بن زيد بن أسلم) .

ويقول في ترجَمة : (إسماعيل بن أبَان أبي إسحاق الغَنَوي) بعد أن ذكر الجرح فيه قال : « قال المصنِّفُ قلتُ : وإسماعيل بن أبَان الوَرَّاق الكوفي أيضاً آخر ، كان

ثقةً روى عن القاسم بن معين عن موسى بن عقبة ، وثم ثالث : إسماعيل بن أبَان الشَّامي ، حَدَّث عن أبي مِسْهر ما عرفنا فيه طعناً » .

ويقول في ترجَمة : (إسماعيل بن خالد الكوفي) « قال المصنِّفُ قلتُ : وفي الحديث إسماعيل بن خالد خمسةٌ ، وإسماعيل بن أبي خالد أربعةٌ ، لا يعلم في أحدٍ منهم طعناً غير من ذكرناه » .

ويقول في ترجَمة (زياد بن أبي زياد الجَصَّاص) « وقال المصنِّف والذي يأتي ذكرهم في الحديث زياد بن أبي زياد سبعةٌ ، ليس فيهم سِوى الجصَّاص ».

وليته ذكر أسماءَ هؤلاء المُبْهَمين حتى يَعُمَّ النفعُ والفائدةُ لكنه لم يفعل .

وكما أنَّ لكتابه هذا محاسنُ فعليه أيضاً مآخذ ، انتقده فيها الحفَّاظُ الكبارُ كالذهبي وابن حجر . من ذلك : أنه يذكر الجرحَ في الرجل ولا يذكر من وثَّقه أو عَدَّله ، فمثلاً : (أبو الأزهر أحمد بن الأزهر) ذكره وقال : « كَذَّبه يحيى بن معين ، وقال ابن عدي هو بصورة أهل الصِّدق » .

واكتفى بهذين القولين فقط ولم يذكر الأقوالَ المعدِّلةَ لهذا الرجل مع العلم أنه ثقةٌ فيما ظهر من كلام الأئمة فيه ، وقول ابن معين الذي ذكره ابن الجَوزي في أبي الأزهر قد تراجع عنه[1] ، وأيضاً (أبَان بن يزيد العطَّار) ذكره ابن الجوزي ، وذكر أنَّ القَطَّان لا يروي عنه وسكت ، ورَدَّ عليه ابنُ حجر[2] حيث قال : « وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وحكى من طريق الكُدَيْميّ عن ابن المديني عن القَطَّان قال : أنا لا أروي عنه ولم يذكر من وَثَّقه ، والكُدَيميُّ ليس بمعتمدٍ » . ولكن هذه الملاحظة من ابن حجر لا تتأتَّى في كل ترجَمةٍ في الكتاب .

وممّا أخذ عليه أيضاً أنه يُضعِّف أناساً ليسوا ضعفاء ، منهم : (طالوت بن

---

(١) انظر تفصيل ذلك في « تهذيب التهذيب » : (١/ ١٢٨) .

(٢) في « تهذيب التهذيب » (١/ ١٠٢) .

عباد) قال فيه : « ضَعَّفه علماء النقل » ، ومنهم (معاوية بن هشام) قال فيه : « روى ما ليس من سماعه فتركوه » وقد رَدَّ عليه في هذا الحافظُ الذهبي في « ميزان الاعتدال »[1] .

وقد يَحتجّ ابن الجوزي بالرجل في إحدى كُتبه ثم يذكره من جملة الضعفاء والوضَّاعين ، فمثلاً : (خالد بن يزيد الدَّالاني) ، احتجَّ به في كتابه « التحقيق » ودافع عنه ، ثم ذكره في كتابه هذا من جملة الضعفاء والوضَّاعين ! وقد يعكس الأمرُ فيذكر الرجلَ في كتابه هذا ويدافع عنه ويوثِّقه ، ثم يذكره في كتابٍ له آخر ويجرحه ويضعِّفه ، مثال ذلك : (صالح مولى التوأمة) ، ضعَّفه في كتابه « الإعلام بناسخ الحديث ومنسوخه » ، ووثَّقه في كتابه « الضعفاء » وفصل القولَ فيه ، وهذا الصنيع من ابن الجوزي عجيبٌ ![2] .

وهو مطبوعٌ .

١٢ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين : للحافظ أبي عبد الله ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ) .

وهو كتابٌ صغيرُ الحجم ، لكنه كبيرُ القدر ، كثيرُ النفع .

وقد احتوى الكتابُ على ذكر : الكذَّابين ، والوضَّاعين ، والمتروكين ، والهالكين . ثم على الثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين ، أو تعنَّتَ بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين . ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ، وذكر منهم من نَصَّ على جهالته أبو حاتم الرازي وقال : « هذا مجهولٌ » . ولم يذكر فيه من قيل فيه : « محلُّه الصدق » ، ولا من قيل فيه « يُكْتَب حديثه » ، ولا من قيل فيه « لا بأسَ به » ، ولا من قيل فيه « هو شيخٌ » أو « صالح الحديث » . فإن هذا باب تعديل .

---

(١) ٢/ ٣٣٤ ، وفي ٤/ ١٣٨ .

(٢) انظر مقدمة المحقق لـ : « إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه » لابن الجوزي ، ص : ٣٥ ـ ٤٨ .

وقد رمز الذهبيُّ على من له روايةٌ في كتب الحديث الستة كالتالي :

البخاري : خ .

مسلم : م .

أبو داود : د .

الترمذي : ت .

النَّسائي : س .

ابن ماجه : ق .

الجماعة كلهم : ع .

السنن الأربعة : عه .

وقد هَذَّبه الذهبيُّ وقرَّبه ، وبالغ في اختصاره تيسيراً على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء .

وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به ، في دار المعارف بحلب ، عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م ، ثم صوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت .

١٣ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين : للحافظ الذهبي أيضاً .

تناول الذهبيُّ في هذا الكتاب تراجمَ الرجال الكذَّابين الوضَّاعين ، والمتروكين الهالكين ، والضعفاء من المحدِّثين والناقلين ، والكثيري الوَهْم من الصَّادقين ، والثقات الذين فيهم شيءٌ من اللِّين ، أو مَنْ لَيَّنَهم أحدُ الحُفَّاظ ، فضلاً عن خَلْقٍ من المجهولين .

وبذلك أورد الذهبيُّ في كتابه هذا جميعَ من تُكلِّمَ فيه حتى وإن كان حافظاً ثقةً ، وهو صنيعٌ اتَّبع فيه ابنَ عدي في كتابه « الكامل » .

وقد رَتَّب الذهبيُّ هذا الكتابَ على حروف المعجم . وهو غيرُ كتابه «المغني في الضعفاء والمتروكين» الذي سبق تعريفُه آنفاً ، يظهر ذلك بالمقارنة بين الكتابين ، والمنهج المتبع في كلٍّ منهما ، فالمغني أكثرُ تفصيلاً من « ديوان الضعفاء ». أضف إلى ذلك ما جاء في خطبة الكتاب من التصريح بعنوانه، حيثُ قال الذهبي: «أمَّا بعد، فهذا ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين وخَلْقٍ من المجهولين.»، وهي تختلف عن مقدّمة « المغني » . كذلك فالمغني مرتَّبٌ على حروف المعجم دون النظر لأيِّ اعتبارٍ آخر ، فابتدأ بمن اسمه (أبَان) ، ثم (إبراهيم) . . في حينِ ابتدأ بـ : (الأحمدين) في ديوان الضعفاء . هذا من جهةٍ ، ومن جهةٍ أخرى ما نَصَّ عليه غيرُ واحدٍ من العلماء ، فقال التاج السُّبْكي بعد أن ذكر كتابي الذهبي في الضعفاء ـ وهما : ميزان الاعتدال ، والمغني ـ : « وكتاباً ثالثاً في ذلك »[1] . وقال السَّخاوي : « كما أنَّ للذهبي في الضعفاء مختصراً سَمَّاه : (المغني) ، وآخر سَمَّاه (الضعفاء والمتروكين) وذَيَّل عليه »[2] . ونقل عنهما طاش كبرى ، فذَكَرهما ضِمن كُتب الذهبي ، فقال : « والميزان في الضعفاء ـ وهو من أجَلِّ الكتب ـ ، و« المغني » في ذلك ، وكتابٌ ثالثٌ في ذلك »[3] . وأشار إليه ابنُ العِمَاد بقوله : « وله ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، والمغني في الضعفاء مختصره ، ومختصرٌ آخر قبله »[4] . وصَرَّح بذلك الكَتّاني فقال : « وكتابُ المغني في الضعفاء وبعض الثقات للذهبي . . وللذهبي أيضاً ديوان الضعفاء »[5] [6] .

---

(١) طبقات الشافعية : (٩/ ١٠٤) .

(٢) الإعلان بالتوبيخ : ص : ١١٠ .

(٣) مفتاح السعادة : (٢/ ٣٢٣) .

(٤) شذرات الذهب : (٦/ ١٥٥) .

(٥) الرسالة المستطرفة : ص : ٢١٠ .

(٦) انظر « الحافظ الذهبي مؤرخ الإسلام . . . » : للأستاذ عبد الستار الشيخ : ص : ٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

١٤ ـ ذيل « ديوان الضعفاء والمتروكين » : للحافظ الذهبي أيضاً .

ذكره الحافظُ السخاوي في « الإعلان »[١] .

استدرك الذهبيُّ في هذا الذيل ما فاته في كتابه « ديوان الضعفاء » ، وجاء في أوله : « هذا ذيلٌ على كتابي (ديوان الضعفاء) التقطتُه من عِدّة تواليف ، وهذا شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه ، وإنما هو بحسب ما عرفتُ أو اطّلعتُ عليه . . . » .

وقد رَتَّبه على ترتيب الأصل على حروف المعجم ، لكنه بدأ بـ : (الأحمدين) من حرف الألف ، وبـ : (المحمدين) من حرف الميم تكريماً لاسم النبيِّ ﷺ وتيمُّناً به ، ويقع هذا الذيلُ في (١٣) ورقة .

١٥ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للحافظ الذهبي أيضاً :

وهو كتابٌ جليلٌ ، مبسوطٌ في إيضاح نَقَلة العلم النبوي ، وحَمَلة الآثار . صنَّفه الذهبيُّ بعد تصنيفه كتاب « المغني » وطوَّل فيه العبارة ، وزاد عدداً من الرواة على ما في « المغني » . زاد معظمها من كتاب « الحافل في تكملة الكامل » . لأبي العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الرومية (المتوفى سنة ٦٢٧هـ) و« الكامل » لابن عدي (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) .

وقد سار الذهبي في كتابه هذا على النهج التالي[٢] .

ـ رَتَّب الرواة على حروف المعجم وكذا في الآباء ليقرب تناوله .

ـ رَمَز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم .

ـ رمز (صح) أول اسم الراوي إشارةً إلى أنَّ العمل على توثيقه[٣] .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ : ص : ١١٠ .

(٢) انظر مقدمة « الميزان » : (١/ ١) وما بعدها .

(٣) انظر « لسان الميزان » : (١/ ٩) .

ـ كل من يقول فيه « مجهولٌ » ولا يسنده إلى قائلٍ ، فهو قول أبي حاتم الرازي ، وإن قال: « فيه جهالةٌ » ، أو « نكرةٌ » ، « أو يجهل » ، أو « لا يعرف » ، وأمثال ذلك ، ولم يعزه إلى قائلٍ ، فهو من قول الذهبي نفسه .

وكذا إذا قال : « ثقةٌ » ، أو « صدوقٌ » ، أو « صالحٌ » ، أو « لَيِّنٌ » ، ونحو ذلك ولم يضفه[1] .

وقد حوى الكتاب على : الكذَّابين ، والوضَّاعين المتعمِّدين ، والكذَّابين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا ، والمتهمين بالوضع ، أو بالتزوير .

ثم على الكذَّابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي .

ثم على المتروكين الهلكى الذين كَثُرَ خطؤهم ، وتُرك حديثهم ، ولم يُعتمد على روايتهم .

ثم على الحفاظ الذين في دينهم رِقَّةٌ ، وفي عدالتهم وهنٌ .

ثم على المحدِّثين الضعفاء من قبل حفظهم ، فلهم غلطٌ وأوهامٌ ، ولم يُترك حديثهم ، بل يُقبل ما رَوَوْه في الشواهد ، والاعتبار بهم ، لا في الأصول ، والحلال والحرام .

ثم على المحدِّثين الصادقين ، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لِيْنٌ ، ولم يبلغوا رتبةَ الأثبات المتقنين .

ثم على خلقٍ كثيرٍ من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهولٌ ، أو يقول غيره : لا يُعْرَف ، أو فيه جهالةٌ ، أو يُجْهَل ، أو نحو ذلك من العبارات التي تَدُلّ على عدم شهرة الشيخ بالصدق ، إذ المجهول غير محتجٍّ به .

ثم على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعةٌ ، أو الثقات الذين تكلَّم فيهم من

---

(١) انظر « الميزان » : (١/٦) .

لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة ، لكونه تعنَّت فيه ، وخالف الجمهورَ من أولي النقد والتحرير .

هذا الكتابُ من أجمع الكتب وأحسنها وأنفعها في معرفة الضعفاء[1] .

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ علي محمد البَجَاوي ، في دار إحياء الكتب العلمية بالقاهرة ، عام ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م ، ثم صوَّرته دار المعرفة ببيروت ، وله طبعاتٌ أخرى .

١٦ ـ **ذيلٌ على ميزان الاعتدال** : للحافظ أبي الفضل ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) .

استدرك فيه العراقي على كتاب « الميزان » للذهبي ، وذكر فيه من تُكلِّم فيه

---

(١) وقد استدرك على « ميزان الاعتدال » جماعةٌ من العلماء ، منهم :
١ ـ الحافظ الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥هـ) في كتابه : « ذيل الميزان » بيَّن فيه كثيراً من أوهام الذهبي واستدرك عليه عِدَّةً من الأسماء .
٢ ـ الحافظ ابن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) في كتابه : « التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل » جمع فيه بين « تهذيب الكمال » للحافظ المِزِّي و« ميزان » الذهبي ، مع زيادات .
٣ ـ الحافظ سليمان بن يوسف الياسوفي (المتوفى سنة ٧٨٩هـ) ، في : « حاشيته على الميزان » .
٤ ـ الحافظ زَيْن الدين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ) في كتابه المعروف : « ذيل الميزان » وهو من مصادر الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » .
٥ ـ الحافظ برهان الدين سِبط ابن العجمي الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) في كتابه : « نَثْل الهِمْيان في مِعْيَار الميزان » .
٦ ـ ثم الحافظ ابن حجر العسقلاني ، حيث ألَّف على « الميزان » ثلاثةَ كتبٍ هي : « ذيل الميزان » يشتمل على نحو من ألفي ترجمة زيادةً على الأصل ، بيَّض الحافظُ أوائلَه ، و« تحرير الميزان » ويشتمل على إصلاح ما وقع للذهبي من وهمٍ ، وما فاته من تراجم ، و« لسان الميزان » وهو أحفلها وأوفاها وأجلّها ، سيأتي تعريفه .

وفاتَ صاحبَ « الميزان » . وهو كتابٌ مُهِمٌّ لاعتماد مؤلِّفه على كتبٍ كثيرةٍ وقيّمةٍ ، منها ما هو مفقودٌ كـ : « تاريخ الغرباء » لابن يونس ، و« تاريخ مصر » لابن يونس أيضاً ، وكتاب « أعيان الموالي » لأبي عُمَر الكِنْدي ، و« تاريخ نَيْسَابور » لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري ، و« الحافل في تكملة الكامل » لابن الرُّومية وغيرها .

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ السيد صبحي السَّامَرَّائي ، في عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ببيروت ، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٧ ـ لسان الميزان : للحافظ أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

وهو لسان لكتاب « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ، الذي سَبَق الحديث عنه آنفاً ، وهذا الكتاب من أبرز ما ألَّفه الحافظُ ابن حجر في رجال الحديث ، والذي دَوَّن فيه ما استفاده من كتبِ الأئمة الحفَّاظ سابقيه كالذهبي والعراقي وسواهما ، فأصبح كتابُه هذا مرجعاً في بابه ، إماماً في محرابه ، وحُقَّ له أن يحظى بهذه الرتبة العالية والمقام الرفيع . وقد ألَّف الحافظ ابن حجر هذا الكتاب قبل تأليفه كتابه « تهذيب التهذيب » ، فقد فرغ من « اللسان » سنة ٨٠٥هـ ، وفرغ من « تهذيب التهذيب » سنة ٨٠٨هـ ، فلذلك كانت الإحالةُ عنده في « اللسان » إلى « تهذيب الكمال » في أكثر الأحيان ، وهذا مما تنبغي الإشارة إليه والانتباه له .

وأذكر هنا أيضاً أنَّ الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يذكر في كتابه « اللسان » أنه أراد استقصاء تراجم الرواة الضعفاء ، وإنما اهتم باستيفاء تراجم « الميزان » ، وأضاف إليها ما جاء في أصول « الميزان » ومتعلّقاته ، فيخطىء من ظنَّ أنَّ « اللسان » قد استوفى جميعَ تراجم الرواة الضعفاء .

كلمةٌ حول تسمية هذا الكتاب :

تسميةُ ابن حجر كتابَه هذا باسم : « لسان الميزان » لها مدلولٌ علميٌّ دقيقٌ

عميقٌ ، ذكره الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في مقدّمة تحقيقه لهذا الكتاب ، يقول رحمه الله تعالى :

« سَمَّى الحافظُ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه « ميزانَ الاعتدال في نقد الرجال » ، وفي تسميته هذه مدلولٌ علميٌّ هامٌّ ، وهو أنَّ من ألَّف قبله في تراجم الرجال المُنتَقَدين ؛ كان في تأليفه شيءٌ من التساهل والتسامح أو التشدُّد والتعنُّت ، فألمع الحافظ الذهبي بهذه التسمية إلى وقوع ذلك ممن سبقه في تأليف تراجم الرجال وأشار إلى أنَّ كتابه تفادَى فيه الشَّططَ والعَنَت والتساهل والتسامح ، فأقامه وأسَّسه على النقد المعتدل الذي لا وَكْسَ فيه ولا شَطَط فسَمَّاه « ميزان الاعتدال » ، وهو ملحظٌ صحيحٌ وجيهٌ ، لا ينتبه كلُّ قارىء لدلالته التي أشرتُ إليها .

وجاء الحافظ ابن حجر فأربَى على الحافظ الذهبي في دِقَّة تسمية كتابه باسم « لسان الميزان » ، مشيراً بكلمة « اللِّسان » التي أدخلها على « الميزان » ، إلى أنَّ كتابه هو الفيصلُ الحَكَمُ في بابِهِ وموضوعِه ، لشِدَّة ضبطِ عِيَاره في الوزن ، كما يُضبَطُ عِيارُ وزنِ الذهب واللؤلؤ ، باستقامةِ (لسان الميزان) لا مَيْلَ فيه إلى يمينٍ أو يسارٍ ، وعلى هذا فكلمةُ (اللسان) ليست من باب الإقحامِ وتسميةِ الكتاب باسمٍ يميِّزه عن (الميزان) ، بل هي نظرةٌ دقيقةٌ بارعةٌ من إمامٍ بارعٍ دقيق أفِيقٍ ، وضعها كاللؤلؤة الفريدة في واسطة العِقد ، فلِلَّه دَرُّه ما أدَقَّ نظرَه ، وأجمَلَ ما سَطَره .

و« لسانُ الميزان » هو الحديدة الرفيعة التي تكون في وسط الحديدة الطويلة التي تَحمِلُ الكِفَّتين ، ويُسْتَدَلُّ به عند استوائه تماماً على تعادل الكِفَّتين »[1] .

وقد يتلخَّص منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ ـ رَتَّب تراجم الرواة على حروف المعجم كأصل الكتاب .

---

(١) انظر مقدمة الشيخ أبو غُدَّة لـ : « لسان الميزان » (١/ ٧٩ ـ ٨٠) ، طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت .

٢ ـ ثم ذكر المعروفين بكُنَاهم ، ورَتَّبهم على حروف المعجم . ثم ذكر المُبْهَمين وقَسَّمهم إلى ثلاثة فصول :

أ ـ المنسوب .

ب ـ من اشتهر بقبيلته ، أو صنعته .

جـ ـ من ذكر بالإضافة .

٣ ـ زاد على الكتاب جملةً كثيرةً . فما زاده عليه من التراجم المستقلّة جعل قُبَالته أو فوقه حرف (ز) ، وما زاده من تذييل شيخه الحافظ العراقي حرف (ذ) .

٤ ـ يختم كلامَ الحافظ الذهبي بقوله : انتهى » ، وما بعدها فهو من كلامه ـ أي الحافظ ابن حجر ـ .

٥ ـ وضع في آخر « اللِّسان » فصلاً جرَّد فيه الأسماءَ التي حذفها من « الميزان » اكتفاءً بذكرها في « تهذيب الكمال » .

وكتاب « اللسان » مع أصله « الميزان » عمدةٌ في هذه الباب لا يُستغنى عنه .

وقد طُبع هذا الكتاب في دار البشائر الإسلامية ببيروت ، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى ، عام ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

١٨ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث** : للحافظ أبي الوفاء ، برهان الدين الحلبي ، المعروف بـ : سبط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) .

أوضح المؤلِّفُ في مقدِّمته للكتاب بأنه ترجم لكل من وقع عليه من الرواة أنه رُمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ ، ولم يذكر فيه أنه مُتَّهَمٌ ؛ وذلك لاحتمال أن يُراد أنه مُتَّهمٌ بالكذب . وقد بَذل المؤلِّفُ جهداً كبيراً في جمعه وانتخابه من كتب الرجال كـ : « ميزان الاعتدال » للحافظ الذهبي ، وتراجم من موضوعات ابن الجوزي ، وكتاب « المجروحين » لابن حِبّان ، ومن تلخيص « المستدرك » للذهبي وغيرها ، ورتَّبه على حروف المعجم في الاسم واسم الأب ، ورقَّم على مَن له روايةٌ

في الكتب السِّتَة بالرمز المشهور عند أهل الحديث كـ: (خ) لمن أخرج له البخاري ، و(م) لمسلم ، و(د) لأبي داود ، و(ت) للترمذي ، و(س) للنَّسائي ، و(ق) لابن ماجه .

وبدأ الكتاب بمقدِّمةٍ نفيسةٍ ذكر فيها إثمَ من كذب على رسول الله ﷺ ، وأضاف الوضَّاعين وسبب الوضع ، وكيف يُعرَف كون الحديث موضوعاً ، وتأتي أهمية الكتاب أنه أفرد به للرواة الوضّاعين والمُتَّهمين بالوضع ممّا نُقِلَ عن الأئمة المتقدِّمين في ذلك مشيراً إلى سبب الاتّهام .

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ صبحي السَّامرَّائي ، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد ، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ، وله طبعاتٌ أخرى .

١٩ ـ **المجموع في الضعفاء والمتروكين** : جمع الشيخ عبد العزيز عزّ الدين السِّيروان .

جَمَع فيه المؤلِّفُ ثلاثة أهمَّ كُتبٍ في الموضوع ، وهي : « الضعفاء والمتروكين » للنَّسائي ، و« الدَّارقُطني » ، و« كتاب الضعفاء الصغير » للبخاري ، وذلك تسهيلاً للبحث والتنقيب ، وتيسيراً للمعرفة كما ذكره في المقدِّمة . وذكر معرفةَ رأي أكثرِ من عالمٍ في الجرح والتعديل في الشخص الواحد من المجروحين المذكورين في هذه الكتب الثلاثة ، وأضافَ إليه ما قاله كبارُ العلماء مثل العُقَيليّ وابن عِديٍّ .

طُبع في دار القلم ببيروت ، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

* * *

القسم الثالث :

الكتب التي جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء

١ ـ **الطبقات الكبرى** : لمحمد بن سَعْد .

٢ ـ **كتاب المعرفة والتاريخ** : للحافظ يعقوب بن سفيان الفَسَوي .

٣ ـ **التاريخ والعِلَل** : للإمام يحيى بن معين .

٤ ـ **معرفة الرجال** : للإمام يحيى بن معين .

٥ ـ **العِلَل في معرفة الرجال** : للإمام أحمد بن حنبل .

٦ ـ **التاريخ الكبير** : للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .

٧ ـ **التاريخ الأوسط** : للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .

٨ ـ **التاريخ الكبير** : للحافظ ابن أبي خَيْثَمَةَ .

٩ ـ **التاريخ** : للحافظ أبي زُرْعَةَ الدمشقي .

١٠ ـ **الجرح والتعديل** : للإمام ابن أبي حاتم الرَّازي .

١١ ـ **كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث** : للحافظ أبي يعلى القزويني .

١٢ ـ **سير أعلام النبلاء** : للحافظ شمس الدين الذهبي .

١٣ ـ **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات و الضعفاء والمجاهيل** : لابن كثير .

١٤ ـ **بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ** : ليوسف بن حسين بن عبد الهادي الصالحي .

١٥ ـ **الجامع في الجرح والتعديل** : لجماعة من الأساتذة الفضلاء .

الكتب التي جمعت بين الثِّقات والضُّعفاء

أوَّلُ مَن صنَّف في ذلك :

١ ـ اللَّيْثُ بن سَعْد المصري (المتوفى سنة ١٧٥هـ) في كتابه « التاريخ »[١] .

٢ ـ وعبد الله بن المُبارك (المتوفى سنة ١٨١هـ) في « التاريخ »[٢] .

٣ ـ وضَمْرَة بن ربيعة (المتوفى سنة ٢٠٢هـ) في كتابه « التاريخ »[٣] .

٤ ـ وأبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن (المتوفى سنة ٢١٨هـ) في كتابه « التاريخ »[٤] .

٥ ـ ومحمد بن سَعْد (المتوفى سنة ٢٣٠هـ) في كتابه « الطبقات الكبرى » .

٦ ـ ويحيى بن مَعِين (المتوفى سنة ٢٣٣هـ) في كتابيه ، هما : « معرفة الرِّجال » و« التاريخ والعِلَل » .

٧ ـ وعليُّ بن المَدِيني (المتوفى سنة ٢٣٤هـ) في كتابه « التاريخ » في عشرة أجزاء حديثية[٥] .

٨ ـ وأبو جعفر محمد بن عثمان بن إبراهيم بن أبي شَيْبة (المتوفى سنة ٢٩٧هـ) في كتابه « التأريخ »[٦] .

---

(١) انظر « كتاب الثقات » لابن شاهين ، ص : ٣٢ .

(٢) انظر « الفهرست » ص: ٣١٩، و« طبقات المفسرين » (١/ ٢٤٤) و« الإكمال » (٢/ ٣٣٨).

(٣) انظر « الإصابة » (٢/ ٣٤٩) .

(٤) انظر « الإصابة » (٢/ ٣٣٤) ، و« فتح الباري » (٧/ ٣١٥) .

(٥) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٨ .

(٦) ذكره الخطيبُ البغدادي وقال : « له تاريخٌ كبيرٌ » (تاريخ بغداد : ٣/ ٤٢) ، واقتبس منه =

٩ ـ وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٣٥هـ) في « التاريخ » .

١٠ ـ وأحمد بن حَنْبَل (المتوفى سنة ٢٤١هـ) في كتاب «العِلَل والرجال»[١] .

١١ ـ وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن عَمَّار المُوْصلي (المتوفى سنة ٢٤٢هـ) في مؤلَّفه « كتاب في عِلَل الحديث ومعرفة الشيوخ »[٢] . وتَدُلُّ المقتطفاتُ منه في المصادر اللَّاحقة على أنه يتناول رجالَ الحديث وجَرْحَهم وتعديلَهم ، وأحياناً يذكر عبادتَهم وعقائدَهم ومدينتَهم ووظائفَهم وخاصةً القضاة[٣] .

١٢ ـ وأبو حَفْص عمرو بن علي الفَلاَّس (المتوفى سنة ٢٤٩هـ) في كتابه « التاريخ »[٤] ، ويقع في (٣) أجزاء ثالثُها فيه العِلل[٥] . وتَدُلُّ المقتطفاتُ منه في المصادر اللاَّحقة على أنه يتناول تواريخَ الوفيات والكُنى والنسبةَ والأعمار والمواليدَ[٦] .

١٣ ـ ومحمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) في كتاب « التاريخ الكبير » و« الأوسط » و« الصغير » .

١٤ ـ والمُفَضّل بن غَسَّان الغَلاَّبي (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) في كتابه «التأريخ»[٧] .

= الحافظُ ابن حجر في « فتح الباري » (٧/ ٥٣ ، ٥١) .

(١) طبقات المفسِّرين : (١/ ٢٤٧) .

(٢) انظر : « تاريخ بغداد » (٥/ ٤١٧) ، و« تأريخ دمشق » (١٥/ق١٢٧) ، « تذكرة الحفاظ » : ص : ٤٩٤ .

(٣) موارد الخطيب : ص : ٣٤٧ .

(٤) انظر « تاريخ بغداد » (٢/ ٢٣٢) ، و« تأريخ الإسلام » (١/ ١٥) « الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٥٢٣ .

(٥) فهرست ابن خير : ص : ٢١٢ .

(٦) موارد الخطيب : ص : ٣٤٧ .

(٧) انظر « تأريخ بغداد » (٧/ ٥٠) ، و« تأريخ الإسلام » (١/ ١٥) ، و« الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٥٢٤ .

وتَدُلُّ المقتطفاتُ عنه على أنه يتناول رجالَ الحديث ، وجرحَهم ، وتعديلَهم ، ومُدُنَهم ، ونسبَهم ، ووظائفَهم وخاصةً القضاة[1] .

١٥ ـ وإبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجُوزجاني (المتوفى سنة ٢٥٩هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » .

١٦ ـ وأحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » أيضاً .

١٧ ـ ومسلم بن الحَجَّاج النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ) في كتاب « رواة الاعتبار » .

١٨ ـ وحنبل بن إسحاق بن حَنْبَل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ) في كتاب « التأريخ »[2] ، وتَدُلُّ المقتطفاتُ منه على أنه يتناول رجالَ الحديث فيذكر مواليدهم ، ووفياتَهم ، وجَرْحَهم ، وتعديلَهم ، وبيانَ مكانتِهم في العلم ، وموقفَهم من محنة خَلْقِ القرآن ، ويُورد رواياتٍ ضِدّ أهل الرّأي[3] .

١٩ـ ومحمد بن يزيد بن ماجَهْ القَزْويني (المتوفى سنة ٢٧٣هـ) في كتاب «التاريخ»[4] .

٢٠ ـ وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ) ، وذلك من خلال « مسائل أبي عبيد الآجُرِّيّ لأبي داود »[5] . ويتناول رجالَ الحديث ، وكُناهم ، ونسبتَهم ، وجَرْحهم وتعديلَهم ، وهي إما إجابةً على أسئلة وَجَّهها الآجُرِّيُّ إلى أبي داود ، أو وَجَّهها غيره إليه ، أو تكلَّم بها أبو داود أمامه[6] .

---

(١) موارد الخطيب : ص : ٣٤٩ .
(٢) تذكرة الحفاظ : ٦٠٠ ـ ٦٠١ .
(٣) موارد الخطيب : ص : ٣٥٢ .
(٤) انظر : « طبقات المفسّرين » (٢/ ٢٧٣) ، و« تذكرة الحفاظ » (٢/ ٦٣٦) .
(٥) انظر تعريفه في القسم الخامس ، صفحة : (٥١٥) .
(٦) موارد الخطيب : ص : ٣٥٣ .

٢١ ـ وابن أبي خَيْثَمة (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) في كتابيه « التاريخ الكبير » وهو كثيرُ الفوائد[١] ، و« التاريخ الأوسط »[٢] .

٢٢ ـ وأبو عيسى محمد بن عيسى التِّرمذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) في كتاب « التاريخ »[٣] .

٢٣ ـ وأبو زُرْعَة عبد الرحمن بن عمرو النَّصْري الدِّمشقي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ) في مؤلَّفه « كتاب التاريخ »[٤] . قال السَّخاوي : « له مصنَّفٌ في الجرح والتعديل ، قويُّ النَّفَس كأبي حاتم »[٥] . وتَدُلُّ المقتطفاتُ عنه على أنه يتناول رجالَ الحديث ، وجَرْحَهم ، وتعديلَهم ، ونسبتَهم إلى المُدُن ـ وهم من مُدُنٍ مختلفةٍ ـ وأحياناً يذكر عقائدَهم ، وقلَّما يذكر شيوخَهم وتلاميذَهم ، أو أيةَ معلوماتٍ أخرى عنهم[٦] .

٢٤ ـ وعبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش (المتوفى سنة ٢٨٣هـ) في كتاب « الجرح والتعديل »[٧] .

٢٥ ـ وأبو العبَّاس أحمد بن علي بن مُسلم الأبَّار (المتوفى سنة ٢٩٠هـ) في

---

(١) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٨ .

(٢) انظر : « إكمال تهذيب الكمال » (١/ ق ٤أ)، و« شرح سنن ابن ماجه » لمغلطاي (١/ ١١٠أ).

(٣) انظر : « الفهرست » : ص : ٣٢٥ ، و« شروط الأئمة الستة » ص : ١٧ ، و« الأنساب » (٣/ ٤٢) . و« تهذيب التهذيب » (٩/ ٣٨٨) .

(٤) انظر : « تاريخ بغداد » (٣/ ٥١ ، ٥٢) . و« تاريخ الإسلام » (١/ ٥١)، و« الإعلان بالتوبيخ »: ص : ٥٢٣ ـ ٥٢٤ ، و« الرسالة المستطرفة » : ص : ١٣٠ .

(٥) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٧١٢ .

(٦) موارد الخطيب : ص : ٣٥٧ .

(٧) قال ابنُ حجر : « وابنُ خِراش مذكورٌ بالرفض والبدعة ، فلا يُلتفت إليه » . (هدي الساري : ٢/ ١٥٤) .

« كتاب التاريخ »[1] ، وتَدُلُّ المقتطفاتُ منه في المصادر اللاَّحقة على أنه يتناول رجالَ الحديث ، وجَرْحَهم ، وتعديلَهم ، وعقائدَهم ، ومكانتَهم ، وخصائصَهم العقلية والجِسْميّة ، وتواريخَ وفياتهم[2] .

٢٦ ـ ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي ـ مُطَيَّن ـ (المتوفى سنة ٢٩٧هـ) في تأريخه[3] ، وتَدُلُّ المقتطفاتُ التي أوردتها المصادرُ اللاَّحقة منه على أنه يتناول رجالَ الحديث ، ويذكر مكانتَهم وعبادتَهم ، وعقائدَهم ، وجَرْحَهم ، وتعديلَهم ، ومقارنتَهم ببعضهم ، لكنَّ معظم المقتطفات تتناول الوفيات[4] .

٢٧ ـ وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٩٧هـ) في كتاب « التاريخ »[5] .

٢٨ ـ وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) في كتاب « التمييز »[6] .

٢٩ ـ وأبو العبَّاس محمد بن إسحاق السَّرَاج الثَّقَفي (المتوفى سنة ٣١٣هـ) في تاريخه[7] ، وتَدُلُّ المقتطفاتُ منه في المصادر اللاَّحقة على أنه يتناول رجالَ الحديث ، وكُناهم ، وألقابَهم ، وأصلَهم ، وولاءَهم ، وشيوخَهم ، ومكانتَهم ، وجَرْحَهم ، وتعديلَهم ، وصفاتِهم الجسمية ، والمصنَّفات التي رَوَوْها أو تملَّكوها ، ومواقفَهم من المحنة زمن المأمون والمعتصم ، ومواقفَ بعضِهم من

---

(١) انظر : « تذكر الحفاظ » ص : ٦٣٩ ، و« الرسالة المستطرفة » ص: ١١١ .
(٢) موارد الخطيب : ص : ٣٥٨ .
(٣) انظر : « تذكرة الحفاظ » : ص : ٦٦٢ .
(٤) موارد الخطيب : ص : ٣٦٠ـ٣٦١ .
(٥) انظر : « البداية والنهاية » ، و« الإصابة » (١/ ٥٧٧) .
(٦) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٩ ، « تهذيب التهذيب » : (١/ ٣٥٦) .
(٧) انظر : « تاريخ بغداد » ، و« الأنساب » (٣/ ١٤١) ، و« تذكرة الحفاظ » ص : ٧٣١ .

السّلطة ، ومشاركتَهم في بعض الأحداث السياسية ، ومن تقلَّد منهم القضاء ، وبعضَ الوظائف الأخرى[1] .

٣٠ ـ وعبد الله بن أحمد بن محمود البَلْخي (المتوفى سنة ٣١٧هـ) في كتاب « قبول الأخبار ومعرفة الرِّجال » .

٣١ ـ والحسين بن إدريس بن خُزَيم الأنصاري الهَرَوي (المتوفى سنة ٣١٥هـ) في كتاب « التاريخ » على نحو « التاريخ الكبير » للبخاري[2] .

٣٢ ـ وعبد الله بن علي بن الجارُوْد (المتوفى سنة ٣٠٧هـ) في « الجرح والتعديل » .

٣٣ ـ وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ) في كتاب « الجرح والتعديل » .

٣٤ ـ وأبو العرب محمد بن أحمد بن تَمِيم القَيْرَواني (المتوفى سنة ٣٣٣هـ) في مؤلَّفه « كتاب ثقات المحدِّثين وضعفائهم »[3] .

٣٥ ـ وأبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم العَسَّال (المتوفى سنة ٣٤٩هـ) في « التاريخ »[4] .

٣٦ ـ وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حَزْم الصَّدَفي المنتجيلي (المتوفى سنة ٣٥٠هـ) في « التاريخ الكبير » عدة مجلّدات[5] .

---

(١) موارد الخطيب : ص : ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٢) انظر « الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٥٨٨ ، وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصرية (١٤م) ، ويتكوَّن من ستة أجزاء في مجلَّدٍ يقع في (١١٠) ورقاتٍ . (انظر : « فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية » مصطلح الحديث : ١ : ٢٧٣) .

(٣) طبقات علماء إفريقية وتونس : ص : ١٠٥ .

(٤) طبقات المفسرين : (٢/ ٥٣) .

(٥) سير أعلام النبلاء : (١٦/ ١٠٤) .

٣٧ ـ ومحمد بن حِبّان البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤هـ) في كتاب « أوهام أصحاب التواريخ » في عشرة أجزاء[١] .

٣٨ ـ ومَسْلَمة بن قاسم القُرْطُبي (المتوفى ٣٥٣هـ) في كتاب « الصِّلة » وهو ذيلٌ على « التاريخ الكبير » للبخاري كما يرى الحافظُ ابنُ حجر ، أو ذيلٌ على كتاب « الزاهر » للمصنِّف نفسِه حيثُ أشار إلى ذلك في مقدّمة « الصِّلة »[٢] . قال أبو جعفر المالقي في تاريخه : « جمع تاريخاً في الرجال ، شَرَط فيه أن لا يذكر إلَّا مَن أغفله البخاريُّ في تاريخه ، وهو كثيرُ الفوائد ، في مجلَّد واحدٍ »[٣] .

٣٩ ـ وأبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الدَّارَقُطْنيّ (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) ، حيثُ ذَيَّل على المحمّدين خاصةً من « التاريخ الكبير » للبخاري[٤] ، وأجاب عن سؤالات الحاكم الكبرى[٥] .

٤٠ ـ وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ(المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في كتابه « التاريخ » ، ويذكر الذهبيُّ أنه يقع في مئة وخمسين جزءاً[٦] .

٤١ ـ وأبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) في سُؤالات مسعود بن علي السِّجزي له[٧] .

٤٢ ـ وأبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القراب(المتوفى سنة ٤١٤هـ)[٨] .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٨ .
(٢) المصدر السابق : ص : ٥٨٨ .
(٣) لسان الميزان : (٦/ ٣٥) .
(٤) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٨ .
(٥) إكمال تهذيب الكمال : (١/ق١٣أ) .
(٦) تذكرة الحفاظ : ص : ٩٨٨ .
(٧) إكمال تهذيب الكمال : (١ : ق ١٤ب) .
(٨) ينقل عنه مغلطاي كثيراً في « إكمال تهذيب الكمال » .

٤٣ ـ وأبو يَعْلى الخليل بن عبد الله الخَليلي القزويني (المتوفى سنة ٤٤٦هـ) في كتاب «الإرشاد».

٤٤ ـ وأبو بكر بن المُحِبّ ، في الذَّيل على المحمَّدين أيضاً من « التاريخ الكبير » للبخاري[١] .

٤٥ ـ وأبو الوليد سليمان بن خَلف الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤هـ) في كتاب « الجرح والتعديل »[٢] .

وقد فُقدت معظمُ هذه الكتب ، وأمّا الكُتب التي وصلت إلينا منها ؛ فنذكرها مايلي مع التعريف بكلٍّ منها :

تعريف الكتب المطبوعة في هذا القسم :

١ ـ الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن مَنيع البصري (المتوفى سنة ٢٣٠هـ).

يقع هذا الكتاب في ثماني مجلَّداتٍ ، تناول المجلَّدُ الأولُ والثاني منها سيرةَ النبي ﷺ ، أمّا الأجزاء الستة الأخرى فهي التي تعنينا ؛ لأنها تناولت طبقات رجال الحديث من الثقات والضعفاء .

وقد تناول المجلَّدُ الثالثُ تراجم البَدْريِّين ،

وتناول المجلَّدُ الرابع تراجمَ من له إسلامٌ قديمٌ ولم يشهد بدراً ، وكذلك من أسلم قبل فتح مكَّة .

وتناول المجلَّدُ الخامسُ طبقات التابعين وأتباع التابعين ومن تلاهم مرتَّبين على المُدُن ، وقد اقتصر فيه على أهل المدينة منهم وأهل مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٥٨٨ .

(٢) انظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ص : ١٢٤ ـ ١٣١ .

وتناول المجلَّدُ السادسُ أهلَ الكوفة من الصحابة والتابعين ومن تلاهم حتى ترجم لمعاصرين له .

وتناول المجلَّدُ السابعُ أهلَ البصرة ، وواسِط ، والمَدائن ، وبغداد ، وخُراسان ، والرَّيّ ، وهَمَذان ، وقُمْ ، والأنبار ، والشَّام ، والجزيرة ، والعواصم ، والثُّغور ، ومصر ، وأيلة ، وأفريقية ، والأندلس ، ورغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة لكنه أولى البصرةَ العناية الأولى ثم الشام ومصر ، أمَّا بقية الأماكن فلا يذكر من أهلها سِوى بضعة رجال وقد لا يذكر إلَّا رجلاً واحداً .

أما المجلَّدُ الثامنُ فقد خصَّصه للنساء الصحابيات فقط .

وقد اهتمَّ ابنُ سعد بتراجم الصحابة والتابعين والأتباع من المتقدّمين ، فيطيل الترجمةَ ذاكراً نسب الشخص ومفصّلاً في أخباره وأحواله الدَّالَّة على مكانته في العلم ، أو على درجة ورعه وتقواه ، أو على ميوله وعقيدته مما له أثرٌ في توثيقه وقبول رواياته .

وقد استعمل ابنُ سعد ألفاظ الجرح والتعديل في هذا الكتاب كقوله : « ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ كثيرُ الحديث » وقوله : « فيه ضَعْفٌ » وقوله : « ضعيفٌ ليس بشيءٍ » وقوله : « ليس بذاك »[1] . ويقول : « كان شيخاً وعنده أحاديث » ومن عادته أن لا يقول هذه اللفظة إلَّا في الراوي كثير الحديث[2] . واعتبر العلماءُ كلامَه في الجرح والتعديل جيّداً مقبولاً[3] ، وهو يَدُلُّ على اهتمامَه بالجرح والتعديل بالإضافة إلى طبيعة التراجم التي تتناول رواة الحديث سواء أكانوا محدِّثين غلب عليهم الحديثُ وعُرِفوا به ، أم فقهاء يكوِّن الحديثَ جزءاً هامّاً من ثقافتهم[4] .

---

(١) الطبقات الكبرى : (٧/ ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٨٠) .

(٢) إكمال تهذيب الكمال : (١/ ٢٢٨) .

(٣) الإعلان بالتوبيخ : (ص : ٧١٠) .

(٤) انظر : « فصل أسس تنظيم كتب علم الرجال » .

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق لفيفٍ من المستشرقين ، بليدن (في بريل) ، عام ١٣٢٢هـ ـ ١٩٠٤م ، ثم صدرت له طبعات أخرى .

٢ ـ **كتاب المعرفة والتاريخ** : للحافظ يعقوب بن سفيان بن جوان أبي يوسف ابن أبي معاوية الفارسي الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ) :

أهمية هذا الكتاب كبيرةٌ ؛ لأنه من أقدم المصادر التي تناولت تاريخَ القرون الثلاثة الأولى الهجرية ، حيث لم يصل إلينا من كتب التاريخ المتقدّمة إلّا عددٌ محدودٌ جدّاً ، لذلك فإضافة هذا المصدر إليها مهمٌّ في تكثير مصادر تلك الفترة . وكذلك فإن أهميته تتّصل بمكانة مؤلِّفه العلمية وتضلُّعِه في الحديث والرجال والتاريخ .

وقد فُقد المجلَّد الأوّلُ من الكتاب ، وهو يحتوي على مادةٍ تاريخيةٍ مرتّبةٍ على السِّنين . ولا يمكن الحكمُ على قيمة القسم المفقود بصورةٍ دقيقةٍ ، لكن المقتطفات المقتبسة منه تَدُلُّ على أهميته حيث ينفرد أحياناً بمعلوماتٍ غنيةٍ . وما بقي من القسم المرتَّب على الحوليات يتعلَّق بالعصر العباسي الأوَّل وينتهي إلى سنة ٢٤٢هـ .

أمّا التراجم التي أوردها بعد الحوليات فهي تمثِّل كتاباً مستقلاً عن الحوليات ، ولكن المؤلِّف أراد الجمع بين الحوليات والتراجم وسَمَّى كتابه « كتاب المعرفة والتاريخ » أي : معرفة الرجال ، والتاريخ على السنين .

وفي قسم التراجم راعى المؤلِّفُ في الترتيب العام لكتابه نظامَ الطبقات ، فقدَّم تراجم الصحابة ثم التابعين ، وقسَّم التابعين من أهل المدينة إلى طبقاتٍ لكنه قدَّم فقهاءَ التابعين من أهل المدينة على من سِواهم من الحفّاظ ، وصرَّح بأنه قدَّمهم لفقههم . ولكن التزامه بالترتيب على الطبقات لا يستمر بعد طبقات التابعين من أهل المدينة ؛ لأنه بدأ بتقديم تراجم مفصَّلةٍ لمشاهير العلماء فقط . كذلك راعى المؤلِّفُ ترتيب التراجم على أساس الأسماء ضِمن المنطقة فذكر من يُسمَّى « عبد الله » في

مكانٍ واحدٍ ، ثم من يُسَمَّى « سلمان » ، ثم من يُسَمَّى « كعب » وهكذا ، ولم يرتِّب الأسماء على حروف المعجم .

أمَّا « المجلد الثالث » فقد تَرْجَمَ فيه لمن بعد التابعين من رواة الحديث ، وبيَّن أحوالَ الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل ، كما عقد عنواناً في « معرفة القضاة » ، وسرد فيه أسماء قضاة البصرة ، ثم رجع إلى التعريف بالرِّجال وذكر أحوالهم ، ثم ذكر أول أخبار أهل الكوفة ، فذكر فضائلها ، ثم ترجم لعبد الله بن مسعود وسلمان الفارسي ، ثم التابعين ومن بعدهم من أهل الكوفة ، وعقد فصلاً خاصاً في ما جاء في الكوفة والإمام أبي حنيفة وأصحابه والأعمش وغيره . وذكر روايات في ذمِّ الكوفة[1] .

ثم عقد فصلاً عنوانه « باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعِّفونهم من الكوفيين ومن في عدادهم من سائر الآفاق » .

وأخيراً عقد فصلاً في « الكنى والأسامي ومن يُعرف بالكنية » ، وبه انتهى هذا الكتاب .

وقد طُبع الكتابُ بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العُمري ، في وزارة الأوقاف العراقية ببغداد ، عام ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م ، وله طبعاتٌ أخرى .

٣ ـ التاريخ[2] والعِلَل : للإمام أبي زكريا ، يحيى بن معين البغدادي (المتوفى سنة ٢٣٣هـ) .

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب .

(٢) العرب حين بدؤوا بتدوين السِّير والتراجم أطلقوا على التراجم اسمَ « التاريخ » ، فالتاريخُ عندهم هو « تراجم » كما ترى في تسمية « تاريخ البخاري » للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وهو تاريخٌ كبيرٌ على طريقة المحدِّثين ، جَمَع فيه الرّواةَ الثقات والرّواة الضعفاء . و« تاريخ بغداد » للإمام أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ، وتاريخه أشهر من أن يعرَّف أو يُوصَف .

هذا الكتاب من رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدُّوْري (المتوفى سنة ٢٧١هـ) عن ابن معين . ومادةُ الكتاب ليست منظَّمةً ، بل هي مجموعةٌ من أقوال ابن معين في جرح الرجال وتعديلهم والتعريف بأسماء من يُعرف بالكُنى منهم وبكُنى من يُعرف بالأسماء منهم . ومعرفة نسبتهم وطبقتهم ، كالقول عن الرجل أنه صحابيٌّ أو تابعيٌّ ، وكذلك من روى عن الرجل أو من لم يَرْوِ عنه .

ومن الجدير بالذكر بيانه أنَّ مهمَّة العباس بن محمد الدوري لم تقتصر في هذا الكتاب على نقل أقوال شيخه فحسب ، بل أضاف إليها بعضَ المعلومات كذكره حادث وفاة ابن معين، وسنة وفاة الإمام أحمد بن حنبل، أي: بعد وفاة ابن معين بثمان سنوات[١]. وكذلك عقب الدوريُّ على بعض أقوال شيخه ليفسِّر الغامض ويجلو الشبهات، مثال ذلك تعقُّبه رواية ابن معين بسنده : « أخبرني من رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمرَ في طريق الرَّيّ » . قال الدوري : « إنَّ أهل المدينة ومكَّة يُسَمّون النبيذَ خمراً ، والذي عندنا أنه رأى بريدة يشرب نبيذاً في طريق الرَّيِّ فقال رأيتُه يشرب خمراً »[٢] . ولطول ملازمة الدوري لابن معين إلى وفاته فإنه حمل عنه آخر أقواله في الرجال أيضاً[٣]، ولذلك أهميته إذ كثيراً ما يختلف قول ابن معين في الرجل الواحد بين ما ينقله البغداديون وغيرهم ، ولاشكّ أنَّ ما ينقله البغداديون هو آخر أقواله .

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق العلامة الفاضل الدكتور أحمد نور سيف ، في مركز البحث العلمي ، في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة ، عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٤ ـ **معرفة الرجال** : ليحيى بن معين أيضاً .

بقي من هذا الكتاب الجزءُ الأولُ والثاني فقط ، وهما رواية أبي العباس

---

(١) التاريخ والعلل : ص : ١٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) نبَّه عليه ابن عدي في « الكامل » : (٢/ ٥٢٨) .

أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي عن ابن معين ، وهذا الكتاب كسابقه مجموعةٌ من أقوال يحيى بن معين في جرح الرجال وتعديلهم ، ومعظمها أجوبةٌ على أسئلة تلميذه المذكور أو على أسئلة آخرين بحُضوره ، وكثيراً ما يتكرَّر السؤال عن شيخٍ في أكثر من موضعٍ فيقول فيه ابنُ معين ثم يسأل عنه فيُعيد قولَه ، وربما أضاف إليه ما كان يبيِّن في المرة الثانية عِلّةَ جرحه كما فعل مع (نصر بن باب) حيث جَرَحه عندما سئل عنه أول مرةٍ ، وتكرَّر السؤال عنه فأعاد الإجابةَ مبيِّناً لهم سببَ جرحه إيّاه ، إذ كان نصر يحدِّث عن عوفٍ من كتابٍ عنده فارتاب ابنُ معين ونظر في الكتاب فإذا فيه « حدَّثني نوح بن أبي مريم أبو عَصمة الخُراساني عن عوفٍ » ، ولذلك وَصَف ابنُ معين نصراً هذا بأنه كذَّابٌ خبيثٌ .

وينبغي الانتباهُ إلى أنَّ بعض ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن معين لها معانيها الخاصة عنده ، فمثلاً هو يستعمل أحياناً لفظ « ليس بشيءٍ »[1] ويعني أنَّ أحاديث الراوي قليلةٌ ولا يقصد بذلك جرحه ، لكنه في معظم الأحيان يريد بها أنه ضعيفٌ مثل بقية النقاد . كما يستعمل لفظَ « لا بأسَ به »[2] ويعني « ثقةً » ، وإذا قال « يُكْتَب حديثُه »[3] فمعناه أنه عنده من جملة الضعفاء[4] .

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ محمد كامل القصَّار ، ومحمد مطيع الحافظ ، في مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٥ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال** : للإمام أبي عبد الله ، أحمد بن حنبل الشَّيْباني (المتوفى سنة ٢٤١هـ) .

---

(١) انظر شرح هذه اللفظ في صفحة (٢٥٧) .
(٢) انظر شرح هذه اللفظة في صفحة (٢٥٢) .
(٣) انظر شرح هذه اللفظة في صفحة (٢٨٣) .
(٤) هدي الساري : (١/ ١٧٣) .

هذا الكتابُ من رواية ابنه عبد الله ، ويحتوي روايات متباينة يجمع بينها التعريفُ برجال الحديث كذكر كُنَاهم أو الأخوة منهم أو سِني وفياتهم أو رحلاتهم أو أخبار مِحَنهم وما إلى ذلك مما يتصل بحياتهم وصفاتهم الجسمية والخُلُقيّة ، أو ذِكر سماع المحدِّث عن شيخٍ من الشيوخ ، أو نفي سماعه منه وما إلى ذلك مما له صلةٌ بنقد إسناد الحديث . ويتكلَّم في جرح الرجال وتعديلهم ، كما يعرض جملةً من الآراء الفقهية ويسوق ذلك بالأسانيد .

والكتابُ يتعلَّق أيضاً بِعلَل الحديث مما يضاعف قيمتَه ، وقد استفاد منه ابنُ أبي حاتم الرازي بنطاقٍ واسعٍ في كتابه « الجرح والتعديل » حيث كتب إليه عبد الله بن حنبل ـ راوية كتاب « العلل ومعرفة الرجال » ـ بعض روايات هذا الكتاب . والكتاب غير مرتَّبٍ على أساسٍ معيَّنٍ .

تنبيه :

لقد ذكر الحافظ ابن حجر : « أن الإمام أحمد يُطلِق لفظَ « مُنْكَر الحديث » على من يُغْرِب على أقرانه بالحديث ، أي : يتفرَّد وإن لم يخالف ؛ عرف ذلك بالاستقراء من حاله »[1] . كما ذكر الحافظُ ابن حجر أن المُنْكرَ يطلقه الإمامُ أحمد بن حنبل وجماعةٌ على الحديث الفرد الذي لا متابع له[2] . فلا يلزم أن يكون الراوي الذي أطلق عليه ذلك ممن لا يُحْتَجّ به ، وقد بيَّن الإمام اللَّكْنَوي بالاستقراء أنَّ مراد الإمام أحمد من قوله في الراوي : هو كذا وكذا ، أنَّ فيه لِيناً[3] .

طُبع الكتابُ بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد بن عباس ، في الدار السَّلفية ببومبائي (الهند) ، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ ، وطُبع بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السامرَّائي ، في مكتبة المعارف بالرياض ، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

---

(١) هدي الساري : ص : ٤٥٣ .

(٢) ميزان الاعتدال : (٤/ ٤٨٣) .

(٣) الرفع والتكميل : ص : ١٠٠ـ١٠٣ .

٦ ـ **التاريخ الكبير** : للإمام أبي عبد الله ، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) .

رتَّب البخاري هذا الكتابَ على حروف المعجم ، لكنه تجاوز هذا الأصلَ بتقديم المحمّدين لشرف اسم محمَّد ﷺ ، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم ، وهو يأخذ الحرفَ الأوّلَ فقط من الاسم ثم يرتِّب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب .

تحتوي تراجم الكتاب على اسم الراوي واسم أبيه وجدِّه وكُنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كِلَيهما، وقلَّما يُطيل ذِكرَ الأنساب ، ويذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجَمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر ، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجمة ونموذجاً من رواياته أو أكثر ، وربما أورد الروايةَ بإسنادٍ فيه صاحبُ الترجمة ؛ ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسنادٍ ليس فيه صاحبُ الترجمة ؛ فتكون روايتُه من المتابعات والشواهد . وهذه الرواياتُ تُشير إلى مكانة صاحب الترجَمة في العلم ، وقد يقتصر البخاري في بعض التراجم على ذكر عنوان الرواية ونجده في أماكن أخرى يَسْرِد رواياتٍ كثيرةً فتطول الترجمةُ[1] . ولا يقدِّم البخاري معلوماتٍ وافيةً على أحوال الراوي وإن ذكر أحياناً الصفات الجسمية والخُلُقيّة والعقلية للرواة ، كما أشار إلى عقائدهم وآرائهم وإلى مشاركتهم في الغَزوات أو الفتوح وموقفهم من أحداث عصرهم كالفتنة زمن عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ ووقعة الحرة مما له دلالةٌ على اتجاه الراوي وميوله ، وذكر الوظائف التي أشغلها بعضُ المحدِّثين خاصة القضاة .

يعطي البخاريُّ سني الوفيات اهتماماً خاصاً ، فقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة ٥ بالمئة تقريباً ، أما سني ولادتهم فلا تزيد نسبة ذكرها على ٣٪

---

(١) بلغت ترجمة (عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك) أكثر من تسعين سطراً لكثرة الروايات التي أوردها مرتبة على الأبواب . (انظر « التاريخ الكبير » : ق١ م٣ ، الترجمة رقم : ١٩٩) .

بالمئة[1] ، وعندما لا يستطيع تحديد سنة الوفاة فإنه يربط وقت الوفاة بحادثٍ مشهورٍ مما يعين على تصوُّر وقتها .

ويستعمل البخاري في هذا الكتاب ألفاظَ الجرح والتعديل ، ويُلاحَظ توزُّعه عن استعمال ألفاظ حادَّةٍ في الجرح فغالباً ما يقول : « فيه نظرٌ »[2] و« يخالف في بعض حديثه » ، وأشد ما يقول : « مُنْكَر الحديث »[3] . وكذلك لا يبالغ في ألفاظ التوثيق ، بل يكتفي بقول : « ثقةٌ » أو « حَسَنُ الحديث » ، أو يسكت عن الرجل ، وقد عَدَّ البعضُ سكوته عن الراوي توثيقاً له ، ولا يُسَلَّمُ له ذلك على إطلاقه ، بل قد ذهب الحافظُ ابن حجر ـ وهو أحسن من استقرأ البخاريَّ ـ إلى عدم اعتبار سكوته عن الراوي توثيقاً له ، فقال عند الكلام عن (يزيد بن عبد الله بن مُغَفَّلٍ) : « قد ذكره البخاري في تاريخه فسَمَّاه يزيد ، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستورٌ »[4] .

وينبغي التفطُّنُ إلى معاني ألفاظ الجرح والتعديل التي يستعملها البخاري في اصطلاحه ، فإنه إذا قال « فيه نظرٌ »[5] فمعنى ذلك أنَّ الراوي ضعيفٌ عنده غالباً ، وليس بمعنى متروكٌ ـ كما هو استقراءُ الحفاظ الذهبيِّ والعراقيِّ والسَّخاويِّ ومن تابعهم ـ ، وقد وَرَدَتْ عبارة « فيه نظرٌ » في التاريخ الكبير في اثنين وتسعين موضعاً . وإذا قال « فلانٌ سكتوا عنه »[6] فإنه يقول ذلك فيمن تركوا حديثَه ، ونبَّه البخاري إلى أنَّ كلَّ من قال فيه « مُنْكَر الحديث »[7] فلا تَحِلُّ الروايةُ عنه ، وقد يُطلِق

---

(١) هذه النسبة مأخوذة عن طريق الإحصاء .
(٢) انظر تفسير هذه اللفظة في صفحة (٢٤٢) .
(٣) انظر تفسير هذه اللفظة في صفحة (٢٧١) .
(٤) النكت على ابن الصلاح : ص : ٥٤٨ .
(٥) انظر شرح هذه العبارة في صفحة (٢٤٢) .
(٦) انظر شرح هذه العبارة في صفحة (٢٣٢) .
(٧) انظر شرح هذه العبارة في صفحة (٢٧١) .

البخاريُّ على الشيخ عبارة « ليس بالقويِّ »[1] ، ويريد أنه ضعيفٌ .

وينقل البخاريُّ أقوالَ أئمة الجرح والتعديل في الرجال ؛ لذلك ترد ألفاظُ جرح أخرى أشَدُّ مما ذُكِرَتْ في بعض التراجم ، أمَّا الروايات الحديثية التي يسوقها البخاريُّ من طريق أصحاب التراجم ففيها الصحيحُ والحسنُ والضعيفُ ، وهو يقدِّم في الترجمة الواحدة الرواية الصحيحة غالباً ثم يسوق متابعاتها[2] .

طُبع الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله تعالى ، في دائرة المعارف العثمانية ، بحَيْدرآباد (الدَّكَنْ) الهند ، عام ١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م .

٧ ـ **التاريخ الأوسط**[3] : للبخاري أيضاً .

بدأ البخاريُّ هذا الكتابَ بقصة الهجرة إلى الحبشة ثم ذكر بعض أخبار السيرة في المرحلتين المكية والمدنية باقتضابٍ وانتخابٍ دون أن يتعرَّض لسائر الأحداث ، ثم ترجَم لمن مات من الصحابة في عصر السيرة ، ثم في عهد كلٍّ من الخلفاء الراشدين الأربعة ، ثم رَتَّب الرواة الآخرين حسب وفياتهم ضِمْن عقودٍ زمنيةٍ إلَّا أنه اقتصر على التقسيم إلى خمس سنوات بعد سنة ٢١٠هـ ، وهذا التقسيمُ ينفع عندما لا تُعرَف سني الوفيات بصورةٍ دقيقةٍ فتنظمها العقودُ . ويذكر البخاريُّ في التراجم الاسمَ واسمَ الأب ، وأحياناً الشيوخ والتلاميذَ ، وأحياناً يسوق روايةً من طريق صاحب الترجَمة .

٨ ـ **التاريخ الكبير : أو : « تاريخ رواة الحديث »** : لأبي بكر ، أحمد بن زُهَيْر بن حرب بن شدَّاد النَّسائي ، المعروف بابن أبي خَيْثَمَة (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) .

---

(١) انظر شرح هذه العبارة في صفحة (٢٦٣) .

(٢) انظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ص : ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٣) طُبع هذا الكتاب خطأً باسم « التاريخ الصغير » .

قال الخطيب البغدادي عن هذا الكتاب : « لا أعلم أغزر فوائد منه »[1] . ووصفه الحافظ السَّخاوي بأنه كثيرُ الفوائد[2] .

ذكر ابنُ خيثمة في هذا الكتاب الصحابةَ على ترتيب حروف المعجم ، مراعياً الحرف الأول من أسمائهم فقط ، دون أن يرتِّبهم داخل الحرف الواحد . وبعد انتهائه من حرف الياء عقد فصلاً ذكر فيه من حدَّث عن النبيِّ ﷺ ولم يعرف اسمَه ، مثل ابن الجَعْدِية ، وابن الفاكهة ، وعمِّ خَنْساء ، وعمِّ عُمَيْر بن سعد وغير ذلك .

ثم ذكر تسميةَ من سمع من النبي ﷺ وكانت له صحبةٌ ولولده صحبةٌ أمثال : عبد الرحمن بن أبي بكر ، وعائشة أم المؤمنين وأختها أسماء ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم ، وقدَّم أولاد العشرة المبشَّرة بالجنَّة .

ثم ذكر الإخوة الذين حدَّثوا عن النبي ﷺ مع بيانٍ إن كانا شقيقين أو أخوين لأبٍ أو لأمٍّ .

ثم ذكر من كفّ بصرُه من الصحابة ، ثم العور من أصحاب رسول الله ﷺ .

ثم ذكر تسمية من آخى بينهم النبيُّ ﷺ من الصحابة .

ثم ذكر من روى عن أبيه عن جدِّه ، ولجدِّه صحبةٌ . وبعدها عقد عنواناً في تسمية القبائل الذين رووا عن النبيِّ ﷺ .

ثم ذكر النساء الصحابيات ، فبدأهن بفاطمة بنت رسول الله ﷺ ، ثم بزوجاته الطيّبات الطاهرات . ثم رتَّبهن على القبائل مبتدئاً بالهاشميات منهن .

وختم تراجم الصحابة بالأحاديث الواردة في فضل القرون الثلاثة ، وبعد ذلك عقد فصلاً فيمن حدَّث من الصحابة عن التابعين .

ثم ذكر من أدرك النبيَّ ﷺ وكان بعده فلم يَلْقه ، وذكر منهم صغارَ أولادِ

---

(١) تاريخ بغداد : (٤/ ١٦٣) .

(٢) الإعلان والتوبيخ : ص : ٥٨٨ .

الصحابة الذين لم يبلغوا عند وفاة النبيِّ ﷺ (المخضرمون) .

ثم ذكر الأولاد والإخوة مبتدئاً بأولاد العشرة ، مع ذكر أولاد التابعين وكذا الإخوة ، وذكر من له روايةٌ منهم ، إضافةً إلى نقل أقوال الأئمة فيهم جرحاً وتعديلاً .

وأمَّا عن طبيعة مادته في هذا القسم من الصحابة فإنه يذكر اسمَ صاحب الترجَمة واسمَ أبيه ونسبتَه إلى قبيلة وكنيته ، وقد يصرِّح أحياناً باسم أمِّه ، وهي فائدةٌ لا توجد في كثيرٍ من كتب التراجم ، ويذكر أحياناً سنةَ وفاتِه . كما يُورِد له روايةً أو أكثر من مروياته ، أو مما له علاقةٌ بصاحب الترجَمة ، وهذا يُفيد في التعريف بالصحابي ، حيث إنَّ الرواية المباشرة عن النبيِّ ﷺ إحدى الوسائل لمعرفة الصحابي وتمييزه ، وقلما يسمِّي المصنِّفُ شيوخَ صاحبِ الترجَمة الذين أخذ عنهم ، وكذلك نادراً ما يسمِّي التلاميذَ الذين رووا عنه . كما لا يذكر تفاصيل عن حياة صاحب الترجَمة وأحواله وصفاته الجسمية والخُلُقِيّة والأحداث الهامَّة التي وقعت له . ويسرد المصنِّفُ أحياناً في خلال التراجم أسماءَ من روى عن النبي ﷺ من قبيلةِ صاحب الترجَمة[1] .

وقد ذكر في كلّ ترجَمةٍ الاسمَ واسمَ الأب وبعض أخبار المترجَم له وشهودَه المغازي ، ويورد حديثاً له عن النبي ﷺ ، ويُشير إلى الولاة والقُضاة منهم ، وربما ذكر عقائدَهم وبعض أقوال وفتاوى المشهورين منهم ، وينقل أقوالَ أئمة الجرح والتعديل مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل فيهم ، ويذكر أحياناً سني الوفيات . وقد حافظ المصنِّفُ على ذكر الأسانيد في سائر رواياته ، ويختلف طُول التراجم بين السطر إلى بضع صفحات حسب أهمية المترجَمين .

والكتابُ ما زال مخطوطاً[2] .

---

(١) انظر : « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ص : ١٤١ ـ ١٤٩ .

(٢) انظر : « الفهرس الشامل » الحديث : (١/ ٣٢١) .

٩ ـ **التاريخ** : لأبي زُرْعة ، عبد الرحمن بن عمرو النَّصري الدمشقي (المتوفى سنة ٢٨٢هـ) .

يتناول المصنِّف في هذا الكتاب أخباراً مقتضبةً تتعلَّق بالسيرة والخلفاء الراشدين والأمويِّين والعباسيِّين ، كما يتناول أخبارَ بعض رجال الحديث من طبقة التابعين ومن بعدهم بالدرجة الأولى ، وإن ذكر أخبارَ بعض الصحابة أحياناً ، ويقتضب في بعض التراجم ويفصل في بعضها ، وترد التفاصيل عادةً في تراجم الشاميِّين مثل الأوزاعيِّ ومَكْحُول ، وتتركَّز مادته حول المواليد والوفيات ، وقلَّما يعرض للجرح والتعديل ومزايا المترجَمين ، ولم يراعِ المصنِّفُ في هذا الكتاب أسلوباً محدَّداً في تنسيق المادة وتبويب الكتاب ، ومن ثم تكثر فيه الانتقالاتُ المفاجئةُ من موضوعٍ إلى آخر . وقد ذكر أسانيدَ رواياته ، ورغم احتواء المصادر الأخرى على معظم ما أورده ، لكنَّ أهميته تظهر في تعضيد تلك الروايات وتكثير طُرُقِها خاصّةً مع ما يتمتَّع به أبو زُرْعَة من توثيقٍ .

طُبع بتحقيق الأستاذ شكر الله نعمة الله القوجاني ، في مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٠ ـ **الجرح والتعديل** : للإمام أبي محمد ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلي ، المعروف بابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ) .

هذا من أجمع كُتب الجرح والتعديل على الإطلاق ، تابع فيه المصنِّفُ « التاريخَ الكبير » للبخاري إلَّا أنه أكثر من إيراد ألفاظ الجرح والتعديل ، واستوعب الكثيرَ من أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرجال فصار خلاصةً لجهود السابقين العارفين بهذا الفنِّ ، وقد ذكر ابنُ أبي حاتم أنه أغفل بعضَ النقاد فلم ينقل عنهم لقِلّة معرفتهم بهذا الشأن ، ولكن مهمّة المصنِّف لم تقتصر على الجمع والتنظيم فقط ، فقد كان عالماً بالرجال فأعمل فكرَه وفنَّه في استخلاص الحُكم على الرجال من خلال الأقوال

المتناقضة والآراء المتعارضة المتدافعة ، وليس ذلك فحسب ، بل تكلَّم باجتهاده في كثيرٍ من المواضع أيضاً .

وقد قدَّم ابن أبي حاتم لكتابه بمقدِّمةٍ طويلةٍ نفيسةٍ باسم « تَقْدِمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل » وهي مدخلٌ للكتاب ، بيَّن فيها أهميةَ السّنة وكيفيةَ تمييزِ صحيحها من سقيمها بمعرفة عدول الرواة ومجروحيهم وطبقاتهم ومراتبهم في التثبُّت والصِّدق ، ثم قدَّم تراجمَ مستفيضةً للعلماء النقاد المعتمدين في جرح الرجال وتعديلهم ، وجعلهم حتى عصره أربع طبقاتٍ ، وأراد بهذه التراجم بيانَ درجتهم في العلم ومعرفتهم بالرجال وتوثيق معاصريهم لهم ، وقد ذكر في الترجَمة ما تفوَّق به صاحبُ الترجَمة من علمٍ ، كاهتمام سفيان الثوري بتدوين العلم ، ومعرفة شعبة بن الحجَّاج بمراسيل الآثار وعِلَل الحديث . ولهذه التراجم المستفيضة أهميةٌ كبيرةٌ ؛ لأن أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل ، فلزم التعريفُ بهم أولاً ليطمئن المرءُ إلى أنهم لم يُصدِروا أحكامهم عن جهالةٍ أو هَوَى .

شرح ابن أبي حاتم في بداية كتاب « الجرح والتعديل » بعضَ ألفاظ الجرح والتعديل ، وبيَّن أنه استوعب الرواةَ حتى المُهْمَلين من الجرح أو التعديل رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم[1] ، ويذكر أحياناً من ليست له روايةٌ عن النبيِّ ﷺ . وقد ذكر في مواضعَ كثيرةٍ وَهْمَ البخاري في كتابه « الضعفاء » حيث ذكر رجالاً لا يستحقّون إدخالَهم في الضعفاء[2] .

---

(١) الجرح والتعديل : (١/ق١ : ٣٧) .
وعدَّ الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في « الرفع والتكميل » (ص : ١٦٠) سكوت ابن أبي حاتم وأبي حاتم وأبي زرعة عن الراوي توثيقاً له مستدلاً بصنيع الحافظ ابن حجر في كتبه ، وقولِه عن بعض مترجميه : « ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً » . وأحسب أنَّ ما استنتجه وسبقه إليه العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي كما صرح بتنافي مع تصريح ابن أبي حاتم « رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم » .

(٢) انظر صفحة : ١٣٩ .

أمَّا تراجم ابن أبي حاتم فتتضمَّن اسمَ الراوي واسمَ أبيه ، وأحياناً اسمَ جدِّه وكنيته ونسبته وبعضَ شيوخه وتلاميذه ، وربما ساق روايةً من مروياته أو أغفل ذلك ، وينقل عادةً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، ويذكر عِلَّةَ الجرح أحياناً ، ويحدِّد مكان الراوي بذكر البلدة التي يسكنها والرحلات التي قام بها ، وربما حدَّد السَّنة التي رحل فيها ، وأحياناً يُشير إلى صفات المترجَم له الخُلُقِيّة والجسمية والعقلية ، كما يبيِّن عقيدته خاصةً إذا كانت مخالفةً لعقائد أهل السُّنة ، ويذكر مصنَّفاته إن كانت له مصنَّفاتٌ ، وربما ذكر موقفَه من بعض أحداث عصره ، ووظائفَ الرواة خاصةً القضاة زيادةً في التعريف بهم ، وقلَّما يُشير إلى طبقة المترجَم له ، أو سنة وفاته ، فمِن الصعب ضبط سني وفيات العدد الضخم من الرواة الذين ترجم لهم .

ومعظم تراجم هذا الكتاب قصيرةٌ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر ، ولكنْ هناك تراجمُ قليلةٌ تميَّزت بالطول كترجمة سفيان الثوري التي استغرقت ثمانين سطراً ، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء ، ومعظم تراجمهم وردت في « تقدمة المعرفة » . والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم ، وقد نُظِّم على أساس الحرف الأول من الاسم ثم الحرف الأول من اسم الأب ، ويتجاوز ذلك بتقديم الصحابة على غيرهم ، وكذلك تقديم الاسم الذي يتكرَّر كثيراً على غيره .

طُبع الكتابُ بتصحيح الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله تعالى ، في دائرة المعارف العثمانية بحَيْدَرآباد (الدَّكَنْ) الهند ، عام ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م .

١١ ـ **كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث** : للحافظ أبي يعلى ، الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني (المتوفى سنة ٤٤٦هـ) :

إنَّ الدافع الحقيقي في تأليف هذا الكتاب قد أوضحه المصنِّفُ في المقدِّمة بعد أن أشار إلى أنّه قد سبقه في التصنيف في هذا الفنِّ أئمةٌ كثيرونٌ ، إلَّا أنَّ هذه المصنَّفات لا تفي بالغرض المطلوب ، فهي عبارةٌ عن حوادث تاريخية ، ليس فيها

من الأسماء إلَّا النَّزْرُ اليسيرُ ، وإنَّما عبارةٌ عن أسامي مختلفةٍ تجمع بين الأسماء المشهورة والأسماء المغمورة فلا يستفيد منها إلَّا الأئمّةُ البارزون في هذا الشأن . ثم أبانَ المصنِّفُ عن منهجه بأنَّه اقتصر فيه على أسامي المشهورين بالرواية .

طُبع بتحقيق ودراسة الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس ، في مكتبة الرشد بالرياض ، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١٢ ـ **سِيَرُ أعلام النبلاء** : للحافظ أبي عبد الله ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ) .

ترجم الذهبيُّ في هذا الكتاب الضخم لأعلام المسلمين منذ بدء عهد الدعوة الإسلامية حتى عهده (أي : حتى القرن الثامن) ولكنه لم يلجأ فيه إلى الترتيب الزمني ، أو إلى التسلسل الهجائي ، بل عمد إلى تقسيم الناس إلى طبقاتٍ متماثلةٍ . وقد رَتَّب تراجمَ كتابه في (٤٠) أربعين طبقةً ، وقد خصَّص المجلَّدَ الأول والمجلَّدَ الثاني للسيرة النبوية ، وسيرة الخلفاء الراشدين ، ولكنَّه لم يُعِدْ صياغتَها ، وإنما أحالَ على كتابه العظيم : « تاريخ الإسلام » لتؤخذ منه ، وتُضَمَّ إلى السِّيَر .

ثم بدأ في الجزء الثالث الحديثَ عن العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة ، ثم كبار الصحابة والتابعين ، وقد صَنَّف المؤلِّفُ في طبقاتِ كتابه أصنافاً كثيرة من أعلام الناس في كل علمٍ وفنٍّ واتجاهٍ فضمَّت تراجمه أشتاتاً مختلفةً من الناس وضروباً مختلفةً من الطبقات مما يجعل هذا الكتابَ موسوعةً إسلاميةً ذات طابعٍ شموليٍّ زمانيٍّ منذ بدء الرسالة ومكانيٍّ من مشرق الأرض الإسلامية حتى مغربها وحتى بلاد الأندلس .

أمَّا المنهج الذي سلكه الذهبيُّ في تراجم هذا الكتاب فإنه يذكُرُ اسمَ المُتْرَجَم له ونسبَه ولقبَه ونسبتَه ، ثم يذكرُ تاريخَ مولِده ، وأحوالَ نشأتِه ودراسته ، وأوجُه نشاطِه ، والمجالَ الذي اختصَّ به وأبدعَ فيه ، والشيوخَ الذين التقى بهم ، وروى عنهم ، وأفادَ منهم ، والتلاميذ الذين أخذوا عنه ، وانتفعوا بعلمه ، وتخرَّجُوا به ، وآثارَه العلميةَ ، أو الأدبيةَ ، أو الاجتماعية ، ثم يُبَيِّنُ منزلَته من خلال أقاويل العُلماءِ

الثِّقاتِ فيهِ معتمداً في ذلك على أوثق المصادر ذاتِ الصِّلة الوثيقةِ بالمترجَمِ له ، ثم يذكُرُ تاريخَ وفاته ، ويُدقِّق في ذلك تدقيقاً بارعاً ، ورُبَّما رجَّح قولاً على آخر عند اختلاف المؤرِّخين . وقد نَثَر غيرَ ما حديث في تراجم المحدِّثين مما وقع له مِن طريقهم بإسنادٍ عالٍ موافقةً أو بَدَلاً أو مُساواة .

وهو على الغالب يُراعي في طُول الترجَمة أو قِصرها قيمةَ المترجَمِ له وشُهرتَه بينَ أهل علمه ، أو منزلته بين الذين هُم من بابه ، سواء أكان موافقاً له في المعتقَدِ أو مخالفاً ، ورُبَّما تخلَّص من المادة الضَّخمة التي تحصَّلت له عن بعض المُترجَمين الأعلام بإحالة القارىء إلى مصادرَ أوسع تناولته بتفصيلٍ أكثر .

وقد اتَّسم الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بالجُرأة النادِرَة التي جعلته ينتقدُ كبارَ العلماء والمؤرِّخين ، ويُنبِّه على أوهامهم التي وقعت لهم فيما أُثر عنهم بأسلوبٍ علميٍّ مُتَّزِنٍ يُنبىء عن غزارةِ علمٍ ، ونبالَةِ قَصْدٍ ، وقُدْرَةٍ فائقةٍ في النقد ، والأمثلةُ على ذلك كثيرة تجدُها مبثوثة في هذا الكتاب .

ولما كان الذهبيُّ قد استوعبَ في « تاريخ الإسلام » فِئتينِ من المُترجَمين : المشهورين ، والأعلامَ ، فقد اقتصرَ في كتابه هذا على تراجم الأعلام النبلاء ، إلَّا أنه قد يذكر في نهاية بعضِ التراجم غيرَ واحد مِن المشهورين للتعريف بهم على سبيلِ الاختصار وتحديدِ وفياتهم .

وقد يضطرُّه اتفاقُ اسمِ أحد المشهورين باسمِ أحد الأعلام الذي يترجمه إلى ترجمة المشهور عقبه للتمييز .

وكثيراً ما جمع بعض الأُسَر المتقاربين في الطبقة في مكانٍ واحدٍ وإن لم يكونوا مِن تلك الطبقة ، فهو يُترجِم لأخوة المُتَرْجَم له ولأولاده ومن يلوذُ به[1] .

وقد طُبع هذا الكتاب في مؤسسة الرسالة ببيروت ، عام ١٤٠٥هـ ، بتحقيق نخبةٍ ممتازةٍ من المحقِّقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط .

---

(١) انظر مقدمة المحقق : (١/١٤٣ ـ ١٤٥) .

١٣ ـ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل : للحافظ أبي الفِداء ، عماد الدين ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدِّمشقي ، المعروف بـ : « ابن كثير » (المتوفىٰ سنة ٧٧٤هـ) .

اختصر فيه كتابَ الحافظ المِزِّي « تهذيب الكمال » ، وكتابَ الحافظ الذَّهبيِّ « ميزان الاعتدال » .

قال ابن العماد في « شذرات الذهب »[١] : « اختصر تهذيبَ الكمال ، وأضاف إليه ما تأخَّر في الميزان ، سَمَّاه التكميل . . . » ، وأضاف إليه زيادات في الجرح والتعديل . ويُعتبر هذا الكتابُ مقدِّمةً لكتاب « جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سنن » كما قال ابن كثير في مقدِّمة « التكميل » .

وقد ذكره حاجي خليفة في « كشف الظنون »[٢] ، والبغداديُّ في « هدية العارفين »[٣] باسم : « التكملة في أسماء الثقات والضعفاء » .

وهو ما زال مخطوطاً .

١٤ ـ بحر الدَّم فيمَن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ : ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي ، المعروف بـ : « ابن المِبْرَد » (المتوفى سنة ٩٠٩هـ) .

يُستغرب في تسمية الكتاب بهذا الاسم ، وهو ليس مطابقاً لمحتواه ومضمونه ، فإنَّ فيه مدحاً لأناسٍ كما أنَّ فيه ذمَّاً على الآخرين . يناسب هذا الاسمُ لو كان المذكورون في الكتاب كلهم جرحى وكلمى يجري البحر في دمائهم ؛ لأن ذكر الدّم واللّحم إشارةً إلى شيءٍ مكروهٍ مقبَّحٍ ، لا إلى شيءٍ محبوبٍ وممدوحٍ .

وقد رَتَّبه المؤلِّفُ على الحروف الأبجدية مراعياً الحرف الأول فقط ، ولذلك نجده يُقدِّم (أحمد) على (إبراهيم) ، و(إسماعيل) على (أسد) .

---

(١) ٦/ ٢٣١ .
(٢) ١/ ٤٧١ .
(٣) ١/ ٢١٥ .

والكتاب مفيدٌ جدّاً في موضوعه ، حيث جَمَع فيه المؤلِّفُ روايات الإمام أحمد على اختلاف الرواة عليه ، وهذا يُعطي صورةً واضحةً عن رأي الإمام في الراوي ، فربما يكون لم يعلم الراويَ في رواية بعض تلامذته ، ثم عَلِمه وَعَرَفه فيما بعد . كما قد يكون حَسَّن رأيَه في بعضهم أول الأمر ثم ظهر منه ما جعله يُغيِّر رأيه فيه ، فبهذا يسهل القولُ بالرأي الراجح عند اختلاف قول الإمام في راوٍ واحدٍ .

وحاول المؤلِّفُ جَمْعَ أقوالِ الإمام في أكثر الرواة في فتراتٍ مختلفةٍ كما يظهر من صنيعه في إلحاق التراجم في الهوامش ومابين السُّطور .

ومن الملاحظات الهامَّة على هذا الكتاب :

ـ له أوهام في الكتاب تَدُلُّ على عدمِ تحرير الكتاب ، وعدم التمعُّن فيما كتب في بعض الأحيان . فنجد في مواضع كثيرة يخطىء في نقل الأسماء . فقد قال في (الصّلت بن دينار) مثلاً : ابن عبَّاد ، وفي (صَفْوان بن سُلَيْم) : صفوان بن أسلم ، و(عمرو بن هرم) : عمرو بن حزم .

ـ يَظُنُّ المؤلِّفُ في بعض الأحيان الراويَ الواحد راويَيْن . فيُترجِم له في موضعين . حيث يكونُ ذكر في مصدر باسمه واسم أبيه . ويكون ذكر في مصدرٍ آخر باسمه واسم جده منسوباً إلى جدِّه ، أو يكون ذكر من مصدر آخر بكنيته ، فيظن الواحدَ اثنين ، فيثبته في موضعين ، ويُثبت لهما ترجمةً منفصلةً[1] .

ـ ومن الأوهام الكبيرة للمؤلِّفُ أنه ظَنَّ في بعض المواضع قول أحمد بن عبد الله العِجْلي قولاً للإمام أحمد بن حنبل ! .

كما قال في ترجمة (عبدة بن سليمان الكِلابي) : « قال صالح بن أحمد : سألتُ أبي عنه فقال : ثقةٌ ، رجلٌ صالحٌ صاحب قرآن ، يقرىء » .

---

(١) وقد نبَّه المحقِّقُ الفاضلُ في تعليقاته على مثل هذه المواضع .

فتوهَّم المؤلِّفُ أنَّ صالحاً هو (صالح بن الإمام أحمد بن حنبل) . والصَّواب أنَّ صالحاً هذا (صالح بن أحمد العِجْلي) ، كما ظَنَّ أبا صالح أحمد بن حنبل والحال أنه أحمد العجلي .

وكذلك وَقَع له الوهمُ في (عمارة بن عَمرو بن حزم) ، قال : « قال أحمد : تابعيٌّ ثقةٌ » ، وهو قولُ الإمام العجلي لا قول الإمام أحمد بن حنبل[1] .

هذا ومن أهمِّ مميزات الكتاب أنه ذكر رواياتٍ للإمام أحمد لا نجد لها ذكراً في كتب الرجال المعروفة مثل « تهذيب الكمال » و« تهذيب التهذيب » و« ميزان الاعتدال » .

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ وصي الله بن محمد عبَّاس ، في دار الراية بالرياض ، عام ١٤٠٩هـ .

١٥ ـ الجامع في الجرح والتعديل : جمع وترتيب : السيد أبي المعاطي النُّوري ، وحسن عبد المنعم شلبي ، وأحمد عبد الرَّزّاق عيد ، ومحمود محمد خليل الصَّعيدي .

جمعوا فيه أقوالَ الأئمة في الجرح والتعديل من الإمام البخاري حتى الدَّارقُطْنيّ . لا بُدَّ أن نعرِّف بالكتب التي احتواها هذا المجموع وأسماء أصحابها ، ليأخذ القارىء فكرةً جيّدةً عن الكتاب ومواده .

١ ـ الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عبد الله البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦هـ) .

جمعوا أقوالَه في الجرح والتعديل من كتبه التالية :

أ ـ التاريخ الكبير .

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب .

ب ـ التاريخ الصغير .

ج ـ الضعفاء الصغير .

د ـ أقواله في كتاب ترتيب علل الترمذي الكبير .

٢ ـ الإمام مسلم بن الحجَّاج بن مسلم القُشيري ، أبو الحسين النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٦١هـ)

جمعوا أقوالَه من « كتاب الكُنَى » .

٣ ـ أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (المتوفى سنة ٢٦١هـ)

جمعوا أقوالَه من « كتاب الثقات » .

٤ ـ عبيد الله بن عبد الكريم ، أبو زُرْعَة الرَّازي (المتوفى سنة ٢٦٤هـ)

جمعوا أقوالَه من كتاب « أبو زرعة الرازي وجهوده في السُّنَّة النبوية ، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي[1] » .

٥ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ) .

جمعوا أقوالَه من « سؤالات الآجُرِّيّ » .

٦ ـ يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ) .

جمعوا أقواله من « المعرفة والتاريخ » .

٧ ـ محمد بن إدريس الحَنْظَلي أبو حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٢٧٧هـ) .

جمعوا أقوالَه من « علل الحديث » .

٨ ـ محمد بن عيسى بن سَوْرَة ، أبو عيسى التِّرْمِذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) .

جمعوا أقوالَه من :

---

(١) دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ، قد سَبَق تعريفه في صفحة : (٣٩٩) .

أ ـ كتاب السُّنن ، المعروف بـ « جامع الترمذي » .

ب ـ ترتيب علل الترمذي الكبير .

٩ ـ عبد الرحمن بن عمرو ، أبو زُرْعَة الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ٢٨١هـ) .

جمعوا أقواله من « تاريخ أبي زُرْعَة الدمشقي » .

١٠ ـ أحمد بن عبد الخالق ، أبو بكر البَزَّار (المتوفى سنة ٢٩٢هـ) .

جمعوا أقوالَه من : « كشف الأستار عن زوائد البزَّار » .

١١ ـ أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) .

جمعوا أقوالَه من « الضعفاء والمتروكين » .

١٢ ـ علي بن عمر ، أبو الحسن الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

جمعوا أقوالَه من :

أ ـ الضعفاء والمتروكين .

ب ـ سؤالات الهاشمي .

ج ـ سؤالات البَرْقَاني .

د ـ كتاب السُّنن .

هـ ـ كتاب العِلَل .

و ـ الإلزامات والتتبُّع .

ملحوظة هامة :

هذا ، وقد يجد الباحثُ في هذا الكتاب بعضَ النقول القليلة جدّاً ، من غير هذه الكتب ، كان المؤلّفون وجدوا أنفسهم ملزمين بإثباتها للتمييز بين الرواة ، أو لبيان شدة الخلاف حول الراوي .

وقد طُبع الكتابُ في عالم الكتب ببيروت ، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

* * *

القسم الرابع

مصنّفات في رجال كتب الحديث المخصوصة

١ ـ كتبٌ في رجال « صحيح البخاري » .

٢ ـ كتبٌ في رجال « صحيح مسلم » .

٣ ـ كتبٌ في رجال « الصحيحين » .

٤ ـ كتبٌ في رجال « سُنن أبي داود » .

٥ ـ كتبٌ في رجال « جامع الترمذي » .

٦ ـ كتبٌ في رجال « سُنَن النَّسائي » .

٧ ـ كتبٌ في رجال « سُنن ابن ماجه » .

٨ ـ كتبٌ في رجال « السُّنَن الأربعة » .

٩ ـ كتبٌ في رجال « الموطأ » .

١٠ ـ كتبٌ في رجال « الكتب السِّتّة » .

١١ ـ كتبٌ في رجال « مسند أحمد » .

١٢ ـ كتبٌ في رجال « مسند أبي حنيفة » .

١٣ ـ كتبٌ في رجال « الكتب العشرة » .

١٤ ـ كتبٌ في رجال « الأئمة الأربعة » .

١٥ ـ كتبٌ في رجال « السُّنَن » و« المسانيد » .

١٦ ـ كتبٌ في رجال « معاني الآثار » .

مصنَّفاتٌ في رجال كتب الحديث المخصوصة

إنَّ المصنَّفات الأولى في علم الرجال تتناول رواةَ الحديث بصورةٍ عامّةٍ ، دُون أن تقتصر على رجال كتابٍ بعينه ، وإنْ وُجدت محاولةٌ مبكّرةٌ للتصنيف في رجال أحد المحدِّثين ، وذلك حين صَنَّف أبو داود الطَّيَالسي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ) كتابَ « معرفة رجال شعبة »[١] ، ثم مسلمُ بن الحَجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١هـ) كتابَه « رجال عُروة » رغم أنه لم يقتصر عليه ، بل ذكر رجالَ الزُّهري وغيره أيضاً ، لكن إفراد رجال المحدِّثين الذين تناولهم وعدم خلطهم ببعضهم يمثِّل سابقةً بين الدراسات الشاملة التي هي الطّابعُ الغالبُ على مصنَّفات الرجال في هذه الفترة المبكِّرة .

وقد ظَلَّ طابعُ الشمول هذا سائداً حتى بعد ظهور الكتب السِّتّة خلال القرن الثَّالث الهجري ؛ حيث بدأ التصنيفُ في رجال أحد كتب الحديث أيضاً ـ ولعلَّ أبا زكريا يحيى بن إبراهيم بن مزيَّن القُرطبي (المتوفى سنة ٢٥٩هـ) هو أقدَمُ من ألَّف في هذا الفنِّ في كتابه « التعريف برجال الموطأ »[٢] ، ثم أعقبه محمدُ بن وَضَّاح (المتوفى سنة ٢٨٧هـ) في « تسمية رجال عبد الله بن وَهْب » وهو صاحبُ جامع ابن وهب[٣] . وبسبب ما حازه « صحيح البخاري » من مكانةٍ وناله من قبولٍ وانتشارٍ اهتمَّ به المصنِّفون في الرجال ، فألَّف بعضُهم في رجال الصحيح ، وأوَّلُ من صنَّف في ذلك :

---

(١) انظر « التحبير » للسمعاني : (٢/ ٨٢) ، وكتاب الطيالسي مفقودٌ .

(٢) انظر « تاريخ علماء الأندلس » ص : ١٨١ ، و« بغية الملتمس » : ص : ٤٩٧ .

(٣) فهرست ابن خير : ص : ٢٢٣ .

١ ـ عبدُ الله بن عدي الجُرجاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) في كتابه « أسماء مَن روى عنهم البخاري »[١] .

٢ ـ وأبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الدَّارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في كتاب «ذِكر أسماء التابعين ومَن بعدهم مِمّن صَحَّتْ روايتُه من الثقات عند البخاري»[٢] .

٣ ـ وأبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكَلاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨هـ) في كتاب « الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسَّداد »[٣] .

٤ ـ وأبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤هـ) في « كتاب التعديل والتجريح لمَن روى عنه البخاري في الصحيح »[٤] .

٥ ـ ومحمد بن يحيى بن الحَذَّاء التَّميمي (المتوفى سنة ٤١٦هـ) في كتاب « التعريف برجال الموطأ »[٥] .

٦ ـ وأبو بكر أحمد بن علي بن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) كتاباً في رجال « صحيح مسلم »[٦] .

٧ ـ وألَّف خلفُ بن قاسم بن سهل ـ ابن الدَّبَّاغ ـ (المتوفى سنة ٣٩٣هـ) في شيوخ أبي داود[٧] .

٨ ـ وألَّف أبو عبد الله بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) في «أسماء شيوخ البخاري»[٨] .

---

(١) انظر تعريفه في صفحة : (٤٥٧) .
(٢) انظر تعريفه في صفحة : (٤٥٧) .
(٣) انظر تعريفه في صفحة : (٤٥٨) .
(٤) انظر تعريفه في صفحة : (٤٥٨) .
(٥) مخطوط في خزانة القرويين بفاس . (المستدرك للزركلي : ٢/ ٢٣٥) .
(٦) انظر تعريفه في صفحة : (٤٦٠) .
(٧) تهذيب الكمال : (٢٠/ ٣٧٩) .
(٨) إكمال تهذيب الكمال : (٦أ ، ٧أ) .

٩ ـ وألَّف أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (المتوفى ٤٧٤هـ) كتاباً في رجال « الموطأ »[١] .

١٠ ـ وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ) في كتابه « تسمية شيوخ أبي داود »[٢] ، و« رجال سنن النَّسائي »[٣] .

١١ ـ ثم عبدُ العزيز بن محمد الأطروش الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٥٢٤هـ) في كتابه « تسمية رجال الترمذي »[٤] .

وفي نفس الوقت أخذ بعضُ المصنِّفين يجمع بين رجال البخاري ومسلم في مصنَّفٍ واحدٍ ، ولم يحدث أن جمع بين رجال غيرهما في هذه الفترة ، ولعلَّ اعتماد العلماء على الصَّحيحين وكون رجالهما جميعاً من الثقات هو الذي حَدَا بالعلماء إلى الجمع بين رجالهما ، وأول من صنَّف في ذلك :

١٢ ـ أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في كتبه الثلاثة « رجال البخاري ومسلم »[٥] و« ذِكرُ قومٍ ممن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما وضَعَّفهم النَّسائيُّ في كتاب الضعفاء »[٦] و« أسماء الصحابة التي اتَّفق فيها البخاريُّ ومسلمٌ وما انفرد به كلٌّ منهما »[٧] .

١٣ ـ وأبو نصر الكَلاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨هـ) في كتابه « الجمع بين رجال الصحيحين » .

---

(١) اقتبس منه الزركشي في « النكت » : ق : ٨١ .
(٢) تاريخ التراث العربي : (١/ ٣٨٨) .
(٣) تذكرة الحفاظ : ١٢٣٣ .
(٤) المعجم : لابن الأبار : ص : ٢٦٥ .
(٥) تاريخ التراث العربي : (١/ ٢٦٤) .
(٦) المرجع السابق : (١/ ٣٦٤) .
(٧) المرجع السابق : (١/ ٣٦٥) .

١٤ ـ وأبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) في كتابه « المدخل إلى الصحيحين »[١] .

١٥ ـ ثم هبةُ الله بن الحسن اللاَّلَكَائي (المتوفى سنة ٤١٨هـ) في كتابه « رجال البخاري ومسلم » .

١٦ ـ ثم أبو الفَضْل محمد بن طاهر المَقْدسي (المتوفى سنة ٥٠٧هـ) في كتابه « الجمع بين رجال الصحيحين »[٢] .

أما المصنَّفات التي تجمع بين رجال السُّنن الأربعة أو الكتب الخمسة أو الكتب السِّتّة فقد ظهرتْ قريباً من ذلك ، حين صَنَّف الحافظُ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥هـ) كتاباً « تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والتِّرمذي والنَّسائي في مصنَّفاتهم عن الصحابة والتابعين إلى شيوخهم » ثم لم يقدم أحدٌ على تكرار المحاولة حتى فترةٍ متأخرةٍ[٣] حين صَنَّف الحافظُ ابنُ عساكر (المتوفى سنة ٥٧١هـ) كتابه « المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل » لكنه اقتصر على الشيوخ المباشرين دون بقية رجال الأسانيد ، فهو في طبقة شيوخ أصحاب الكتب السِّتّة المباشرين فقط .

ثم صَنَّف أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسي الجَمَّاعِيلي (المتوفى سنة ٦٠٠هـ) كتابه المشهور « الكمال في معرفة الرجال » . وقد ظَلَّ كتابُ الكمال أصلاً لعددٍ كبيرٍ من المصنَّفات التي هَذَّبته أو أضافت إليه طيلةَ القرون الثلاثة التالية على تصنيفه .

وصَنَّف عبدُ الله بن سليمان الأنصاري الحارثي البلنسي (المتوفى سنة ٦١٢هـ)

---

(١) انظر تعريفه في صفحة : (٤٦٢) .

(٢) انظر تعريفه في صفحة : (٤٦٤) .

(٣) فهرست ابن خير : ص : ٢٢٢ .

كتابَه في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنَّسائي والتِّرمذي ، نزع فيه منزعَ أبي نصر الكَلاباذي ولم يُكمِله[1] .

كما صنَّف أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني (المتوفى سنة ٦٤١هـ) كتابَه « رجال الكتب السِّتّة »[2] .

وصَنَّف ابن النَّجَّار البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) كتابَه « الجمع بين رجال الكتب الستة »[3] .

تعريف الكتب المطبوعة في رجال كتب الحديث المخصوصة :

وإليك تعريفَ ما بقي من هذه الكُتب من المخطوطات الموجودة والمطبوعات المتوفّرة :

(١) ـ مصنَّفات في رجال « صحيح البخاري » :

١ ـ أسامي من روى عنهم البخاري : للإمام أبي أحمد ، عبد الله بن عَدي بن عبد الله الجُرْجَاني (المتوفى سنة ٣٦٥هـ) .

يتعلَّق هذا الكتاب بشيوخ البخاري الذين ذكرهم في الصحيح ، وقد رتَّبهم على حروف المعجم وذكر أنسابَهم وبلدانَهم وبعضَ أخبار المشهورين منهم ومكانتَهم في العلم ، وبدأه بترجَمة البخاري نفسه ، وهي ترجمةٌ مستفيضةٌ استغرقت سِتّ صفحاتٍ . ويتراوح طولُ التراجم بين السطر الواحد إلى الثلاثين سطراً ، وقال في آخره : « فجميع شيوخه الذين في جامعه مئتان وتسعة وثمانون شيخاً » .

طُبع بتحقيق الأستاذ بدر بن محمد العماش ، في دار البخاري بالمدينة المنوَّرة ، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

---

(١) التكملة : لابن الأبار : (٢/ ٨٨٣ـ٨٨٥) .

(٢) اقتبس منه مغلطاي كثيراً في كتابه « إكمال تهذيب الكمال » (١ : ق٤) .

(٣) انظر « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ص : ١٥٦ـ١٦٠ .

٢ ـ **ذكرُ أسماء التابعين ومَن بعدهم ممّن صَحَّتْ روايتُه عن الثِّقات عند البخاري :**

للحافظ أبي الحسن ، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) .

ذكر فيه المؤلِّفُ أسماءَ من اشتمل عليه « صحيحُ البخاري » من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه ، ورَتَّبها على حروف المعجم .

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضّنّاوي وكمال يوسف الحُوت ، في مؤسَّسة الكتب الثقافية ببيروت ، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م ، في مجلَّدين .

٣ ـ **تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه الجامع الصحيح** : لأبي عبد الله ، محمد بن إسحاق الأصبهاني ، المعروف بابن مَنْدَة (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) .

رَتَّبهم فيه على حروف المعجم ، وبلغوا عنده (٣٠٦) شيوخ .

طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي ، في مكتبة الكوثر بالمربع (السعودية) ، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

٤ ـ **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسّداد** : لأبي نصر ، أحمد بن محمد بن الحسين الكَلاباذي (المتوفى سنة ٣٩٨هـ) .

يختص هذا الكتابُ برجال البخاري الذين أخرجهم في الصحيح . وهو يعني بتمييز الرجل ، وذلك بذكر اسمه واسم أبيه ونسبته ، كما يذكر رحلاتِه ، ومن روى عنهم ومن رووا عنه ، ويُشير إلى مظانِّ مروياتهم بالإحالة على كتب « صحيح البخاري » دون ذكر الأبواب وبذكر سني الوفيات ، وهو ينقل عن النقاد القدامى أقوالهم .

طُبع بتحقيق الأستاذ عبد الله اللَّيثي ، في دار المعرفة بالرياض ، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٥ ـ **التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاريُّ في الصحيح** : لأبي الوليد ، سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٤هـ) .

رَتَّب الباجي تراجمَ هذا الكتاب على حروف المعجم ، ووضَّح منهجه في المقدِّمة فقال : « أمَّا بعد ، فإنك سألتني أن أصنِّف لك كتاباً آتي فيه بأسماء من روى عنه محمدُ بن إسماعيل البخاري في صحيحه من شيوخه ومن تقدَّمهم إلى الصحابة رضي الله عنهم ، وأُثبت فيه ما صَحَّ عندي من كُنَاهم وأنسابهم وما ذكره العلماء من أحوالهم . . وأنا إن شاء الله آتي بما شرطتُه في أسماء الرجال على حروف الهجاء بالتأليف المعتاد في بلدنا . . . » .

وقدَّم المصنِّفُ بين يدي التراجم أبواباً ومقدِّماتٍ في منهج معرفة الجرح والتعديل ، ثم ترجم للإمام البخاري ترجمةً طويلةً ، ثم ساق تراجم كتابه ، ويذكر عادةً اسمَ صاحبِ الترجَمة ونسبَه ، والكتبَ التي أخرج فيها البخاريُّ حديثه في صحيحه ، وبعضَ شيوخ وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، وسنة وفاته .

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي لبابة حسين ، في دار اللِّواء بالرياض ، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، في ثلاث مجلَّدات ، ضِمن « أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه : التعديل والتجريح . . . » .

٦ ـ **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قِبَل الرُّواة** : (قسم « صحيح البخاري ») : **لأبي علي** ، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ) .

وهو الجزءُ الخامسُ والسّادسُ من « تقييد المهمل وتمييز المشكل » .

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق آيدن الحامدي ، في دار اللِّواء بالرياض ، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٧ ـ **أسامي شيوخ البخاري** : لأبي الفضل ، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّاغاني (المتوفى سنة ٦٥٠هـ) .

طُبع بتحقيق الأستاذ علي محمد العمران ، في دار عالَم الفوائد بالرياض ، عام ١٤١٩هـ ـ ٢٠٠٠م .

٨ ـ **مَشْيَخَةُ شيوخ البخاري** : لأبي محمد ، عبد الله بن سليمان بن داود عبد الرحمن الأنصاري الحارثي الأنْدُلسي ، المعروف بابن الأحْوَط (المتوفى سنة٦١٢هـ) .

نَحَا فيه مَنْحَى الكَلاباذي في « الهداية والإرشاد . . . » ولم يُتِمّ[١] .

٩ ـ **غاية المَرَام في رجال البخاري إلى سيِّد الأنام** : لأبي عبد الله ، شمس الدين محمد بن داود بن محمد البازلي (المتوفى سنة ٩٢٥هـ) .

وهو مخطوطٌ[٢] .

١٠ ـ **رجال الجامع الصحيح** : لعبد الرحمن بن الحارث التُّسْتري النصربوني (المتوفى ق ١٠هـ) .

وهو مخطوطٌ[٣] .

١١ ـ **أسماء رُواة « صحيح البخاري » في الحديث** : لصُوفي زادَهْ ، حسن بن حسن (المتوفى سنة ١٢٧٩هـ) .

وهو مخطوطٌ[٤] .

(٢) ـ مصنفاتٌ في رجال « صحيح مسلم » :

١ ـ **رجال صحيح مسلم** : لأبي بكر ، أحمد بن علي بن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) .

---

(١) ذكره ابن الأبّار في « التكملة » رقم الترجمة : (٨٨٣) .
(٢) انظر « الفهرس الشامل : الحديث : (١٢/ ١١٢٦) .
(٣) انظر المرجع السابق : (٢/ ٨٠٤) .
(٤) انظر المرجع السابق : (١/ ١٨٩) .

ذكر فيه المؤلِّفُ رجالاً أوردهم الإمام مسلم، واحتج بهم في المسند الصحيح، وذكر كيفية روايتهم والرواة عنهم. وقد رتَّب التراجم على حروف المعجم، ويذكر عادةً اسمَ الراوي ونسبَه ونسبتَه، وسنتي مولده ووفاتِه، وشيوخَه، والكتبَ التي وَرَدَتْ فيها روايتُه في « صحيح مسلم » دون ذكر الأبواب التي أضيفت متأخراً من قبل القاضي عياض أو النَّووي، وأحياناً يذكر له حديثاً أو يذكر الرواة عنه، ويخلو الكتاب من الجرح والتعديل، ويتراوح فيه طول الترجَمة بين سطرين وخمسة وعشرين سطراً.

ويرى الحافظُ ابن حجر أنَّ دَأْبَ ابن منجويه أن ينقل كلامَ ابنِ حِبّان برُمَّته، ولا يعزو إليه.

٢ ـ تسمية رجال « صحيح مسلم » الذين انفرد بهم عن البخاري : للحافظ أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

ترجم فيه تراجمَ مختصرةً للرجال الذين انفرد بهم الإمام مسلمٌ في « صحيحه »، ولم يخرِّج لهم الإمامُ البخاري.

وهو مخطوطٌ[1].

٣ ـ خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم : لمحمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهَرري البُوْيطي السّلفي.

طُبع في مكتبة جُدَّة، بجُدَّة، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٣) كتب في الجمع بين رجال الصَّحيحين :

١ ـ رساله في أسماء الصَّحابة التي اتَّفق عليها الشيخان (البخاري ومسلمٌ) وما انفرد كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر : للإمام أبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

---

(١) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (١/ ٣٧٦).

وهو مخطوطٌ[1] .

٢ ـ **رجال البخاري ومسلم** : للدَّارقطني أيضاً .

وهو مخطوطٌ[2] .

٣ ـ **ذِكْرُ قومٍ ممّن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما وضَعَّفهم النَّسائيُّ في كتاب الضعفاء** : للدَّارقطني أيضاً .

وهو مخطوطٌ[3] .

٤ ـ **المدخل إلى الصحيحين** : للحاكم أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) .

يتناول هذا الكتاب عِدَّة موضوعاتٍ ، فقد بدأه الحاكمُ بذكر الأحاديث الدَّالَّة على اتِّباع السُّنة ومجانبة البدعة وأهمية تبليغ السُّنة والزجر من الكذب فيها ، ثم بيَّن أسامي المجروحين مجتهداً في سَبْر أحوالهم دون تقليدٍ لأحدٍ من الأئمة ، وبيَّن أنه لا تَحِلُّ الروايةُ عنهم إلَّا بعد بيان حالهم ، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مقدِّماً البدريِّين على غيرهم والقرشيِّين على الأنصار ضِمْنَ الحرف الواحد بالجملة دون التزامٍ دقيقٍ بذلك ، وعددُهم (٢٣١) رجلاً ، وهم يتصفون بالجرح الشديد المفضي إلى تركهم .

ثم انتقل الحاكمُ إلى القسم الآخر وهو « تسمية من أخرجهم البخاريُّ ومسلمٌ وما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما »، وبدأ بالصحابة ثم الصحابيّات، فلما انتهى منهم ساق أساميَ التابعين ومن بعدهم ، ثم أساميَ النساء ، وقَسّمهم داخل كل حرف إلى أقسام وهي : أولاً : ما اتفق عليه البخاري ومسلم . وثانياً : ما انفرد به البخاري . ثالثاً :

---

(١) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (١/ ١٩٠) .

(٢) انظر المرجع السابق : (٢/ ٨٠٤) .

(٣) انظر المرجع السابق : (٢/ ٧٩٥) .

ما انفرد به مسلم . فلمَّا انتهى من ذلك انتقل إلى ذكر أسماء شيوخ البخاري الذين لقيهم وسمع منهم لكنه روى عنهم بالواسطة ، وهم (٤٥٦) شيخاً ، ثم ذكر أسماءَ الشيوخ الذين روى لهم البخاريُّ في الشواهد فقط ، ثم ذكر أصحابَ الكُنَى من الصحابة ، ثم من التابعين ، ثم من بعدهم ، ثم أصحاب الكُنَى من النساء التابعيات ومن بعدهن .

ثم دافع الحاكمُ عن الصحيحين في فصلين ، تناول الأول الرواة الذين عِيْبَ على مسلم إخراج حديثهم ، وتناول الثاني من أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه ممن عِيْبَ بنوعٍ من الجرح ، ثم عقد فصلاً آخر فيمن روى عنهم البخاري ، وأهمل ذكر أنسابهم مبيِّناً أنهم معروفون عند البخاري بالعدالة وإن جهلهم غيرُه ، ثم عقد فصلاً آخر في الشيوخ الذين سمع منهم البخاري ولم يحدِّث عنهم في الصحيح بل استشهد بأقوالهم فقط ، ثم عقد فصلاً في مشايخ البخاري ومسلم في الصحيحين ، فبلغ عددُ شيوخ البخاري (٢٧٦) شيخاً، وعدد شيوخ مسلم (٢٠٥) ، واتفقا في الرواية عن (٦١) شيخاً منهم ، وروى البخاري عن (٣٥) شيخاً روى عنهم مسلم بواسطة رجلٍ .

طُبع بتحقيق الأستاذ إبراهيم بن علي الكليب .

٥ ـ تسمية مَن أخرج لهم البخاري ومسلم ، وما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما : للحاكم أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) .

ذكر فيه المؤلِّفُ أسامِيَ مَن أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما ، على ثلاثة أوجُهٍ :

ـ ما اتَّفقا عليه .

ـ ثم ما تفرَّد بإخراجه البخاريُّ .

ـ ثم ما تفرَّد بإخراجه مسلم .

ورتَّب الأسماء على حروف المعجم ، وجدّ في الاختصار .

طُبع بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت ، في مؤسَّسة الكتب الثقافية ، ببيروت ، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٦ ـ **ذكر أسماء مَن اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ** : لأبي الفتح ، محمد بن أحمد بن محمد بن فارس ، المعروف بابن أبي الفوارس (المتوفى سنة ٤١٢هـ) .

وهو مخطوطٌ[١] .

٧ ـ **رجال الصَّحيحين** : لأبي القاسم ، هبة الله بن حسن اللاَّلْكائي الطَّبَري (المتوفى سنة ٤١٨هـ) .

ذكره حاجي خليفة[٢] والكتَّاني[٣] .

٨ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصَّحيحين** : لأبي علي ، الحسين بن محمد بن أحمد الجَيَّاني الغَسَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ) .

يختصّ الجزءُ الخامس والسَّادسُ من هذا الكتاب برجال البخاري ومسلم ، وهو المطبوع بعنوان « التنبيه على الأوهام الواقعة في الصَّحيحين من قِبَل الرُّواة » .

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد صادق آيدن الحامدي ، في دار اللِّواء بالرياض ، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٩ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين** : لأبي الفضل ، محمد بن طاهر بن علي المَقْدسي ، المعروف بابن القَيْسراني (المتوفى سنة ٥٠٧هـ) .

جمع فيه المؤلِّفُ كتابي « الهداية والإرشاد » للكلاباذي و« رجال مسلم » لابن مَنْجُوْيَهْ الأصفهاني باستدراك ما أغفلاه واختصارِ ما يُستغنى عنه من التطويل . وقد ذكر طريقتَه في مقدِّمة كتابه وأنه مزج بين رجال صحيحي البخاري ومسلم مع ذِكْرِ

---

(١) انظر : « الفهرس الشامل » الحديث : (٢/ ٧٩٤) .

(٢) في « كشف الظنون » (١/ ٨٣٥) .

(٣) في « الرسالة المستطرفة » ص : ٢٠٧ .

ما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما . والكتاب مرتَّبٌ على حروف المعجم .

طُبع في دائرة المعارف العثمانية (النظامية) بحَيْدَرْ آباد (الدَّكَنْ) الهند ، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥م ، وصوَّرته دار الكتب العلمية ببيروت .

١٠ ـ **رجال الصَّحيحين** : لأبي محمد ، تقي الدين ، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسي الجَمَّاعِيلي (المتوفى سنة ٦٠٠هـ) .

وهو مخطوطٌ[١] .

١١ ـ **رسالةٌ في ذِكر رجال الصَّحيحين** : للإمام أبي زكريا ، محيي الدين ، يحيى بن شرف النَّوَوي (المتوفى سنة ٦٧٦هـ) .

وهي مخطوطةٌ[٢] .

١٢ ـ **الجمع بين رجال الصَّحيحين** : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين بن موسى الهَكَّاري (المتوفى سنة ٧٦٣هـ) .

ذكره الكتّاني في « الرسالة المستطرفة »[٣] .

١٣ ـ **الجمع بين رجال الصحَّيحين** : للحافظ أبي حفص ، سراج الدين ، عمر بن رَسْلان بن نصير البُلْقيني (المتوفى سنة ٨٠٥هـ) .

ذكره الكتَّاني في « الرسالة المستطرفة »[٤] .

١٤ ـ **أسماء المَكْنِيِّيْنَ من رجال الصَّحيحين** : لمحمد بن هارون المغربي (المتوفى قبل ٨٨٠هـ) .

---

(١) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٢/ ٨٠٤) .

(٢) انظر المرجع السابق : (٢/ ٦٣٣) .

(٣) ص : ٢٠٧ .

(٤) ص : ٢٠٧ .

وهو مخطوطٌ[1] .

١٥ ـ **الرياض المستطابة في جملة مَن روى في الصحيحين من الصحابة** : للإمام يحيى بن أبي بكر العامري اليمني (المتوفى سنة ٨٩٣هـ) .

يتضَّمن الكتابُ التعريفَ لمَن صَحَّ له في الصحيحين رؤيةٌ وروايةٌ ، مرتِّباً له على الحروف ، وذكر في كلِّ واحدٍ منهم كم روى فيهما على الإطلاق ، ثم ما اتَّفق عليه من سَنَده ، ثم ما انفرد به البخاريُّ عنه من كان ، ثم مسلمٌ كذلك ، ثم ذكر في آخر الحرف ما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما من الرجال ، وكم روى عنه ، وذكر في كلِّ واحدٍ منهم مَن شارك الصحيحين في التخريج عنه من الكتب الأربعة (سنن أبي داود ، والترمذي ، والنَّسائي ، وابن ماجه) ، مع بيان ما أمكن من الضَّبط في الاسم والنَّسب واللَّقب ، وبيان البلد والمولد والوفاة ، وطرفٍ من مناقبه وعيونِ أخباره .

طُبع في المطبع الشَّاهْجَهَاني ، ببُوْفال (الهند) ، عام ١٣٠٣هـ ـ ١٨٨٥م ، وله طبعاتٌ أخرى .

١٦ ـ **نبذةٌ في ذكر من ذُكر في الصَّحيحين من الصحابة ممَّن هو وأبوه صحابِيّان أو جَدُّه أو أمُّه** : لجمال الدين ، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أحمد الأشخَر الزَّبِيْديّ (المتوفى سنة ٩٩١هـ) .

وهو مخطوطٌ[2] .

١٧ ـ **منظومةٌ في ضبط ما في الصَّحيحين من المختلف والمتفق لفظاً** : للأشخر الزَّبيدي أيضاً .

وهو مخطوطٌ[3] .

١٨ ـ **المطلب السَّامي في ضبط ما يُشْكِل في الصَّحيحين من الأسامي** : للأشخر الزَّبيدي أيضاً .

---

(١) في مكتبة الدولة في برلين ، برقم [(9964)-PM 498/3] . ضِمن مجموع ق (٢٠٩ـ٢٢٩) .

(٢) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٣/ ١٦٥٨) .

(٣) انظر المرجع السابق : (٣/ ١٦٠٩) .

وهو مخطوطٌ[1] .

١٩ ـ **قُرَّة العين في ضبط أسماء رجال الصَّحيحين** : لعبد الغني صفي الدين أحمد بن محمد بن علي البَحْرَاني .

ذكره الكَتَّاني في « الرسالة المستطرفة »[2] .

طُبع في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند ، عام ١٣٢٣هـ ـ ١٩١٥م .

٢٠ ـ **منظومة الصّبّان في ضبط أسماء رجال صحيحي الإمامين البخاري ومسلم والموطأ** : لأبي العرفان ، محمد بن علي المصري (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ) .

وهو مخطوطٌ[3] .

٢١ ـ **منظومةٌ في ضبط المشتبه من رجال الصَّحيحين** : للحاج الحسن بن آغْبَد الزَّيْدي .

وهو مخطوطٌ[4] .

٢٢ ـ **المغني في معرفة رجال الصحيحين** : إعداد الأستاذ صَفْوَت عبد الفتّاح محمود .

يسهِّل هذا الكتابُ البحثَ عن رجال الصحيحين ، ويُمكن للباحث أن يصل من خلاله إلى زبدة القول في رجلٍ من رجال الصحيحين ، دون أن يتكلَّف عناء البحث والتنقُّل من بين كتبٍ كثيرةٍ ، وحاول المؤلِّفُ أن يذكر ما اشْتُهِرَ به الراوي ، وماله من مناقب ، وما تولاه من مناصب بالإضافة إلى تواريخ الوفاة . فجاءت تراجمُ الكتاب مستوفيةً لمعظم ما يحتاج إليه الباحثُ من حال الرجل ، ابتداء بضبط الاسم ، أو

---

(١) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٣/ ١٥٢١) .

(٢) ص : ٢٠٥ .

(٣) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٣/ ١٦٠٩) .

(٤) انظر المرجع السابق : (٣/ ١٦٠٩) .

الكنية ، أو اللَّقب ، أو النسبة ، التي ربّما تستشكل على القارىء ، أو مروراً بأقوال علماء الجرح والتعديل فيه .

طُبع في دار الجيل ببيروت ، ودار عمَّار بعمان (الأردن) ، عام ١٤٠٨هـ .

(٤) ـ كتبٌ في رجال « سنن أبي داود » :

١ ـ تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني : للحافظ أبي علي ، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني (المتوفى سنة ٤٩٨هـ) .

ذكر المؤلِّفُ في مقدَّمة هذا الكتاب أنه يتناول شيوخَ أبي داود الذين حدَّث عنهم في كتاب السنن وغير ذلك من تواليفه مرتباً على حروف المعجم ، ويقصد الشيوخ المباشرين لأبي داود وليس جميع رجال أسانيده في كتبه . وتطول التراجمُ فيه وتقصر تبعاً لمكانه المترجَمين في العلم ، فقد استغرقت ترجمةُ الإمام أحمد بن حنبل (٢٧) سطراً ، في حين استغرقت ترجَمةُ أحمد بن زَنْجُوْيَه النَّسائي سطراً واحداً . والتراجم الطويلة أتاحت له ذكر النسب والفضائل والمكانة العلمية ، أمَّا التراجم القصيرة فاهتمَّ فيها بذكر اسم المترجَم له وكنيته ونسبته وتوثيقه أو تضعيفه وبعض شيوخه وتلاميذه وسنة وفاته ، كما يُشير إلى تولِّي بعضهم للقضاء . وقد يشير إلى موضع روايته في « سنن أبي داود » وذلك بذكر اسم الكتاب من السنن ، وينقل أقوالَ النقاد في تراجم بعض الشيوخ وخاصةً أبا حاتم الرازي ، وأبا زُرْعَة الرازي ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، ومحمد بن عبد الله بن نمير .

طُبع بالمدينة المنوَّرة .

(٥) كتبٌ في رجال « جامع الترمذي »

١ ـ رجال سُنَن الترمذي : لأبي عبد الله ، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الـدَّوْرَقي .

ذكره الكتّاني في « الرسالة المستطرفة »[1] .

(٦) كتبٌ في رجال « سُنَن النَّسائي » :

١ ـ رجال سُنَن النَّسائي : لأبي عبد الله ، محمد بن عبد العزيز الأنصاري الدَّوْرَقي .

ذكره الكتاني في « الرسالة المستطرفة »[2] .

٢ ـ تسمية شيوخ النَّسائي : لأبي علي ، الحسين بن محمَّد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني .

وهو مخطوطٌ .

(٧) كتبٌ في رجال « سُنَن ابن ماجَهْ » .

١ ـ المجرَّد في أسماء رجال سُنَن ابن ماجَهْ : للحافظ أبي عبد الله ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ) .

رتَّب أسماءَهم على طبقاتهم ، فذكر الصحابةَ ، ثم طبقةَ سعيد بن المُسَيَّب ومسروقٍ ، ثم طبقةَ الحسن وعَطَاء ، ثم طبقةَ الأعمش ، وابن عَوْن ، ثم طبقةَ عَفَّان وعبد الرزّاق ، ثم طبقةَ عليّ بن المَدِيني وأحمد بن حنبل ، ثم طبقةَ البخاري .

أوله : « هذه أسماء من انفرد ابنُ ماجه بإخراجهم عن البخاري أو مسلم » .

وهو مخطوطٌ في دار الكتب الظاهرية .

(٨) كتبٌ في رجال السُّنَن الأربعة :

١ ـ رجال السُّنَن الأربعة : لشهاب الدين ، أبي الحسن ، أحمد بن أحمد بن أحمد الحسين بن موسى الهَكَّاري الكردي (المتوفى سنة ٧٦٣هـ) .

---

(١) ص : ٢٠٨ .

(٢) ص : ٢٠٨ .

وهو مخطوطٌ[1] .

٢ ـ **رجال السُّنَن الأربعة** : للحافظ أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

ذكره الكتاني في « الرسالة المستطرفة »[2] .

(٩) رجال « موطأ مالك »

١ ـ **التعريف بمَن ذُكر في موطأ مالك بن أنس الأصبحي من أسماء الرجال والنّساء راوياً مروياً عنه** : لأبي عبد الله ، محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد ، المعروف بابن الحَذَّاء (المتوفى سنة ٤١٦هـ) .

وهو مخطوطٌ[3] .

٢ ـ **إسعاف المبطأ برجال الموطَّأ** : للحافظ أبي الفضل ، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) .

أفرد السيوطيُّ هذا الكتابَ لترجَمة كلٍّ من ذكرهم الإمامُ مالك في أسانيده في كتابه « الموطأ » . وقد أَلَّف في رجال « الموطأ » عددٌ من العلماء ذكر السيوطي منهم : ابن الحذَّاء ، وابن مفزع ، والطلمنكي ، والبرقي ، ومن بعدهم السيوطيُّ في كتابه هذا « إسعاف المبطأ برجال الموطأ » والذي أفاد فيه ممن سبقوه .

استفتح السيوطيُّ هذا الكتابَ بالحديث عن مكانة الإمام مالك في علم الحديث وبيان أنّه من رجال الجرح والتعديل . وأنّه كان لا يستبيح لنفسه أن يروي إلّا عن ثقةٍ عدلٍ ضابطٍ متيقّظٍ فاهمٍ شديدِ التمكُّن من هذا الشأن ، وقد نقل لنا السيوطيُّ من أخباره في هذا الشأن ما يعد في حدِّ ذاته توثيقاً لكل رجال « الموطأ » بشكلٍ خاصٍّ .

---

(١) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٢/ ٨٠٤) .

(٢) ص : ٢٠٧ .

(٣) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (١/ ٣٨١) .

جاءت تراجمُ الكتاب موجَزةً اقتصر فيها السيوطيُّ على ما يهمُّ المحدِّثَ معرفته من ترجَمة الراوي من : تحريرٍ لاسمه ونسبته وكنيته ، وذكرٍ لشيوخه وتلامذته الذين رَوَوْا عنه ، وما حكم عليه أهلُ الجرح والتعديل ، ثم بيان تاريخ وفاته مقدّماً القول الأرجح في ذلك إن كان هناك خلافٌ في تحديده دون أن يهمل بقية الأقوال ، كما يذكر سِنَّه عند وفاته .

ومما يمتاز به هذا الكتابُ أنَّ السيوطي كان ينصّ في ترجَمةِ من ليس له روايةٌ في الكتب السِّتّة أو مسند أحمد على ذلك .

وإن كان للراوي حديثٌ واحدٌ فقط في « الموطأ » ذكر الحديثَ .

طُبع الكتاب لأول مرة في الهند ، عام ١٢٨٢هـ ـ ١٨٦٥م ، وله طبعاتٌ أخرى .

(١٠) مصنَّفاتٌ في رجال الكتب السِّتّة :

عُني العلماء منذ فترةٍ مبكِّرةٍ بتأليف الكتب التي تتناول رواة الحديث للإفادةِ منها في بيان صحيح الحديث من سقيمه . وحين وُضعت الكتب الستة في الحديث (وهي : صحيح البُخاريّ ، وصحيح مسلم ، وجامع التِّرمذي ، وسُنن النَّسائي ، وسنن أبي داود ، وسنن ابن ماجه) عَدَّها جهابذة المحدِّثين دواوينَ الإسلام فعُنوا بها وبروايتها وتدقيقها ، فاشتُهِرَت في بلاد الإسلام ، وذاع صيتُها بين الأنام . ونتيجة لذلك ألَّفوا الكتبَ المعنية بتناول الرجال الواردين في أسانيدها منذ القرن الرابع الهجري ، نذكرها هنا ما يلي .

١ ـ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبل** : للحافظ أبي القاسم ، علي بن الحسن بن هبة الله ، ثقة الدين ، المعروف بابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١هـ) .

اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين ، ورَتَّب الكتابَ على

حروف المعجم ، وابتدأ كتابه بمن اسمه « أحمد » ، وأوْرَدَ التراجمَ على سبيل الاختصار فذكر اسمَ المترجَم له ونسبته ، ثم مَن روى عنه من أصحاب الكتب الستة ثم توثيقه ، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إنْ وقع له ، وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقةً أو بدلاً عالياً ونحو ذلك من رُتَبِ العلوِّ في الرواية .

ومِنْ رموز هذا الكتاب كما يلي :

(خ) للبخاري .

و(م) لمسلم .

و(د) لأبي داود .

و(ت) للترمذي .

و(ن) للنَّسائيّ .

و(ق) لابن ماجه القزوينيّ .

طُبع بتحقيق السيدة سكينة الشِّهابي ، في دار الفكر بدمشق ، عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٢ ـ **الكمال في أسماء الرجال** : للحافظ أبي محمَّد ، عبد الغني بن عبد الواحد المَقْدسيّ الجَمَّاعيليّ الحنبليّ (المتوفى سنة ٦٠٠هـ) .

تناول فيه رجال الكتب الستة ، وإذا كان الحافظُ ابن عساكر أول من ألَّف في شيوخ أصحاب الكتب الستة ، فإنَّ الحافظ عبد الغني أولُ من ألَّف في رواة الكتب الستة حيث لم يقتصر على شيوخهم بل تناول جميعَ الرواة المذكورين في هذه الكتب من الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى شيوخ أصحاب الكتب الستة .

أمَّا نطاق الكتاب ومنهجُه فيمكن تلخيصه بما يأتي :

ـ اجتهد أن يَسْتَوْعِب جميعَ رجال هذه الكتب غاية الإمكان ، لكنه قال : « غير أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها لاختلاف النسخ ، وقد يَشِذُّ عن الإنسان

بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه »[1] .

ـ بيَّن أحوالَ هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغَ جهده ، وحذف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار .

ـ استعمل عباراتٍ دالَّةً على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها ، فكان يقول : « روى له الجماعة » إذا كان في الكتب الستة ، ونحو قوله : « اتفقا عليه » أو « متفق عليه » ، إذا كان الرَّاوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاريُّ ومسلمٌ في « صحيحيهما » ، وأمَّا الباقي فسمَّاه تسميةً .

ـ ابتدأ كتابَه بترجمةٍ قصيرةٍ للرسول ﷺ ، أخذها بسنده من كتاب « السيرة » لابن هشام استغرقت صفحةً واحدةً فقط ، وقال في نهايتها : « وقد أفردنا لأحواله ﷺ مختصراً لا يستغني طالبُ الحديث ولا غيرُه من المسلمين عن مثله » ، وأَتْبَع ذلك بفصل من أقوال الأئمة في أحوال الرواة والنقلة ، أورده بالأسانيد المتصلة إليه استغرق ثمانَ أوراق »[2] .

ـ أفْرَدَ الصحابةَ عن باقي الرواة ، فجعلهم في أول الكتاب ، وبدأهم بالعَشَرة المبشَّرة بالجنَّة ، فكان أوَّلهم الصديق أبو بكر رضي الله عنهم ، وأفرد الرجالَ عن النساء ، فأورد الرجالَ أولاً ، ثم أتبعهم بالنساء ، ورَتَّب الرواةَ الباقين على حروف المعجم ، وبدأهم بالمحمَّدِين لشرف هذا الاسم .

وهو ما زال مخطوطاً[3] .

٣ ـ الكمال في الرجال (في الجمع بين رجال الكتب السِّتّة) : لأبي عبد الله ، مُحِبّ الدين ، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي ، المعروف بابن النَّجّار (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) .

---

(١) مقدمة الكمال .

(٢) الكمال : (١/ الورقة ٢ـ١١) .

(٣) انظر « الفهرس الشامل » : للحديث : (٢/ ١٣٠٢) .

ذكره الحافظ الذهبي في « سير أعلام النبلاء »[1] ، والكتّاني في « الرسالة المستطرفة »[2] .

٤ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : للإمام الحافظ أبي الحجّاج ، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي (المتوفى سنة ٧٤٣هـ) .

دَرَس المِزّيُّ كتابَ « الكمال » للحافظ عبد الغني ، فوجد فيه نقصاً وإخلالاً وإغفالاً لكثير من الأسماء التي هي من شرطه بلغت مئاتٍ عديدةً ، وقَرَّر تأليفَ كتابٍ جديدٍ يستند في أُسُسه على كتاب « الكمال » وسَمَّاه « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » .

وقد ظَنَّ بعضُهم غلطاً أنَّ الحافظ المِزّيّ إنما اختصر كتاب « الكمال » لعبد الغني حينما ألَّف كتابه « تهذيب الكمال » ، وكأنهم ربطوا بين كلمتي « الاختصار » و« التهذيب » مع أنَّ الأخيرة تَدُلُّ في الأغلب على التنقية والإصلاح .

والحَقُّ أنَّ كتاب المزيّ قد تجاوز كتابَ « الكمال » تجاوزاً أصبح معه التناسُب بينهما أمراً بعيداً ، سواء أكان ذلك في المحتوى ، أم التنظيم ، أم الحجم ، وإليك بيان ذلك على وجه الاختصار :

أولاً : اقتصر كتابُ « الكمال » على رواة الكتب الستة ، فاستدرك المِزّيّ ما فات المؤلِّفَ من رواة هذه الكتب أولاً ، وهم كثرةٌ ، ودَقَّق في الذين ذكرهم ، فحذف بعضَ من هو ليس من شرطه ، وهم قِلَّةٌ ، ثم أضاف إلى كتابه الرواةَ الواردين في بعض ما اختاره من مؤلَّفات أصحاب الكتب الستة ، وهي :

للبخاري :

١ ـ كتاب القراءة خلف الإمام .

---

(١) ٢٣/ ١٣٣ .

(٢) ص : ٢٠٨ .

٢ ـ كتاب رفع اليدين في الصلاة .

٣ ـ كتاب الأدب المفرد .

٤ ـ كتاب خَلْق أفعال العباد .

٥ ـ ما استشهد به في الصحيح تعليقاً .

ولمسلم :

٦ ـ مقدِّمة كتابه الصحيح .

ولأبي داود :

٧ ـ كتاب المَراسيل .

٨ ـ كتاب الرَّدِّ على أهل القدر .

٩ ـ كتاب الناسخ والمنسوخ .

١٠ ـ كتاب التفرُّد (وهو ما تفرَّد به أهل الأمصار من السُّنَن) .

١١ ـ كتاب فضائل الأنصار .

١٢ ـ كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل) .

١٣ ـ كتاب مُسْنَد حديث مالك بن أنس .

وللترمذي :

١٤ ـ كتاب الشَّمائل .

وللنَّسائيّ :

١٥ ـ كتاب عمل اليوم والليلة .

١٦ ـ كتاب خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه .

١٧ ـ كتاب مسند عليّ رضي الله عنه .

١٨ ـ كتاب مسند حديث مالك بن أنس .

لابن ماجه :

١٩ ـ كتاب التفسير .

وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبعمئة ترجمة .

ثانياً : وذكر جملةً من التراجم للتمييز ، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة ، لكن أصحابها لم يكونوا من رجالِ أصحابِ الكتب الستة .

ثالثاً : أضاف المِزِّيُّ إلى معظم تراجم الأصل مادةً تاريخيةً جديدةً في شيوخ صاحب الترجمة ، والرواة عنه ، وما قيل فيه من جَرْحٍ أو تعديلٍ أو توثيقٍ ، وتاريخ مولده أو وفاته ، ونحو ذلك ، فتوسَّعَتْ معظم التراجم توسُّعاً كبيراً .

رابعاً : وأضاف المِزِّي بعد كل هذا أربعةَ فصول مهمة في آخر كتابه لم يذكر صاحبُ « الكمال » منها شيئاً ، وهي :

١ ـ فصل : فيمن اشتُهِر بالنسبة إلى أبيه أو جَدِّه أو أمِّه أو عمِّه أو نحو ذلك .

٢ ـ فصل : فيمن اشتُهِرَ بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك .

٣ ـ فصل : فيمن اشتُهر بلقبٍ أو نحوه .

٤ ـ فصل : في المُبْهَمات .

وهذه الفصول تُيسِّر الانتفاعَ بالكتاب تيسيراً عظيماً في تسهيل الكشف على التراجم الأصلية ، فضلاً عن إيراد بعضهم مفرداً في هذه الفصول .

خامساً : رَجَع المِزِّيُّ إلى كثير من الموارد الأصلية التي لم يرجع إليها صاحبُ « الكمال » ، يعرفُ ذلك كلُّ من يُلقي نظرةً على الكتابين ، وكان لا بُدَّ للمِزِّي أن

يفعل ذلك بعد توسيعه لمادة الكتاب كل هذا التوسيع ، فلم يكن ذلك ممكناً إلَّا بزيادة الموارد المعتمدة .

سادساً : هذا فضلاً عن زيادة التدقيق والتحقيق وبيان الأوهام ومواضع الخَلَل في كل المادة التاريخية التي ذَكَرها عبد الغني في « الكمال » ، فوَضَّح سقيمَها ، وَوَثَّق ما اطمأنَّ إليه ، فأورده في كتابه الجديد .

لقد أدَّتْ كلُّ هذه الإضافات الأساسية إلى تضخم الكتاب تضخماً كبيراً ، فصار ثلاثة أضعاف « الكمال » تقريباً .

أمَّا رموز هذا الكتاب فهي كما يلي :

(ع) للكتب السِّتّة .

(٤) للأربعة أصحاب السُّنن .

(خ) للبخاري .

(م) لمسلم .

(د) لأبي داود .

(ت) للتِّرمذي .

(س) للنَّسائي .

(ق) لابن ماجَهْ .

(خت) للبخاري في التعاليق .

(بخ) للبخاري في الأدب المُفْرَد .

(ي) في جزء رفع اليدين .

(عخ) خلق أفعال العباد .

(ز) جزء القراءة خلف الإمام .

(مق) لمسلمٍ في مقدِّمة صحيحه .

(مد) لأبي داود في المراسيل .

(قد) في القدر .

(خد) في الناسخ والمنسوخ .

(ف) في كتاب التفرُّد .

(صد) في فضائل الأنصار .

(ل) في المسائل .

(كد) في مُسْنَد مالك .

(تم) للترمذي في الشمائل .

(سي) للنَّسائي في عمل اليوم واللَّيلة .

(كن) في مُسْنَد مالك .

(ص) في خصائص عليٍّ .

(عس) في مسند عليٍّ .

(فق) لابن ماجه في التفسير .

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور بَشّار عوّاد معروف ، في مؤسسة الرسالة ، ببيروت ، عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، في (٣٥) مجلداً .

٥ - **تذهيب تهذيب الكمال** : للحافظ أبي عبد الله ، شمس الدين أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ) .

هو تذهيبٌ لكتاب « تهذيب الكمال » للمِزِّي ، وقد حافظ فيه الذهبيُّ على ترتيب الأصل ، وأضاف ما رآه حَرِيّاً بالإضافة ، وعلَّق على كثير من تراجم الأصل ،

من حيث الرواية ، وضبط الأسماء والوفيات ، وبعض أقوال العلماء في المترجَمين[1] .

وقد علَّق عليه الحافظُ ابن حجر بقوله : « أطال فيه العبارةَ ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظنِّ والتخمين ، أو مناقب لبعض المترجَمين ، مع إهمالٍ كثيرٍ من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح »[2] .

وهو ما زال مخطوطاً[3] .

٦ ـ **الكاشف في معرفة مَن له روايةٌ في الكتب الستة** : للحافظ الذهبي أيضاً .

اقتصر فيه الذهبيُّ على الرواة الذين لهم روايةٌ في الكتب الستة ، وهو مقتضبٌ من « تهذيب الكمال » وليس من « تذهيب التهذيب » كما هو شائعٌ ، يقول المصنِّفُ في مقدِّمة كتابه : « هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب الستة ـ الصحيحين ، والسنن الأربعة ـ مقتضبٌ من « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي الحَجَّاج المِزِّي ، اقتصرتُ فيه على ذكر من له روايةٌ في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في (التهذيب) ـ يعني : تهذيب الكمال ـ ودون من ذُكر للتمييز ، أو كُرِّر للتنبيه »[4] .

وقد تجلَّى منهجُ الحافظ الذهبي في « الكاشف » على النحو التالي :

ـ ترجم لرجال الكتب السِّتة الذين لهم روايةٌ فيها .

ـ حذف من له روايةٌ في كُتبٍ أخرى سِواها ، اعتمدها الحافظ المِزّي في « تهذيب الكمال » .

---

(١) راجع مقدمة تحقيق « تهذيب الكمال » : (١/ ٥٣) .

(٢) تهذيب التهذيب : (١/ ٣) .

(٣) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (١/ ٣٦٢) .

(٤) انظر مقدِّمة الكتاب : ص : ٤٩ .

ـ حذف من ذُكر في « تهذيب الكمال » للتمييز .

ـ حذف من كُرِّر في « التهذيب » للتنبيه على وهمٍ فيه ، أو نحوه .

ـ يذكر اسمَ المترجَم له ونسبه ، ونسبته ، وأسماءَ بعض شيوخه ، وأسماءَ بعض تلاميذه .

ـ يذكر حالَه جرحاً وتعديلاً إمَّا بنسبته إلى قائله ، أو بدون نسبة .

ـ نادراً ما يُورد الراويَ ولا يحكم عليه .

ـ يذكر وفاةَ الراوي ، ورموز من أخرج حديثَه .

استعمل الذهبيُّ عباراتٍ مقتضبةً في الجرح والتعديل مثل : « ثقة » و« صدوق » و« وُثِّق » و« صُدِّق » و« ضُعِّف » و« لُيِّن » و« محلُّه الصِّدق » و« لا بأسَ به » و« ليس به بأسٌ » و« ما أرى به بأساً » و« لا أعلم به بأساً » و« أرجو أنه لا بأسَ به » و« ليس بحديثه بأسٌ » و« حديثه مقاربٌ » و« مَشَّاه فلانٌ » ، وقلَّما يستعمل كلمةَ « مقبول »، ولم يحدِّد اصطلاحه كما فعل الحافظ ابن حجر في « تقريب التهذيب ». ويستعمل لفظَ « شيخٌ » و« لا يُعْرَف » بدل « مجهول » التي اصطلح على أنه إذا أطلقها فهي من قول أبي حاتم ، فإن أطلق عبارة « لا يُعْرَف » فيمن تفرَّد عنه راوٍ واحدٌ فهو يريد بها جهالةَ العين ، وربما أراد بها جهالةَ الحال ، ومن ألفاظه في ذلك : « جُهِل » و« يُجهل »[1] .

أمَّا رموز الكتاب فهي كما يلي :

(خ) للبخاري .

و (م) لمسلم .

و (د) لأبي داود .

---

(١) انظر مقدمة الشيخ محمد عوَّامة لـ« الكاشف » .

و (ت) للترمذي .

و (س) للنَّسائي .

و (ق) لابن ماجه .

و (ع) للكتب السِّتة .

و (٤) لأصحاب السُّنن الأربعة .

طُبع بتحقيق الشيخ محمد عَوَّامة ، والشيخ أحمد محمد نمر الخطيب ، في دار القبلة بجُدّة، ومؤسَّسة علوم القرآن ببيروت، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، في مجلَّدين.

٧ ـ **عُمدة العلماء الأخيار في تحرير علوم الأخبار** : لأبي العبَّاس ، أحمد بن سَعْد العَسْكري الأندرشي (المتوفى سنة ٧٥٠هـ) .

وهو مختصر « تهذيب الكمال » للمِزّيّ ، ذكره حاجي خليفة في « كشف الظنون »[1] بعنوان : « العمدة في مختصر تهذيب الكمال والأطراف » .

وهو مخطوطٌ[2] .

٨ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال** . للحافظ علاء الدين بن قُلَيْج مُغُلْطَاي الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ) .

هو ذَيْلٌ على كتاب الحافظ المِزّي ـ أي : « تهذيب الكمال » ـ ، وقد ذكر مُغُلْطَاي في مقدِّمة كتابه أنَّ استدراكه هذا لا ينقص من قيمة كتاب المِزِّي وأهميته ، وقال : « معتقدي أنَّ لو كان الشيخ حيّاً لرحَّب بهذا الإكمال » ، وقد أشار إلى عظمة كتاب المِزِّي ومنزلته ، ثم أخذ عليه جملةَ أمورٍ ، من أبرزها :

ـ ذكره أشياء لا حاجة إليها مثل الأسانيد التي يذكرها من باب العلوِّ ، أو الموافقات ، أو نحو ذلك .

---

(١) ٢/ ١١٧٠ .

(٢) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٢/ ١٠٩٦) .

ـ ذكره للترجمة النبوية وأخذه معظم ما ذكره فيها من كتاب أبي عمر بن عبد البرّ .

ـ إيراد بعض أخبار المترجَمين مما لا ينفع في بيان أحوالهم في التوثيق أو التجريح .

ـ محاولة المِزِّيّ استيعاب شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه ، مع أنَّ الإحاطة بذلك متعذِّرةٌ لا سبيلَ إليها .

ـ مسامحة المِزِّيّ لصاحب الكمال في بعض المواضع التي لم يرد عليها فيها .

هذا وقد تلخَّص منهج الإكمال فيما يلي :

ـ ترك نقد المقدِّمة ، وابتدأ بالأسماء مباشرةً .

ـ أورد اسمَ المترجَم له كما ذكره المِزِّيُّ ، ثم أورد تعليقاته على الترجمة ، وتتكوَّن هذه التعليقاتُ من نقولٍ كثيرةٍ عن المصادر السابقة .

ـ أعاد تدقيقَ جميع النصوص التي أوردها المِزِّيُّ في كتابه ، وتكلَّم على أدنى اختلافٍ في نقله .

ـ عُنِيَ بإيراد المزيد من التوثيق والتجريح ، ورجع إلى مصادر كثيرةٍ جداً .

ـ عُني بضبط كثيرٍ من الأسماء والأنساب ، وأورد ما يوافق المؤلِّفُ وما يخالفه في هذا الباب ، معتمداً في ذلك عدداً كبيراً من المصادر .

ـ استدرك على المِزِّيّ بعضَ ما فاته من المترجَمين ، وأكثر ما استدرك عليه في « التمييز » .

طُبع الكتابُ بتحقيق الأستاذ أبي عبد الرحمن عادل بن محمد ، والأستاذ أبي محمد أسامة بن إبراهيم ، في مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة ، عام ٢٠٠١م .

٩ ـ **مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : لأبي بكر ، ابن أبي المجد ، عماد الدين الحنبلي السَّعْدي الدِّمشقي ثم المصري (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) .

ذكره ابن العماد في « شذرات الذهب »[1] ، وحاجي خليفة في « كشف الظنون »[2] .

١٠ ـ **إكمال « تهذيب الكمال للمِزِّيّ »** : لأبي حفص ، سراج الدين ، عمر بن علي المصري ، المعروف بابن المُلَقِّن (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) .

وهو مخطوطٌ[3] .

١١ ـ **ذيلُ «الكاشف في معرفة أسماء رجال الكتب السِّتّة للذَّهبي»** : لولي الدين أبي زُرْعة ، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفى سنة ٨٢٦هـ) .

طُبع بتحقيق الأستاذ بوران الضَّناوي ، في دار الكتب العلمية ببيروت ، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٢ ـ **نهاية السُّول في رواة الأصول** : للحافظ أبي الوفاء ، برهان الدين ، المعروف بـ : سِبط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١هـ) .

أضاف المؤلِّفُ في هذا الكتاب إلى رواة الكتب الستة من علَّق له البخاريُّ في صحيحه ، ومن هو في مقدِّمة « صحيح مسلم » ، ومن هو في كتاب « عمل اليوم والليلة » للنَّسائي ، ورتَّب التراجم على حروف المعجَم مبتدئاً بالأسماء ، ثم الكُنَى ، ثم الأنساب ، ثم الألقاب ، ثم المُبْهَمات ، ثم أسماء النِّساء ، ثم كُنَى النِّساء ، ثم من لم يُسَمَّ منهن ، ثم من نُسبت إلى أبيها ، ثم صاحبات الألقاب ، ثم المجهولات .

ورَمَز لمن أخرج الرواةَ من أصحاب الكتب الستة بالرموز المتعارف عليها ، وذكر الشيوخ والتلاميذ باختصارٍ ، وسنةَ الوفاة بالعدد . وقد استفاد من تعقيبات

---

(١) ٧/ ٤٣ .

(٢) ٢/ ١٥١٠ .

(٣) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (١/ ٢١٩) .

مُغُلْطَاي على المزِّيِّ ، وربما ناقَشَ مغلطاي فيها ، واختصر الكلامَ في الجرح والتعديل ، ولم يُطِلْ بذكر المناقب . الكتاب أكثرُ من ثمانية آلاف راوٍ .

طبع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبيّ ، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، عام ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

١٣ ـ **مختصر « تهذيب الكمال »** : لتقي الدين ، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي ، المعروف بابن قاضي شهبة (المتوفى سنة ٨٥١هـ) .

ذكره حاجي خليفة في « كشف الظنون »[1] .

١٤ ـ **تهذيب التهذيب** : للحافظ أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

هو اختصارٌ وتهذيبٌ لـ : « تهذيب الكمال » للحافظ المِزِّي ، وقد دفعه إلى الاختصار والتهذيب عِدَّةُ أمور .

أولاً : طول كتاب المِزي ، وقد قصرت الهِمَمُ عن تحصيله فاقتصر بعضُ الناس على الكشف من (الكاشف) للذهبي .

ثانياً : وجودُ عددٍ من الأسماء من « تهذيب الكمال » لم يعرِّف المِزِّيُّ بشيءٍ من أحوالهم ، بل لا يزيد عن قوله : روى عن فلانٍ ، روى عنه فلانٌ وأخرج له فلانٌ ، وهذا لا يروي الغُلَّةَ ، ولا يشفي العِلَّةَ .

ثالثاً : محاولة المِزِّي استيعاب شيوخ صاحب الترجَمة واستيعاب الرواة عنه ، لكنه شيءٌ لا سبيلَ إلى استيعابه ولا حصره بسبب انتشار الروايات ، وكثرتها ، وتشعُّبها ، وسِعتها .

وقد تجلَّى منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب فيما يلي :

---

(١) ٢/ ١٥١٠ .

ـ ذكر رجالَ « تهذيب الكمال » كلَّهم ، ولم يحذف منهم شيئاً ، بل ربما زاد فيهم من هو على شرطه ، وقد ميَّز التراجم الزائدة على الأصل .

ـ اقتصر من شيوخ الراوي ، ومن الراوين عنه إذا كان مُكثِراً على الأشهر ، والأحفظ ، والمعروف .

ـ إن كانت الترجَمةُ قصيرةً لم يحذف منها شيئاً ، وإن كانت متوسِّطةً اقتصر على ذكر الشيوخ ، والرواة الذين عليهم رقم في الغالب ، وإن كانت طويلةً اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم ، ولا يعدل عن ذلك إلَّا لمصلحةٍ .

ـ حذف ما طال به الكتابُ من الأحاديث التي يخرِّجها الحافظُ المِزِّيُّ من مروياته العالية من الموافقات والأبدال ، وغير ذلك من أنواع العُلُوّ ؛ لأن ذلك بالمعاجم والمَشْيَخات أشبه منه بموضوع الكتاب .

ـ اقتصر الحافظُ ابن حجر على ما يفيد الجرحَ والتعديلَ خاصّةً ، وحذف ما لا يَدُلُّ على توثيقٍ أو تجريحٍ ، وأضاف نقولاً كثيرةً في الحكم على الراوي .

ـ وقد ذكر أنَّ فائدة إيراد كلِّ ما قيل في الرجل من جرحٍ ، وتوثيقٍ يظهر عند المعارضة .

ـ حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الراوي إلَّا لمصلحةٍ تقتضي عدمَ الاختصار .

ـ ميَّز الحافظُ إضافاته على الترجَمة أو تصحيحاته بلفظة : « قلتُ »[1] .

والحقيقةُ التي لا مِرْيَةَ فيها أن هذا الكتاب قيِّمٌ محرَّرٌ مفيدٌ ، وقد بذل الحافظُ ابن حجر فيه جهداً كبيراً واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصارَ ، وزاد ما يستحق الزيادةَ مما فات الأصلَ ، وحرَّر وهذَّب واستعان ـ مع اطِّلاعه الواسع ـ بعددٍ من المصنَّفات في إخراج هذا الكتاب بشكلٍ مرضيٍّ .

وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المِزِّي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب « تذهيب التهذيب »

---

(١) انظر مقدمة «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣)، ومقدمة تحقيق كتاب « تهذيب الكمال » (١/ ٦٧).

للذَّهبي ، للميزات الكثيرة التي تميِّزه عنه التي أشار إليها ابنُ حجر في مقدِّمة كتابه « تهذيب التهذيب » .

وما قاله الحافظُ عن كتاب « الكاشف » فقد ذكرتُ ما فيه قبل قليلٍ . وأمَّا ما يقوله البعضُ في هذه الأيام مِن أنَّ الحافظ ابن حجر قد اختصر كتابَ المِزِّيِّ فأخَلَّ بكثيرٍ من مقاصده ، بل ربّما بالَغَ بعضُهم فقال لقد مَسَخَ ابنُ حجر كتابَ المِزِّيِّ وأفسده ، محتجِّين بأنَّ الحافظ قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثيرٍ من المترجَمين ، وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدةٌ كبيرةٌ لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال .

فالجوابُ : أنَّنا لا نُنكِر فائدةَ ذِكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، لكن يقال إنَّ موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا . وليس كلُّ مراجعٍ يستفيد من معرفة كلّ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، ومن أراد التوسُّعَ أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل ؛ إذ من المعروف أنّه لا تغني المختصرات عن أصولها في كلِّ شيءٍ ، ومن جهةٍ ثانية فليس في الكتاب ما يُنتَقد إلَّا هذا . مع أنَّ في اختصار كثيرٍ من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجَمين وجهةُ نظرٍ وليست خطأً وقع فيه ابنُ حجر ، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لا سيما حذفه كثيراً من الأحاديث العوالي التي أوردها المِزِّيُّ من روايته لأقرَّ بأنَّ عملَ الحافظِ ابن حجر في هذا الكتاب عملٌ نافعٌ مشكورٌ ، وأنَّ الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب السِّتَّة ، والله أعلم[1] .

طُبع هذ الكتاب قديماً في (١٢) مجلَّداً ، في دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد (الدَّكن) الهند ، عام ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧ ، ثم صدرت له طبعات كثيرة ، ومن أحسنها إلى الآن : طبعةُ مؤسَّسة الرسالة ببيروت ، والتي صدرت بتحقيق الأستاذ إبراهيم زَيْبق ، وعادل مرشد ، في أربع مجلَّدات .

---

(١) انظر « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » ص : ١٦٤ـ١٦٥ .

١٥ ـ **تقريب التهذيب** : للحافظ ابن حجر أيضاً .

هو كتابٌ مختصرٌ جداً ، اختصر فيه الحافظُ ابن حجر كتابه « تهذيب التهذيب » في نحو سُدُس حجمه ، وذكر في مقدِّمته سببَ تصنيف هذا الكتاب ، فقال : « إنني لما فرغتُ من تهذيب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) الذي جمعتُ فيه مقصودَ « التهذيب » لحافظ عصره أبي الحجَّاج المِزِّي ، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه ، وضممتُ إليه مقصود « إكماله » للعلامة علاء الدين مُغُلْطَاي . . وزِدْتُ عليهما في كثيرٍ من التراجم ما يُتعجَّب من كثرته لديهما ، ويُستغرَب خفاؤه عليهما ؛ وقع الكتابُ المذكور من طَلَبة الفنِّ موقعاً حسناً عند المميِّز البصير ، إلَّا أنه طال إلى أن جاوز الثلث « والثلث كثير » . فالتمس مني بعضُ الإخوان أن أجرِّد له الأسماء خاصةً ، فلم أؤثر ذلك لقِلَّة جَدواه على طالبي هذا الفن . ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته . . . » .

فقد أبان المصنِّفُ عن السبب الباعث له على اختصار هذا الكتاب من أصله ، وأمَّا إبداعه في هذا « التقريب » فيبرز في :

ـ ابتكاره للطبقات التي أغنت ـ من حيث الجملة ـ عن ذكر شيوخ المترجَم له والراوين عنه . وجعل الحافظُ طبقاتِ الرواة المترجمين وجعلهم اثنتي عشر طبقةً ، وينبغي لزاماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المُراجِعُ ذلك .

ـ وتغلُّبه إجمالاً على الاختلافات الكثيرة في الرجل جرحاً وتعديلاً .

ـ وقدَّم لطلاب هذا الفنِّ كتاباً في مجلَّدٍ لطيفٍ يشتمل على تراجم لنحو تسعة آلاف رجلٍ ، هم غالبية رجال الرواية في القرون الثلاثة الأولى .

ـ وأفرد فصلاً في آخر الكتاب عنوانه : « فصل في بيان المُبْهَمات من النِّسوة ، على ترتيب من روى عنهن رجالاً ثم نساء » قال : « ولم يُفرد المِزِّيُّ هذا الفصل في

أصل (التهذيب) ، فتبعتُه في (تهذيب التهذيب) ثم أفردته هنا لتمام الفائدة » .

وهذا الفصل ـ على قِصَره ، إذ فيه ثمانٍ وخمسون ترجمةً ـ لا يدرك أهميتَه إلَّا من وقف حائراً مكتوف الأيدي أمام المُبْهَمات ، لا يدري كيف يحلّ إشكاله .

٥ ـ وفيه من الفوائد ما لا يوجد في أصْلَيه : « تهذيب التهذيب » و« تهذيب الكمال » . مثال ذلك :

ـ قولُه في ترجمة : (أسمر بن مُضَرِّس) : « ما روى عنه إلَّا ابنته عَقيلة » ولفظه في « التهذيب » لا يفيد هذا الحصر .

ـ وقوله عن : (أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل) : « يقال إنَّ لها صحبة » وهذا يفيد أنها ثقة إنْ لم تثبت لها الصحبة .

ـ وتكلَّم على كثيرين جرحاً وتعديلاً ، سكت عنهم في « التهذيب » لا سيما في قسم الآباء والأبناء .

٦ ـ وتحقيقه في كثير من رموز المترجَمين لهم ، بعد أن تابع المِزِّيَّ عليها في « التهذيب »[1] .

وهكذا نجد عمل الحافظ في هذا الكتاب لا يخلو عن إبداعٍ ، وإجادةٍ ، وتيسيرٍ للإفادةِ ، رحمه الله تعالى[2] .

والكتابُ جيِّدٌ مفيدٌ كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفنِّ لاسيما في موضوع الحُكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل ، فإنه يعطي المراجِعَ عُصَارَةَ الأقوال فيه ، لكنه مضغوطٌ جداً ، ويلاحظ عليه بشكلٍ خاصٍّ عدم ذِكره أيَّ شيخٍ أو تلميذٍ

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب : ص : ٩٠٧ .

(٢) وقد عبَّر عن هذه المزايا بإيجاز واختصار تلميذُه النابغة الحافظُ محمد بن عبد الرحمن السَّخاويُّ رحمه الله في « الجواهر والدرر » : (ورق ١٥٦/ب) فقال بعد أن تحدَّث عن « التهذيب » : « ومختصره التقريب : وهو عجيب الوضع » .

للمترجَم لهم في جميع الكتاب ، ولذلك يتميَّز كتاب « الكاشف » للذهبي ، وكتاب « الخلاصة » للخَزْرَجي على كتاب التقريب في هذا .

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد عَوَّامة ، في دار الرشيد بحلب ، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٦ ـ **زوائد الرجال على « تهذيب الكمال »**: للحافظ أبي الفضل، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) .

ذكره حاجي خليفة في « كشف الظنون »[١] .

١٧ ـ **خُلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** : للعلامة الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخَزْرجي (المتوفى سنة ٩٢٣هـ) .

هو مختصر « تذهيب التهذيب » للحافظ الذهبي ، يقول المصنِّفُ في مقدمته : « فهذا مختصرٌ في أسماء الرجال اختصرته من « تذهيب تهذيب الكمال » ، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزِدْتُ فيه زياداتٍ مفيدةً ، ووفياتٍ عديدةً من الكتب المعتمَدة ، والنقول المسندة[٢] .

وقد تجلَّى منهج الكتاب فيمايلي .

ـ ذكر أشهر شيوخ الراوي وتلاميذه .

ـ نقل كلمات علماء الجرح والتعديل في الراوي بألفاظهم .

ـ يذكر في كثيرٍ من التراجم بيان عدد الأحاديث التي رووها .

ـ يبيِّن ما أخرج للراوي في الكتب الستة أو أحدها احتجاجاً ، أو متابعةً ، أو استشهاداً ، استقلالاً أو مقروناً بغيره .

---

(١) ٢/ ١٥١١ .

(٢) انظر « الخلاصة » : ص : ٢ .

ـ يذكر بعضَ مناقب الراوي أو مآخذه مما يزيد التعريف بقَبوله أو رَدّه[1] .

ـ ذكر رموزَ كتب الحديث في المقدِّمة وعددُها (٢٧) رمزاً ، وهي الرموزُ التي ذكرها الحافظُ المِزِّي ثم الذهبيُّ في تذهيبه ، لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز »[2] ، وتذكر مع الراوي الذي ليس له روايةٌ في المصنَّفات المترجَم لرواتها في هذا الكتاب .

ـ قسَّم الكتابَ إلى قسمين ، الأول ، خصَّصه لتراجم الرجال ، والثاني ، خصَّصه لتراجم النِّساء .

ـ لم يلتزم في صياغته للترجَمة خطّاً معيَّناً كما فعل الحافظُ ابن حجر في « تقريب التهذيب » ، فأحياناً يذكر الجرحَ أو التوثيق ، وأحياناً يُهمله ولا يذكر في المترجَم له شيئاً من ذلك ، وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها[3] .

هذه بعض مزايا لكتاب « الخلاصة » تجعله كثيرَ النفع ، كما أنها تعين الباحثَ على معرفة خلاصة حال الراوي بسهولةٍ ويسرٍ .

وقد طُبع الكتاب بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى ، في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

١٨ ـ **مختصر « تهذيب الكمال »** : لداود بن محمد القارصي الرُّوْمي الحنفي (المتوفى سنة ١١٦٠هـ) .

وهو مخطوطٌ[4] .

---

(١) راجع مقدمة المحقق للكتاب : ص : ١٩ .

(٢) المراد بـ « التمييز » حيث يتفق اسمُ راويين واسمُ أبيهما ، وكان أحدُهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب ، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينهما ، (انظر « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » ص : ١٦٩) .

(٣) أصول التخريج ودراسة الأسانيد : ص : ١٦٨ـ١٦٩ .

(٤) انظر « الفهرس الشامل » الحديث : (٣/ ١٤٠٠) .

١٩ ـ **تراجم رواة الكتب السِّتَّة** : للعابد بن أحمد بن الطّالب المعروف بابن سُوْدَة (المتوفى سنة ١٣٥٩هـ) .

وهو غيرُ كاملٍ ، ذكره تلميذُه الشيخ عبد السَّلام بن عبد القادر بن سُوْدَة في « سَلّ النِّصَال »[١] .

(١١) كتبٌ في رجال « مسند أحمد » :

١ ـ **الإكمال في ذِكر مَن له روايةٌ في مسند الإمام أحمد ممّن ليس في تهذيب الكمال** : لأبي المحاسن ، شمس الدين محمد بن علي الحسيني (المتوفى سنة ٧٦٥هـ) .

ذكر فيه رجال « مسند أحمد » الذين فات المِزِّيَّ ذِكْرُهم في « تهذيب الكمال » .

طُبع هذا الكتاب في الهند قديماً دُون تاريخ الطباعة ، ثم طُبع بتحقيق الأستاذ عبد المعطي قلعجي ، في الجامعة الإسلامية بكراتشي ، ودار الوفاء بالمنصورة (مصر) ، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

وكذلك طُبع كملحقٍ في آخر « تهذيب الكمال » في دار الفكر ، بيروت .

٢ ـ **تعريف الأوحد بأوهام مَن جَمَع رجالَ المسند** : للحافظ أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

وهو مطبوعٌ كملحقٍ في آخر « تهذيب الكمال » للمِزِّيّ ، في طبعة دار الفكر بدمشق .

(١٢) كتبٌ في رجال « مسند أبي حنيفة » :

١ ـ **الإيثار بمعرفة رُواة الآثار** : (رواية الإمام محمد بن الحسين الشَّيْباني) : للحافظ أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) .

---

(١) ص : ٩١ .

طُبع مع « كتاب الآثار » بتحقيق الأستاذ قاسم أشرف ، في إدارة علوم القرآن بكراتشي (باكستان) ، وله طبعاتٌ أخرى .

(١٣) كتبٌ في رجال الكتب العشرة :

١ ـ التذكرة برجال العَشَرة : للحافظ أبي عبد الله ، محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدِّمشقي (المتوفى سنة ٧٦٥هـ) .

يشتمل هذا الكتابُ على تراجم رُواة عشرة من كتب السُّنّة ، وهي الكتبُ السِّتَّة التي هي موضوعُ كتاب « تهذيب الكمال » للمِزِّي . بالإضافة إلى أربعة كتبٍ لأصحاب أئمّة المذاهب الأربعة ، وهي : « الموطّأ » و« مُسْنَد الشافعي » و« مسند أحمد » و« المسند » الذي خرَّجه الحسينُ بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة .

لكنه لم يذكر رجالَ بعض المصنَّفات التي لأصحاب الكتب السِّتّة ، كما فعل شيخُه المِزِّيُّ ، وإنما اقتصر على رجال الكتب السِّتَّة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة .

ورَمَز لمالكٍ (ك) ، وللشافعيِّ (فع) ، ولأبي حنيفة (فه) ، ولأحمد (أ) ، ولمن أخرج له عبدُ الله بن أحمد عن غير أبيه (عب) ، وترك رموزَ السِّتّة على حالها ، كما رَمَز لها المِزِّيُّ .

وغايتُه من هذا التصنيفِ أن يجمع أشهرَ الرُّواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحابُ المصنَّفات السِّتّة المشهورة ، وأصحاب المذاهب الأربعة المتبوعة .

وهو كتابٌ جيِّدٌ نافعٌ .

طُبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المُطَّلب في مصر ، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

(١٤) كتب في رجال الأئمة الأربعة :

١ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** : للحافظ أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

بدأ الحافظُ ابن حجر هذا الكتابَ بمقدّمةٍ بَيَّن فيها نِطاقَ الكتاب وموضوعَه والغرض من تأليفه وأهميته ، فقال في بيان موضوع الكتاب : « فقد وقفتُ على مصنَّفٍ للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي سَمَّاه « التذكرة برجال العشرة » : ضَمَّ إلى من في « تهذيب الكمال » لشيخه المِزِّيّ من في الكتب الأربعة ، وهي : الموطّأ ، ومُسْنَد الشافعي ، ومسند أحمد ، والمسند الذي خَرَّجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة . . فالتقطتُ الآن من كتاب الحسيني من لم يُترجِم له المِزِّيُّ في التهذيب »[1] .

واضحٌ من هذه العبارة أنَّ موضوع الكتاب زوائدُ رجالِ الأئمة الأربعة ، الإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رحمهم الله ، في كتبهم المذكورة هنا ، دُون سائر كتبهم ، وقد أخذ الحافظُ تراجمَ هؤلاء الرجال من كتاب « التّذكرة في رجال العشرة » للشريف الحسيني الذي اختصر فيه كتابَ « تهذيب الكمال » لشيخه المِزِّيّ وحَذَف منه مَن ليس في الكتب الستة من رجال مصنَّفاتهم الأخرى ، وأضاف إليهم رجالَ أربعة كتبٍ من كتب الأئمة الأربعة المقتدى بهم .

رَتَّب الحافظُ أسماءَ تراجم هذا الكتاب على ترتيب حروف المعجم ، وذلك في أسماء المُتَرَجَمين ، وأسماءَ آبائهم وأجدادهم .

وبعدما انتهى من ذكر الأسماء انتقل إلى ذكر المشهورين بالكُنَى ، وكثيراً ما يذكر الاسمَ مرَّتين ، مرّةً في الأسماء ومرّةً في الكُنى ولكنه يُحيل بقوله : « تقدَّم أو يأتي » ، ثم ذكر فصلاً فيمن أُبْهِمَ من الرجال بذكر أبيه أو جَدّه أو نحو ذلك ، ثم

---

(١) انظر : ص : ٢٣٥ـ٢٣٦ .

فصلاً آخر في ذكر المُبْهَمين بذكر أنسابهم وقبائلهم ، ثم ذكر فصلاً ثالثاً فيمن لم يُسَمَّ ولم يُنْسَبْ على ترتيب الرواة عنهم ، وفصلاً رابعاً ، على ترتيب الرواة عنهم المشهورين بالكُنى ، ونهج نفسَ المنهج مع النّساء ، فبدأ بذكر النساء المعروفات بالأسماء ، ثم المعروفات بالكُنى . ثم المُبْهَمات منهن .

أمّا رموز الكتاب : فهي كالتّالي :

(ك) للإمام مالك ، و(فع) للإمام الشافعي ، و(فه) للإمام أبي حنيفة ، و(عب) للإمام أحمد . ورموز الكتب السّتّة على حالها .

طُبع هذا الكتاب قديماً بتصحيح الأستاذ عبد الله هاشم اليَمَاني ، في دائرة المعارف الإسلامية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند ، عام ١٣٢٤هـ ـ ١٩٠٦م ، في مجلَّدٍ ، ثم صدرت له طبعةٌ محقَّقةٌ بدراسة وتحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق ، في دار البشائر الإسلامية ببيروت ، في أربع مجلَّداتٍ .

(١٥) كتبٌ في رجال السُّنَن والمسانيد :

١ ـ التقييد لمعرفة رُواة السُّنَن والمسانيد : للحافظ أبي بكر ، محمد بن عبد الغني البغدادي ، المعروف بابن النُّقْطَة الحنبلي (المتوفى سنة ٦٢٩هـ) .

جَمَع الحافظُ ابن النقطة في هذا الكتاب أسماءَ رواة الكتب السّتّة وأخبارهم ، وجرحهم وتعديلهم ، ومحلّهم عند العلماء ، ثم أضاف إليهم جماعةً من رواة السُّنَن والمسانيد ، والتزم على ذكر الأشهر والأعَمِّ منهم .

ثم ذَكَر أكثرَ السُّنَن والمسانيد التي يشتمل كتابُه على معرفة رواتها فقال : « كتاب الموطأ رواية أبي مصعب ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، والسُّنن لأبي داود ، ولسعيد بن منصور ، وللنَّسائي ، ولابن ماجَهْ ، والجامع للترمذي ، والسُّنن للدَّارقطني ، وصحيح الإسماعيلي ، وصحيح أبي عَوَانة ، وكتاب المتفق للجوزقي ، وكتاب السُّنن لأبي قُرَّة موسى بن طارق الزَّبيدي ، وكتاب السُّنَن

الكبير ، والصغير ، والسُّنن والآثار للبَيْهقي ، ومُسْنَد أحمد ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وابن رَاهُوْيَهْ ، ومُسَدَّد ، والحُمَيْدي ، وعبد الله بن وَهْب ، والدَّارمي ، والرُّوْياني ، وأبي يَعْلى ، وابن أبي عمر العَدَني ، وأحمد بن مَنِيع ، وأبي داود الطَّيَالِسي ، وابن أبي أسَامة ، والهيثم بن كُلَيْب الشَّاشي»[1] .

ثم رَتَّب كتابه على حروف المعجم ، وابتدأ بمن اسمه (محمّداً) تبرُّكاً .

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت ، في دار الكتب العلمية ببيروت ، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

(١٦) كتبٌ في رجال « معاني الآثار » للإمام الطَّحاوي :

١ ـ مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار : للمحدِّث أبي محمد ، محمود بن أحمد ، بدر الدين العَيْنيّ (المتوفى سنة ٨٥٥هـ) .

هذا الكتاب جعله المؤلِّف كالمقدِّمة لـ« نخب الأفكار في شرح شرح معاني الآثار » ، حيث أفرد فيه الرجال ، فقد قال في مقدمته : « وسمّيتُه بكتاب نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخيار في شرح شرح معاني الآثار » . ثم قال بعد ذلك : « ثم إنَّ كتاب الرجال إذا أفرد يُسَمَّى مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار » .

وأمَّا أهمية إفراد رجال معاني الآثار في مؤلَّفٍ خاصٍّ فترجع إلى أنَّ الطحاوي أخرج عن جماعةٍ من الرواة لم يُخرج لهم أحدٌ من أصحاب الكتب الستة ، فمِن هؤلاء على سبيل المثال : الحسين بن عازب ، وعمر بن شُريح الحضرمي ، وعبيد الله بن تمام مولى أم حبيبة وغيرهم .

وقد ألَّف العينيُّ هذ الكتاب بعد تأليفه لـ« مباني الأخيار ولنخب الأفكار » .

وقد قَدَّم العينيُّ لكتابه هذا بمقدّمةٍ نحو ورقتين ، وذكر فيها أنه أراد أن يبيِّن ما فيه من المشكلات ويكشف ما فيه من المُعضِلات ، فيُخرج رجالَه من الرواة مظهراً بأن

---

(١) انظر مقدمة الكتاب .

الحنفية هم المتمسِّكون بالحديث والخبر ، وأنَّ مذهبهم هو الحديث النبوي في كل أمرٍ حضر ، كيف لا وهم يقدِّمون خبرَ الواحد على القياس .

ثم بيَّن منهجَه في ترتيب الكتاب فقال[1] : « وجعلتُ كتاب الرجال على مقدمة وخمسة عشر كتاباً ، أمّا المقدّمةُ ففي ذكر نبذة من سيرة النبي ﷺ على طريق الإيجاز ، إذ الكتاب لم يوضع لذلك ولكن لا تخلو بركته من ذلك .

وأما الكتب : فالكتاب الأول : في أسماء الرجال من الرُّواة الصحابة ، الثاني : في الكُنى ، الثالث : فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه أو نحو ذلك ، الرابع : في النساء الصحابيات ، الخامس : في كُناهن ،السادس : في المحمَّدين ، السابع : في أسماء الرجال من التابعين وغيرهم ، الثامن : في كُناهم ، التاسع : فيمن اشتهر منهم بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه أو نحو ذلك ، العاشر : في المُبْهَمات، الحادي عشر : في النسب إلى القبائل والبلدان، الثاني عشر : في النسب إلى الحرف والصَّنائع ، الثالث عشر: في الألقاب، الرابع عشر: في النساء التابعيات وغيرهن ، الخامس عشر : في كُناهن. وهذه طريقة سلكتها، قلَّ من سلكها أحدٌ قبلي ولا غبرها غيري على هذا الفعل، بل لم يسلكها قبلي على هذا المثال ، ولم ينسجها أحدٌ على هذا المِنوال»[2] .

ثم ذكر أنَّ من رواة الطحاوي : « من اختصَّ بهم دُون سِواه من أصحاب هذا الشأن ، ومنهم جماعةٌ لم يُخرج لهم أحدٌ من أصحاب الستة بالتحرير ، ومنهم جماعةٌ أخرج لهم البخاريُّ في كتاب أفعال العباد ، أو في كتاب رفع اليدين في الصَّلاة ، أو في كتاب القراءة خلف الإمام ، أو في كتاب الأدب يمكن ذلك ويوجد . وكذلك أبو داود في « الناسخ والمنسوخ » ، والترمذي في « كتاب الشمائل » ، والنَّسائي في « عمل اليوم والليلة » وفي « فضائل علي رضي الله عنه » ، وابن ماجه في

---

(١) مغاني الأخيار ؛ الورقة الأولى ب .

(٢) مغاني الأخيار : الورقة الثانية أ .

« تفسيره »، وربما نذكر أحداً من الصحابة أو الرواة لم يُخرج له صاحب الكتاب لزيادة فائدة يقتضيها الحال أو لتمييز أشياء تقع بين الرجال »[1] .

وقد اعتمد العينيُّ في كتابه هذا على مصادر كثيرة في علم الجرح والتعديل وكتب السنن والتواريخ .

أمَّا تراجم الكتاب فتختلف طُولاً وقصراً حسب مكانة المترجَم له وآراء العلماء فيه ، فمثلاً ترجم للإمام الشافعي بورقة ، وللإمام مالك بصفحة ، وكذلك للإمام أحمد ، وللإمام أبي حنيفة في نحو سبع ورقات .

تُوجَد منه نسخةٌ بخطِّ المؤلِّف في جزأين بدار الكتب المصرية ، رقم مصطلح (٧٢) وهي ناقصةٌ ، وتُوجَد منه نسخةٌ في ثلاثة أجزاء بمتحف سراي طوبكابي بتركيا .

حقَّقه الأستاذ معوض بلال العوفي كرسالة للدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة ، عام ١٤٠٧هـ . طُبع مصوّراً عن نسخة دار الكتب المصرية الخَطيّة ، في مكتبة الدّار بالمدينة المنوَّرة ، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢ ـ **الإيثار في رجال معاني الآثار** : لقاسم بن قُطْلُوبغا (المتوفى سنة ٨٧٩هـ) .

ذكره الكتّاني في « الرسالة المستطرفة »[2] .

٣ ـ **تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار** : للشيخ محمد أيّوب بن محمد يعقوب المَظاهري .

تَرْجَم فيه رجالَ « شرح معاني الآثار » على ترتيب المعجم .

طُبع في المكتبة الخليلية بسَهَارَنْفُوْر (الهند) ، في أربعة أجزاء .

---

(١) مغاني الأخيار : الورقة الثانية أ ـ .

(٢) ص : ٢١٠ .

٤ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار** : للشيخ أبي التُّراب ، رشيد الله السِّنْدي .

لَخَّص فيه « مغاني الأخيار » .

طُبع في مكتبة الدَّار بالمدينة المنوَّرة .

٥ ـ **الحاوي لرجال الطّحاوي** : للمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفى سنة ١٤١٢هـ) .

يتألَّف هذا الكتابُ من مقدِّمةٍ وقسمين ، والمقدِّمةُ لا تتجاوز أربعة أسطر .

القسم الأول : وهو يشتمل تراجم المُسَمَّيْن ، وقد وَزَّعهم المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على حروف المعجم ، فكلٌّ من يبدأ بحرف الهمزة مثلاً جعلهم مع بعضهم بعضاً ، دُون النظر إلى اعتبار الحرف الثاني من الاسم والثالث وهكذا ، فضلاً عن اسم الأب أو الجدِّ .

وقد أدخل أسماءَ النِّساء المُترَجَم لهنَّ مع الرجال ، ولم يميِّزهن عنهم ، أو يُفردهن في بابٍ خاصٍّ بهن ، فنراه يُترجِم لـ : (أسماء بنت زيد بن الخطاب) بعد (الأسود بن قيس العبدي) وقبل (أمية بن بسطام العيشي) ، وكذلك ترجم لـ : (أسماء بنت عُمَيْس رضي الله عنها) بين (أوس بن أوس) و(إسماعيل بن رجاء الزَّبيدي) ، وهكذا . . .

والقسم الثاني : أدمج فيه أنواعَ التراجمَ التالية معاً ، دُون تبويبٍ لهم : الكُنى ، الألقاب ، الأنساب ، المُبْهَمات .

يلاحظ المطالع لهذا الكتاب أنَّ مؤلفه اتَّبع خطةً في ترجمته للرُّاوة ضِمن كتابه ؛ سار عليها إلى آخر المخطوط ، وهي كالتالي :

ـ إذا كان الراوي مُترجَماً له في كتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر ، فإنه يُورد كلامَ الحافظ باختصارٍ ، ولا يعلِّق عليه أو يزيد ، وهذا في الأعمّ الأغلب .

وغالبُ الاختصار الذي فعله المؤلِّفُ يكون لتواريخ وفيات الرُّواة ، فإنَّ المؤلِّف تعمَّد إسقاطَها بكثرة !!! ، وذكره لها قليلٌ جداً بالنسبة لمن أغفل وفاته ، مع أنَّ الحافظ ابن حجر ذكرها في التقريب .

وهذا فيما يظهر أنَّ المؤلِّف لم يرد البسطَ والتوسُّعَ ، ليكون كتابه وسطاً بين الاختصار والتطويل .

الملحظ الثاني : هو أنَّ الرُّواة الذين على شرطه ولم يُترجمهم التقريب ، فإن كانوا في تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر فإنه يسوق كلامَه في هذا الرَّاوي .

الملحظ الثالث : إن لم يكن الرَّاوي مُترجَماً له في « تقريب التهذيب » أو « تعجيل المنفعة » فإنه يبحث عن ترجَمته في كتب التواريخ الكبيرة ، كتواريخ ابن مَعين والبُخاري وابن أبي حَاتِم ، و« تاريخ بغداد » و« تاريخ دمشق » لابن عساكر ، وتاريخ ابن الجوزي ، و« تاريخ الإسلام » للذهبي ، كما يعتمد أيضاً على « ثقات » ابن حِبّان و« الأنساب » للسَّمعاني .

وهو يُحاوِل في كلِّ ذلك استحضارَ وكتابةَ ما قيل عن الرَّاوي ، عمَّن روى ، ومن روى عنه ، وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، وغير ذلك .

وغالبُ هذه التراجم تكون أطولَ من التراجم التي يأخذها من « التقريب » ، يصوغها بنفسه ، ويخطّها قلمه ، وأسلوبه فيها يختلف عن أسلوب الحافظ ابن حجر في عرض الترجمة .

الملحظ الرابع : إذا كان الرَّاوي مشهوراً بكُنيته ، فإنه يدوِّن اسمه وكنيته ، ثم يقول : « انظر الكُنى » .

استطاع المؤلِّفُ بجدِّه واجتهاده ، واستقرائه الخاصّ أن يستدرك على من قبله ، حيثُ إنه وجد رجالاً في كتب الطَّحاوي أغفل ترجمتهم بل ذِكْرَهُم من ألَّف قبله في رجال الطَّحاوي .

وتنقسم زياداتُ المؤلِّف على من جمع رجال الطَّحاوي إلى أربعة أقسام :

أولاً : تفرُّده برجال « مشكل الآثار » : وهو أهمّها ، أعني جمعُ رجال الإمام الطَّحاوي رحمه الله في كتابه القيم النفيس « مشكل الآثار »، وقد مَيَّزها عن غيرها بوضع حرف (ش) أو الحرفين (مش) فوق اسم الرَّاوي الموجود في المشكل ، فإن أراد الانتقالَ إلى رجال « شرح المعاني » رَمَز كذلك لأول راوٍ ، ويكون من بعده في ذات الكتاب .

زياداته على أبي التراب السِّنْدِي : ما استدركه المؤلِّفُ على كتاب السِّنْدي من بعض رجال الطَّحاوي في المعاني وقد أشار إليهم بقوله : « أهمله السِّنْدي » ، كما أنه قد يأتي برجالٍ من رجال المعاني قد غفل السِّنْدِيُّ عنهم ، ومع ذلك لا ينبِّه على إهمال السندي لهم .

زياداته على الإمام العيني : وهي ما زاده المؤلِّفُ ولم يُترجِمه العينيُّ في « مغاني الأخيار » ، وهي فوائدُ سَنِيَّةٌ واستدراكٌ عظيمٌ على أحد أئمة الحديث المتبحِّرين العلماء ، وهذا إن دلَّ على شيء ، فإنما يَدَلُّ على ألْمعية المؤلِّف ودِقَّته ، ودِقّة استقرائه لرجال الطَّحاوي في كتاب « شرح معاني الآثار » ، ومن خلفه كتاب « مشكل الآثار » ، ومن إضافاتِ المؤلِّف توسُّعُه الكبير جِدّاً في بابي الكُنى والمُبْهَمات ، فقد استغرق ذلك في كتابه أكثر من (٣٤) ورقةً من النسخة الأم من المخطوط ، و(١١٣) ورقة من النسخة الثانية ، وقد استغرق هذا البابُ عند السِّنْدي (٢٠) صفحة من المطبوع فقط[1] .

هذا الكتاب ما زال مخطوطاً ، وقد حقَّقه نخبةٌ من الطُلاَّب كرسائل للماجستير ، من جامعة أمّ درمان (فرع دمشق) ، بإشراف فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر .

---

(١) بتصرفٍ واختصارٍ من دراسة الأخ الفاضل الأستاذ محمد عيد منصور للكتاب ، وهو واحدٌ من الطّلاب الذين حقَّقوا هذا الكتاب .

القسم الخامس :

كُتب السُّؤالات

١ ـ سؤالات ابن الجنيد لابن معين

٢ ـ سؤالات الدارمي لابن معين

٣ ـ العِلَل ومعرفة الرجال (سؤالات عبد الله لأبيه الإمام أحمد)

٤ ـ سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل

٥ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعليٍّ بن المديني

٦ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد

٧ ـ سؤالات الترمذي للبخاري

٨ ـ سؤالات البرذعي لأبي زُرْعَة الرازي

٩ ـ سؤالات أبي عبيد الآجُرّي لأبي داود

١٠ ـ سؤالات أبي عبد الله بن بُكَير للدارقطني

١١ ـ سؤالات البرقاني للدارقطني

١٢ ـ سؤالات الحاكم للدارقطني

١٣ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني

١٤ ـ سؤالات مسعود علي بن السِّجزي للحاكم النيسابوري

١٥ ـ سؤالات الحافظ السِّلَفي لخميس الحوزي

كتب السُّؤالات

لستُ بحاجة إلى التنبيه على قيمة السُّؤال والتذكير بأنه مفتاحُ العلوم، فكثيراً ما جاء التأكيدُ عليه والترغيبُ فيه، وأنَّ إتقانه نِصف العلم، ولقد كان طُلاَّبُ العلم النَّابهون يُذاكِرون شيوخَهم ويُسائلونهم عمَّا خفي عليهم أو يستشكلونه، ويقيِّدون ما يحصلون عليه من معلوماتٍ من أفواه شيوخهم حِفاظاً عليها وذخيرةً لهم ولغيرهم، ولم يكن هذا وقفاً على علمٍ دُون علمٍ ؛ بل شمل أكثر العلوم من فقهٍ، وحديثٍ، وتفسيرٍ، وعقيدةٍ، ولغةٍ، إلى آخر هذه الفنون[1].

ثُمَّ إنَّ مجالس الحُفَّاظ من المحدِّثين لم تقتصر على راوي الحديث، والسَّماع، وتمييز الأحاديث الضعيفة، وبيان درجتها فقط، بل كان يُبحث فيها كلُّ ما يتعلَّق بالسُّنة النبوية، وخاصةً في علم الرِّجال ؛ حيثُ بيَّن الحفاظ لتلاميذهم ومن روى عنهم درجةَ الرُّواة، وفرَّقوا بين الثقات والضعفاء، وكشفوا عن أحوالهم ومروياتهم، وكثيراً ما كان تلامذتهم يتوجَّهون بالأسئلة إليهم، وهم يتولَّون الإجابة عنها.

وفي هذه الأسئلة المدوَّنة علمٌ غزيرٌ، وهي تكشف لنا عن أحوال الكثير من الرواة ـ صفاتهم، مروياتهم، شيوخهم، وغير ذلك ـ مما قد لا نجده في كتب علم الرجال الأخرى، وهذه الأسئلةُ قد تكون خاصةً بالرِّجال الضعفاء والكذَّابين كأسئلة من خلال تعليل الأحاديث.

وهذه أهَمُّ الأسئلة التي وقفتُ عليها، أذكرها لأهميتها فيما يلي :

---

(١) سؤالات الترمذي للبخاري: ص: ٦٩.

١ ـ مسائل عباس الدُّوري في الرِّجال والعِلل للإمام يحيى بن مَعِين ، المعروف بـ : « التاريخ والعلل »[١] .

٢ ـ سُؤالات أبي خلَف يزيد بن الهيثم بن طَهْمان النَّاقد ليحيى بن معين أيضاً[٢] .

٣ ـ سُؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد الخُتَّلي له أيضاً[٣] .

٤ ـ سُؤالات عثمان بن طالوت له أيضاً[٤] .

٥ ـ سُؤالات هاشم بن مَرْثَد الطَّبَرَاني له أيضاً[٥] .

٦ ـ سُؤالات عثمان بن سعيد الدَّارمي له أيضاً[٦] .

٧ ـ سُؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة له أيضاً .

٨ ـ سُؤالات أبي العبَّاس أحمد بن محرز له أيضاً[٧] .

٩ ـ سُؤالات إسحاق بن منصور الكَوْسَج له أيضاً[٨] .

١٠ ـ أسئلة عثمان بن أبي شَيْبَة لعليِّ بن المَدِيني ، وهي عبارةٌ عن آراءه في علماء البصرة الذين وصفهم يحيى بن مَعِين بالقدر[٩] .

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ، في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، عام ١٣٩٩هـ .

(٢) مخطوطٌ نسخة منه في المكتبة الظاهرية مجموع (١١٢)، وقد طُبع الكتاب بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف .
مخطوطٌ نسخة منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث، مجموع (٦٢٤).

(٣) انظر تعريفه في صفحة (٥٠٧) .

(٤) مخطوطٌ نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث، مجموع (٦٢٤).

(٥) مخطوطٌ نسخة منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث، مجموع (٦٢٤).

(٦) انظر تعريفه في صفحة (٥٠٨) .

(٧) مخطوطٌ نسخة منه في المكتبة الظاهرية بدمشق، مجموع (١) من (١ ـ ٤٢) .

(٨) انظر : تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من روايته لمحمد بن أحمد المالكي، ترتيب الدكتور يوسف العشّ، ص: ١٠٨ ـ ١٠٩ .

(٩) انظر تعريفه في صفحة (٥١١) .

١١ ـ سُؤالات إسحاق بن منصور الكَوْسَج لاسحاق بن راهُوْيَهْ[١] .

١٢ ـ سؤالات إسحاق بن منصور الكَوْسَج أيضاً لأحمد بن حنبل[٢] .

١٣ ـ أسئلة أحمد بن محمد بن الحَجَّاج أبي بكر لأحمد أيضاً[٣] .

١٤ ـ أسئلة أحمد بن محمَّد بن هانىء أبي بكر لأحمد أيضاً[٤] .

١٥ ـ مسائل أحمد بن حميد أبو طالب المُشكاني لأحمد أيضاً[٥] .

١٦ ـ مسائل مهنى بن يحيى الشَّامي لأحمد أيضاً[٦] .

١٧ ـ سُؤالات محمد بن الحسين البغدادي لأحمد أيضاً[٧] .

١٨ ـ أسئلة أبي داود السِّجستاني ـ صاحب السُّنن ـ لأحمد أيضاً [٨] .

١٩ ـ سُؤالات عبد الملك بن عبد الحميد بن مِهْران المَيْمُوني لأحمد أيضاً[٩] .

٢٠ ـ أسئلة إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشر لأحمد أيضاً[١٠] .

٢١ ـ أسئلة حَنْبَل بن إسحاق أبي علي لأحمد أيضاً[١١] .

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» : (١/ ٢٥٠) و «تاريخ بغداد» : (٦/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» : (١/ ٢٥٠) و «تاريخ بغداد» : (٦/ ٣٦٣).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» : (٤/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥) و«طبقات الحنابلة» : (١/ ٥٦ ـ ٦٣) .

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» : (١/ ٧٨ ـ ٧٩)، و«تاريخ بغداد» : (٥/ ١١٠ ـ ١١٢)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٧٢).

(٥) قال الخطيب في ترجمته: «صاحب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، روى عنه مسائل تفرَّد بها، وكان أحمد يُكرمه ويعظِّمه، توفي سنة ٢٤٤هـ. (انظر: «تاريخ بغداد» ١/ ١٢٢).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٦٧)، و«طبقات الحنابلة» ١/ ٣٤٥).

(٧) انظر: «تهذيب التهذيب» : (٢/ ٣، ٤١٧).

(٨) انظر تعريفة في صفحة (٥١٢).

(٩) انظر: «طبقات الحنابلة» : (١/ ٢١٢ـ٢١٦) .

(١٠) انظر: «طبقات الحنابلة» : (١/ ٨٦ ـ ٩٣) ، وإبراهيم هو: ابن إسحاق بن بشر، أبو إسحاق الحربي (المتوفىٰ سنة ٢٨٥هـ).

(١١) انظر: «طبقات الحنابلة» : (١/ ١٤٣ ـ ١٤٥) .

٢٢ ـ أسئلة عبد الله بن أحمد لأبيه أحمد[١] .

٢٣ ـ أسئلة صالح بن أحمد لأبيه أحمد أيضاً[٢] .

٢٤ ـ أسئلة إسماعيل بن سعيد الشَّالنجي لأحمد أيضاً[٣] .

٢٥ ـ سُؤالات أبي عيسى التِّرمذي ـ صاحب الجامع ـ لمحمد بن إسماعيل البخاري[٤] .

٢٦ ـ أسئلة أبي عيسى التِّرمذي أيضاً لأبي زُرْعَة الرَّازي[٥] .

٢٧ ـ أسئلة المَغَاربة لمحمد بن مسعود بن يوسف النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٤٧هـ).

قال الحافظ ابن حجر : «وللمغاربة عنه أسئلةٌ عن الرجال والعِلَل»[٦] .

٢٨ ـ أجوبة مِرار بن حَمُوْيَهْ النَّهَاوَنْدِي. قال شَيْرُوْيَهْ الدَّيْلَمِي في ترجمة مرار : «ولمجمهور النَّهاوندي مسائلُ سأله عنها، فأملي عليه الجوابَ فيها، مَن نظر فيها عرف محلَّ المرار من العلم الواسع والحفظ والإتقان والدِّيانة»[٧] .

٢٩ ـ سُؤالات أبي عُبَيْد ، محمد بن علي عثمان الآجُرِّيّ لأبي داود السِّجِسْتاني[٨] .

---

(١) انظر : «طبقات الحنابلة» : (١/ ١٨٠ ـ ١٨٨) .
(٢) انظر «طبقات الحنابلة» : (١/ ١٧٣ ـ ١٧٦) .
(٣) انظر : «طبقات الحنابلة» : (١/ ١٠٤ ـ ١٠٥).
(٤) انظر : «شرح صحيح مسلم» للنَّووي : (٣/ ١٢٠).
(٥) انظر : «تحفة الأحوذي» : (٤/ ٤٨).
(٦) انظر : «تهذيب التهذيب» : (٩/ ٤٣٨).
(٧) انظر : «تهذيب التهذيب» : (١٠/ ٨١).
(٨) انظر تعريفه في صفحة : (٥١٥).

٣٠ ـ مسائل عبد الله بن وَهْب بن مسلم القُرَشي مولاهم ، أبي محمد المصري الفقيه (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) للإمام مالك[١] .

٣١ ـ سُؤالات حمزة الكِنَاني للحافظ النَّسائي ، صاحب السُّنن[٢] .

٣٢ ـ مسائل أسد بن الفُرَات لمحمد بن الحسن ، وتُسَمَّى « المسائل الأسدية »[٣][٤] .

هذه بعض الأسئلة التي وقفتُ عليها ، أعرِّف ما يلي أهمَّ كُتب السؤالات المطبوعة .

كتب السُّؤالات المطبوعة :

١ ـ سُؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن مَعين : لأبي إسحاق، إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد الخُتَّلي (المتوفى سنة ٢٦٠هـ) .

اشتهر ابنُ الجُنيد بسُؤالاته للإمام يحيى بن معين ، فلا يُترجَم له في الغالب إلّا وتُذكَر له هذه السؤالاتُ التي سألها ابنَ معين ودَوَّنها في هذه الرِّواية. كما أكثرت كتبُ الرجال من الاقتباس منها .

اشتملت هذه الروايةُ على مادةٍ علميةٍ مختلفةٍ، تناولت أحوالَ الرجال وما يتعلَّق بهم أو المقارنة بينهم، كما تطرَّقت إلى الحُكم على بعض الأحاديث والكلام على عِلَلها، ويمكن إجمالُ ذلك فيما يلي :

ـ ما يتعلَّق بأحوال الرجال والحُكم عليهم، ومَن روى عنهم، وعمن يروون ،

---

(١) انظر : «تهذيب التهذيب» : (٦/ ٧٢) ، وقد رواها عن ابن وهب إسماعيل بن أبي اويس .
انظر : «تهذيب التهذيب» : (١/ ٣١١) .

(٢) انظر : «تهذيب التهذيب» : (٩/ ١٣١) .

(٣) انظر : « أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي » ورقة : (٩١ـإ) .

(٤) من « أبو زرعة الرَّازي: وجهوده في ألسنة ألنبوية » للدكتور سعدي الهاشمي، بتصرُّفٍ واختصارٍ .

ومن اختلط منهم، وسماع بعضهم من بعضٍ، ومن ثبتت له الصحبةُ منهم، ووفياتهم وأسمائهم وكُنَاهم وغير ذلك.

ـ إيرادُ بعض طُرق الأحاديث لمعرفة أصحها، وما فيه عِلّةٌ منها.

ـ المقارنة بين الرُّواة.

ـ الحكمُ على الأحاديث ثبوتاً وعدماً.

ـ بيانُ دلالة بعض الأحاديث والمراد منها.

ـ إيرادُ المادة العلمية من أسئلته أو أسئلة غيره.

ـ إيرادُ أقوال النقاد الآخرين أحياناً.

ـ إيراد أمورٍ لا علاقةَ لها بمادة النقد[1].

وقد طُبعت هـٰذه ٱلسُّؤالات بتحقيق ٱلدكتور محمد نور سيف، في مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، وله طبعاتٌ أخرىٰ.

٢ ـ **سُؤالات الدَّارمي لابن مَعِين**: للحافظ الإمام أبي سعيد، عثمان بن سعيد بن خالد الدَّارِمي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٨٠هـ).

تختلف هذه الروايةُ في ترتيبها عن الروايات الأخرى، فقد بدأها صاحبُها بتراجم لأصحاب بعض التابعين البارزين، مع المفاضلة بينهم في السَّماع والتثبُّت والحفظ.

ثم أتبع ذلك بتراجم الرُّواة مرتّبين على الحروف الهجائية، وختم ذلك بباب من يُعرَف بالكنية.

أمَّا المادة التي يُوردها فهي محدَّدةٌ ومختصرةٌ وقاصرةٌ على الجرح أو التعديل، ولا تتطرَّق إلى تفصيلاتٍ أخرى إلا في بعض الأحيان.

امتازت هذه الروايةُ بأشياء كثيرة، منها:

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ٣٢ ـ ٣٣.

ـ مادتها مرتَّبةٌ على الحروف الهجائية، وألتي تُعين ألباحثَ علىٰ سهولة المراجعة ، وقد يستطرد عند ذكر الآباء أو الإخوة أوالأبناء أو من تربطهم بالمترجَم له علاقةٌ. لكن يُوردهم غالباً في مكانهم المناسب.

ـ طبقات أصحاب التابعين الذين صدَّر بهم روايته .

ـ يستدرك على يحيى بن مَعِين في نقده أحياناً، وقد يعرِّف برواة يقول يحيى بن مَعِين في ترجَمة كلٍّ منهم: « لا أعرفه » .

ـ تكثر المقارنةُ عنده بين الرواة في الجرح والتعديل والسَّماع والتثبُّت.

ـ اشتملت على نصوصٍ مهمّةٍ يترتَّب على معرفتها إعادة النظر فيما حُكِم به على بعض الرواة، من جهالة الحال أو العين أو غير ذلك[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، في مركز ألبحث ألعلمي، في جامعة ألملك عبد ألعزيز بمكة ألمكرمة، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م، بعنوان «تاريخ عثمان بن سعيد ألدارمي، عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين».

٣ ـ **العِلَل ومعرفة الرجال**: للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمَّد بن حَنْبَل الشَّيْبَاني (المتوفى سنة ٢٤١هـ).

احتوى هذا الكتابُ مواضيعَ عِلَل الحديث وأحوالِ الرجال وأحاديث في أبوابٍ مختلفةٍ لا تظهر لها في بادىء النظر علاقةٌ بموضوع الكتاب في بعض الأحيان .

وهذه الموادُّ كلُّها من غير ترتيبٍ وتنظيمٍ، ويظهر أنَّ الإمام أحمد كان يُدَوِّن هذه الموادَ المختلفةَ في أيامٍ بل وفي سنينٍ مختلفةٍ، فلم يُراع ، أو بالأحرى لم يمكن له ترتيبٌ خاصٌّ للرواة في الطبقات ولا في الحروف الأبجدية. ولا في شيوخ وتلامذة وغيرها من اعتبارات الترتيب، كما لم يراع الترتيب والتبويب في الأحاديث الفقهية المعلَّلة وغير المعلَّلة .

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ٢٨ ـ ٢٩.

وحدَّث الإمامُ أحمد مجموعَه هذا لابنه عبد الله كما هو، وهذا القسم يعبِّر عنه عبدُ الله بقوله: «سمعتُ أبي.....»، كما أنَّ الجزء الكبير من الكتاب عبارةٌ عن السؤال والجواب وَجَّه السّؤالَ عبدُ الله إلى أبيه في المسائل اليومية المختلفة التي كانت تعترض له في الرواة وأحاديثهم، وأجابَ به الإمامُ فقيَّده عبدُ الله ووَضَعه بجانب ما روى له أبوه في مناسباتٍ مختلفةٍ دُون سؤالٍ منه، وهذا القسمُ هو الذي يُعَبِّر عنه عبد الله بقوله: «سألتُ أبي....».

ومِن المُمكن أن يكون في هذا القسم سؤالٌ عن غير عبد الله وُجِّه إلى الإمام فأجابَ عليه وعبدُ الله في المجلس فسَمِعَه وقيَّده، فهذا القسمُ أيضاً فيما يظهر يُعبِّر عنه عبد الله بقوله: «سمعتُ أبي».

كما أنَّ قسماً من الكتاب لا بأس به يحتوي على مسموعات أو سؤالات عبد الله عن غير أبيه تتخلَّل بين مواد الكتاب.

وأمَّا من حيثُ أنواع المواد والمواضيع فبإمكاننا أن نجزم أنَّ الكتاب اشتمل على جُلِّ علوم الحديث. فمن حيث عِلَل الحديث يذكر الأحاديث من كلّ بابٍ ويُشير إلى نوع العِلّة فيها من إرسالٍ وإعضالٍ وانقطاعٍ، وكونها شاذَّةً أو مُنْكَرةً أو من أفراد الرواي، أو الاضطراب، أو الإدراج، أو التصحيف والتحريف وغيرها.

كما يذكر في الرواة المواليدَ والوفيات، ثقةً وضعيفاً، مختلطاً ومدلِّساً، وعقيدةَ الراوي من السُّنّة والتشيّع والقدَرَ والنَّصب، والكُنَىٰ والأسماء والأنساب والقبائلَ، وكُنَىٰ المعروفين بالأسماء، وأسماء المعروفين بالكُنَىٰ، المؤتلف والمختلف والمتشابه، المبهمات، وغير ذلك[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عبَّاس، في المكتب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

---

(١) انظر: مقدمة المحقّق للكتاب: ص: ١٠٩ ـ ١١١.

٤ ـ سُؤالات أبي بكر الأَثْرَم أبا عبد الله أحمد بن حنبل: للإمام أحمد بن محمد بن هانئ ٱلطَّائي، ٱلمعروف بأبي بكر ٱلأثرم البغدادي (المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ).

هي روايةُ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن أبي طاهر أحمد بن الصَّالح القَزْويني.

وهي تُسَمّى أيضاً «عِلَل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل» و «العِلَل ومعرفة الرجال»، وفي واقع الأمر فقد أتىٰ كتابُ «العِلل ومعرفة الرجال» المروي عن الإمام أحمد على شكل سُؤالاتٍ غالباً ما يوجِّهها التلميذُ إلى أستاذه، فيأتيه الجوابُ عليها. فلا إشكالَ في إطلاق إحدى التسميتين على الأخرى، وأَضِفْ إلىٰ ذلك أنَّ الخطيب البغدادي قد قرن في تسمية الكتاب والمسائل والعِلَل معاً، وهو الأكملُ؛ لأنه بذلك جمع الموضوعات التي تتناولها، وهي المتون والأسانيد والرجال، وهو ما يعني أنّ مضمون العِلَل والمسائل واحدٌ.

احتوى هذا الكتابُ على أسئلةٍ وَجَّهها أبو بكر الأثرم للإمام أحمد في مسائل في الجرح والتعديل، وفي تاريخ الرُّواة، وأسمائهم.

وهو من الكتب المُهِمَّة في عِلَل الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وتاريخ رُواة الحديث، ومصطلح الحديث وعلومه، وذلك لما حَوَاه من أقوال الإمام أحمد، وكذلك أقوالِ أشهر علماء الجرح والتعديل، مثل: يحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن مَعِين، وعلي بن المَدِيني وغيرهم، كما يُوجَد في هذا الكتاب بعضُ الأحكام على الرجال أو على الأحاديث التي انفردت بها هذه الروايةُ عن الإمام أحمد، ولم تُذكَر في جميع الكتب التي اهتمَّتْ بالرواة أو بالعِلَل.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الأستاذ خير الله الشريف، في دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٢٢هـ، كما طُبعت أيضاً بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، في مجلّة «الأحمدية» العدد السابع، المحرم ١٤٢٢هـ، صفحة: (١٢ ـ ٤٦).

٥ ـ سُؤالات محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة لعليٍّ بن المَدِيني في الجرح والتعديل: للإمام محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شَيْبَة ٱلعَبْسي (المتوفىٰ سنة ٢٩٧ هـ).

هي رسالةٌ صغيرةُ الحجم، ومع ذلك فإنها عظيمةُ الفائدة، حيثُ إنها اشتملت على (٢٦٠) ترجمة من التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم عِلَّةُ حديثٍ، أو انفرادُ راوٍ بالرواية عن راوٍ آخر. كما أنَّ هذه السُّؤالات قد شملت عدداً كبيراً من رجال الكتب السِّتَّة.

ولقد اقتبست كتبُ التراجم والجرح والتعديل الكثيرَ من هذه السؤالات، فقد اقتبس الخطيبُ ٱلبغدادي في تاريخه من طريق الحافظ أبي نُعَيْم الأصبهاني من السُّؤالات في (٣٤) موضعاً، كما اقتبس ٱلحافظ الذهبي في «ميزان ٱلاعتدال» و«المغني في ٱلضعفاء» و«سير أعلام النبلاء» (٥٢) موضعاً، واقتبس ٱلحافظ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» و«لسان ٱلميزان» (٦٠) موضعاً.

ولا شكَّ أنَّ كثرة الاقتباس من هٰذه السُّؤالات علىٰ هٰذا النحو ٱلكبير تَدُلُّ بوضوحٍ علىٰ اهتمام علماء الجرح والتعديل فيها، وعظيمِ استفادتهم منها، واتِّخاذهم أصلاً ومصدراً لمؤلَّفاتهم في الجرح والتعديل.

وقد طُبعت هذه الرسالة بدراسة وتحقيق الأستاذ موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في مكتبة ٱلمعارف بالرياض، عام ١٤٠٤ هـ.

٦ ـ **سؤالات أبي داود السِّجِسْتاني للإمام أحمد**: للإمام الحافظ أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٢٧٥هـ).

حَوَت هذه السُّؤالات مادّةً غنيةً في جرح الرُّواة وتعديلهم، بل كاد لا تخرج بمضمونها عن هذا الجانب النقدي من علم الرِّجال.

يُفهم من موضوعات أبواب الكتاب ومضامينها: أنَّ سؤالات أبي داود، كانت تدور في فلك علم الرجال، ومعرفة أحوالهم، ومن الجدير بالذكر: أنَّه ليس كلُّ ما دَوَّنه أبو داود في هذا الكتاب جاء على صيغة السؤال، بل أورد أكثرَه على غير ذلك؛ حيث كان يسأله تارةً، ويُصغي إلى سؤال غيره تارةً أخرى، وكثيراً ما كان يجلس إليه، ويتلقَّى عنه من غير مسألةٍ، وربّما كتب عنه ذلك كلَّه.

فقد أورد (١٥٩) نصّاً على هيئةِ أسئلةٍ، صَدَّر أربعةً منها بلفظ: «سألتُ أحمد»، و(١٤٤) نصّاً بلفظ: «قلت لأحمد»، ونَصَّين بلفظ: «ذكرتُ لأحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «سُئل أحمد»، ونصَّين بلفظ: «قيل لأحمد»، وخمسة بلفظ: «ذُكر لأحمد».

أمَّا بقيةُ النصوص، فقد رواها بصِيَغٍ أخرى؛ فروى نصّاً بلفظ: «رأيتُ أحمد»، وآخر بلفظ: «نَسَبَ لنا أحمد»، وثلاثة نصوص بلفظ: «حدَّثنا أحمد»، وسائر نصوص الكتاب بلفظ: «سمعتُ أحمد».

أمَّا طبيعةُ الإجابات وطريقة الإمام أحمد في عرضها فلا شكَّ أنّ الجواب ـ بشكل عامٍّ ـ يتولَّد عن السؤال، ويكون من جنس مادته، إلَّا أنّ سؤالات أبي داود كانت تخوض غمار علم معرفة الرجال، فجاءت إجاباتُ الإمام أحمد ضِمن الإطار نفسه، ولم تخرج عنه، بل كانت متجانسةً مع طبيعة السؤالات، ومنسجمةً معها بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ.

فكان الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ يُعالِج الأسئلةَ التي تُوَجَّه إليه، ويُجيب عليها بما يقتضيه السؤالُ، وقد يزيد في الجواب بما يراه مناسباً لتغطية بعض جوانب ترجَمة الراوي وبيان حاله؛ فقد يذكر عددَ الأحاديث التي يرويها عن بعض شيوخه، أو يحدِّد مكانَ السَّماع، أو وقتَه، أو عمَّن روى، أو مَن روى عنه من أصحابه وغيرهم، وقد يُشير إلى بعض كتبه، وكثيراً ما يذكر بلدَ الراوي، أو نسبتَه إليه، أو يُشير إلى مَوْطِنه ومكان استقراره، أو إلى رحلته، وعدمها. وربّما اهتمَّ بوصف الراوي، أو ذكرِ وظيفتِه، أو حِرْفَتِه، أو عقيدتِه. وقد يجعل الرَّجُلَ رمزاً للتعريف بغيره، فيعرف به جدَّه، أو أباه، أو أخاه، أو صديقه[1].

وقد طُبع هذا الكتاب أولًا بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا، في مكتبة المنار بالقاهرة، عام ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م، بعنوان «مسائل الإمام أحمد»، ثم طُبع بتحقيق

---

(١) انظر مقدمة المحقِّق للكتاب: ص: ١٤٣ ـ ١٤٤، طبعة مكتبة العلوم والحِكم.

الأستاذ زيادة محمد منصور، في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، بعنوان: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرُّواة وتعديلهم».

٧ ـ **سُؤالات التِّرمذي للبخاري**: للإمام الحافظ أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة ابن موسى التِّرْمِذِي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ).

لا يخفى أنَّ الإمام الترمذي عَبَّر عمَّا تحمَّله من شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في «جامعه» بشتَّى عبارات التحمُّل، منها: «قال» و«سمعتُ» و«سألتُ» و «ذاكرتُ» و...

وقد التزم المؤلِّفُ في هذا الكتاب بما يقول فيه الترمذيُّ: «سألتُ» و «ذكرتُ»، وهذا ما ينطبق عليه عنوان الكتاب، ويَدُلُّ عليه.

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور يوسف محمد الدَّخيل، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٨ ـ **سُؤالات البَرْذَعِيِّ لأبي زُرْعَة الرَّازي**: للإمام أبي عثمان، سعيد بن عمرو بن عمَّار الأزدي البَرْذَعي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ).

استوعب الإمام أبو زُرْعَة الكثيرَ من علم الإمام أحمد، وعليِّ بن المَدِيني، ويحيى بن مَعِين، وأضرابهم الذين أخذوا وتأثَّروا بسيد الحُفّاظ يحيى بن سعيد القَطّان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبدِ الله بن المبارك وغيرهم؛ فلذلك لا يُستغنى عن أقواله في الرواة سواء في التوثيق أو التجريح. لهذا حظيت أجوبتُه على أسئلة البرذعي بعنايةَ العلماء فضمَّنوا النصوصَ الكثيرةَ منها في مصنَّفاتهم، وقد تميّزت هذه الأجوبةُ بمعلوماتٍ دقيقةٍ عن بعض المحدِّثين والعلماء، وعليها عَوَّل من صَنَّف في الجرح والتعديل، أو التاريخ، فاعتمد الخطيبُ البغداديُّ، والحافظ المِزِّيّ، والسُّبْكِيّ، والذَّهبي، وابن حجر على أقواله في الحارث المحاسبي، وداود الظاهري، ويحيى الحِمَّاني وغيرهم.

كذلك تضمَّنت هذه الأجوبةُ بعضَ الاعتراضات والرَّدّ عليها، فمثلاً: كلامُ أبي

زُرْعَة في «صحيح مسلم» واعتراضه على بعض الرجال، وعلى تسميته لكتابه «الجامع الصحيح»، ودفاع مسلم عن نفسه في ذلك.

وكشفت هذه الأجوبةُ عن بعض الجوانب العلمية أيضاً في حياة عددٍ من الرُّواة وسبب تجريح طائفةٍ منهم، ولقاء أبي زُرْعَة، أو البرذعي ببعضهم.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ضِمن كتاب «أبو زرعة الرازي: جهوده في السنة النبوية» بعنوان «أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي».

٩ ـ سُؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّيِّ أبا داود السِّجِسْتاني في الجرح والتعديل: للإمام أبي عُبَيْد، محمد بن علي الآجُرِّيِّ (المتوفى في أول القرن الرابع).

صَنَّف الآجُرِّيُّ كتابه هذا على البُلدان، فَذَكر فيه الرواةَ من أهل الكوفة، والبصرة، وبغداد، ودمشق، والجزيرة وأيلة، وبعض باقي المراكز العلمية المختلفة آنذاك، سواء كانوا من أهل تلك البلاد أصلاً أو ممن دخلها من غير أهلها، ويغلب على الظَّنِّ أنَّ الجزأين الأول والثاني هما في رواة مكَّة والمدينة على اعتبار أنهما من أهمِّ المراكز العلمية التي كان الرواة يؤمّونها.

والجزء الثالث وهو مايعنينا هنا، اقتصر فيه الآجُرِّيُّ على ذِكر رواة أهل الكوفة، ثم البصرة، ولم يستوعبهما، ويغلب على الظَّنِّ أنَّ في الجزء الثاني من هذا الكتاب ذكراً لجملةٍ من رواة أهل الكوفة، كما هو الحالُ في أول الجزء الرابع في البصريين؛ لأن المصنِّف ـ أو ربما الناسخ ـ لم يخصِّص لكلّ جزءٍ أهل بلدٍ معيَّنٍ. وقد سَبَق الآجُرِّيَّ في التصنيف على البلدان أناسٌ آخرون، ولعلَّه اقتدى بشيخه أبي داود، حيث رتَّب كتابه ـ سؤالات أبي داود لأحمد ـ على البلدان أيضاً. ولم يتبع المصنِّفُ ترتيباً معيّناً في رواة أهل بلدٍ معيَّنٍ، ولربما ذكر بعضَ مَن تشابهت أسماؤهم أو كُناهم، أو مَن كانوا من طبقةٍ واحدةٍ على التَّوالي.

وقد يتكرَّر ذِكْرُ الراوي في أكثر من موضع، ونادراً ما يتغيَّر رأيُ أبي داود فيه، وربما تغيَّرت عبارتُه مع الحِفَاظ على الدَّلالة.

واتِّباعُ أسلوب الأسئلة في تدوين المعلومات يبرز أثره في اتِّساع المادة العلمية المدوَّنة، وبعباراتٍ مختصرةٍ دقيقةٍ.

ومن الواضح أنَّ هذا الكتاب يُعَدّ من الكتب القديمة التي تكلَّمت في الرجال، مما جعله أصلاً يُعْتَمد عليه، وهذا ما نراه بوضوحٍ في كثرة الاقتباسات المتناثرة وبكثرة في كتب الرجال، ويُمكن القولُ بأنّ كُلاًّ من الحافظ المِزِّي والذهبيّ والخطيب البغدادي وابن حجر قد اعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً في مختلف مصنَّفاتهم في الرجال، وهؤلاء هم أئمةُ النقد في عصورهم.

ومما يزيد في أهمية هذا الكتابِ تلك المقارناتُ الكثيرةُ بين الرجال فيه سواء كانت تلك المقارنات بين مَن هم من مرتبةٍ واحدةٍ كأن يكونوا ثقاتٍ مثلاً أو ضعفاء أو غير ذلك مما يلزم عند التعارض والترجيح، يُضاف إلى ذلك ما اشتمل عليه هٰذا الكتابُ من عِلَلٍ حديثيةٍ، وموادٍ تاريخيةٍ.

طُبعت هذه السؤالات بتحقيق الأستاذ محمد علي قاسم العُمَري، في المجلس العلمي، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠ - **سُؤالات أبي عبد الله ابن بُكَيْر للدَّارَقُطْني**: للحافظ أبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر البغدادي الصَّيْرَفيّ (المتوفى سنة ٣٨٨هـ).

تَعدَّدتْ سؤالاتُ كثيرٍ من تلاميذ الإمام الدَّارَقُطْني وتنوَّعَتْ، فقد سألهُ أبو نُعَيم الأصبهاني، وأبو ذَرٍّ الهَرَوي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم النَّيسابوري، وحمزة بن يوسف السَّهْمي وغيرُهم كثيرٌ من أئمة السُّنَّة وعلماء الحديث.

لكننا نجد في «سؤالات ابن بُكير» هذه علماً جَمّاً، وفوائد ثَرَّةً، لا نراها في سِواها، ومن العجيب أنَّ الحافظ الذهبي لم يُورِدْ جُلَّ فوائد هذه «السؤالات» في

التجريح والتعديل إلا في جُزْئِهِ المفيد: «مَن تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ»، فتراه قد نَثَرَ كثيراً من فوائده فيه، أمَّا في كتبهِ الأخرى، فذَكَرَ نُتَفاً منها. ومِمَّا هو أعجب أنَّ الحافظ ابن حجر لم يذكر شيئاً من فوائد هذه «السؤالات»، على الرُّغم من أنَّ الذهبي أورد كثيراً منها في «مَن تُكُلِّم فيه..» فكأنَّه لم يقف على الكتابين، والله أعلم.

وقد طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ حسن عبد الحميد الأثري، في دار عَمَّار بعمان (الأردن)، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٤م.

١١ ـ سُؤالات البَرْقاني للدَّارقُطْني في الجرح والتعديل: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوَارِزْمي ثم البَرْقاني (المتوفى سنة ٤٢٥هـ).

أخرج لنا البرقانيُّ من خلال هذه السُّؤالات آراءَ الإمام الدَّارقطني وأفكاره في الجرح والتعديل، وعِلَل الحديث. ومعظمُ السُّؤالات في هذا الكتاب تبدأ بقوله: «قلتُ لأبي الحسن»[1]، وأحياناً: «سمعت أبا الحسن»، وتارةً أخرى: «وسمعتُ أبا الحسن»، ونادراً: «وقال أبو الحسن».

وأسلوبُ الدَّارقطني في نقده ـ في سؤالات البرقاني ـ هو نفسُ الأسلوب في سُؤالات السَّهْمي والحاكم[2]. فأحياناً يكون نقداً كاملاً، وهو أنه يحكم على الراوي بالجرح أو التعديل بصفةٍ عامَّةٍ، كأن يقول مثلاً: «ضعيفٌ»، أو «متروكٌ...» إلى آخره. وأحياناً يكون النَّقدُ عنده من النّوع المقيَّد، وهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ مُعيَّنٍ. وأحياناً يكون النَّقدُ في المتن، وهذا النقدُ ينبع من اطِّلاعه على سببٍ غامضٍ خفيٍّ يقدح في الحديث.

طُبعت هذه السؤالاتُ بتحقيق الأستاذ مجدي السيِّد إبراهيم، في ٱلقاهرة، ثم طُبعت بتحقيق ٱلأستاذ عبد ٱلرحيم محمد ٱلقشقري، في مكتبة خانه بلاهور، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤ م.

---

(١) وهو كنيته الدارقطني.

(٢) سيأتي تعريف هذين الكتابين.

١٢ ـ **سُؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ في الجرح والتعديل**: للحاكم أبي عبد الله، محمد بن عبد الله النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

لهٰذه السُّؤالات أهميةٌ عظيمةٌ؛ حيث إنها اشتملت على (٥٣١) ترجمةً، مع التراجم المكرَّرة، ومن ضِمن هذه التراجم علّةُ حديثٍ، أو علّة إسنادٍ، أو غير ذلك. ونظراً لأهمية هذه السُّؤالات فقد اهتمَّ بها الحفّاظُ والنقّادُ الذين جاؤوا بعد الدارقطني، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ ومصدرٍ من مصادر مؤلَّفاتهم في الجرح والتعديل، فقد اقتبس منها الحافظُ ابنُ حجر في «التهذيب» و «اللسان» ما يزيد على (٢٩٠) موضعاً، كما اقتبس الذهبيُّ في كتبه «تاريخ الإسلام»، و«سير إعلام النبلاء»، و«الميزان»، و«المغني في الضعفاء» و«الضعفاء والمتروكين» و «العبر» و «تذكرة الحفاظ»، ما يزيد على (١١١) موضعاً.

أمَّا الخطيب البغدادي فقد اقتبس في كتابه «تاريخ بغداد» ما يزيد على (١٣٩) موضعاً، وكذلك فقد اقتبس ابنُ الجوزي في «المنتظم»، وابنُ كثير في «البداية والنهاية»، وابنُ عساكر في كتابه «تاريخ دمشق»، وابنُ العماد الحنبلي في كتابه «شذرات الذهب» في أكثر من موضعٍ... إلى غير ذلك من كتب التراجم، والجرح والتعديل.

إنَّ كثرة الاقتباس من (سؤالات الحاكم للدارقطني) على هذا النحو الكبير، إنمَّا تدلُّ على أهمية هذه السؤالات، وأثرها العظيم في مجال الجرح والتعديل[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣ ـ **سُؤالات حَمْزَة بن يوسف السَّهْمي للدَّارقُطْني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل**: للإمام أبي قاسم، حمزة بن يوسف بن إبراهيم ٱلسَّهْمي ٱلقُرشي ٱلجُرجاني (المتوفىٰ سنة ٤٢٧ هـ).

---

(١) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٥١.

تُعتبر سُؤالات السَّهمي من أهمِّ كتب الجرح والتعديل، إذ إنها وُجِّهت إلى عددٍ من كبار النقاد، كما أنها شملت رجالاً من بلدانٍ وأقطارٍ مختلفةٍ، بلغت تلك السؤالاتُ (٢٤٦) سؤالاً وُجِّه للدارقطني، ويبدو أنها وُجِّهت له من حمزة السَّهمي ومن غيره من تلاميذ الدارقطني، حيث نجد السَّهمي تارةً يقول: «سألتُ أبا الحسن عليَّ بن عمر الدارقطني»، وتارةً يقول: «سُئل الدارقطنيُّ»، وتارةً يقول: «سمعتُ». والعبارتان الأخيرتان صريحتان في الدَّلالة على أن السائل غير السهمي، ولكن الثالثة تَدُلُّ أيضاً على أنه كان حاضراً وسمع بنفسه جوابَ الدارقطني، وعليه فإن نسبة جميع السؤالات إلى السَّهمي إمَّا باعتبار أنه سأله أغلبها، وإما باعتبار قيامه بجمعها وترتيبها على الصورة التي وصلت إلينا.

وقد تضمَّنت أجوبةُ الدارقطني عن تلك السؤالات عموماً التعريفَ برجال الحديث، وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً، والمصنَّفاتِ التي رَوَوْها، وبيانَ أوهامهم في بعض رواياتهم.

ويتبيَّن من دراسة هذه السؤالات وفحصها أنَّ النقد عند الدارقطني جرحاً وتعديلاً ينقسم إلى قسمين كبيرين، أحدهما: (النقد المُطْلَق). وثانيهما: (النقد المقيَّد). أمَّا قوله في فلان: «ثقة»، أو «ضعيف»، أو «فيه لِينٌ»، وهكذا، وهذا القسم هو الصفة الغالبة على السؤالات. وأمَّا الثاني فهو أن يحكم على الراوي بالتعديل مع جرحه في جانبٍ معيَّنٍ، مثال ذلك الترجمة (٢١٠)، حين يسأله حمزة عن (أبي محمد بكر بن محمد بن عبد الوهَّاب) فيقول: «صالحٌ، ما علمتُ منه إلا خيراً ـ إن شاء الله ـ، ولكن ربما أخطأ في الحديث»، والترجمة (١١٦) عندما يسأل عن (البزَّار) يقول: «ثقةٌ يخطىء كثيراً ويتكل على حفظه»[1].

وأمَّا ألفاظُه في النقد؛ فهي تلتقي مع ألفاظه في كتاب «الضعفاء» حيث نجدها إما مفردةً مثل: «ثقة»، أو «ضعيف»، أو «فيه لينٌ»، أو «كذَّاب»... وهكذا. وإما

---

(١) انظر الترجمة: (٥٣).

مركَّبةً مثل قوله: «ثقة جبلٌ» أو «ثقةٌ مأمونٌ جبلٌ». وهنالك ألفاظٌ في النقد لم تشتهر في الاستعمال عند غير الدارقطني، ومنها: «آيةٌ من الآيات»[1]، أو «مدبرٌ من آيات الله»، قلت له: كان يضع الحديث؟ قال: «نعم»[2]. «آيةٌ من الآيات كان مُخلصاً»[3].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار المعارف بالرياض، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤ ـ سُؤالات مسعُود بن عَليّ السَّجْزِيّ (المتوفى سنة ٤٣٨هـ) مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرُّواة للحاكم النَّيسابوري:

للإمام أبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري ـ رحمهُ الله تعالى ـ له رحلةٌ واسعةٌ في طلب الحديث وسماعِ الشيوخ.. وفي آخر رحلةٍ لهُ إلى العراق تَقَدَّم إليه جَمَاعةٌ مِن أهل الحديث سنة (٣٨١هـ) برسالةٍ يُخبرونه فيها أنَّهم قد نشطوا في الصَّحيحِ، وقد ابتدأ جماعَةٌ في طَلبِهِ، وأنَّا قد كتبنا عَن جماعةٍ مِنَ الخُراسانيين مِنَ الحجاجِ وغيرهم، ولم نقف على محلِّهم مِنَ الجَرحِ ومَن يَصْلُحُ منهم لِلرِّواية عنه في الصَّحيح ومَن لا يَصْلُحُ»، فطلبوا منهُ أنْ يُملي تحت اسمِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم ما يعرفهُ مِنْ حالِه...

وهكذا ابتدأت السُّؤالاتُ في الجواب عن أسئلةِ البغداديِّين، والَّتي بلغت (٢٩) سؤالاً.. ثُمَّ ابتدأ مسعودُ السِّجزي يسأل الحاكمَ، واستمرَّت سُؤالاتُ السِّجْزيّ حتَّى نهاية السُّوالات، ولم تُرتَّب هذه السؤالات على نظامٍ مُعَيَّنٍ.. فكلَّما خَطَرَ للمسعود السِّجزي سؤالٌ يسأل عنه.. وهكذا.. وأحياناً لا يكون مسعود هو السَّائلُ وإنَّما يسمع الحاكمَ يقولُ قوْلاً فيكتبه عنهُ...

فمادَّةُ الكتاب الغالبُ عليها الجرح والتَّعديل... ومع ذلك تَضَمَّنت فنوناً مُتَعَدِّدَة مِن عِلْم مُصْطلح الحديث كـ: «المؤتَلِف والمختلف» و«مَن روىٰ عن أبيه عن

---

(١) انظر الترجمة: (٥٨).

(٢) انظر الترجمة: (٧٦).

(٣) انظر: مقدمة المحقق للكتاب: ص: ٥٣ ـ ٥٥.

جدِّه» ، و«الفرق بين : مثله ، ونحوه» ، و «المَراسيل» وغير ذلك مِن فنون مصطلح الحديث الأخرى .

تُعتبر هذه السُّؤالات مِن كُتب الجرح والتَّعديل المهمة ؛ وذلك للمكانة المرموقة التي يحتلُّها الحاكم في هذا المجال، ونظراً لأهميَّة هذه السُّؤالات فقد اهتمّ بها الحُفَّاظ والنُّقاد الذين جاؤوا بعد الحاكم، واقتبسوا منها الكثيرَ، واعتمدوها كأصلٍ وَمَصْدرٍ مِن مَصَادِر مؤلَّفاتهم في الجرح والتَّعديل[1] .

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الإسلامي ببيروت، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥ ـ سُؤالاتُ الحافظ السِّلَفي لخَمِيْس الحَوْزي (المتوفى سنة ٥١٠هـ) عن جماعةٍ من أهل واسط : للحافظ أحمد بن محمد بن سِلَفَة ، صدر الدين ، المعروف بأبي طاهر السِّلَفي (المتوفى سنة ٥٧٦هـ) .

كان السِّلَفيُّ كثيرَ السُّؤال عن أحوال الرجال، قال عنه الحافظ ابن نُقْطَة : «وسأل عن أحوال الرجال شجاعاً الذُّهْلِيَّ، والمؤتمن السَّاجي، وأبا علي البردَاني، وأبا الغنائم النَّرْسي، وخميساً الحوزيَّ، سؤالَ ضابطٍ مُتقنٍ»[2] .

كان يسأل عن أحوال الرجال كُلَّ مَن له خِبْرَةٌ بأحوالهم وصِلاتٌ وثيقةٌ بهم فيدوِّن إجاباتهم، يَضُمّ إليها أحياناً ما سَنَح له من التعليقات والإنشادات، حتى إذا ما اجتمع له قدرٌ صالحٌ منها أخرجه للناس في جزءٍ أو في مجلَّدٍ.

تراجم هذه السُّؤالات لم تُرتَّب وفق ترتيبٍ مُعيَّنٍ، وإنما كان وُرود اسمٍ في جواب سؤالٍ ما يُفضي أحياناً إلى سؤالٍ جديدٍ عن الاسم الجديد؛ وهكذا كان تعانُقُ بعض الأسئلة. على أنّ هؤلاء المُترجَم لهم في أجوبة السؤالات يشكلون من ناحيةٍ

---

(١) انظر : مقدمة المحقق للكتاب.

(٢) سير أعلام النبلاء : (٦/١٣).

أخرى سلسلة مترابطة الحلقات ؛ فهم إما أقران الحوزيّ أو شيوخ شيوخه ، وإما غرباء قادمون من أماكن قصيّة ، لكنهم جميعاً مُرتبطون فيما بينهم برباط المُواطَنَة في (واسط) سواءٌ كان ذلك لفترةٍ محدودةٍ أو بصورةٍ دائمةٍ . وهكذا نستطيع أن نستفيد من هذه السؤالات فوائد شتَّى :

أوّلا ـ تُصحِّح هذه السؤالات بعضاً من أخطاء المصادر الأخرى : من أوهام أبي سعيد السَّمعاني في «الأنساب»، وإخلال ابن الأثير في «اللُّباب»، وتخليط الجَزَري في «غاية النهاية». ثم التصحيفات الكثيرة التي تناثرت في المطبوع من هذه المصادر وغيرها.

ثانياً ـ نرى فيها صورةَ الحياة الاجتماعية في (واسط) آنذاك : من النشاط العلمي الضخم الذي يبهرنا ببريقه وألَقه، إلى ملامح من النشاط السياسي العنيف الذي كان يَهُزّ العراقَ هَزّاً، إلى صورة الجهاز القضائيّ بما فيه من قُضاة وشهود مُعدَّلين، وتاريخ تولية كلٍّ منهم وعزله، يُضاف إليهم القُرّاء ومَن تصدَّرَ منهم في الجامع الكبير بواسط، وتعاقبُ أولئك الصّدور على هذا المنصب الكبير، ثم المحدِّثون والفقهاء والصوفية، وكذلك النُّظَّار والصَّيارفة والكُتَّاب وأصحاب المِهَن المختلفة.

ثالثاً ـ ويستطيع الباحث اللُّغوي أيضاً أن يجد فيها بُغيتَه ، حين يتعقَّب بعضَ الظواهر اللُّغوية المتصلة بحياة الكلمات ووجوه استعمال كلٍّ منها وتطوُّر مدلولاتها؛ فقد جاءت أجوبةُ الحوزي بأسلوبٍ عفويٍّ ولغةٍ بسيطةٍ قاربت العاميّةَ في بعض الأحيان[1].

طُبعت هذه السُّؤالات بتحقيق الأستاذ مُطاع الطَّرابيشي، في دار الفكر بدمشق، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

* * *

(١) انظر : مقدمة المحقق للكتاب .

القسم السَّادس :

كتب الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ معيَّنٍ

(تواريخ الرِّجال المَحِلِّيَّة)

١ـ تاريخ واسط : لبحشل .

٢ـ مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس : لأبي العرب .

٣ـ مشاهير علماء الأمصار : لابن حبان .

٤ـ تاريخ الرِّقَّة : للقشيري .

٥ـ طبقات المحدّثين بأصبهان : لأبي الشيخ .

٦ـ تاريخ داريّا : لأبي عبد الله الدّاراني .

٧ـ تاريخ نيسابور : للحاكم النَّيسابوري .

٨ـ تاريخ علماء مصر : لابن الطحان .

٩ـ تاريخ جرجان : للحمزة السهمي .

١٠ـ ذكر أخبار أصبهان : لأبي نعيم .

١١ـ تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي .

١٢ـ التدوين في أخبار قزوين : لعبد الكريم الرَّافعي .

١٣ـ تاريخ مدينة دمشق : لابن عساكر .

كُتب الجرح والتعديل المخصَّصة بمكانٍ مُعيَّنٍ

(تواريخ الرِّجال المَحلِّيَّة)

اهتمَّ المحدِّثون بمعرفة أوطان الرُّواة وبلدانهم والأمصار التي رحلوا إليها، وعَدّوا ذلك نوعاً من أنواع علوم الحديث ، واعتنى كثيرٌ منهم بتراجم وأخبار علماء بلده، فظهرت كتبُ تواريخ الرجال المحلّية بكثرةٍ .

قال الحافظ زين الدين العراقي : « مما يحتاج إليه أهلُ الحديث معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، فإنَّ ذلك ربما مَيَّز بين الاسمين المتّفقين في اللَّفظ فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه، فربّما كانا أو أحدُهما من بلد أحدِ المتفقين في الاسم فيغلب على الظّنّ أنَّ بلديهما هو المذكور في السَّند، لا سِيّما إذا لم يُعرف له سماعٌ بغير بلده، وأيضاً ربما استدلَّ بذكر وطن الشيخ أو ذكر مكان السَّماع على الإرسال بين الرَّاويين إذا لم يُعرف لهما اجتماعٌ عند من لا يكتفي بالمعاصرة»[1] .

أمَّا عن تاريخ ظهور النوع من المصنَّفات فيقول الدكتور أكرم ضياء العُمري: «كانت المصنَّفات الأولى في الرجال شاملةً لا تقتصر على رجال مدينةٍ واحدةٍ، ثم ظَهَر في النِّصف الثاني من القرن الثالث الاهتمامُ بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنِّف في رجال المدينة من سُكّانها أنفسهم، ولا شكَّ أنَّ العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفةٍ برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سَبَقوه منهم، وهذا يجعله قادراً على التعريف برجال الحديث

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: (٣/ ٢٧٩).

في بلده أكثر من غيره؛ لذلك فإنَّ التواريخ المحلّية غالباً ما تكون أدَقَّ في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنَّفات الشاملة في الرجال، وقد اعتبر التعرّفُ على شيوخ البلدة ورواياتهم من أول ما تجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد»[1].

روَى الخطيب البغدادي بسنده عن حَمَّاد بن زيد أنه كان يقول: «بلدِيُّ الرجل أعْرَفُ بالرجل»[2].

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد»[3] بإسناده إلى أبي الفضل صالح بن أحمد التَّميمي الحافظ أنه قال: «ينبغي لطالب الحديث ومن عُني به أن يبدأ بكتب حديث بلده، ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه؛ حتى يعلم صحيحه من سقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفةً تامةً، إذا كان في بلده علمٌ وعلماء قديماً وحديثاً، ثم يشتغل بعدُ بحديث البلدان والرحلة فيه».

ورغم أنَّ المفاخرات المَحِلّيّة لعبت دوراً في ظهور وتواريخ المُدُن إلَّا أنه لا يمكن تناسي أنَّ الحافز الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريقِ التعريف بالرُّواة ومواطنهم.

وهذه قائمة بأسماء ما صُنِّف في تواريخ الرجال المَحَلِّيّة:

١ ـ سعيدُ بن كثير بن عفير المصري (المتوفى سنة ٢٢٦هـ)[4].

٢ ـ وأبو علي محمد بن علي بن حمزة الفَرَاهِيناني (المتوفى سنة ٢٤٧هـ) في كتاب «التاريخ في رجال المحدِّثين بمَرْو»[5].

٣ ـ وأبو الحسن أحمد بن سَيَّار بن أيوب المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٦٨هـ) في

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرَّفة: ص: ١٤٢.

(٢) الكفاية: ص: ١٧٥.

(٣) ١/ ٢١٤.

(٤) انظر: «فهرست ابن خير»: ص: ٢٢٨، و«الإعلان بالتوبيخ»: ص: ١٥٣.

(٥) الأنساب: للسمعاني: ق ٤٢١ ب.

كتابيه « أخبار مَرْو »[1] ، و« مشايخ نَيْسابور »[2] .

٤ ـ وأبو عبد الله محمد بن يزيد المعروف بـ : « ابن ماجه القَزْويني » (المتوفى سنة ٢٧٣هـ) في « تاريخ قزوين »[3] .

٥ ـ وأبو الحسن أسلم بن سهل بَحْشَل الواسِطي (المتوفى سنة ٢٨٨هـ) في « تاريخ واسط » .

٦ ـ وأبو علي عبد الله بن محمد بن علي البَلْخي (المتوفى سنة ٢٩٤هـ) في « تاريخ بَلْخ »[4] .

٧ ـ وأحمد بن محمد بن عيسى البغدادي (القرن الثالث) في «تاريخ الحمصيين»[5] .

٨ ـ وأبو رجاء محمد بن حَمْدُوْيَه السنجي الهورقاني (المتوفى سنة ٣٠٦هـ) في « تاريخ المَرَاوزة »[6] .

٩ ـ ومحمد بن عقيل بن الأزهر (المتوفى سنة ٣١٦هـ) في « تاريخ بلخ »[7] .

١٠ ـ وأبو عروة الحسين بن محمد بن مودود الحراني (المتوفى سنة ٣١٨هـ) في مؤلفاته . « تاريخ حَرّان »[8] و« كتاب الجزيرة »[9] و« كتاب الرِّقّة »[10] .

---

(١) تاريخ بغداد : (٤/ ١٨٨) و« تذكرة الحفاظ » : ٥٦٠ .

(٢) إكمال تهذيب الكمال : (١/ق ٤ب) .

(٣) الرسالة المستطرفة : ص : ١٣٣ ، ولعلَّه التاريخ الذي أشار إليه ابن كثير وقال : « إنه تاريخٌ كاملٌ من لدن الصحابة إلى عصره » : (البداية والنهاية : ١١/ ٥٢) .

(٤) تذكرة الحفاظ : ٦٩٠ .

(٥) تاريخ بغداد : (٥/ ٦٣) .

(٦) تاريخ بغداد : (٥/ ٤٦٠) و« الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٦٤٤ .

(٧) تذكرة الحفاظ : ٧٩١ .

(٨) الأنساب : (٤/ ١٠٧) .

(٩) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٦٢٧ ، « الأنساب » (٣/ ٢٦٩) لكنه يسمِّيه « تاريخ الجزريين » .

(١٠) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٦٣٢ .

١١ ـ وعبدُ الله بن علي بن الجارُوْد النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٠هـ) في « تاريخ نيسابور »[١] .

١٢ ـ وعلي بن الفضل بن طاهر البَلْخي(المتوفى سنة ٣٢٣هـ) في « طبقات علماء بلخ »[٢] .

١٣ ـ وأبو عبد الله محمد بن جعفر بن غالب الوَرَّاق الجُوَيْبَاري (معاصرٌ لعليٍّ بن الفضل البلخي) في « طبقات علماء بلخ »[٣] .

١٤ ـ وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي (معاصر لعليٍّ بن الفضل البلخي) في « طبقات علماء بلخ »[٤] .

١٥ ـ وعبد الصَّمد بن سعيد بن علي الحِمصي (المتوفى سنة ٣٢٤هـ) في « تاريخ حمص »[٥] .

١٦ ـ وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القَيْرواني (المتوفى سنة ٣٣٣هـ) في « طبقات علماء إفريقية وتونس »[٦] .

١٧ ـ ومحمد بن سعيد القُشيري (المتوفى سنة ٣٣٤هـ) في « تاريخ الرِّقّة » .

١٨ ـ وأبو إسحاق أحمد بن محمد بن ياسين الحَدَّاد الهَروي (المتوفى سنة ٣٣٤هـ) في « تاريخ هراة »[٧] .

---

(١) الرسالة المستطرفة : ص : ١٣٠ .
(٢) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٦٢٤ .
(٣) الأنساب (٥/ ٢٧١) ، و« الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٦٢٤ .
(٤) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٦٢٣ .
(٥) Sezgin, B. 1, P.346 . اقتبس منه مغلطاي في « الزهر الباسم » ٢٣٦ ب .
(٦) طُبع مختصر له ، اختصره أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي ، نشرته الدار التونسية للنشر ، عام ١٩٦٨م .
(٧) انظر : « تاريخ بيهق » : ص : ٢١ ، و« طبقات الشافعية » (٢/ ٢٩٥) .

١٩ ـ وأبو زكريا يزيد بن محمد بن أياس الأزدي (المتوفى سنة ٣٣٤هـ) في كتابه « طبقات العلماء والمحدِّثين من أهل المُوْصِل »[١] .

٢٠ ـ وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ـ ابن الأعرابي ـ (المتوفى سنة ٣٤٠هـ) في كتابيه « تاريخ مكَّة »[٢] و« تاريخ البصرة »[٣] .

٢١ ـ وأبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصَّدَفي المصري (المتوفى سنة ٣٤٧هـ) في « تاريخ مصر »[٤] .

٢٢ ـ ومَسْلَمة بن قاسم القُرطبي (المتوفى سنة ٣٥٣هـ) في « تاريخ قرطبة »[٥] .

٢٣ ـ وأبو الحسن علي بن الحسن بن عَلاَّن الحَرَّاني (المتوفى سنة ٣٥٥هـ) في « تاريخ الجزيرة »[٦] .

٢٤ ـ وأبو بكر محمد بن عمر بن سلم ـ ابن الجعابي (المتوفى سنة ٣٥٥هـ) في « كتاب في محدِّثي بغداد »[٧] وكتاب « تاريخ الموصل »[٨] .

٢٥ ـ وحمزة بن الحسين الأصبهاني (المتوفى قبل ٣٦٠هـ) في « تاريخ أصبهان»[٩] .

٢٦ ـ وعبد الله بن جعفر بن حيان ، أبو الشيخ الأنصاري (المتوفى سنة ٣٦٩هـ) في كتابه « طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها » .

---

(١) تاريخ بغداد : (٤/ ٦) .
(٢) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٦٥٠ .
(٣) تذكرة الحفاظ : ٨٥٢ ، و« الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٥٧١ ، و« الرسالة المستطرفة » : ص : ١٣٧ .
(٤) تاريخ بغداد : (٦/ ٧٥) ، و« تذكرة الحفاظ » : ٨٩٨ .
(٥) اقتبس منه مغلطاي في « إكمال تهذيب الكمال » : (١/ ق ٦ب) .
(٦) سير أعلام النبلاء : (١٦/ ٢٠) .
(٧) تاريخ بغداد : (١/ ٩٠) .
(٨) تهذيب التهذيب : (٩/ ١٥٤) .
(٩) الأنساب : (١/ ٢٨٤) و« الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٦١٦ .

٢٧ ـ وأبو عبد الله عبد الجَبَّار بن عبد الله الخولاني (المتوفى سنة ٣٧٠هـ) في « تاريخ داريّا » .

٢٨ ـ وصالح بن أحمد التَّميمي الحافظ (المتوفى سنة ٣٧٤هـ) في « طبقات الهمذانيين »[١] .

٢٩ ـ وأحمد بن سعيد بن أبي معدان (المتوفى سنة ٣٧٥هـ) في « تاريخ المَرَاوِزة »[٢] .

٣٠ ـ وابن بابويه (المتوفى سنة ٣٨١هـ) في « تاريخ الرَّيّ »[٣] .

٣١ ـ وأبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الإسْتِراباذي (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) .

٣٢ ـ وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ) في « تاريخ استراباذ »[٤] .

٣٣ ـ وأبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدُوْيَه (المتوفى سنة ٤١٠هـ) في كتابه « تاريخ أصبهان »[٥] .

٣٤ ـ ومحمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغُنْجَار البخاري (المتوفى سنة ٤١٢هـ) في « تاريخ بخارى »[٦] .

٣٥ ـ وأبو القاسم يحيى بن علي الحَضْرَمي ، المعروف بابن الطَّحّان (المتوفى سنة ٤١٦هـ) في « الذَّيل على تاريخ مصر » .

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٣٣١) و« تذكرة الحفاظ » ص : ٩٨٥ ـ ٩٨٦ .
(٢) تاريخ بيهق : ص : ٢١ ، و « الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٦٤٤ .
(٣) تهذيب التهذيب : (٩/ ٤٧٠) ، « طبقات المفسرين » : (٢/ ١٠٦) .
(٤) الأنساب (١/ ١٩٩) ، و« تذكرة الحفاظ » : ١٠٦٢ ، و« الإعلان بالتوبيخ » : ص : ٦١٥ .
(٥) الرسالة المستطرفة : ص : ١٣١ .
(٦) تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٧)، و«تذكرة الحفاظ»: ١٠٥٢، و«الإعلان بالتوبيخ»: ص: ٦٢٠ .

٣٦ ـ ومحمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحي (المتوفى سنة ٤٢٠هـ) في « تاريخ المغاربة ومصر »[١] .

٣٧ ـ وأبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمي (المتوفى سنة ٤٢٧ هـ) في « تاريخ جرجان » .

٣٨ ـ وأبو نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) في « ذِكر أخبار أصبهان » .

٣٩ ـ وجعفر بن محمد المُستغفري (المتوفى سنة ٤٣٢هـ) في « تاريخ نَسَف »[٢] و« تاريخ كش »[٣] .

٤٠ ـ وأحمد بن محمد بن أحيد بن علي بن ماماني (المتوفى سنة ٤٣٦هـ) في « الذَّيل على تاريخ بخاري لغُنجار »[٤] .

٤١ ـ والخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) في « تاريخ بغداد » .

٤٢ ـ وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٤٧٠هـ) في « تاريخ أصبهان »[٥] .

٤٣ ـ وأبو صالح أحمد بن عبد الملك بن علي النَّيسابوري المؤذِّن (المتوفى سنة ٤٧٠هـ) في « تاريخ مَرْو »[٦] .

٤٤ ـ وأبو زكريا يحيى بن عبد الوهَّاب بن مَنْدَه (المتوفى سنة ٥١١هـ) في « تاريخ أصبهان »[٧] .

---

(١) الإعلان بالتوبيخ : ص : ٦٤٦ .
(٢) تذكرة الحفاظ : ١١٠٢ .
(٣) المصدر السابق : ١١٠٢ .
(٤) Sezgin: Geschichte, B. 1, P. 353 .
(٥) الرسالة المستطرفة : ص : ١٣١ .
(٦) تذكرة الحفاظ : ١١٦٢ .
(٧) الرسالة المستطرفة : ص : ١٣١ .

٤٥ ـ وأبو النَّضْر عبد الرحمن بن عبد الجَبّار بن عثمان الفامي (المتوفى سنة ٥٤٦هـ) في « تاريخ هُرَاة الصغير »[١] [٢] .

أعرِّف فيما يلي أهمَّ كتب تواريخ الرجال المحلِّيّة المطبوعة .

تعريف كتب تواريخ الرجال المحلية المطبوعة :

١ ـ **تاريخُ واسِط** : للحافظ أبي الحسن ، أَسْلَم بن سَهْل بن أسلم بن حبيب الرَّزَّاز الواسِطي، المعروف بـ : «بَحْشَل» (المتوفى سنة ٢٩٢هـ).

بدأ المصنِّفُ هذا الكتاب بذكر بناء مدينة (واسط) وخِطَطِها وبعضِ أخبارها، ثم ذكر من قَدِمَ إلى موضعها من الصحابة قبل بنائها وبعده، ثم يذكر من روى عن الصحابة من أهلها، وقد قَسَّم الرواة الواسطيين إلى أربعة قرون معتبراً الصحابة الذين دخلوها والتابعين من أهلها أهل القرن الأول، وأتباع التابعين أهل القرن الثاني، ثم مَن بعدهم إلى طبقة شيوخه أهل القرن الثالث، ثم مَن في طبقة شيوخه أهل القرن الرابع، وأحياناً يعتبر صلةَ القرابة فيذكر الرواةَ من أقارب الرجل معه وإن تأخَّرت طبقتُهم عنه، ويقتصر أحياناً كثيرةً على ذكر حديث للرجل يَدُلُّ على طبقته ويُثبت روايته للحديث، ولكنه عند ذكر المشاهير يتعرَّض لمناقبهم وشيئاً من أخبارهم.

طُبع بتحقيق الأستاذ كوركيس عَوَّاد، في مطبعة المعارف ببغداد، عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، وفي عالم الكتب ببيروت، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢ ـ **مختصر طبقات علماء إفريقية وتُونس** : لأبي العرب ، محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَوَاني (المتوفى سنة ٣٣٣هـ) .

عمل هذا المختصرَ أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطُّلمنكي (المتوفى سنة

---

(١) الرسالة المستطرفة : ص : ١٣١ .

(٢) سير أعلام النبلاء : (٢٠/ ٢٩٧) .

٤٢٦هـ)، وبدأ أبو العرب كتابَه ببيان ماوَرَد في فضائل إفريقية من أحاديث وآثار، ثم يسوق أخبارَ (عُقْبَة بن نافع) فاتحها، ثم يذكر مَن دَخَلها من الصحابة والتابعين موضِّحاً أنه سيرتِّبهم على الطبقات، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة، وساق أسماءَ من دخلها منهم مجرَّدةً ولم يذكر أخبارهم ومروياتهم، ولعلَّ المُختصِرَ حذف ذلك، ثم انتقل إلى التابعين وقد جعلهم ثلاثَ طبقاتٍ، وفي الغالب جرَّد أسماءهم فقط، ثم ذكر أتباع التابعين، وقد قَدَّم لبعضهم تراجمَ مفصَّلةً بسبب بُروزهم في العلم أو تولِّيهم القضاءَ، وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرحَ والتعديلَ والصِّفاتِ الخُلْقِيَّةَ والعقليةَ، وبيَّن اهتمامَ العالم بتصنيف الكتب أو روايتها، وربما ذكر عقائدَهم وسِنيّ مولدهم ووفياتهم وأماكن دُورِهم وقُبورهم، وبعض الأخبار الدَّالَّة على تُقاهم وصلاحهم.

وينتقي أبو العرب رواياته من مجموعة أكبر ويشير إلى إهماله تدوين بعض الروايات التي عنده عن صاحب الترجمة. وبعد أن انتهى من ذكر علماء إفريقية انتقل إلى ذكر علماء تونس، وقد بدأ بذكر ذوي الأسنان منهم ثم الذين يلونهم كما صَرَّح، ومعنى أنه راعى التنظيمَ على الطبقات وإن لم يضع عنواناً لكل طبقة، وبدأ بتراجم التابعين؛ لأن تونس مستحدثةٌ لم يدخلها أحدٌ من الصحابة، ولا يمكن القطعُ بطول التراجم في الكتاب الأصلي؛ لأن الطلمنكي اختصره ولا يعلم مقدار ما حذفه[1].

طُبع بتحقيق الأستاذ محمد بن أبي شنب، في الجزائر، عام ١٣٣٣هـ ـ ١٩١٤م، ومعه «طبقات علماء إفريقية» للخشنبي (المتوفى سنة ٣٦٦هـ).

٣ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: للإمام أبي حاتم، محمد بن حِبَّان التَّميمي البُسْتي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)[2].

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢) وقد سبق تعريف في صفحة: (٣٨٣).

٤ ـ **تاريخ الرَّقَّة ومَن نَزَل بها من أصحاب رسول الله ﷺ وٱلتابعين والفقهاء والمحدِّثين**: لأبي علي، محمَّد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْري (المتوفى سنة ٣٣٤هـ).

ذَكَر في بدايته خبرَ فتح (عياض بن غنم) للرَّقَّة، ثم ذكر من نَزَل الرَّقَّةَ من الصحابة ثم مِن التابعين ثم مَن بعدهم. وبعض التراجم لاتتجاوز السطرَ الواحدَ، لكنَّه يقدِّم تراجم طويلة للأشخاص المهمّين مثل: (وابصة بن مَعْبَد) من الصحابة، و(ميمون بن مِهْران) من التابعين، ففي ترجَمة (ميمون بن مهران) ذكر أصلَه وسنةَ ولادته ووفاتَه، ووَصَف عبادتَه ورِقَّةَ قلبه، ونَقَل بعضَ أقواله في الأخلاق والرقائق، كما ذكر بعضَ الأحداث التي وقعت له، والتي يتبيَّن منها لُقياه بالشيوخ المعاصرين له، ووجوده في الأماكن التي زارها، ويزيد طولُ هذه الترجمة على المئة وخمسين سطراً، ولا شَكّ أنَّ دور ميمون بن مهران في حياة الرَّقَّة العلمية هوالذي جعل القشيري يطيل ترجمته[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ طاهر النَّعْسَاني، في مطابع الإصلاح بحماة (سورية)، عام ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

٥ ـ **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها**: لأبي الشيخ، عبد الله بن جعفر بن حَيَّان الأنصاري (المتوفى سنة ٣٦٩هـ).

ذَكَر فيه من قَدِمَ أصبهان من الصحابة والتابعين، ومن تلاهم حتى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرَّد به واحدٌ منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد. ويهتمّ أبو الشيخ بذكر الأنساب وسِني الوفيات وأحياناً الوِلادة، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقةً ولكنه لم يذكر سِوى عشرة طبقات، أولها الصحابة. ولم يَقصِرْ بحثه على الثقات بل ترجم لبعض المجروحين وبيَّن الجرح فيهم، مثل قوله في: (إبراهيم بن ناصح بن

---

(١) ذكره ابن حجر في «الفهرس المؤسس» ص: ١٨١ رقم: (٧٣١).

المُعَلّى): «كان يحدِّث بالبواطيل، متروكُ الحديث»[1]. وينقل أبو الشيخ أقوالَ أئمة الجرح والتعديل كالإمام مالك والبخاري في بعض من ترجَم لهم، وهو يذكر بعضَ من وُلد وعاشَ خارج أصبهان لمجرَّد أنَّ أصله منها، مثل ترجمته لـ: (محمد بن عمر بن عيسى) في الطبقة الخامسة[2].

وقد اعتمد أبو نُعيم الأصبهاني في كتابه «ذكر أخبار أصبهان» على كتاب أبي الشيخ هذا، فنقل عنه كثيراً.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد الغفور عبد الحقّ حسين بُرُّ البَلُوْشِي، في مؤسَّسة الرسالة بيروت، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦ ـ **تاريخ دَارَيّا**: لأبي عبد الله، عبد ٱلجبَّار عبد ٱلله الخَوْلاني الدَّارَاني (المتوفى سنة ٣٧٠هـ).

تَرْجَم فيه لسبعة وأربعين محدِّثاً من أهل داريّا من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأهل العلم على طبقاتهم وأزمانهم، وذَكَر وفياتهم ومن أعقب منهم ومن لم يعقب إلى وقته. ولا يُطيل ذكرَ الأنساب بل يقتصر على اسم الشخص ووالده وكنيته ونسبته إلى قبيلته ونزوله داريّا، وأحياناً يذكر موضع نزوله منها، ويُورِد روايةً له أو أكثر، ويذكر أحياناً وظيفةَ الراوي، وينقل عن بعض كتب الطبقات السابقة على تأليفه لـ: «طبقات» لأبي زُرْعَة النَّصري الدِّمشقي، وكتاب «الطبقات» لعبد الرحمن بن إبراهيم، وقد نثر الحافظ ابنُ عساكر أكثر «تاريخ داريّا» في كتابه «تاريخ دمشق» ولكن بقيت لـ: «تاريخ داريا» مزيتان: تفرُّده ـ على صِغر حجمه ـ بمعلوماتٍ لا تُوجَد في «تاريخ دمشق» ـ على سَعَته ـ، والثانية إلمام مؤلِّفه الشامل بداريّا وأحوال أهلها وأصولهم وأنسابهم مما يثير الإعجاب[3].

---

(١) (٢/ ١٣٥).

(٢) انظر: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٣) انظر: مقدمة الأستاذ سعيد الأفغاني ـ رحمه الله تعالى ـ للكتاب.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، في مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م.

٧ ـ **تاريخ نَيْسَابور**: لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوْري (المتوفى سنة ٤٠٥هـ).

وَصَل إلينا مختصرٌ له فقط، فقد اختصره أحمدُ بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النَّيسابوري، حيث أَمْعَن في تجريد الأسماء، في حينٍ أن الحاكم كان قد فصل التراجمَ أكثر مما فعل الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، ولذلك فلا يمكن تقويمُ مادة «تاريخ نيسابور» عن طريق الاطِّلاع على مختصره، لكن هذا المختصر يُفيد في بيان ترتيب الكتاب الأصلي وإطاره العام، فهو يبدأ بذكر خُرَاسان وما وَرَد من آياتٍ وأحاديثَ وأخبارَ في مدحها، ثم ذكر مَن نَزَلها من الصحابة ثم التابعين ثم الأتباع مِمّن وَرَدها أو سكنها أو حَدَّث بها، ثم مَن بعدهم مِن علماء نيسابور، وقد رَتَّبه على الطبقات حيثُ جعلهم سِتّ طبقات.

طُبع هذا الكتابُ بتحقيق الدكتور بَهْمَنْ كريمي، في مكتبة ابن سينا بطهران، عام ١٣٣٩ هـ.

٨ ـ **تاريخ علماء مصر، أو «الذَّيْلُ على تاريخ ابن يونس المصري»**: لأبي القاسم، يحيى بن علي الحَضْرَمي، المعروف بابن الطَّحَّان (المتوفى سنة ٤١٦هـ).

وهو ذيلٌ على «تاريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، لكنه استدرك عليه بعضَ ما فاته من تراجم الصَّحابة الواردين إلى مصر. ويذكر ابنُ الطّحَّان عادةً اسمَ الرجل وشيخَه وتلميذَه، وأحياناً يسوق روايةً من طريقه، ويذكر سماعَه من بعضهم، وقد رتَّبهم على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط.

طُبع بتحقيق الأستاذ أبي عبد الله محمود بن محمد ٱلحدَّاد، في دار ٱلعاصمة بالرياض، عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

٩ ـ **تاريخ جُرْجَان ، أو : «معرفة علماء جُرْجَان»**: لأبي القاسم ، حمزة بن يوسف إبراهيم السَّهْمي (المتوفى سنة ٥٢٨هـ).

جرجان بلدةٌ تاريخيةٌ كبيرةٌ، وهي من أعمال مازندران في بلاد العجم، لها شأنٌ كبيرٌ في التاريخ ولا سيّما التاريخ العلمي الإسلامي، نبغ منها طوائفُ من أهل العلم، ففي الحديث أمثال : (أبي نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عدي)، و(الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي)، و(الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي)، و(الإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي) وغيرهم.

فقَسَّم ٱلسهميُّ هذا الكتابَ إلى أربعة عشر جزءاً ، كل جزءٍ منها في بضع وثلاثين صفحةً من المطبوع، وافتتح الكتابَ بعد الخطبة بأبوابٍ تتعلَّق بجرجان فذكر فيها فتحَ جرجان، ومن دخلها من الصحابة، ومن التابعين، ونسب (يزيد ين المُهَلَّب) فاتح جرجان، وأولاده، وما أسند يزيد من الحديث، ومكارمه، ثم عُمَّال بني أمية، وتسمية خِطَط المساجد في عهدهم، ثم من دخل جرجان من الخلفاء العباسيين ، ثم عُمَّالها في دولتهم. استغرقت هذه الأبوابُ بضع عشرة صفحة ـ ثم شرع في التراجم مرتَّبةً على حروف المعجم بحسب أول حرف من الاسم فقط، بدأ بـ : (أحمد) ثم (إسماعيل) ثم (إسحاق) وهكذا، وبعد فراغ الحروف ذكر تراجمَ من لم يُعرَف إلا بكنيته، ثم تراجم النساء، ثم ذكر فصلاً في النسب التي تشتبه بكلمة «الجرجاني» وشرحها، ثم استدرك عِدّةَ تراجم من «تاريخ إستراباذ» للإدريسي، منها ما كان فاته ومنها ما كرَّره لزيادةٍ فائدةٍ، ذكر ذلك مرتَّباً على الحروف أيضاً، ثم زاد في الأخير عِدّة تراجم[1].

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي ، والدكتور محمد عبد المُعيد خان، في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) الهند، عام ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠، ثم صوَّره عالَمُ الكتب في بيروت.

---

(١) انظر : مقدمة المحقق للكتاب.

١٠ ـ **ذِكر أخبار أصبهان**: لأبي نُعَيْم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ).

بدأه بمقدِّمةٍ طويلةٍ عن فضائل أصبهان وخبرِ فتحها وخططها، وقد بدأ التراجمَ بمن دَخَل أصبهان من الصحابة، ثم ذكر من بعدهم ، حيث بدأ بالترتيب على حروف المعجم، ويذكر في الترجَمة عادةً اسمَ المُترجَم له ، واسمَ أبيه وجدِّه ونسبتَه، وأحياناً يذكر طبقتَه، وربمَّا ذكر سنةَ وُروده أصبهان وسببَه، ويذكر روايةً أو أكثر من رواياته، كما يذكر أحياناً شيوخَ وتلاميذَ صاحب الترجَمة، وربما أورد أخباراً مقتضبةً تتّصل برحلات المُترجَم له ولُقْيَاه الشيوخَ، وقد ذكر الوظائفَ الإداريةَ لبعض المُترجَمين لهم وخاصةً القضاة.

وقد طُبع هذا الكتابُ في ليدن (بريل) ، عام ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٠م.

١١ ـ **تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي ، المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ).

هذا الكتابُ وإنْ حَمَل اسمَ «تاريخ بغداد» فإنَّه من الواقع كتابُ تراجم لرجال بغداد وما حولها ولمَن اتّصلوا بها من المشهورين منذ عهد بنائها إلى أيّام المؤلِّف، أكثر مما هو تاريخٌ للمدينة نفسها.

فقد اكتفى المؤلِّفُ في حديثه على بغداد وما جاورها مثل المدائن والنَّهروان وعُكبرا والأنبار وسُرَّ مَنْ رأى بـ (١٤٠) صفحةً فقط من الجزء الأول المشتمل على (٤٤١) صفحة، ذكر فيه معالمَ بغداد وخِطَطها، وخصَّص بقيةَ هذا الجزء مع الأجزاء الأخرى إلى التراجم فتحدَّث بتفصيلٍ عن الرجال الذين اتصلوا ببغداد سواء أكانوا من أعيان أهلها، أم من كُبَراء الواردين إليها.

وقد وضَّح في مقدمة الكتاب خُطّتَه في الحديث عن الرجال الذين ترجَم لهم فأوضح أنه ترجم للخلفاء والأمراء والوزراء والأشراف، ثم النُّحاة والصرفيِّين والبيانيِّين واللُّغويّين والقراء والمفسِّرين والمحدِّثين والمتكلِّمين (من سائر النِّحَل)

والمنطقيِّين والأصوليِّين والنُّسَّاك والمتصوِّفة والقصَّاص والوُعَّاظ والرياضيِّين والشعراء والمغنِّين والرُّماة والفُرسان ممَّن نبغ فيها أو وَرَد عليها من غير أهلها.

ومن هذا العرض لفئات الناس الذين ترجم لهم الخطيبُ البغداديُّ والذين بلغ عدد تراجمهم (٧٨٣١) ترجمةً يتضح لنا الطابع الموسوعي الذي اتسم به الكتاب، وقد رتَّب الخطيبُ التراجمَ بحسب الترتيب المعجمي مراعياً ذلك في الاسم واسم الأب، ولكنَّه قدَّم اسمَ (محمَّدٍ) تبرّكاً، وبعد الانتهاء من (المحمَّدين) بدأ بالترتيب المعجمي، وحين تتشابه الأسماءُ يقدِّم من سبقت وفاته، وأحياناً يقدِّم بعضَ الناس لاعتباراتٍ يراها ويسجِّلها مثل ذلك ما فعله في ترجمة (محمد بن إسحاق) صاحب السيرة، فقد قدَّمه على مجموعةٍ من الناس من حقِّهم في الترتيب الهجائي أنْ يتقدموه، ودافع عن عمله بحُجَجٍ منها أنه صاحبُ السيرة المشهورة، ومنها قوله: «لم أرَ في المحمَّدين الذين كانوا في مدينة السلام من أهلها والواردين إليها أكبر سِنّاً وأعلى إسناداً وأقدَم مَوْتاً منه».

خصَّ الخطيبُ في كتابه هذا المحدِّثين بمعظم تراجمه، والخطيبُ محدّثٌ أوّلاً، وللحديث النصيبُ الأوفى في ثقافته، واهتمامُه بالحديث فاق بقيةَ الموضوعات، فمن الطبيعي أن يمنح ثقته لأهل فنِّه وعلمه ومِنَ المحدِّثين.

أمَّا منهجه في الجرح والتعديل في هذا الكتاب؛ فقد نَقَل أبو محمد بن الآبنوسي عن الخطيب قولَه: «كُلُّ من ذكرتُ فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما أخَّرتُ»[1]. ويستعمل الخطيبُ في التوثيق عباراتٍ، مثل: «ثقةٌ» و «صَدوقٌ» و «ما علمت من حاله إلّا خيراً» و «ليس بمدفوع عن الصِّدق»، وربما اكتفى بذكر تخريج البخاري ومسلم أو أحدهما للراوي؛ لأن كتابيهما في الصحيح فلا يخرجان إلّا للثقات. أمّا عباراتُه في الجرح فهي: «ضعيف» و «ذاهبُ الحديث»، وأحياناً «كذَّابٌ

(١) تذكرة الحفاظ: ١١٣٩.

أفّاكٌ يضع الحديثَ». لكن أكثر ألفاظ الجرح والتعديل شيوعاً في كتابه هي: «ثقةٌ» و «صَدوقٌ» و «ضعيفٌ».

ولا بُدّ من التنبيه إلى أنَّ الأحاديث التي أوردها الخطيبُ في «تاريخ بغداد» لا يمكن الاطمئنانُ إلى جميعها لمجرَّد ذكر الخطيب لها؛ لأنه لم ينقلها عن الكتب السِّتّة؛ بل إن معظمها من معاجم شيوخ ومنتخبات وأجزاء حديثية، يختلط فيها الصحيحُ والضعيفُ، وقد تعقَّب الخطيب بعضها وانتقدها، لكنه لم يفعل ذلك دائماً[1].

طُبع هذا ٱلكتابُ بتصحيح الأستاذ محمد سعيد العرفي، في مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣٠م.

١٢ـ **التدوين في أخبار قَزْوين**: لعبد الكريم بن محمد الرَّافعي القَزْويني (المتوفى سنة ٥٦٢هـ).

أصدره المؤلِّفُ بأربع فصولٍ، أحدها في فضائل البلدة وخصائصها، وثانيها في اسمها، وثالثها في كيفية بنائها وفتحها، ورابعها في نواحيها وأوديتها ومساجدها ومقابرها، ثم أتبعَ هذه الفصولَ بذكر مَن وَرَدها من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ثم اندفع في تسمية مَن بعدهم. وأمّا منهجه في ذكر التراجم؛ فهو يذكر اسمَ المُترجَم له، وشيوخه، ويهتمّ بذكر تاريخ مولده ووفاته، ولكن ليس في جميع التراجم.

طُبع الكتاب بتحقيق الأستاذ عزيز الله العطاردي، في دار الكتب العلمية، ببيروت، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، في أربع مجلَّدات.

١٣ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: للحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين، المعروف بـ «ابن عَسَاكِر» (المتوفى سنة ٥٧١هـ).

---

(١) انظر: «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم ضياء العمري، فيه دراسةٌ مفصَّلةٌ عن الخطيب وتاريخه هذا.

سَمَّى الحافظُ ابن عساكر هذا الكتابَ : «تاريخ مدينة دمشق ، وذكر فضلها ، وتسمية من حلّها من الأماثل ، أو اجتاز بنواحيها من وارديها ، وأهلها».

يُفهم من هذه التسمية أنه أرَّخ لمدينة دمشق في مرحلةٍ ما، أو في عصره، والذي يعرض للكتاب يرى أنَّ ابن عساكر لم يخصِّص دمشق أو نواحيها فقط، بل تعدَّاها في الكلام فكتب لبلاد الشام كلها، ويصبح التخصيصُ في التسمية قاصراً عن الإحاطة بمضمون شمولية الكتابة والمواضيع والتراجم التي تطرأ إليها.

ولقد خَصَّ ابن عساكر المجلَّدَ الأول بفضائل الشام وفتوح الشام عامةً، وبعض المجلَّد بخِطَط دمشق، وذكر مساجدها، وكنائسها، وأبوابها، ودُورِها، وأنهارها، وقنواتها، ثم بدأ بالترجَمة لكل من دخلها، أو اجتاز بنواحيها من أنبيائها وهُداتها وخلفائها وولاتها وفقهائها وقضاتها وعلمائها ورواتها وقُرّائها ونُحَاتها وشعرائها ورواتها.

إنه يؤرِّخ فيه لجوانبٍ من الجاهلية من حيث يُترجِم لرجالٍ من الجاهليين والمُخَضْرَمين، عرفوا دمشقَ وأعمالها، أو حلّوا بها أو اجتازوا بنواحيها من وارديها وأهلها، كما يقول في عنوان كتابه.

ثم هو يؤرِّخ للسيرة النبوية بجوانبها وللذي اتّصل بها ونَتج عنها وما كان فيها من أحداث، وذلك حين يبدأ كتابه بسيرة النبي ﷺ، ويخصِّص لذلك نصف المجلَّد الثاني، ثم هو يُترجِم للخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، ولمن كان حولهم ومعهم تراجمُ طويلةٌ مستوفاةٌ ؛ فتأتي هذه التراجم وكأنها تاريخٌ للعصر كله بالكثير من دقائقه التي لا نجد بعض مادتها عند غيره، والتي لا تمتدّ في بلاد الشام وحدَها بل في أقطار الإسلام كلها حيث انتشر هؤلاء العربُ في العصر الأموي، من أقطار الدنيا هُداةً أو دُعاةً، قُوّاداً أو علماءَ.

وأمَّا منهجُه في التراجم ، فقد رَتَّب على حروف الهجاء، وبدأ بمن اسمه : (أحْمَد) قبل من كان اسمه : (إبراهيم)، واعتبر الحروفَ في أسماء آبائهم وأجدادهم، وأردف ذلك بمن عُرف بكنيته ولم يقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذُكر

بنسبته وبمن لم يُسَمَّ في روايته، وأتبعهم بذكر النِّسوة والإماء والشواعر[1] [2].

---

(١) انظر مقدمة المحقق للكتاب ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق .

(٢) ولهذا التاريخ أذيالٌ ومختصراتٌ كثيرة ، منها :

أولاً : أذياله :

ـ ذيلُ ولد المصنِّف القاسم بن علي بن ألحسن (المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ) ولم يُكمِله .

ـ ذيلُ صدر الدين البَكْري (المتوفىٰ سنة ٦٥٦ هـ) .

ـ ذيلُ أبي حفص عمر بن الحاجب عز ألدين (المتوفىٰ سنة ٦٣٠ هـ) .

ـ ذيلُ علم الدين البِرْزَالي (المتوفىٰ سنة ٧٣٩ هـ) .

ـ ذيلُ أبي يعلى حمزة بن أسعد ، المعروف بابن القَلانسي (ألمتوفىٰ سنة ٧٢٩ هـ) .

وثانياً : مختصراته :

وله مختصراتٌ كذلك : منها :

ـ ما اختصره الإمام أبُو شامة عَبْد الرَّحْمن بن إسماعيل الدمشقي (المتوفى سنة ٦٦٥هـ) وهو نسختان ، وكبرى تقع في خمسة عشر مجلّداً .

ـ مختصر للقاضي جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم الأنصاري، ألمعروف بـ : «ابن منظور» (المتوفىٰ سنة ٧١١ هـ)، صاحب «لسان العرب» ، نزَّله في نحو رُبعه .

ـ مختصر للشيخ المحدِّث بدر الدين محمود بن أحْمَد العَيْنِيّ (ألمتوفىٰ سنة ٨٥٥ هـ) .

انتقى منه الحافظ جلال الدين عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ) وسمّاه «تحفة المذكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر» .

ـ الذَّيل على ذيل البِرْزالي للقاضي تقي الدين أبي بكر بن شهبة .

ـ منتخب للقاسم بن علي بن عساكر (المتوفى سنة ٦٠٠هـ) .

ـ منتخب للصَّفَّار . وانتقى منه أحْمَد بن عَبْد الدَّائم المقدسي كتاباً سمّاه: «فاكهة المجالس وفكاهة المجالس» .

ـ تعليق من تاريخ مدينة دمشق للحافظ ، أبي الفضل ، شهاب الدين ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) .

ـ مختصر لإسماعيل بن مُحَمَّد الجرَّاح، اسمه «العقد الفاخر بتاريخ ابن عساكر» .

ـ مختصر لأبي الفتح الخطيب .

طُبع هٰذا ٱلكتاب بتحقيق ٱلأستاذ صلاح ٱلمنجِّد وآخرين ، في مجمع ٱللغة ٱلعربية بدمشق ، عام ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م ، ولم يكملوا ، ثم طُبع بتحقيق لفيفٍ من ٱلمحقِّقين ، في دار ٱلفكر بدمشق ، عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م ، وهو كاملٌ .

* * *

كلمةُ الخِتام

فبعد هذا العرض المتواضع لـ « علم الجرح والتعديل » من جوانبه المهمة ، ومن تعريف ألفاظه وعباراته ، وأئمته ، وكتبه ؛ أرى من اللِّزام أن أذكر هنا بعضَ الكتب التي اعتنتْ بهذا العلم فأدَّتْ حقَّه ، والتي لا يستغني عنها طالبُ علم الحديث ، وهي توسِّع في معلوماته عنه ، وتُعطي صورةً كاملةً لجميع جوانبه مع حلِّ كثيرٍ من قضاياه الشَّائكة . فأكتفي هنا بتعريف ثلاثة كتبٍ قيمةٍ من بين الكتب الكثيرة التي أُلِّفَتْ في الموضوع ـ خاصةً في الآونة الأخيرة ـ ، وذلك مع حثِّ الطَّلبة على قراءتها بإمعان ، فمنها :

١ ـ **تَقْدِمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل** : لإمام النَّاقدين : أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧هـ) .

هي مقدِّمة كتابه الفَذّ الفريد : « الجرح والتعديل » . بَيَّن فيها أهميةَ السُّنَّةِ وكيفيةَ تمييز صحيحها من سقيمها بمعرفة عُدُول الرُّواة ، ومجروحيهم ، وطبقاتهم ، ومراتبهم في التثبُّت والصِّدْق ، ثم قَدَّم تراجَمَ مستفيضةً للعلماء النُّقَّاد المعتمد قولهم في الجرح والتعديل ، وجَعَلهم حتى عصره أربعَ طبقاتٍ ، ولهٰذه التراجم أهميةٌ كبيرةٌ ؛ لأن أصحابها عليهم مدارُ أحكام الجرح والتعديل .

٢ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** : للإمام أبي الحسنات ، محمد عبد الحي اللَّكْنَوي (المتوفى سنة ١٣٠٤هـ) .

هو أوّلُ كتابٍ أُلِّف في موضوع « علم الجرح والتعديل » ، ولم يُسْبَقُ إليه ، على تمادي العصور ووفرة الحُفَّاظ النُّقَّاد المؤلِّفين في علوم الحديث ، وهو كتابٌ نفيسٌ جداً في غاية الفائدة ؛ جمع فيه المؤلِّفُ ما تناثر من مباحث هذا العلم في بُطون كتب أصول الحديث وأمّات كتب الرجال وغيرها . ذَكَر فيه الشُّروطَ والأوصافَ للمزكِّين والمجرِّحين والمجروحين ، وسائرَ المَباحِث المُهِمَّة ، والاصطلاحات

المتعلِّقة بالجرح والتعديل ، وبكُتبهما ، وبصفات مؤلِّفيها من التَّساهُل ، أو التشدُّدِ ، أو الاعتدالِ ، أو التعصُّبِ ، أو الارتجالِ . فجاء الكتابُ متضمِّناً فوائدَ حديثيةً مهمّةً لا يستغني عنها باحثٌ ولا عالمٌ فضلاً عن الطالب .

وقد علّق عليها الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعليقاتٍ مستفيضةً زادت قيمةَ الكتاب وزانتْه .

٣ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال** : لفضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله وأمتع به .

هو كتابٌ قيِّمٌ يشمل أهمَّ الجوانب في الموضوع على منهجٍ علميٍّ رصينٍ ، وهو جيِّدُ الترتيب ، وَحَسَنُ التبويب ، يُعْنَى بالمصادر الأصلية في هذا العلم ، عُني المؤلِّفُ فيه بتحقيق البحث في القضايا الشَّائكة ، مثل توهُّم دخولِ جرح الرواة في الغِيبة المحرَّمة ، ومثل مسألة (المبتدع) ، كما أزاحَ غِشاوةَ الخطأ الذي وقع فيه بعضُ مشاهير العصريِّين في مثل مسألة (الجرح المُبْهم) ، وغير ذلك ، كما عُنِيَ المؤلِّفُ في هذا الكتاب بالعزو إلى المصادر الأصلية الأولى في قواعد هذا العلم ، مثل تقسيمات وقواعد الإمام مسلم بن الحجَّاج (المتوفى سنة ٢٦١هـ) ، والإمام أبي عيسى التِّرْمِذي (المتوفى سنة ٢٧٩هـ) ، والحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) . وعَرَّف في آخر الكتاب بـ « علم رجال الحديث » تعريفاً مفيداً ، يخلو منه معظمُ الكُتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع ، وهو جديرٌ بأن يُقرَّر في الجامعات ككتابٍ دراسيٍّ .

أسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبَّل الجهودَ المبذولةَ في خدمة هذا العلم ، ويَنْفَعنا بها ، ويوفِّقنا لخدمته ونشره ، إنه سميعٌ مجيب ، وهو على كلِّ شيءٍ قدير .

كَتَبه

المعتزُّ بالله تعالى

سيد عبد الماجد الغوري

الفهارس العامة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٢ ـ فهرس الموضوعات المُفَصَّل .

٢ ـ فهرس الموضوعات المُجْمَل .

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث** : للدكتور فوزي عبد المطلب، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط: ١، عام ١٩٩٤ م .

٢ ـ **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ .

٣ ـ **أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي**: تحقيق : الدكتور سعيد سعدي الهاشمي، ن: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط:١، عام ١٤٠٢هـ.

٤ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة** : للإمام عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٣، عام ١٤١٤ هـ .

٥ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين أبي الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط: ١، عام ١٣٨٧ هـ .

٦ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: الأستاذ صبحي البدري السامرائي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ .

٧ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**: لابن أبي حاتم الرازي: تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٨ ـ **أربع رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩هـ .

٩ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار اليمامة ـ دمشق، ط: ٤، ١٤٢٣ هـ .

١٠ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لخليل بن عبد الله بن أحمد أبي يعلى الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ .

١١ ـ **أساس البلاغة**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ن: دار المعرفة ـ بيروت .

١٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: السعادة ـ القاهرة .

١٣ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار اليمامة ـ دمشق، ط: ١، ١٤٢٢ هـ .

١٤ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ١٤١٧ هـ .

١٥ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م .

١٦ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف ـ حلب .

١٧ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: أحمد صفر، ن: دار التراث، القاهرة، ط: ٣، عام ١٣٨٩ هـ .

١٨ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ن: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن) .

١٩ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٣، عام ١٤٢١هـ .

٢٠ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥هـ .
٢١ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، عام ١٣٩٧ هـ .
٢٢ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ن: دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
٢٣ ـ **تاريخ أبي زرعة**: تحقيق: الأستاذ شاكر الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية، دمشق .
٢٤ ـ **تاريخ أسماء الثقات**: لأبي حفص عمرو بن شاهين، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ن : الدار السلفية الكويت، ط : ١ عام ١٤٠٤ هـ .
٢٥ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، عام ١٩٧٧ م .
٢٦ ـ **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: ليدن، ط : ١ ، عام ١٩٣١ م .
٢٧ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ن: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ .
٢٨ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م .
٢٩ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تصحيح : الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدَّكن)، ط: ١، عام ١٣٦٩ هـ .
٣٠ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: الآداب، النجف، دمشق ، ط : ١ ، عام ١٣٩٧ هـ .
٣١ ـ **التاريخ الصغير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار الوعي ـ حلب .
٣٢ ـ **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ، ط : ١ ،عام ١٣٦٢ هـ .

٣٣ ـ **التاريخ**: ليحيى بن معين (برواية الدقاق يزيد بن الهيثم) تحقيق: الدكتور أحمد محمود نور سيف، ن: مركز البحث العلمي ـ (جامعة أم القرى) مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٣٩٩هـ.

٣٤ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ن: دار الجيل ـ بيروت.

٣٥ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

٣٦ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٧ ـ **تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد**: للدكتور طاهر منصور عبد الرزاق، ن: دار اليقين ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٢ م.

٣٨ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.

٣٩ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٤٠ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٣٣م.

٤١ ـ **التعديل والتجريح ممن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، طبعة الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

٤٢ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٧٢هـ.

٤٣ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.

٤٤ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ

٤٥ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي القسمي اليماني، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الباكستانية، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ .

٤٦ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ، ط : ١ ، عام ١٣٢٥هـ .

٤٧ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ .

٤٨ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر بن صالح أحمد الجزائري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ .

٤٩ ـ **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٦٦ هـ .

٥٠ ـ **الثقات**: لمحمد بن حبان أحمد البستي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الهند)، ط: ١، عام ١٩٧٣ م .

٥١ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ .

٥٢ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ، ط : ١ ، عام ١٣٧٢هـ .

٥٣ ـ **الجرح والتعديل**: للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٥ هـ .

٥٤ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**:

اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ .

٥٥ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٣٣ هـ .

٥٦ ـ **جمهرة الأمثال**: لأبي بكر هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٤ م .

٥٧ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، (وهي نسخة مصوَّرة عن طبعة بولاق، عام ١٣٠١ هـ) .

٥٨ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ .

٥٩ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ .

٦٠ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣هـ .

٦١ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ .

٦٢ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ .

٦٣ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ، ط: ١ ، عام ١٣٩٨هـ .

٦٤ ـ **رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)**: لأحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، طبعة بيروت، عام ١٤٠٧ هـ .

٦٥ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت .
٦٦ ـ **الرسالة**: للإمام محمد إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٨ هـ .
٦٧ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ .
٦٨ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦ ، عام ١٤٢١ هـ .
٦٩ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ، عام ١٤١٩ هـ .
٧٠ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ .
٧١ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ .
٧٢ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ .
٧٣ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدارمي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧ هـ .
٧٤ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ .
٧٥ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور عبد الرحيم القشقري، طبعة باكستان، ط: ١ ، عام ١٤٠٤ هـ .
٧٦ ـ **سؤالات ابن الجنيد**: لإبراهيم بن عبد الله الختلي، تحقيق: الدكتور أحمد نور سيف، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ .
٧٧ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ـ الرياض ، ط: ، عام ١٤٠٤هـ.

٧٨ ـ **سؤالات السِّجْزي للحاكم النيسابوري**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٨هـ.
٧٩ ـ **سؤلات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.
٨٠ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجُري أبا داود السجستاني**: تحقيق: الدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: المجلس العلمي (الجامعة الإسلامية) ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٦هـ.
٨١ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ.
٨٢ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.
٨٣ ـ **شرح ألفاظ التجريح النادرة**: للدكتور سعدي الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٨٤ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال**: للدكتور سعدي الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٨٥ ـ **شرح ألفية العراقي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٥ هـ.
٨٦ ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القارىء، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.
٨٧ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.
٨٨ ـ **شرح النخبة**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلِّف، ط: ٣، عام ١٤٢١ هـ.
٨٩ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي،

تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ .

٩٠ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ .

٩١ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ .

٩٢ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ .

٩٣ ـ **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن شعيب النَّسائي، ن: المكتبة الأثرية ـ باكستان.

٩٤ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٥٧م .

٩٥ ـ **طبقات المدلِّسين**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المطبعة الحسينية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ .

٩٦ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ .

٩٧ ـ **علل الحديث**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٤٣هـ .

٩٨ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، طبعة لاهور، ط: ١، عام ١٣٩٩ هـ .

٩٩ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة أنقرة، عام ١٩٦٣ م .

١٠٠ ـ **علم الحديث**: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: موسى محمد علي، ن: دار الحرم للتراث ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ .

١٠١ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ .

١٠٢ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد النبهاوي، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٣٩٩ هـ .
١٠٣ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٩هـ .
١٠٤ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة .
١٠٥ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد البكري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٣هـ .
١٠٦ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم، ن: دار المعرفة ـ بيروت .
١٠٧ ـ **الفَهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله)** : إعداد : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، ن : مؤسسة آل البيت ـ عمان ، ط : ١ ، عام ١٤١١هـ .
١٠٨ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .
١٠٩ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ .
١١٠ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ .
١١١ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٣٩٢ هـ .
١١٢ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن ـ جدة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ .
١١٣ ـ **الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعلل الأحاديث**: لأبي أحمد عبد الله بن

عدي الجرجاني، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ .
١١٤ ـ **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ـ الرياض، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ .
١١٥ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: لبرهان الدين سبط بن العجمي، تحقيق: الأستاذ صبحي السَّامرائي، ن: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ بغداد، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ .
١١٦ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٢ هـ .
١١٧ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ .
١١٨ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ .
١١٩ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧هـ .
١٢٠ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ .
١٢١ ـ **مباحث في علم الجرح والتعديل**: للدكتور قاسم علي سعد، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ .
١٢٢ ـ **المتكلمون في الرجال**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ .
١٢٣ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ن: دار الكتاب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٧ م .
١٢٤ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية، تصوير الطبعة الأولى، عام ١٣٩٨ هـ .

١٢٥ ـ **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩٦ هـ .

١٢٦ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: الأستاذ محي الدين عبد الحميد، ن: منشورات دار النصر ـ بيروت .

١٢٧ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: لحسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، تحقيق : الدكتور محمد عجاج الخطيب ، ن : دار الفكر ـ دمشق ، ط : ٣ ، عام ١٤٠٤هـ .

١٢٨ ـ **المحلَّى شرح المجلَّى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاكر والجزيري، ن: دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة ، ط: ١، عام ١٣٥٠ هـ .

١٢٩ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ .

١٣٠ ـ **المدخل في أصول الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (مجموعة رسائل الكمالية) ن: مكتبة المعارف ـ الطائف .

١٣١ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٤١ هـ .

١٣٢ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ .

١٣٣ ـ **المصادر الحديثية : دراسة وتعريف** : لسيد عبد الماجد الغوري ، ن : دار ابن كثير ـ دمشق ، ط : ١ ، عام ١٤٢٨هـ .

١٣٤ ـ **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ .

١٣٥ ـ **معجم ألفَاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة** : لسيد عبد الماجد الغوري ، ن : دار ابن كثير ـ دمشق ، ط : ١ ، عام ١٤٢٨هـ .

١٣٦ ـ **معجم البلدان**: لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، ن: دار صادر ـ بيروت .

١٣٧ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (بترتيب الهيثمي والسبكي)، تحقيق: الدكتور عبد العليم عبد الحافظ البستوي، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ .

١٣٨ ـ **معرفة الصحابة والتابعين عند المحدّثين** : لسيد عبد الماجد الغوري ، ن : دار ابن كثير ـ دمشق ، ط : ١ ، عام ١٤٢٨هـ .

١٣٩ ـ **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: الأستاذ معظم حسين، ن: المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ .

١٤٠ ـ **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٣، عام ١٣٩٠ هـ .

١٤١ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ .

١٤٢ ـ **مقاييس اللغة**: لأبي الحسن أحمد بن فارس، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٩ م .

١٤٣ ـ **منهج النقد عند المحدِّثين**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: مكتبة الكوثر ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٠ هـ .

١٤٤ ـ **المنهج الحديثي عند ابن حزم الأندلسي**: للأستاذ علي بوسريح، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ .

١٤٥ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ .

١٤٦ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ .

١٤٧ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد

الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠ هـ .
١٤٨ ـ **الموطأ: للإمام مالك بن أنس**، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .
١٤٩ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م .
١٥٠ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة .
١٥١ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٣٩٣ هـ .
١٥٢ ـ **النكت على كتاب ابن الصَّلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي، ن: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤هـ.
١٥٣ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ .
١٥٤ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٧٩هـ .
١٥٥ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧هـ .

•••

فهرس الموضوعات المُفَصَّل

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٥

الفصل التمهيدي

الإسناد

تعريفه وأهميته وعناية المحدِّثين به

تعريف الإسناد	١٣
تعريفه اللُّغوي والاصطلاحي	١٣
الإسناد خصيصة للمسلمين	١٤
عناية المحدثين بالإسناد	١٦
المستشرقون والإسناد	١٨
نتائج البحث في الإسناد	٢٢

الفصل الأول

مباحث مهمة في علم الجرح والتعديل

القسم الأول : تعريف علم الجرح والتعديل من حيث اللغة والاصطلاح والمشروعية والنشأة والأهمية	٢٥
تعريف « الجرح والتعديل » لغةً واصطلاحاً	٢٧
التعريف العام لـ « علم الجرح والتعديل »	٢٨
فائدة علم الجرح والتعديل	٢٩
مشروعية الجرح والتعديل	٢٩

الموضوع	الصفحة
١ ـ القرآن	٣٠
٢ ـ السنة	٣٠
٣ ـ الإجماع	٣٣
٤ ـ الآثار عن أهل العلم	٣٤
خطورة الجرح والتعديل وآفاتهما	٣٨
نشأة علم الجرح والتعديل	٤٢
القسم الثاني : طبقات المتكلمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً	٤٧
التمهيد	٤٩
(أ) طبقة المتشددين	٥٢
١ ـ شعبة بن الحجاج	٥٢
٢ ـ يحيى بن سعيد القطان	٥٢
٣ ـ مالك بن أنس	٥٣
٤ ـ عفان بن مسلم	٥٣
٥ ـ يحيى بن معين	٥٤
٦ ـ عليّ بن المديني	٥٤
٧ ـ الجوزجاني	٥٥
٨ ـ أبو حاتم الرازي	٥٥
٩ ـ ابن خراش	٥٥
١٠ ـ النسائي	٥٦
١١ ـ ابن حبان	٥٧
١٢ ـ الأزدي	٥٨
١٣ ـ ابن القطان	٥٩
١٤ ـ ابن حزم	٥٩

الموضوع	الصفحة
(ب) طبقة المتساهلين	٦١
١ ـ الترمذي	٦١
٢ ـ ابن حبان	٦٣
٣ ـ الحاكم النيسابوري	٦٤
(ج) طبقة المعتدلين	٦٧
١ ـ الإمام أحمد بن حنبل	٦٧
٢ ـ الإمام البخاري	٦٨
٣ ـ أبو زرعة	٦٨
٤ ـ ابن عدي	٦٨
٥ ـ الدارقطني	٦٩
القسم الثالث : آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما	٧١
آداب الجارح والمعدِّل	٧٣
١ ـ اختيار حسن الألفاظ في الجرح والتعديل	٧٣
٢ ـ الاحتراز بالتجريح في حضور الكبار والشيوخ	٧٣
٣ ـ الاعتدال	٧٤
٤ ـ الاحتراز بالإسراف في التجريح	٧٤
٥ ـ التجنب من الاقتصار على نقل الجرح فقط	٧٤
٦ ـ الاحتراز بالتجريح فيمن لا يحتاج إليه	٧٥
شروط الجارح والمعدِّل	٧٦
أولاً : القوة في العلم	٧٧
١ ـ الحفظ	٧٧
٢ ـ التيقظ	٧٧
٣ ـ الإتقان	٧٨

الموضوع الصفحة
٤ ـ تمييز أسباب الجرح والتعديل ومعرفة الخلاف فيها ٧٨
٥ ـ الإلمام باختلاف الفقهاء وما يُفَسَّق الإنسانُ بفعله أو تركه ٨٠
٦ ـ الاطلاع على الاختلاف في العقائد وعلى البدع والخرافات ٨١
٧ ـ الفهم السديد لقوالب الألفاظ ومعانيها عند أخذها وأدائها ٨١
٨ ـ معرفة حال أصحاب السلوك وأقوالهم ٨٢
٩ ـ معرفة حال أصحاب علوم الأوائل ٨٢
١٠ ـ بُعد النظر في تصور الممكنات ٨٢
١١ ـ الاحتراز بالتجريح بالظن ٨٣
١٢ ـ عدم الإسراف في الجرح ٨٤
١٣ ـ الاستقصاء التام في التجريح والتعديل ٨٤
ثانياً : المتانة في الدين ٨٥
١ ـ الصدق ٨٥
٢ ـ التقوى ٨٥
٣ ـ النصح ٨٥
٤ ـ الورع ٨٦
ـ المجرِّحون لآبائهم ٨٦
ـ المجرِّحون لأبنائهم ٨٧
ـ المجرِّحون لإخوانهم ٨٨
ـ المجرِّحون لأختانهم ٨٨
ـ المجرِّحون لأقاربهم ٨٩
ـ المجرِّحون لأصدقائهم ، وأهل مودَّتِهم ، وذوي الفضل عليهم ٨٩
ـ عدم قبولهم شفاعة إخوانهم للسكوت عمن يرون جرحه ٩٠
ـ عدم اكتراث الأئمة بالكبار والصغار في جرحهم ٩١

الموضوع الصفحة

شروط غير معتبرة في الجارح والمعدِّل ٩٢

١ ـ لا يشترط كون الجارح أو المعدِّل ذكراً أو حُرّاً ٩٢

٢ ـ تعدُّد الجارح أو المعدِّل ٩٤

شروط لناقلي الجرح والتعديل ٩٥

١ ـ الاحتراز بنقل الجرح وحده والسكوت عن التوثيق ٩٥

٢ ـ الالتزام بذكر السند في القول المنقول ٩٦

٣ ـ الالتزام بذكر سبب الجرح والتعديل ٩٧

من لا يُقبل قوله عند شذوذه لضعفه ٩٨

أمثلة المضعَّفين في علمهم ٩٨

١ ـ قطبة بن العلاء ٩٨

٢ـ الكديمي ٩٩

٣ ـ الأزدي ٩٩

٤ ـ الواقدي ٩٩

أمثلة المضعَّفين في دينهم ١٠٠

١ ـ ابن عقدة ١٠٠

٢ ـ ابن خراش ١٠١

أسباب غير مقبولة للجرح ١٠٢

أولاً : الأسباب الناشئة عن الرواية ١٠٢

١ ـ وجود بعض الأخطاء أو الأوهام أو الأغلاط ١٠٢

٢ ـ وجود بعض المناكير ١٠٢

وثانياً : الأسباب غير الناشئة عن الرواية ١٠٣

١ ـ المعاصرة ١٠٣

٢ ـ الاختلاف في الرأي أو المذهب ١٠٣

الموضوع الصفحة

٣ ـ التحامل ١٠٥
٤ ـ ما يخالف المروءة عند بعض الناس ١٠٦
ذكرُ بعض الأمور النفسية المؤثِّرة في الجرح والتعديل ١٠٧
١ ـ قدح السَّاخط ومدح المحب ١٠٧
٢ ـ التعصب لمذهب معيَّن أو بلد معيَّن ١٠٨
٣ ـ جرح الأقران بسبب الحسد أو الاختلاف أو الجفاء ١٠٨
القسم الرابع : مسألتان مهمتان في الجرح والتعديل ١١١
المسألة الأولى : الجرح المُبْهَم ١١٣
المسألة الثانية : تعارض الجرح والتعديل ١١٩
١ ـ تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحدٍ ١١٩
٢ ـ تعارض الجرح والتعديل من ناقد واحد في الراوي نفسه ١٢٠
القسم الخامس : صفة من تُقبل روايته ومن تردّ ١٢٣
تعريف العدالة والضبط والأحكام المتعلقة بهما ١٢٥
أولًا : تعريف العدالة ١٢٦
ـ تعريف العدالة لغةً واصطلاحاً ١٢٦
ـ شروط العدالة ١٢٦
ـ ثبوت العدالة ١٢٧
الأمور التي يعدَّل بها الراوي أو يجرح ١٢٨
أولًا : الأمور التي يعدَّل بها الراوي ١٢٨
ثانياً : الأمور التي يُجرح بها الراوي ١٢٩
١ ـ رواية حديث أهل السفه والمجون والخلاعة ١٣٠
٢ ـ رواية من عُرف بالفسق ١٣١
٣ ـ رواية من عُرف بالكذب ١٣٢

الموضوع	الصفحة
٤ ـ رواية المبتدع	١٣٤
ـ أقسام البدعة	١٣٥
ـ موقف المحدّثين من أهل البدع والأهواء	١٣٦
٥ ـ رواية من أخذ على التحديث أجراً	١٣٩
٦ ـ رواية المدلسين	١٤١
ـ أنواع التدليس	١٤١
ـ التدليس في الإسناد	١٤١
ـ التدليس للشيوخ	١٤٢
ـ حكم رواية المدلس	١٤٢
٧ ـ رواية المجهول	١٤٣
ـ أقسام المجهول	١٤٤
ـ النوع الأول : مجهول العين	١٤٤
ـ النوع الثاني : مجهول الحال	١٤٦
ـ النوع الثالث : مجهول العدالة	١٤٦
ـ حكم الاحتجاج به	١٤٧
٨ ـ رواية الوحدان	١٤٨
ـ وحدان الحديث	١٤٩
ـ أمثلة الوحدان في الصحابة	١٥٠
ـ أمثلة الوحدان في غير الصحابة	١٥٠
ثانياً : تعريف « الضبط »	١٥١
تعريف « الضبط » لغةً واصطلاحاً	١٥٢
أنواع الضبط	١٥٣
ـ ضبط الصدر	١٥٣

الموضوع الصفحة
ـ ضبط الكتاب ١٥٣
طرق معرفة ضبط الراوي ١٥٣
الأمور التي يُجرح بها الراوي باختلال الضبط فيها ١٥٥
١ ـ رواية المختلطين ١٥٥
ـ أنواع المختلطين ١٥٧
ـ النوع الأول : من ضُعِّف حديثه في بعض الأزمان دون بعض ١٥٧
ـ النوع الثاني : من ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ١٥٩
ـ النوع الثالث : من ضُعِّف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض ١٦١
ـ النوع الرابع : من ضُعِّف حديثه في بعض الموضوعات دون بعض ١٦٢
ـ أشهر المؤلَّفات في الرواة المختلطين ١٦٣
٢ ـ رواية من عُرف بالتلقين ١٦٤
٣ ـ رواية من حدَّث ونسي ١٦٥
٤ ـ رواية من كثرت في حديثه الشواذ والمناكير والغرائب ١٦٧
٥ ـ رواية أهل الغفلة ١٦٨
٦ ـ رواية من كثر غلطه والوهمُ غالب عليها ١٦٩
٧ ـ رواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث ١٧٠
٨ ـ رواية من عُرف بالتساهل في أداء الحديث ١٧٠
٩ ـ رواية من لم يكن من أهل الضبط والدراية وإن عُرف بالصلاح والعبادة ١٧٠

الفصل الثاني
تعريف ألفاظ الجرح والتعديل وشرح
العبارات الموهمة فيها

القسم الأول : تعريف ألفاظ الجرح والتعديل ١٧٧

الموضوع	الصفحة

التمهيد ١٧٩
أولاً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم ١٨٣
ـ تقسيم ألفاظ مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم ١٨٧
ثانياً : زيادات ابن الصلاح على ابن أبي حاتم في ألفاظ الجرح والتعديل ١٩١
ثالثاً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي ١٩٤
ـ ملاحظات على هذا الترتيب ١٩٥
رابعاً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ العراقي ١٩٧
ـ ملاحظات على هذا الترتيب ٢٠٠
خامساً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ السخاوي ٢٠١
سادساً : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر ٢٠٧
ـ ملاحظات على هذا التقسيم ٢٠٩
التقسيم المختار لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل المذكورة ٢١٢
● مراتب ألفاظ التعديل ٢١٢
ـ حكم هذه المراتب ٢١٣
● مراتب ألفاظ الجرح ٢١٤
ـ حكم هذه المراتب ٢١٦
القسم الثاني : شرح العبارات الموهمة والخاصَّة للأئمة والنقاد في الجرح والتعديل ٢١٧
شرح العبارات الموهمة في الجرح والتعديل ٢١٩
١ ـ إلى الصدق ما هو ٢١٩
٢ ـ إلى الضعف ما هو ٢٢٠
٣ ـ تعرف وتنكر ، أو « يُعرَف ويُنكَر » ٢٢١
٤ ـ تغيَّرة بآخره ، أو بآخِرة ، أو بأَخَرَة ٢٢٢

الموضوع | الصفحة

٥ ـ ثقة متهم ٢٢٣
٦ ـ حديثه ليس بشيء ٢٢٤
٧ ـ خشبي ٢٢٤
٨ ـ دجال من الدجاجلة ٢٢٥
٩ ـ روى مناكير ، أو : روى أحاديث منكرة ٢٣٠
١٠ ـ الرياحي رياح ٢٣١
١١ ـ سداد مِنْ عيش ٢٣١
١٢ ـ سكتوا عنه ٢٣٢
١٣ ـ صدوق ٢٣٥
١٤ ـ ضعيف ضعيف ٢٣٨
١٥ ـ طير طرأ علينا ٢٣٨
١٦ ـ على يدي عدل ٢٣٩
١٧ ـ فلان أحبّ إليّ منه ٢٤٠
١٨ ـ فيه خلف ٢٤١
١٩ ـ فيه نظر ٢٤٢
٢٠ ـ كأنَّه مصحف ٢٤٩
٢١ ـ كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها ٢٥٠
٢٢ ـ كان مجالد يجلد ٢٥١
٢٣ ـ كذا وكذا ٢٥١
٢٤ ـ لا بأس به ٢٥٢
٢٥ ـ لا ينطحكم بقرنيه ٢٥٦
٢٦ ـ لم تثبت عدالته ٢٥٧
٢٧ ـ ليس بشيء ٢٥٧

الموضوع	الصفحة
٢٨ ـ ليس بالقويّ	٢٦٣
٢٩ ـ ليس من أهل الحفظ	٢٦٤
٣٠ ـ ليس من إبل القباب	٢٦٤
٣١ ـ ليس من جمال المحامل	٢٦٥
٣٢ ـ ليِّنٌ	٢٦٥
٣٣ ـ مائل عن الحقّ	٢٦٦
٣٤ ـ مجهول	٢٦٦
ـ المراد به عند الإمام أبي حاتم الرازي	٢٦٦
ـ المراد به عند عند الإمام ابن حزم	٢٦٩
٣٥ ـ مقارب الحديث	٢٧٠
٣٦ ـ منكر الحديث	٢٧١
٣٧ ـ مود ، أو : مؤد	٢٧٩
٣٨ ـ نزكوه	٢٧٩
٣٩ ـ هو شيخ ليس بذاك	٢٨٠
٤٠ ـ واه بمرّة	٢٨٠
٤١ ـ يتبجّح في الحديث	٢٨١
٤٢ ـ يحوِّل	٢٨١
٤٣ ـ يزرف في الحديث	٢٨١
٤٤ ـ يسرق الحديث	٢٨٢
٤٥ ـ يفتعل الحديث	٢٨٢
٤٦ ـ يُكتَب حديثه	٢٨٣
القسم الثالث : الجرح والتعديل بالإشارة عند بعض الأئمة والنقاد	٢٨٧
الجرح والتعديل بالإشارة	٢٨٩

الموضوع الصفحة
نماذج من استخدام بعضهم للإشارة ٢٩٠

الفصل الثالث

أئمة الجرح والتعديل عبر القرون

التمهيد ٢٩٥
القسم الأول : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري ٢٩٧
١ ـ الأوزاعي ٢٩٩
٢ ـ شعبة بن الحجاج ٣٠٠
٣ ـ سفيان الثوري ٣٠٣
٤ ـ الإمام مالك بن أنس ٣٠٤
٥ ـ عبد الله بن المبارك ٣٠٦
٦ ـ سفيان بن عيينة ٣٠٨
٧ ـ يحيى بن سعيد القطان ٣٠٩
٨ ـ عبد الرحمن بن مهدي ٣١١
القسم الثاني : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري ٣١٥
١ ـ يحيى بن معين ٣١٧
٢ ـ علي بن المديني ٣١٩
٣ ـ أحمد بن حنبل ٣٢٢
٤ ـ دحيم ٣٢٣
٥ ـ عمرو بن علي بن فلاّس ٣٢٤
٦ ـ البخاري ٣٢٥
٧ ـ الجوزجاني ٣٢٧
٨ ـ العجلي ٣٢٨

الموضوع	الصفحة
٩ ـ مسلم بن الحجّاج	٣٢٩
١٠ ـ أبو زرعة الرازي	٣٣٠
١١ ـ أبو داود	٣٣١
١٢ ـ أبو حاتم الرازي	٣٣٢
١٣ ـ الفسوي	٣٣٣
١٤ ـ الترمذي	٣٣٥
١٥ ـ ابن خراش	٣٣٦
القسم الثالث : أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري	**٣٣٩**
١ ـ النسائي	٣٤١
٢ ـ السَّاجي	٣٤٢
٣ ـ ابن خزيمة	٣٤٤
٤ ـ العقيلي	٣٤٥
٥ ـ ابن أبي حاتم الرازي	٣٤٦
٦ ـ ابن عقدة	٣٤٧
٧ ـ ابن حبان	٣٤٩
٨ ـ ابن عديّ	٣٥٢
٩ ـ أبو أحمد الحاكم	٣٥٣
١٠ ـ ابن شاهين	٣٥٤
١١ ـ الدارقطني	٣٥٥
١٢ ـ الأزدي	٣٥٦
القسم الرابع : أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع الهجري	**٣٥٩**
١ ـ الحافظ الذهبي	٣٦٠
٢ ـ الحافظ العراقي	٣٦٢

الموضوع الصفحة
٣ ـ الحافظ ابن حجر ٣٦٤
٤ ـ الحافظ السَّخاوي ٣٦٦

الفصل الرابع
تعريف كتب الجرح والتعديل

كلمة في نشأة التصنيف في الجرح والتعديل ٣٧١
القسم الأول : كتب الثقات ٣٧٥
١ ـ تاريخ الثقات : للعجلي ٣٧٨
٢ ـ كتب الثقات : لابن حبان ٣٨٠
٣ ـ مشاهير علماء الأمصار : لابن حبان ٣٨٣
٤ ـ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم : لابن شاهين ٣٨٣
٥ ـ المدخل إلى الصحيحين : للحاكم النَّيسابوري ٣٨٥
٦ ـ الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٣٨٥
٧ ـ الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردَّهم ، أو « معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الردّ » : للذهبي ٣٨٦
٨ ـ من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق : أو « ذكر أسماء من تكلّم فيه وهو موثّق » : للذهبي ٣٨٧
٩ ـ تذكرة الحفاظ : للذهبي ٣٨٨
القسم الثاني : كتب الضعفاء ٣٩١
١ ـ « الضعفاء الكبير » و« الضعفاء الصغير » : للبخاري ٣٩٧
٢ ـ الضعفاء : أو « الشجرة في أحوال الرجال » : للجوزجاني ٣٩٨
٣ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين : لأبي زرعة الرازي ٣٩٩
٤ ـ الضعفاء والمتروكين : للنسائي ٣٩٩
٥ ـ الضعفاء : للعقيلي ٤٠٠

الموضوع | الصفحة

٦ ـ كتاب المجروحين من المحدِّثين : لابن حبان ٤٠٠
٧ ـ الكامل في ضعفاء الرجال : لابن عدي ٤٠٢
٨ ـ الضعفاء والمتروكين : للدارقطني ٤٠٣
٩ ـ المدخل إلى الصحيحين : للحاكم النيسابوري ٤٠٤
١٠ ـ كتاب الضعفاء : لأبي نعيم ٤٠٥
١١ ـ الضعفاء والوضّاعون : لابن الجوزي ٤٠٥
١٢ ـ المغني في الضعفاء والمتروكين : للذهبي ٤٠٨
١٣ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين : للذهبي ٤٠٩
١٤ ـ ذيل « ديوان الضعفاء والمتروكين » للذهبي ٤١١
١٥ ـ ميزان الاعتدال : للذهبي ٤١١
١٦ ـ ذيل على ميزان الاعتدال : للعراقي ٤١٣
١٧ ـ لسان الميزان : لابن حجر ٤١٤
١٨ ـ الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث : لسبط ابن العجمي ٤١٦
١٩ ـ المجموع في الضعفاء والمتروكين : للسيروان ٤١٧
القسم الثالث : الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء ٤١٩
١ ـ الطبقات الكبرى : لابن سعد ٤٢٨
٢ ـ كتاب المعرفة والتاريخ : للفسوي ٤٣٠
٣ ـ التاريخ والعلل : لابن معين ٤٣١
٤ ـ معرفة الرجال : لابن معين ٤٣٣
٥ ـ العلل ومعرفة الرجال : لأحمد بن حنبل ٤٣٣
٦ ـ التاريخ الكبير : للبخاري ٤٣٥
٧ ـ التاريخ الأوسط : للبخاري ٤٣٧
٨ ـ التاريخ الكبير : أو « تاريخ رواة الحديث » : لابن أبي خيثمة ٤٣٧

الموضوع | الصفحة

٩ ـ التاريخ : لأبي زرعة الدمشقي ٤٤٠
١٠ ـ الجرح والتعديل : لابن أبي حاتم ٤٤٠
١١ ـ كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث : للخليلي ٤٤٢
١٢ ـ سير أعلام النبلاء : للذهبي ٤٤٣
١٣ ـ التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل : لابن كثير ٤٤٥
١٤ ـ بحر الدّم فيمن تكلّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم : لابن عبد الهادي ٤٤٥
١٥ ـ الجامع في الجرح والتعديل : لأبي المعاطي ٤٤٧
القسم الرابع : مصنَّفات في رجال كتب الحديث المخصوصة ٤٥١
(١) مصنفات في رجال « صحيح البخاري » ٤٥٧
١ ـ أسامي من روى عنهم البخاري : لابن عدي ٤٥٧
٢ ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري : للدارقطني ٤٥٨
٣ ـ تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام البخاري في كتابه الجامع الصحيح : لابن منده ٤٥٨
٤ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد : للكلاباذي ٤٥٨
٥ ـ التعديل والتجريح ممن روى عنه البخاري في الصحيح : لأبي الوليد الباجي ٤٥٨
٦ ـ التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة : للجيّاني ٤٥٩
٧ ـ أسامي شيوخ البخاري : للصّاغاني ٤٥٩
٨ ـ مشيخة شيوخ البخاري : لابن الأحوط ٤٦٠
٩ ـ غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام : للبازلي ٤٦٠
١٠ ـ رجال الجامع الصحيح : للتُّسْتري ٤٦٠

الموضوع الصفحة

١١ ـ أسماء رواة « صحيح البخاري » في الحديث : لصوفي زاده ٤٦٠
(٢) مصنَّفات في رجال « صحيح مسلم » ٤٦٠
١ ـ رجال « صحيح مسلم » : لابن منجويه ٤٦٠
٢ ـ تسمية رجال « صحيح مسلم » الذين انفرد بهم عن البخاري : للذهبي ٤٦١
٣ ـ خلاصة القول المفهم على تراجم رجال جامع الإمام مسلم : للبويطي ٤٦١
(٣) كتب في الجمع بين رجال الصحيحين ٤٦١
١ ـ رسالة في أسماء الصحابة التي اتفق عليها الشيخان : للدارقطني ٤٦١
٢ ـ رجال البخاري ومسلم : للدارقطني ٤٦٢
٣ ـ ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعَّفهم النسائي في كتاب الضعفاء : للدارقطني ٤٦٢
٤ ـ المدخل إلى الصحيحين : للحاكم النيسابوري ٤٦٢
٥ ـ تسمية من أخرجه لهم البخاري ومسلم وانفرد به كل واحد منهما : للحاكم النيسابوري ٤٦٣
٦ ـ ذكر أسماء من اتفق عليه البخاري ومسلم : لابن أبي الفوارس ٤٦٤
٧ ـ رجال الصحيحين : للأَلكائي ٤٦٤
٨ ـ تقييد المهمل والتمييز المشكل في رجال الصحيحين : للجَيَّاني ٤٦٤
٩ ـ الجمع بين رجال الصحيحين : لابن القيسراني ٤٦٤
١٠ ـ رجال الصحيحين : لعبد الغني المقدسي ٤٦٥
١١ ـ رسالة في ذكر رجال الصحيحين : للنووي ٤٦٥
١٢ ـ الجمع بين رجال الصحيحين : للهكّاري ٤٦٥
١٣ ـ الجمع بين رجال الصحيحين : للبلقيني ٤٦٥
١٤ ـ أسماء المكنيين من رجال الصحيحين : للمغربي ٤٦٥
١٥ ـ الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة : لأبي

الموضوع الصفحة
بكر العامري ٤٦٦
١٦ ـ نبذة في ذكر من ذكر في الصحيحين من الصحابة : للأشخر الزبيدي ٤٦٦
١٧ ـ منظومة في ضبط ما في الصحيحين من المختلف والمتفق لفظاً : للأشخر الزبيدي ٤٦٦
١٨ ـ المطلب السامي في ضبط ما يُشكل في صحيحي من الأسامي : للأشخر الزَّبيدي ٤٦٦
١٩ ـ قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين : للبحراني ٤٦٧
٢٠ ـ منظومة الصبان في ضبط أسماء رجال صحيحي الإمامين البخاري ومسلم والموطأ : لأبي العرفان ٤٦٧
٢١ ـ المغني في معرفة رجال الصحيحين : لصفوت عبد الفتاح ٤٦٧
(٤) كتب في رجال « سنن أبي داود » ٤٦٨
١ ـ تسمية شيوخ أبي داود السِّجستاني : للجياني ٤٦٨
(٥) كتب في رجال « جامع الترمذي » ٤٦٨
١ ـ رجال سنن الترمذي : للدورقي ٤٦٨
(٦) كتب في رجال « سنن النَّسائي » ٤٦٩
١ ـ رجال سنن النسائي : للدورقي ٤٦٩
٢ ـ تسمية شيوخ النسائي : للجياني ٤٦٩
(٧) كتب في رجال « سنن ابن ماجه » ٤٦٩
١ ـ المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه : للذهبي ٤٦٩
(٨) كتب في رجال السنن الأربعة ٤٦٩
١ ـ رجال السنن الأربعة : للهكّاري ٤٦٩
٢ ـ رجال السنن الأربعة : لابن حجر ٤٧٠
(٩) رجال « موطأ مالك » ٤٧٠

الموضوع الصفحة
١ ـ التعريف بمن ذكر في الموطأ من أسماء الرجال : لابن الحذاء ٤٧٠
٢ ـ إسعاف المبطأ برجال الموطأ : للسيوطي ٤٧٠
(١٠) مصنّفات في رجال الكتب الستة ٤٧١
١ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل : لابن عساكر ٤٧١
٢ ـ الكمال في أسماء الرجال : للجمّاعيلي ٤٧٢
٣ ـ الكمال في الرجال : لابن النجار ٤٧٣
٤ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال : للمزي ٤٧٤
٥ ـ تذهيب تهذيب الكمال : للذهبي ٤٧٨
٦ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : للذهبي ٤٧٩
٧ ـ عمدة العلماء الأخيار في تحرير علوم الأخبار : للأندرشي ٤٨١
٨ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لمغلطاي ٤٨١
٩ ـ مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لعماد الدين الحنبلي ٤٨٢
١٠ ـ إكمال « تهذيب الكمال للمزي » : لابن الملقن ٤٨٣
١١ ـ ذيل « الكاشف في معرفة أسماء رجال الكتب الستة : للذهبي » : لأبي زرعة العراقي ٤٨٣
١٢ ـ نهاية السول في رواة الأصول : لسبط ابن العجمي ٤٨٣
١٣ ـ مختصر « تهذيب الكمال » : لابن قاضي شهبة ٤٨٤
١٤ ـ تهذيب الكمال : لابن حجر ٤٨٤
١٥ ـ تقريب التهذيب : لابن حجر ٤٨٧
١٦ ـ زوائد الرجال على « تهذيب الكمال » : للسيوطي ٤٨٩
١٧ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال : للخزرجي ٤٨٩
١٨ ـ مختصر « تهذيب الكمال » : للرومي ٤٩٠
١٩ ـ تراجم رواة الكتب الستة : لابن سودة ٤٩١

الموضوع	الصفحة
(١١) كتب في رجال « مسند أحمد »	٤٩١
١ ـ الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد ممن ليس في تهذيب الكمال : للحسيني	٤٩١
٢ ـ تعريف الأوحد بأوهام من جمع المسند : لابن حجر	٤٩١
(١٢) كتب في رجال « مسند أبي حنيفة »	٤٩١
١ ـ الإيثار في معرفة رواة الآثار : لابن حجر	٤٩١
(١٣) كتب في رجال الكتب العشرة	٤٩٢
١ ـ التذكرة برجال الكتب العشرة : للحسيني	٤٩٢
(١٤) كتب في رجال الأئمة الأربعة :	٤٩٣
١ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : لابن حجر	٤٩٣
(١٥) كتب في رجال السُّنن والمسانيد	٤٩٤
١ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد : لابن النقطة	٤٩٤
(١٦) كتب في رجال « معاني الآثار »	٤٩٥
١ ـ مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار : للعيني	٤٩٥
٢ ـ الإيثار في رجال معاني الآثار : للقطلو بغا	٤٩٧
٣ ـ تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار : للمظاهري	٤٩٧
٤ ـ كشف الأستار عن رجال معاني الآثار : للسندي	٤٩٨
٥ ـ الحاوي لرجال الطحاوي : للأعظمي	٤٩٨
القسم الخامس : كتب السؤالات في الجرح والتعديل	٥٠١
١ ـ سؤالات ابن الجنيد لابن معين	٥٠٧
٢ ـ سؤالات الدارمي لابن معين	٥٠٨
٣ ـ سؤالات عبد الله لأبيه الإمام أحمد	٥٠٩
٤ ـ سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل	٥١١

الموضوع	الصفحة
٥ ـ سؤالات عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني	٥١١
٦ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد	٥١٢
٧ ـ سؤالات الترمذي للبخاري	٥١٤
٨ ـ سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي	٥١٤
٩ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود	٥١٥
١٠ ـ سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني	٥١٦
١١ ـ سؤالات البرقاني للدارقطني	٥١٧
١٢ ـ سؤالات الحاكم للدارقطني	٥١٨
١٣ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني	٥١٨
١٤ ـ سؤالات مسعود علي السجزي للحاكم النيسابوري	٥٢٠
١٥ ـ سؤالات الحافظ السلفي لخميس الحوزي	٥٢١
القسم السادس : كتب الجرح والتعديل المخصَّصة برجال مكان معيَّن	٥٢٣
١ ـ تاريخ واسط : لبحشل	٥٣٢
٢ ـ مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس : لأبي العرب	٥٣٢
٣ ـ مشاهير علماء الأمصار : لابن حبان	٥٣٣
٤ ـ تاريخ الرقة : للقشيري	٥٣٤
٥ ـ طبقات المحدّثين بأصبهان : لأبي الشيخ	٥٣٤
٦ ـ تاريخ داريّا : لأبي عبد الله الدَّاراني	٥٣٥
٧ ـ تاريخ نيسابور : للحاكم النيسابوري	٥٣٦
٨ ـ تاريخ علماء مصر : لابن الطحان	٥٣٦
٩ ـ تاريخ جرجان : لحمزة السهمي	٥٣٧
١٠ ـ ذكر أخبار أصبهان : لأبي نعيم	٥٣٨
١١ ـ تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي	٥٣٨
١٢ ـ التدوين في أخبار قزوين : لعبد الكريم الرافعي	٥٤٠

الموضوع	الصفحة
١٣ ـ تاريخ مدينة دمشق : لابن عساكر	٦٤٠
كلمة الختام	٥٤٥
الفهارس العامة	٥٤٧
١ ـ فهرس المصادر والمراجع	٥٤٩
٢ ـ فهرس الموضوعات المفصَّل	٥٦٣
٣ ـ فهرس الموضوعات المجمَل	٥٨٥

***

فهرس الموضوعات المُجْمَل

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٥
الفصل التمهيدي : الإسناد : تعريفه وأهميته وعناية المحدثين به	١١
الفصل الأول : مباحث مهمة في علم الجرح والتعديل	٢٣
القسم الأول : تعريف علم الجرح والتعديل من حيث اللغة والاصطلاح والمشروعية والنشأة والأهمية	٢٥
القسم الثاني : طبقات المتكلمين في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً	٤٧
القسم الثالث : آداب الجارح والمعدِّل وشروطهما	٧١
القسم الرابع : مسألتان مهمتان في الجرح والتعديل	١١١
القسم الخامس : صفة من تُقبل روايته ومن تردّ	١٢٣
الفصل الثاني : تعريف ألفاظ الجرح والتعديل وشرح العبارات الموهمة فيهما	١٧٥
القسم الأول : تعريف ألفاظ الجرح والتعديل	١٧٧
القسم الثاني : شرح العبارات الموهمة والخاصة للأئمة والنقاد في الجرح والتعديل	٢١٧
القسم الثالث : الجرح والتعديل بالإشارة عند بعض الأئمة والنقاد	٢٨٧
الفصل الثالث : أئمة الجرح والتعديل عبر القرون	٢٩٣
القسم الأول : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثاني الهجري	٢٩٧
القسم الثاني : أئمة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري	٣١٥
القسم الثالث : أئمة الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري	٣٣٩

الموضوع	الصفحة
القسم الرابع : أئمة الجرح والتعديل بعد القرن الرابع الهجري	٣٥٩
الفصل الرابع : تعريف كتب الجرح والتعديل	٣٦٩
القسم الأول : كتب الثقات	٣٧٥
القسم الثاني : كتب الضعفاء	٣٩١
القسم الثالث : الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء	٤١٩
القسم الرابع : مصنَّفات في رجال كتب الحديث المخصوصة	٤٥١
القسم الخامس : كتب السؤالات في الجرح والتعديل	٥٠١
القسم السادس : كتب الجرح والتعديل المخصَّصة برجال مكان معيَّن	٥٢٣
كلمة الختام	٥٤٥
الفهارس العامة	٥٤٧

***

كتبٌ للمؤلِّف

١ ـ موسوعة علوم الحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات) .
٢ ـ معجم المصطلحات الحديثية .
٣ ـ معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنَّادرة .
٤ ـ معجم ألفاظ الجرح والتعديل .
٥ ـ المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل .
٦ ـ المدخل إلى دراسة علوم الحديث .
٧ ـ علم الرجال : تعريفه وكُتبه .
٨ ـ المُيسَّر في علم الرجال .
٩ ـ المُيَسَّر في علم الجرح والتعديل .
١٠ ـ المُيَسَّر في علوم الحديث والاصطلاح .
١١ ـ علم مصطلح الحديث : نشأته وتطوُّره وتكامله .
١٢ ـ المصادر الحديثية : دراسة وتعريف .
١٣ ـ الوجيزُ في تعريف كُتب الحديث .
١٤ ـ معرفة الصحابة والتابعين عند المحدثين .
١٥ ـ الشروحات الحديثية : دراسة وتعريف .
١٦ ـ التدليس والمدلِّسون : دراسة عامة .
١٧ ـ الوَضْعُ في الحديث : تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ التخلُّص منه ـ الكتب المؤلَّفة فيه .
١٨ ـ أعلام المحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه .
١٩ ـ السنة النبوية : حجيتها وتدوينها : دراسة عامة .
٢٠ ـ نماذج للدعوة الإسلامية في العصر النبويّ .

٢١ ـ أبو الحسن النَّدْوي : الإمام ، المفكِّر ، الدَّاعية ، المربِّي ، الأديب .

٢٢ ـ العلاَّمة أبو الحسن النَّدْوي : رائد الأدب الإسلامي .

٢٣ ـ محمد إقبال : الشاعر المفكِّر الفيلسوف .

٢٤ ـ القاديانية : مؤامرةٌ خطيرةٌ ، وثورةٌ شنيعةٌ على النُّبُوَّة المحمدية .

* * *

التنضيد الضوئي والإخراج الفني

محمد إبراهيم شونو

هاتف : ٢٤٥٨٦٣٧ ـ ٦٦١٥٦٨٤ ـ ٦٦٢١٣٣٠

جوال : ٩٦٣-٩٥٥-٤٨٠٣٥١+

دمشق ـ سورية